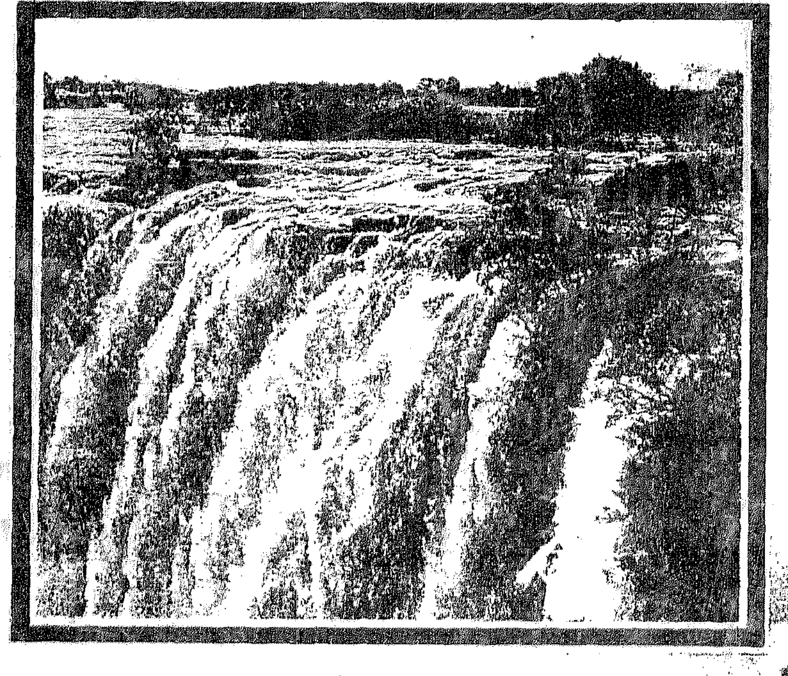


دكتور عبد العليم خلاف

مصر وأفريقيا

الجهود الكشفية فى عصر الخديوى إسماعيل





مصر وأفريقيا

الجهود الكشفية فى عهد الخديوى إسماعيل

١٨٦٣ - ١٨٧٩

تأليف

دكتور عبد العليم إبراهيم خلاف

كلية الآداب - جامعة الزقازيق

الطبعة الأولى

١٩٩٧



عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية

EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

تصميم الغلاف : محمد أبو طالب

الناشر : عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية

٦ شارع يوسف فهمى – اسباتس – الهرم – ج.م.ع – تليفون : ٣٨٥١٢٧٦

Publisher:EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

6, Yousef Fahmy St., Spates - Elharam - A.R.E. Tel : 3851276

إهـــداء

إلـى روح أبـى وأمـى الـطـاهـرتـين أهـدى

هذا الـبـحث برا ووفــاء وحـبـا وتـقـديرا



فهرس المحتويات


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فهرس الخرائط


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بيان بالمختصرات الواردة بالكتاب

ش . م. ز = أرشيف مجلس الوزراء (مجموعة السودان)

س . ص = سجلات الصادر

س . و = سجلات الوارد

م . ث . ف = مجموعة الوثائق الأفريقية

م . أ . س = محافظ أبحاث السودان

م . ب. ب = محافظ بحر برا

ث . ش . ك = وثائق الأرشيف الأمريكى

ث . ش. و = وثائق الأرشيف الأوربى

ث. هـ. ج . = وثائق ديوان الجهادية

ق . م = الوقائع المصرية

ج . ح . ج = جريدة أركان حرب الجيش المصرى

م . ج = مجلة الجيش

BTSKG. = Bulletin Trimestriel de la Société
Khediviale du Geographie du Caire.

F.O. = Foreign Office Archives.

JRGS . = The Journal of the Royal Geographical Society of London .

PRGS . = Proceedings of the Royal Geographical Society of London .



بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

يطيب لى فى البداية أن أسجل شكرى وتقديرى العميق لكل من تفضل وأعاننى فى إنجاز هذا البحث ، وأخص بالذكر أستاذى الفاضل : دكتور عبد الخالق محمد لاشين - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة عين شمس- الذى أشرف على هذا البحث فى مراحله الأخيرة وكان لى عونا وهاديا ... موجها ومرشدا ، فقد منحنى من وقته وجهده الكثير وهو يسدى إلىّ الآراء والملاحظات ويقيل ما عنّ لى من عثرات القلم حتى خرج هذا البحث بالشكل الذى هو عليه الآن، فكان بحق أستاذاً رائداً وكنت له تلميذاً مريدا .

كما يطيب لى أشكر أستاذى الفاضل دكتور : جمال زكريا قاسم - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر والعميد السابق لكلية الآداب جامعة عين شمس- الذى نبت على يديه هذا البحث منذ أن كان فكرة وشاءت ظروف اعارته خارج مصر أن لايشهد ثمار غرسه. كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الاستاذ الدكتور المرحوم : عبد الرحمن زكى- الأستاذ السابق بمعهد البحوث والدراسات الإسلامية- الذى أمدنى من مكتبته الخاصة ببعض مصادر هذا البحث . وكذلك الأستاذ الدكتور : السيد يوسف نصر- بجامعة جنوب الوادى - الذى أطلعنى على بعض الوثائق الهامة وزودنى ببعض الخرائط الوثائقية التى أفادت موضوع الدراسة- كما يسعدنى أن أشكر الأستاذ الدكتور : قاسم عبده قاسم- بكلية الآداب جامعة الزقازيق - على نصائحه وإرشاداته وتشجيعه الدائم لى فى سبيل إنجاز هذا البحث . وكذلك يسرنى أن أشكر الزميل الصديق الدكتور : أحمد الشريعى - بكلية الآداب جامعة الزقازيق - على ما قام به من رسم الخرائط اللازمة لهذا البحث ، كما لايفوتنى أن اتقدم بوافر الشكر والتقدير للسادة الأمناء والمديرين العاملين بدار الوثائق التاريخية القومية على ما قدموه لى من تسهيلات وتيسيرات أعانتنى فى الحصول على الوثائق الأصلية والجمعية المصرية للدراسات التاريخية ودار الكتب المصرية ومركز بحوث الشرق الأوسط ومكتبات جامعتى القاهرة وعين شمس والجامعة الأمريكية بالقاهرة ومعهد البحوث والدراسات الإسلامية ومعهد البحوث والدراسات الأفريقية ومعهد البحوث والدراسات العربية .

كما يسعدنى أن أشكر أستاذى الدكتور : عبد العزيز سليمان نوار- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر والعميد السابق لكلية الآداب جامعة عين شمس - وأستاذى الدكتور رءوف عباس حامد - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة القاهرة- على تفضلهما بمناقشة هذا البحث مع أستاذى الدكتور : عبد الخالق محمد لاشين . وكانت لآرائهم وتوجيهاتهم أكبر الفضل فى تقويم هذا البحث ، الذى تقدمت به إلى كلية الآداب جامعة عين شمس للحصول على درجة الماجستير فى التاريخ الحديث وقد تفضلت اللجنة العلمية الموقرة باجازته بتقدير «ممتاز» فلاعضائها الكرام أرفع آيات الشكر والتقدير .

كما يسعدنى أن أشكر مؤسسة «عين» للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية على تفضلها بنشر هذا البحث وإخراجه إلى النور بالشكل الذى هو عليه الآن .

وأخيرا لايسعنى إلا أن أشكر السيدة زوجتى لوقوفها بجانبى طوال فترة إعداد هذا البحث.

والله ولى التوفيق

دكتور

عبد العليم ابراهيم خلاف

الزقازيق فى يناير ١٩٩٧

مقدمـة

قـيل قـديما «من سار عـرف ... ومن جـال اكـتـشـف» . وقـد دأب الإنسـان منذ القـدم على السعى والتجوال ، ليضيف إلى علمه ومعرفته جديدا . وفى نطاق المنطقة التى نعيش فيها وهى القارة الأفريقية ، حاول إنسان العصور القديمة والوسطى ، استكشافها والتعرف عليها ، كما كانت نفس الاهتمامات لدى إنسان العصور الحديثة مع نهاية القرن الخامس عشر . غير أن جميع هذه المحاولات كانت تصطدم عادة بظروف القارة الطبيعية : من جبال شاهقة وصحراء شاسعة ومناخ قاس وطرق غير معبّدة وأنهار وبحار غير صالحة للملاحة وغابات كثيفة وحيوانات مفترسه وحشرات ضارة وأمراض متوطنة ، فضلا عن قلة ما يوجد بسواحلها غير المتعرجة من موانئ طبيعية ، تساعد على رسو السفن بها . ولأجل هذا اقتصرت المحاولات السابقة على استكشاف السواحل الأفريقية فقط وكذا الجهات الداخلية القريبة منها ، بينما ظل كل ما يتعلق بوسط القارة مجهولا حتى أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، عندما بُذلت محاولات جادة قام بها الإنسان الأوربى للتوغل فى داخل القارة . ثم لم يلبث فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر أن جاب جهات أفريقيا المختلفة ، بما فيها الجهات الداخلية ، العديد من المستكشفين والمبشرين والرحالة والتجار الأوربيين، وبدأت تتسابق الدول الأوربية فيما بينها من أجل زيادة اتصالها بمناطق أفريقيا المختلفة ، الأمر الذى دفع بمصر لأن تثبت وجودها فى الميدان الأفريقى ، فأرسلت حملاتها العسكرية إلى مختلف الجهات الأفريقية بغرض فتحها والسيطرة عليها والحيلولة دون وقوعها فى أيدى القوى الأوربية . وقد نجحت أغلب هذه الحملات فى أداء مهمتها ، بيد أنها حققت نجاحا آخر فى استكشاف مساحات شاسعة من أفريقيا وتوصلت إلى معلومات وحقائق هامة عن شعوبها .

والواقع أن معظم الباحثين والدارسين المعنيين بدراسة تاريخ مصر الحديث قد وجهّوا اهتمامهم إلى دراسة كل ما يتصل بتوسع مصر السياسى فى أفريقيا دون العناية الكافية بابراز جهود مصر الكشفية فى القارة . لذا رأى الباحث أن يتناول بالدراسة هذه الجهود الكشفية وأن يلقى الضوء عليها مفضلا أن يكون إطارها الزمنى قاصرا على عهد الخديوى اسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) وذلك لما يحفُل به هذا العهد من ثراء كشفى غطى أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية ، وجعل مصر تحقق كسبا علميا هاما أفاد المهتمين بالدراسات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وأدخلها - تبعا لذلك- فى فلك الدول المعدودة التى ساهمت فى حركة استكشاف القارة الأفريقية .

ومن ثم جاء موضوع البحث بعنوان «جهود مصر الكشفية فى أفريقيا فى عهد الخديوى اسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩ ». ولم يكن دافع اختيار الباحث لهذا الموضوع قد اقتصر على عدم اهتمام المؤلفات العربية به فحسب ، وإنما يرجع إلى نوعية الدراسة فى مثل هذا الموضوع ، فهى تعد من الدراسات الجديدة فى مجال التاريخ حيث ابتعدت - إلى حد ما- عن الخط السياسى التقليدى للكتابات التاريخية المألوفة ، واتجهت إلى دراسة نواحى جغرافية واجتماعية واقتصادية من منظور تاريخى .

وعلى الرغم من أن هناك دراسات قليلة عُنيت بهذا الجانب الكشفى ، فانها اقتصرت على إظهار جهود مصر فى استكشاف بعض الجهات الأفريقية دون الأخرى، ومع هذا فانها أيضا لم تتعمق فى مجال دراستها أو تتناول بنظرة توسعية شاملة كافة الجهود المصرية المبذولة لاستكشاف هذه الجهات . إلا أن الباحث لايمكن أن ينكر مدى تقديره لها واعتماده عليها فى كتابة هذا البحث .

ويقع هذا البحث فى تسعة فصول تسبقها مقدمة تمهيدية تضمنت الجهود الكشفية التى قامت بها مصر فى الأقاليم السودانية وأعالى النيل الأبيض فى عهد محمد على ، بينما عالج الفصل الأول الدوافع التى حدت بمصر لأن ترسل حملاتها الكشفية إلى جهات أفريقيا المختلفة فى عهد الخديوى اسماعيل . فقد أوضح الباحث أن هناك دافعا انسانيا تمثل فى مناهضة تجارة الرقيق ، ودافعا سياسيا اقتصاديا فرضته الأطماع الاستعمارية الأوربية التى تطلعت - آنذاك- إلى إمداد نفوذها فى جهات عديدة بأفريقيا والسيطرة على منابع نهر النيل شريان مصر الحيوى . بالإضافة إلى ذلك فكان هناك الدافع الحضارى حيث رغبت مصر فى تمدين وتعمير الجهات الأفريقية والنهوض بمستوى أهلها ، وكذلك الدافع الذاتى المتمثل فى تحقيق رغبة الخديوى الخاصة بضم ممتلكات أفريقية جديدة يستطيع عن طريقها تكوين امبراطورية أفريقية، فضلا عن رغبته الشخصية فى اقتران اسمه بالنجاح الذى سوف تحققه حملات وبعثات الكشف المصرية نتيجة لجهودها فى استكشاف منابع النيل ومناطقها الاستوائية وكذا العديد من المناطق الأفريقية الأخرى. مما يخدم بالتالى الأغراض العلمية والجغرافية .

أما الفصل الثانى فقد اهتم بدراسة المقومات الأساسية التى ساعدت على توسيع دائرة نشاط مصر الكشفى فى أفريقيا ومنها استخدام الضباط الأجانب فى الجيش المصرى ، وإعادة تنظيم هيئة أركان حرب الجيش المصرى ، وتأسيس الجمعية الجغرافية الخديوية ، والحاق موانئ سواكن ومصوع وزيلع بأملاك مصر الأفريقية . وابتداء من الفصل الثالث عالج البحث نشاط

مصر الكشفى فى افريقيا حيث تضمن هذا الفصل وكذلك الفصلان الرابع والخامس ، النشاط الكشفى الذى قامت به مصر فى منطقة أعالى النيل الأبيض بمعرفة الضباط الأجانب العاملين فى خدمتها أمثال: «صمويل بيكر» ، «تشارلس غوردن» ، «شايى لونج» ، «أرنست لينان دى بلفون» ، «واطسون» ، «شيبندال» ، «جيسى» ، «بيادجيا» ، «ماسون» . كما تناول الفصل السادس بالدراسة الكشوف المصرية التى تمت فى منطقة غرب السودان بواسطة الضباط الأجانب : «كولستون» ، «بروت» ، «بوردى» . والضباط المصريين : محمد نادى وأحمد حمدى ومحمود صبرى ... وغيرهم من ضباط هيئة أركان حرب الجيش المصرى .

وتناول الفصل السابع الكشوف المصرية التى شهدتها جهات الساحل الأفريقى المطل على البحر الأحمر وخليج عدن والتى قام بها الضباط المصريون: أحمد ممتاز باشا ، حسن أفندى رفعت ، عبد القادر باشا ، محمد أفندى مختار، عبدالله أفندى فوزى، رضوان بك. بالإضافة إلى الكشوف التى قام بها كل من «منزنجر» و «ميتشل» وكذلك اهتم الفصل الثامن بالكشوف المصرية التى تمت فى منطقة ساحل الصومال وشرق أفريقيا بمعرفة الضباط المصريين: رضوان باشا ، عبد الرازق بك ، محمد أفندى مختار ، عبد الله أفندى فوزى، محمد رؤوف باشا ، محمد أفندى عزت، وبمعرفة بعض الأجانب أمثال : «ماكيلوب» ، «جريفز» ، «منزنجر» ، «دوربك» . أما الفصل التاسع والأخير فقد تضمن عوامل توقف الكشوف المصرية فى افريقيا ، حيث أوضح الباحث أن سياسة الاستعانة بالضباط الأجانب فى الحركة الكشفية المصرية ، كانت تعد من أهم عوامل توقف الكشوف المصرية فى أفريقيا ، يضاف اليها النتائج الوخيمة التى عادت على مصر من جراء حروبها الثلاثة مع الحبشة فى عامى ١٨٧٥-١٨٧٦ وكذلك موقف انجلترا العدائى من التوسع المصرى فى أفريقيا وقيام ثورات محلية فى بعض الجهات الأفريقية تندد بالحكم المصرى، فضلا عن سوء الأحوال واضطراب الأوضاع الداخلية فى مصر بسبب تفاقم الأزمة المالية وتدخل الدول الأوربية فى شئون مصر الداخلية وبخاصة المالية منها حتى انتهى الأمر بعزل الخديوى اسماعيل فى يونيو سنة ١٨٧٩ ثم احتلال انجلترا مصر سنة ١٨٨٢ .

ثم اتبع الباحث فصوله بخاتمة تضمنت أبرز النتائج المستخرجة من الدراسة موضوع البحث . ولقد دعم مادة البحث بمجموعتين من الخرائط الأولى اختصت ببعض الخرائط التى قام برسمها رجال الحملات وبعثات الكشف المصرية أنفسهم، وهذه المجموعة ملحقة بأصل الرسالة المودع فى جامعة عين شمس . أما المجموعة الثانية فهى التى قام الباحث باعدادها من واقع المراجع

المتخصصة بغرض استبيان خطوط سير الحملات ومعرفة موقع بعض البلدان . وقد وضعت خرائط هذه المجموعة فى متن البحث .

ولقد اعتمد هذا البحث على مجموعة أصلية من المصادر العربية والأجنبية تنقسم إلى قسمين أولهما خاص بالمصادر غير المنشورة وثانيهما خاص بالمصادر المنشورة.

فأما المصادر غير المنشورة فهى مودعة بدار الوثائق التاريخية القومية ، وتشمل : محافظ أبحاث السودان فى الفترة من ١٨٦٣ إلى ١٨٧٩ وتحتوى على دفاتر المكاتبات والإفادات والتلغرافات الصادرة من الخديوى أو الواردة إليه. وهذه الوثائق مكتوبة باللغة العربية وبعضها معرب عن اللغة التركية . كما تشمل المصادر غير المنشورة : سجلات الصادر وتضم دفاتر المعية السنية بما تحتويه من أوامر عليه ومكاتبات وإرادات سنية صادرة من الخديوى إلى سائر حكام ومديرى الأقاليم كذلك تشمل هذه المصادر : سجلات الوارد بما تضمنه من الإفادات الواردة من حكام ومديرى الأقاليم إلى الخديوى . وأيضا هناك . وثائق ديوان الجهادية وهى عبارة عن مراسلات صادرة من نظارة الجهادية أو واردة إليها ، كما توجد مجموعة الوثائق الأفريقية ، وبها بعض تقارير ضباط الحملات المصرية عن نشاطهم فى المناطق الأفريقية . كذلك هناك محافظ بحر برا التى تضم وثائق هامة عن عصر اسماعيل . وأيضا أرشيف مجلس الوزراء (مجموعة السودان) : وبه وثائق خاصة بالأقاليم السودانية . وهنالك أيضا وثائق الأرشيف الأوربى وهى معربه عن اللغتين الانجليزية والفرنسية وتتناول جوانب هامة عن الأوضاع فى مصر والسودان فى عهد الخديوى اسماعيل . كذلك تشمل المصادر غير المنشورة وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F . O .) حيث اطلع الباحث على بعض الوثائق الإنجليزية الخاصة بتجارة الرقيق. وأيضا هناك وثائق الأرشيف الأمريكى ، وهى عبارة عن مراسلات متبادلة بين القنصل الأمريكى فى مصر ووزارة الشئون الخارجية الأمريكية. وهذه الوثائق باللغة الإنجليزية وبعضها مترجم إلى اللغة العربية .

وإلى جانب هذه المصادر غير المنشورة فهناك مصادر منشورة عبارة عن دوريات ومؤلفات عربية وأجنبية ، عاصرت أحداث البحث وكانت خير معين للباحث فى اعداد هذه الدراسة . وقد شملت هذه المصادر: جريدة أركان حرب الجيش المصرى حيث نشرت تقارير الضباط المستكشفين . وقد وجد الباحث بعض أعداد هذه الجريدة فى مكتبة المتحف الحربى بالقلعة، وفى مقر دار الكتب المصرية الجديدة برملة بولاق . كما أمده- من مكتبته الخاصة- الأستاذ الدكتور المرحوم عبد الرحمن زكى ببعض الأعداد الناقصة من هذه الجريدة كذلك شملت هذه

المصادر : الجريدة العسكرية المصرية التى تحوى بيانات هامة تتعلق بالحياة العسكرية فى مصر. وهى مودعة بمقر دار الكتب برملة بولاق . وأيضا جريدة الوقائع المصرية حيث تضمنت أعدادها الصادرة فيما بين عامى ١٨٧٥-١٨٧٩ أحداثا تتعلق بموضوع البحث . وتوجد أعداد هذه الجريدة بدار الكتب المصرية . ويضاف إلى هذه المصادر مؤلف ابراهيم فوزى باشا : «كتاب السودان بين يدى غوردن وكتشنر» وهو جزءان- أفاد البحث الجزء الأول منهما وقد صدر فى القاهرة سنة ١٣١٩ هـ. ومؤلف «سلاطين باشا- السيف والنار فى السودان» تعريب جريدة البلاغ وصدر فى القاهرة سنة ١٩٣٠ ومؤلف سليم قبطان : الرحلة الأولى للبحث عن منابع البحر الأبيض ترجمة محمد مسعود وصدر فى القاهرة سنة ١٩٢٢ . أما الدوريات والكتب الأجنبية التى تدخل فى نطاق هذه المصادر فهى جريدة الجمعية الجغرافية الملكية بلندن وتصدر باللغة الانجليزية . وقد رُمز إليها فى ثنايا البحث بالرمز «JRGS» وأعداد هذه الجريدة مودعة بمقر الجمعية الجغرافية المصرية بشارع قصر العينى. وأيضا جريدة مصنفات الجمعية الجغرافية الملكية بلندن ورُمز إليها بالرمز PRGS » ومودعة كذلك بالجمعية الجغرافية المصرية . كما توجد مجلة الجمعية الجغرافية الخديوية وقد صدرت أعدادها الأولى التى أفادت هذا البحث باللغة الفرنسية. ورُمز إليها بالرمز «BTSKG» وهى مودعة بمقر إدارة الجمعية الجغرافية المصرية . فضلا عن ذلك فان هناك مؤلفات بعض الضباط الأجانب الذين عملوا فى الجيش المصرى وكان لهم دور بارز فى الحركة الكشفية المصرية وهم «صمويل بيكر» Samuel Baker ، «رومولو جيسى» Romolo Gessi ، «شايى لونج» Chaillé Long . وقد بُينت مؤلفات هؤلاء فى فصول هذا البحث .

وبالإضافة إلى ما سبق فان هناك مجموعة أخرى من المراجع العربية والأجنبية المنشورة أعانت الباحث فى إعداد هذه الدراسة ونظرا لكثرتها فقد فضل أن يذكرها فى قائمة المصادر والمراجع الموجودة فى نهاية البحث .

وبعد فإن هذه هى مصادر المادة التاريخية التى اعتمدت عليها هذه الدراسة . وقد واجهت الباحث فى سبيل جمعها صعاب كثيرة منها عدم ترتيب وتنظيم الوثائق الموجودة بداخل بعض المحافظ المودعة بدار الوثائق التاريخية القومية مما دفع الباحث لمحاولة ترتيبها وإعادة تنظيمها بشكل ييسر الاطلاع عليها فيما بعد . وقد استنفذ ذلك منه بالطبع جهدا ووقتا ليس قصيرا. كذلك واجهت الباحث صعوبة أخرى تمثلت فى عدم العثور على أعداد جريدة أركان حرب الجيش المصرى فى مكان واحد . ووجه الصعوبة فى ذلك أنه كان ينشر فى عدد «ما» تقرير لأحد

ضباط الحملات المصرية . وإذا كان للتقرير بقية فعادة يُستكمل نشرها فى العدد اللاحق له، بيد أنه يحدث عدم العثور على هذا العدد اللاحق وبالتالى يستلزم ضرورة البحث عنه لاستكمال أحداث التقرير . وأحيانا كان يوجد العدد اللاحق ولايوجد العدد السابق له ... وهكذا .

كما أن هناك صعوبة من نوع آخر تمثلت فى عدم اهتمام غالبية رجال الحملات وبعثات الكشف المصرية برسم خرائط توضح خطوط سيرهم حيث انحصر اهتمامهم على رسم خرائط مجارى الأنهار والبحار والجهات الأفريقية التى وصلوا إليها فقط . الأمر الذى اضطر معه الباحث لأن يضع تصورا قريبا من الواقع عن خطوط سير هذه الحملات .

على كل ومهما كان من أمر هذه الصعوبات ، فغاية ما يرجوه الباحث أن يكون قد وُفق فى القاء الضوء على جانب هام قامت به مصر فى أفريقيا طوال فترة سبعينيات القرن التاسع عشر . وأمله الترفق فى الحكم على هذا العمل لأن الباحث مهما بذل من الجهد والعناء ، فلن يكون بمنجاة من الزلل والقصور . وما هذا البحث سوى جهد المبتدئ الملتمس للصواب . فلعله يكون قد أصاب .

وبالله التوفيق

تمهيد

اهتمام محمد على بالسودان وكشف منابع نهر النيل- حملة اسماعيل باشا لفتح السودان - استكشافات الدفتردار فى كردفان- قدوم الرحالة والمستكشفين الأجانب إلى الأقاليم السودانية- بعثة ابراهيم كاشف وخورشيد بك فى النيل الأبيض - حملات «سليم قبطان» الثلاث فى النيل الأبيض ونتائجها الكشفية- سعيد باشا والمستكشفون الأجانب- اهتمام الخديوى اسماعيل بالاستكشافات الأفريقية .

وجهت مصر اهتمامها بأمر استكشاف القارة الأفريقية منذ العصور القديمة [1] بيد أن هذا الاهتمام قد برز بشكل واضح فى العصور الحديثة وبخاصة فى القرن التاسع عشر مع بداية تأسيس الدولة المصرية الحديثة فى عهد محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨) . فقد رغب هذا الوالى فى كشف الغموض عن منابع نهر النيل التى ظل أمرها مجهولا حتى ذلك الوقت ، كما رغب فى إعادة الاتصال التاريخي القديم بين مصر والجهات الأفريقية ، ليتسنى له معرفة أحوالها وأحوال شعوبها . فضلا عن ذلك فقد توفرت لدى محمد على أسباب أخرى دفعته لتوسيع حدود مصر من الجنوب، والتقدم جهة المناطق الأفريقية وبخاصة السودان . لعل من أهمها رغبته فى تجنيد السودانيين فى الجيش المصرى، وسد حاجاته من الأيدى العاملة السودانية

١- تؤكد المصادر التاريخية من آثار ونقوش أن للمصريين القدماء محاولات خاصة باستكشاف القارة الأفريقية ، تمثلت فى الرحلات التى قام بها : «زوسر» و «سنفرو» و «أون» و «حرخوف» و «بيبى نخت» و «سيتى» و «امنمحات الأول» و«سنوسرت الأول» و «سنوسرت الثالث» و «تحتمس الثالث» . وقد اجتاز هؤلاء فى رحلاتهم بلاد النوبه ووصلوا إلى منطقة التقاء النيل الأبيض بالأزرق ، كما وصلوا إلى بلاد «بونت» (أرتيريا والصومال حاليا) على الساحل الشرقى لأفريقيا . وأقاموا مع أهالى هذه الجهات علاقات تجارية وطيدة وقد تمكنوا من التوصل إلى معلومات وحقائق هامة عن هذه الجهات وحياة سكانها . وقد واصلت مصر محاولاتها الكشفية فى العصرين البطلمى والرومانى وإن كانت هذه المحاولات لم تتعد أيضا منطقة التقاء النيل الأبيض بالأزرق . انظر : شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل - حضارته وعلاقاته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر - جـ١ (مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة سنة ١٩٦٩) ص٢٣ وما بعدها . كذلك انظر : شوقى الجمل : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها (مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة سنة ١٩٧١) ص٢٥ وما بعدها . وأيضا انظر : السيد يوسف نصر : جهود مصر الكشفية فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر (الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة ١٩٧٩) ص٩ وما بعدها .

لخدمة مشروعاته الزراعية والصناعية وتنشيط حركة التجارة بين مصر والسودان وإيجاد تكامل اقتصادى بينهما وبالتالى يمكنه ربط البلدين بسياسة الاحتكار التى سار عليها . هذا بالإضافة إلى رغبته فى اكتشاف مناجم الذهب والحديد والضرب على أيدى المماليك الهاربين من مصر والسيطرة كذلك على مداخل البحر الأحمر التى تتحكم فى طريق التجارة بين الشرق والغرب [١].

من أجل هذا أرسل محمد على أولى حملاته العسكرية إلى بلاد السودان فى يوليو سنة ١٨٢٠ وكانت تتألف من حوالى ٤٠٠٠ جندى مزودين بأسلحتهم وذخائرهم وبأربعة وعشرين مدفعا ثم أضيف إليهم مددا آخر من الجنود بلغ قوامه نحو ١٤٠٠ جنديا . وقد أسند محمد على أمر قيادة هذه الحملة إلى ابنه اسماعيل باشا ، وحرص على أن يرافق الحملة عدد من العلماء الأجانب من ذوى التخصصات المختلفة[٢]، تكون مهمتهم البحث والتنقيب عن الآثار والمعادن ودراسة الأقاليم السودانية ومعرفة أحوال سكانها . وقد نجحت هذه الحملة فى إخضاع عدة مناطق سودانية للسيادة المصرية منها بلدان : دنقلة وكورتى وبربر وشندى والحلفاية وأم درمان والخرطوم وسنار كما نجح رجالها فى استكشاف كل ما يتعلق بمظاهر طبيعة هذه البلدان وأحوال أهلها [٣]. ومما تجدر الإشارة إليه أن اسماعيل كان قد طلب من والده مددا عسكريا

١- عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على (مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة سنة ١٩٥١) ص١٦٨، كذلك انظر : مكى شبيكه : السودان فى قرن ١٨١٩- ١٩١٩ (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة سنة ١٩٦١) ص٥٣ ، محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠-١٨٩٩ (دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٦٣) ص٧ ، جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية (معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٥) ص٢٧١ .

٢- كان منهم الفرنسيان «كايو Cailliaud» و «ليتورزك Letorzec» والإنجليزيان «كورنر Corner» وكونستات Constat» والإيطاليان «زوكولى Zuccoli» و «سيجاتو Segato» والأمريكيان «الجلش Eng-lish» و «براديش Bradish» انظر : محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ١٨٢٠-١٨٨٥- (دار الفكر العربى بالقاهرة سنة ١٩٤٧) ص١٢٥ ، كذلك انظر : صلاح الدين الشامى : دراسات فى النيل (مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة سنة ١٩٦٧) ص٤٧ .

٣- الرافعى : المرجع السابق ، ص١٧٥ وما بعدها . وكذلك انظر : جمال زكريا قاسم : المرجع اسابق ص٢٧٢ .

لتعزيز حملته فبادر محمد على بارسال هذا المدد تحت قيادة ابنه ابراهيم باشا. وعندما التقى اسماعيل باشا بأخيه ابراهيم باشا فى سنار فى أكتوبر سنة ١٨٢١ ، اتفقا على ضرورة استكشاف النيلين الأبيض والأزرق- والوقوف على حقيقة مجراهما . وبالفعل اصطحب اسماعيل عددا من جنود الحملة وسار بهم فى النيل الأزرق حتى وصل فى يناير سنة ١٨٢٢ إلى جنوبى فازوغلى بأعالى النيل الأزرق . أما ابراهيم باشا فكان عليه أن يجتاز بالعدد الباقى من جنود الحملة جزيرة الخرطوم متوجها إلى بلاد «الدنكا» على النيل الأبيض وبعد فتوحات مصر إلى أعالى النيل الأبيض، كما كان عليه أن يتأكد من اتصال النيل الأبيض بنهر النيجر حسب الاعتقاد السائد فى ذلك الوقت . بيد أن مهمة ابراهيم باشا هذه لم يكتب لها النجاح بسبب مرضه بالدوسنتاريا وعودته إلى مصر[١] . ثم لم يلبث أن راح اسماعيل باشا ضحية حادث حريق دبره له غدراً ملك شندى ، فتوقفت بالتالى حملته عن أداء مهمتها [٢].

وبينما كانت حملة اسماعيل باشا تجوب الجهات الشرقية من السودان كانت هناك حملة مصرية أخرى تجوب الجهات الغربية منه، وهى الحملة التى أرسلها محمد على فى أواخر سنة ١٨٢٠ إلى كردفان تحت قيادة صهره «محمد بك الدفتردار» وقد تمكنت هذه الحملة من إخضاع كردفان للسيادة المصرية ، واستطاع قائدها أن يستكشف عدة جوانب هامة عن كردفان تتعلق بطبيعة أرضها وجبالها ، فضلا عن ذلك فقد تمكن «محمد بك الدفتردار» من رسم خريطة لإقليم كردفان على قطعة قماش من الكتان ، وأوضح فيها أماكن المحطات المختلفة التى مر بها والمسافة بين كل محطة وأخرى مقدرا تلك المسافات بالزمن الذى كان يقطعه فى أثناء سيره . ورغم أن هذه الخريطة قد وصفت بعدم الدقة فى رسمها وفى البيانات الواردة بها، فإنها تعد بالنسبة إلى الظروف والإمكانيات المتاحة فى ذلك الوقت ، إنجازاً كبيرا للحملة المصرية فى كردفان ، كما أنها على حد قول «مستر أسربى Mr. Acerbi قنصل النمسا فى مصر - قد أظهرت مواهب القائد المصرى جلية واضحة [٣].

١- فريدريك بنولا بك : كتاب مصر والجغرافيا ترجمة أحمد زكى (المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣١٠هجرية) ص١٤ .

٢- محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة (المطبعة الأميرية ببولاق مصر سنة١٩٣٨) ص١٢، ص٩٣، كذلك انظر الرافعى: المرجع السابق، ص١٨١، السيد يوسف نصر : المرجع السابق ص٣٣ .

٣- محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص١٢٦ .

على أية حال صار لمصر، نتيجة لهذه الفتوحات ، فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر ، السيادة على معظم البلدان السودانية مما هيأ لها فرصة إقامة الحكومة الموطدة هناك ، والعمل على استتباب الأمن وإشراك العناصر الوطنية فى شئون الحكم والإدارة ، وإنشاء المدن الجديدة ، وانتظام المواصلات وانتعاش الزراعة والصناعة وتنشيط حركة التجارة واستثمار الموارد الطبيعية ، والعمل كذلك على النهوض بمستوى الأهالى ونشر الوعى الصحى والتعليمى والاجتماعى .. وما إلى ذلك من مظاهر الحضارة الحديثة .

وقد انعكس ذلك بالطبع على حركة استكشاف الأقاليم السودانية وبقية الجهات الأفريقية الأخرى ، إذ هيأت حالة الأمن واستقرار الأوضاع فى السودان، مجالات البحث والدراسة والاستكشاف للكثير من المستكشفين والرحالة الأجانب . فقد شهدت الأقاليم السودانية ابتداء من عشرينيات القرن الماضى، رهطا كبيرا من هؤلاء الأجانب نذكر منهم: «هوسكنس Hoskins (١٨٣٣) ، «هولرويد Holroyd» (١٨٣٦)، «بالم Palleme» (١٨٣٧) ، «ميلى Melly» (١٨٥٠) من الأنجليز . ومن الفرنسيين كان «كادلفين» ، «بروفيرى Cadalvene & Breuvery (١٨٢٩) ، كومب Combes (١٨٣٣) ، «برون روليه Brun Rollet» (١٨٤٣) «وتريمو Tremaux» (١٨٤٨) . ومن الألمان كان «رويل Ruppell» (١٨٢٥) ، «روسيجير Russger» (١٨٣٧) ، «فرن Werne» (١٨٤٠) ، «لبسيوس Lepsius» (١٨٤٤) [١] .

والواقع أن محمد على لم يتوان عن تقديم المساعدات اللازمة لهؤلاء الأجانب فكان يزودهم بالمرشدين والخدم وكل ما يحتاجون إليه من المؤن والمعدات المطلوبة . فضلا عن ذلك فكان يمنحهم تصاريحا خاصة وخطابات توصية تكفل لهم الأمن والحماية فى المناطق السودانية التى يستهدفون زيارتها أو استكشافها . وقد أشاد بموقف محمد على هذا كل من «بالم» و «فرن» و «ميلى» و «روليه» [٢] .

١- محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص١٢٦ ، ص١٢٧ ، كذلك انظر : شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل ... جـ٢ (مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة سنة ١٩٦٩) ص٨٤ ، صلاح الدين الشامى : المرجع السابق ، ص٤٧ .

٢- Palleme, I. : "Travels in Kordofan, (London 1844) & Werne, F. : An expedition to discover the sources of the White Nile , in the years 1840-1841, 2 vols. (Cairo 1849) & Melly , G.: Khartoum and the Blue and White Niles 2 vols. (London 1851) & Rollet, B.' Le Nil Blanc et le Soudan, (Paris 1855).

وقد ظلت مسألة كشف الغموض عن منابع نهر النيل تشغل بال محمد على ومن ثم فانه لم يدخر وسعا فى إرسال البعثات والحملات الكشفية إلى المنابع الاستوائية ، ففى سنة١٨٢٨ أرسل بعثة كشفية سارت فى النيل الأبيض برئاسة ابراهيم كاشف وخورشيد بك . وقد استطاعت هذه البعثة أن تصل إلى بلاد الشلك على جانبى النهر وتوغلت فى بلاد «الدنكا» جنوبا حتى وصلت إلى ما وراء الخط العاشر من خطوط العرض الشمالية ، أما البقاع التى تمتد إلى ما وراء ذلك فكان الغموض لايزال يكتنفها [١]. وفى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٣٩ غادرت الخرطوم إلى أعالى النيل الأبيض حملة كشفية أخرى تولى قيادتها الضابط البحرى المصرى «سليم قبطان» ، يرافقه الضابط المصرى «سليمان كاشف» والمهندس الفرنسى «ثيبو» Thi-baut . وقد وصلت هذه الحملة إلى مصب نهر السوباط ثم استأنفت إبحارها فى بحر الجبل حتى وصلت إلى خط عرض ٦ ٥٦ ١٠ شمال خط الاستواء حيث كان يتعذر على الحملة مواصلة رحلتها أبعد من ذلك بسبب قلة عمق المياه . وعندئذ قرر «سليم قبطان» العودة إلى الخرطوم . وفى طريق العودة استكشف نهر السوباط فأوضح أن مياه هذا النهر تختلف عن مياه نهر النيل حيث كان لونها ضاربا إلى الحمرة . وأشار إلى أن عرضه يبلغ نصف ميل تقريبا وله ضفتان مرتفعتان وينتمى سكان منطقته إلى قبيلة «الدنكا» التى تنتشر على طول نهر السوباط من الجانبين ، ومن جهة أخرى فقد أوضح «سليم قبطان» أنه تمكن خلال هذه الرحلة من المرور على مواطن قبائل «الفتكاب» و«الحسانية» و«الشلك» و«النوير» و«الكيك» و«البندريال» و«العلياب» و«البحور» . واستطاع أن يتعرف على جوانب كثيرة عن حياة أفراد هذه القبائل وبعض عاداتهم المتوارثة لديهم كعادة أفراد قبائل «الشلك» الخاصة بخلع الأسنان الأربع الأمامية من الفك الأسفل ، ونوم المرضى منهم فى الرماد وروث الماشية ، وكعادة تشريط الجباه عند أفراد قبيلة «العلياب» [٢].

على كل عادت حملة «سليم قبطان» إلى الخرطوم فى ٣٠ مارس سنة ١٨٤٠ . وكانت تعد بمثابة أول محاولة علمية جادة قام بها المصريون فى منطقة أعالى النيل الأبيض. وقد أثارت هذه

١- نسيم مقار : البكباشى المصرى سليم قبطان والكشف عن منابع النيل (مطبعة لجنة البيان العربى بالقاهرة سنة ١٩٦٠) ، ص٢٦ .

٢- سليم قبطان : الرحلة الأولى للبحث عن منابع البحر الأبيض ترجمة محمد مسعود (القاهرة سنة١٩٢٢) ص١٠ وما بعدها ، كذلك انظر : نسيم مقار : المرجع السابق ، ص٥٨ وما بعدها ، السيد يوسف نصر :المرجع السابق ، ص٣٧ ، وما بعدها .

الحملة اهتمام الهيئات العلمية والجغرافية ، بفضل الرسالة التى نشرها «سليم قبطان» وتضمنت تفاصيل رحلته وكل ما يتعلق بمجرى نهر النيل وروافده والقبائل القاطنه بجواره ، كما ألحق بها جداول خاصة بالأرصاد الجوية عن هذه الجهات . وقد تُرجمت هذه الرسالة إلى اللغة الفرنسية وقُدمت إلى الجمعية الجغرافية الفرنسية ونُشرت فى مجلتها فى أعداد يوليو وأغسطس وسبتمبر سنة ١٨٤٢ بعد أن حازت على إعجاب علماء الجغرافيا بفرنسا [١].

غير أن محمد على لم يكتف بما انتهت إليه حملة «سليم قبطان» فأمر بارسال حملة ثانية إلى المنابع الاستوائية تولى قيادتها أيضا «سليم قبطان» وقد اختار لمرافقته- كذلك- «سليمان كاشف» والمهندس الفرنسي «ثيبو» بالإضافة إلى مهندسين فرنسيين آخرين هما : «دارنو Darnaud» و«ساباتيه» Sabatier . والرحالة الألمانى «فرن Werne » [٢]. وقد غادرت هذه الحمة الخرطوم فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٤٠ وسارت فى النيل الأبيض حتى تخطت الجهة التى بلغتها الحملة الأولى ثم مضت فى سبيلها حتى وصلت فى ٢٥ يناير سنة ١٨٤١ إلى جزيرة «جونكر» الواقعة على خط عرض ٤٢َ ٥٤ شمالا . وهى تقع تجاه بلدة «غندكرو» القريبة من المنابع الاستوائية . بيد أن الحملة لم تستطع مواصلة إبحارها فى نهر النيل لهبوط منسوب المياه جنوب جزيرة «جونكر» ولوجود الجنادل والشلالات التى تحول دون تقدم السفن فى ذلك الجزء من النهر . فآثرت العودة إلى الخرطوم وبالفعل عادت إليها فى ١٨ مايو سنة ١٨٤١ [٣]. وقد ذكر الرحالة «فرن» أن «سليم قبطان» استطاع فى هذه الحملة أن يعقد علاقات صداقة قوية مع القبائل المقيمة بجوار النهر حتى جزيرة «جونكر» كقبائل «الكبابيش» و«البقارة» و«البارى» . كما أمكنه الوقوف على أحوالهم وطرق معيشتهم والتعرف على عاداتهم وتقاليدهم [٤].

١- بنولا : المرجع السابق ، ص٢٤ ، الرافعى: المرجع السابق ، ص٢٠٢ ، ٢٠٣ كذلك انظر : على ابراهيم عبده : مصر وأفريقية فى العصر الحديث (دار القلم بالقاهرة سنة ١٩٦٢) ، ص٣٤ .

٢- الرافعى : المرجع السابق ، ص٢٠٣ .

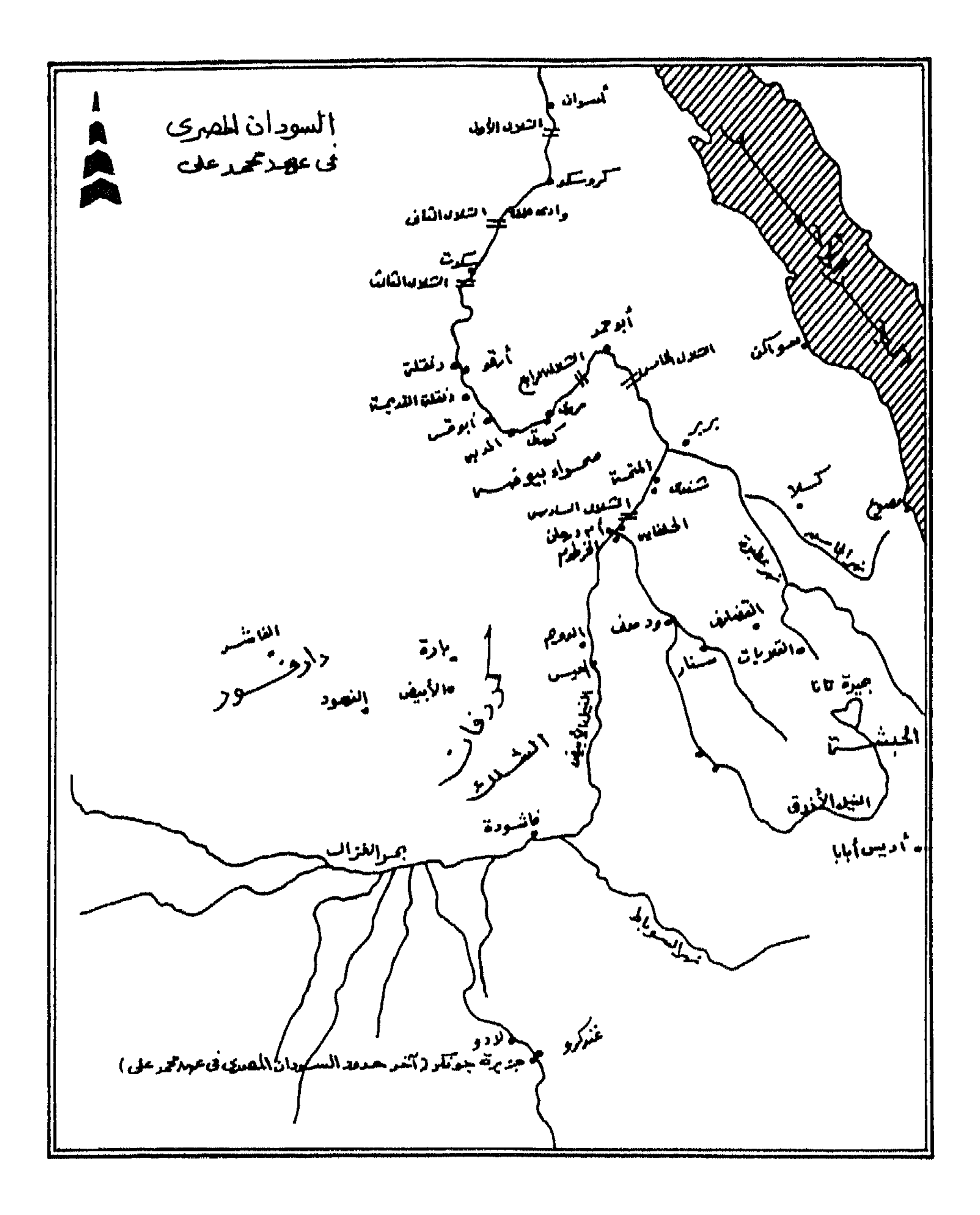
٣- محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص١٣٢ .

٤- Werne, F. : op . cit., vol 2 p. 310 .

وكذلك انظر : السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٤٣ وما بعدها .

* انظر خريطة رقم (١) ص٢٥ .

خريطة رقم (١)



أعد الباحث هذه الخريطة بالاستعانة بالخريطة المنشورة فى كتاب : عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على ص١٨٧ .

ولما كانت هذه الحملة وكذلك الحملة السابق عليها لم يتمكنا من الوصول إلى المنابع الاستوائية وكشف الغموض عن سر نهر النيل . وهو ما كان يتطلع إليه محمد على ويصرف إليه جل اهتمامه- فقد قرر إرسال حملة ثالثة لعلها تحقق ما عجز عن تحقيقه كل من الحملتين السابقتين وبالفعل تم إعداد الحملة الجديدة وقد أختير «سليم قبطان» كقائد لها - للمرة الثالثة - وذلك لما صار لديه من خبرة ودراية بأمور هذه الجهات . وعلى الفور تحركت هذه الحملة من الخرطوم فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٤١ متخذه طريقها عبر النيل الأبيض حتى وصلت للمكان الذى بلغته الحملة الثانية أى عند جزيرة «جونكر» ، ولم تتمكن من مواصلة الإبحار لنفس الأسباب التى منعت إبحار الحملة الثانية . وقد عادت هذه الحملة إلى الخرطوم فى ٦ مارس سنة ١٨٤٢ . وكانت هذه الحملة آخر الحملات الكشفية التى أرسلتها مصر للكشف عن منابع النيل فى عصر محمد على .

وعلى الرغم من أن هذه الحملات الثلاث لم تحقق الهدف المرجو من إرسالها إلا أنها كانت فاتحة عصر جديد فى مجال الكشوف الجغرافية فى أفريقيا ، فكانت على حد قول «بنولا بك» الأساس الذى بُنِى عليه حل مشكلة منابع النيل وذلك بفضل ما توصلت إليه من دراسات طبيعية وجغرافية لمجرى النيل الأبيض [١]. وكذلك كان لهذه الحملات أثر كبير فى إبطال الوهم الذى ساد اعتقاد الجغرافيين والمستكشفين من أن نهر النيل ينبع من جبال القمر الواقعة بين خطى العرض الثامن والسادس شمال خط الاستواء ، فقد ثبت نتيجة لحملات «سليم قبطان» أن النيل يبتدئ مجراه من الجنوب . فضلا عن ذلك فقد ألقت هذه الحملات الضوء على كثير من المناطق الأفريقية التى كانت تعد حتى ذلك الوقت فى حكم المناطق المجهوله فأمكن بالتالى ارتيادها وفتح أسواق تجارية بها [٢]. دل على ذلك ما شهدته هذه المناطق

١- ورد هذا القول فى الكلمة التى ألقاها «بنولا بك» فى مؤتمر الجغرافيا الدولى الذى عقد فى باريس سنة ١٨٨٩ وكان «بنولا» ممثلا لمصر فى هذا المؤتمر بوصفه السكرتير العام للجمعية الجغرافية الخديوية حينذاك. انظر : نسيم مقار المرجع السابق ، ص٦ جمال زكريا : المرجع السابق ، ص٢٨٢ .

٢- نسيم مقار : المرجع نفسه ، ص١٠٤ ، جمال زكريا : المرجع نفسه ، ص٢٨٤ .

فيما بعد من نشاط دؤوب قام به المستكشفون الأوربيون [١] واهتمام جاد من قبل البعثات التبشيرية الأوربية [٢].

وجملة القول أن هذه الحملات كانت تعد ثمرة من ثمرات الحضارة والبيئة العلمية التى ظهرت فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

والواقع أنه مع نهاية عهد محمد على سنة ١٨٤٨ توقفت جهود مصر فى محاولة استكشاف منابع النيل وبقية الجهات الأفريقية الأخرى إذ لم يعر «عباس الأول» (١٨٤٨-١٨٥٤) خليفة محمد على، هذه الاستكشافات أية اهتمام ، كما لم يهتم خليفته من بعده «محمد سعيد باشا» (١٨٥٤-١٨٦٣) بهذه المسألة وإنما اقتصر دور «سعيد باشا» على تقديم المساعدات اللازمة لبعض المستكشفين الأوربيين الذين وفدوا إلى جهات السودان وأعالى النيلين الأزرق والأبيض ، ومنهم المستكشف الفرنسى «بينيه Penée » الذى قام سنة ١٨٦٠ بعدة رحلات كشفية فى منطقة غندكرو وبحر الغزال . وقد تعهد سعيد باشا بتحمل نفقات هذه الرحلات كاملة . كما أمد الإنجليزى «صمويل بيكر» Samuel Baker وزوجته بكافة احتياجاتهما من المواد الغذائية والأموال والمعدات اللازمة وذلك أثناء رحلة «بيكر» الكشفية فى منابع النيل الأزرق سنة ١٨٦١ [٣]. كذلك منح أعضاء البعثة الألمانية الكشفية

١- برز من هؤلاء : بثسريك Petherick (١٨٥٣-١٨٥٤) ، «برتون Burton» (١٨٥٤-١٨٥٧) ، «سبيك Speke» ، «جرانت Grant» (١٨٥٧-١٨٦٢) «بيكر Baker» (١٨٦١-١٨٦٤) ولفنجستون Livingstone (١٨٤١-١٨٧٣) وهم من الإنجليز . كما برز من الفرنسيين : بينيه Penée (١٨٦٠) ومن الألمان كان : ليجيان Lejean وهارتمان Hartman وادلبرت Adelbert وهارنيير Harnier (١٨٦٠) . انظر : محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص١٣٦ ، زاهر رياض : استعمار أفريقية (الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٩٦٥) ص١٨٩ وما بعدها . كذلك انظر : شوقى الجمل . تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، ص٧٨ وما بعدها .

٢- من هذه البعثات بعثة الجامعات التبشيرية إلى وسط أفريقيا .Universities Mission to Central Africa

(١٨٦١) وجمعية الكنائس الاسكتلندية Scottish Churches (١٨٧٤) .

انظر : شوقى الجمل : المرجع السابق ، ص١٢٦ .

٣- محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص١٣٦ ، ص١٣٨ ، كذلك انظر : شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل ... جـ٢ ، ص٩٨ .

التى توجهت إلى السودان خلال عهده ، تصريحات خاصة تكفُل لهم الأمن والحماية ، وتقضى بضرورة المساعدات التى يحتاجون إليها من قبل السلطات المصرية هناك ، وكان من أعضاء هذه البعثة : «بايرمن Beurmann » و«كنزلباخ Kinzelbach» و«انتينورى Antinori » والبارون «درنيم Baron d'Arnim »[1]. وهكذا مد «سعيد باشا» يد العون والمساعدة للكثير من المستكشفين الأجانب دون أن يهتم بارسال بعثة كشفية مصرية تساهم فى استكشاف القارة الأفريقية اقتداء بسياسة أبيه محمد على .

وبعد انقضاء عهد «سعيد باشا» سنة ١٨٦٣ تولى حكم مصر «اسماعيل باشا بن ابراهيم باشا بن محمد على» (١٨٦٣-١٨٧٩) ، فأراد أن يستكمل مسيرة جده فى استكشاف منابع النيل وأن يكون لمصر دور إيجابى فى هذه الناحية خاصة بعد أن توفرت لديها الظروف والإمكانيات المختلفة للقيام بمثل هذا العمل الجغرافى فهى صاحبة النفوذ على الشطر الشمالى لوادى النيل وعلى قسم كبير من شطره الجنوبى، والأمر بهذا الوضع يعنيها أكثر من أية حكومة أخرى قائمة فى حوض النيل ، بل وأقدر منها على القيام به لما تملكه من الاستعدادات اللازمة له[2]. فضلا عن ذلك فان مساهمة مصر فى استكشاف القارة الأفريقية ربما كان يعد من الأعمال التى تحقق لاسماعيل طموحه الشخصى من حيث الاقتداء بالحضارة الغربية فكرا وتطبيقا وقيادة . ومن ثم المشاركة فى أمر الاهتمام بمسألة استكشاف أفريقيا ومناهضة تجارة الرقيق وإدخال الحضارة الحديثة بها ، ومن ناحية أخرى وجد اسماعيل أن سعى مصر لاستكشاف أفريقيا سيحقق توسعا فى أملاك مصر الأفريقية مما يساعده فى إقامة الإمبراطورية الأفريقية التى كان بصدد تكوينها آنذاك .

وليس من شك فى أن المكاسب التى حققها اسماعيل فى استقلال مصر الذاتى عن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليها ، قد هيأت له المناخ الملائم لتحقيق طموحه ومشروعاته التوسعية فى أفريقيا . إذ استطاع نتيجة للفرمانات[3] التى حصل عليها من السلطان

١- بنولا بك : المرجع السابق ، ص٣٧ .

٢- نسيم مقار : المرجع السابق ، ص٢٥ .

٣- صدرت هذه الفرمانات فى سنوات (١٨٦٦-١٨٦٧-١٨٦٩-١٨٧٢-١٨٧٣) على التوالى ، انظر : فيليب جلاد : «قاموس الإدارة والقضاء » المجلد السادس (الاسكندرية سنة١٨٩١) ص٧٣٠ وما بعدها =

العثمانى عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦) ، أن يحصل لنفسه على لقب «خديوى» ، وبالتالى تميز عن سائر الولاه العثمانيين ، وأن يجعل لمصر الحق فى عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية ، وحق الاقتراض من بيوت المال الأجنبية وكذلك حق سن القوانين التى تمس أوضاع مصر الداخلية، بالإضافة إلى حقها فى زيادة عدد الجيش والأسطول دون تحديد[1] . وقد انعكس ذلك بالطبع ، على أوضاع مصر الداخلية حيث شهدت البلاد طوال سنى حكم اسماعيل ، تغييرات هامة فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك فى علاقاتها بالدول الأجنبية ، ومن ثم فان جهود مصر الكشفية فى أفريقيا تعد من معالم السياسة الجديدة التى طرأت على البلاد فى عهد الخديوى اسماعيل .

= كذلك انظر : الكتاب الأخضر : رئاسة مجلس الوزراء بجمهورية مصر : «السودان بين ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ » (المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٣) ص١ ، عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل جـ١ (مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة سنة ١٩٤٨) ص٧٣ وما بعدها ، أحمد عبد الرحيم مصطفى: علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديوى اسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩ (دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٦٧) ص٢٣٧ .

١- أحمد عزت عبد الكريم وآخرون : المجمل فى تاريخ مصر العام (مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بالقاهرة سنة١٩٤٢) ص٣٥٧ وكذلك انظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية (دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٦٥) ص١٠ .

الفصل الأول

دوافع الكشف

دافع إنسانى خاص بمحاربة تجارة الرقيق- أسباب انتشار التجارة- نتائجها- سعى مصر لمحاربتها- تدحيض الادعاءات الأوروبية على مصر- تعاون انجلترا مع مصر للقضاء على التجارة- دافع سياسى يتعلق بالسيطرة على منابع النيل- الأطماع الأوروبية فى القارة- حملات الكشف الأوروبية- بعثات التبشير- الجهود الرسمية لاستعمار القارة - تأكيد الوحدة الجغرافية والاقتصادية بين مصر وجهات أفريقيا - دافع حضارى خاص بتعمير الجهات الأفريقية وتمدين شعوبها . اعتراف الأجانب بدور مصر الحضارى- تفنيد الاتهامات المغرضة ضد مصر- دافع ذاتى يرتبط بشخصية الخديوى- الخديوى وتقربه من أوربا - موقف الدول الأوروبية من الخديوى- أطماع الخديوى فى تكوين امبراطورية أفريقية - الخديوى يسعى لكشف الغموض عن منابع النيل.

شهدت بعض المناطق الأفريقية طوال العقد السابع من القرن التاسع عشر، نشاطا مصريا هاما تعلق باستكشاف أراضيها وبحارها وأنهارها وأحوالها المناخية ، بالإضافة إلى معرفة أحوال أهلها وظروف حياتهم المعيشية ودراسة عاداتهم وتقاليدهم وأنشطتهم المختلفة .

وقد ارتبط هذا النشاط الكشفى- فى أحيان كثيرة - بأعمال التوسع المصرى فى أفريقيا ، وقد تنوعت معه الأسباب والدوافع فمنها ما يتعلق بالجوانب الإنسانية الخاصة بمناهضة تجارة الرقيق الأفريقية ، وأخرى تتعلق بالجوانب السياسية المتمثلة فى محاولة بسط السيطرة المصرية على بعض الجهات الأفريقية كالجهات الاستوائية ، ومنها كذلك ما يتعلق بالجوانب الحضارية الخاصة برغبة مصر فى تعمير الجهات الأفريقية وتمدين شعوبها ، ثم كانت الجوانب الشخصية الخاصة بخديوى مصر، من الدوافع الهامة وراء نشاط مصر الكشفى فى أفريقيا .

ولأهمية هذه الدوافع ، ينبغى علينا أن نتناولها بشئ من التفصيل .

وبادئ ذى بدئ يمكننا القول أن الدافع الإنسانى بما ينطوى عليه من محاربة تجارة الرقيق الأفريقية كان يعد من أبرز دوافع الحركة الكشفية المصرية فى أفريقيا ، وذلك لتغلغل هذه التجارة فى جهات أفريقيا منذ زمن سحيق حتى صارت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر تشكل ركنا رئيسيا من أركان المجتمع الأفريقي يصعب هدمه .

فمنذ أن فُتح النيل الأبيض للملاحة على أثر نجاح الحملات الثلاث التى قادها سليم قبطان بين عامى ١٨٣٩-١٨٤٢[1] اكتسبت تجارة الرقيق أهمية متزايدة فى افريقيا وانتشرت أسواقها فى بربر وشندى وسنار وكوبى والفاشر ، والأبيض وسواكن - ميناء التصدير على البحر الأحمر- وازدحمت الخرطوم نتيجة لذلك بالتجار العرب والأوربيين الذين وجدوا معينا لاينضب من الرقيق على جانبى النيل الأبيض والسوباط وبحر الغزال. وقد أسس بعض هؤلاء التجار شركات تجارية منهم : أحمد موسى العقاد ، على أبو عمورى ، الزبير رحمت ، كوتشك على، غطاس باسيلى، حسب الله، سركيس ، بارثليميو، ديبونو وجون بتريك . وقد أنشأ هؤلاء التجار «مشارع» أو «زرائب» يجمعون فيها الأسلحة والذخائر والرقيق ويتخذون منها مراكز لنشاطهم وقواعد لإرسال حملاتهم المسلحة لصيد الرقيق. وعندما اتسعت دائرة أعمالهم صارت هذه المشارع (الزرائب) محطات مسلحة تضمن لهم السيطرة على الأهالى فى جهات بحر الغزال والسوباط وأعالى النيل الأبيض[2] .

وقد ترتب على تمتع تجار الرقيق بذلك النفوذ الكبير أن انتشرت فى مناطق جلب الرقيق وأسواقه حالات الاضطراب والفوضى وقامت الحروب الأهلية بين خاطفى الرقيق والسكان المحليين، الذين صاروا يعيشون فى خوف دائم نتيجة لغارات صائدى الرقيق، بحيث أصبح لم يعد لهم هدف سوى الدفاع عن أنفسهم ضد المغيرين تجار الرقيق [3].

ويكشف ذلك بوضوح عن غياب القوة السياسية والأمنية التى تحكم هذه المناطق من أفريقيا ، ويشكل فى الوقت نفسه إغراء يجذب انتباه القوى الاستعمارية ، التى تسابقت فيما بينها للسيطرة على تلك المناطق . ومما يؤكد مدى ما وصل إليه تجار الرقيق من نفوذ كبير ، لم تستطع حكمدارية السودان فى ذلك الوقت مقاومته ، أن استطاع أحد التجار وهو أحمد العقاد أن يحصل سنة ١٨٦٨ من جعفر مظهر باشا حكمدار عام السودان (١٨٦٦-١٨٧١) على حق

١- راجع ص٢٣ .

٢- محمد فؤاد شكرى : «صفحة من تاريخ مكافحة الرق والنخاسة فى السودان»- كتاب : اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته (دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٩٤٥) ص٢٠٣ ، ٢٠٧ .

٣- سعد زغلول عبد ربه : «تجارة الرقيق وأثرها على استعمار غرب أفريقية» - مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - المجلد العشرون (القاهرة سنة ١٩٧٣) ص١٤٨ .

احتكار تجارة الرقيق فى مناطق شاسعة بأعالى النيل تبلغ حوالى ٩٠,٠٠٠ ميلا مربعا على طول ضفاف النيل المرتفعة لمدة أربع سنوات فى مقابل مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه سنويا[1] ، وذلك حتى يكسب لتجارته الصفة الشرعية المقبولة ويضمن بالتالى عدم تعرض السلطات الحاكمة فى الخرطوم لأعماله .

إزاء ذلك كان على مصر ضرورة تشديد قبضتها فى مناطق جلب الرقيق وأسواقه الواقعة فى الجهات التابعة لها منذ الفتح المصرى للسودان فى عشرينيات القرن التاسع عشر . وأيضا ضرورة وضع أماكن الرقيق الأصلية فى أعالى النيل وبحر الغزال تحت الإدارة المصرية ، وكذلك السيطرة عل المنافذ البحرية التى كان يستخدمها التجار فى تهريب الرقيق . وقد سعت مصر لوضع تلك المناطق تحت إدارتها حتى تضيق الخناق على تجار الرقيق ولتقضى على هذه التجارة فى مواطنها الأصلية . ولم تكن ترغب فى استعمار هذه المناطق واتخاذ مسألة القضاء على تجارة الرقيق ذريعة لفرض السيطرة والسيادة المصرية على الجهات الأفريقية مثلما فعلت الدول الأوربية آنذاك [٢]. وتدل كافة الأوامر الصادرة من خديوى مصر إلى من أوكل إليه حكم أية جهة تدخل تحت الإدارة المصرية ، على مدى صدق النوايا المصرية فى القضاء على تجارة

٣- محمد محمود السروجى : الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر، (دار المعارف بمصر سنة١٩٦٧) ص٤٤٩ .

٢- انتشرت تجارة الرقيق بين دول أوربا منذ نهاية القرن الخامس عشر نتيجة لحركة الكشوف الجغرافية فى أفريقيا والعالم الجديد . وصارت هذه التجارة تمثل أعلى دخل تجارى لكل دولةتعمل بها ، وقد ترتب على استعمال هذه التجارة وما صاحبها من معاملة قاسية غير إنسانية للرقيق أن بدأت تظهرفى أوربا آراء فردية للمفكرين ورجال الدين منهم : لوك Look سنة ١٦٨٩ ، ومونتسكيو Montesquieu سنة ١٧٤٨ والأسقف هايتير Hayter سنة ١٧٥٥ والأسقف وربيرتون Warburton سنة ١٧٦٠ واستجابت الدول الأوربية لهذه الآراء وكانت انجلترا أسبق الدول إلى ذلك حيث تألفت بها سنة ١٧٨٣ أول جمعية لتحرير الرقيق Anti-Slavry Society بيد أن هذه الدول بما فيها انجلترا اتخذت من مسألة مناهضة تجارة الرقيق ذريعة لفرض سيطرتها على أجزاء من أفريقيا وبخاصة فى شرقها . لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع- انظر : زاهر رياض : استعمار أفريقية ص٥٧ وجمال زكريا قاسم : دولة بوسعيد فى عمان وشرق أفريقيا .. ص٢٤٣ ، شوقى الجمل : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ص١٣٣ ، محمود متولى ورأفت الشيخ : أفريقيا فى العلاقات الدولية ص٥٦ وكذلك انظر :

Coupland, R. Wilberforce (Oxford1923) & Klinbrg, F : The Anti-Slavry Movement in England. London. 1926 .

الرقيق فهناك أمر كريم منطوقه : « ... لايخفاكم اتجاه أفكارنا على الدوام استمرار منع وإبطال تجارة الرقيق التى هى عبارة عن استرقاق النوع الإنسانى بأى صورة كانت.. »[١].

كما يوضح الأمر الصادر إلى مدير عموم قبلى السودان فى ٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٠ (١٨مايو سنة ١٨٧٣) رغبة مصر الأكيدة فى إبطال تجارة الرقيق وما يجب عمله فى حالة دخول الرقيق فى الجهات التابعة لمصر فقد جاء به: « ... أنه بالنظر لاتساع جهات الأقاليم السودانية وكثرة الطرق والمسالك المعتاد المرور فيها لم يزل حاصل فى بعض الجهات استعمال التجارة فى صنف الرقيق وحيث كما تعلموا أن إبطال التجارة فى الصنف هى من المسايل (المسائل) المهمة اللازم الاعتنا (الاعتناء) الزايد وصرف الغيرة من كل طرف للحصول على نتيجة منع وابطال التجارة فى هذا الصنف بالكلية فيقتضى زيادة الثقة منكم ومن ساير (سائر) المأمورين والحكام الذين تحت إدارتكم بالملاحظة لذلك وقتيا بحيث إذا كان يتصادف دخول رقيق فى حدود الجهات التى تحت إدارتكم يجب عليكم بالحال إفراج وإطلاق ذلك الرقيق وإعطاه أوراق الحرية المعلومة من الحكومة وإذا كان أحد منهم يرغب توصيله وعودته إلى بلاده فتجروا سفريته وتوصيله بمعرفتكم إلى آخر حدود الحكومة ... »[٢] .

ويتضح من هذا الأمر أن الحكومة المصرية كانت تحث خطى حكامها فى الأقاليم الأفريقية بضرورة بذل كل العناية لمنع هذه التجارة والاهتمام بتيسير سبل إطلاق سراح الرقيق الموجود داخل حدود الجهات الأفريقية التابعة لمصر ، وذلك عن طريق إعطاء كل واحد منهم أوراقا خاصة تثبت اعتراف الحكومة المصرية بكامل حريته وأن تقوم بتوصيله - على نفقتها الخاصة- إلى أهله وبلده إذا كان راغبا فى العودة أما الرقيق الذين كانوا لايرغبون فى العودة إلى بلادهم ويفضلون البقاء فى ظل الإدارة المصرية فقد جاء بشأنهم فى الأمر العالى الصادر إلى مديرى كردفان ودنقله وبربر بتاريخ ٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٠ (١٨ مايو سنة ١٨٧٣) ما نصه: « ... أما الذين لايريدون العودة إلى بلادهم فمنهم الذكور الكبار اللايقين (اللائقين) ويرغبوا للعسكرية يلحقوا بها والذكور الكبار الغير قابلين للعسكرية يصير اعطاهم

١- س . ص : دفتر رقم ١٩ (معية سنية عربى) مجموعة ٥ - قيد الأوامر العلية الصادرة إلى الأقاليم فى ١٤ شعبان سنة ١٢٩٤ (٢٣ أغسطس سنة١٨٧٧) .

٢- م. أ. س : دفتر ١٩٤٦ (أوامر عربى) رقم ١٦ ص٦٥ صورة الأمر الكريم الصادر إلى مدير عموم قبلى السودان فى ٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٠ (١٨ مايو سنة١٨٧٣) .

(اعطائهم) للمزارعين لاستعمالهم فى أشغال الزراعة والحراثة والإناث الكبار يجرى تزويجهم لمن يرغبوا والصغار ذكور وإناث يصير إلحاقهم بالمكاتب للتعليم ... »[١].

وهكذا يتضح أن الحكومة المصرية لم تكتف بمجرد إطلاق سراح الرقيق وإعطائهم الأوراق الرسمية الدالة على حريتهم ، بل أنها- ضمانا لعدم استرقاقهم مرة أخرى- اهتمت ببحث مسقبلهم وضمان سبل المعيشة الحرة لكل منهم ذكرا كان أم أنثى ، بل وتوفير قدر من التعليم لبعضهم .

ولعل ما جاء بالوثائق السابقة يؤكد لنا الرغبة الخالصة التى أبدتها الحكومة المصرية للقضاء على تجارة الرقيق ويوضح فى الوقت نفسه أن مصر كانت تسعى لضم مناطق الرق الأصلية في أفريقيا انطلاقا من رؤية انسانية خالصة . وهو ما يدحض الادعاءات القائلة بأن مصر كانت تهدف إلى توسيع تجارة الرقيق والانتفاع بها فى أفريقيا وهى الادعاءات التى روج لها بعض المؤرخين الأجانب من أمثال : «ماكون Mc Coan»[٢] وآلان مورهيد Alan Moorehead[٣].

ورغم أن ادعاءات كل من «ماكون ومورهيد» لاتصمد أمام الدليل الوثائقى الذى قدمناه آنفا ، فالواقع أن كثيرا من المؤرخين الأجانب يعارضونهما في نفيهما للدوافع الانسانية التى حدت بمصر لأن ترسل حملاتها العسكرية الكشفية إلى مناطق الرق الأصلية فى أفريقيا حتى يمكنها دراسة أحوال تلك المناطق ليتيسر لها بعد ذلك تدعيم سلطتها وتشديد قبضتها على تجارة الرقيق. فيؤكد المؤرخ «كرابيتيس Crabités » بأن الفتح المصرى لسلطنة هرر انما كان يعنى مناهضة تجارة الرقيق وفتح البلاد للتجارة المشروعة التى حرمت منها منذ زمن بعيد ،

١- م . أ. س : دفتر رقم ١٥ (عابدين) صادر تلغرافات - صورة التلغراف العربى الشفرة رقم٤٠٠ ورقم ٤٠١ ص٥٧- أمر عال إلى مدير كردفان ومدير دنقله ومدير بربر بتاريخ ٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٠ (١٨ مايو سنة١٨٧٣) وكذلك صورة التلغراف العربى رقم٤٠٢ ص٥٩ إلى مدير عموم قبلى السودان فى ٢١ ربيع الأول سنة (١٩ مايو سنة١٨٧٣) .

٢- Mc Coan J. Carbile : "Egypt Under Ismail. A Romance of History " (London 1889) pp. 211-212

٣- Moorehead, Alan: "The White Nile" (London 1961) . p. 141 .

وتوجد ترجمة باللغة العربية لهذا الكتاب وضعها محمد بدر الدين خليل وصدرت عن دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٥ .

حيث أن هرر كانت تعد من الأسواق الهامة لتجارة الرقيق فى أفريقيا [١]. ويذكر «دوان Douin» أن القضاء على الرق- (العاج الأسود كما يسميه)- كان الهدف الأساسى للنشاط المصرى المتزايد فى ربط ساحل البحر الأحمر الغربى وساحل الصومال بالأقاليم الداخلية فى أفريقيا حيث أن هذه الأقاليم كانت تمثل مواطن الرقيق الأصلية فى القارة وعن طريق الساحل كان يتم تصديره [٢]. كما يوضح «هولت Holt» أن التوسع المصرى الهائل الذى شهدته أفريقيا فى عهد الخديوى اسماعيل كان مقرونا بالدرجة الأولى بمسألة القضاء على تجارة الرقيق[٣]. ويبين «جراى Gray» - نقلا عما كتبه الجنرال «ستون Stone»- رئيس هيئة أركان حرب الجيش السرى فى تقريره المصرى الذى بعث به إلى الخديوى فى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٦- أنه يجب على مصر أن تمد نفوذها إلى أقاليم خط الاستواء وأن تجعل من بحيرة فيكتوريا بحيرة مصرية مثلما فعلت ببحيرة البرت وذلك من أجل القضاء على الرق فى مواطنه الأصلية[٤].

ومن جهة أخرى فقد ذكر أعضاء مجلس الجمعية الجغرافية الملكية فى انجلترا أن القضاء على تجارة الرقيق فى الجهات الاستوائية لايمكن أن يتم إلا إذا أنشئت هناك سلطة قوية تعاقب كل من يعمل فى هذه التجارة . وأشار أعضاء المجلس فى المذكرة التى أعدوها لهذا الغرض فى مايو سنة ١٨٦٤، إلى ضرورة تعاون الحكومة الانجليزية مع والى مصر لمناهضة هذه التجارة [٥]. والجدير بالذكر أن الحكومة الانجليزية استجابت لما نادى به أعضاء مجلس الجمعية الجغرافية الملكية ورحبت بالتعاون مع مصر لقمع تجارة الرقيق فى أفريقيا ، فقد أرسل وزير الخارجية البريطانى «لورد رسيل L. Russell» فى ٢٢فبراير سنة ١٨٦٥ بتعليمات إلى

١- Crabités , Pierre, : "Ismail the Maligand Khedive" (London 1933) pp. 46-47-48 .

٢- Douin G. : "Histoire du Régne du Khedive Ismail " Tome III L'Empire Africain 3Partie I " 1874-1876 " Le Caire 1936 pp. 189- 230 .

٣- Holt, P. M. : "A Modern History of the Sudan from the Fung Sultanate to the Present Day" . London 1961 , PP. 62-63 .

٤- Gray . R.:" A History of the Southern Sudan 1839-1889 (Oxford 1961) pp. 184-185.

٥- JRGS., vol XXXIV, (London 1864). pp. 162-180, vol. XXXV, (London 1865) pp 108-115 .

كذلك انظر : محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ١٨٢٠-١٨٨٥ ص ١٧٠ .

«السير» هنرى بلور Sir Henry Bulwer » سفير انجلترا لدى تركيا وكان وقتذاك فى زيارة لمصر مضمونها أن لايدع «بلور» مناسبة تمر دون أن يذكر لاسماعيل مدى اهتمام الحكومة الإنجليزية بضرورة القضاء على تجارة الرقيق فى القارة الأفريقية ويوضح له ترحيب الحكومة الإنجليزية العظيم بالتعاون معه بكل الوسائل الممكنة فى سبيل القضاء على هذه التجارة غير الإنسانية[١].

وقد أكد «السير هنرى بلور» فى البرقية التى بعث بها إلى وزير الخارجية «اللورد رسيل» أن اسماعيل قد أعلن عن ترحيبه الحار بالتعاون مع الحكومة الانجليزية حيث تحدوه رغبة قوية فى إنهاء تجارة الرقيق فى أفريقيا [٢]. وتبدو إحدى مظاهر هذا لتعاون المشترك واضحة فى ذلك البرنامج المصرى الذى بعث به اسماعيل إلى الحكومة الانجليزية فى مارس سنة ١٨٦٥ وهو يهدف إلى القضاء على تجارة الرقيق فى أفريقيا ، فقد اشتمل البرنامج على كافة الوسائل التى قررت مصر اتخاذها لضبط الملاحة فى النيل الأبيض والاجتهاد فى مصادرة المراكب المحملة بالرقيق ومنع تهريب الأسلحة النارية إلى السودان فضلا عن إغلاق منافذ تصدير الرقيق على البحر الأحمر والشاطئ الصومالي، وطالب اسماعيل فى نهاية البرنامج بضرورة تأييد قناصل الدول الأجنبية للبرنامج المصرى حتى تستطيع السلطات المصرية فى الخرطوم أن تعمل على منع التجار العرب والأوروبيين الذين كانوا يعتمدون على حماية القناصل لهم فى صيد وبيع الرقيق[٣].

ويبدو أن اسماعيل قد أراد بتعاونه مع الحكومة الانجليزية - فى مسألة القضاء على تجارة الرقيق فى أفريقيا - أن يطلع الرأى العام الإنجليزى وجمعية مكافحة الرق فى لندن على مدى صدق الحكومة المصرية فى مناهضة هذه التجارة ، وينفى فى الوقت نفسه عن مصر كل الادعاءات التى باتت ترددها الدوائر البريطانية ، حيث أنها أخذت منذ مطلع ستينيات القرن التاسع عشر تتهم مصر بأنها لم تكن جادة فى مناهضتها للرق إذ كان الحكمداريون المصريون فى السودان أمثال موسى باشا حمدى (١٨٦٢-١٨٦٥) وجعفر صادق باشا (١٨٦٥-١٨٦٦) وجعفر مظهر باشا (١٨٦٦-١٨٧١) يشجعون- حسب ما ادعت بريطانيا-

---

١- محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسية ص١٣٣ .

٢- F. O. : Slave Trade 84-1264- No. 2, Bulwer to Russell, Cairo 6-3-1865 .

٣- محمد فؤاد شكرى : صفحة من تاريخ مكافحة الرق ... ص٢٠٨ .

تجار الرقيق على ترويج تجارتهم والحكومة المصرية كانت تعلم بذلك ولم تفعل شيئا مع هؤلاء الحكمداريين ، كذلك ادعت بريطانيا أن مصر تحاول إبعاد الأوربيين عن أفريقيا حتى يتسنى لها المضى فى تجارة الرقيق دون أية رقابة[١] . ولم تكتف بريطانيا بذلك بل ذهبت فى ادعاءاتها على مصر بأن اتهمت الشركة العزيزية[٢] بالعمل على ترويج تجارة الرقيق وذلك بنقل الرقيق فى سفنها وتهريبه إلى خارج أفريقيا [٣].

والواقع أن هناك من الوثائق ما يدحض هذه الافتراءات الإنجليزية، فقد جاء بصورة الأمر الكريم الصادر من خديوى مصر إلى مدير عموم قبلى السودان فى ٢٠ ربيع الأول سنة ١٢٦٠ (١٨ مايو سنة ١٨٧٣) ما نصه : «... إذا كان يتظاهر لكم أن بعض مأمورين وحكام المديريات المجاورين لكم وغير تابعين لإمارتكم ليس حاصل منهم همة ولا ملاحظة فى منع بيع الرقيق المحكى عنه فتعرضوا لطرفنا من ذلك بوقته لاجرى (الاجراء) اللازم فى شأنه ... وإذا كان يرى لكم نزول رقيق فى جهات مستبعدة عن المراكز التى تحت إمارتكم وتعلموا به فتجروا اللازم لمنعه لأن غاية آمالنا ومقاصدنا صرف الاجتهاد الكلى مهما أمكن فى إبطال التجارة

١- محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ... ص١٩٨ .

٢- فى ٥ ذى الحجة سنة ١٢٧٩ (٢٤ مايو سنة ١٨٦٣) صدر الفرمان الخاص بترخيص «الشركة المصرية فى سياحة السفن التجارية» وكان الهدف منها تشغيل وتسيير السفن التجارية بالبحر الأحمر والبحر المتوسط وقد تأسست هذه الشركة لتحل فى نشاطها مكان «الشركة المجيدية» التى أنشئت فى عهد سعيد باشا سنة ١٨٥٧ والتى صفتها الحكومة المصرية بعد ذلك نتيجة لفساد إدارتها وأغلب سفنها. وقد سميت الشركة المصرية فى سياحة السفن التجارية بالشركة العزيزية تبركا باسم السلطان العثمانى عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦) وقد تمت تصفية هذه الشركة فى ٢٧ محرم سنة ١٢٨٧ الموافق ٢٨ أبريل سنة ١٨٧٠ وتحولت إلى إدارة حكومية عرفت باسم «مصلحة وابورات البوستة الخديوية» . حول هذا الموضوع انظر : ق. م. عدد ٢٣ فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ (١٠ مايو سنة ١٨٦١)، عدد ٧٢ فى ٢ رمضان سنة ١٢٨٣ (٧ يناير ١٨٦٧)، عدد ١١٤ فى ١٤ صفر سنة ١٢٨٤ (١٧ يونيو سنة ١٨٦٧)، كذلك انظر : شوقى الجمل سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ص٢٨٤ وما بعدها .

٣- محمد المهدى صديق : «الحركة المناهضة لتجارة الرقيق فى شرق أفريقيا وأثرها فى تدعيم النفوذ البريطانى فى المنطقة » رسالة ماجستير غير منشورة (نوقشت بجامعة عين شمس سنة ١٩٧٤) ص٢٣٧ .

فى الرقيق بأى وجه كان لأن ذلك من أهم الأمور عندنا وأصدرنا أمرنا لكم للمعلومة »[١].
ويلاحظ أن ما جاء بتلك الوثيقة يؤكد حرص مصر على قمع تجارة الرقيق فالأوامر المصرية تطلب من الحكمداريين العمل بشدة على قمع تجارة الرقيق وتحثهم على أن يبذلوا قصارى جهدهم لمنع تجار الرقيق من ممارسة عملهم بل لقد تشددت الحكومة المصرية فى أوامرها وطلبت من الحكمداريين أن يطلعوا الحكومة على مدى التقصير والإهمال الذى يتهم به أحد الحكمداريين فى كونه يعمل فى منطقته على رواج التجارة غير المشروعة وذلك حتى تتخذ الحكومة المصرية كافة الإجراءات اللازمة لمعاقبته . وقد وضحت لنا صورة المكاتبة الواردة من حكمدارية السودان إلى المعية السنية فى ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٢٩١ (١٤ يوليو سنة ١٨٧٤) نوعية هذا العقاب وهو «الإعدام» فقد جاء بها « ... جواب يذكر أنه جارى التشديد فى منع بيع واستجلاب الرقيق ونورى المشورات التى تحررت للجهات أن من يوجد من الحكام متساهلا فى ذلك وجارى فى جهته استجلاب وبيع رقيق يجرى جزاه بالإعدام .. » [٢].
وقد حملت وثيقة أخرى نفس مضمون الوثيقة السابقة إذ جاء بها « ... سبق صدور الأوامر المؤكدة العالية بمنع بيع وشراء الرقيق ومجازاة من يتجاسر ويتساهل من الحكام على ذلك بالإعدام ... »[٣]. وليس من شك فى أن عقوبة الإعدام التى فرضتها مصر على من يتساهل من حكامها فى السودان ويساعد تجار الرقيق على رواج تجارتهم، إنما تحمل دلالة لايخطئها الباحث على أن الحكومة المصرية كانت جادة فى تحركها للقضاء على الرقيق فى أفريقيا ولم تقف مكتوفة الأيدى - كما ادعت بذلك بريطانيا - إزاء تقصير وإهمال حكامها فى السودان فى العمل على قمع التجارة المذكورة . وأن الاتهام الذى وجه إلى الحكمداريين «موسى باشا حمدى» وجعفر صادق باشا » «وجعفر مظهر باشا» هو اتهام بلاشك غير صحيح فيكفى أن أحدهم وهو «موسى باشا حمدى» (١٨٦٢-١٨٦٥) كان قد أثار بأعماله الكبيرة - فى

١- م . أ. س : دفتر ١٩٤٦ (أوامر عربى) رقم ١٦ ص٦٥ صورة الأمر الكريم الصادر إلى مدير عموم قبلى السودان فى ٢٠ ربيع الأول ١٢٩٠ (١٨ مايو سنة ١٨٧٣) .

٢- م . أ. س : دفتر ١٨٧٥ رقم٢ مرور ص١١٠ صورة المكاتبة الواردة من حكمدارية السودان إلى المعية السنية فى ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٢٩١ (١٤ يوليو سنة ١٨٧٤) .

٣- م . أ. س : دفتر ١٩ (عابدين) وارد تلغرافات . صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٥٧٢ من مدير عموم قبلى السودان إلى خيرى باشا فى ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٠ (٢٣ مايو سنة ١٨٧٣).

القضاء على تجارة الرقيق- احتجاجات تجار الرقيق أنفسهم. فحينما صدرت إليه الأوامر المشددة من القاهرة بمطاردة تجار الرقيق وإلقاء القبض عليهم سارع بانشاء عدة مراكز مسلحة على طول النيل الأبيض كى يراقب مرور التجارة بالنيل ، ووضع سفينتين تجاريتين لتقوم بأعمال الملاحة والرقابة فى النيل الأبيض ، واستطاع فى فترة قصيرة أن يضبط ما يقرب من سبعين سفينة تجارية كانت تحمل الرقيق بين منطقتى «كاكا» و «فاشوده» وأطلق سراح الرقيق المضبوط وأعادهم إلى بلادهم واعتقل تجارهم . ثم أنه فرض ضريبة سميت بـ «الويركو» قام بدفعها كل من يبحر أو يعمل فى السفن التى تصعد على النيل الأبيض حتى يحصل على الترخيص اللازم لمرور هذه السفن قبل مغادرتها الخرطوم . وقد أراد موسى باشا حمدى بذلك إحكام الرقابة على نشاط تجار الرقيق فى جهات النيل العليا [١]. ولاشك أن سياسة موسى باشا حمدى هذه تؤكد جديته فى العمل على منع تجارة الرقيق فى السودان وتنفى فى الوقت نفسه ما نسب إليه وإلى زملائه من بعده فى مساعدتهم لتجار الرقيق وتسهيل رواج تجارتهم فى أفريقيا .

كما يلاحظ أن الادعاء الإنجليزى بشأن محاولات مصر إبعاد الأوربيين عن أفريقيا ليتيسر لها المضى فى تجارة الرقيق دون أية رقابة هو بلاشك إدعاء باطل، فالمعروف أن مصر كانت قد أسندت أمر الحكم فى أجزاء كثيرة من الجهات الأفريقية التابعة لها إلى أوربيين عملوا فى خدمتها فالإنجليزى «سير صموبل بيكر Sir Samuel Baker» تولى حكم مديرية خط الاستواء فى الفترة من ١٨٦٩ إلى ١٨٧٣ وخلفه فى حكم المديرية انجليزى آخر هو «شارلس جورج غوردن Charles George Gordon » الذى عين حاكما للمديرية فى الفترة من سنة ١٨٧٤ إلى سنة ١٨٧٦ ثم عين حكمدارا عاما للسودان من سنة ١٨٧٧ إلى سنة ١٨٧٩ . وقد عين كذلك السويسرى «فرنرمنزنجر Werner Munzinger» سنة ١٨٧٠ محافظا لمصوع ثم أحيل إليه حكم سواكن سنة ١٨٧٢ فصار محافظا لمصوع وسواكن وفى سنة ١٨٧٣ أحيلت إليه كذلك مديرية

١- Hill, R . L ., "Egypt in the Sudan , 1820- 1881 , p. 124 , Shukry , M. F : The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan 1863- 1879, p. 136 , Shukry, M. F. : Equatoria Under Egyptian Rule, p. 200 .

وكذلك انظر : مكى شبيكه : السودان فى قرن ١٨١٩-١٩١٩ ص٨١ ، عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل جـ١ ، ص١٢٧ .

التاكة فأصبح يلقب بـ «مدير عام شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر» وقد امتدت هذه السواحل من سواكن شمالا حتى رهيطه جنوبا [١].

ولاشك أن تعيين هؤلاء الأوربيين فى تلك المناصب الهامة قد أتاح لهم الفرصة فى أن يستخدموا أوربيين مثلهم كى يعملوا معهم فى إدارة الجهات الأفريقية التابعة لمصر، فيلاحظ أن غوردن كان قد اعتمد على عدد كبير من الموظفين الأوربيين أمثال الإيطالى «مسيداليا Messedaglia وكان مديرا للفاشر والألمانى «فردريك روست F. Rosset» وكان مديرا لدارفور والفرنسى «شارل ريجوليه C. Rigolei» - وكان مديراً لدارة- وكذلك أسند غوردن إلى «رومولو جيسى R. Gessi» الإيطالى الجنسية إدارة بحر الغزال وإلى «إميليانى Emiliani» - وهو من أصل إيطالى أيضا - إدارة كبكبيه، فضلا عن تعيين النمساوى «سلاطين Slatin» مفتشا للمالية ثم مديرا لدارة خلفا لـ «ريجوليه » والألمانى «جيكلر Giegler» مفتشا على عموم تلغرافات السودان ثم مديرا عاما لمصلحة مكافحة تجارة الرقيق بعد ذلك ، أما مديرية خط الاستواء فقد عين غوردن الأمريكى «بروت Prout» مديرا لها ثم خلفه الدكتور «شنيتزر Schnitzer الألمانى» الذى اعتنق الاسلام فيما بعد وتسمى باسم «أمين باشا» كذلك يذكر لـ «فرنر منزنجر» أنه قد عين «أراكيل بك نوبار» محافظا لمصوع[٢].

ولعل فى موافقة الحكومة المصرية على تعيين كل هؤلاء الأوربيين السابق ذكرهم للعمل فى إدارة الجهات الأفريقية التابعة لها، ينفى ما نادت به انجلترا من أن مصر تحاول إبعاد الأوربيين عن أفريقيا ليسهل لها المضى فى تجارة الرقيق دون أية رقابة ، بل لقد أكدت الحكومة المصرية حسن نواياها فى عدم إبعاد هؤلاء عن أفريقيا بأن عينت فى سنة ١٨٧٨ الضابط الإنجليزى «مالكولم Malcolm » مديرا عاما لمصلحة مكافحة الرقيق فى البحر الأحمر واتخذت من ميناء مصوع مقرا له . ثم أنه ليس بخاف علينا أن مصر أسندت قيادة حملاتها الكشفية الموجهة إلى السودان ومنطقة أعالى النيل الأبيض وشرق أفريقيا إلى قادة أوروبيين أمثال : الفرنسى «أرنست لينان دى بلفون Ernist Linant De Bellefonds » الذى رأس الحملة

١- الرافعى : المرجع السابق ص١١٦ كذلك انظر : شوقى الجمل : سياسة مصر فى البحر الأحمر ... ص٦٧ ، ص٦٨ .

٢- محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى ... ص٢١٧ كذلك انظر : الرافعى : المرجع السابق ص١٥٤ .

الكشفية المصرية التى أرسلت إلى أوغندا سنة ١٨٧٥ والإيطالى «جيسى Gessi» إلى إقليم بحر الغزال سنة ١٨٧٤ وإلى بحيرة البرت سنة ١٨٧٥ والإنجليزى ماكيلوب Mckillop إلى رأس حافون على المحيط الهندى سنة ١٨٧٥ ، هذا فضلا عن عدد كبير من الضباط والمهندسين الأمريكيين تولوا قيادة الحملات والبعثات الكشفية المصرية إلى مختلف الجهات الأفريقية وقد برز منهم «شايى لونج Chaille Long » إلى أوغندا سنة ١٨٧٤ وإلى بلاد نيام- نيام ١٨٧٥ و«كولستون Colston» إلى كردفان سنة ١٨٧٥ و«بوردى Purdy» إلى دارفور سنة ١٨٧٥ و«بروت Prout» إلى كردفان سنة ١٨٧٥والمهندس متشل Mitchell» إلى تاجورة سنة ١٨٧٥ «وماسون Mason» إلى بحيرة ألبرت سنة ١٨٧٧ [١].

وسوف نتناول بشئ من التفصيل فى فصول أخرى لاحقة الحديث عن هؤلاء القادة المستكشفين الأوربيين والأمريكيين والنتائج التى توصلوا إليها فى حملاتهم الكشفية فى الجهات الأفريقية المختلفة، ولكن الذى نود أن نؤكده هنا، أن الحكومة المصرية باستخدامها لهذا العدد الكبير من الأوربيين والأمريكيين فى المناطق الأفريقية ، قد أثبتت بصورة لاتدع مجالا للشك مدى رغبتها الخالصة والقوية فى القضاء على تجارة الرقيق، وأنها لم تعمل إطلاقا على استبعاد هؤلاء الأجانب عن الجهات الأفريقية التابعة لها حتى يتسنى لها المضى فى التجارة الشائنة كما تزعم بذلك بريطانيا ، لأنه إذا كانت مصر تنوى الاتجار بالرقيق فيكون الأجدر بها أن لاتوظف أى أجنبى فى إدارتها أو توكل إليه أمر قيادة حملاتها الكشفية لمواطن الرقيق الأصلية حتى لاينتقد سياستها ويظهرها أمام دولته والرأى العام العالمى بالدولة المحبة للتجارة غير الإنسانية وهو الأمر الذى لم تكن تفضله مصر .

ومما يسترعى الانتباه أن ما أشاعته بريطانيا حول «الشركة العزيزية» من اتهام سفنها بنقل الرقيق من الموانئ الأفريقية المطلة على البحر الأحمر وتهريبه إلى شبه الجزيرة العربية واليمن

١- فردريك بنولابك : كتاب مصر والجغرافيا : ترجمة أحمد زكى : ص٦٥ : كذلك انظر

Sabry , M. : "L'Empire Egyptien sous Ismail et L'ingérence Anglo Francaise (1863-1879) (Paris 1933) & Crabites, p. , Americans in the Egyptian Army (London 1939) & Hill , R. L. : A Bibliography of the Anglo- Egyptian Sudan from the Earliest Times to 1937 (Oxford 1939) .

والخليج العربى والأقطار الآسيوية فى شرق البحر المتوسط هو بلاشك إتهام يخالف الحقيقة . فالجدير بالذكر أن اسماعيل كان يباشر بنفسه أعمال «الشركة العزيزية» وبعد توليه الحكم بسنتين أى فى يناير ١٨٦٥ ، كان يرسل التعليمات من وقت لآخر إلى محافظ السويس لكى يراقب سفن الشركة العزيزية ويفحصها حي وصولها إلى ميناء السويس للتأكد من عدم نقلها للرقيق، ولم تكتف التعليمات الصادرة إلى محافظ السويس بذلك بل لقد أمر اسماعيل بضرورة قيام المحافظ بهذا العمل بنفسه وفى حالة غيابه أو انشغاله بأمر هام عليه أن يرسل وكيلا عنه يكون موضع ثقته للقيام بهذه المهمة ، مع ضرورة أن يشهد عملية الفحص هذه أحد ممثلى الدول الأجنبية كى يتأكد من أن سفن الشركة العزيزية الراسية فى ميناء السويس خالية تماما من الرقيق ويكون بذلك شاهد عيان على عدم استخدام سفن الشركة فى تقل التجارة(١).

وهكذا يتضح سعى مصر لدحض الادعاءات الإنجليزية ، وهى تؤكد بذلك للحكومة الإنجليزية ولجمعية مكافحة الرق فى لندن ، صدق رغبتها فى القضاء على تجارة الرقيق فى أفريقيا ، وأنها لاتدخر وسعا فى أن تسلك السبل المؤدية لمحاربة المشتغلين بها. وقد أكد هذا مستر فيفان « Mr . Vivian » - القائم بأعمال قنصل بريطانيا العام فى القاهرة - إذ بعث إلى حكومته ببرقية أوضح فيها أن الحكومة المصرية تبذل نشاطا متزايدا لمناهضة تجارة الرقيق فى أفريقيا ، ومن ثم فهى جديرة بأن تدخل ضمن الدول التى تنادى بتحرير الرقيق (٢). غير أن الحكومة الإنجليزية رأت أن الأجراءات التى اتخذتها مصر فى سبيل قمع تجارة الرقيق، هى اجراءات عادية وغير كافية للقضاء على الرق وتجارته ، ولذا أخذت تطالب الحكومة المصرية - على لسان قنصلها العام فى مصر الكولونيل ستانتون C. Stanton - بضرورة الدخول معها فى مفاوضات يكون الهدف منها وضع إجراءات حاسمة لمكافحة هذه التجارة فى أفريقيا (٣)، وبالفعل بدأت هذه المفاوضات فى يوليو سنة ١٨٧٣ ، وانتهت بعد أربع سنوات بعقد معاهدة

١- محمد المهدى صديق : الحركة المناهضة لتجارة الرقيق ... ص٢٣٧ كذلك انظر : محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص٢٧١ ، يونان لبيب: رزق السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ١٨٩٩-١٩٢٤، (معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٦) ص٣٢٠ .

٢- F. O. : "Slave Trade 84-137, Vivian to L. Granville, Cairo 30/8/1873 .

٣- محمد فؤاد شكري : المرجع السابق ص٢٠٠ .

بين الجانبين المصرى والإنجليزى فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ سيأتى ذكرها بالتفصيل فيما بعد.

والواقع أن بريطانيا لم تكن تهدف بسعيها للتعاون مع الحكومة المصرية ، إلى القضاء على الرق وتجارته ، بقدر ما كانت تهدف إلى تحقيق مطامعها الحقيقية فى استعمار المناطق الأفريقية على اعتبار أن التعاون مع مصر الدولة العربية الإسلامية سوف يكسبها نفوذا قويا فى مناطق أفريقية يدين معظم سكانها بالإسلام. ومن جهة أخرى فإن الدوافع الإنسانية التى تمسكت بها بريطانيا لمناهضة تجارة الرقيق، لم تكن إطلاقا وراء التحرك الإنجليزى الدائم فى التعاون مع الدول الأفريقية للقضاء على التجارة المذكورة ، كما يزعم بذلك المؤرخ الإنجليزى «كوبلاند Coupland»[١]- المتخصص فى تاريخ منطقة شرق أفريقيا- وإنما كانت هذه الدوافع الإنسانية مجرد ستار تتخفى وراءه أهداف بريطانيا الاستعمارية فى تدعيم نفوذها فى القارة الأفريقية[٢].

والجدير بالذكر أن جميع المعاهدات الخاصة بالغاء تجارة الرقيق والتى عقدتها بريطانيا مع الدول الأخرى [٣]، كانت تتضمن إعطاء بريطانيا الحق فى تفتيش السفن التى تحمل أعلام تلك الدول بحثا عن الرقيق لتقوم بمصادرته ومصادرة السفن التى تحمله. وقد أتاح لها هذا الأمر الفرصة فى أن تكتسب مركزا بحريا متفوقا وكان من العوامل الهامة التى أدت إلى

١- Compland, R. S. : East Africa And Its Invaders From the Earliest Times to the Death of Seyyied Said in 1856 . (Oxford 1938), pp. 75-76 .

٢- Gray, R. : A history of the Southern Sudan 1839- 1889 pp. 185-188, Shukry, M. F. : The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan 1863-1879, pp. 180-187 .

٣- عقدت بريطانيا معاهدات خاصة بالغاء تجارة الرقيق مع عدة دول منها : البرتغال فى سنة ١٨١٥ وأسبانيا فى سنة ١٨١٧ ومسقط فى سنة ١٨٢٢ ثم فى سنة ١٨٤٥ ومع فارس فى سنة ١٨٥١ وزنجبار فى سنة ١٨٧٣ وها هى تعقد مع مصر معاهدة ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ . للدراسة التفصيلية حول هذه المعاهدات انظر : صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم : زنجبار ص١٥٤ وما بعدها، صلاح الدين الشامى: الموانئ السودانية - دراسة فى الجغرافية التاريخية ص١٢٥ ، زاهر رياض: استعمار أفريقية ص٨٤ وما بعدها ، جمال زكريا قاسم : دولة بوسعيد فى عمان وشرق أفريقيا .. ص٢٤٧ وما بعدها كذلك انظر :

Coupland , R. "The British Anti- Slavery Movement (London 1938), pp. 52-112 , Mathieson, W. P. : Great Britain and the Slave Trade (London 1929) .

انتعاش سيادتها البحرية التجارية فى القرن التاسع عشر[١] . وعلى كل فسوف يتضح من خلال فصول هذا البحث مواقف الحكومة الإنجليزية المتعددة إزاء سياسة مصر التوسعية فى أفريقيا وإزاء حملاتها الكشفية المرسلة إلى جهات السودان وأعالى النيل الأبيض وشرق أفريقيا ، وهى المواقف التى تكشف بجلاء عن حقيقة الأهداف الاستعمارية التى كانت تقصدها بريطانيا بتعاونهامع الحكومة المصرية من أجل القضاء على تجارة الرقيق الأفريقية .

وإذا كانت محاربة تجارة الرقيق فى أفريقيا ، تشكل عاملا إنسانيا دفع بمصر لأن ترسل حملاتها العسكرية الكشفية إلى هذه القارة ، فإن هناك دوافع أخرى لاتقل أهمية عن الدافع السابق ، كانت - أيضا- وراء إرسال الحملات المصرية إلى جهات القارة المختلفة .

من هذه الدوافع كان الدافع السياسى ، حيث فرضت الأوضاع السياسية على مصر ، آنذاك، ضرورة بسط سيطرتها على جهات أعالى النيل الأبيض للحيلولة دون وقوعها فى فلك الاستعمار الأوربى، فمن الثابت لدينا أنه ابتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر كانت الدول الأوربية تتطلع -عن كثب- لأن تضع أقدامها فى المناطق الأفريقية الهامة المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى، وذلك لكى تتخذ منها منافذ يمكن عن طريقها التوغل إلى جهات وسط القارة لاستعمارها واستغلال مواردها النباتية والحيوانية والمعدنية فضلا عن إيجاد السوق الواسعة لتصريف الفائض من منتجاتها [٢]. ولذا فقد دأبت هذه الدول على زيادة إرسال حملاتها الكشفية وبعثاتها التبشيرية إلى جهات أفريقيا المختلفة ، كما شجعت قيام الشركات التجارية هناك . ومن ثم شهدت معظم الجهات الأفريقية فى الربع الثالث من القرن التاسع عشر نشاطا كشفيا وتبشيريا متواصلا، اعقبه فى الربع الأخير منه نشاطا استعماريا واضحا .

ولعل من أبرز الرحلات الكشفية الأوربية التى جابت جهات أفريقيا المختلفة ، الرحلات التى قام بها المستكشفون الإنجليز أمثال :« بشريك Petherick » (١٨٥٣-١٨٥٤) إلى جهات غرب السودان وبحر الزراف وبحر الغزال[٣]، «برتون Burton» (١٨٥٤-١٨٥٧) إلى

١- محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر (مطبعة مصر بالقاهرة سنة ١٩٤٩) ص٢٦٧ .

٢- محمد صفى الدين: افريقيا بين الدول الأوربية (القاهرة سنة ١٩٥٩) ص١١٢ .

٣- انظر : Petherick , J. : Egypt , the Soudan and Central Africa (London 1861) .

شرق ووسط القارة[١]، «سبيك Speke و«جرانت Grant» (١٨٥٧-١٨٦٢) إلى الجهات الاستوائية [٢]، «بيكر Baker» (١٨٦١-١٨٦٤) إلى أعالي النيل الأزرق والأبيض[٣]. «وستانلي Stanley» (١٨٦٩-١٨٧٧) إلى شرق ووسط القارة[٤]، «كامرون Cameron» (١٨٧٣) إلى وسط وغرب القارة [٥]، ورحلات لفنجستون Livingstone (١٨٤١- ١٨٧٣) إلى جنوب وشرق ووسط أفريقيا[٦].

كما كانت هناك رحلات كشفية ألمانية قام بها دكتور «بارث Dr. Barth» (١٨٤٩) إلى شمال ووسط القارة الأفريقية، ، دكتور رولفس Dr. Rohlfs» (١٨٦٥) إلى شمال وغرب

١- انظر : Burton, R. : First Footsteps in East Africa, or An Exploration of Harar, 2 vols. (London 1856), The Lake Regions of Central Africa, 2 vols . (London 1860), The Nile Basin (L. 1864).

٢- انظر : Speke. J. : Journal of the Discovery of the Source of the Nile (Edinburg 1863), What led to the Discovery of the Source of the Nile (Edin. 1864). Abstracts from letters from the East African Expedition under Capt. Speke and Grant to the Secretary, PRGS. vol . V, No. 1 p. II (London 1861), "Summary of Observation on the Geography, Climate, and Natural History of the lake Region of Equatorial Africa made by Speke and Grant Expedition , (1860-1863) by Grant ' JRGS., vol. XLII, (London 1872 .) .

٣- انظر Baker. S . : The Nile Tributories of Abyssinia (London 1867), The Albert N'yanza Great Basin of the Nile and Explorations of the Nile Sources, 2 vols. (London 1866- 1872) , Account of the Discovery of the Second Great Lake of the Nile , Albert Nyanza, JRGS., vol. XXXVI, (London 1866) p. I, PRGS., vol . X No . I (London 1865). p. 6 , Douin, G . : Histoire Du Régne du Khedive Ismail, Tome III L'Empire Africain Ire. Partie (1863-1869) pp. 475-476 .

٤- انظر Stanley, H. : Throgh the Dark Continent, 2 vols. (London 1872) & Hoffman , W. : With Stanley in Africa (London 1938) ' Perham M. Simmons , J. : Africa Discovery, (London 1942) .

٥- انظر Johnston, H. : A History of Colonization of Africa by Alien Races, (London 1913), pp. 341-342 .

٦- انظر Livingstone , D. : Missionary Travels and Researches in South Africa (London 1857) ' Narrative of an Expedition Zambesi and its tributaries (London 1865)' JRGS. vol . XXXIII (London 1863) p. 252' vol XXXIV (1864)' PRGS. vol . IV, No .I. II (London1860).

القارة ، دكتور «ناختنجال Dr. Nakhtingal» (١٨٦٩-١٨٧٣) إلى غرب القارة [١]، دكتور «شوانيفورث Dr . Schweinfurth» (١٨٦٩-١٨٧١) إلى بحر الغزال [٢]. ومن الرحلا الكشفية الفرنسية كانت رحلة «بينيه» Penée » (١٨٦٠) إلى الجهات الاستوائية ، ورحلات «دى برازا De Brazza (١٨٧٥-١٨٧٨) إلى الكنغو وغرب افريقيا[٣].

ولقد كان هؤلاء المستكشفون يحملون معهم شعارات تنادى بادخال الحضارة الأوربية الحديثة فى جهات أفريقيا المختلفة، بيد أن هذه الشعارات سرعان ما كانت تتلاشى لتظهر بعدها أطماع كل دولة أوربية فى القارة . ولعل كتابات «برتون» و«بيكر» و «ستانلى» و «لنفجستون» تحمل الكثير من النداءات الصريحة التى تطالب الحكومة الإنجليزية بضرورة الإسراع إلى الجهات الأفريقية لاستعمارها ونشر المسيحية بها . ولم تدخر الحكومة الإنجليزية وسعا فى ذلك إذ ظلت تولى للجهات الأفريقية اهتماما خاصة حتى كان لها نصيب الأسد فى استعمار أراضيها.

أما البعثات التبشيرية فمنها ما كانت بروتستنتية كبعثة «الجامعات التبشيرية إلى وسط أفريقيا» «Universities Mission to Central Africa» التى أنشأت أول مركز لها سنة ١٨٦١ عند نهر الزمبيزى، وجمعية الكنائس الاسكتلندية Scottish Churches Society التى بدأت عملها سنة ١٨٧٤ فى نياسالاند (مالاوى حاليا) ، وجمعية الكنيسة التبشيرية Church Missionary Society التى بدأت نشاطها التبشيرى فى أوغندا ، وجمعية الكنائس الهولندية الإصلاحية Dutch Reformed Churches Society وكانت تمارس نشاطها فى جنوب أفريقيا [٤]: كما كانت هناك بعثات تبشيرية كاثوليكية كتلك التى بدأ

١- انظر Barth, H. : Travels and Discoveries in North, Central Africa (1849-1855) 5 vols. (London 1857-1858) .

وكذلك انظر : زاهر رياض : استعمار افريقية ص١١٤-١١٥ 2

٢- Schweinfurth, G. : In the Heart of Africa 2 vols. (London 1890) .

٣- شوقى الجمل : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، ص٥٠٥ .

٤- انظر : Johnston, H. : "The Opening up of Africa, London 1928' Wilson, G.: A History of the Universities Mission to Central Africa, (London 1936), Edwin, W. : Blessed Missionaries (London 1950 .

عملها سنة ١٨٤٧ فى مناطق بحر الغزال وغندكرو والسوباط ، وجماعة الآباء البيض White Fathers التى تألفت سنة ١٨٦٨ ومارست نشاطها فى شمال أفريقيا وروديسيا الشمالية [١].

وعلى الرغم من الخدمات الجليلة التى أدتها هذه البعثات التبشيرية تجاه الأفريقين وبخاصة فى مجالى التعليم والعلاج ، فانها أساءت اليهم بطريق غير مباشر ، بما قدمته للدول الأوربية التى تنتمى إليها من معلومات وافية تتعلق بأحوالهم ولهجاتهم وطبيعة بلادهم وما يتوافر بها من ثروات طبيعية ، الأمر الذى أفاد هذه الدول فى سياستها الاستعمارية لجهات أفريقيا المختلفة. وقد ضربت المثل فى ذلك جمعية الكنائس الاسكتلندية حيث مهدت لإعلان الحماية البريطانية على نياسالاند سنة ١٨٩١ ، وجمعية الكنيسة التبشيرية التى هيأت السبيل لفرض الحماية البريطانية على أوغندا سنة ١٨٩٤[٢].

وهكذا بدأ ينتشر النفوذ الأوربى فى معظم الجهات الأفريقية وبدأت تتحرك الجهود الرسمية لاستعمار هذه الجهات . فيلاحظ أن ملك بلجيكا ليوبولد الثانى Leopold II كان قد دعا إلى عقد مؤتمر فى عاصمته بروكسل سنة ١٨٧٦ ، اشتركت فيه دول فرنسا وبريطانيا وألمانيا والنمسا وايطاليا وروسيا ، وذلك لبحث الوسائل الممكن اتخاذها لكشف أفريقيا ونشر الحضارة فيها ، وبالفعل اتفقت الدول المشتركة على تأليف «الهيئة الدولية لكشف أفريقيا وإدخال الحضارة فيها International Association for Exploration and Civilising of Africa [٣]. ولم تكن هذه الهيئة سوى قناع تخفت وراءه الأطماع الاستعمارية ، إذ استغلت كل دولة أوربية الجوانب الانسانية التى نادت بها هذه الهيئة وأخذت تحرك جهودها لاستعمار القارة واستنزاف مواردها . وقد ضرب المثل فى ذلك الملك ليوبولد نفسه إذ كشف عن أطماعه الحقيقية فى استعمار منطقة الكنغو ، حيث أعلن سنة ١٨٨٢ عن قيام دولة الكنغو الحرة

١- انظر : André, J. : " Histoire de L'Afrique du Nord (Paris 1952) ' Murdock, C. Africa, its Peoples' their Culture History (New York 1959).

٢- انظر Johnston, H. : The Uganda Protectorate " 2 vols. (NewYork 1902)' Perham, M Africans ; British Rule (London 1949)' Oliver, R. : The Missionary Factor in East Africa (New York 1952).

٣- شوقى الجمل : المرجع السابق ص٢٩٦ .

ونصب نفسه رئيسا عليها ، وقد اعترفت له بذلك الدول الأوربية Gongo Free State المشتركة فى مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥) [1].

والواقع أنه عقب انتهاء هذا المؤتمر ، تفجرت شهوة الاستعمار الأوربى فى القارة الأفريقية ، فقد وردت بميثاق المؤتمر نصوصا صريحة تدعو الدول الأوربية إلى استعمار الجهات الأفريقية ، ومن ثم تسابقت هذه الدول فى الربع الأخير من القرن الماضى لتحقيق هذا الغرض ، ساعدها فى ذلك قيام الشركات التجارية «كشركة شرق أفريقيا الألمانية German East Africa Company (التى تأسست فى سنة ١٨٨٥) وشركة شرق أفريقيا البريطانية British East Africa Comp. (فى سنة ١٨٨٦) وشركة جنوب أفريقيا البريطانية British South Africa Comp. (فى سنة١٨٨٩) بالإضافة إلى شركة إيطالية سبق تأسيسها هى شركة «روباتينو للملاحة» Rubbattino Steamship Comp وأخرى «فرنسية» هى الشركة الفرنسية لأفريقية الاستوائية Compagnie Francaise de L'Afrique Equatoriale [2] وقد عملت كل من هذه الشركات على إمدادا نفوذ بلادها فى أكبر مساحة ممكنة من أراضى القارة مما أدى إلى احتدام الصراع فيما بين هذه الشركات ، كالذى حدث بين الشركتين البريطانية والألمانية من جراء محاولة كل شركة منهما ضم أراضى جديدة لحسابها فى منطقة شرق أفريقيا ، وبسبب هذا الصراع كاد يحدث الاصطدام الدموى بين بريطانيا وألمانيا ، بيد أن الدولتين اتفقتا فيما بينهما على اقتسام الأراضى المتنازع عليها فكان من نصيب بريطانيا أراضى كينيا ومن

١- عقد هذا المؤتمر فى الفترة من ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤ إلى ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٥ لبحث مسألة الكنغو ومسائل أخرى تتعلق بالدول الأوربية وضم المؤتمر ألمانيا والنمسا وبلجيكا والدانمرك والسويد وأسبانيا والبرتغال وانجلترا وفرنسا وإيطاليا وتركيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية . حول هذا المؤتمر انظر :

Growe, S. : "The Berlin West African Conference (1884-1885) London 1942 ' Keith ' Arther, B. : "The Belgian Congo and the Berlin Act (Oxford 1919) ' Banning , E. : Le Partage Politque de l'Afrique d'apres les transactions internationales les plus rcentes 1885 a` 1888 (Bruxelles 1888).

٢- عن هذه الشركات انظر : زاهر رياض : الشركات التجارية وأثرها فى استعمار أفريقية- مجلة نهضة أفريقيا- السنة الثانية- العدد ٢٣ فى أكتوبر ١٩٥٩- وكذلك : شوقى الجمل : المرجع السابق : ص١٤٠ وما بعدها . وكذلك انظر : Lucas, S. : The Partition and Colonization of Africa (Oxford,1922) ' Macmillan, W. : Africa Emergent (London 1949).

نصيب ألمانيا أراضى تنجانيقا[١]. وهكذا صارت افريقيا فى نهاية القرن التاسع عشر نهبا للدول الأوربية حتى أصبح التعبيرالشائع بين الكتاب عن العلاقات بين أوربا وأفريقيا فى هذه الفترة ، هو التكالب الاستعمارى على القارة الأفريقية «The Scramble for Africa» [٢].

وإزاء هذه الأوضاع كان على مصر ضرورة امداد نفوذها فى الجهات الأفريقية وبخاصة فى الجهات الاستوائية ، تحسبا لكل المخاطر التى قد تنجم عن وقوع منطقة منابع النيل الاستوائية، تحت سيطرة أية قوة من القوى الاستعمارية المتنافسة ، آنذاك ، على استعمار القارة ، مما كان يترتب عليه تهديد مركز مصر الاقتصادى والسياسى فى ذلك الوقت [٣]. ومن جهة أخرى فقد رأت مصر أن وجودها فى منطقة أعالى النيل سوف يؤكد الوحدة الجغرافية لحوض النيل ويربط الشعوب القاطنة وادى النيل برباط يتناسق مع ما بينها من روابط طبيعية. خاصة وأن المصريين كانوا يهتمون بنهر النيل وبتوطيد علاقاتهم بسكان واديه خلال العصور التاريخية القديمة « ... ولم يكن ذلك منهم حبا فى فتح أو رغبة فى استعمار لامبرر له وإنما كان حب الحياة والحرص عليها وتأمين موارد الماء ... »[٤] ومع تأكيد الوحدة الجغرافية لحوض النيل تطلعت مصر ، كذلك ، إلى تأكيد الوحدة الاقتصادية بينها وبين الشعوب الأفريقية فرأت ضرورة أن تهتم بامداد هذه الشعوب بما يتسنى لها من خبرة زراعية وصناعية وأن تعمل على على تنشيط وتنمية تجارتها هناك .

وانطلاقا من مبدأ الحفاظ على منطقة منابع النيل الاستوائية وعدم وقوعها فى أيدى القوى الاستعمارية الأوربية ، فضلا عن تطلعات المصريين بتأكيد الوحدة الجغرافية لحوض النيل وكذلك الوحدة الاقتصادية ، خرجت الحملات المصرية العسكرية إلى الجهات الاستوائية ،

١- شوقى الجمل : المرجع السابق ص١٤٢ .

٢- شوقى الجمل : المرجع نفسه ص٣٠٧ ، كذلك انظر : جمال حمدان : استراتيجية الاستعمار والتحرير ص١٢٥ وما بعدها ، على ابراهيم عبده : المنافسة الدولية فى أعالى النيل (١٨٨٠-١٩٠٦) ص١٣٧ وما بعدها وانظر : , Langer , W. : The Diplonpacy of Imperialism (1890-1902), (New York, 1951) pp. 320-334 .

٣- يونان لبيب رزق : تفكك الإمبراطورية المصرية فى أفريقيا - كتاب «العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار (معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٧) ص٢٤٦ .

٤- محمد محمود الصياد : «ما أفادته الجغرافيا فى عهد اسماعيل » - كتاب - اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته » ص١٩٤ .

كما خرجت إلى مختلف الجهات الأفريقية الأخرى، التى بدأت تتجه إليها الأطماع الأوربية حينذاك . الأمر الذى كان يشكل دافعا سياسيا هاما حدا مصر لأن تمد نفوذها إلى جهات كثيرة فى افريقيا ، مما أدى بالتالى إلى اتساع دائرة نشاطها الكشفى بالقارة .

والواقع أن دوافع مصر لإمداد نفوذها إلى الجهات الأفريقية المختلفة، لم تكن قاصرة على مثل هذا الدافع السياسى وما سبقه من دافع إنسانى خاص بمحاربة تجارة الرقيق، وإنما كان هناك دافع آخر حضارى فرض على مصر وجودها فى الجهاد الأفريقية وقتئذ ، وذلك بحكم الصلات التاريخية القديمة بينها وبين شعوب القارة . فقد رأت مصر ضرورة الأخذ بيد هذه الشعوب فى طريق الحضارة والعمل على « ... تأسيس أسباب التمدن والعمارة ... وتوسيع دائرة الزراعة والتجارة ... ودفع الأحوال الوحشية ... وتمهيد الطريق وتأمينها ... والتأليف بين الأهالى.. وتوطيد الأمن فى المسالك والمعابر... والحيلولة دون امتداد يد الأذى والضرر بعباد الله المسافرين والتجار وحفظ أرواحهم وأموالهم وأمتعتهم ... »[1]. وتؤكد معظم الأوامر الصادرة من خديوى مصر إلى حكمداريى السودان ومحافظى الأقاليم الأفريقية التابعة لمصر ، إيمان مصر بدورها الحضارى فى القارة، فثمة أمر كريم منطوقه : «أنه من أقصى آمالنا النظر فيما يتعلق بتحسين البلاد السودانية والعباد ، والأخذ فى أسباب ما يستحصل منه على توسيع دائرة معاشهم واكتسابهم الثروة والرفاهية التامة ومزيد الاعتنا فيما يقضى للتوصل إلى مالابد منه من الأسباب الخيريه إليهم ... »[2]. كذلك جاء فى الأمرين الصادرين إلى ممتاز بك محافظ سواكن وحسن بك محافظ مصوع « ... أن تجتهدوا فى تسوية الأمور والحقوق والقضايا المتعلقة بعباد الله حق التسوية بدرجة تؤيد حسن ظنى فيكم وتستوجب ازدياد رضاءنا عنكم وغاية أملى منكم أن تعمروا تلك الديار وتمدنوها وتديموا الأمن والرفاهية فيها وتعملوا فى توسيع التجارة وتسهيل تعاطيها ونشرها فى جميع الأنحاء . وقد أصدرنا أمرنا هذا وأرسلناه إليكم فعليكم أن تصرفوا فى ذلك كل ما فى مستطاعكم»[3].

١- م . أ . س : دفتر ٥٥٨ (معية تركى) ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٦ ، ١٧ ص٣٤ من المعيه إلى حكمدار السودان فى ٢١ شعبان سنة ١٢٨٢ (٩يناير سنة١٨٦٦) .

٢- س . ص : دفتر قيد الأوامر العلية الصادرة إلى الأقاليم وثيقة رقم٤ مجموعة٥ من المعية إلى حكمدار السودان فى ٢ شعبان سنة١٢٧٩ (٢٣يناير١٨٦٣) .

٣- م. أ. س : دفتر ٥٣٧ (معية تركى) ترجمة المكاتبة التركية رقم ١٣١ ، ١٣٢ ص٧١ (بند سائرة) إرادة سنية إلى ممتاز بك محافظ سواكن وإلى حسن بك محافظ مصوع بتاريخ ٢٤ محرم سنة١٢٨٢ (١٩ يونيو سنة ١٨٦٥) .

واعتمادا على ما جاء فى تلك الوثائق وفى غيرها [١]، يمكن القول أن الامتداد المصرى فى أفريقيا ، كان ينبعث من منطلق حضارى ، ولم يكن قوة استعمارية شأنه فى ذلك شأن الامتداد الأوربى. فحملات الكشف المصرية كانت تجوب جهات أفريقيا، باذلة الجهد والدماء فى سبيل تعميرها ودراسة أحوالها وجغرافيتها وطبائع أهلها وعاداتهم وموارد رزقهم حتى يتسنى لمصر بعد ذلك نشر الأمن بها والنهوض بمستوى سكانها وتعليمهم . وقد شهد بذلك كثير من المستكشفين والقناصل والتجار الأوروبيين فذكر «سير صمويل بيكر» SIR SAMUEL BAKER وهو واحد من المستكشفين الإنجليز الذين عملوا فى خدمة مصر فى الفترة من ١٨٦٩ إلى ١٨٧٣ - « ... أن مصر وحدها هى التى تستطيع تمدين أفريقيا النيلية وذلك بانشاء حكومة نظامية تضمن حماية السائحين الأجانب فى تلك الجهات ، فالسائح الأوربى يمكنه أن يجوب تلك الأصقاع البعيدة التى امتد إليها الحكم المصري دون أن يخشى على نفسه أكثر مما يخشاه من يتنزه بعد غروب الشمس فى حديقة هايدبارك بلندن[٢] « ... وقد ذكر المسيو «سوزارا Zuzzara » - قنصل النمسا فى مصر فى عهد اسماعيل - أن شعوب هذه المناطق الأفريقية كانت تعيش فى فوضى وحينما خضعت لسلطة مصر سارت نحو التقدم وأخذت

١- انظر على سبيل المثال : م . أ . س : دفتر ٥٥٨ (معية تركى) ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٢ ص٢٩ بتاريخ ٧ رجب سنة ١٢٨٢ (٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٥) ارادة سنية إلى حكمدار السودان « ... من الضرورى جدا أن تتوسل بجميع الطرق الممكنة المؤدية إلى رخاء عيش الأهالى وجميع السكان وموظفى الحكومة وأن تمد لهم يد العون والمساعدة سيما فى الأحوال التى يفتقرون فيها إلى الأقوات اليومية ومن المؤكد أن هذا مبدؤنا منذ القدم ... » كذلك وثيقة رقم ١٥ ص١٥ من نفس الدفتر بتاريخ ٢ جمادى الآخرة سنة١٢٨٢ (٢٣ أكتوبر سنة ١٨٦٥) ارادة سنية إلى جعفر باشا مظهر وكيل حكمدارية السودان ما نصه « ... أن أساس المدنية والعمران يرتكز على أمرين الأول حفظ الأرواح والأعراض والأموال أى الأمن العام والثانى توسيع دائرة الزراعة والتجارة والصناعة وهذه تتوقف على تسهيل سبل النقل والمخابرات والاختلاط فابذلوا الجهد فى مهد الطرق وإصلاحها واعملوا على حفظ الأمن فيها وخصصوا العدد الكافى لنقل البريد... »، كذلك وثيقة رقم ٢٧ ص٥٩ من الدفتر السابق بتاريخ ٢٨ صفر سنة ١٢٨٣ (١٢ يوليو سنة ١٨٦٦) إرادة سنية إلى حكمدار السودان « ... ونرى فيما نراه من الوسائل المؤدية للعمران أنه لو أنشئت فى السودان السكك الحديد التى أصبحت الأساس الأعظم للتقدم والعمران لافادت البلاد الفوائد الجمة فى قليل من الوقت والله يعلم أن هذه الفكرة لم تبرح مخيلتنا لحظة واحدة ... ».

٢- Baker , W. S. : "Ismailia", vol . II , pp. 411-412

تألف الإدارة المنتظمة القائمة على قواعد الاستقرار والنظام كما أن الأقطار السودانية التى كانت مغلقة من قبل قد فتحت الآن للتجارة والارتياد مما مهد السبيل لدخول الحضارة إليها[١].

وقد أكدت مصادر أجنبية[٢] أخرى مضمون ما ذكره «بيكر وسوزارا» ولعل ما ذكرته هذه المصادر وما أشارت إليه الوثائق السابقة يبطل محاولات التشكيك التى أثارها بعض الكتاب الأجانب[٣] حول اتهام مصر بعدم قدرتها على إدخال الحضارة فى جهات أفريقيا وأن وجودها هناك كان بغرض استغلال موارد هذه الجهات واستنزاف ثرواتها الطبيعية مما نجم عنه زيادة فى دخل الخزانة المصرية فى ذلك الوقت . والحقيقة أن الامتداد المصرى فى جهات أفريقيا كان يشكل عبئا على الاقتصاد المصرى ولم يكن أبدا مصدرا من مصادر الدخل للخزانة المصرية . فقد كانت الحملات العسكرية والبعثات الاستكشافية ، التى أرسلتها مصر لتلك الجهات الشاسعة من أفريقيا وتحملت نفقاتها من معدات لازمة ومؤن ورواتب الجند والضباط المصريين والأجانب،كانت من أهم أسباب الإفلاس المالى الذى حاق بمصر فى عهد الخديوى اسماعيل[٤].

ومن الثابت أن الحملات المصرية استطاعت أن تحقق فى منتصف سبعينيات القرن الماضى نتائج طيبة إذ وصلت أملاك مصر فى أفريقيا آنذاك أقصى اتساع لها وذلك بالامتداد إلى

١- الرافعى : عصر اسماعيل جـ١ ص١٧٢ نقلا عن تقرير «مسيو سوزارا» المنشور فى مجلة مصر عدد مارس سنة ١٨٩٦ ص٦٢٩ .

٢- انظر على سبيل المثال ما ذكره رودلف سلاطين باشا فى كتابه «السيف والنار فى السودان» (تعريب جريدة البلاغ سنة ١٩٣٠) ص١٣٤ «... أن السودان أصبح مفتوحا للحضارة والمدنية والسائحون على اختلاف أجناسهم أصبحوا يجوبون البلاد دون خوف وانتظمت به طرق المواصلات والتلغرافات والبريد ...» كذلك ما ذكره «هيل» فى كتابه : مصر فى السودان ١٨٢٠-١٨٨١ (اكسفورد سنة١٩٥٩) ص١٠٧ «... شهد السودان خلال الحكم المصرى تقدما اقتصاديا وإدارة حازمة كفلت له توطيد الأمن وتسهيل سبل الاتصال الداخلى بين أجزائه ...» كما أوضح «فيليب بولتشكه» هذا المعنى فى مؤلفه «هرر تحت الحكم المصرى» الذى نشرته له مجلة الجمعية الجغرافية الخديوية ، مجموعة ٢ ، عدد ١٠ (مارس سنة ١٨٨٧) ص٥٧٥ .

٣- انظر : James : The Unknown Horn of Africa (London 1888) ' Mc Coan, J. "Egypt : Under Ismail . Aromance of History (London 1889), Brockman, D . "British Somaliland 2 vols. (London 1912) .

٤- يونان لبيب رزق : تفكك الامبراطورية المصرية ... ص٢٤٥ .

جنوب السودان حتى المناطق الشمالية من بحيرة فيكتوريا واستطاعت أن تضم محافظتى مصوع وسواكن نهائيا إلى أملاكها وأيضا إقليم خط الاستواء ومملكة أونيورو وبسطت حمايتها على مملكة أوغندا ، كما فتحت إقليم بحر الغزال وسلطنة دارفور واقليم كردفان ثم اتجهت شرقا لتضم إلى أملاكها بلدان الساحل الغربى للبحر الأحمر حتى مضيق باب المندب وهى زولا وبيلول ورهيطه وتاجورة وكذلك البلدان المطلة على خليج عدن كزيلع وبلهار وبربره بالإضافة إلى منطقة أوسه وسلطنة هرر الواقعة فى جنوب شرق الحبشة .

أما البلدان الصومالية المطلة على المحيط الهندى وهى رأس جردفون (جردفوى) ورأس حافون وبراوه وقسمايو فقد ضمت إلى مصر لفترة زمنية محدودة ولم يتخذ الوجود المصرى بها شكل الاستقرار الدائم [١]. وتمثلت النتيجة الطبيعية لهذا التوسع المصرى الهائل فى أفريقيا فى نضوب الخزانة المصرية خاصة وأن هذا التوسع كان موازيا لحركة الاستكشاف مما زاد من الأعباء المالية التى تكبدتها مصر فى هذا السبيل [٢].

على أية حال كان خروج مصر إلى هذه الجهات ينبعث من إيمانها بدورها الحضارى تجاه الشعوب والجهات الأفريقية ، وهو ما اعتبرناه أحد دوافع الحركة الكشفية المصرية فى أفريقيا .

والواقع أن هناك دافعا ذاتيا آخر ساهم فى إيجاد هذه الحركة الكشفية وارتبط بشخصية الخديوى اسماعيل . فالمعروف أن اسماعيل كان محبا للحضارة الأوربية طموحا لجعل مصر «قطعة من أوربا »[٣] ومن ثم كان اعتماده على الأوربيين فى معظم مشروعاته مدفوعا فى ذلك إلى كسب الثقة الأوربية حتى يتيسر له مهمة الاقتراض المتزايد من دول أوربا ، وحتى يجد عطفا وموافقة من الدول الأوربية على التوسع المصرى فى أفريقيا مؤكدا بأن هدف مصر من ذلك هو مناهضة تجارة الرقيق والحفاظ على منابع النيل بالإضافة إلى تمدين الشعوب الأفريقية . وربما أن اسماعيل قد ظن أن توسعه جنوبا فى أفريقيا سوف يبعده عن ميدان تنافس القوى الأوربية التى وقفت من قبل ضد جده محمد على حينما أراد لمصر توسعا فى الجزيرة العربية وبلاد الشام، غير أن هذا الظن لم يكن صحيحا فى معظمه ، حيث أن غالبية

١- الرافعى : المرجع السابق ص١٠٤ ، ١٠٥ .

٢- مصطفى عامر : «مساهمة المصريين فى الكشف عن مجاهل أفريقية» كتاب اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته . ص١٨٥ .

٣- الرافعى : عصر اسماعيل حـ٢ ، ص٧٠ .

الجهات الأفريقية كانت معروفه معرفة دقيقة للدول الأوربية نتيجة لرحلات المكتشفين ونشاط المبشرين والتجار والقناصل الأوربيين ، وقد أخذت هذه الدول بناء على التقارير الواردة من هؤلاء فى العمل على استعمار الأقاليم الأفريقية ، الأمر الذى أدى فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر إلى اصطدام التوسع المصرى فى أفريقيا بمطامع الدول الأوربية الاستعمارية، التى كانت تعمل من وقت لآخر على ضرورة استبعاد المصريين من الأراضى الأفريقية لتكون أرض فضاء لا صاحب لها No Man's Land وعندئذ يتم لهم استعمارها طالما لاتقوم فيها سلطة معترف بها أو حكومة نظامية تنشر النظام والأمن [١]. والجدير بالذكر أن الخديوى اسماعيل كان يدرك مدى اهتمام الأوربيين بالأقاليم الأفريقية ويعرف عدم ارتياحهم للتوسع المصرى فى أفريقيا ، ولم يغفل عنه إطلاقا ما اتفقت عليه الدول الأوربية فيما بينها على ضرورة استعمار هذه الأقاليم الأفريقية لإدخال الحضارة فيها وإقامة التجارة المشروعة بدلا من خديوى مصر الذى صار غير قادر على تحقيق ذلك بسبب أزمته المالية الطاحنة [٢].

والأمر الذى لاشك فيه أن الأزمة المالية التى حاذت بالخديوى اسماعيل لم تشكل عقبة للحيلولة دون تنفيذ مصر لسياستها التوسعية وإرسال حملاتها الكشفية فى أفريقيا بهدف إدخال الحضارة فى جهاتها وإقامة التجارة المشروعة بها ، بل لقد ترتب على تنفيذ الحكومة المصرية لسياستها التوسعية وإرسال حملاتها الكشفية أعباءاً مالية كبيرة ساهمت فى خلق الضائقة المالية التى كان يعانى منها اسماعيل .

على كل ربما كانت الأطماع الأوربية لاستعمار أفريقيا ، من وراء رغبة الخديوى اسماعيل القوية فى تكوين امبراطورية افريقية على ضفاف النيل تمتد من البحر المتوسط شمالا حتى خط الاستواء جنوبا ، وكأنه قد أراد بذلك أن يخلق من الجهات الأفريقية المطلة على نهر النيل وحدة سياسية تتفق مع الوحدة الطبيعية المشتركة بين هذه الأقاليم ، يضاف إليها مناطق أفريقية أخرى تقع على ساحل البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى[٣]. وقد أراد اسماعيل بتشييده لصرح هذه الإمبراطورية الأفريقية الوقوف أمام أطماع الدول الأوربية المتنافسة فيما بينها على استعمار القارة ، الأمر الذى سوف يكفل لمصر مراقبة النيل حتى لاتضار سياسيا واقتصاديا من جراء وقوع هذه المنابع فى أيدى القوى الاستعمارية .

١- يونان رزق : المرجع السابق ، ص٢٥٠ .

٢- السيد رجب حراز : أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوربى ص٢٣٠ ، ٣٧٨ .

٣- م . ج. : عدد ٣٠ - المجلد السابع - (صدر فى يوليو ١٩٤٥) ص٤٨٦ .

وليس بوسعنا أن ننكر الأمانى التى كانت تراود الخديوى اسماعيل لتكوين امبراطورية أفريقية ، فقد كان يطمع إذا ما تحققت هذه الإمبراطورية أن يفوز بمجد كبير ، خاصة بعد أن فشل جده محمد على فى تكوين إمبراطورية عربية قبل ذلك بحوالى عشرين عاما [١]. ثم أنه رأى من جهة أخرى أن امبراطوريته الأفريقية هذه سوف تعلى من شأنه بين دول أوربا وهو الحريص على أن يكسب رضاها دائما ، وترفع فى الوقت نفسه من مركزه عند السلطان العثمانى الذى كان يرحب بالتوسع المصرى فى أفريقيا طالما كان مصحوبا بالعلم العثمانى . ولاشك أن الخديوى اسماعيل حرص على إرضاء الدول الأوربية والدولة العثمانية صاحبة السيادة القانونية عليه حتى يضمن لنفسه ولذريته من بعده حكما مستقرا فى مصر والجهات الأفريقية التابعة لها وهو الأمر الذى كان يعمل له دائما .

واستجابة لتحقيق الأمانى التى كانت تراود الخديوى عند تكوين الامبراطورية الأفريقية ، فانه أخذ يعلن منذ توليه الحكم عن اعتزامه المشاركة الفعالة فى إدخال الحضارة الحديثة فى الجهات الأفريقية وكذلك الاشتراك فى الحركة الدولية الرامية إلى مناهضة تجارة الرقيق فى أفريقيا .

ولعل فى الأوامر العديدة الصادرة إلى الحكمدارين والمديرين المصريين والأجانب فى الأقاليم الأفريقية - والتى ذكرنا جانبا منها قبل ذلك[٢]- ما يؤكد صدق رغبة الخديوى فى العمل على إدخال الحضارة الحديثة بين الأفارقة الذين كان يعتبرهم « ... أصدقاءه وحلفاءه... »[٣] ثم أن الدور الإنسانى الذى قام به اسماعيل فى محاولاته للقضاء على تجارة الرقيق فى أفريقيا وتعاونه بشأن ذلك مع الحكومة البريطانية ، قد مكنه - على حد قول اللورد جرانفيل Lord Granivill «وزير الخارجية البريطانية « ... من أن يرتفع ببلاده إلى مصاف دول العالم المتحضره ... »[٤].

١- مارلو : تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨-١٨٨٢ ، ترجمة د. عبد العظيم رمضان (الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة ١٩٧٦) ص١٨٥ .

٢- راجع ص٣٨ ، ٣٩ من هذا الفصل .

٣- محمد صبرى : الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ، ص٢٨ .

٤- Shukry, M. : Equetoria .... p. 25 .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن هناك دافعا شخصيا آخر دفع بالخديوى اسماعيل لأن يمضى فى سياسته التوسعية فى أفريقيا ويواصل عملية إرسال حملات الكشف المصرية إليها. فقد أراد الخديوى أن يستكمل مسيرة جده محمد على فى خدمة الأغراض العلمية ، وذلك بمواصلة الكشف الجغرافى عن منابع النيل الاستوائية ، حيث أن الجهود المصرية الكشفية فى عهد محمد على كانت قد توقفت عند منطقة «غندكرو» الواقعة على خط عرض ٤٢َ ٤° شمالا وخط طول ١٦َ ٣١° شرقا، دون أن تصل إلى البحيرات الاستوائية ، فرأى الخديوى اسماعيل أن وصول مصر إلى هذه البحيرات واكتشاف المنابع الاستوائية سوف يضفى على عصره ميزات جديدة تذكر به بالفضل .

وإجمالا لما سبق يمكننا القول ، أن دوافع الحركة الكشفية المصرية فى أفريقيا ، كانت تتعدد فى مفهومها وأغراضها ، فاستجابة للنداء الإنسانى الخاص بمحاربة تجارة الرقيق ، أرسلت مصر حملاتها الكشفية إلى جهات أفريقيا المختلفة ، للوقوف على مواطن الرق الأصلية ، والعمل بقدر المستطاع على محاربة هذه التجارة. وإزاء تحرك الأطماع الأوربية فى استعمار القارة ، وبصفة خاصة استعمار الجهات الاستوائية وجهات شرق أفريقيا ، رأت مصر ضرورة تواجدها بهذه الجهات للحيلوله دون وقوعها فى أيدى الاستعمار، ومن ثم دأبت على إرسال حملاتها العسكرية الكشفية إلى هذه الجهات . كذلك كان لإيمان مصر العميق بدورها فى إدخال الحضارة الحديثة بجهات أفريقيا ، دافعا هاما دفع بالحركة الكشفية المصرية فى أفريقيا، ثم كان هناك دافع آخر وراء هذه الحركة تمثل فى الطموح الشخصى لدى خديوى مصر ورغبته فى تكوين إمبراطورية أفريقية تقف أمام أطماع الدول الأوربية وتعلى من شأنه بين دول أوربا وترفع من مركزه عند السلطان العثمانى، فضلا عن رغبته فى كشف الغموض عن منابع النيل مما يحقق له مجدا كبيرا .

ولكل هذه الدوافع مجتمعة، خرجت حملات الكشف المصرية تجوب جهات أفريقيا المختلفة.



الفصل الثانى
مقومات الكشف

استخدام الضباط الأجانب فى الجيش المصرى- البعثة العسكرية الفرنسية- الضباط الأمريكيون فى الجيش - تنظيم هيئة أركان حرب الجيش المصرى - اهتمام القسم الثالث من هيئة الأركان بالأعمال الجغرافية- الرحلات الكشفية المصرية فى الصحراء الغربية والشرقية - تأسيس الجمعية الجغرافية الخديوية- أهداف الخديوى من تأسيسها - اهتماماتها فى استكشاف الأقاليم الأفريقية - إلحاق مينا ءى سواكن ومصوع بأملاك مصر الأفريقية- أسباب الإلحاق سياسيا واقتصاديا وحضاريا - إلحاق ميناء زيلع بمصر - أهداف مصر من ضم الميناء- النتائج الكشفية التى ترتبت على إلحاق الموانئ الثلاث بمصر .

بعد أن تهيأت لمصر دوافع إرسال حملاتها الكشفية إلى أفريقيا ، أخذت الحكومة المصرية تهتم باعداد هذه الحملات وتوفر لها مقومات لنجاحها ولعل اهتمام الحكومة المصرية بأمر هذه الحملات الكشفية هو الذى ميزها عن مثيلاتها من حملات الكشف الأوربية ، التى جابت أفريقيا طوال القرن التاسع عشر،فالحملات الأوربية كانت تعد لها وتنفق عليها إحدى الجمعيات الجغرافية أو التبشيرية أو إحدى المؤسسات الصحفية أو الشركات التجارية ، ثم لم تلبث أن تحظى بعد ذلك بتأييد الحكومة الأوربية التابعة لها ، طالما أن هذه الحملة تحقق لها غرضا استعماريا . أما حملات الكشف المصرية فكان يتم الاعداد لها والإنفاق عليها من قبل الحكومة المصرية مباشرة ومن ثم وصفت حملات الكشف المصرية بالحملات الحكومية الرسمية ذات الطابع الإنسانى والحضارى [1].

وقد بدأت الحكومة المصرية فى الإعداد لهذه الحملات بأن استقدمت عددا من الضباط الأجانب للعمل فى الجيش المصرى ، تمشيا مع اتجاهات الخديو اسماعيل الأوربية واقتداءً بسياسة جده محمد على فى الاستعانة بهم لتدريب جنوده والاستفادة بما لديهم من خبرة فى شئون الحرب ، نظرا لافتقار مصر إلى الخبرات المتوفرة لدى الأجانب حيث كانت- لم تزل بعد - فى دور إنشاء الدولة الحديثة [2].

والجدير بالذكر أن التحاق اسماعيل وهو فى السادسة عشرة من عمره بمدرسة أركان حرب الجيش الفرنسى بباريس ، قد غرس فى نفسه ، منذ الصغر ، حب النظام العسكرى الفرنسى.

١- يونان رزق : تفكك الإمبراطورية المصرية ... ص٢٤٣ .

٢- جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية ... ص٢٥١ .

ولذلك حينما أراد الاستعانة بالضباط الأجانب ، يمم وجهه أولا شطر فرنسا ليطلب منها إيفاد بعثة عسكرية فرنسية ، لتنظيم المدارس الحربية المصرية وفقا للنظام الفرنسي . وبالفعل استجابت له الحكومة الفرنسية وأرسلت البعثة المطلوبة سنة ١٨٦٤ برئاسة الكولونيل «ميرشيه Mircher» وكان من بينها الضباط «رباتيل Rabatel» و «لارمي Larmée» و «بولار Po-lard» وألحق بهم « دى برناردى De Bernardi » الذى عمل بمصر فى عهد محمد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣)[١].

وقد شهدت مصر خلال المدة التى أقام فيها هؤلاء نشاطا ملحوظا فى تنظيم المدارس الحربية[٢]، فتولى «ميرشيه» نظارة المدارس الحربية فى فبراير سنة ١٨٦٥ واهتم بتنظيم مكتبتها «كتبخانة المدارس الحربية» وزودها بالكتب اللازمة لها ، كما أعاد اصدار «الجريدة العسكرية المصرية La Revue Militaire Egyptiénne فى غرة جمادى الثانية سنة ١٢٨٢ (أكتوبر سنة ١٨٦٥)[٣]. وكان هدف هذه الجريدة « ... تثقيف عقول الضباط ووقوفهم على المتجددات العصرية والاختراعات الحربية التى تظهر بأنحاء العالم المتمدن ... »[٤].

أما الضباط الآخرون فقد انتهى بهم الأمر بتعيين كل منهم ناظرا لمدرسة عسكرية ، فتولى «لارمي» نظارة مدرسة الطوبجية (المدفعية) سنة ١٨٦٤، وفى فترات مختلفة تولى ادارة مدرسة السوارى (الفرسان) ومدرسة أركان حرب، وتولى «بولار» أيضا نظارة مدرسة السوارى فى الفترة من سنة ١٨٦٤ إلى سنة ١٨٦٨ ، وعين «دى برناردى» ناظراً لمدرسة البيادة

١- م . ج. : عدد ٣٠ - مجلد ٧ (يوليو سنة ١٩٤٥) ص٤٩٢ .

٢- شملت المدارس الحربية التى أنشأها اسماعيل : مدرسة البيادة (المشاة) وقد أنشأها سنة ١٨٦٤ ، مدرسة السوارى (الفرسان) ، مدرسة الطوبجية (المدفعية) ، والهندسة الحربية ، مدرسة أركان الحرب. وهذه المدارس أنشأها سنة ١٨٦٥ ، ثم مدرسة الخطرية (التخريج صف ضباط) فى سنة ١٨٧٤ وقد أغلقت هذه المدارس فى فبراير سنة ١٨٧٩ بسبب ارتباك الشئون المالية واضطراب الأحوال السياسية والإدارية وأنشئت بدلا منها المدرسة الحربية المستجدة فى أبريل سنة ١٨٧٩ . حول هذا الموضوع انظر : الرافعى : عصر اسماعيل جـ١ ص١٧٨ ، ص١٧٩ ، السروجى : الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر ص٩٩ .

٣- هى صحيفة شهرية قصرية كان يصدرها محمد على باسم «الجريدة العسكرية» ثم توقف صدورها فى عهد عباس وسعيد إلى أن اهتم باعادة إصدارها اسماعيل وأسند أمر إدارتها إلى «ميرشيه بك» الذى كان يتولى كتابتها باللغة الفرنسية ثم يترجمها عبدالله أفندى أبو السعود ناظر قلم الترجمة بديوان المدارس .

انظر : السروجى المرجع نفسه ص٢٤١- ٢٤٣ .

٤- سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار جـ٢ (مطبعة بولاق بالقاهرة سنة ١٣١٤هـ) ص٣١٢ .

(المشاة) فى الفترة من سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٦٧ ، أما «رباتيل» فقد عين ناظراً لمدرسة أركان حرب فى يوليو سنة ١٨٦٨ واستمر بها حتى مايو سنة ١٨٦٩[١].

ويلاحظ أن المدة التى أقام فيها هؤلاء الضباط الفرنسيون بمصر لم تستمر أكثر من خمس سنوات (١٨٦٤-١٨٦٩) ويبدو أن ذلك كان مرجعه تذمر الخديوى اسماعيل من سلوكهم معه حيث أنهم رفضوا - كما ذكر «ستانتون» القنصل الإنجليزى العام فى مصر - أن يذعنوا لغير التعليمات التى تأتيهم من حكومتهم وهو الأمر الذى كان يرفضه اسماعيل تمشيا مع سياسته فى استخدام ضباط أجانب يدينون له بالولاء والطاعة [٢].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الخديوى اسماعيل طوال مدة إقامة البعثة الفرنسية بمصر ، لم يخف إعجابه بالعسكرية البروسية (الألمانية) خاصة بعد انتصارها على القوات النمساوية فى «سادوا Sadwa » سنة ١٨٦٦ . وقد دفعه اعجابه هذا إلى أن يقوم بزيارة لمدينة برلين سنة ١٨٦٦ كى يقف على النظم العسكرية البروسية ويختار منها ما يلائم نظم الجيش المصرى[٣]. وكان انتصار بروسيا على فرنسا فى الحرب المعروفة بحرب السبعين (١٨٧٠-١٨٧١) قد قوى من رغبة الخديوى فى الاستعانة بعدد من الضباط الألمان للاستفادة بهم فى الجيش المصرى، غير أنه رأى أن طلب إرسال بعثة عسكرية ألمانية لتدريب الجيش المصرى سوف يثير غضب فرنسا خاصة بعد هزيمتها أمام ألمانيا ، لذلك فضل الخديوى ألا يطلب من حكومات الدول الأوربية إرسال ضباطها للعمل فى الجيش المصرى ، واكتفى بقبول كل من يرغب من الضباط الأجانب فى الانضمام إلى الجيش . ولاشك أن سياسة الخديوى هذه قد أدت إلى زيادة عدد الأجانب العاملين فى الجيش المصرى ، وهى السياسة التى أخذت عليه فيما بعد نتيجة لما ترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية أثرت على الحياة المصرية فى الفترة التى أعقبت خلع الخديوى اسماعيل سنة ١٨٧٩ .

والواقع أن حرص الخديوى على توظيف الضباط الأجانب بالجيش المصرى لم يكن بهدف الاستفادة من خبرتهم الحربية وتدريباتهم العسكرية ، ومعرفة البعض منهم بصعوبة المناطق الأفريقية ، بقدر ما كان يهدف إلى كسب ثقة دولهم وموافقتها على مشروعاته التوسعية فى أفريقيا وتأييدها لرغبته فى الانفصال عن التبعية العثمانية فضلا عن السماح له بالاستدانة

١-السروجى : المرجع نفسه ص٩٩ ، ١٠٠ .

٢- محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل ... ص١٠٦ .

٣- م . ج. : العدد السابق ص٤٩٢ .

من بيوتها المالية [١]. وهذا ما أكده الخديوى نفسه بموافقته على تعيين أكبر عدد من ضباط الدول الأوربية الكبرى فى ذلك الوقت ، وهى انجلترا وفرنسا وألمانيا ، فى الجيش المصرى. وقد لوحظ أن أكثر الضباط الأجانب اشتغالا فى الجيش المصرى كانوا من الأمريكيين إذ بلغ عددهم حوالى خمسين ضابطا أمريكيا عملوا بالجيش فى الفترة من أواخر سنة١٨٦٨ إلى سنة ١٨٧٨ حسب الإحصاء الذى أورده المؤرخ «كرابيتيس Crabités»[٢].

ولعل من الأسباب الرئيسية التى حدت الخديوى لأن يقبل هذا العدد من الضباط الأمريكيين فى الجيش المصرى ه إيمانه بأن الولايات المتحدة الأمريكية ليست من الدول التى لها مصالح سياسية أو أطماع خاصة فى مصر ، كما هو حال الدول الأوربية التى اتخذت من الوصاية الدولية التى قررتها تسوية لندن ١٨٤٠-١٨٤١ فرصة للتدخل فى شئون مصر من آن لآخر ، ثم أن المكانة الحربية التى أصبح عليها الأمريكيون بعد انتصارهم على الفرنسيين فى المكسيك سنة ١٨٦١[٣] ، قد أكدت له مدى ما يتمتع به الضباط الأمريكيون من الخبرة

١- Sammarco. A . : Histoire de L'Egypte Moderne depuis Mohamed Ali Jusqu a l'Occupation Britannique (1801-1882) , Tome III, Le régne du Khedive Ismail de 1863-1879, (Le Caire1937), p. 128 .

كذلك انظر : جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية ... ص٢٥١ .

٢ - بمقارنة أسماء الضباط الأمريكيين المستخدمين فى الجيش المصرى آنذاك توصلنا إلى أن الإحصائية التى أوردها كرابيتيس أكثر دقة من إحصائية «داى» إذ أن الأخير قد أغفل ذكر ضابطين استخدما مؤخرا فى الجيش المصرى. انظر :

Dye, W,: Moslem Egypt and Christian Abyssinia, (New York 1880), pp. 302-306; Crabités, p. : Americans in the Egyptian Army (London 1938), pp. 15-16 .

٣- فى صيف سنة ١٨٦١ قررت جمهورية المكسيك أن تتوقف عن دفع ديونها الأجنبية لمدة عامين ، فاحتجت على ذلك انجلترا وفرنسا وأسبانيا وأرسلوا قوة عسكرية لاحتلال أجزاء من المكسيك ضمانا لدفع دينها ، غير أن امبراطور فرنسا نابليون الثالث (١٨٤٨-١٨٧٨) تمادى فى تدخله وأراد احتلال المكسيك كلها ، بحجة حماية الرعايا الكاثوليك واستغلال مناجم الذهب واسترداد أملاك فرنسا فى العالم الجديد ، فأرسل حملة عسكرية إلى المكسيك بعد أن غرر بالأرشيدوق والنمسوى مكسمليان وجعله يقبل عرش تلك البلاد . إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت فى المسألة طبقا لمبدأ «منرو» واشتبكت قواتها العسكرية مع القوات الفرنسية فى حرب اضطر فى نهايتها الجنود الفرنسيون إلى الجلاء تاركين الارشيدوق مكسمليان من غير جنود تحميه فأعدمه الاهالى رميا بالرصاص . انظر : عمر الاسكندرى وسليم حسن : تاريخ أوربا الحديثة وآثار حضارتها جـ٢ (مطبعة المعارف بمصر سنة ١٩٢٣) ص١٣٤ ، محمد محمود السروجى: سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين (مطبعة المصرى بالأسكندرية سنة ١٩٦٥) ص٦٠.

الحربية، الأمر الذى سوف يبشر بالنجاح-حسب اعتقاده- فى تدريب جنوده أحسن تدريب[١].

وقد أشار أحد الضباط الأمريكيين ويدعى «لورنج Loring» الذى التحق بالجيش المصرى فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٦٩ وعمل بتحصينات الأسكندرية، إلى أن الخديوى قد أثنى بنفسه على خبرة الأمريكيين الحربية وذلك فى كلمة الترحيب التى ألقاها بمناسبة قدوم أول مجموعة من الضباط الأمريكيين لتعمل بالجيش إذ قال «... إننى إذ أرحب بقدومكم إلى بلادى ، إنما أود أن أعبر لكم عن تقديرى وإعجابى بخبرتكم الحربية التى تجلت فى الحرب الأمريكية الأخيرة ...»[٢].

وقد يعزو البعض اتجاه الخديوى اسماعيل للاستفادة من الخبرة الأمريكية إلى رغبته فى كسب ثقة وتأييد الحكومة الأمريكية فى إعلان استقلال مصر عن تركيا [٣]. والواقع أن الحكومة الأمريكية كانت ترتبط فى ذلك الوقت بعلاقات الود والصداقة مع الدول العثمانية . دل على ذلك أنها حرصت على أن تتغاضى عن الصفة العسكرية للضباط الأمريكيين العاملين فى الجيش المصرى والذين سرحتهم عقب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥) فكانت تصفهم فى وثائقها بأنهم مواطنون أمريكيون عاملين فى الجيش المصرى. وثمة وثيقة لدينا تؤكد هذا الاتجاه وهى الرسالة التى بعث بها المستر هاملتون «Mr. Hamilton»- وزير الشئون الخارجية الأمريكية - ردا على الرسالة التى كان قد بعث بها القنصل الأمريكى بمصر، الجنرال «بتلر Butler» بتاريخ ٤ يونيو سنة ١٨٧٠ ذاكرا فيها «أسماء الضباط الأمريكيين العاملين بالجيش المصرى» فعدل هاملتون الصيغة لتكون : «أسماء المواطنين الأمريكيين العاملين بالجيش المصرى» [٤]. وكان حرص الحكومة الأمريكية على ذلك ، تأكيدا للعلاقات الطيبة التى كانت قائمة بينها وبين الدولة العثمانية ، صاحبة السيادة على مصر، وحتى لايظن بأن الحكومة الأمريكية تساعد خديوى مصر عن طريق إرسال ضباطها لتدريب جيشه وخلق قوة عسكرية تشجعه على طلب الاستقلال التام لمصر عن الدولة العثمانية [٥]. وقد أدرك الخديوى

١- أحمد عبد الرحيم مصطفى : علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديوى اسماعيل ، ص١٤٨ .

٢- Loring, W. : A Confederat Soldier in Egypt, (New York 1884) p. 16 .

٣- لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر اسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ جـ١ (الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة ١٩٨٠) ص٧٦ ، ص٣٨٤ .

٤- ث . ش . ك : محفظة ٦ ملف٣ وثيقة رقم ٣ ، ص٢٧ .

٥- أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص١٤٩ .

اسماعيل هذا الهدف الأمريكى ، ومن ثم فإنه لم يجرؤ- كما ذكر «كرابيتيس»[١]- على أن يطلب من الحكومة الأمريكية إيفاد بعثة عسكرية أمريكية لتدريب جيشه ، وإنما فضل أن يعمل معه كل ضابط أمريكى بصفته الشخصية وبناء على عقد شخصى يوقع بينه وبين الحكومة المصرية [٢]. وكان أول المتعاقدين من الضباط الأمريكيين مع الحكومة المصرية هو الضابط « ثاديوس موط Thaddeus B. Mott» الذى عينه الخديوى ياورا خاصا له وترك له مهمة اختيار الضباط الأمريكيين الراغبين فى الالتحاق بالجيش المصرى وفوض له أمر التوقيع على عقودهم نيابة عن الحكومة المصرية. غير أن «موط» لم يكن جديرا بتنفيذ المهمة التى كلف بها لسؤ تصرفاته مع زملائه الأمريكيين فأنهى عقده وعاد إلى بلاده ، بعد أن أنعم عليه الخديوى بوسام تقديرا لجهوده [٣]. ثم لم يلبث أن التحق بالجيش المصرى الجنرال «شارلس بومروى ستون Charles Pomeroy Stone» فعينه الخديوى فى ٣٠ مارس سنة ١٨٧٠ رئيسا لعموم أركان حرب الجيش المصرى ، فعمل باخلاص على إحضار عدد من الضباط الأمريكيين ذوى الكفاءة والخبرة الحربية ساهموا مع الضباط المصرين فى إعداد وتنظيم الجيش المصرى[٤].

وكان طبيعيا أن تعترض كل من انجلترا وفرنسا على سياسة الخديوى فى الاستعانة بالضباط الأمريكيين معلنين بأن ضباطهما لايقلون كفاءة عن الأمريكيين فى إعداد الجيش المصرى، غير أن الخديو قابل اعتراضهما بعدم الاهتمام مدركا نوايا الدولتين فى بسط نفوذهما فى مصر إذا ما سمح لضباطهما للعمل بالجيش المصرى وهو الأمر الذى حدا به لأن يستعين بضباط دولة أجنبية أخرى ليست لها مصالح أو أطماع فى مصر. غير أننا لا يعنينا فى هذا البحث أن نتتبع الدور الذى لعبه الضباط الأمريكيون فى إعداد وتنظيم الجيش المصرى

١- Crabités , P. : op . cit., p. 5 .

٢- كان العقد يشمل موافقة الضابط الأمريكى على العمل بالجيش المصرى بمرتب معين وخلال مدة يحددها الطرفان ، مع ضرورة تنازله عن جميع الحقوق الممنوحة للرعايا الأمريكيين وأن يخضع لأوامر الخديوى وأوامر ناظر الجهادية وأن يكون له الحق فى الاستقاله والعوده إلى بلاده إذا ما أصابه مرض خطير على أن يدفع له الخديوى نفقات السفر ومرتب شهرين مقدما كمكافأة . أما إذا توفى الضابط بمصر أثناء قيامه بالخدمة فيعطى لورثته مرتب سنة كاملة على سبيل التعويض وإذا قتل أثناء معركة حربية يدفع لورثته معاشا يعادل نصف مرتبه وذلك ابتداء من تاريخ وفاته انظر : Crabités, P. : op. cit., p. 38 وكذلك انظر : السروجى : المرجع السابق ، ص١٠٥ ، لويس عوض : المرجع السابق ص٣٨٤ .

٣- السروجى : المرجع نفسه ص١١١ .

٤- ث . ش. ك : محفظة ٦ ملف ١ وثيقة رقم ٣٢ صفحات ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ .

أو موقف انجلترا وفرنسا من سياسة الخديوى ، وإنما الذى يعنينا هو أن تعيين الضباط الأمريكيين فى الجيش قد أفاد إلى حد كبير الحركة الكشفية التى اهتمت بها مصر إبان توسعها فى القارة الأفريقية إذ قام كثير من الضباط الأمريكيين برحلات كشفية مصرية هامة فى غرب السودان وأعالى النيل الأبيض وشرق أفريقيا - وهى الرحلات الكشفية التى سوف تدور حولها فصول هذا البحث - وذلك بفضل الجهود التى بذلها الجنرال«ستون» فى تنظيم هيئة أركان حرب الجيش المصرى وإعداد قسم كامل بها يهتم بأعمال الاستكشافات الجغرافية العلمية فى الأقاليم الأفريقية التى يمتد إليها الحكم المصرى .

والمعلوم أن هيئة أركان حرب الجيش المصرى ، ظلت عديمة الفاعلية منذ أسس محمد على مدرسة أركان الحرب سنة ١٨٢٥ ، إذ انعدم نشاطها ، وافتقرت الضباط الأكفاء الذين يمكنهم تنظيم صفوف الجيش والربط بين وحداته[١]. وبعد أن التحق الضابط الأمريكى «ستون» بالجيش المصرى سنة ١٨٧٠ أسند إليه الخديوى مهمة إعادة تنظيم هذه الهيئة بصورة تختلف عما كانت عليه من قبل [٢].

وقد كان اختيار اسماعيل للضابط «ستون» وتعيينه رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش المصرى ، اختيارا موفقا حيث أن «ستون» كان قد اكتسب خبرة حربية كبيرة بسبب اشتراكه فى حرب المكسيك والحرب الأهلية الأمريكية ثم أنه كان قد تولى ولفترة طويلة منصب رئيس هيئة أركان حرب جيش الشمال وأحرز فى منصبه تقدما ملحوظا [٣].

والجدير بالذكر أن «ستون» وجد تشجيعا كبيرا من خديوى مصر إذ منحه رتبة الباشوية وعينه ياورا خاصا له ثم زاد من ذلك بأن أصدر مرسوما فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٧٣ بترقيته إلى رتبة«فريق» [٤]. ويبدو أن التشجيع الذى وجده «ستون» باشا من الخديوى قد جعله يقبل على عمله الجديد بكل همه ونشاط وساعده على ذلك وجود نخبة ممتازة من الضباط المصريين أمثال: محمد مختار ، محمد رؤوف، عبدالله فوزى ، عبد الرازق نظمى ، عبد الحليم رشدى ،

١- الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد اسماعيل جـ٢ (دار الكتب المصرية سنة١٩٢٣) ص٣١ .

٢- ث . ش ك : محفظة ١٣ ملف١ وثيقة رقم ١٢٨ ، ص٤٣ .

٣- السروجى : المرجع السابق، ص٣٢٧ .

٤- ث . د . ج : محفظة رقم ١٥ (أوامر عربى) «مترجم» من الجناب العالى إلى ناظر الجهادية فى ٢٩ رجب سنة ١٢٩٠ (٢٢ سبتمبر ١٨٧٣) .

يوسف حلمي، محمد عزت، حسن واصف، محمد ماهر، أحمد فهمي، يوسف شفيق، خليل فوزي، أحمد حمدى، محمد صادق، محمود صبرى ... وغير هؤلاء من الضباط والجنود المصريين الذين أثبتوا كفاءة - كما ذكر ستون- فى الأعمال العسكرية والكشفية التى كلفوا بها فى الأقاليم الأفريقية رغم الظروف الطبيعية القاسية والأمراض المتوطنة هناك[1].

ولقد حرص «ستون باشا» فى تنظيمه الجديد لهيئة أركان حرب الجيش على إعداد الضباط المصريين وتدريبهم على الأعمال الحربية وكذلك القيام بالأعمال الكشفية التى عقدت مصر النية على القيام بها وقتذاك فى الأقاليم الأفريقية [2]. وحتى يحقق «ستون باشا» ما عزم عليه فقد الحق بالهيئة عددا من الضباط الأمريكيين ذوى الخبرة بالأعمال الحربية كى يقوموا بتدريب الضباط المصريين على هذه الأعمال فضلا عن أنه قسم هيئة الأركان إلى سبعة أقسام[3]. اختص كل قسم منهم بأعمال خاصة، الهدف منها تدريب الضباط والجنود المصريين

١- عبد الرحمن زكى : مصر وفن الخرائط فى القرن التاسع عشر- مجلة الجمعية الجغرافية المصرية - المجلد ٣٣ (مطبعة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة سنة ١٩٦٠) ص٤ .

٢- فردريك بنولا بك : كتاب مصر والجغرافيا ص٤٢ ، ص٤٣ .

٣- القسم الأول هو قسم التنظيم والأوامر ومهمته إعداد ونشر وتوزيع جميع الأوامر الخاصة بتشكيل القوات العسكرية وتحركاتها ، القسم الثانى هو قسم التاريخ الحربى وقد اختص بجمع المعلومات الحربية التى تتعلق بالقوات العسكرية الأجنبية وتدوينها كى تطلع عليها القوات المصرية وكذلك الإشراف على طبع واصدار جريدة أركان حرب الجيش المصرى. أما القسم الثالث وهو قسم الجغرافيا والتحصينات وهو القسم الذى يتناول الباحث اختصاصاته فى المتن والقسم الرابع هو قسم التفتيش والمجالس العسكرية ويهتم بالتفتيش على القوات العسكرية ومخازن التموين وفحص القضايا التى تعرض أمام المجالس العسكرية ، ويهتم القسم الخامس بالإدارة حيث يقوم بجمع المراسلات التى تتعلق بالأعمال الادارية والإمدادات الحربية أما القسم السادس فهو قسم التسليح والذخائر وهو خاص بالأوامر والمواصلات الخاصة بالمدفعية وامدادها بالمدافع والجرارات الحربية والذخائر أما القسم السابع والأخير فكان ينقسم إلى ثلاثة فروع الأول يكلف بوضع التصميمات الهندسية للمنشآت المعمارية واقامة الكبارى والسدود وبناء المستشفيات والفرع الثانى يختص بقياس ومسح الأراضى ودراسة وسائل رى البلاد وحفر الترع والقنوات أما الفرع الثالث فكان يقوم بالمراجعة النهائية لعمليات المقايسة والتقديرات العامة ، انظر : م . ج. عدد ٢ مجلد ١ (نوفمبر سنة ١٩٣٨) ، السروجى : المرجع السابق ، ص٣٢٨ وما بعدها .

على الأعمال الحربية والإشراف على الدراسة بالمدارس الحربية في وقت السلم وكذلك وضع النظم والخطط الحربية وإمداد وحدات الجيش بالمعدات اللازمة وتوزيع الأوامر التى يصدرها القائد إلى وحداته المختلفة فى وقت الحرب .

غير أن الذى يهمنا من أقسام هيئة أركان حرب الجيش السبعة هو القسم الثالث المعروف بقسم الجغرافيا والتحصينات وذلك لأنه كان يختص بوضع الخرائط الدقيقة وجمع المعلومات والتقارير والمذكرات الجغرافية التى يتوفر علي اعدادها ضباط هيئة أركان حرب أو غيرهم من ضباط الجيش والخاصة بالأقاليم المصرية والأفريقية التى تم اكتشافها بواسطة هؤلاء الضباط ، وكذلك اختص القسم فى وقت الحرب بكل المراسلات التى تتعلق بخدمات التحصينات وخدمات السكك الحديدية والتلغرافات الحربية [١].

والجدير بالذكر أن «ستون باشا» كان قد اقترح على الخديوى إعادة تنظيم مدرسة أركان حرب من موقع مسئوليته الجديدة كرئيس لهيئة أركان حرب الجيش ورغبة فى إنهاء النظم والتقاليد العسكرية الفرنسية التى كانت عليها مدرسة أركان حرب وبالتالى الجيش المصرى منذ أيام محمد على. وقد رحب الخديوى باقتراح «ستون باشا» فانتخب الأخير عشرين طالبا من خيرة طلبة المدارس الحربية والمدارس العليا الأخرى، ليكونوا نواة للتنظيم الجديد الذى طرأ على مدرسة أركان حرب وبعد عام واحد من الدراسة المتواصلة فى شتى الموضوعات العسكرية والجغرافية والعلوم الطبيعية والكيميائية والرياضيات ودراسة اللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية والتركية يتم تخريج الضباط ليلتحقوا بهيئة أركان حرب الجيش المصرى وليكونوا من القيادات ذات الكفاءة العسكرية والعلمية الممتازة [٢]. وبذلك ساهمت مدرسة أركان حرب فى تنظيم هيئة أركان حرب الجيش المصرى بما كفلته لها سنويا من تخريج طائفة مختارة من الشبان المصريين كضباط يوزعون على الأقسام العسكرية المختلفة للهيئة وبالتالى فإن هذه المدرسة- كما ذكر اسماعيل سرهنك - قد أفادت «... فائدة عسكرية عظيمة فى الفتوحات التى قام بها الجيش المصرى فى وسط أفريقيا فى اكتشافاته الجغرافية المهمة ... »[٣] إذ شهدت الفترة بين عامى ١٨٧١ و ١٨٧٨ رحلات كشفية هامة قام بها ضباط أركان حرب

١- م . ج. : عدد٤ مجلد ٦ (يوليو سنة ١٩٤٤) ص٦٣٩ .

٢- Crabités, P. : op. cit., p. 46 .

٣- حقائق الأخبار عن دول البحار ، جـ٢ ، ص٣١١ .

الجيش المصرى وخاصة ضباط القسم الثالث منها اكتشفوا خلالها مساحات شاسعة من المناطق الأفريقية التى ظلت مجهولة حتى أواسط القرن التاسع عشر وبينوا معالمها على خرائط دقيقة ما زالت محفوظة بالمتحف الحربى والجمعية الجغرافية المصرية ودار الوثائق القومية التاريخية وكذلك دار المحفوظات العمومية ودار الكتب المصرية، وقد تركت لنا جريدة أركان حرب الجيش المصرى[١]، تفاصيل هذه الرحلات الكشفية إذا كانت توالى نشر البرقيات والتقارير التى كانت ترد إلى هيئة أركان حرب الجيش المصرى من الضباط المصريين أو الأجانب القائمين بحركة الكشف فى الأقاليم الأفريقية . وقد يكون من المناسب أن نشير هنا إلى الجهود التى بذلها ضباط هيئة أركان حرب الجيش المصرى فى استكشاف المناطق المصرية ، تاركين جهودهم الكشفية فى الأقاليم الأفريقية إلى الفصول التالية من هذا البحث ، فمما هو جدير بالذكر أن باكورة أعمال القسم الثالث من هيئة أركان حرب الجيش المصرى كانت تتمثل فى استكشاف الصحراء المصرية الغربية والشرقية وإن كانت الجهود الكشفية التى بذلتها الهيئة فى الصحراء الغربية قليلة بالنسبة للصحراء الشرقية إذ لم تتعد الرحلة الكشفية الناجحة التى قام بها سنة ١٨٧٣ الضابط الأمريكى «ماكومب ماسون Macomb Mason » لاكتشاف الطرق والدروب الموصلة إلى واحة سيوه[٢] أما فى الصحراء الشرقية فقد تعددت بها الرحلات الكشفية التى قام بها ضباط هيئة أركان حرب الجيش المصرى ، ففى سنة ١٨٧٣ قام الضابط الأمريكى «كولستون Coloston » ويرفقته مجموعة من الضباط المصريين برحلة كشفية بدأها من قنا متجها إلى البحر الأحمر تهدف إلى كشف الطريق المناسبة بين النيل والساحل الغربى للبحر الأحمر حتى يمكن مد خط حديدى بينهما . وبعد أن وصل «كولستون» إلى موقع مدينة برنيس

١- تعد هذه الجريدة لسان حال هيئة أركان حرب الجيش المصرى إذ كان يشرف على تحريرها ضباط الهيئة أمثال : ستون باشا ، عمر رشدى ، محمد مختار ، أحمد وعدى ، عبدالله فوزى .. وهى جريدة شهرية ظهر العدد الأول منها فى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٢٩٠ (١٠ يوليو سنة ١٨٧٣) مطبوعا بمطبعة وادى النيل المصرية، ثم بعد مرور سنة كاملة على صدورها تولت طباعتها مطبعة عموم أركان حرب حتى أكتوبر سنة ١٨٧٨ وكانت موضوعاتها تتسم بالصبغة العسكرية والطابع الحربى فقط . انظر الرافعى: عصر اسماعيل جـ١ ص١٨١ . كذلك : السروجى : المرجع السابق ص٢٤٥ .

٢- Crabités , P. : op . cit., p. 215 .

(برنيقه)[1] القديمة على ساحل البحر الأحمر الغربى كتب تقريرا مفصلا عن رحلته الكشفية هذه أكد فيه أن الطريق التى سلكتها الرحلة من قنا حتى برنيس لاتصلح لامتداد خط حديدى حيث تكثر بها الهضاب الرملية والتلال الجرانيتية والأحجار الأردوازية المفككة بفعل عوامل التعرية ، فضلا عن وجود الأودية الكثيرة والآبار التى تنمو بجوارها الأشجار والحشائش[2]. ومن ناحية أخرى فقد قام الضابط الأمريكى «بوردى Purdy » سنة ١٨٧١ على رأس بعثة كشفية مصرية لاستكشاف المناطق الواقعة بين النيل والبحر الأحمر ابتداء من القاهرة والسويس شمالا حتى قنا والقصير جنوبا وقد استغرقت أعمال هذه البعثة عاما كاملا تمكنت خلاله من اكتشاف عدة طرق ودروب فى الصحراء الشرقية يصلح السير بها، إلى جانب اكتشافها لبعض المحاجر والمناجم الغنية بالمعادن [3]. ثم واصل «بوردى» رحلته الكشفية من برنيس سنة ١٨٧٣ حتى وصل إلى بلدة «بربر» الواقعة على النيل وكتب تقريره عن الطريق التى سلكها من «برنيس» إلى «بربر» جاء فيه أنه يتميز بكثرة آباره ووديانه الوعره كما توجد به بعض النباتات الصحراوية ذات الأوراق السميكة الممتلئة بالماء يمكن لدواب الصحراء أن تستخدمها كماء للشرب [4].

ولم تقتصر الحركة الكشفية فى الصحراء الشرقية عند هذا الحد بل كانت هناك البعثة الجيولوجية التى قام بها سنة ١٨٧٤ مهندس المعادن الأمريكى «ميتشل Mitchell» مكلفا من قبل هيئة أركان حرب الجيش المصرى لفحص وتحليل الطبقات الجيولوجية التى يتكون منها

١- كانت تقع هذه المدينة جنوب شبه جزيرة «بناس» على الساحل الغربى للبحر الأحمر وقد أنشأها «بطليموس الثانى» وأسماها باسم «أمه» وهى تعد من أهم الموانئ المصرية القديمة حيث كانت محطة تجارية تقع فى نهاية الطريق الموصلة بين وادى النيل والبحر الأحمر . انظر : محمد صفى الدين وآخرون : دراسات فى جغرافية مصر (مكتبة مصر بالقاهرة سنة ١٩٥٧) ص٥٤ حاشية رقم٢ .

٢- BTSKG, Ser . II ., No. 9 (Août 1886), p. 489 Ser . III, No. 7 (Septembr 1891), pp. 531 . 538 .

كذلك انظر السيد يوسف نصر : جهود مصر الكشفية فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر، ص١٣٨ .

٣-م . ج . : عدد ٢ مجلد ١ (نوفمبر ١٩٣٨) ص٣٠٣ كذلك انظر : جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية ... ص٢٩٠ .

٤- BTSKG, Ser . II, No. 8 (1886) , pp. 431-445 .

جبل المقطم وكذلك «جبال سيلفانى Silvagni » التى توجد بمنطقة مصر القديمة. وقد تمكن بالفعل «ميتشل» من فحص وتحليل ست عشرة طبقة من تكوين جبل المقطم وخمس طبقات لجبال سيلفانى ، ثم توجه بعد ذلك يرافقه «إمليانو Emilino» الإيطالى لاكتشاف أصول الطبقات الأرضية والمعدنية التى بجهة وادى الحمامات الكائنة بين مدينتى قنا والقصير[١]. وقد رفع «ميتشل» إلى «ستون باشا» تقريرا كاملا عن رحلاته الجيولوجية فى الصحراء الشرقية نشرته مجلة الجمعية الجغرافية الخديوية فى عددها السادس سنة ١٨٧٩[٢].

والواقع أن الجهود الكشفية التى قام بها ضباط هيئة أركان حرب الجيش المصرى فى المناطق المصرية ما كان لها أن تتحقق لولا الاهتمام الكامل من جانب الحكومة المصرية باستكشاف هذه المناطق واختيار أكفأ العناصر المنفذة لعمليات الاستكشاف من الضباط المصريين والأجانب على السواء وتوفير الإمكانيات اللازمة لهم للاعاشه والسفر الطويل وسط دروب الصحراء الوعرة. يؤكد ذلك التعليمات الصادرة إلى مدير قنا قبل أن يقوم «كولستون» برحلته الاستكشافية فى الصحراء الشرقية ، إذ كانت تحثه على ضرورة تحضير ما سوف تحتاجه الرحلة من الجمال اللازمة للسفر وسط الصحراء وإعداد كميات كبيرة من الماء والمؤن لتزويد الرحلة بهما مع توفير العدد الكافى من العربان الذين سيصاحبون الرحلة الاستكشافية كأدلاء فى الصحراء الشرقية وتحذر التعليمات فى النهاية مدير قنا بعدم التأخير أو التقصير فى تنفيذ ذلك[٣]. وقد تم إرسال نفس التعليمات إلى محافظ سواكن قبل أن يقوم «بوردى» برحلته الكشفية من «برنيس» إلى «بربر» مارا بسواكن [٤]. ولعل فى ذلك ما يوضح اهتمام الحكومة المصرية بأمر هذه الرحلات الكشفية فى صحرائها الشرقية وهو نفس الاهتمام الذى سارت عليه جهودها الكشفية فى الأقاليم الأفريقية ، بل لقد بلغ من اهتمام الحكومة المصرية

١- ق . م. : عدد ٦٢٨ فى ١٨ رمضان ١٢٩٢ (١٧ أكتوبر سنة ١٨٧٥) كذلك انظر : السيد يوسف نصر : المرجع السابق ص١٤٣ ومابعدها .

٢- BTSKG : No. 6 (1879), p. 15 .

٣- س . ص: سجل ١٦ (عابدين) صادر تلغرافات - صورة التلغراف العربى رقم٢٤ من خيرى باشا إلى مدير قنا فى ٢٢رجب سنة ١٢٩٠ (١٥ سبتمبر١٨٧٣) .

٤- س. ص : دفتر ١٨٧١ (معية سنية عربى) رقم ٢ ص٥ صورة المكاتبة الصادرة من المعية السنية إلى محافظ سواكن فى ٢٢ رجب سنة ١٢٩٠ ، (١٥ سبتمبر ١٨٧٣) .

بشأن استكشاف الأقاليم الأفريقية أن أصدر الخديوى اسماعيل أمره العالى فى ١٩ مايو سنة ١٨٧٥ بانشاء جمعية جغرافية يكون مقرها القاهرة تحث على القيام بالدراسات المتعلقة بالكشف الجغرافى لأفريقيا وتعنى بالأبحاث العلمية والجغرافية بصفة عامة والأفريقية منها بصفة خاصة[١]. على أن تقوم الجمعية باصدار مجلة دورية تنشر فيها هذه الأبحاث بمصادرها ومراجعها الجغرافية، وتسجل الرحلات العلمية الكشفية فى الأقاليم موضحة بالخرائط وأن تنشر كذلك ملخصات لأهم الكتب الجغرافية الأجنبية وكذا كل ما يتعلق بالجمعية الجغرافية من وثائق تبرز تقدم العلوم الجغرافية بالقارة الأفريقية [٢].

ولم تتوقف المهام التى كلفت بها الجمعية من قبل خديوى مصر عند هذا الحد ، بل كان عليها أيضا أن تعقد الصلات مع الجمعيات الجغرافية الأوربية حتى يتسنى لها معرفة نظمها الادارية وأبحاثها العلمية المنشورة فى دورياتها ويتيح لها فرصة مراسلة الرحالة والمكتشفين وعلماء الجغرافية والعلوم الطبيعية الأوربيين ، كما كان عليها كذلك أن تقوم بايفاد الرحلات العلمية والاستكشافية للأقاليم الأفريقية وأن تساعدها بما تمتلكه من الوسائل الكفيلة لانجاحها ، وأن تشجع بنوع خاص الدراسات التى تعود بالفائدة على « ... صناعة وتجارة مصر والبلاد المجاورة لها »[٣].

وقد أولى الخديوى اسماعيل الجمعية الجغرافية اهتماما كبيرا فاحتفظ لنفسه بحق تعيين رئيسها ووكيلها ، مما مكنه أن يختار أكفأ العناصر القادرة على تنفيذ رسالتها بنجاح ، وقد أنزلها بقصر خاص من قصوره وزودها بما يلزمها من الأدوات والمعدات التى تكفل لها المضى فى عملها وأهدى إليها ما يقرب من ١٢٠٠ كتابا ومجلدا لتكون نواة لمكتبتها ، ثم رصد لها إعانة سنوية أربعمائة جنيه [٤]. وكان من الطبيعى فى ظل الرعاية الخديوية أن تتجنب كل ما تلقاه الجمعيات العلمية الأخرى إبان نشأتها من صعوبات تعوق حرية نشاطها .

١- Awad, Hassân , : Le Société Royale de Geographie D'Egypte (1875-1950) (Son Histoire. Ses Activités Le Caire 1950), p. 7 .

٢- هنرى موتييه : الجمعية الجغرافية الملكية المصرية «تعريب شارل بشتلى » (مطبعة شندلر بالقاهرة سنة١٩٣٤) ص٧ .

٣- جورج جندى ، جاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية (مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة١٩٤٧) ص١٤٢ ، ص١٤٣ .

٤- المرجع السابق ص١٤٤ . وكذلك انظر : Awad , H. ; op. cit., p. 8

ولقد كان من حسن الطالع أن اختار الخديوى العالم الألمانى «الدكتور جورج شوانيفورث Dr. G. Schweinfurth» ليكون أول رئيس للجمعية الجغرافية وذلك لما عرف عن نشاطه ورحلاته الكشفية للمناطق الأفريقية وخاصة فى منطقة بحر الغزال التى ظل بها باحثا ومستكشفا مدة ثلاث سنوات ابتداء من سنة ١٨٦٩ حتى ١٨٧١[١] وقد حصل نتيجة لرحلاته الكشفية فى أفريقيا على ثلاث ميداليات ذهبية منحتها له الجمعيات الجغرافية الأوربية فى لندن وباريس وروما[٢].

على كل عقدت الجمعية الجغرافية جلستها الافتتاحية برئاسة د. شوانيفورث فى صباح يوم الأربعاء ٢ يونيو سنة ١٨٧٥ وقد حضرها حسين كامل باشا - ناظر الجهادية - واسماعيل صديق باشا- ناظر المالية- ومحمود باشا الفلكى - عالم الفلك والرياضيات المصرى- والجنرال- ستون - رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى - والكولونيل شايى لونج- أحد ضباط هيئة أركان حرب الجيش المصرى، بالإضافة إلى قناصل دول النمسا وألمانيا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وكثير من التجار والمهتمين بعلم الجغرافيا [٣]. وقد ألقى «شوانيفورث» فى هذه الجلسة كلمة الافتتاح جاء فيها: «... إننا اجتمعنا هنا لأجل تأسيس مركز جديد لعلم الجغرافيا فى الديار المصرية كما أمر به خديوى مصر رغبة منه كما فى معمورات الدنيا القديمة والحديثة من أجل تضاعف فوائد المعارف ومنافع الممالك ولتكون نقطة مركزية لكل ما يكون من المساعى فى استكمال معلوماتنا بالكرة الأرضية عموما والأقطار المصرية خصوصا .. وبما أنه لاتوجد فى العالم مسألة مهمة مثل استكشاف أفريقيا فيلزم أن يكون هذا أعظم وظيفة تقوم بها الشركة (الجمعية) الجغرافية الخديوية..وبعد أن أمضيت سنين كثيرة من عمرى فى ذلك سأواظب على حسن القيام بما دعيت إليه حيث أن حضرة الخديوى الأعظم عيننى لمأمورية تأسيس تلك الشركة ، فنظمت تصوراتى فيها ونظمها الأساسية على

١- وجد الباحث جزءا كبيرا من تفاصيل هذه الرحلة الكشفية فى الوقائع المصرية ابتداء من العدد ٦٠١ الصادر فى ٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٢ (١١ ابريل سنة ١٨٧٥ وحتى العدد ٦٦٤ الصادر فى ١٠ جمادى الثانى سنة ١٢٩٣- (٢ يوليو سنة ١٨٧٦) وكان د. شوانيفورث قد نشر بعد ذلك فى لندن سنة ١٨٩٠ تفاصيل هذه الرحلة . انظر : . Schweinfurth, G.: In the Heart of Africa 2 vols. London 1890

٢- ق . م : عدد ٦١٦ فى ٢٢ جمادى الثانى سنة ١٢٩٢ (٢٥ يوليو سنة١٨٧٥) .

٣- ق. م : عدد ٦١٠ فى ٩ جمادى الأولى سنة ١٢٩٢ (١٣ يونيو سنة ١٨٧٥) .

نموذج ما يماثلها من الجمعيات وتشرفت بتقديمها إلى سدته فسوعدت بنظرها بعين قبوله العالى وسأصرف كل سعى فى سبيل هذا الصنيع الجميل ... »[١].

ويتضح من كلمة رئيس الجمعية الجغرافية أن الخديوى اسماعيل إنما قصد من تأسيس هذه الجمعية أن لاتكون مصر مجرد طريق يساعد الباحثين والمكتشفين الأجانب للوصول إلى أفريقيا دون أن يكون لها هى نشاط ملحوظ فى حركة الاستكشاف هذه خاصة فيما يتعلق بوادى النيل ومنابعه وروافده وهو شريان مصر الحيوى، وإنما وجب على مصر أن يكون بها مركز علمى جغرافى على غرار ما يوجد فى الدول الأجنبية يزيد المصريين معرفة بأنحاء العالم ويهتم بالدراسات الجغرافية التى كادت أن تكون قاصرة فقط على الجمعيات الجغرافية الأجنبية، ويولى اهتمامه الخاص بأمر الكشوف الجغرافية فى القارة الأفريقية لأن مصر - كما هو معروف- مفتاح الأراضى الأفريقية الوسطى وهو ما يعد من المزايا التى تيسر للجمعية الجغرافية الجديدة أمرها فى المساهمة فى حركة استكشاف القارة لأنها على حد قول «شوانيفورث» «... قريبة من المنبع المجهول ...»[٢].

والواقع أن الجمعية الجغرافية قد تمكنت خلال سنواتها الأولى وبفضل الجهودالتى بذلها د. شوانيفورث رئيس الجمعية ومساعداه محمود باشا الفلكى والجنرال ستون ، من أن تساهم فى حركة الاستكشاف المصرية للمناطق الأفريقية، إذ كانت توجه أنظار ضباط هيئة أركان حرب الجيش المصرى لأهمية المواقع والمناطق المراد استكشافها ثم تقوم بمراجعة وتصحيح البيانات والمعلومات الجغرافية التى تمكن الضباط المستكشفون من الحصول عليها كأسماء المناطق المستكشفة وتضاريسها ومواقعها بالنسبة لخطوط الطول والعرض .. وغيرها علاوة على ذلك فكانت تعقد جلسات سنوية خاصة تضم ضباطا من الجيش ومن هيئة أركان حربه والمهتمين بالدراسات الجغرافية وبعضا من قناصل الدول الأجنبية بمصر للاستماع إما إلى تقرير مقدم من أحد الضباط المستكشفين المصريين أو الأجانب عن رحلته الكشفية فى المناطق الأفريقية أو تناول إحدى الرحلات الكشفية التى قام بها واحد من المستكشفين الأجانب فى أفريقيا قبل الحركة الكشفية المصرية ومناقشتها بهدف دراسة النتائج التى توصلت إليها هذه الرحلة

١- ق . م : عدد ٦١١ فى ١٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٢ (٢٠ يونيو سنة ١٨٧٥) وعدد ٦١٢ فى ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٢٩٢ (٢٧ يونيو سنة ١٨٧٥) .

٢- ق . م : عدد ٦١١ السابق .

الكشفية والبعد عن أخطائها ومفاداة الصعوبات والعوائق التى اعترضتها وهى الأمور التى يمكن أن تفيد إلى حد ما الحركة الكشفية المصرية بعد ذلك [١].

وبالإضافة إلى ماسبق فقد داومت الجمعية على إصدار مجلة دورية كانت تخصص جزءا كبيرا من صفحاتها لتسجيل كل ما يتعلق بالكشوف الجغرافية، كتقارير الضباط المستكشفين، وما يدور فى جلسات الجمعية من مناقشات واستفسارات حول الاكتشافات المصرية أو الأجنبية التى شهدتها أفريقيا فى القرن التاسع عشر . والجدير بالذكر أن الأعداد الأولى من هذه المجلة كانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية وهى تضم الكثير من المعلومات الأصلية المتعلقة بموضوع الكشوف الجغرافية سواء المصرية أو الأجنبية مع إضافة الملاحق والخرائط والرسوم التوضيحية . ومن ثم فهى تعد من أهم المصادر العلمية التى لايستغنى عنها الباحث المتخصص فى مجال الكشوف الجغرافية الأفريقية[٢].

وإذا كان الخديوى اسماعيل قد أراد بانشاء الجمعية الجغرافية الخديوية، خدمة الأغراض الكشفية المصرية فى أفريقيا - وهى الأغراض التى سبق من أجلها أن وافق على تعيين الأجانب فى الجيش المصرى وتنظيم هيئة أركان حربه- فانه سعى أيضا لتحقيق الأغراض الكشفية نفسها مع الدولة العثمانية ، حينما أراد أن تتنازل له عن مينائى سواكن ومصوع الواقعين على الساحل الأفريقى للبحر الأحمر وكذا ميناء زيلع الواقع على الساحل الأفريقى لخليج عدن، وذلك حتى يمكن ارسال حملات كشفية إلى منطقة شرق أفريقيا . فمن المعروف أن سواكن ومصوع كانتا تخضعان للسيادة العثمانية ، ويطلق عليهما اسم «ولاية الحبش»- حيث يشرفان بموقعهما على الحبشة - وقد اعتبرا من ملحقات ولاية الحجاز ثم ولاية اليمن حتى أدخلهما محمد على فى حدود السودان الشرقى فى ١٩ رمضان سنة ١٢٦٢- (١٢ سبتمبر سنة١٨٤٦) ، حينما تأكد من أهمية موقعهما على البحر الأحمر بالنسبة للسودان وخاصة إقليم «التاكا» فاستأجرهما من الدولة العثمانية بايجار سنوى قدره ٢٥,٠٠٠ جنيها فكن بقاؤهما ضمن الأملاك المصرية السودانية رهنا بذلك الإيجار السنوى

١- كلمة الجمعية الجغرافية الملكية المنشورة فى كتاب اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته ، ص٣٩٨ .

٢- نشرة الجمعية الجغرافية المصرية الصادرة فى ٢٨ ديسمبر سنة١٩٧٦ بمناسبة الاحتفالات بالعيد المئوى للجمعية الجغرافية المصرية (١٨٧٥-١٩٧٥).

الذى لم يدفعه عباس الأول فسقط حق مصر فى امتلاك هذين الميناثين وأعيدا بالتالى إلى إيالة جدة سنة١٢٦٥ (سنة ١٨٤٩)[١]. غير أن اسماعيل أراد إعادة سيطرة الحكومة المصرية على هذين المينائين بصفة دائمة فبعث إلى السلطان العثمانى بخطاب عن طريق معتمده فى الآستانة ، يطلب فيه ضرورة إلحاق سواكن ومصوع بأملاك مصر الأفريقية ، موضحا بأن ذلك سوف يمنع العربان التابعين لمديرية التاكا من الفرار إلى الميناثين هربا من دفع ما عليهم من أموال أميرية، كما أنه سوف يمنع العربان التابعين للمينائين من الفرار إلى الجهات الخالية بين المينائين وبين أراضى مديرية التاكا حتى حدود الحبشه ، وذلك عندما يشعرون بالضغط الواقع عليهم من قبل السلطات الحكومية بسبب مماطلتهم فى دفع ما يستحق عليهم من الضرائب. وقد أكد اسماعيل فى خطابه كذلك بأن ترك هؤلاء الفارين على ما هم عليه سوف يفسح المجال لحكومة أخرى كالحبشة لأن تتخذ منهم أداة للإفساد والتحرش بالمصريين . ومن ثم فقد رأى اسماعيل أن إلحاق الميناثين بأملاك مصر يمكن أن يحول دون تحقيق أهداف الحبشة فى إثارة الاضطراب والفوضى فى المناطق المجاورة . ولاشك أن اسماعيل قد استند فى ذلك إلى التراث العدائى بين المسلمين فى شرق أفريقيا والأحباش[٢] . ومن جهة خرى فقد أوضح اسماعيل فى خطابه أن اخضاع المنائين للسيطرة المصرية سيؤدى إلى تعيين المأمورين اللازمين لحفظ الأمن فى تلك الجهات ويقضى على تجارة الرقيق بها ويمنع الأجانب والعرب المشتغلين فى هذه التجارة من استخدام الميناثين فى تهريب تجارتهم غير المشروعة . هذا فضلا عن رغبته فى إدخال الحضارة الحديثة بهذه الجهات ، ولم ينس اسماعيل فى نهاية خطابه أن يبلغ السلطان العثمانى بأنه سوف يقوم بدفع ما كان الميناءان يدفعانه هما وملحقاتهما لإيالة جده سنويا[٣].

١- Douin, G.: Histoire du Rigne du Khedive Ismail, Tome III, Empire Africain, (Le Caire 1936), pp . 241-242 .

كذلك انظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى : علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديوى اسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩، ص١٨٧ .

٢- حول الصراع بين المسلمين والأحباش انظر: زاهر رياض : الإسلام فى أثيوبيا فى العصور الوسطى (القاهرة سنة ١٩٦٤) ص١٦٩ وما بعدها ، كذلك انظر : سعيد عاشور : بعض أضواء جديدة على العلاقات بين مصر والحبشة فى العصور الوسطى (المجلة التاريخية مجلد ٤ القاهرة سنة ١٩٦٨) من ص١ إلى ص٤٣ ، قاسم عبده قاسم : أهل الذمة فى مصر العصور الوسطى (دار المعارف بالقاهرة سنة١٩٧٧) ص٩٦-١٠١ .

٣- م. أ. س : دفتر ٢١(عابدين) مراسلة رقم ٥٩ ص٢٢٨ من أفندينا إلى معتمده فى الآستانة فى ٢٧ رجب سنة ١٢٨١ (٢٦ ديسمبر سنة ١٨٦٤).

وقد استطاع اسماعيل أن يحقق هدفه بضم كل من سواكن ومصوع إلى مصر، بوسائله المعروفة فى رشوة السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦) وحاشيته و «... كل من بيدهم الحل والعقد فى الآستانة ...»[1] ففى شهر ذى الحجة سنة ١٢٨١ (مايو سنة ١٨٦٥) أصدر السلطان العثمانى فرمانا باحالة ميناءى سواكن ومصوع إلى مصر على أن تؤدى ايرادهما إلى خزينة جده فيورد إليها سنويا ٧٥٠٠ كيس (أى حوالى ٣٧,٥٠٠جنيه)[2] ويشرط أن تكون مدة الإحالة مقصورة على مدة حياة الخديوى الحالى فقط فلاتتعداه إلى ورثته ، غير أن اسماعيل استطاع فيما بعد - وبزيادة معدل الجزية السنوية التى كانت تدفعها مصر إلى الدولة العثمانية بحوالى ٦٠٠ ألف جنيه - أن يعدل من هذا الشرط فى فرمان تغيير الوراثة الذى استصدره من السلطان فى ١٢ محرم سنة ١٢٨٣ الموافق ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ إذ جاء فيه «... تنتقل ولاية مصر من الآن فصاعدا على ما هو تابع إليها من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائمقامتى سواكن ومصوع إلى كبر أولادك الذكور بطريق التوارث وبالصورة نفسها إلى أكبر أولاد ذريتك ...»[3].

ويبدو أن سعى اسماعيل لضم سواكن ومصوع إلى أملاك مصر فى أفريقيا قد نبع من إيمانه بأهمية موقعهما على البحر الأحمر الذى أصبح منذ بداية القرن التاسع عشر يمثل شريانا بحريا هاما بين الشرق والغرب خاصة بعد اكتشاف البخار واستخدامه فى المواصلات البحرية ، ثم زاد الاهتمام به كطريق ملاحى فى النصف الثانى من القرن نفسه حينما نشطت الحركة الاستعمارية للقارة بعد أن مهدت لها البعثات الكشفية والتبشيرية وكذلك الشركات التجارية الأوربية. فكان حرص اسماعيل على أن تثبت مصر أقدامها فى المناطق الهامة على البحر الأحمر قبل أن تسبقها إلى ذلك الدول الاستعمارية ، وتتخذها كمنافذ للتوغل إلى داخل القارة خاصة منطقة منابع نهر النيل .

ومن ناحية أخرى فان هذا الهدف السياسى قد استتبعه أيضا هدف آخر اقتصادى تمثل فى وفرة الوقت وقلة النفقات اللازمة لاتصال مصر بمنطقة البحيرات الاستوائية عن طريق البحر

١- مكى شبيكه : السودان فى قرن ١٨١٩-١٩١٩ ، ص٦٦ .

٢- الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل باشا- المجلد الثانى ص٢٠ .

٣- الكتاب الأخضر : رئاسة مجلس الوزراء بجمهورية مصر : السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ص١ كذلك انظر : شوقى الجمل: سياسة مصر فى البحر الأحمر... ص٤٨ ، ص٤٩ .

الأحمر حيث كان الاتصال يتم عن طريق نهر النيل وهو طريق طويل غير مأمون العواقب ، يستلزم وقتا أطول ونفقات أكثر من طريق البحر الأحمر [١].

بيد أن هدف اسماعيل من ضم سواكن ومصوع إلى مصر لم يكن قاصرا على البعدين السياسى والاقتصادى فحسب وإنما كانت هناك أهداف أخرى ذكرها فى خطابه إلى السلطان العثمانى تمثلت - كما عرفنا - فى حفظ الأمن بهذه الجهات ومنع تجارة الرقيق بها والقيام بتعميرها وتمدينها حسب ما يتبع فى الجهات الأفريقية الأخرى التابعة لمصر، والتى كانت تعد على حد قول اسماعيل جهات «... قابلة للرقى والعمران والمدنية ويؤمل وصولها إلى أن تكون مثل غيرها ...»[٢] واعتزم بأن لايأل جهدا أو يدخر وسعا فى «... سبيل إصلاح أحوالها وتمدين أهلها ومنع النخاسة فيها ...»[٣] ومما لاشك فيه أن أحوال الميناءين قبل عهد اسماعيل من حيث انفصالهما عن ولايتى الحجاز واليمن وإحالتهما إلى مصر فى عهد محمد على ثم إلى ولاية جده فى عهد عباس ، قد أوجد شيئا من عدم استقرار الحكم فيهما مما دفع الأهالى هناك إلى مقاومة السلطة الحاكمة وعدم دفع الضرائب المقررة عليهم إلى الحكومة ، فضلا عن أنهم عملوا مع الأجانب فى تجارة الرقيق حتى اكتسبت الميناءان شهرة واسعة كأسواق للرقيق وأصبحتا من أهم موانئ البحر الأحمر الخاصة بتصديره خارج القارة الأفريقية [٤]، ومن ثم كان إلحاقهما بمصر سببا فى توطيد الأمن وإدخال التجارة المشروعة فيهما بالإضافة إلى تعميرهما والنهوض بمستوى أهلهما . وقد ثبت لدينا أن الحكومة المصرية كانت تحث - دائما - كل من تولى إدارة سواكن ومصوع على تحقيق هذه الأهداف [٥].

١- شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل جـ٢ ، ص١٩١ ، ١٩٣ .

٢- م. أ. س: دفتر ٢١ عابدين مراسلة رقم٥٩ ص٢٢٨ من افندينا إلى معتمده فى الآستانة فى ٢٧ رجب سنة ١٢٨١ (٢٦ ديسمبر سنة ١٨٦٤) .

٣- المصدر السابق .

٤- صلاح الدين الشامى: الموانئ السودانية دراسة فى الجغرافية التاريخية ص١٢٦ .

٥- انظر على سبيل المثال : وثائق م . أ. س : دفتر ٥٣٧ (معية تركى) ترجمة الوثيقة التركية رقم ١ ص٦ إرادة سنية إلى جعفر باشا صادق حكمدار التاكا وسواكن ومصوع فى ٩ محرم سنة ١٢٨٢ (٤ يونيو سنة ١٨٦٥) . وكذلك الوثيقة رقم ١٣١ ص٧١- من الدفتر نفسه- . إرادة سنية إلى أحمد أفندى ممتاز محافظ سواكن فى ٢٤ محرم سنة ١٢٨٢ (١٩ يونيو سنة ١٨٦٥) والوثيقة رقم١٣٢- ص٧١ إرادة سنية =

أما ميناء زيلع ، الواقعة على الساحل الأفريقى لخليج عدن ، والخاضعة فى أدارتها للواء الحديدة فى اليمن كانت قد ضمت إلى مصر سنة ١٨٧٥ نتيجة للمساعى التى بذلها الخديوى اسماعيل لدى الدولة العثمانية صاحبة السيادة على الميناء . فقد رأى الخديوى أن إلحاق الميناء بأملاك مصر الأفريقية أمر ضرورى لأنها تعد ميناءً بحريا هاما لسلطنة هرر الإسلامية التى اعتزم فتحها فى ذلك الوقت. وكان طبيعيا أن يبرر الخديوى مسعاه باتاحة الفرصة له للقضاء على تجارة الرقيق فى ميناء زيلع أهم موانئ تصديره إلى خارج أفريقيا ، مؤكدا بأن مصر لايمكن لها أن تكافح التجارة غير المشروعة فى أملاكها الأفريقية بنجاح إلا إذا أدخلت زيلع تحت الإدارة المصرية ووضعت لها نظم الأمن الكفيلة بمنع هذه التجارة . وقد استند الخديوى فى ذلك إلى ما عزمت عليه الدولة العثمانية نفسها فى القضاء على هذه التجارة فى الموانئ الأفريقية إذ كانت تطالب بـ « ... عمل التنبيهات الأكيدة فى الجهات المختلفة لمراعاة قانون منع الاتجار بالأسرى الزنجية وتنفيذه بالدقة فى الموانئ الأفريقية مصوع وسواكن وزيلع وغيرها من الموانئ التى هى نطاق استيراد الأسرى الزنجية فان المحافظة على ممنوعية الاتجار بهم واجب المراعاة »[1]. وبالفعل أصدر السلطان العثمانى عبد العزيز فى ٢٧ جمادى الأولى سنة١٢٩٢ (أول يوليو سنة١٨٧٥) خطا شريفا[2] يقضى باحالة ميناء زيلع وملحقاته إلى مصر فى مقابل

= إلى حسن أفندى رفعت محافظ مصوع فى ٢٤ محرم سنة ١٢٨٢ (١٩ يونيو سنة ١٨٦٥). كذلك انظر: س. ص: سجل ٥٨٣ (معية سنية عربى) رقم ١ ص١١ ترجمة الإرادة الصادرة إلى أحمد ممتاز محافظ سواكن فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٢٨٦ (٢٩ سبتمبر سنة ١٨٦٩)، سجل ٥٥٨- (معية سنيه عربى) قسم ثان رقم ٣ ص٣ ترجمة الإرادة الصادرة إلى محافظ مصوع حسن أفندى رفعت فى ٢٣ شوال سنة ١٢٨٣ (٢٨ فبراير سنة ١٨٦٧) سجل ١٢ (معية سنية عربى) مجموعة ٥ أوامر عليه صادرة للأقاليم . أمر صادر إلى أحمد ممتاز باشا مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر فى٢٣ صفر سنة ١٢٨٧ (٢٥ مايو سنة ١٨٧٠) . كذلك انظر : م. أ. س دفتر ١٩٣٩ (أوامر عربى) رقم ٧ ص١١٢ أمر إلى منزنجر بك محافظ مصوع وسواكن فى ٢٤ محرم سنة ١٢٨٩ (٣ ابريل سنة ١٨٧٢) .

١- م . أ. س: دفتر ٨٣(عابدين) ص١٠٥ من الباب العالى إلى ... فى ٦ جمادى الأولى سنة١٢٨٦(١٤ أغسطس سنة ١٨٦٩) .

٢- ورد نص الخط الشريف فى ق.م. عدد ٦١٥ الصادر فى ١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٢ (١٥ يوليو سنة١٨٧٥) وكذلك فى قاموس الإدارة والقضاء لفيليب جلاد جـ٥ ص١٦٧ .

زيادة فى الجزية السنوية قدرها ١٥,٠٠٠ ليرة عثمانية (حوالى ١٣,٣٦٥ جنيها مصريا)[١] تدفعها مصر إلى الخزانة العثمانية . وعلى ذلك أصدر الخديوى أمرا فى ٣ جمادى الثانية سنة ١٢٩٢ (٧يوليو سنة١٨٧٥) إلى رضوان باشا ، قائد وابور الصاعقة ، يطالبه بالتوجه إلى والى اليمن لاصطحاب المأمور الذى يتعين من قبله لتسليم زيلع وملحقاتها على أن يقوم بعد استلامها بادارة أشغالها والجهات التابعة لها خاصة ميناء تاجورة (تجرا)[٢]. ومن ناحية أخرى فقد كلف أيضا مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر «فرنر منزنجر Wer- ner Munzinger» [٣] بالتوجه إلى زيلع للوقوف على حالتها واستكشاف مواقعها والطرق المؤدية إليها «... وما يكون لازما إليها من الاجراءات والاستعدادات ونحوه ...»[٤].

والجدير بالذكر أن الخديوى اسماعيل كان يريد فى ذلك الوقت فتح سلطنة هرر عن طريق زيلع مفضلا عدم الإفصاح عن ذلك خشية وصول أخبار الفتح إلى مسامع الانجليز والأحباش فيقفون ضده ويعرقلون مشروعه فى فتح الأقليم [٥]. ومن أجل هذا نجده وقد اختار محمد

١- سرهنك : المرجع السابق ، ص٣٢٣ .

٢- م. أ. س : دفتر رقم ٢(أوامر عربى) وثيقة رقم ١٧٩ ص٨٧ أمر إلى رضوان باشا بتاريخ ٣ جمادى الثانية سنة١٢٩٢ (٧ يوليو سنة١٨٧٥) وهذا الأمر منشور فى كتاب د. شوقى الجمل : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر ص٢٣٦ .

٣- هو سويسرى الأصل وفد إلى مصر ومنها إلى السودان والحبشة ثم أقام بمصوع سنة١٨٦٠ وتزوج هناك بسيدة حبشية من أهالى إقليم «بوغوص» ثم عينته فرنسا سنة ١٨٦٢ قنصلا لها فى مصوع وقد عاون انجلترا فى حربها مع الحبشة (١٨٦٧-١٨٦٨) ثم دخل فى خدمة الحكومة المصرية سنة ١٨٧١ حينما عينه الخديوى محافظا لمصوع وانعم عليه برتبة البكوية ثم الباشوية وفى سنة ١٨٧٢ أصبح محافظا لمصوع وسواكن وملحقاتهما وفى سنة١٨٧٣ صار مديرا لعموم شرقى السودان وسواحل البحر الأحمر خلفا لأحد ممتاز باشا ، وقد اهتم بتوسيع أملاك مصر فى أفريقيا فالحق بها أراضى إقليم بوغوص وبركه وغيرها.. وزين للخديوى فكرة فتح الحبشة سنة ١٨٧٥ وقد قتل غدرا أثناء توليه قيادة إحدى الحملات المصرية على الحبشة فى نوفمبر سنة ١٨٧٥ . انظر : بنولا بك : مصر والجغرافيا ص٤٤، سرهنك : المرجع السابق ص٣١٧، الرافعى: المرجع السابق ص١٤٢ .

٤- م . أ. س : دفتر ٢ (أوامر عربى) رقم ٨ ص٢٧ أمر صادر إلى منزنجر بك محافظ شرقى السودان وسواحل البحر الأحمر فى ٣ جمادى الثانية سنة ١٢٩٢ (٧يوليو سنة١٨٧٥) .

٥- شوقى الجمل : سياسة مصر فى البحر الأحمر ، ص١٦٥ .

رؤوف باشا ليرأس القوة المصرية المكلفة بفتح هرر، يصدر أمرا فى١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٢ (١٦ يوليو سنة١٨٧٥) بتعيين محمد رؤوف باشا مأمورا لزيلع وملحقاتها[١]. فى الوقت الذى لم يمض على تعيين رضوان باشا فى المنصب نفسه سوى تسعة أيام فقط . ويعنى ذلك أن مهمة رؤوف باشا فى زيلع كانت مؤقته، الهدف منها التمويه والاستعداد لفتح هرر. وهذا ما أكدته الأحداث بعد ذلك إذ بعد مرور ثلاثة أشهر من تعيين رؤوف باشا مأمورا لزيلع دخلت القوة العسكرية بقيادة رؤوف باشا مدينة هرر عاصمة السلطنة فى ١١ رمضان سنة ١٢٩٢ (١١ أكتوبر سنة ١٨٧٥)[٢]. ثم لم يلبث أن تعين رؤوف باشا حكمداراً عاما على هرر وملحقاتها وذلك بناء على الأمر الصادر من الخديوى فى ١٢ شوال سنة ١٢٩٢ (١١نوفمبر سنة ١٨٧٥) والخاص بتشكيل حكمدارية هرر وملحقاتها وجعل زيلع وبربره محافظتين تابعتين لها مع تعيين «أبى بكر شحيم» - الذى كان أميرا على زيلع قبل تبعيتها لمصر ثم عينه الخديوى وكيلا لمحافظة زيلع فى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٥[٣] - محافظا على زيلع ورضوان باشا محافظا على بربره [٤]. ثم حدث فى ١٤ ابريل سنة ١٨٧٦ أن فصلت المحافظتين عن حكمدارية هرر وأصبحتا إدارة مستقلة تحت امرة رضوان باشا مع إبقاء أبى بكر شحيم فى وظيفته كمحافظ لزيلع[٥].

وإذا كانت مصر قد استخدمت ميناء زيلع كقاعدة للقوة العسكرية التى أرسلتها لفتح سلطنة هرر فانها تمكنت بحكم إدارتها لهذه الميناء من أن تغلق منفذا بحريا هاما من منافذ تصدير الرقيق خارج أفريقيا كما أشارت بذلك الوقائع المصرية نقلا عن جريدة «الفارد الكسندرى Le Phare d'Alexandrie» التى كانت تصدر بمصر وقتذاك باللغة الفرنسية [٦].

١- م. أ. س : دفتر ٢ (أوامر عربى) رقم ١٨٢ ص٨٨ أمر صادر إلى رؤوف باشا فى ١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٢ (١٦ يوليو سنة١٨٧٥) .

٢- بنولا بك : المرجع السابق ، ص٥٥ .

٣- م . أ. س: دفتر ١٠ (أوامر عربى) رقم٢٤ ص١٧ أمر صادر إلى أبى بكر أفندى شحيم وكيل محافظة زيلع وملحقاتها فى ١٦ رمضان سنة ١٢٩٢(١٦ أكتوبر سنة١٨٧٥) .

٤- م.أ.س: دفتر ١١(أوامر سنية عربى) مكاتبة رقم١٤ ص٢٥ صورة المكاتبة الصادرة من المعية السنية إلى الجهادية فى ١٢ شوال سنة ١٢٩٢ (١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥) .

٥- شوقى الجمل : المرجع السابق ص١٦٩ .

٦- ق . م. : عدد ٦١٦ فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٢ (٢٥ يوليو سنة١٨٧٥) .

كما أنها استطاعت عن طريق ميناء زيلع من أن تفرض سيادتها على حد قول القنصل الأمريكى بمصر«مستر بيردسلى Mr. Beardsley » على كل الساحل الغربى للبحر الأحمر[1].

ولعل من الأهمية أن نشير هنا إلى أن سعى الحكومة المصرية لإلحاق سواكن ومصوع ثم زيلع بأملاكها الأفريقية لم يكن لمجرد تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية فى الوصول إلى منطقة البحيرات الاستوائية ومنابع النيل وكذلك القيام بتعمير وتمدين المناطق الأفريقية فحسب، وأنما كانت هناك أهداف أخرى كشفية صاحبت الأهداف السابقة وساهمت إلى حد كبير فى خدمة الأغراض العلمية والجغرافية لمناطق كثيرة على السواحل الأفريقية للبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى .

فمما هو جدير بالذكر أن الموانئ الأفريقية الثلاث سواكن ومصوع وزيلع كانت قد يسّرت لمصر مهمة إرسال حملاتها وبعثاتها الكشفية العديدة لمناطق زولا وبيلول ورهيطة على الساحل الغربى للبحر الأحمر وإلى تاجورة وبلهار وبربره الواقعة على الشاطئ الأفريقى لخليج عدن ، ثم أيضا كانت البعثات الكشفية الأخرى التى أرسلتها مصر إلى اقليم بوغوص شمال الحبشة وإلى أراضى «أوسه» وسلطنة هرر فى شرق الحبشة . فضلا عن حملات الكشف المصرية التى كانت تجوب مناطق عديدة بالساحل الصومالى كمنطقة رأس جردفون ورأس حافون وبراوه وقسمايو ولامو وفرموزه .

بيد أننا نود ، فى هذا الصدد ، أن نلفت الانتباه إلى نظرة عدم الارتياح والرضا لهذه الكشوف المصرية من جانب الدول الأوربية صاحبة المصالح الاستعمارية فى القارة الأفريقية كانجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وغيرها من الدول الأوربية التى بدأت تنشب أظفارها طوال القرن التاسع عشر فى المناطق الساحلية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى، تمهيدا للتوغل منها إلى داخل القارة لاستعمارها . ولم يكن ذلك مثبطا لجهود مصر الكشفية فى هذه المناطق ، بل كان دافعا لإرسال المزيد من الحملات والبعثات الكشفية ، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى نشوب الحرب المصرية الحبشية (سنة ١٨٧٥-١٨٧٦) ، كما أدى إلى توقيع المعاهدة المصرية البريطانية فى٧ سبتمبر سنة١٨٧٧ والتى اعترفت فيها انجلترا بسيادة مصر على الساحل الصومالى حتى رأس حافون على المحيط الهندى كما سيأتى تفصيله فيما بعد .

ويمكننا أن نستخلص مما سبق أن مصر استطاعت أن تدخل ميدان الكشوف الجغرافية الأفريقية بعد أن توفرت لها مقومات شتى كان أهمها الاستعانة بالضباط الأجانب ذوى الخبرة

١- ث ش . ك : محفظة رقم ١٠ ملف ١ وثيقة رقم ٣٣٧ خطاب مرسل من القنصل بيردسلى إلى مستر هاملتون وزير الشئون الخارجية الأمريكية فى ١٧ يوليو ١٨٧٥ .

الحربية ، حيث استخدم اسماعيل ضباطا من مختلف الجنسيات الأجنبية فكان منهم : الفرنسى والإنجليزى والإيطالى والألمانى والسويسرى والدانمركى وكذلك الأمريكى . وقد أسند اسماعيل إلى كثير منهم قيادة بعض الحملات أو البعثات الكشفية التى أرسلتها مصر إلى المناطق الأفريقية المختلفة . والمعلوم أنه لجأ إلى ذلك حتى يكسب ثقة وتأييد دولهم الأجنبية فى مشروعاته التوسعية فى أفريقيا ورغبته فى الانفصال عن التبعية العثمانية بالإضافة إلى السماح له فى الاستدانة عن بيوتها المالية .

وقد ترتب على استخدام هؤلاء الضباط الأجانب وبخاصة الأمريكيين منهم أن أعيد تنظيم هيئة أركان حرب الجيش المصرى فأصبح يوجد بها قسم كامل يهتم بأعمال الاستكشافات الجغرافية الأفريقية ، ومن ثم فقد أمكننا اعتبار هيئة أركان حرب الجيش المصرى من المقومات الأساسية التى ساعدت مصر على الدخول فى ميدان الكشوف الجغرافية فى أفريقيا . كما يعد تأسيس الجمعية الجغرافية الخديوية ضمن هذه المقومات لما كانت تُعنى به من مسألة استكشاف القارة الأفريقية وخدمة الأغراض العلمية الجغرافية تمشيا مع اتجاهات وأهداف الجمعيات الجغرافية الأجنبية فى ذلك الوقت .

ومن جهة أخرى فان سعى مصر لإدخال موانئ سواكن ومصوع وزيلع تحت سيطرتها ، يعد أيضا من مقومات الكشف المصرى الأفريقى وذلك لما أتاحته هذه الموانئ لمصر من فرصة إرسال حملات كشفية إلى جهات الساحل الأفريقى وإلى جهات أخرى داخلية تقع بشرق أفريقيا .

عل كل تمكنت مصر بعد أن توفرت لها هذه المقومات من استكشاف مساحات شاسعة من القارة الأفريقية ، فالحملات والبعثات الكشفية المصرية كانت قد جابت منطقة منابع النيل وساهمت فى استكشاف بحيرات فيكتوريا نيانزا وكيوجا والبرت نيانزا فضلا عن أنها استكشفت المناطق الصالحة للملاحة بمجرى نهر النيل، كما أنها توصلت إلى نتائج كشفية هامة عن أراضى وشعوب مناطق أوغندا وأونيورو ومكراكا بالجهات الاستوائية . ومناطق دارفور وكردفان بغرب السودان وكذلك مناطق أفريقيا الواقعة بسواحل البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى كمناطق سواكن ومصوع وزولا وبيلول ورهيطة وتاجورة وزيلع وبلهار وبربره ورأس جردفون ورأس حافون وبراوه وقسمايو ولامو وفرموزه .

كما لم تتوقف جهود مصر الكشفية فى جهات السواحل الأفريقية فحسب ، بل تعدتها إلى الجهات الداخلية الواقعة بشرق أفريقيا كجهات بوغوص وهرر وأوسه وبلاد العيسى والنولى والجاديبورس . وسوف تعالج الفصول اللاحقة فى هذا البحث جهود مصر الكشفية فى كافة الجهات الأفريقية السابق ذكرها .

الفصل الثالث
استكشافات «صمويل بيكر» بأعالى النيل الأبيض

منطقة أعالى النيل الأبيض وأهميتها لمصر- اختيار صمويل بيكر قائدا للحملة المصرية المرسلة للمنطقة- المهام التى كلف بها- تجهيزات الحملة- وصولها إلى الخرطوم ثم فاشودة- منطقة السدود النباتية- انشاء محطة عسكرية فى التوفيقية- الاستكشافات التى تمت فى فاشودة والتوفيقية- وصول الحملة إلى غندكرو (الاسماعيلية) - قيام «بيكر» باستكشاف شلالات النيل الأبيض- مواصلة سير الحملة بالطرق البرية- إنشاء محطة فى الإبراهيمية وأخرى فى «فاتيكو»- استكشاف طرق الحملة البرية من الاسماعيلية حتى فاتيكو- الوصول إلى «فويرا» التابعة لمملكة أونيورو- دخول عاصمة المملكة «ماسندى» واستكشافها- الحرب مع ملك أونيورو- العودة إلى فاتيكو والحرب مع تجار الرقيق- انتهاء عقد «بيكر»- تقريره عن استكشافاته فى المناطق التى مرت بها الحملة- فشل الحملة فى اكتشافات منابع النيل الاستوائية والقضاء على تجارة الرقيق- استبعاد مسئولية هذا الفشل عن مصر وضباط وجنود الحملة- «بيكر» المسئول عن فشل الحملة- تأثير هذا الفشل على مصر.

تركزت جهود مصر الكشفية فى منطقة أعالى النيل الأبيض[1] بشكل ملحوظ، ويرجع سبب ذلك إلى ما كانت تمثله هذه المنطقة من أهمية خاصة بالنسبة لمصر حيث تقع بها هضبة البحيرات الاستوائية[2]، التى منها ينبع نهر النيل شريان مصر الحيوى، الأمر الذى كان

١- يطلق على نهر النيل عدة تسميات جزئية فيسمى بنيل فيكتوريا أو «نهر السومرست» ابتداء من منبعه من بحيرة فيكتوريا إلى مصبه فى بحيرة ألبرت ومن مخرجه من بحيرة البرت جنوبا إلى اتصاله ببحر الغزال ثم بنهر السوباط شمالا يطلق عليه اسم بحر الجبل أو «بحر الرجاف» ومن مصب السوباط حتى الخرطوم يسمى بالنيل الأبيض وأن كانت التسمية الأخيرة عادة ما تطلق عليه ابتداء من منابعه الاستوائية الى الخرطوم حيث يتصل هناك بالنيل الأزرق الذى ينبع من جبال الحبشة . انظر : وليم جارستن: الدليل فى موارد أعالى النيل ترجمة ابراهيم مصور بك (مطبعة المعارف بالقاهرة سنة١٩٠٤) ص١٥٦، محمد عبد الغنى سعودى: أفريقية دراسة شخصية الأقاليم (مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة سنة١٩٧٦) ص٢٤٩ وما بعدها.

٢- هضبة البحيرات الاستوائية تمثل مع هضبة الحبشة الهضاب الشرقية لأفريقيا ويبلغ متوسط ارتفاعها عن سطح البحر نحو ١٢٠٠ مترا يحدها من الشرق مرتفعات كينيا (٥٦٠٠مترا) وجبل الجون (٤٣١١مترا) ومن الغرب مرتفعات الكونغو ورونزورى (٥١٢٠ مترا) والأرض المحصورة بين هذه المرتفعات تشمل بحيرتين انخفاضيتين هما : فيكتوريا وكيوجا وثلاث بحيرات خدودية هى ألبرت وأدوارد وجورج . ويربط نيل=

يخشى منه وقوع هذه المنطقة فى أيدى الاستعمار الأوربى الذى بدأ يتوغل إليها فى هذه الفترة- كما أشرنا فى الفصل الأول- مستفيدا بما قام به المستكشفون والتجار الأوربيون ورواد البعثات التبشيرية من دراسة لهذه المنطقة الغنية بثرواتها الطبيعية ، فكان فى ذلك خطورة بالغة على حياة مصر ومستقبلها ومن ثم كان يقتضى عليها فرض سيطرتها على منطقة اعالى النيل الأبيض قبل أن تسبقها إلى ذلك الدول الاستعمارية وأن تستكمل دورها فى استكشاف المنطقة بعد أن توقف فى الأربعينيات من القرن الماضى عند مدينة «غندكرو» على خط عرض ٤٢َ ٤٥ْ شمالا وخطو طول ٤٦َ ٣١ْ شرقا.

وبالفعل اعتزم الخديوى اسماعيل إرسال حملة عسكرية كشفية إلى الأقاليم الواقعة جنوب «غندكرو» لإدخالها تحت الإدارة المصرية المنظمة ، شجعه على ذلك الأمير «دوجال» أمير ويلز وولى عهد انجلترا ، (الملك إدوارد السابع فيما بعد) - الذى كان فى زيارة رسمية إلى مصر فى أوائل سنة ١٨٦٩- فقد أكد للخديوى بأن إرسال الحملة المطلوبة سوف يقضى على تجارة الرقيق المنتشرة فى أعالى النيل الأبيض وفى الوقت نفسه ينفى تشكك الأوربيين والانجليز منهم بصفة خاصة فى إخلاص مصر لمقاومة تجارة الرقيق[١].

ولما كان الخديوى حريصا على إرضاء انجلترا بسبب معاونتها له فى الحصول على فرمان سنة ١٨٦٦ الخاص بوراثة العرش لأكبر أبنائه وفرمان سنة١٨٦٧ الخاص بمنحه لقب خديوى ، بالإضافة إلى أنها كانت حينذاك تتزعم الحركة المناهضة لتجارة الرقيق، فقد أخذ يسارع فى إعداد الحملة العسكرية المطلوبة معلنا أنه يفضل أن يتولى أحد الأوربيين قيادة هذه الحملة حتى يثبت للعالم الأوربى صدق رغبة مصر فى إلغاء تجارة الرقيق من أفريقيا . وكان طبيعيا- بعد ذلك- أن يلفت ولى العهد الانجليزى نظر الخديوى إلى «صمويل بيكر Samuel Baker»[٢]

= فيكتوريا بين بحيرات فيكتوريا وكيوجا والبرت ويربط نهر سمليكى بين بحيرتى ألبرت وإدوارد وتربط قناة كازنجا بين بحيرتى إدوارد وجورج ويخرج نهر النيل من بحيرة فيكتوريا التى تنحدر إليها أكثر مياه الهضبة وتعد أكبر البحيرات الأفريقية اتساعا. للدراسة التفصيلية حول هذا الموضوع ، انظر : احمد محمد العدوى ومحمود سامى: افريقية وحوض النيل ومصر والسودان (المطبعة الحديثة بالقاهرة سنة ١٩٢٧) ص١٥٥ ، وما بعدها ، هـ. أ. هرست : النيل ترجمة حسن أحمد الشربينى (المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٧) ص١٨٢ وما بعدها ، محمد عوض محمد : نهر النيل (مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة سنة ١٩٦٢) ص٣٦ ، وما بعدها .

١- جميل عبيد : المديرية الاستوائية (دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٩٦٧) ص٣١ .

٢- ولد «بيكر» فى لندن فى ٨ يونيو سنة ١٨٢١ من أسرة عريقة ، عمل بالتجارة فى بداية حياته=

الذى كان ضمن الوفد الإنجليزى المصاحب للأمير فى زيارته لمصر- ليتولى قيادة الحملة ، فأبدى الخديوى ، على الفور ، موافقته باسناد قيادة الحملة العسكرية المرسلة لالحاق أعالى النيل الأبيض بأملاك مصر الأفريقية واستكشاف مناطقها إلى «صمويل بيكر» .

ولعل من المناسب أن نشير هنا إلى أن اختيار «صمويل بيكر» للقيام بهذه المهمة لم يكن موفقا إذ كان «بيكر» داعيا للاستعمار الأوربى فى أفريقيا بعد رحلته الكشفية الأولى للقارة واكتشافه بحيرة البرت نيانزا سنة ١٨٦٤، فقد ذكر فى مقدمة كتابه «البرت نيانزا «... أن المكتشف يفتح الطريق للمستعمر الذى عليه هو الآخر أن ينشر المدنيه فى العالم ... وعلى أوربا ضرورة التدخل لفتح افريقيا للتجارة المشروعة والاستعمار الأوربى حتى تتحقق الأهداف الإنسانية فى القضاء على تجارة الرقيق والأهداف العلمية فى الكشف عن منابع النيل.. »[١].

ولم ينس بطبيعة الحال أن يحث بلاده انجلترا على ضرورة استعمار أفريقيا حيث أنها تملك الوسائل الفعالة التى تساعدها على نشر لواء المدنية فى القارة وطبقا على حد قوله: «لما تفرضه عليها الطبيعة من القيام بهذا العمل»[٢].

= العملية، وكان كثير الترحال جريا وراء هوايته المفضلة وهى «الصيد وحب المغامره» فارتحل إلى المانيا وسيلان وآسيا الصغرى وبلاد جنوب شرق أوربا حتى كان عام ١٨٦١ فقام برحلته الكشفية فى منابع النيل الحبشية ثم الاستوائية وتمكن من اكتشاف بحيرة ألبرت نيانزا سنة ١٨٦٤ وعاد بعد ذلك إلى بلاده وفى سنة ١٨٦٩ صاحب الأمير «ويلز» إلى مصر مع الوفد الإنجليزى - الزائر لها وقت ذاك فاختاره الخديوى حاكما للمديرية الاستوائية لمدة أربع سنوات (١٨٦٩-١٨٧٣) عاد بعدها إلى انجلترا وقد توفى فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٣ . انظر:

Murray, D. and Silva, W.: Sir Samuel Baker, A Memoir, (London 1895) . Middleton, D.: Baker of the Nile (London 1969) .

كذلك انظر : على ابراهيم عبده : المنافسة الدولية فى أعالى النيل ١٨٨٠- ١٩٠٦ (مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة سنة ١٩٥٨) ص٦٧ حاشية ١ ، جميل عبيد: المرجع السابق ص٦١ حاشية رقم١١، مورهيد: النيل الأبيض ترجمة محمد بدر الدين خليل ص٨٧ .

١- Baker , S.: Albert N'yanza, Great Basin of the Nile and Explorations of the Nile Sources, vol. I. (London 1866) , p. 1 .

٢- Ibid. p. 2 .

وكذلك انظر : محمد صبرى : الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ص٥٢ ، شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل جـ٢ ، ص٢٣٧ .

والواقع أن «بيكر» ظل يردد هذه النغمة الاستعمارية بصفة مستمرة حتى بعد إلحاقه بخدمة الحكومة المصرية ، فقد دعا فى كتابه «الاسماعيلية» - الذى صدر سنة ١٨٧٤- الأوربيين للاستيطان فى مناطق معينه من أفريقيا كان قد مر بها أثناء قيامه بمهمته الخاصة باستكشاف مناطق أعالى النيل الأبيض والحاقها بأملاك مصر. لأنه وجدها تناسب إقامة الأوربيين لاعتدال مناخها ، فضلا عن خصوبة أرضها ووفرة ما بها من ثروات طبيعية[١]. ثم طالب انجلترا بشكل صريح أن تسارع لاستعمار المناطق الاستوائية حيث أنها تعد ميدانا عظيما لتنفيذ المشروعات الإنجليزية[٢].

ونرى مما سبق أن «صمويل بيكر» كان متشددا فى نزعته الاستعمارية متعاطفا مع دولته انجلترا ، الأمر الذى كان يجب مراعاته وقت إختياره قائدا للحملة المصرية المرسلة لأعالى النيل الأبيض لتلافى ما وقع فيه من أخطاء أساءت إلى الحكم المصرى فى هذه المنطقة، غير أن سياسة الخديوى المتأثرة بعقدة التقرب من أوربا وإرضاء دولها وخاصة انجلترا ، هى التى دفعت به لأن يوافق على اختيار «بيكر» مستندا فى ذلك إلى رحلاته الكشفية السابقة للمنطقة ومعرفته بأحوال سكانها وطبائعهم [٣].

وكان طبيعيا أن ترحب الحكومة الإنجليزية باسناد قيادة الحملة المصرية إلى «صمويل بيكر» لأن ذلك يعنى نجاحا للترتيب الذى أعدته من قبل والخاص بإرسال «بيكر» مع الوفد الانجليزى الزائر لمصر ، ثم السعى لدى الخديوى عن طريق ولى العهد لأن يجعل «بيكر» قائدا للحملة المصرية المزمع إرسالها إلى أعالى النيل الأبيض . وهذا يؤكد بما لايدع مجالا للشك أن الحكومة الإنجليزية هى التى أوعزت للخديوى باختيار «بيكر» على عكس ما يراه البعض[٤]،

١- Baker, S.: Ismailia, vol. I., pp. 2-3 .

٢- Baker, S.: Ismailia, vol. II. p. 506 .

٣- جميل عبيد : المرجع السابق ص٣١ ، ٣٢ .

٤- يرى «مورهيد» فى كتابه «النيل الأبيض» أن الحكومة الإنجليزية لم تتدخل لاختيار «بيكر» قائدا للحملة المصرية المرسلة لأعالى النيل وإنما دعى «بيكر» إلى مصر لمعرفته باللغة العربية وليصحب الزائرين الانجليز كمترجم وأن الخديوى انتحى به جانبا أثناء حفلة رقص تنكريه أقامها «دى ليسبس» لولى العهد الإنجليزى وعرض عليه مشروع قيادة الحملة . وقد أكد د. محمد فؤاد شكرى هذا المعنى أيضا فى كتابه «الخديوى اسماعيل والرق» . انظر «مورهيد» النيل الأبيض ، ص١٤٦ وكذلك :

Shukry. M. F.: The Khedive Ismail and Slavery, pp. 156-159 .

لأن وجود «بيكر» مع الوفد الإنجليزى لم يكن من قبيل «الصدف الهوجاء»[١]، بل كان بناء على تخطيط مسبق أعدته الحكومة الإنجليزية من جانبها للتأثير على الخديوى باختيار «بيكر» لأنه خير من يعاونها فى زيادة معرفتها بمنطقة أعالى النيل لتتمكن من ممارسة سياستها فى مقاومة تجارة الرقيق وبالتالى من نفوذها فى المنطقة.

هذا وقد ظلت الحكومة الإنجليزية تتابع كل ما يجرى فى القاهرة حتى اطمأن بالها فى ٢٧ مارس سنة١٨٦٩ حينما وقع «بيكر» على عقد الاستخدام الذى تعهد فيه بالدخول فى خدمة الحكومة المصرية لمدة أربع سنوات تبدأ من أول ابريل سنة ١٨٦٩ براتب سنوى قدره ١٠,٠٠٠ جنيه مع منحه رتبة الفريق[٢]، وفى مقابل ذلك كان على «بيكر» مهمة قيادة حملة عسكرية كشفية تضم إلى أملاك مصر البلاد الواقعة جنوب «غندكرو» فى منطقة أعالى النيل الأبيض حيث أنها تفتقد القوانين والحكومة المنظمة التى ترعى الأمن مع ضرورة إجراء المزيد من الاستكشافات الجغرافية لمنطقة أعالى النيل الأبيض التى سبق له ارتيادها . وبالإضافة إلى ذلك كان عليه بعد أن يتم فتح هذه المنطقة أن يتولى إدارتها ، وأن يبذل قصارى جهده للقضاء على تجارة الرقيق وإدخال التجارة المشروعة فى المنطقة وكذلك فتح طرق الملاحة فى البحيرات الكبرى الواقعة فى أعالى النيل الأبيض واقامة عدة نقط عسكرية ومستودعات للتجارة ابتداء من «غندكرو» تبعد الواحدة عن الأخرى مسافة ثلاثة أيام سيرا على الأقدام[٣].

وقد طلب «بيكر» منحه كافة السلطات التى تخوله انجاح هذه المهمة فأعطى له الخديوى . سلطات مطلقة حتى السلطة المتعلقة بالإعدام سواء لكل من له علاقة بالحملة أو من أهالى المنطقة التى سيدير حكمها . وقد ترك له أيضا حرية التصرف فى إعداد كل ما يراه ضروريا للحملة مع تحمل الحكومة المصرية كل النفقات اللازمة لذلك [٤].

١- جميل عبيد: المرجع السابق ص٣٢ .

٢- Douin, G.: Histoire du Régne du Khedive Ismail, Tome III L'Empire Africain Irç. partie (1863-1869), p. 479 .

٣- عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء من فتحها إلى ضياعها من سنة ١٨٦٩ إلى سنة ١٨٨٩ جـ١ (الاسكندرية سنة ١٩٣٧) ص١٣ ، كذلك انظر : جورج جندى وجاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق ...ص٢٣٥ .

٤- محمد فؤاد شكرى: الحكم المصرى فى السودان ص٢٥٥، ص٢٥٧، كذلك مورهيد: المرجع السابق ص١٤٨ .

ولم يدخر الخديوى وسعا فى إصدار أوامره العليا إلى كل من ناظر الداخلية وناظر الجهادية وإلى حكمدار السودان يحثهم فيها على بذل كل ما من شأنه إنجاح حملة «صمويل بيكر» الكشفية فقد طلب الخديوى من ناظر الداخلية تجهيز القوة العسكرية المصاحبة للحملة والتى بلغ تعدادها فى أول الأمر حوالى ١٥٠٠ جندى[1]- منهم ٨٠٠ من الجنود النظاميين المصريين و ٥٠٠ من الجنود النظاميين السودانيين و ٢٠٠ من الجنود الشاتقية (غير النظاميين) - فضلا عن تزويدها بأربعة عشر مدفعا جبليا وبطاريتين من المدفعية وخمسين ألف مشطا من الذخيرة وما يقرب من مائتى صاروخا وكل ما يلزم لإقامة المعسكرات[2]. كما أمر الخديوى ناظر الداخلية بأن يكتب لحكمدار السودان باصلاح البواخر الموجودة بالخرطوم وشراء أخري غيرها ، بحيث تكون القوة البحرية للحملة مكونة من ستة مراكب تجارية وخمسة عشر مركبا شراعيا كبيرا وخمس دهبيات وكذلك ثلاثة قوارب مفككة الأجزاء ليتسنى جرها أو حملها على الإبل عبر الصحراء ثم تجميعها وإنزالها إلى النيل بعد الشلالات لاستخدامها فى اكتشاف بحيرة البرت نيانزا ، على أن يضاف إلى هذه القوة البحرية فى الخرطوم خمسة مراكب أخرى تجارية وعشرة شراعية [3].

١- وصل العدد النهائى لأفراد الحملة إلى ٢٣٦٥ فردا فبالإضافة لعدد الجنود السابق ذكره لحق بها فيما بعد عددا آخر من الجنود فضلا عن أنها كانت تضم عشرات من الضباط والأطباء والمهندسين والميكانيكيين من المصريين والانجليز وكذلك عمال البناء والتجارة وخبراء فى قطع السدود النباتية وبعضا من النسوة والأدلاء العرب .

انظر : جميل عبيد : المرجع السابق ص٣٣ ، ص٣٧ .

٢- م . أ . س: دفتر ١٧٣ (معية سنية تركى) رقم ٥٦ ص٢١٧ صورة المكاتبة الصادرة من الجناب العالى إلى ناظر الداخلية فى ٤ صفر سنة ١٢٨٦(١٦ مايو سنة ١٨٦٩) .

٣- م . أ. س: دفتر ٥٧٣(معية سنية تركى) رقم ٥٧ ص٢١٨ صورة الأمر الصادر من الجناب العالى إلى ناظر الداخلية فى ٤ صفر سنة ١٢٨٦ (١٦ مايو ١٨٦٩) دفتر ٧ (عابدين) صادر تلغرافات- صورة التلغراف العربى الشفرة رقم٣٠٩- من رياض باشا إلى ديوان البحرية بالأسكندرية فى ١٢ جمادى الأولى سنة ١٢٨٦ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٩)، دفتر ٩ (عابدين) - وارد تلغرافات - صورة التلغراف العربى رقم ١٠٧٧ من وكيل البحرية إلى سعادة رياض باشا فى ١٣ جمادى الأولى سنة ١٢٨٦ (٢١ أغسطس سنة ١٨٦٩) . هذا وقد نشر د. جميل عبيد فى كتابه : المديرية الاستوائية مجموعة هذه الأوامر ص٣٤١، ص٣٤٩ .

كذلك أمر الخديوى بتعيين خسرو باشا - قائد الفرقة الثانية- مأمورا لاختيار وتنظيم الجنود المناسبين للاشتراك فى الحملة مع إشرافه على تدبير وإعداد كل ما يلزمهم من المهمات والذخائر والملابس المناسبة لهم[١]. ولكى يتفرغ «بيكر» لمهمته الكشفية دون انشغاله بمشكلات الجنود والضباط ، فقد أمر بتعيين محمد رؤوف بك- قائد فرقة المشاة الخامسة عشر- قائدا عسكريا لجنود وضباط الحملة بعد منحه رتبة الميرالاى (عميد)[٢]. وفى أمر آخر إلى ناظر الجهادية طلب الخديوى بعدم تعيين الضباط المرافقين للحملة من أولئك الذين سبق لهم الإقامة فى الأقاليم اسودانية أربع أو خمس سنوات حتى لايصابون بالملل والكآبة [٣]. كما طلب منه أيضا ضرورة اختيار بعض الأطباء الأكفاء لالحقاهم بالحملة مع تزويدهم بكل ما يحتاجون إليه من الأدوية والمعدات الطبية اللازمة[٤].

ومن ناحية أخرى فقد بعث الخديوى إلى سائر الحكام ونظار الأقسام ومشايخ وعمد الأهالى والعربان بالأقاليم السودانية يخبرهم بأنه عين «صمويل بيكر» مأمورا على الجهات الاستوائية التى سيفتحها فعليهم «... اتباع أوامره واجتناب نواهيه والانقياد إليه فى كل ما يأمر به ويجريه وأجرا ما يلزم لمساعدته لما فيه تسهيل وتشهيل ما تستدعيه وظيفته والمداومة على

١- م. أ. س: دفتر ٥٧٣ (معية سنية تركى) رقم ٥٨ ص٢٢٠ صورة الإرادة - الصادرة من الجناب العالى إلى خسرو باشا قائد الفرقة الثانية فى ٤ صفر سنة ١٢٨٦ (١٦ مايو سنة١٨٦٩) وكذلك وثيقة رقم٦ ص١٨٤ من الجناب العالى إلى حكمدار السودان فى التاريخ نفسه ، ووثيقة رقم ٣٢ ص١٩٤ من الجناب العالى إلى ناظر الجهادية فى التاريخ ذاته.

٢- ث. د. ج: محفظة رقم ١٤ (أوامر عربى) مترجم من الجناب العالى إلى ناظر الجهادية فى ١٥ صفر سنة ١٢٨٦(٢٧ مايو سنة ١٨٦٩) ، وكذلك م.أ.س: دفتر ٥٧٣(معية سنية تركى) رقم ٣٥ ص٢٢١ صورة الأمر الصادر من دولة توفيق باشا إلى ناظر الجهادية فى١٥ صفر سنة ١٢٨٦ (٢٧ مايو سنة١٨٦٩) .

٣- ث. د. ج: محفظة رقم١٤ (أوامر عربى) مترجم من الجناب العالى إلى ناظر الجهادية فى ١٠ جمادى الأولى سنة ١٢٨٦(١٨ أغسطس سنة ١٨٦٩) كذلك م. أ.س : دفتر ٥٨٢ (معية سنية تركى) رقم ٥٤ ص٤ صورة المكاتبة الصادرة من الجناب العالى إلى ناظر الجهادية فى١٠ جمادي الأولى سنة ١٢٨٦ (١٨ أغسطس سنة ١٨٦٩) .

٤- م . أ. س: دفتر ٥٨٢ (معية سنية تركى) أمر بدون نمره ص١٥ صورة الأمر الصادر من الجناب العالى إلى ناظر الجهادية فى ٢٣ صفر سنة ١٢٨٦- (٤يونيو سنة١٨٦٩) .

ذلك بالجد والاجتهاد ...»[١]. كما أرسل مضمون هذا المعنى إلى حكمدارية السودان[٢].

وكان من الطبيعى أن تهتم كل الأجهزة الادارية والحربية بمصر والسودان بتنفيذ تعليمات وأوامر الخديوى الخاصة باعداد حملة أعالى النيل وهو ما دفع الخديوى لأن يبعث إلى ناظر الجهادية يشكره عما قام به فى سبيل إمداد الحملة بما يلزمها من الأسلحة والمدافع والمهمات العسكرية الأخرى [٣].

ولعل الاهتمام الذى أولته مصر للحملة الاستوائية يؤكد عدم إهمالها أو تقصيرها فى إعداد هذه الحملة كما زعم «بيكر» مشيرا إلى التأخير الذى صاحب تجهيز معدات الحملة وموضحا بأن ذلك كان مرجعه عدم رضاء المسئولين فى الأجهزة الادارية والحربية بمصر والسودان عن قيادته للحملة باعتباره أوربيا مسيحيا[٤]. ويكون مناسبا لو أشرنا إلى أن ماحدث أحيانا من تأخير فى تجهيز معدات الحملة كان يعود لعدة أسباب أهمها تأخر وصول المراكب المفككة الأجزاء التى أمر «بيكر» بتصنيعها فى انجلترا ، وانشغال الكثير من المسئولين فى الجهازين الإدارى والحربى بمصر بالاستعدادات للاحتفالات بيوم افتتاح قناة السويس فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، ثم أن المدة التى جرى فيها اعداد الحملة وهى حوالى ثمانية أشهر- تبدأ من تاريخ تكليف «بيكر» بقيادة الحملة فى أول ابريل سنة ١٨٦٩ حتى وقت إقلاعها من السويس فى ٦ ديسمبر ١٨٦٩- كانت تتميز بالسرعة النسبية إذ ما وضعنا فى الاعتبار إمكانيات العصر المتاحة فى ذلك الوقت .

١- م. أ. س: دفتر ١٩٣٤ (أوامر كريمة) رقم٣١ ص٥ صورة الأمر الكريم الصادر من الجناب العالى إلى ساير الحكام ونظار الأقسام ومشايخ وعمد الأهالى والعربان بالجهات الداخلة بالبحر الأبيض بأقاليم السودان فى ٢٨ شعبان سنة ١٢٨٦ (٣ديسمبر سنة ١٨٦٩) .

٢- م . أ. س : دفتر ١٩٣٤ (أوامر كريمة) أمر بدون رقم ص١١ صورة الأمر الكريم الصادر من الجناب العالى إلى حكمدارية السودان فى ٢٨ شعبان سنة ١٢٨٦ (٣ ديسمبر سنة ١٨٦٩) ، كذلك انظر : س. ص : سجل ١٢ (معية سنية عربى) مجموعة ٥ قيد الأوامر العلية الصادرة للأقاليم فى ٢٨ شوال سنة ١٢٨٦ (٣١ يناير سنة ١٨٧٠) كذلك : أمين سامى: تقويم النيل المجلد الثانى من الجزء الثالث (مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٩٣٦) ص٨٣٥ .

٢- م . أ. س : دفتر ٥٨٢ (معية سنية تركى) أمر بدون رقم ص١٧ صورة الأمر الصادر من الجناب العالى إلى ناظر الجهادية فى ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٨٦ (٨يوليو سنة١٨٦٩) .

٤- Baker. S.: Ismailia, vol . I, p. 20 , Middleton, P. Baker of the Nile, p. 166 .

وكذلك انظر : مورهيد : المرجع السابق ، ص١٤٩ .

على أية حال ، لقد وصلت الحملة إلى الخرطوم فى ٨ يناير سنة ١٨٧٠ وبعد أن قضت بها قرابة الشهر، استكملت خلاله المعدات والمؤن اللازمة [١]، أبحر «بيكر» ومعه من استخدمه من أعوان أوربيين[٢] - فى ٨ فبراير سنة ١٨٧٠- صاعدا النيل الأبيض حتى وصل فى ١٢ فبراير سنة ١٨٧٠ إلى فاشودة التى تبعد عن الخرطوم بمسافة ألف كيلو مترا تقريبا وتقع على خط عرض ٥٢َ ٩° شمالا وخط طول ٢٦َ ٣٢° شرقا ومنها وصل فى ١٦ فبراير من العام نفسه إلى ملتقى النيل الأبيض بنهر السوباط ثم ملتقى النيل ببحر الزراف*، وهناك قرر السير فى بحر الزراف اختصارا للمسافة وهروبا من منطقة السدود النباتية الكثيفة[٣] التى تعترض المجرى الرئيسى لبحر الجبل ، ولكنه ما أن سار فيه أياما حتى اعترضته سدود نباتيه أخرى قضى جنود الحملة نحو شهرين يحاولون اختراقها دون جدوى بسبب عدم توافر الأدوات الكافية لقطع السدود النباتية وسحبها[٤]، فاضطر «بيكر» عندئذ إلى العودة شمالا بعد أن تأكد له عدم جدوى إتمام الرحلة إلى «غندكرو» عن طريق بحر الزراف لضحالة مياهه وكبر حجم المراكب

١- م. ب. ب: محفظة ١٩ (تركى) وارد مكاتبات ترجمة الوثيقة التركية رقم١٢٣ من جعفر باشا مظهر إلى مهر دار جناب خديوى فى ٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٦- (٨ فبراير سنة ١٨٧٠).

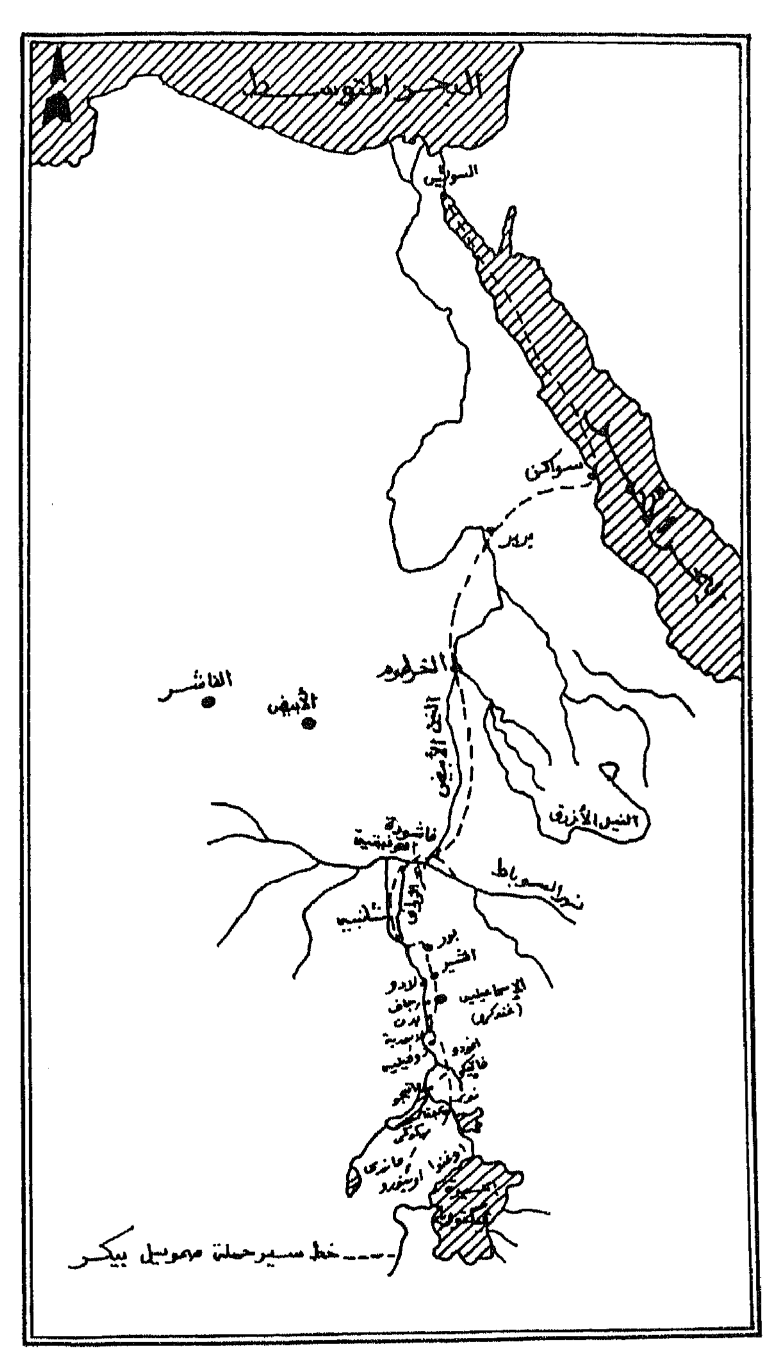
٢-اختار «بيكر» فى رحلته أعوانا أوربيين كان منهم ابن أخيه الملازم «جوليان بيكر» والمهندسان «أودين هيجنبوثام» و «ماك وليم» والسكرتير «وود» وكذلك الطبيب «جوزيف جيدج» والمترجم وأمين مخازن الحملة «ماركوبولو» وصانع السفن «جارفيس» ومعه أربعة مساعدين هذا فضلا عن زوجته «ليدى بيكر» انظر : عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء جـ١ ص١٧ ، كذلك انظر: مورهيد : المرجع السابق ص١٤٨ .

٣- يعنى السد النباتى تجمع كتل ضخمة من النباتات تعترض مجرى النهر، ويبدو ذلك واضحا فى المجرى الرئيسى لبحر الجبل (نهر النيل) الواقع فى المنطقة بين بلدة «بور» جنوبا وحتى بحيرة «نو» شمالا حيث تفيض المياه على جوانب النهر مكونة المستنقعات الواسعة والتى تنمو فيها النباتات المائية المختلفة كالبردى والبوص وغيرها التى تجرفها الرياح إلى مجرى النهر فيحدث نتيجة لتراكمها على بعضها وامتزاجها بغرين النهر أن تصبح ميدانا لنمو النباتات الأخرى التى تظهر على وجه الماء فتتكون الكتل الضخمة من النباتات والتى قد يبلغ سمكها من ٥ إلى ٧ أمتار وطولها ميلا تقريبا مما يؤدى إلى سد مجرى النهر وقفله فى وجه الملاحة النهرية . انظر : أحمد محمد العدوى ومحمود سامى : أفريقية وحوض النيل ومصر والسودان ص١٢٤، كذلك : محمد عوض محمد : نهر النيل ص٢٧٥ .

٤- Baker , S . : op . cit., pp. 40-55 , PRGS., vol . XVI No. III (London 1872) p. 187 .

* انظر خريطة رقم (٢) ص٩٢ .

خريطة رقم (٢)



أعد الباحث هذه الخريطة بالاستعانة بالخريطة المنشورة فى كتاب : جميل عبيد : «المديرية الاستوائية

ص٥٨٥ . وهى توضح خط سير حملة صمويل بيكر من السويس إلى ماسندى (١٨٦٩-١٨٧٣)

التى تقل الجنود فضلا عن كثافة السدود النباتية وصعوبة اختراقها ، وقد فضل «بيكر» الانتظار لمدة عام حتى يحل موعد الفيضان ويرتفع منسوب مياه النيل فتتمكن مراكب الحملة عند ذلك من مواصلة طريقها إلى «غندكرو» عبر بحر الجبل والتغلب على منطقة سدوده النباتية بعد أن تتوافر للحملة الأدوات اللازمة لذلك[١]. والجدير بالذكر أن «بيكر» فضل أن تبقى الحملة طوال العام فى معسكر أقامته فى ٢٣ أبريل سنة ١٨٧٠ بالقرب من التقاء النيل الأبيض بنهر السوباط ، عن أن تعود إلى الخرطوم بعد فشل محاولتها فى اختراق منطقة السدود النباتية والوصول إلى «غندكرو» وقد برر «بيكر» هدفه من ذلك بالقبض على مراكب الرقيق الصاعدة فى النيل والقيام بتجربة زراعة بعض المحاصيل فى المناطق الاستوائية[٢]. غير أن قراره بعدم عودة الحملة إلى الخرطوم يمكن أن يعزى إلى تخوفه من شماتة المسئولين فى مصر والسودان ممن تصور أنهم أعداء له خاصة وأنه صاحب عقلية استكشافية سبق لها المرور فى تلك المنطقة والعلم بأحوالها [٣]. ومن ناحية أخرى فإن فى قرار العودة إلى الخرطوم فرصة لهروب الكثيرين من جنود الحملة وعدم عودتهم معه مرة ثانية بعد ما عانوا من شدة قسوته فى معاملته لهم، فضلا عن قسوة الظروف الطبيعية والمناخية فى تلك المنطقة[٤]. وعلى الرغم من معارضة حكمدارية السودان فى ابقاء الحملة طوال العام فى مكان تضطرب فيه الأحوال الجوية وتنتشر به الأمراض المختلفة[٥]، فإن «بيكر» صمم على استمرار إقامة المعسكر بل وقام هناك بتأسيس محطة عسكرية ثابتة فى غابة تقع فى مكان مرتفع عند خط عرض ٢٥َ ٥٩° شمالا وخط طول ٢٤َ ٣١° شرقا بالقرب من التقاء نهر النيل بنهر السوباط وقد أسماها «التوفيقية» نسبة إلى ولى العهد «محمد توفيق باشا»[٦] .

١- Baker, S.: " Jeographical Notes of the Khedive's Expediton to Central Africa. JRGS., vol. XLIV (London 1874) p. 38 .

٢- Baker, S.: Ismailia, vol . I, pp. 100-120 .

٣- Middleton, D.: Baker of the Nile , pp. 174-177 .

٤- جميل عبيد : المرجع السابق ، ص٣٨ .

٥- م. أ. س: دفتر ١٨٤٩ (معية سنية عربى) رقم٩ ص٣١ ، ص٣٢ صورة المكاتبة الواردة من حكمدارية السودان إلى المعية السنية فى ٤ ذى القعدة سنة ١٢٨٧ (٢٦ يناير سنة ١٨٧١) وقد وردت بتاريخ ٣ ذى الحجة سنة ١٢٨٧ (٢٤ فبراير سنة ١٨٧١) .

٦- نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته جـ٢ (القاهرة سنة١٩٠٣) ص٥٣ .

وقد تميزت هذه المنطقة بجفافها وارتفاعها عن مياه الفيضان وكثرة أشجارها بحيث أمكن لرجال الحملة الاستفادة من أخشابها فى البناء والوقود[١]. ثم أمر «بيكر» بعد ذلك جنود الحملة بحفر خنادق حولها من جميع الجهات وجعل لها ميناء على النهر طوله خمسمائة ياردة تقريبا لكى ترابط به مراكب الحملة التجارية والشراعية[٢]. هذا ولم يلبث «بيكر» بعد أن أمن لاستقرار الجنود فى «التوفيقية» أن توجه بمفرده إلى الخرطوم فى ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٠ لكى يحصل على مزيد من المعدات والأدوات اللازمة لقطع السدود النباتية وسحبها من مجرى النهر، واصطحاب الخبراء المتخصصين فى ذلك مع استكمال المؤن والمهمات الضرورية استعدادا لاستئناف الرحلة الكشفية فى أعالى النيل[٣].

وكان «بيكر» قد تلقى وهو بالخرطوم أمرا كريما بترقيته إلى رتبة اللواء[٤]، فبعث برسالة إلى الخديوى يشكره على ترقيته ويطلعه على أحوال الحملة والصعوبات التى لاقتها فى اختراق السدود النباتية، غير أن هذه الرسالة تضمنت أيضا معلومات كشفية عن مطقتى فاشودة والتوفيقية . فقد ذكر «بيكر» فى رسالته أن عدد سكان فاشودة يقدر بحوالى مليون نسمة وهم من قبائل «الشيلوك Shilluk» التى يتميز أفرادها بطول الأجسام ونحافتها مع طول الساقين والذراعين وبشرتهم سمراء بطبيعة الحال. وهم يحترفون الزراعة ويمتلكون الماشية بأعداد كبيرة، وما يعرف عن هؤلاء شدة كرههم لكل ما هو أجنبى عنهم ، وتمتاز منطقة فاشودة بخصوبة أرضها وصلاحيتها لزراعة القطن فاذا ما وجدت زراعة القطن فى تلك المنطقة العناية والاهتمام اللازم لأمكن زراعة ما يقرب من عشرين ألف فدان من القطن مدة ثلاث سنوات على الأقل .

١- طوسون : المرجع السابق ، ص٢٨ .

٢- JRGS., vol . XLIV (London 1874) , p. 39 .

٣- م . أ. س: دفتر ١٢ (عابدين) وارد تلغرافات - صورة التلغراف العربى رقم ١٠٠ ص٧ من حكمدار السودان إلى سعادة مهردار الخديوى فى ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٢٨٧ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٠) وورد بتاريخ ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٢٨٧(١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٠) .

٤- م . أ. س : دفتر ١٩٣٤ (أوامر كريمة) أمر بدون نمرة ص٤٦ صورة الأمر الكريم الصادر من الجناب العالى إلى - صمويل بيكر باشا فى ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٨٧ (٢٨ يونيو سنة ١٨٧٠) .

أما التوفيقية ففضلا عن صلاحية أراضيها لزراعة القطن والذرة وبعض الخضروات ، فان بها أشجارا كثيرة تعتبر ينبوعا لاينضب من الأخشاب ولهذا فان المنطقتين تعتبران منجما ذهبيا لايحتاج غير العمل النشط مما لايتوافر دائما فى هذه الأقاليم الاستوائية[١].

والواقع أن ما توصل إليه «بيكر» من معلومات كشفية عن منطقتى فاشودة ، والتوفيقية كان قد بعث بها إلى رئيس الجمعية الجغرافية الملكية بلندن . سير رودريك ميرشيزون Sir Roderick Murchison[٢]. كما بعث إليه أيضا خطوات سير الحملة المصرية لأعالى النيل الأبيض.

وهذا يؤكد بلاشك - ماذكرناه سابقا- من أن أختيار «بيكر» للقيام بهذه المهمة الكشفية فى أعالى النيل كان اختيارا غير موفق من جانب خديوى مصر إذ لازال «بيكر» يحث الرأى العام الإنجليزى ويلفت نظر حكومته الإنجليزية لأهمية احتلال الأقاليم الاستوائية وذلك من خلال نشر تقاريره عن حملته المصرية فى أعالى النيل الأبيض، الأمر الذى يدفعنا إلى القول بأن «بيكر» كان يعد مكتشفا لانجلترا بمساعدة مصرية .

على أية حال غادر بيكر الخرطوم فى ١٠ أكتوبر سنة ١٨٧٠ بعد حصوله على الأدوات اللازمة لقطع السدود واصطحاب من لهم خبرة سابقة فى قطعها ، ولم يلبث بعد وصوله التوفيقية فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٧٠ أن مده حكمدار السودان بكل ما يلزم لتعزيز حملته من مؤن وذخائر ومدافع تساعده فى استئناف رحلته الكشفية لأعالى النيل [٣]. وبالفعل بدأت الحملة فى استئناف رحلتها الكشفية فى أول ديسمبر سنة ١٨٧٠ وتمكن جنودها من اختراق منطقة السدود فى ١٩ مارس ينة ١٨٧١ بعد جهد دام أكثر من ثلاثة أشهر وسط الحشرات

١- ث . ش . و : محفظة رقم١١٩ «مجموعة السودان وأفريقيا الاستوائية» ملف ١/٧٢ خطاب من صمويل بيكر إلى جناب الخديوى فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٧٠، كذلك انظر : جميل عبيد : المرجع السابق ، ص٤٧٨ .

٢- A Letter from Sir Samuel Baker to Sir Roderick Murchison , Tewfikeeya, 6/12/1870
PRCS., vol. XV, No. III (London 1871) p. 162 .

٣- م . أ. س: دفتر ١٢ (عابدين) وارد تلغرافات . صورة التلغراف العربى رقم٤١١ من حكمدار السودان إلى مهردار خديوى فى ١٨ شعبان سنة ١٢٨٧ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٠) وورد فى ٢٣ شعبان سنة ١٢٨٧ (١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٠).

الضارة والزواحف السامة والحيوانات المفترسة والطقس غير الملائم والمتميز بانتشار الأمراض الخطيرة التى كادت أن تقضى على عدد كبير من أفراد الحملة[١]. وكان للحملة المصرية فى ذلك الفضل فى استكشاف الصعوبات التى تحيط بمنطقة السدود وإمكانية التغلب عليها بعد أن ظلت هذه المنطقة زمنا طويلا عقبه ترتد أمامها جهودا المستكشفين لأعالى النيل الأبيض.

وقد أدى نجاح الجنود فى اختراق منطقة السدود إلى ارتفاع روحهم المعنوية وبالتالى إلى مواصلة رحلتهم الكشفية فى الأقاليم الاستوائية ، فبعد مرورهم العاجل ببلدة «شانبيه» ومساكن «البور» و «الشير» وصلوا فى ١٥ أبريل سنة ١٨٧١ إلى بلدة «غندكرو»[٢] Gon-dokoro وعندها أنشأ «بيكر» محطة عسكرية أحاطها بخندق أقام فوقه ستة مدافع لحمايتها، كما أمر ببناء الاستحكامات ومساكن للجنود ومخازن لحفظ الأسلحة والذخيرة ومؤن الحملة . ولم يغب عن باله القيام بزراعة بعض المحاصيل لاختبار مدى صلاحيتها للتأقلم بالمناطق الاستوائية[٣]. كما وجه تحذيراً لجنوده بمنع قطع أو إتلاف الأشجار التى تستخرج منها الزيوت والتى تكثر بمنطقة «غندكرو» [٤]. ثم لم يلبث أن أعلن ضم هذه المنطقة بصفة رسمية إلى الإدارة المصرية ورفع العلم المصرى عليها وذلك فى حفل عسكرى أقامه فى ٢٦ مايو سنة ١٨٧١ حضره رؤساء العشائر القبلية المجاورة «لغندكرو»[٥]. وقد أطلق بيكر على «غندكرو» اسم «الاسماعيلية» تيمنا باسم الخديوى اسماعيل واختارها عاصمة لمديرية خط الاستوا،[٦] التى أمره الخديوى بتولى إدارتها بعد فتح الأقاليم الاستوائية .

ومما هو جدير بالذكر أن «بيكر» قام فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧١ وبرفقته مائة وخمسين جنديا لاستكشاف شلالات النيل الأبيض الواقعة جنوب غندكرو (الاسماعيلية) وجاءت نتائج اكتشافاته لتؤكد صلاحية الملاحة فى بحر الجبل ابتداء من غندكرو حتى منطقة «الرجاف» التى تبعد بمسافة اثنى عشر ميلا تقريبا جنوب «غندكرو» حيث يكون جريان النهر بطيئا. أما

١- Baker, S. : Ismailia, vol. I. p. 199 .

٢- طوسون : المرجع السابق ص٣٣، جميل عبيد : المرجع السابق ص٣٩ .

٣- Baker , S.: op. cit., pp. 216-220 .

٤- شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل جـ٢ ص٢٤١ .

٥- فردريك بنولا : مصر والجغرافيا ص٤٧ .

٦- تشمل المنطقة الممتدة بين خط الاستواء وخط ١٠° شماله وبين خطى طول ٢٧° ٣٤° .

فيما بعد هذه المسافة فيكون النهر سريع الجريان قوى التيار شديد الانحدار لاتصلح الملاحة فيه بسبب سلسلة من الجنادل والشلالات [١]، تعترض مجراه وتمتد لمسافة خمسة وسبعين ميلا تقريبا تبدأ بجنادل «بدن Bedden» ثم جنادل «مكيدو Mekiddo» فجنادل «جوجى Gou-ji» ثم جنادل يربورا Yerbora » وبعدها بمسافة قليله تأتى شلالات «فولا Fola» التى تعد أكبر عقبه تعوق سير الملاحة فى النهر حيث يبلغ ارتفاعها حوالى اثنى عشر مترا[٢].

هذا وقد عاد «بيكر» إلى الاسماعيلية فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧١ بعد جولته الكشفية فى شلالات النيل الأبيض . ولما كان قد اعتزم استئناف رحلته الكشفية وتأسيس المحطات العسكرية فى الأقاليم الجنوبية للاسماعيلية طبقا لما كلفه به الخديوى فقد رأى ضرورة أن تسلك الحملة الطرق البرية ابتداء من بلدة «بدن» التى تصعب عندها الملاحة فى النهر كما تأكد من ذلك أثناء جولته الكشفية الأخيرة. وبالفعل غادر الاسماعيلية فى ٢٢ يناير سنة ١٨٧٢ بعد أن ترك بها حامية صغيرة تحت قيادة «محمد رؤوف بك» وبعد مروره بمنطقة الزجاف ووصوله إلى بلدة «بدن» - أخذت الحملة تسلك الطريق البرية الموازية للنهر وهى تحمل أجزاء مراكبها المفككة إلى أن وصلت فى ٨ فبراير سنة ١٨٧٢ إلى بلدة «لابورية Laboré» حيث قضت بها ثلاثة أسابيع ثم استأنفت سيرها فى الاتجاه الجنوبى الشرقى لنهر النيل حتى وصلت فى ٢ مارس سنة ١٨٧٢ إلى سهل جبلى تكثر به الأشجار المختلفة ويبعد عن «لابوريه» بمسافة ستين كيلو مترا تقريبا ويعرف بسهل «أفودو Affouddo » فأسس به «بيكر» محطة عسكرية وغير اسمه إلى «الابراهيمية» نسبة إلى ابراهيم باشا والد الخديوى اسماعيل [٣]. هذا ولم يمكث «بيكر» بالابراهيمية وقتا طويلا إذ اتجه جنوبا وعسكر بجنوده فى «جبل شوا Shoua» ثم دخل بلدة «فاتيكو Fatiko» فى ٦ مارس سنة ١٨٧٢ حيث أقام بها أيضا محطة عسكرية شيد بداخلها مخزنا من الأحجار الشديدة الصلابة لحفظ الأسلحة والذخائر[٤].

١- الجنادل هى عبارة عن نتوءات صخرية فى المجرى المائي بينما الشلالات تعنى سقوط المياه من منطقة مرتفعة إلى أخرى منخفضة .

٢- ش. م. ز : محفظة ٤٣ (معية تركى) ترجمة الوثيقة التركية رقم ٦٢٤ من سرسامويل باكر باشا إلى جناب الخديوى بدون تاريخ .

٣- طوسون : المرجع السابق ص٦٤ ، ٦٥ كذلك انظر : الرافعى : المرجع السابق ص١١٢ ، السيد يوسف نصر : المرجع السابق ص٨٤ .

٤- Baker, S.: Ismailia, vol. II, p. 66 .

وقد حرص بيكر على استكشاف الطرق البرية التى سلكتها الحملة ابتداء من بلدة «بدن» وحتى وصولها إلى «فاتيكو» مبينا عدم صلاحية هذه الطرق للسفر والمواصلات وذلك بسبب كثرة الارتفاعات والانخفاضات بها فضلا عن وجود النباتات والأعشاب الطويلة وكذلك الغابات ذات الأشجار الكثيفة والتى تتشابك فيما بينها مؤلفة حواجز طبيعية أمكن لها فى بعض الأوقات من أن تسد طرق المواصلات كما سببت الأمطار الغزيرة والتى تتساقط هناك لمدة تسعة أشهر ، تبدأ من أبريل وحتى نهاية ديسمبر ، فى تكوين الحفر العميقة والمستنقعات الواسعة مما أدى إلى صعوبة السير فى هذه الطرق[1]. ولكن على الرغم من ذلك فلم يخف «بيكر» إعجابه بالمناظر الطبيعية التى شهدها طوال سير الحملة فى هذه الطرق البرية فيذكر أن الخضرة والنباتات المورقة والحشائش الطويلة والمتوسطة التى تتخللها أحيانا أشجار السنط والطلح تغطى المساحات الأرضية الشاسعة وكذلك السفوح الآخذة فى الارتفاع تدريجيا نحو الشرق[2] على كل بعد أن تأسست فى «فاتيكو» محطة عسكرية، استأنفت الحملة المصرية سيرها بالطريق البريه جنوبا حتى وصلت فى ٢٢ مارس سنة ١٨٧٢ إلى بلدة فويرا Fowira » الواقعة عند نيل فيكتوريا على بعد مائة وأربعين كيلو مترا من فاتيكو. وقد كانت فويرا تابعة فى إدارتها لمملكة «أونيورو Onyoro» الواقعة شرق بحيرة البرت والتى كان يحكمها فى ذلك الوقت الملك «كاباريجا Kabarega»[3] الذى قدم ولاءه التام للحكم المصرى دون تردد وأمد الحملة بالمؤن التى تحتاج إليها. وكان فى تعاون الملك «كاباريجا» مع الحملة ما دفعها للوصول إلى عاصمته «ماسندى Masindi » فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٢ بعد أن مرت فى طريقها ببلدتى كيزونا Kisonna وكوكى Koki وبوصول الحملة إلى «ماسندى» قام «بيكر» بعملية استكشاف سريعة لها فوجدها تقع على خط عرض ٤٥َ ١° شمالا وخط طول ٢٥َ ٣١° شرقا وتبعد عن بحيرة البرت مسافة عشرين ميلا تقريبا وبينها وبين الاسماعيلية

١- JRGS., vol . XLIV, (London 1874), pp. 44-45 .

٢- Baker, S.: op. cit., 83-85 .

كذلك انظر جميل عبيد : المرجع السابق ، ص٤٤ .

٣- تولى «كاباريجا» عرش أونيورو سنة ١٨٦٩ وعمره وقتئذ لايتجاوز عشرين عاما وذلك بعد وفاة أبيه «كمرازى Kamrazi» وبعد التخلص من أخيه ومنافسه على العرش «كابكاميرو Kabkamiro» انظر :

Baker, S.: op. cit, 187 ., Hill , R. : A Biographical Dictionary of the Anglo- Egyptian-Sudan (Oxford 1951), p. 195 .

مسافة ٣٤٩ ميلا تقريبا بالطريق البرية، كما تقع فى الاتجاه الغربى منها وعلى بعد ثمانين كيلو مترا تقريبا سلسلة الجبال الغربية التى تمتد بجوار بحيرة ألبرت نيانزا ، كما وجدها تقع فى مكان مرتفع إلى حد ما غير مستوى السطح وتكثر بها الأشجار والأعشاب الطويلة[١].

ولم يلبث «بيكر» أن أعلن فى احتفال كبير أقامه فى ١٤ مايو سنة ١٨٧٢ دخول هذه المملكة تحت الإدارة المصرية ورفع العلم المصرى على أرضها واختار «كاباريجا» حاكما عليها باسم مصر . ثم شرع بعد ذلك فى بناء دار للحكومة المصرية بها وتأسيس محطة عسكرية أقام لها حصنا يحيط به خندق بلغ اتساعه عشرة أقدام وعمقه سبعة أقدام وبداخله ثلاث حجرات واقيه من الحريق لحفظ المؤن والذخائر والأسلحة [٢]. وتجدر الإشارة إلى أن ولاء «كاباريجا» للحكومة المصرية كان لايعود إلى طبيعته التى كانت تخشى بأس العناصر الأجنبية بقدر ما كان يعود إلى تحقيق رغبته فى أن تسانده الحكومة المصرية وحملتها العسكرية فى حروبه ضد عمه ومنافسه على العرش «ريونجا Rionga» يؤكد ذلك أنه حينما رفض «بيكر» معاونته فى حربه ضد «ريونجا» أثار «كاباريجا» الأهالى المحليين للقيام بمظاهرات عدائية ضد الحملة المصرية وامتنع عن تقديم المؤن لها ومن ثم بدأت الحرب بين الحملة وأهالى «ماسندى» والتى انتهت بانتصار القوات المصرية وفرار الملك «كاباريجا» بعد أن أمر «بيكر» باحراق «ماسندى» [٣]. وعلى الرغم من ذلك فقد اضطرت الحملة المصرية إلى التراجع عن «أونيورو» لقلة عدد جنودها إذ كانوا لايتعدون ، حينئذ ، مائة وعشرة جندى وكذلك لمقاطعة الأهالى لها وامتناعهم عن تقديم المؤن لأفرادها . فعادت الحملة إلى فويرا فى ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٢ بعد تعرضها طوال الطريق لكثير من المناوشات الحربية قام بها الأهالى وأدت إلى مقتل ستة جنود من قوة الحملة. والجدير بالذكر أنه أثناء تواجد الحملة فى فويرا حدث تقارب بين «بيكر» و «ريونجا» حيث أعرب الأخير عن ولائه التام للحكم المصرى فأرسل له «بيكر» قوة عسكرية ساعدته فى دخول«أونيورو» وخلع «كاباريجا» وتوليته حاكما عليها بدلا من «كاباريجا» باسم مصر [٤].

١- JRGS. vol. XLIV, p. 48 .

٢- Baker, op. cit., p. 181 .

٣- طوسون : مقتبسات من تاريخ مديرية خط الاستواء - مقال نشر بـ م. ج. عدد٤ مجلد ٢ (يوليو سنة ١٩٤٠) ص٤٢٩ .

٤- ث . ش . و: محفظة رقم١١٩ «مجموعة السودان وأفريقيا الاستوائية» ملف ٧٢ / ١ من صمويل بيكر إلى جناب الخديوى فى ٥ يوليو سنة ١٨٧٣ .

بعد ذلك اتجهت الحملة عائدة إلى فاتيكو فوصلتها فى أول أغسطس سنة ١٨٧٢ وهناك اصطدمت قواتها برجال زريبة «أبى السعود»[١] تاجر الرقيق اصطداما مسلحا - بسبب رغبة أبى السعود فى القضاء على الحملة المرسلة أساسا لمناهضة تجارته المربحة- انتهى بهزيمة رجال الزريبة واستسلام أهم قوادها «ولد الملك» ودخوله فى خدمة الحكومة المصرية وترحيل أبى السعود إلى الخرطوم فى نوفمبر سنة ١٨٧٢ لإجراء التحقيق معه، فى الوقت الذى تم فيه مصادرة كل ما بمخازنه من عاج [٢].

ومما يذكر أن وفدا من مملكة أوغندا - المجاورة لبلاد «أونيورو» والواقعة فى شمال وغرب بحيرة فيكتوريا - كان قد حضر إلى «فاتيكو» ليقابل بيكر ويعلن له ترحيب بلاده بإقامة علاقات الود والصداقة مع الحملة المصرية التى هزمت «كاباريجا» العدو الذى يهدد مملكتهم دائما . وقد رحب «بيكر» باقامة هذه العلاقات بيد أنه لم يسع لتحقيقها متعللا بقرب انتهاء عقده فى أول أبريل سنة ١٨٧٣[٣]. والحق أنه كان يرغب فى عدم وصول النفوذ المصرى إلى أوغندا أهم وأغنى المناطق الاستوائية وتفضيل النفوذ الإنجليزى عنه تمشيا مع سياسته الداعية للاستعمار الإنجليزى فى المناطق الهامة من القارة الأفريقية .

وبعد أن انتهت الحملة من حروبها مع أهالى أونيورو ورجال زريبة أبى السعود ، تفرغت للقيام بالأعمال العمرانية فى البلدان التى فتحتها فى منطقة أعالى النيل الأبيض والتى جعلت منها وحدة إدارية واحدة سميت «مديرية خط الاستواء »[٤]، فقد بذلت الجهود المصرية

١- ولد أبو السعود فى القاهرة وزامل بإحدى مدارسها محمد رؤوف بك قائد القوة العسكرية المرافقة «لبيكر» ثم اشتغل بتجارة العاج والرقيق وارتبط بأكثر تجار العاج والرقيق «محمد أحمد العقاد» بعلاقة نسب الأمر الذى هيأ له بعد وفاة العقاد سنة ١٨٧٠ أن يحل محله فى الإشراف على محطات تجارته . ومما يذكر أن بيكر كان قد تعاقد مع العقاد قبل وفاته على أن يمده الأخير بالمؤن التى تحتاج إليها الحملة رغم علم «بيكر» بالطريقة غير الشرعية التى يحصل بها العقاد ومن بعده أبو السعود على تجارتهم وقد استمر الوضع هكذا حتى ألغى العقد بين الطرفين فى نهاية محرم سنة ١٢٨٩ (١٨ ابريل سنة ١٨٧٢ : انظر :

Baker, op . cit., pp 113-117 & Hill, op . cit., pp. 246-247 .

٢- جميل عبيد : المرجع السابق، ص٥١ كذلك انظر : شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل جـ٢ ، ص٢٤٤ .

٣- Baker, op. cit., pp. 463-467 .

٤- عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء جـ١ ، ص١٤ .

فى سبيل تمدين هذه الجهات وإدخال وسائل الحضارة الحديثة بها كالعمل على إحلال الأسلحة النارية محل الأسلحة التقليدية المعروفة لديهم حينذاك والمثلة فى الحراب والسهام والسيوف والعمل كذلك على تعبيد الطرق البرية بقدر المستطاع وإقامة المواصلات المختلفة وإنشاء المحطات التجارية وإقامة الاستحكامات والتحصينات وتحديد التخوم السياسية بين البلدان التى مرت بها الحملة المصرية ، فضلا عن الاهتمام بأمور الزراعة والصناعة والتجارة ونشر الأمن والتعليم والنظافة بين الأهالى[١].

على أية حال لم يلبث «بيكر» أن غادر فاتيكو فى ٢٠ مارس سنة ١٨٧٣ ليصل إلى الاسماعيلية فى أول ابريل سنة ١٨٧٣ وهو اليوم الذى تنتهى فيه مدة خدمته لدى الحكومة المصرية ولذا رحل من الاسماعيلية إلى فاشودة ثم الخرطوم فالقاهرة التى وصلها فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٣ وقد قابله الخديوى وأنعم عليه بالنيشان العثمانى من الدرجة الثانية تقديرا لجهوده [٢]. كما أنعم على الضباط المصريين المرافقين للحملة بترقيتهم إلى رتب أعلى تكريما لهم على أداء مهمتهم وتقديرا لجهودهم [٣].

والجدير بالذكر أن «بيكر» بعد انتهاء مهمته فى منطقة أعالى النيل الأبيض وعودته إلى القاهرة قدم للخديوى تقريرا كاملا عن حملته المصرية موضحا فيه نتائج اكتشافاته فى البلدان التى مرت بها الحملة وهى نفس النتائج التى نشرتها له الجمعية الجغرافية الملكية بانجلترا سنة ١٨٧٤ مما يدل على حرص «بيكر» لأن تتعرف حكومته والرأى العام الإنجليزى على المزيد من التفاصيل حول هذه المناطق الأفريقية تمهيدا لمد نفوذها هناك . وهذا ما أكده أحد أعضاء الحكومة الإنجليزية بقوله « ... أن هذه الحملة قد هيأت لانجلترا المزيد من التقدم السريع للتغلغل فى قلب أفريقيا ... »[٤].

لقد ذكر «بيكر» أن بمرور الحملة المصرية على البلدان الكثيرة ابتداء من فاشودة وحتى ماسندى قد أتاح لها استشكاف الكثير عن حياة الأهالى المحليين سكان هذه المناطق خاصة فيما يتعلق بأوصافهم وعاداتهم وطرق معيشتهم وأهم الأعمال التى يقومون بها كالرعى

١- السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص١٧٩ .

٢- Baker, op. cit ., pp. 479-786 .

٣- الرافعى : المرجع السابق ، ص١١٤ .

٤- محمد صبرى : الإمبراطورية السودانية ... ص٥٦ .

والزراعة والصيد والتجارة والصناعة فيؤكد «بيكر» نتيجة لاستكشافاته بأن هناك كثيرا من الصفات والعادات تتشابه بين سكان هذه المناطق مما يدل على نشأتهم المتقاربة كما أن هناك أيضا اختلافات واضحة بين منطقة وأخرى سواء فى طبيعة سكانها أو فى أرضها . فمن الصفات المشتركة بين السكان جديتهم فى الأعمال التى يقومون أو يكلفون بها وميولهم الطبيعية إلى الغدر والشراسة فى الانتقام إذا ما أساء لهم أحد الأجانب فضلا عن صعوبة التفاهم أو التآلف معهم إلا بعد مرور فترة من الزمن ليست بالقصيرة [١]. أما عن عاداتهم فغالبا ما تكون فى إقامة حفلات الغناء والرقص حيث يقيمها الرجال وأولادهم بعد الانتهاء من أعمالهم اليومية وأحيانا ما تشترك فيها زوجاتهم وبناتهم . كذلك من العادات المشتركة بينهم اشتغال المرأة بجانب الرجل فى رعى الماشية أو زراعة الأرض أو بناء مسكن الأسرة والمرأة المتزوجة تتفوق على زوجها فى هذا العمل بسبب نوم الزوج أغلب أوقات النهار نتيجة للمجهود الذى قام به طوال الليل فى الغناء والرقص [٢].

كما يعتبر تعدد الزوجات من العادات المألوفة لديهم لحاجة الزوج المستمرة لمن يعمل معه فى رعى الماشية وزراعة الأرض بواسطة زوجاته وأولاده . كما يلاحظ وقطع الحديد الصغيرة التى ترصع على الوجه والصدر والذراعين وذلك استعدادا لحفلات الزواج أن كثيرا من الرجال يتزينون أكثر من نسائهم بما يستخدمونه من الاسلاك الملونه . أما فى وقت الحرب فالعادة المشتركة بينهم دق الطبول وإطلاق النفير إيذانا ببدء المعركة وتكون الأسلحة المستخدمة الأقواس والسهام والرماح المسممة أطرافها وأحيانا ما يستخدم المحارب الدروع الواقية [٣].

أما أوجه الاختلاف الواضحة بين السكان - كما استنتجها «بيكر» من اكتشافاته فى تلك المناطق - هى ما تتعلق بالملابس التى يرتديها هؤلاء ، فبينما يكون رجال المناطق الممتدة من «فاشودة» حتى فاتيكو» عرايا دائما نجدهم ابتداء من «فاتيكو» وحتى «فويرا» يرتدون معاطف جلدية تغطى أكتافهم وصدورهم فقط . أما النساء المتزوجات فى المنطقتين فعادة ما يضعن حول وسطهن حزاما جلديا يثبت به قطعتين مثلثتين من الجلد إحداهما أمامية وأخرى

١- JRGS . vol . XLIV , p. 45 .

٢- Ibid ., p. 46 .

٣- Ibid., p. 48 .

٤- Ibid., p. 44 .

خلفية بينما تظهرن الفتيات غير المتزوجات وقد تعرين تماما من الملابس وفي ذلك يكون الفرق بينهن وبين المتزوجات . وتختلف ملابس أهالي «أونيورو» عن غيرهم فهي تتصف بالوقار بعض الشئ حيث يشترك الرجال والنساء والفتيات غير المتزوجات في ارتداء قطعتين كبيرتين من الجلد تلف حول الوسط تمتد إحداهما إلى أعلى حتى تنتهي برباط على الكتف الأيمن بينما تمتد الأخرى إلى أسفل حتى الركبتين . وهم يعتنون بنظافة ملابسهم بقدر عنايتهم بنظافة مساكنهم التي هي عبارة عن سقف من القش ترفعه عمد خشبية وتغطي جوانبه أخشاب الأشجار وأوراقها [١].

وعلى الرغم من التشابه الملحوظ في لون بشرتهم السوداء والشفاه الغليظة وطول قامتهم مع طول الذراعين والساقين – مع اختلاف بسيط لأهالي أونيورور حيث أنهم أقل طولا من غيرهم – فإنهم لايتكلمون لغة واحدة بل تتعدد لغاتهم ولهجاتهم من منطقة لأخرى تبعا للقبائل القاطنة في هذه المناطق [٢].

هذا وقد أنهى «بيكر» استكشافاته بمعرفة أهم الأعمال التي يقوم بها الأهالي في البلدان التي مرت بها الحملة المصرية، فأكد على أن الأهالي هناك بصفة عامة يهتمون بالرعي أساسا

١– JRGS. vol. XLIV, pp. 45-47 .

٢– من القبائل المنتشرة في هذه المناطق قبائل «الشيلوك» التي تسكن الساحل الغربي للنيل الأبيض من بلدة «كاكا» شمالا حتى بحيرة «نو» جنوبا ويدخل أهالي فاشودة والتوفيقية في نطاقها ، قبائل «النوير» وتنتشر في المستنقعات الممتدة على جانبي بحر الجبل والزراف جنوب التقائهما بالسوباط وبحر الغزال ، قبائل «الدنكا» وتنتشر في الساحل الشرقي للنيل الأبيض المواجه لقبائل الشيلوك ثم في شرق وغرب بحر الجبل ابتداء من بداية بحر الزراف وحتى بلدة «تومبي» جنوبا ويدخل أهالي «شانبيه» و «بور» في نطاقها ، ثم قبائل «الشير» فقبائل «الباري» التي تنتشر في شرق وغرب بحر الجبل أيضا ابتداء من بلدة «لادو» وحتى «موجي» ويدخل أهالي «لادو» و «غندكرو» وبدن وموجي في نطاقها . وإلى الشرق من قبائل الباري توجد قبائل «اللاتوكو» وقبائل «اللوكويا» كذلك هناك قبائل «المادي» التي تنتشر في المنطقة الممتدة من بلدة نمولي وحتى بحيرة البرت نيانزا ويدخل أهالي «لابوريه» في نطاقها ثم قبائل «اللاكولي» أو حسب ما يطلق عليهم أحيانا «الشولي» وينتشرون شمال نيل فيكتوريا ويدخل أهالي «فاتيكو» في نطاقها ثم قبائل «البانتو» المنتشرة حول بحيرة فيكتوريا ويدخل أهالي «أونيورو» في نطاقها . انظر : هرست : النيل ترجمة أحمد الشربيني ص ٢٦١ ، جميل عبيد : المرجع السابق ص١٩ ، ٢٥ ، محمد عمر بشير: جنوب السودان . دراسة لأسباب النزاع ترجمة أحمد أسعد حليم (الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر بالقاهرة سنة ١٩٧١) ص١٩ .

وهذا مرجعه إلى حبهم الشديد لماشيتهم من الأبقار والأغنام حتى أن كثيرا من الحروب كانت تنشب بين القبائل بسبب اختطاف قبيلة ما قطعان ماشية القبيلة الأخرى وقد بلغ من تقديرهم لها أنهم كانوا يقسمون بأسمائها ويستخدمونها فى الطقوس والعبادات الدينية وكذلك فى تقديمها «كمهر للعروس» أو «ديه» لأهل القتيل بل لقد حرمت بعض القبائل مثل «الشيلوك» و«الدنكا» أكل لحومها أما القبائل الأخرى فكانت لاتأكلها إلا نادرا [١].

كما لاحظ «بيكر» أن الاشتغال بالزراعة يتنوع من منطقة لأخرى حسب درجة خصوبة الأرض ومدى اهتمام الأهالى بها، فهناك على سبيل المثال أراضى فاشودة التى تتميز بالخصوبة الجيدة مما يجعلها صالحة للزراعة ، ولكن على الرغم من ذلك فالأهالى ينصرفون عن زراعتها لاهتمامهم الشديد برعى الماشية[٢]. وبما أن الأراضى الممتدة من «الاسماعيلية» حتى «لابورية» لاتصلح للزراعة حيث أنها أراض رملية مجدبة فمن الطبيعى أن يتجه أهالى هذه المناطق إلى الرعى أو الصيد أو التجارة . بينما تتميز الأراضى التى تلى بلدة «لابورية» بالخصوبة الشديدة مما يدفع الأهالى لزراعة المحاصيل المختلفة كالذرة - التى تعد المحصول الرئيسى لهذه المناطق- والدخن والسمسم والموز والبن وقصب السكر[٣]. وقد استفاد الأهالى من روث الأبقار والأغنام والإبل والخيول فى تسميد الأرض، كما استخدموا الآلات الحديدية فى تجهيز الأرض للزراعة خاصة تلك التى أزالوا عنها الحشائش الطبيعية أو أحرقوا ما بها من أعشاب لتزداد مساحة الأراضى المنزرعة[٤]. هذا ويقوم الكثير من الأهالى بصيد الأسماك لكى يعوضوا بأكلها انصرافهم عن أكل لحوم ماشيتهم كما يفضل البعض منهم صيد التماسيح وأفراس النهر والفيلة وغيرها من الحيوانات وذلك إما لأكل لحومها-كما تفعل قبائل الشيلوك- أو للاتجار بها وخاصة «الفيلة» التى تدر عليهم ربحا وفيرا من تجارة سن الفيل (العاج) . وعادة ما تتم عملية اصطياد الفيلة بمجموعة أفراد يحفرون حفرا واسعة فى طرق الفيلة المؤدية لأماكن مياه الشرب ثم يغطون سطحها بالحشائش وبعد ذلك ينتظرون بعيدا حتى تخرج الفيله

١- PRGS., vol . XVIII, pp. 25-30 .

٢- PRGS., vol . XVIII, p. 31-32 .

٣- ش. م. ز: محفظة ٤٣ (معية تركى) ترجمة الوثيقة التركية رقم ٦٢٤ من سرساموبل باكر باشا إلى جناب الخديوى «بدون تاريخ».

٤- PRGS., vol . XLIV, pp. 45-46 .

للمياه فعند مرورها على الحشائش سرعان ما تهبط فى هذه الحفر وعندئذ يطعنونها بالحراب إلى أن تهلك [١]. وقد ترتب على كثرة اصطياد الفيلة بهذه السرعة انتشارا تجارة سن الفيل التى أصبحت لاتقل أهمية عن تجارة الرقيق، كما انتشر معها بالتالى نظام المبادلة التجارية بمعنى استبدال ما يجمعه الأهالى من سن الفيل بما يقدمه لهم تجار العاج من الأبقار والأغنام والماعز[٢] . كذلك استفاد الأهالى من اصطياد الفيله والتماسيح وغيرها من الحيوانات فى استغلال جلودها واشتغال الكثير منهم بصناعة دبغ الجلود وصباغتها ، كما ترتب على كثرة وجود الحديد الخام فى تلك المناطق اهتمام البعض منهم بصناعة الآلات الحديدية ومعدات الحرب كالرماح وغيرها[٣].

غير أن أهم ما يلفت النظر هناك هى عملية استخراج الملح الموجود بكثرة فى بلاد «أونيورو» إذ يقوم الأهالى باستخراجه من حفر يبلغ عمقها نحو ستة أقدام ويكون فى بادئ الأمر على هيئة طينة سوداء رملية يضعها الأهالى فى أزيار كبيرة من الفخار تحملها كمرات خشبية على أن تكون هذه الأزيار مثقوبة من قاعها بثقوب صغيرة ثم يملؤنها بالماء فيرشح من هذه الأزيار إلى أزيار أخرى ويكون ممزوجا أيضا بالطين ويستمرون على إجراء ذلك إلى أن يبقى ماء مخلوطا بالملح فقط وعندها يوقدون الحطب أسفله فيتصاعد الماء بخارا ويبقى الملح ذا اللون الأبيض راسبا فى القاع[٤].

ومما تجدر الإشارة إليه بأنه على الرغم مما توصل إليه «صمويل بيكر» من اكتشافات عن حياة سكان المناطق الأفريقية التى مرت عليها حملته المصرية، فالملاحظ على هذه الحملة أنها فشلت فى تحقيق الأهداف الأساسية التى أرسلت من أجلها وهى إجراء الاستكشافات الجغرافية عن منابع النيل، إذ أنها لم تتمكن من الوصول إلى بحيرة «ألبرت نيانزا» كما كان مقررا لها من قبل أو إلى بحيرة «فيكتوريا نيانزا» برغم وصولها إلى نيل فيكتوريا الذى يربط بين البحيرتين. وربما يعود سبب ذلك إلى حالة الحرب التى كانت عليها الحملة المصرية فى بلاد «أونيورو» الواقعة فى شرق بحيرة ألبرت نيانزا- ومناصبه الملك «كاباريجا» لها العداء

١- PRGS., vol . XVIII, pp. 33-40 .

٢- ش. م. ز : الوثيقة الواردة بالمحفظة السابقة .

٣- JRGS., vol . XLIV, 45 .

٤- Baker, op. cit., pp. 48-49 .

ومحاولاته المستمرة لإثارة الأهالى ضد الحملة وسعيه لتسميم رجالها[١] ، والقيام من أن لآخر بالإغارة على معسكر الحملة ، مما دفع «بيكر» -برغم انتصاره- إلى العودة إلى الشمال لتناقص قواته المحاربة والمؤن اللازمة وكلاهما لايسمح للحملة بالاستقرار فى بلاد «أونيورو» وبالتالى فى إجراء الاستكشافات المطلوبة عن منابع النيل .

وإذا كانت الحملة قد تمكنت من إنشاء ست محطات عسكرية فى «التوفيقية» و «الاسماعيلية» و «الابراهيمية» و «فاتيكو» و «فويرا» و «ماسندى» بهدف حماية الأراضى التى فتحتها وأتاحة الفرصة لإجراء المزيد من الاستكشافات عن المناطق الاستوائية فإن هذه المحطات هى الأخرى لم تؤد الغرض الذى أنشئت من أجله حيث أنها لم تقو على حماية نفسها نتيجة لبعد المسافة بين كل محطة وأخرى وصعوبة المواصلات التى تربط بينها فضلا عن عدم توافر الأعداد الكافية من الجنود فى كل محطة للقيام بمثل هذا العمل [٢].

يضاف إلى ما سبق أن الحملة قد فشلت فى تحقيق الهدف الآخر لمهمتها وهو الضرب على أيدى تجار الرقيق وادخال التجارة المشروعة حيث أن مدة الأرسبع سنوات (١٨٧٠-١٨٧٣) التى قضتها الحملة فى هذه المناطق كانت لاتكفى للقضاء على تجارة الرقيق- التى ألفها الناس هناك لسنوات طويلة خلت وأصبحت تشكل ركنا هاما من حياتهم ومجتمعاتهم - وإحلال التجارة المشروعة محلها[٣].

والحق أن مسئولية عدم نجاح الحملة فى تحقيق الأهداف المرجوه من إرسالها لم تكن بسبب تقصير أو إهمال من جانب الحكومة المصرية فى إمداد الحملة بما يلزمها من القوة العسكرية

١- يذكر «بيكر» أن الملك «كاباريجا» أرسل له كمية كبيرة من شراب الموز المتخمر «كهدية» لرجال الحملة فلما شرب منه الجنود سقط أربعون منهم متسممين إذ تبين أن الملك كان قد دس السم فى شراب الموز محاولا إنقاص قوة الحملة حتى يتمكن من القضاء عليها غير أنه أمكن إسعاف هؤلاء الجنود فى الحال وبالتالى باءت محاولة الملك بالفشل . انظر: ث . ش . و : محفظة رقم١١٩ (مجموعة السودان وأفريقيا الاستوائية) ملف ٧٢ / ١ من صمويل بيكر إلى جناب الخديوى فى ٥ يوليو سنة١٨٧٣ كذلك انظر : جميل عبيد: المديرية الاستوائية ، ص٤٨٥ .

٢- محمد صبرى : المرجع السابق ، ص٥٦ .

٣- محمد صبرى : المرجع السابق ، ص٥٣ .

والمؤن كما زعم «بيكر»[١] لأنه كما هو معروف لدينا أن الحكومة المصرية كانت قد أولت أهتمامها الخاص بأمر هذه الحملة وأمدتها حين قيامها بكل ما تحتاج إليه من الجند والسلاح والمؤن ثم كلفت حكمدارية السودان بمواصلة إمداد الحملة دون تأخير بالمؤن اللازمة لها[٢]. والجدير بالذكر أن صعوبة المواصلات- حسب الإمكانيات المتاحة فى ذلك الوقت- قد حالت دون وقوف الحكومة المصرية على أخبار الحملة أولا بأول والتعرف على أوجه النقص فى احتياجاتها لتعويضه . ولكن على الرغم من ذلك حينما تسنى لها التعرف على إحتياج الحملة لقوة عسكرية بديلة للقوة التى تم إرجاعها يوم ٣ نوفمبر سنة ١٨٧١ [٣]، نتيجة لما أصاب أفرادها من الإعياء والمرض الشديد بسبب ما بذلوه من جهد مضن فى اختراق منطقة السدود النباتية، سارعت بإرسال أوامرها إلى ممتاز باشا مدير عموم السودان تحثه على ضرورة إعداد قوة عسكرية قوامها أربع فرق من الجنود السودانيين يصحبهم ثلاثة عشر من الضباط الأكفاء وإرسالهم للحاق بالحملة المصرية حسب ما طلب «بيكر»[٤] وبالفعل أعد ممتاز باشا القوة العسكرية المطلوبة وأرسلها لتعزيز الحملة المصرية فى مأموريتها بأعالى النيل الأبيض، أرسل معها المؤن اللازمة لها من « ... تعيينات وكساوى... »[٥].

١- Baker, op . cit., p. 37 .

٢- جميل عبيد : المرجع السابق ، ص٥٢ .

٣- م . أ. س: دفتر ١٤ (عابدين) - وارد تلغرافات عربى- صورة التلغراف العربى رقم٦٦٣ من مدير عموم قبلى السودان إلى المعية السنية وورد بتاريخ ليلة ١١ شوال سنة ١٢٨٨ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧١) كذلك انظر : Baker, : Ismailia, vol. I, p. 397 .

٤- م. أ. س: دفتر ١٢ (عابدين) صادر تلغرافات عربى- صورة التلغراف العربى رقم١٠٨٧ من خيرى باشا إلى مدير عموم قبلى السودان فى ٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ (١٢ فبراير سنة ١٨٧٢)، كذلك دفتر ١٩٤٢ (أوامر عربى) رقم٦ ص٥٤ أمر كريم صادر إلى مدير عموم قبلى السودان فى ٥ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ (١٥ فبراير سنة ١٨٧٢) .

٥- م. أ.س: دفتر ١٤ (عابدين) وارد تلغرافات عربى- صورة التلغراف العربى رقم ١٢٧٩ من مدير عموم قبلى السودان إلى المعية السنية فى ١٤ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ (٢٤ فبراير سنة ١٨٧٢) وكذلك صورة التلغراف العربى رقم ١٤٣٠ من مدير عموم قبلى السودان إلى المعية السنية فى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ (٨مارس سنة ١٨٧٢) .

بل أن ممتاز باشا حينما أراد استئذان القاهرة فيما طلبه «بيكر» من أشياء- كانت تعد فى ذلك الوقت من الأشياء الكمالية أو الترفيهية- كالسكر والبن والصابون والدخان والروائح العطرية، أرسلت الحكومة المصرية ما يفيد سرعة إرسال الأشياء المطلوبة مع تنفيذ كل ما يطلبه منه «بيكر» فيما بعد دون الاستئذان من القاهرة وحتى إذا كان هناك ما يدعو لذلك فعليه الإخطار بطريق التلغراف تجنبا للتأخير[١].

ولاشك أن اهتمام مصر الدائم بإمداد الحملة بما يلزمها من قوات عسكرية ومؤن يبعد مسئوليتها عن فشل الحملة المصرية فى تحقيق الأهداف التى أرسلت من أجلها إلى منطقة أعالى النيل الأبيض ، كما ثبت أيضا بأن مسئولية هذا الفشل لم تكن بسبب تقصير أو إهمال من جانب ضباط الحملة وجنودها فعلى الرغم من ظروف الأحوال الجوية غير الملائمة لحياتهم وتدهور حالتهم النفسية بسبب معاملة «بيكر» القاسية لهم[٢]- بما فيهم رؤوف بك[٣]- مستغلا السلطات المطلقة التى منحها له الخديوى مثل منح المكآفات والترقيات حتى رتبة

١- م . أ. س : دفتر ١٢ (عبدين) صادر تلغرافات عربى - صورة التلغراف العربى رقم ٧٥٠ ص٤٩ من خيرى باشا إلى ممتاز باشا فى ليلة ٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٨ (١٨ يناير سنة ١٨٧٢) .

٢- هناك مكاتبات عديدة بعث بها ممتاز باشا مدير عموم قبلى السودان إلى الخديوى تتضمن شكوى ضباط الحملة وجنودها من سوء معاملة بيكر لهم. انظر على سبيل المثال : م أ. س: دفتر ١٨٥٩ (وارد معية سنية عربى) ص٣٥ صورة المكاتبة الواردة من مدير عموم قبلى السودان إلى المعية السنية فى ١٢ رمضان ١٢٨٨- (٢٥ فبراير سنة ١٨٧١) وكذلك مكاتبة رقم ١٥ وأخرى رقم١٦ بنفس الدفتر ص٥٣ ، ص٥٦ من مدير عموم قبلى السودان إلى المعية السنية فى ١٠ شوال سنة ١٣٨٨ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧١) .

٣- أساء «بيكر» إلى رؤوف بك حينما اتهمه باتصاله سرا بأبى السعود تاجر الرقيق وباهماله فى انتشال إحدى مراكب الحملة التى غرقت بالنيل - بالرغم من أن رؤوف بك بذل جهدا كبيرا مع جنوده لانتشال هذا المركب - كما اتهمه أيضا بمحاولته لانقاص قوة الحملة بعد أن أعاد إلى الخرطوم ٤٥٦ من الجنود المرضى والعاجزين عن العمل مع العلم بأن «بيكر» هو الذى أمره بذلك توفيرا لمؤن الحملة . وقد ترتب على ذلك أن اصدر الخديوى أمرا باستدعاء رؤوف بك وتعيين عثمان رفقى بدلا منه إلا أن هذا الأمر لم يتم تنفيذه . انظر : ث . ش . و: محفظة رقم ١١٩ (مجموعة السودان وأفريقيا الاستوائية) ملف ٧٢ / ١ من صمويل بيكر إلى جناب الخديوى فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٥، كذلك : ث . د . ج : محفظة رقم ١٥ (أوامر عربى) من الجناب العالى إلى ناظر الجهادية فى ٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ (١٢ فبراير سنة ١٨٧٢)، كذلك : س . ص : دفتر رقم ١ ص٨ مكاتبة رقم٥ صادرة من الجناب العالى إلى ناظر الداخلية فى ٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ (١٢ فبراير سنة ١٨٧٢) .

صاغقول اغاسى (رائد) وكذلك حق توقيع الجزاء إلى حد الإعدام ، على الرغم من ذلك فقد أدى الجميع واجبهم بكفاءة ممتازة اعترف بها «بيكر» نفسه خاصة بعد مجهودهم الناجح فى اختراق منطقة السدود النباتية [١].

ويمكن القول بأن مسئولية فشل الحملة فى تحقيق أهدافها إنما تقع فى مجملها على كاهل «بيكر» إذ اعتبر نفسه غازيا جاء إلى هذه المناطق الأفريقية على رأس حملة عسكرية لغزوها وإخضاعها لسلطان الحكومة المصرية. كما اعتقد بأنه يمكن مناهضة تجار الرقيق- المتأصلة لدى غالبية الأهالى هناك- دفعة واحدة دون أن يسمح لها بأخذ المراحل الانتقالية للقضاء عليها وهو الأمر الذى يحتاج إلى عنصر الزمن لتحقيقه [٢]. فعلى الرغم مما كانت لديه من خبرة كشفية سابقة بالمناطق الأفريقية وبطبيعة سكانها فانه كانت تنقصه اللباقة السياسية فى التقرب إلى الأهالى المحليين وكسب ودهم وثقتهم بدلا من أن يتبع معهم سياسة العنف والشدة للحصول على مؤن الحملة أو استخدامهم كحمالين لنقل متاع الحملة. ولعل حروب «بيكر» مع قبائل البارى القاطنة حول مدينتى «الاسماعيلية (غندكرو)» و «لادو» توضح سياسة العنف والشدة التى كان يتبعها فى تعامله مع الأهالى المحليين هناك.

فقد حدث أثناء تواجد الحملة بالاسماعيلية أن أراد «بيكر» استغلال حدة الصراع القبلى الذى كان قائما بين إحدى عشائر «البارى» وتدعى «الألورون» وبين قبائل «اللوكويا» القاطنة فى الاتجاه الشرقى للاسماعيلية ، فعرض على أهالى عشيرة «الألورون» أن تتكفل الحملة المصرية بحمايتهم من أعدائهم وأن تضمن لهم الحياة المستقرة الآمنة مقابل قيامهم بامداد الحملة بالمؤن اللازمة لها من الماشية والغلال[٣]. غير أن أهالى العشيرة رفضوا الاستجابة لعرض «بيكر» وذلك لحرصهم أولا على عدم بيع ماشيتهم أو التنازل عنها لأحد طبقا لعاداتهم وتقاليدهم وثانيا لعدم التصرف فى الجزء القليل الباقى لهم من الغلال بعد حروبهم مع قبائل

١- عمر طوسون: مقتبسات من تاريخ مديرية خط الاستواء. م . ج .: عدد ٤ مجلد ٢ (يوليو سنة ١٩٤٠) ص٤٣٨ ، كذلك انظر : Baker, op. cit., p. 199 .

٢- محمد فؤاد شكرى : صفحة من تاريخ مكافحة الرق والنخاسة فى السودان- كتاب اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته ص٢١٠ ، كذلك انظر : جلال يحيى : مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسع (دار المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٦٧) ص٧٧ .

٣- Baker, op. cit., pp. 221-223 .

اللوكويا[١]. وعندئذ أصدر «بيكر» أمرا يقضى بالاستيلاء على ماشيتهم وغلالهم عنوة وبالتالى بدأت سلسلة من المعارك والحروب الجانبية أبعدت الحملة عن المثل العليا التى جاء لتحقيقها باسم مصر فى هذه المناطق ، فقد تحالف أهالى العشيرة مع أهالى عشيرة «البلينيان» المجاورة لهم وهاجموا المعسكر المصرى فرد «بيكر» على ذلك بهجومه الخاطف عليهم الذى انتهى باستيلائه على مايقرب من ستمائة بقرة وكميات كبيرة من الذرة كانوا يحتفظون بها[٢]. ولم ينته الأمر عند هذا الحد إذ حينما قدم «أبو السعود» - تاجر الرقيق والعاج- إلى المنطقة المواجهة «للاسماعيلية» احتج على سياسة «بيكر» التى يتبعها مع سكان المنطقة ، كما احتج على سياسته فى احتكار تجارة العاج، مما زاد من عزيمة الأهالى للاستمرار فى مقاومة الحملة المصرية ودفع بقبائل «اللوكويا» لأن تنهى عداوتها القديمة مع عشيرة «الألورون» بل وأن تتحالف معها للهجوم على المعسكر المصرى [٣].

والواقع أن أبا السعود كان يحدوه الأمل باثارته للأهالى ضد الحملة فى أن يتخلص هؤلاء من رجال الحملة المصرية أو على الأقل فى أن يتناقص عددهم، الأمر الذى ستضطر من أجله الحملة لأن تعود إلى القاهرة دون أن تحقق أهدافها فى القضاء على تجارة الرقيق وإدخال التجارة المشروعة فى المناطق الأفريقية وبالتالى يستمر هو فى تجارته المربحة بلاعوائق .

على أية حال لقد باءت آمال أبى السعود بالفشل إذ سرعان ما انتهز «بيكر» فرصة هجوم أهالى الألورون- المتحالفين مع قبائل اللوكويا على معسكره حتى أمر قواته بشن الهجوم المسلح عليهم والفتك بهم وسلب كل ما لديهم من الماشية والمحاصيل التى يدخرونها فى مخازنهم [٤]. وقد ذكر أحد مهندسى الحملة أن «بيكر» ارتكب ضد أهالى المنطقة هناك من جرائم القتل وسلب الماشية وإحراق المساكن مالايمكن وصفه ويكفى أنه استولى فى نهاية هجومه على ثلاثين ألف رأس من الماشية[٥]. ولعل فى هذا ما يدل على أن هجوم «بيكر» على الأهالى لم يكن بقصد الحصول على ماشيتهم كغذاء لرجال الحملة ، إذ كان عددهم

١- جميل عبيد : المرجع السابق، ص٤٠ .

٢- Baker , op. cit., pp. 267-270 .

٣- مكى شبيكه : السودان فى قرن ١٨١٩-١٩١٩ ، ص١٠٠ .

٤- Shukry, M. : The Khedive Ismail and Slavery in The Sudan 1863-1879 , pp. 170-174

٥- محمد صبرى : الإمبراطورية السودانية ، ص٥٤ ، حاشية رقم٢ .

حينذاك لايتجاوز ألفى رجل، وإنما كان هدفه هو الانتقام الذى لامبرر له[١]. كما أكد الضابط الإيطالى «جيسى Gessi » بأن «بيكر» أثناء هجومه على بلدة «لادو» سلب من الأهالى ما يقرب من اثنى عشر ألفا من الأبقار وكل ما كان لديهم من محصول الذرة الأمر الذى أدى بهم لأن يعيشوا عدة سنوات مقبلة فى فقر شديد[٢]. وبطبيعة الحال لم ترض الحكومة المصرية بإجراءات العنف التى اتبعها «بيكر» مع عشائر البارى فأرسلت له بما يفيد ضرورة تغيير سياسته مع الأهالى باتباع سياسة أخرى تتسم بالعدل واللين والمسالمة وبما يتفق مع الأهداف التى تنوى مصر تحقيقها فى القارة[٣].

وبالفعل بدأ «بيكر» يغير من سياسته ، فقد لوحظ أنه حينما امتنع أهالى بلدة «بدن» عن العمل مع الحملة فى نقل متاعها وأجزاء مراكبها المفككة- بعد اتفاقهم المسبق معه- لم يفعل معهم مثلما فعل مع عشائر البارى بل قرر الاستعانة فى عمليات النقل برجال بلدة «لابوريه» مقابل إعطاء بقرة لكل حمال [٤]. كما تبادل مع قبائل الشولى فى «فاتيكو» الود والترحيب وتعهد لرئيسهم «روث جارما Roth Jarma » بحمايتهم من اعتداء تجار الرقيق[٥].

ولكن على الرغم من ذلك فلم يتمكن من نيل عطف الأهالى المحليين طوال رحلته الكشفية وربما كان ذلك بسبب احتقاره لهم ونظرته المتعالية عليهم باعتبارهم- كما ذكر- شعوبا أقل إحساسا بانسانيتهم وبالتالى فلايستحقون أى جهد يبذل لتطويرهم وتمدينهم وإنما يتركون فى عبوديتهم إلى الأبد[٦]. كذلك قال فى موضع آخر «... أن الأفريقى لايقدر معنى الحرية ولايبدى أقل مشاعر الحمد لليد التى تحطم أغلاله...»[٧].

١- جميل عبيد : المرجع السابق ، ص٦٧ ، حاشية رقم ٥٧ .

٢- Gessi, R. : Seven Years in the Sudan, Being a Record of Exploration, Adventure and Campaigns against the Slave Trade Hunters, (London 1892), p. 91 .

٣- جورج جندى وجاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ص٢٣٧ ، كذلك انظر : محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص٢٥٩ ، ص٢٦٣ .

٤- ث . ش . و : محفظة رقم ١١٩ ملف ٧٢ / ١ من صمويل بيكر إلى جناب الخديوى فى ١٠ مايو سنة ١٨٧٢ كذلك انظر : Baker, Ismailia, vol.II,, pp. 48-50 .

٥- جميل عبيد : المرجع السابق ، ص٤٤ ، ٤٥ .

٦- Baker, op. cit., pp. 266-275 .

كذلك انظر : محمد صبرى : المرجع السابق ص٥٣ ، ص٥٦ .

٧- مورهيد : النيل الأبيض ، ص٩١ .

وهكذا كشف «بيكر» عن شعوره العدائي تجاه سكان المناطق الأفريقية مما كان كفيلا بافساد أي تقدم للحملة المصرية فى هذه المناطق، الأمر الذى ترتب عليه فى النهاية فشل الحملة فى تحقيق أهدافها فى منابع النيل الأبيض، كما ترتب عليه أيضا الإساءة للحكم المصرى وإثارة الشعور العام لدى الأهالى بالعداء نحو هذا الحكم ، كما أكد بذلك الخديوى اسماعيل فى الحديث الذى أجراه مع «مستر فيفيان Mr. Vivian – القائم بأعمال القنصل البريطانى العام بالقاهرة حينذاك – والذى نفى فيه الإدعاء الذى قاله «بيكر» عقب انتهاء تعاقده مع الحكومة المصرية من أنه أقام جنوب الاسماعيلية حكومة منظمة كان لها الفضل فى إخماد تجارة الرقيق هناك[١].

ومن جهة أخرى فقد أثقلت هذه الحملة كاهل الميزانية المصرية إذ بلغت جملة نفقاتها ما يقرب من مليون جنيه فى الوقت الذى كانت تعانى فيه مصر ضيقا ماليا شديدا[٢]. هذا بالإضافة إلى جملة خسائرها فى عدد الأفراد والتى تراوحت ما بين ستمائة وسبعمائة فرد بين قتيل ومريض وهارب ومفقود . ولعل من أسباب هذه الخسائر الجسيمة تلك الحروب الكثيرة التى شغل «بيكر» نفسه بها مع القبائل وتجار الرقيق دون مبرر واستمراره فى معاملته القاسية مع ضباطه وجنوده ، فضلا عن انتشار الأمراض الخطيرة وسوء الأحوال الجوية هناك[٣].

ومما يؤسف له أن تكون خسائر مصر فى هذه الحملة سواء المادية والبشرية لصالح الحكومة الإنجليزية ، إذ استغل «بيكر» فرصة قيادته للحملة المصرية حتى عمل على التمكين لبلاده فى المناطق الأفريقية التى مرت بها الحملة وهذا ما أكدته مراسلاته التى بعث بها إلى الجمعية الجغرافية الملكية الإنجليزية والتى كانت تتضمن نتائج الاكتشافات التى قام بها فى هذه

١- بنرلا : مصر والجغرافيا ص٤٧ ، كذلك انظر : مورهيد : المرجع السابق، ص١٦٠ ، مارلو : تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، ص٢٠٤ كذلك انظر:

Harraz, E.R., Samuel Baker and The Southern Sudan, Bulletin of The Faculty of Arts, Cairo University, vol. XXV, partI, May 1963 .

٢- Sabry, M.: L'Empire Egyptian Sous Ismail, P. 455.

٣- Shukry, M. : op . cit., pp. 168-175 .

المناطق. وليس ذلك بالأمر الغريب على «بيكر» إذ كان من أشد المتحمسين لأن تستعمر بلاده المناطق الأفريقية التى قام باستكشافها خلال رحلته الكشفية الأولى لمنطقة منابع النيل الحبشية فى سنة ١٨٦١ والاستوائية سنة ١٨٦٣[١].

كما أننا لانستبعد أن يكون «بيكر» قد أوعز إلى حكومته بضرورة تدخلها لدى الخديوى لأن يعين انجليزيا آخر خلفا له كحاكم لمديرية خط الاستواء ، حتى تتمكن انجلترا من تنفيذ أغراضها الاستعمارية فى المنطقة . وبالفعل حينما عين «غوردن Gordon» الأنجليزى خلفا له كتب يقول : «... لايسعنى إلا أن انظر مغتبطا لزيادة النفوذ الإنجليزى بمصر منذ سنة ١٨٦٩ إذ بعد انتهاء مهمتى كأول انجليزى يعينه الخديوى ويمنحه السلطات المطلقة لمناهضة تجارة الرقيق فى منطقة أعالى النيل الأبيض ، يعود ويعين انجليزيا آخر خلفا لى مما أدى إلى فتح الباب أمام النفوذ الإنجليزى للتدخل فى هذه المنطقة»[٢] .

ونرى مما سبق أن اختيار «صمويل بيكر» لقيادة مثل هذه الحملة المصرية كان خطأ من جانب الخديوى اسماعيل لأنه من دعاة الاستعمار الإنجليزى فى أفريقيا ، ومن ثم كان سعى الحكومة الإنجليزية لإلحاقه بخدمة مصر ، وحينئذ كان الأجدر بالخديوى أن يقتدى بسياسة جده محمد على حينما أسند قيادة حملة مصرية شبيهة بحملة «بيكر» إلى واحد من الضباط المصريين الأكفاء وهو «سليم بك قبطان» إلا أن الخديوى الذى تملكته عقدة التقرب من أوربا أراد بإسناد قيادة الحملة إلى «بيكر» أن يثبت للدول الأوربية- كما ذكرنا سابقا- صدق نواياه فى القضاء على تجارة الرقيق فى أفريقيا وبالتالى يمكنه من اكتساب ثقة هذه الدول- وبخاصة انجلترا- للوقوف بجانبه فى مشروعاته التوسعية فى أفريقيا وفى حصوله علو الاستقلال التام عن الدولة العثمانية وكذلك حتى تتاح له فرصة الاقتراض من بيوت المال الأوربية[٣].

١- راجع : ص٨٥ .

٢- محمد صبرى : الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ص٥٧ ، كذلك انظر : السروجى : الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر، ص٤٦٤ .

٣- Sammarco, A.: Histoire de L'Egypte Moderne.. p. 128 .

غير أن ذلك لايعنى التزام الخديوى باسناد قيادة الحملات الكشفية المقبله للأجانب دون المصريين ، فقد أسند فيما بعد قيادة معظم هذه الحملات إلى ضباط مصريين أثبتوا أنهم لايقلون كفاءة عن غيرهم من الضباط الأجانب .

والملاحظ أنه على الرغم من الرعاية الشاملة التى كفلها الخديوى لحملة «بيكر» فانها لم تحقق الأهداف المرجوه من إرسالها واكتفت باقامة بعض المحطات العسكرية وباجراء استكشافات فى المناطق التى مرت بها دون إجراء استكشافات بالبحيرات الاستوائية كما كان متوقعا . وبالإضافة إلى ذلك فإن فترة السنوات الأربع التى قضتها الحملة المصرية فى هذه المناطق ، لم تكن كافية للقضاء تجارة الرقيق والقيام بمشروعات عمرانيه فى المناطق التى وصلتها والعمل على النهوض بمستوى أهلها ، وذلك حسب الأوامر التى كلف بها «بيكر» من قبل الخديوى ، الأمر الذى دفع إلى القول بأن حملة «بيكر» قد فشلت فى تحقيق أغراضها . وقد أثبتنا أن مسئولية هذا الفشل ترجع إلى سياسة «بيكر» العدائية تجاه الأفريقيين وعدم اتباعه أسلوب اللباقة السياسية فى التعامل معهم وكسب ودهم وثقتهم . غير أن فشل حملة «بيكر» لم يثن مصرعن إرسال حملات كشفية أخرى إلى المناطق الاستوائية ، بل على العكس من ذلك داومت مصر على إرسال عدة حملات كشفية تباعا إلى هذه المناطق كما سيتضح أمره فى الفصلين اللاحقين .

الفصل الرابع
استكشافات «غوردن» بأعالى النيل الأبيض

اختيار عوردن خلفا لصمويل بيكر- تعليمات الخديوى إلى غوردن- الإعداد لحملة غوردن- السفر إلى الخرطوم- تأسيس محطة «السوباط» - استكشاف بحيرة «نو» - تأسيس محطة «شانبيه» - إنشاء مديرية «بور» واستكشافها - اختيار «لادو» عاصمة للمديرية الاستوائية بدلا من الاسماعيلية (غندكرو) - استكشاف مجرى النيل جنوب الرجاف- إقامة محطات : بدن ، كرى ، موجى ، لابوريه، - الوصول إلى «دوفيليه» وإقامة محطة عسكرية بها- - الوصول إلى مرولى واستكشافها - عودة «غوردن» إلى «فويرا» واستكشاف مجرى نيل فيكتوريا- استكشاف الطريق البرية حتى «دوفيليه» - استعدادات «غودرن» لمواصلة رحلته الكشفية- استكشاف المجرى المائى بين «دوفيليه» و «ماجنجو» - الوصول إلى بحيرة «البرت نيانزا» - إجراء استكشافات بنيل فيكتوريا حتى «فويرا» و «مرولى»- رغبة «غوردن» فى العودة إلى المحطات الشمالية - كشف محاولات «غوردن» الاستعمارية .

أرادت مصر، بعد فشل حملة «بيكر» ، أن ترسل حملة كشفية أخرى إلى منطقة أعالى النيل الأبيض لتحقيق الأهداف التى أخفق «بيكر» فى تحقيقها، وأن تعمل فى الوقت نفسه على إنشاء سلسلة من المحطات العسكرية تمتد بامتداد مجرى النيل حتى منابعه فى منطقة البحيرات الاستوائية ويكون ذلك برضاء القبائل وشيوخها[١] .

ولما لم يدر ببال الحكومة المصرية أن شخصية «بيكر» الأجنبية، كانت تعد سببا رئيسيا أدى إلى فشل حملته ، فإنها لم تدخر وسعا فى المرة الثانية لأن تختار شخصية أخرى أجنبية ، أسندت إليها قيادة الحملة المزمع إرسالها إلى المنطقة الاستوائية ، وقد تمثلت الشخصية الأجنبية المختارة لقيادة الحملة الجديدة فى «تشارلس جورج غوردن Charles George Gordon»[٢].

١- جميل عبيد : المرجع السابق ، ص٨٣ .

٢- ولد غوردن سنة ١٨٣٣ ببلدة «وولوتش Woolwich» بانجلترا وقد ورث حب الحياة العسكرية عن أبيه القائد العسكرى حتى إذا ما بلغ سن الثالثة عشرة التحق بالاكاديمية الملكية العسكرية فى «وولوتش» وبعد تخرجه عمل كملازم ثان فى سلاح المهندسين لمدة عام ونصف ثم اشترك فى حرب القرم(١٨٥٣-١٨٥٦)وبعد انتهاء الحرب اختير مع جماعة أخرى كلفت بتحديد معالم الحدود بين تركيا وجيرانها ثم سافر=

ويذكر المؤرخ الإنجليزى «ألن Allen» بأن اختيار «غوردن» لتولى قيادة الحملة المصرية المرسلة إلى أعالى النيل الأبيض ، إنما كان من قبيل الصدف وبناء على مقابلة عارضة تمت بينه وبين نوبار باشا- رئيس الوزارة المصرية حينذاك - فى دار السفارة البريطانية فى الآستانة فى سبتمبر سنة ١٨٧٢ حيث عرض نوبار عليه حكم المديرية الاستوائية خلفا «لصمويل بيكر»، ولم يبد غوردن اعتراضه وقتذاك وفضل أن يستشير حكومته الإنجليزية [١].

وعلى الرغم من أن المقابلة قد تمت بالفعل ، فان اختيار «غوردن» لم يكن بمحض الصدفة كما ذكر «ألن» إنما كان أيضا بإيعاز من الحكومة الإنجليزية. فكما ثبت لدينا من قبل أنها كانت وراء اختيار«صمويل بيكر» لقيادة الحملة المصرية السابقة، وحينما علمت بعدم رغبة الخديوى فى تجديد عقده، أخذت تسعى لديه لكى يختار شخصا انجليزيا آخر يحل محل «بيكر» حتى تظل على معرفة دائمة بالمناطق الأفريقية التى تمهد لاستعمارها ولما كان غوردن- كسلفه- شديد الحرص على التمكين لبلاده فى هذه المناطق ، فقد قام ولى العهد الإنجليزى الأمير «دوجال» أمير ويلز- الذى كان فى طريقه إلى الهند- بزيارة مصر حيث أشار على الخديو، بإيعاز من الحكومة الأنجليزية ، بتعيين غوردن للعمل بالمناطق الاستوائية خلفا «لبيكر» [٢]. كما طلبت انجلترا من قنصلها العام بمصر التدخل لدى الخديوى لكى يلحق «غوردن» بخدمته مبررة أنه سيعمل على مناهضة تجارة الرقيق فى مواطنها الأصلية بأعالى النيل الأبيض. هذا وقد بعث القنصل إلى حكومته بعد ذلك بما يفيد تحقيق رغبتها[٣]، إذ أن الخديوى، كما أشرنا سابقا ، كان حريصا من ناحيته على إرضاء الحكومة الإنجليزية، ولذا فقد

= إلى الصين سنة ١٨٦٠ ضمن أفراد البعثة العسكرية البريطانية الفرنسية وحينما عاد إلى انجلترا سنة ١٨٦٥ اختير للاشراف على بناء القلاع عند مصب نهر «التيمز» ثم انتدبته انجلترا ممثلا لها فى اللجنة الدولية الخاصة بالإشراف على الملاحة فى نهر الدانوب والتحق بعد ذلك بخدمة الحكومة المصرية كحاكم للمديرية الاستوائية (١٨٧٤-١٨٧٦) وكحكمدار عام السودان (١٨٧٧-١٨٧٩) ثم استدعى عقب الاحتلال الانجليزى لمصر وقيام الثورة المهدية فى السودان لإخلاء السودان حتى قتل بالخرطوم سنة ١٨٨٥ . انظر : سرهنك : المرجع السابق ص٣١٨، الأيوبى : المرجع السابق ص٣٨ ، شوقى الجمل: الوثائق التاريخية ، ص١٣ جميل عبيد : المرجع السابق ص١١٢ ، حاشية رقم٢ .

١- Allen, B.M.: Gordon and The Sudan (London1931), pp. 5-10 .

٢- سرهنك : المرجع السابق ، ص٣١٨ .

٣- F. O., No. 84/137, Vivian to Granivill, 30/8/1873 .

رحب بتعيين «غوردن» وبعث يطلب موافقة الحكومة الإنجليزية على ذلك . وكان من الطبيعى أن ترحب الحكومة الإنجليزية بذلك- كما رحبت من قبل عند تعيين «بيكر» - غير أنها اشترطت على الخديوى ضرورة فصل مديرية خط الاستواء عن حكمدارية السودان واعتبارها مديرية قائمة بذاتها وأن يكون غوردن حاكما مستقلا فى عمله وشئونه وحساباته عن الحكمدارية، لأن بعد المسافة بينهما يؤدى إلى التأخير فى تصريف أمورها مما كان سببا فى فشل الحملة السابقة[1].

ولعل فى اشتراط الحكومة الإنجليزية وما تذرعت به من حجج واهية ما يكشف عن نواياها الاستعمارية ، التى تبدو واضحة فى الرغبة فى فصل المديرية الاستوائية عن حكمدارية السودان وانفراد غوردن بحكمها، وذلك لكى يتمكن بالتالى من تقوية النفوذ الإنجليزى هناك. على أية حال وافق الخديوى عل شرط الحكومة الإنجليزية هذا طالما أنه سيساهم فى تحقيق أهداف مصر الكشفية فى المناطق الأفريقية وبالفعل وصل «غوردن» إلى القاهرة فى ٦ فبراير سنة ١٨٧٤ وبعد عشرة أيام صدرت إليه تعليمات الخديوى الخاصة بمهمته الأساسية فى المديرية الاستوائية والتى تتلخص فى العمل على تنظيم الإدارة وإقرار الأمن بها ومراقبة نشاط الرقيق واحتكار تجارة العاج باعتبارها التكأة التى كان يستند إليها تجار الرقيق فى الانتقال بالرقيق من جهة إلى أخرى والعمل كذلك على نشر التجارة المشروعة بين الأهالى وتدريبهم على استخدام «النقد» فى معاملاتهم التجارية بدلا من نظام «المقايضة» . مع مراعاة عدم التعرض لحاصلات الأهالى لأن ذلك يدعو القبائل إلى سوء الظن بالحكومة المصرية وبالتالى تنعدم ثقتهم بها. كما أصدر إليه التعليمات بتأمين المواصلات بين جنوب السودان وشماله وإنشاء عدة محطات عسكرية تربط بين البلدان التابعة للمديرية بحيث تستطيع جميعها أن تراسل الخرطوم مباشرة مع مراعاة إقامة هذه المحطات بامتداد مجرى النيل حتى المنابع الاستوائية. أما فيما يتعلق بالإجراءات الكشفية فقد تعين على غوردن تتبع مجرى النيل من الاسماعيلية (غندكرو) إلى البحيرات الاستوائية لاختبار مدى صلاحيتها للملاحة وإرسال الضباط والمهندسين فى بعثات استكشافية لهذه البحيرات والمناطق التى حولها مع رسم الخرائط التوضيحية لها[2].

١- الرافعى : المرجع السابق ، ص١١٧ .

٢- جورج جندى وجاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ص٢٣٨، ص٢٤١ . كذلك انظر: =

وبعد أن وافق «غوردن» على تنفيذ هذه التعليمات الخديوية مقابل راتب سنوى قدره ألفين من الجنيهات صدر إليه الأمر العالى فى ٢ محرم سنة ١٢٩١ (١٩ فبراير سنة ١٨٧٤) والذى جاء فيه « ... أنه بحسب المشهود فيكم من اللباقة والأهلية قد عيناكم مأمورا على جهة خط الاستوى (الاستواء) التابعة للحكومة وصارفرز (فصل) هذه الجهة من تبعية حكمدارية السودان وصارت قائمة بنفسها غير تابعة للحكمدارية .. وعند وصولكم الآن لتلك الجهات واختباركم أحوالها تجروا ترتيبها بحسبما يترآى لكم ... مع معاملة أهاليها بالرفق ولين الجانب والتأليف والمراعاة لما فيه عماريتهم وترغيبهم وتشويقهم على العمارية ودخولهم فى سلك الإنسانية شيئا فشيئ وهكذا مما يلزم إجراه ... »[١] كما أرسل الخديوى مضمون هذا الأمر لكل من حكمدار السودان[٢] ورؤوف بك الذى قام بادارة المديرية الاستوائية بهد رحيل «صمويل بيكر» [٣].

وكما تعاونت الأجهزة الإدارية والحربية فى مصر والسودان من أجل إعداد حملة «بيكر» السابقة فقد تعاونت فيما بينها لإعداد حملة غوردن الجديدة ، بل لقد هيأت لها من وفرة المؤن والقوة العسكرية والمعدات الحربية والمراكب الشراعية والتجارية- المفككة وغير المفككة- مالم توفره للحملة السابقة [٤].

= محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص٢٦٤، ص٢٦٧، السروجى : الجيش المصرى، ص٤٦٩، حراز أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوربى ، ص١٩٥ ، كذلك انظر :

Crabités, P. : Gordon, The Sudan and Slavery, (London 1933), pp. 29-30 .

١- م . أ. س : دفتر ١٩٤٨ (أوامر كريمة عربى) رقم ٩١ ص٤٧ صورة الأمر الكريم الصادر إلى عز تلوقولونيل غوردن مأمور جهة خط الاستوى فى ٢ محرم سنة ١٢٩١ (١٩ فبراير سنة ١٨٧٤) .

٢- م . أ. س: دفر ١٩٤٨ (أوامر كريمة عربى) رقم ١١ ص٤٤ صورة الأمر الكريم الصادر إلى حكمدار السودان فى ٢ محرم سنة ١٢٩١ (١٩ فبراير سنة ١٨٧٤) كذلك دفتر ١٧ (صادر تلغرافات) صورة التلغراف العربى الشفرة رقم١٩٥ من خيرى باشا إلى حكمدار السودان فى ٤ محرم سنة ١٢٩١(٢١ فبراير سنة ١٨٧٤) كذلك انظر : س . ص: دفتر ١٦ (معية سنية عربى) مجموعة ٥ أوامر عليه صادرة للأقاليم فى ٢محرم سنة ١٢٩١ (١٩فبراير سنة ١٨٧٤) .

٣- م.أ. س: دفتر ١٩٤٨ (أوامر كريمة عربى) رقم ٩٠ ص٤٧ صورة الأمر الكريم الصادر إلى رؤوف بك قومندان عساكر مديرية خط الاستوى فى ٢ محرم ١٢٩١ .

٤- انظر على سبيل امثال صور المكاتبات والتلغرافات الصادرة والواردة بخصوص تزويد الحملة بما تحتاج إليه :-

وفضلا عن ذلك ، فقد ضمت الحملة الجديدة عددا من الضباط المصريين الأكفاء أمثال : «ابراهيم فوزى باشا» و «حسن واصف أفندى» و «محمد أحمد أفندى» و «مصطفى أفندى فتحى» كما لحق بهم عدد آخر من الضباط السودانيين أمثال: «آدم أفندى عامر» و «محمد ابراهيم بك» و «محمد أغا عبد الكافى» [١]. هذا وقد فضل غوردن أن يصطحب معه تاجر الرقيق «أبوالسعود» لمعرفته بشيوخ القبائل المحلية وبتجار الرقيق مما يسهل مهمة الحملة هناك[٢]. كما فضل اصطحاب مجموعة من الضباط الأجانب للقيام باجراء الاستكشافات المطلوبة فى منطقة البحيرات الاستوائية فاختار الضابطين الأمريكيين : «شايى لونج Chaillé Long» و «ماسون Mason» والإنجليزين «واطسون Watson» و «شيبندال Chip-pendal» والإيطالى رومولو جيسى Romolo Gessi والفرنسى «أرنست لينان دى بلفون Ernist Linant De Bellefonds» [٣].

---

* م . أ. س : دفتر ١٨٧٠ (معية عربى) رقم ٧١ ص٦٣ صورة المكاتبة الصادرة من المعية السنية إلى المالية فى ٢ محرم ١٢٩١ (١٩ فبراير ١٨٧٤) .

* م . أ. س : دفتر ١٨٧٠ (معية عربى) رقم ٣٦ ص٥١ صورة المكاتبة الصادرة من المعية السنية إلى الداخلية فى ٢ محرم ١٢٩١ (١٩ فبراير سنة ١٨٧٤) .

* م. أ. س : دفتر ١٨ (عابدين) صادر تلغرافات عربى - صورة التلغراف العربى رقم ١٣ ص٢ من خيرى باشا إلى حكمدار السودان فى ٢١ ربيع أول سنة ١٢٩١ (٨ مايو ١٨٧٤) .

* م . أ. س: دفتر ١٨ (عابدين) صادر تلغرافات عربى- صورة التلغراف العربى رقم ٤٣ ص١٠ من خيرى باشا إلى حكمدار السودان فى ٢٥ ربيع أول سنة ١٢٩١ (١٢ مايو سنة ١٨٧٤) .

* م . أ. س : دفتر ٢٤ (عابدين) وارد تلغرافات عربى- صورة التلغراف العربى رقم ٤٣ ص٥٦ من حكمدار السودان بالخرطوم إلى خيرى باشا فى ١٢ ربيع ثان سنة ١٢٩١ (٢٩ مايو سنة ١٨٧٤) وورد فى ١٣ منه (٣٠مايو سنة ١٨٧٤) . كذلك دفتر ٢٧ (عابدين) - وارد تلغرافات عربى- صورة التلغراف العربى الشفرة رقم٣٢ ص٦ من وكيل اشغال حكمدارية السودان إلى سعادة خيرى باشا وورد فى آخر رجب سنة ١٢٩١ (١٢ سبتمبر ١٨٧٤) .

١- ابراهيم فوزى باشا: كتاب السودان بين يدى غوردن وكتشنر جـ١ (القاهرة سنة ١٣١٩هـ) ص١٠،٤ ١١ .

٢- مورهيد : النيل الأبيض ، ص١٧٣ .

٣- طوسون : تاريخ المديرية الاستوائية ... جـ١ ، ص١١٨ .

والجدير بالذكر أنه كان لانضمام الضباط الأكفاء من المصريين والسودانيين والأجانب بحملة «غوردن» الفضل فى إقرار الأمن واستتبابه فى المناطق التى وصلت إليها الحملة ، كما كان لهم الفضل فى الاكتشافات العديدة التى كانت تعد بحق من أهم ما حققته المديرية الاستوائية من إنجازات فى عهد غوردن (١٨٧٤-١٨٧٦) .

وبما أننا لسنا بمعرض الحديث عن أحوال المديرية الاستوائية فى عهد غوردن سوى من ناحية الاكتشافات التى تمت هناك بمعرفة غوردن ذاته أو تلك التى قام بها ضباط الحملة تحت إشرافه فيكون من الأفضل لنا أن نتتبع خلال هذا الفصل الاكتشافات التى قام بها غوردن تاركين الاكتشافات التى تمت تحت إشرافه لفصل لاحق .

على أية حال غادر غوردن القاهرة فى ٢١ فبراير سنة ١٨٧٤ حيث أبحر بحملته من السويس فى طريقه لتنفيذ مهمته الكشفية فى منطقة أعالى النيل الأبيض، فوصل إلى سواكن فى ٢٥ فبراير ومنها سلك الطريق البرية حتى بربرة فالخرطوم* التى وصلها فى ١٣ مارس وهناك أمده اسماعيل باشا أيوب حكمدار السودان بكميات كبيرة من المؤن كما ألحق بقواته مائتى جندى[١].

بعد ذلك غادرت الحملة الخرطوم فى ٢٢ مارس سنة ١٨٧٤ متخذة طريقها إلى الجنوب عبر النيل الأبيض فوصلت إلى فاشودة التى اعتبرت - حينئذ - آخر الحدود الجنوبية لحكمدارية السودان [٢]. وفى ٢ أبريل من العام نفسه وصلت الحملة إلى منطقة مصب نهر السوباط فى

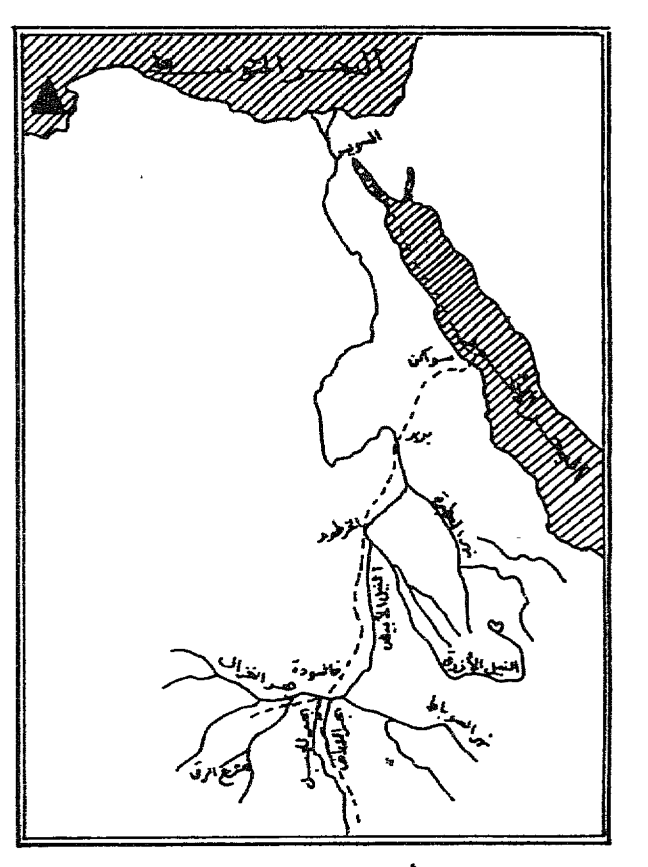
---

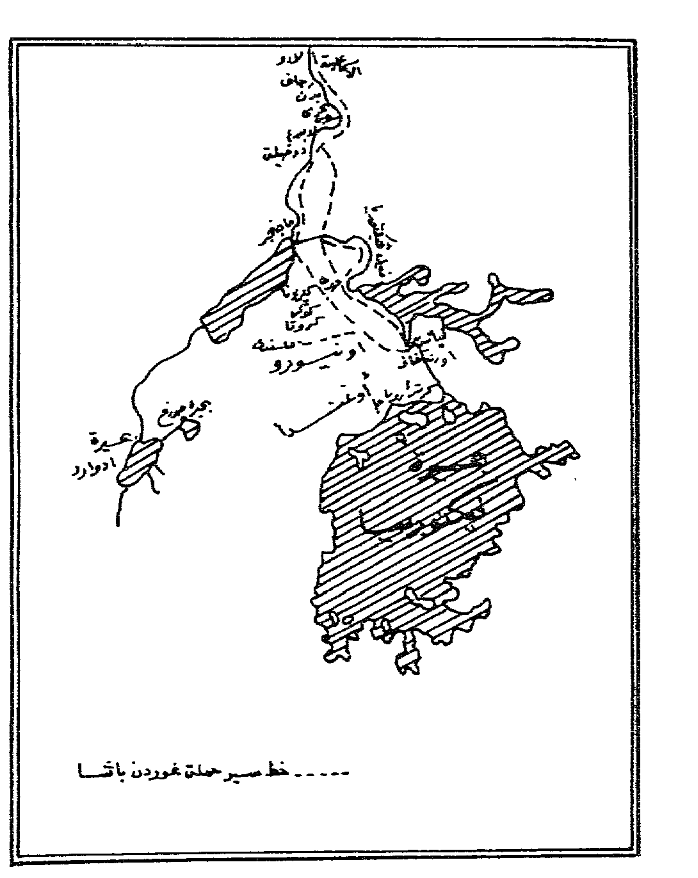
* انظر خريطة رقم (٣) ص١٢١ .

١- م . أ . س: دفتر ٢٤ (عابدين) وارد تلغرافات عربى- صورة- التلغراف العربى الشفرة رقم ٤٣ ص٥٦ من حكمدار السودان بالخرطوم إلى خيرى باشا فى ١٢ ربيع ثان سنة ١٢٩١ (٢٩ مايو سنة ١٨٧٤) وورد فى ١٣ منه (٣٠ مايو سنة ١٨٧١) كذلك دفتر ٢٨ (عابدين) - وارد تلغرافات عربى- صورة التلغراف العربى رقم ٣٥٨ ص٥٣ من مأمور جهات خط الاستوى إلى مكتوبى خديوى فى ٧ شوال سنة ١٢٩١ (١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٤) وورد فى ليلة غرة ذى القعدة سنة ١٢٩١ (١٠ديسمبر سنة ١٨٧٤) .

٢- تم الاتفاق بين غوردن وحكمدار السودان بعد استشارة الخديوى على أن تكون فاشودة نهاية الحدود الجنوبية لحكمدارية السودان وتكون الأراضى الممتدة جنوبها تابعة للمديرية الاستوائية . انظر م . أ . س: دفتر ٢٤ (عابدين) . وارد تلغرافات عربى- صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٢٦٩ من الكولونيل غوردن، ومن حكمدار السودان بالخطوم إلى سعادة خيرى باشا فى ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٩١ (١٣ مايو سنة ١٨٧٤) وورد فى ٣٠ منه (١٧ مايو سنة١٨٧٤) . كذلك صورة التلغراف العربى الشفرة ٣١٦ ص٤٣ بالدفتر نفسه والوارد من حكمدار السودان بالخرطوم إلى خيرى باشا فى ٢ ربيع ثان سنة ١٢٩١ (١٩ مايو سنة ١٨٧٤) وورد فى ٣ منه (٢٠ مايو سنة ١٨٧٤) .

خريطة رقم (٣)





أعد الباحث هذه الخريطة بعد استعانته بالخريطة المنشورة فى كتاب : جميل عبيد (المديرية الاستوائية) ص٥٨٩ وهى توضح خط سير حملة «غوردن باشا» من السويس نياميونجو وماسندى

النيل الأبيض وعندها أقام غوردن أول محطة عسكرية سميت «بالسوباط» حيث ثبت لديه بأن المراكب المحملة بالرقيق القادمة من نهر السوباط أو بحر الغزال تمر على هذه المنطقة قبل أن تدخل فى النيل الأبيض ومن ثم فإن إنشاء محطة عسكرية هناك سيؤدى إلى مراقبة طرق الواصلات النهرية وبالتالى إلى مصادرة مراكب الرقيق بها. كما أمر بتزويد جنودها بالأسلحة اللازمة وبحفر خندق حولها تنصب فوقه المدافع كذلك أقام بها مركزا حكوميا أوكل رئاسته إلى اليوزباشى (نقيب) محمد أحمد أفندى[١].

وقد سارت الحملة بعد ذلك فى الاتجاه الجنوبى محاولة اختراق طريقها عبر بحر الزراف ولكنها فشلت بسبب كثرة السدود النباتية فعادت أدراجها وسارت فى بحر الجبل حتى وصلت إلى بحيرة «نو» وعندها قام غوردن باجراء استكشاف سريع لها ، فوصفها بأنها بحيرة ضحلة واسعة تمتد إلى الغرب لمسافة سبعة أميال تقريبا ويصب بها النهر الممتد من بلدة «مشرع الرق» والمسمى «بحر الغزال» والذى يتصل عندها أيضا ببحر الجبل ، وعلى الرغم مما يحيط بها من مستنقعات، فإن الأراضى الممتدة بجوارها تكثر بها الأشجار مما أفاد الحملة فى استخدام أخشابها للوقود بدلا من الفحم. وقد أراد غوردن استكشاف مجرى بحر الغزال واختبار مدى صلاحيته للملاحة غير أنه بعد أن وصل إلى بلدة «مشرع الرق» اعترضته السدود النباتيه، مما دفعه للوقوف عند هذه البلدة حيث قابله رؤساء الأهالى بالترحيب فوزع عليهم كثيرا من الهدايا خاصة بعد أن أعلنوا إخلاصهم للحكومة المصرية[٢]. ثم عا بعد ذلك إلى بحيرة «نو» حيث استأنفت الحملة طريقها إلى الجنوب فى بحر الجبل وبعد أن نجح الجنود فى اختراق منطقة السدود النباتية التى تعترض المجر الرئيسى لبحر الجبل ، وصلت الحملة إلى غابة «شانبيه» التى كانت تعد سوقا يلتقى فيه تجار الرقيق وسن الفيل أمثال : أبوعمورى وكوجك على، وغطاس . ولذا فقد أمر غوردن بتأسيس محطة عسكرية هناك سميت بمحطة «شانبيه» ترك بها عددا من الجنود تحت إشراف اليوزباشى مصطفى فتحى أفندى [٣]. ثم غادرت الحملة بعد ذلك «شانبيه» فى طريقها إلى الجنوب حتى وصلت إلى بلدة «بور»

١- ابراهيم فوزى : المصدر السابق ص٤ ، مكى شبيكه : السودان فى قرن ص١٠٧ .

٢- ابراهيم فوزى : المصدر السابق ، ص٧ .

٣- Gessi, R. : Seven years in the Soudan , p. 71 .

كذلك انظر : جميل عبيد : المديرية الاستوائية ، ص٩٠ .

فى ١١ ابريل سنة ١٨٧٤ وهناك وجد غوردن ما يقرب من أربعمائة من المسلحين كانوا مأجورين للعمل مع تجار الرقيق فأدخلهم فى صفوف قوات الحملة، ثم جعل من هذه البلدة والأراضى المحيطة بها مديرية أسماها «مديرية بور» وعين الضابط السودانى «آدم أفندى عامر» وكيلا عليها [١]. وقد ذكر غوردن أن أراضى هذه المديرية صالحة للزراعة حيث تنتشر بها زراعة الذرة والسمسم والتبغ بكميات كبيرة كما تمتاز بكثرة الغابات الكثيفة بالأشجار . وعلى الرغم من وجود الأعداد الكبيرة من الأبقار والأغنام والماعز ، فإن أهالى هذه المديرية - وهم من قبائل الدنكا - لايأكلون لحومها حسب عاداتهم وإنما يأكلون لحوم الحيوانات الأخرى كالفيله والزراف وأفراس النهر[٢].

وقد استأنف غوردن بعد ذلك رحلته الكشفية جنوبا فى بحر الجبل حتى وصل فى ١٧ أبريل سنة ١٨٧٤ إلى «الاسماعيلية» عاصمة المديرية الاستوائية ومركز قيادتها ، فاستقبله رؤوف بك بحفاوة بالغة ثم لم يلبث أن قام بإجراء استكشاف سريع للعاصمة للتأكد مما إذا كان هناك ما يدعو لاستبدال العاصمة بغيرها، حيث أن الحكومة المصرية نصحته من قبل بتغيير عاصمة المديرية لعدم ملاءمة جوها لصحة القادمين من الشمال سواء من المصريين أو السودانيين أو الأوربيين[٣].

وبالفعل تأكد لغوردن بعد إجراء استكشافاته أن «الاسماعيلية» لاتصلح للإقامة وبالتالى لتكون عاصمة للمديرية الاستوائية حيث عرف من المقيمين بها أنه ابتداء من شهر أبريل وحتى منتصف شهر سبتمبر تندفع مياه الأمطار من قمم الجبال المحيطة بها فتكون مستنقعات كثيرة ذات مياه راكدة تنتشر داخل العاصمة وحولها مما يؤدى إلى انتشار البعوض الذى يحمل معه مرض الحمى الذى كان سببا فى موت العديد من الجنود المصريين وتستمر هذه المستنقعات موطنا للبعوض فترة طويلة من العام لأنها لاتجف إلا ببطء شديد ، وعندما يصبح ماء النيل تجاهها ضحلا لاتستطيع المراكب الشراعية البخارية الاقتراب من الشاطئ إلا بصعوبة بالغة لضحالة المجرى المائى بحيث لايصلح لرسوها معظم شهور العام. وفضلا عن ذلك فإن المراكب

١- ابراهيم فوزى : المصدر نفسه ص٩ ، كذلك انظر : السيد يوسف نصر : جهود مصر ... ص٨٨ .

٢- Gessi, R. : op. cit., p. 77 .

٣- محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص٢٦٤، ص٢٦٧ ، كذلك انظر : جميل عبيد : المرجع السابق، ص٨٣ .

البخارية وكذلك عمليات طهو الطعام لاتجد حاجاتها من الأخشاب اللازمة لها كوقود بسبب بعد منطقة الغابات التى تستجلب منها الأخشاب عن العاصمة مسيرة ساعتين أو ثلاث ساعات . وبالإضافة إلى ما سبق فإن جوها غير صحى وأرضها رملية مجدبة غير صالحة للزراعة [١]. ولهذه الأسباب اتجهت نية غوردن لاختيار بلدة «لادو» الواقعة على الضفة الغربية لبحر الجبل إلى الشمال قليلا من المنطقة المواجهة للاسماعيلية بنحو اثنى عشر كيلو مترا ، لتكون عاصمة للمديرية الاستوائية، نظرا لما عرفه عن خصوبة أرضها وصلاحية تربتها للزراعة ، ولقربها من ملاحات «أونجاتى» التى تسد حاجة السكان هناك وكذلك لقربها من الغابات الكثيفة بالأشجار مما يمكن الاعتماد على أخشابها كوقود ، كما أن المجرى المائي المطلة عليه عميق وصالح لرسو المراكب بنوعيها فى جميع مواسم السنة هذا بالإضافة إلى أن جوها صحى نسبيا ويكاد يكون خاليا من الأمراض المتنوعة المنتشرة فى الاسماعيلية[٢].

والواقع أن سكان «لادو» وهم من قبائل البارى ، كانوا يعانون من جراء سياسة العنف التى أتبعها «بيكر» معهم من قبل والتى ترتب عليها فقدان ما يقرب من اثنى عشر ألفا من أبقارهم وكل ما فى مخازنهم من محصول الذرة ، الأمر الذى ترك عندهم شعورا بالاستياء تجاه الحكم المصرى مما سيزيد من أعباء الحكم الجديد للمديرية الاستوائية خاصة بعد اختيار «لادو» كعاصمة لها.

على كل أراد غوردن بعد اختيار العاصمة الجديدة أن يستأنف رحلته الكشفية إلى الجنوب، غير أنه رأى ضرورة إمداد الحملة بفرق عسكرية من الجنود النظاميين وغير النظاميين مع توفير الأسلحة والمؤن اللازمة لهم حيث أن عمليات الكشف المقبلة عن الطرق المختلفة البرية والنهرية المؤدية إلى الداخل تستلزم استعدادا أقوى وترتيبا أدق خشية التعرض لمخاطر الطبيعة واعتداء القبائل هناك. وحتى يتم فى الوقت نفسه النجاح للحملة فى الوصول إلى البحيرات الاستوائية واستكشافها بعد أن فشلت الحملة السابقة فى تحقيق ذلك. وبالفعل غادر غوردن

١- Gessi, R.: op . cit., p. 78 & Shukry, M. F.: Equatoria Under Egyptian Rule, p. 38 .

كذلك انظر : السروجي : الجيش المصرى ... ص٤٧٣ .

٢- Gessi, op. cit., p. 88 .

كذلك انظر : جميل عبيد المرجع السابق ، ص٩٠، شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل جـ٢ ، ص٢٧٥ .

الاسماعيلية فى ٢١ ابريل سنة ١٨٧٤ عائدا إلى الخرطوم للحصول على الإمداد . وفى طريق عودته أنجز رسم مسودة خريطة من مجرى النيل ما بين الخرطوم والإسماعيلية . ثم بعث إلى القاهرة بعد وصوله إلى الخرطوم بما يفيد حاجته إلى فرق عسكرية لتدعيم صفوف قواته [١]. فأرسلت حكومة الخديوى إلى حكمدار السودان تحثه على إعداد الفرق العسكرية المطلوبة وتزويدها بالأسلحة والمؤن اللازمة لها [٢]. فبذل الحكمدار جهده لتنفيذ ما كلفته به حكومة الخديوى[٣]. ثم ترك غوردن الخرطوم فى ٩ يونيو سنة ١٨٧٤ متجها إلى الاسماعيلية وهو مزودا بمائتى جندى غير نظامى -كدفعة أولى- بأسلحتهم وذخائرهم والمؤن اللازمة لهم ولأفراد الحملة .

وبعد وصول غوردن إلى الاسماعيلية فى ٣ سبتمبر من العام نفسه قام بطرد أبى السعود - تاجر الرقيق والعاج- حيث كان قد عاد إلى تجارته القديمة خفية بمجرد وصوله إلى الإسماعيلية ثم لم يلبث أن أفصح عنها أثناء غياب غوردن فى الخرطوم [٤]. وبعد ذلك شرع غوردن فى الانتقال إلى العاصمة الجديدة فأسند إلى الضابط الإيطالى «جيسى Gessi» مهمة الإشراف على قوة مصرية قوامها خمسين جنديا ترحل إلى «لادو» لاعدادها كعاصمة للمديرية وقد تم بالفعل انتقال الإدارة العامة لشئون المديرية الاستوائية إلى «لادو» فى اليوم الأخير من عام ١٨٧٤[٥].

١- م . أ. س : دفتر ٢٤ (عابدين) وارد تلغرافات عربى . صورة التلغراف العربى رقم ١٨٦ من القولونيل غوردن بالخرطوم إلى خيرى باشا فى ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٩١ (٦ مايو سنة ١٨٧٤) وورد فى ليلة ٢٠ منه (٧مايو ١٨٧٤) .

٢- م . أ. س: دفتر ١٨ (عابدين) صادر تلغرافات عربى- صورة التلغراف العربى رقم ١٣ ص٢ من خيرى باشا إلى حكمدار السودان فى ٢١ ربيع الأول سنة ١٢٩١ (٨ مايو سنة ١٨٧٤) كذلك صورة التلغراف العربى الشفرة رقم٤٣ ص١٠ بنفس السجل والدفتر من خيرى باشا إلى حكمدار السودان فى ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٩١ (١٢ مايو سنة ١٨٧٤) .

٣- م . أ س: دفتر ٢٤ (عابدين) - وارد تلغرافات عربى- صورة التلغراف العربى الشفرة رقم٤٣ ص٥٦ من حكمدار السودان بالخرطوم إلى خيرى باشا فى ١٢ ربيع الثانى سنة ١٢٩١ (٢٩ مايو سنة ١٨٧٤) وورد فى ١٣ منه (٣٠مايو سنة ١٨٧٤) .

٤- مورهيد : المرجع السابق، ص١٧٥ .

٥- Gessi, op. cit., pp. 89-91 & Allen, B. Gordon and The Sudan pp. 31-33 .

كذلك انظر : ابراهيم فوزى : المصدر السابق ، ص١٠ .

وكان من الطبيعى بعد زيادة قوات الحملة واستقرار الأحوال فى العاصمة الجديدة «لادو» أن يواصل «غوردن» رحلته الكشفية إلى الجنوب ولكنه فضل القيام بذلك بعد المرور على المحطات الشمالية ليتأكد أيضا من استقرار أحوالها وتثبيت قواعد الحكم المصرى بها وقد نتج عن زيارته لهذه المحطات تأسيس محطة جديدة عند نهر السوباط سميت بمحطة «نصر» بغرض الاشتراك مع محطة السوباط فى مراقبة تجارة الرقيق فى النيل الأبيض وبحر الغزال وبحر الزراف [١]. وقد استغرقت زيارته السابقة أكثر من شهر إذ بدأت فى ٢٦ يناير سنة ١٨٧٥ وانتهت فى ٥ مارس حيث عاد إلى العاصمة «لادو» ليستأنف منها الرحلة جنوبا فوصل فى ١٣ مارس إلى «الرجاف» الواقعة على الضفة الغربية لبحر الجبل بمسافة سبعة وعشرين كيلو مترا تقريبا جنوب الاسماعيلية والتى سبق أن أرسل لها غوردن فى سبتمبر سنة ١٨٧٤ قوة عسكرية صغيرة برئاسة الضابط «عبدالله الدنسورى» لتأسيس محطة عسكرية بها ثم عندما وصلها غوردن فى ١٣ مارس سنة ١٨٧٥ أمر بتعزيز هذه القوة بحيث أصبحت حاميتها العسكرية من ثمانين جنديا سودانيا نظاميا[٢].

وقد اعتزم «غوردن» استكشاف مجرى النيل جنوب الرجاف لاختبار مدى صلاحيته للملاحة النهرية خاصة بعد أن أكد «بيكر» من قبل صعوبة الملاحة فى النهر جنوب الرجاف بسبب كثرة اعتراض الجنادل والشلالات للمجرى المائى وهو الأمر الذى دفع «بيكر» لأن يستكمل رحلته الكشفية إلى الجنوب سالكا الطرق البرية.

ويبدو أن ما توصل إليه «بيكر» من نتائج قد دفع بغوردن لأن يقوم باجراء استكشافاته متتبعا الطريقين النهرية والبرية بين كل منطقة وأخرى وذلك لكى يستدل بالطريق الأولى على المناطق التى يقوى فيها التيار ويشتد انحداره بينما يستكشف بالطريق الثانية الأراضى الموازية للمجرى المائي لكى يتبين مدى ارتفاعها وانخفاضها وتأثير ذلك فى احتمال صلاحية المجرى للملاحة [٣].

وقد بدأ غوردن القيام بهذه الرحلة الكشفية بعد أن غادر «الرجاف» فى ٣٠ مارس سنة ١٨٧٥ حيث ترك بواخره الثلاث (الاسماعيلية- ٢٥١ طن، الخديوى - ١٠٨ طن، نيانزا ٣٨

١- السروجى : المرجع السابق ، ص٤٧٤ .

٢- طوسون : تاريخ المديرية الاستوائية .. جـ١ ، ص١٥٢ .

٣- جميل عبيد: المرجع السابق ، ص٩٣ .

طن) تجوب مياه بحر الجبل حاملة المعدات والمؤن مع جزء من قوات الحملة العسكرية ، بينما سبقها هو على رأس الجزء الباقى لكى يرسم بعناية خريطة للمجرى المائي ويتأكد مما إذا كان يمكن لبواخره ذات الأحجام الكبيرة من اجتياز عقبة المرور خلال الجنادل التى تعترض المجرى المائي ، كما يقوم فى الوقت نفسه بإنشاء عدة محطات عسكرية على الضفتين تبعد عن بعضها بمسافات متساوية ويكون الهدف منها الإشراف على حماية الملاحة النهرية جنوب الرجاف إذ ثبت صلاحية المجرى المائى هناك للملاحة [١].

وبالفعل تسنى لغوردن المرور من جنادل «بدن» وأقام على الشاطئ الغربى المجاور لها محطة عسكرية عرفت بمحطة «بدن» وكانت تبعد عن العاصمة «لادو» بمسافة خمسة وخمسين كيلو مترا تقريبا ، ثم تمكن بعد ذلك من اجتياز جنادل «مكيدو» حيث وصل إلى بلدة «كرى» على بعد ثلاثين كيلو مترا تقريبا جنوب «بدن» أسس بها أيضا محطة عسكرية[٢]. وقد استأنف بعد ذلك رحلته إلى الجنوب فى بحر الجبل فاعترضت طريقه جنادل «جوجى» القريبة من بلدة «كرى» إلا أنه استطاع المرور منها حيث وصل فى أغسطس سنة ١٨٧٥ إلى بلدة «موجى» التى تطل على جنادل «يربورا» فأنشأ بها محطة عسكرية [٣]. وعندها بقيت الحملة عدة أيام قضتها فى اشتباكات مسلحة مع أهالى «موجى» من البارين الذين تصوروا أن إنشاء محطة مصرية فى أراضيهم إنما يعنى الاستيلاء على ماشيتهم ومحاصيلهم الزراعية وذلك حسب الاعتقاد الراسخ فى أذهانهم منذ أيام «بيكر» ومن ثم ناصبوا الحملة العداء عدة مرات مما دفع غوردن فى النهاية لمهاجمتهم والانتصار عليهم . والجدير بالذكر أن «غوردن»

١- مورهيد : المرجع السابق ص١٧٧ .

٢- م أ. س : دفتر ٣١ (عابدين) - وارد تلغرافات عربى- صورة التلغراف العربى الشفرة رقم٢٠٧ من مأمور جهات خط الاستوى إلى سعادة خيرى باشا فى ٢٦ صفر سنة ١٢٩٢ (٣ أبريل سنة ١٨٧٥) وورد فى ليلة ٢٥ ربيع ثانى سنة ١٢٩٢ (٣١ مايو سنة ١٨٧٥) وكذلك دفتر ٣٣ (عابدين) - وارد تلغرافات عربى- صورة التلغراف العربى الشفرة رقم٤٨ ص٩ مأمور جهات خط الاستوى وملحقاتها إلى خيرى باشا فى ١٠ جمادى الأولى سنة ١٢٩٢ (١٤ يونيو سنة ١٨٧٥) وورد فى ١٤ شعبان سنة ١٢٩٢ (١٥ سبتمبر سنة ١٢٩٢) .

٣- Allen, op. cit., pp. 44-47 .

كان قد أنجز رسم خريطة لمجرى نهر النيل ابتداء من الرجاف حتى موجى، ثم مضى غوردن بعد ذلك فى رحلته الكشفية حيث أمكنه المرور من جنادل «يربورا» والوصول إلى بلدة «لابوريه» فى ٢٤ سبتمبر سنة١٨٧٥، فاستقبله أهلها من قبائل «المادى» بالترحيب وساعدوا جنوده فى إقامة المحطة العسكرية التى أمر بتأسيسها هناك[١].

وهكذا يتضح لنا- كما ذكر غوردن[٢]- صلاحية المجرى المائي للملاحة النهرية طوال المسافة من جنوب الرجاف وحتى «لابوريه» بالرغم من وجود بعض الجنادل وهى ذات المسافة التى أثبت «بيكر» فى استكشافاته من قبل عدم صلاحيتها للملاحة النهرية .

كما أكد بأن هناك مناطق تمتد بامتداد المجرى المائى فى الجهة الغربية يغلب عليها الارتفاع وتكثر بها الغابات الكثيفة مما يدفع الأهالى هناك للجوء إليها فى حالة تعرضهم لأى هجوم معادى للاختفاء بها أو لاستغلال ارتفاعها فى محاربة الأعداء[٣].

وقد أراد «غوردن» بعد ذلك مواصلة رحلته الكشفية إلى البحيرات الاستوائية فغادر «لابوريه» فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٧٥ فى طريقه إلى الجنوب. وما أن تقدم فى مياه بحر الجبل أمتارا قليلة حتى سمع- على حد قوله [٤]- صوتا كهزيم الرعد يتزايد كلما مضى فى طريقه بالنهر فتوقف بالحملة فوق ضفة صخرية تغطيها النباتات وتهبط إلى المجرى بانحدار شديد حيث لمح شلالات «مكدى» الشهيرة باسم «فولا» والتى رأى عندها ماء النيل يغور ويتلوى فى دوامات شتى لمسافة ميلين على الأقل وبصورة لايقوى المرء على تأملها .

وعندئذ أدرك «غوردن» أنه لايمكنه اجتياز شلالات «فولا» أو التغلب عليها كما حدث بالنسبة لجنادل «بدن» و «مكيدو» و «يربورا» و «جوجى» كما أدرك أنه لكى يواصل رحلته

١- ابراهيم فوزى : المصدر السابق ، ص١١ ، ١٤ .

٢- م . أ. س: دفتر ٣٥ (عابدين) - وارد تلغرافات عربى- صورة التلغرافات العربى الشفرة رقم٨٣ ص١٩ من مأمور جهات خط الاستوى إلى سعادة خيرى باشا فى ٩ رمضان سنة ١٢٩٢ (٩ أكتوبر سنة ١٢٩٢) وورد فى ليلة ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ (٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٥) .

٣- Kep, J . : "Report on the Nile above Gondokoro between Regiaf and Dufli" . PRGS., vol . XIX, No. V, (London 1875), p. 324 .

٤- مورهيد : المرجع السابق ، ص١٧٧ ، ١٧٨ .

الكشفية إلى البحيرات الاستوائية يستلزم عليه أن يسلك الطريق البرية قبيل هذه الشلالات حتى بلدة «دوفيليه» الواقعة جنوبها ، على الضفة الغربية لبحر الجبل ، كما رأى أنه من الأفضل أن يستخدم المراكب الصغيرة الحجم حتى يتيسر فك ونقل أجزائها إلى دوفيليه[١]. وبالفعل قرر «غوردن» أن يترك مؤقتا الباخرة (الخديوى) - التى كانت أول من لحقت به من البواخر الثلاث التى سبقها إلى الجنوب بعد مغادرة الحملة الرجاف - لكبر حجمها وأن ينتظر إحضار الباخرة الصغرى (نيانزا) التى يسهل فك أجزائها ونقلها إلى دوفيليه لإعادة تركيبها ، وحينما تم ذلك فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ بمساعدة ألف رجل من «الحمالين» وبإشراف الإيطالى «جيسى» استقرت الحملة بضعة أيام فى «دوفيليه» استعدادا لمواصلة السير إلى البحيرات الاستوائية[٢].

والجدير بالذكر أن «غودرن» بعد أن أمر بإقامة محطة عسكرية «بدوفيليه» وإنشاء ترسانة بها لإصلاح البواخر ، سار على رأس قوة صغيرة من الجند للتأكد من استقرار الأحوال فى المحطتين «فاتيكو» و «فويرا» اللتين أقامهما «بيكر» ثم تقدم من «فويرا» فى ١٨ يناير سنة ١٨٧٦ لمسافة مائة وعشرين كيلو مترا تقريبا وسط الغابات الكثيفة والوديان والسهول حتى وصل إلى بلدة «مرولى Merooli» التابعة لمملكة أوغندا فمكث بها عدة أيام حيث دارت بينه وبين رسول من قبل الملك الأوغندى «أم تيسا M'tesa» مفاوضات خاصة باقامة محطة عسكرية مصرية فى «مرولى» فلما وافق الملك على إقامة المحطة بادر أهالى المنطقة لمساعدة رجال الحملة فى إقامتها بعد أن كانوا يمتنعون عن الاتصال بهم خشية عقاب الملك الذى لم يكن قد أذن لهم بالتعاون مع أفراد الحملة المصرية[٣].

وقد ذكر «غوردن» أن أهم ما لفت نظره فى بلدة «مرولى» هو كثرة عدد سكانها وقد أرجع ذلك إلى صلاحية أرضها للزراعة حيث تمتاز بالخصوبة الجيدة مما أدي إلى استيطان عدد كبير من الأهالى هناك للاشتغال بالزراعة . وقد لاحظ اهتمامهم بزراعة الذرة والبطاطا والموز، كذلك كان لتوافر المراعى الغنية بالأعشاب والحشائش النباتية الفضل فى تزايد عدد السكان

١- جميل عبيد : المرجع السابق ، ص٩٤ .

٢- Gessi, Seven Years ... , pp. 100-101 & Allen , op . cit, pp. 57-63 .

كذلك انظر : مورهيد : المرجع السابق ، ص١٧٨ .

٣- ابراهيم فوزى : المصدر السابق ص٢٢ ، ٢٣ .

الذين كانوا يهتمون بتربية الأبقار والأغنام والماعز ، كما اهتم البعض منهم بصيد الأسماك وذلك باستخدام قوارب الصيد المصنوعة من جذوع الأشجار المجوفة[١]. ومن ناحية أخرى فقد ذكر «غوردن» أن هؤلاء السكان كانوا يتصفون بالصلابة والجلد والحدة القاسية فى طباتعهم ، كما كانت تحدوهم رغبة شديدة فى شن الحروب فيما بينهم لأجل الحصول على النساء والماشية ولكنهم على الرغم من ذلك كانوا يميلون إلى الغناء والرقص فيقضون فيه معظم أوقاتهم وهم يستعدون لذلك بطلاء أجسامهم بأنواع من الشحم ووجوههم بألوان مختلفة واستعمال حلقات حديدية صغيرة كأقراط تتدلى من الأنف والأذن مع إحاطة الذراعين والساقين بأساور عريضة من الخرز الملون[٢].

أراد غوردن بعد ذلك مواصلة رحلته الكشفية إلى البحيرات الاستوائية بعد أن صار فى «مرولى» على مقربة منها ، غير أنه فضل العودة إلى «دوفيليه» للإشراف على تركيب أجزاء المراكب المفككة المعدة لرحلته الكشفية بالإضافة إلى تعزيز حملته بالجنود والمؤن اللازمة . فغادر «مرولى» عائدا إلى الشمال فى ٢٤ يناير سنة ١٨٧٦ متتبعا الطريق النهرية بنيل فيكتوريا (نهر سومرست) حتى «فويرا» وذلك لاستكشاف مدى صلاحية مجراه المائي للملاحة النهرية. وبعد وصوله إلى «فويرا» فى ٢٦ يناير، تأكد له صلاحية المجرى للملاحة النهرية ، حيث يكون جريان النهر بطيئا ومجراه متسعا وانحداره قليلا [٣].

وفى «فويرا» سمع غوردن بانسحاب «كاباريجا»[٤] - ملك أونيورو - من عاصمته «ماسندى» ، خوفا من التقدم المصرى ناحيته، الأمر الذى دفع بغوردن لأن يرسل من «فويرا»

١- BTSKG, No. I, (1875-1876), pp. 140-142 .

كذلك انظر : ابراهيم فوزى : المصدر السابق، ص٢٤ .

٢- Gordon, C.E.: The Khedive's Expedition to the Lake Districts, PRGS., vol. XXI No. I (London 1877), p. 56 .

٣- BTSKG, No. I, (1875-1876), pp. 142-145 .

كذلك انظر : جميل عبيد : المرجع السابق ، ص٩٤ .

٤- المعروف أن «ريونجا» عم «كاباريجا» كان يتولى حكم مملكة «أونيورو» تحت السيادة المصرية منذ أيام «بيكر» الذى أبعد «كاباريجا» عن حكم المملكة لعدائه للحملة المصرية. ولكن بعد رحيل «بيكر» دخل=

فرقة مصرية بقيادة «محمد ود الملك» لاحتلال العاصمة «ماسندى»[١]. بينما استكمل هو سيره بالطريق البرية متجها إلى «فاتيكو» ثم إلى «دوفيليه» فوصلها فى ٨ فبراير سنة ١٨٧٦ .

والجدير بالذكر أنه قام بإجراء بعض الاستكشافات عن الطرق البرية التى سلكها فى طريق العودة إلى دوفيليه . وقد جاءت استكشافاته مؤكدة لما ذكره «بيكر» من قبل عن صعوبة المواصلات خلال هذه الطرق بسبب الموانع الطبيعية المتمثلة فى كثرة ما يوجد بها من مستنقعات ناتجة عن سقوط الأمطار ، بالإضافة إلى انتشار الغابات الكثيفة التى يكمن بها العديد من الحيوانات المفترسة مما يستلزم مراعاة الحذر أثناء السير بها[٢].

ويكون مناسبا لو أشرنا إلى الترتيبات التى أعدها غوردن بعد وصوله إلى «دوفيليه» استعدادا لاستئناف رحلته الكشفية إلى البحيرات الاستوائية فى شهر يوليو سنة ١٨٧٦ ، فقد بدأ فور وصوله فى الإشراف على تركيب الأجزاء المفككة لمركبين حديدين . حمولة كل منهما عشرة أطنان. وذلك لإرسالهما مع الحملة الكشفية التى التزم إيفادها إلى «بحيرة البرت نيانزا» تحت قيادة الإيطاليين» جيسى Gessi » و «بيادجيا Piadiggia » والتى غادرت «دوفيليه» فى ٧ مارس سنة ١٨٧٦ [٣]. ثم بعث إلى القاهرة بما يفيد ضرورة إرسال سبعة مراكب أخرى بخاريه لتساعده فى الأعمال الكشفية التى ينوى القيام بها فى المجارى النيلية بمنطقة البحيرات الاستوائية[٤]. كما أنه قضى قرابة أربعة شهور- من منتصف مارس حتى

=«كاباريجا» مع عمه فى حروب مستمرة بغية استعادة عرش المملكة . وعلى الرغم من لجاحه فى استعادة العرش فانه بقدم غوردن إلى الجنوب وانسحاب «كاباريجا» من «ماسندى» عاد «ريونجا» مرة أخرى لإدارة المملكة بناء على أوامر غوردن.

انظر : BTSKG, No. I, (1875-1876) , p. 45 .

كذلك انظر : طوسون : المرجع السابق ، ص٢٤٦ .

١- جميل عبيد : المرجع السابق ، ص٩٤ .

٢- مورهيد : النيل الأبيض ، ص١٧٨ .

٣- م . أ. س: دفتر ٣٩ (عابدين) - وارد تلغرافات عربى -صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٦٤ ص١٤ من مأمور جهات خط الاستوى إلى خيرى باشا فى ٢٣ صفر سنة ١٢٩٣ (٢١ مارس سنة ١٨٧٦) وورد فى ١١ ربيع الأول سنة ١٢٩٣ (٦ أبريل سنة ١٨٧٦) .

٤- م . أ س: دفتر ٣٩ (عابدين) - وارد تلغرافات عربى- صورة التلغراف العربى رقم ٢٣٢ من مأمور جهات خط الاستوى إلى خيرى باشا بتاريخ ٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٣ (أول ابريل سنة ١٨٧٦) وورد فى ٢٥ منه (٢٠ ابريل ١٨٧٦) .

منتصف يوليو- فى المرور على المحطات التى أقامها فيما بين «لابوريه» جنوبا والعاصمة «لادو» شمالا وذلك بغية الإشراف على تمرير المراكب المتأخرة فى سيرها عبر الجنادل حتى قبيل شلالات «فولا» حيث تفك أجزاؤها ويقوم الجنود مع الحمالين من الأهالى المحليين بحمل هذه الأجزاء إلى «دوفيليه» لإعادة تركيبها ثانية[١]. ومن ناحية أخرى فقد ساهمت زياراته المستمرة لهذه المحطات ، بطريق غير مباشر ، فى استقرار أحوالها وانتشار الأمن بها ، حيث كان يقف على كل احتياجاتها من أفراد الحامية العسكرية والمؤن اللازمة[٢]. ولعل وجوده بالعاصمة «لادو» قد أفاد فى فك الحصار الذى فرض حول جماعة من الجنود المصريين فى بلدة «لاتوكا» الواقعة فى شرق النيل الأبيض إذ أرسل اليهم حملة مصرية بقيادة الضابط السودانى «محمد أغا عبد الكافى» نجحت فى فك الحصار وتعزيز قوات المحطة العسكرية المقامة هناك [٣].

وحسب التعليمات الصادرة إليه عند تعيينه والخاصة باتباع سياسة الود والصداقة مع الأهالى والرؤساء الوطنيين فقد أمر فى أبريل سنة ١٨٧٦[٤] بإرسال حملة مصرية قوامها مائة

١- طوسون : المرجع السابق ص٢٤٨ ، ص٢٥٠ .

٢- م . أ . س: دفتر ٣٩ (عابدين) - وارد تلغرافات عربى - صورة التلغراف العربى رقم ٤٧٥ من مأمور جهات خط الاستوى إلى مهر دار خديوى فى ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٣ (٢٠أبريل سنة ١٨٧٦) وورد فى ١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٩٣ (٩ مايو سنة ١٨٧٦) .

٣- ابراهيم فوزى : المصدر السابق ، ص٢٦ .

٤- جاء فى احدى الوثائق أن « ... حضرة نور أغا ... توجه بالقيام من مرولى فى ٢١ ربيع أول ١٢٩٣هـ (الموافق ١٧ ابريل سنة ١٨٧٦) ومعه محمد أفندى ابراهيم ... ومعهم أيضا الضباط والعساكر لطرف الملك (ميتسه) لأعمال المداولات معه عن إقامة العساكر بأورندقانى ونصب بنديرة الحكومة (المقصود رفع علم الحكومة) ..[أ].

ويتضح من هذه الوثيقة أن تاريخ قيام نور أغا بحملته العسكرية كان فى شهر أبريل سنة ١٨٧٦ وليس فى يناير سنة ١٨٧٦ كما ذكر البعض (ب)

أ- م. أ. س: دفتر ٤٠ (عابدين) - وارد تلغرافات عربى - صورة التلغراف العربى رقم ٤٠٨ من مأمور جهات خط الاستوى وملحقاتها إلى سعادة خيرى باشا فى ٩ جمادى الأولى سنة ١٢٩٣ (٢يونيو سنة ١٨٧٦) وورد فى ليلة ٤ جمادى الآخر سنة تاريخه (٢٧ يونيو سنة ١٨٧٦) .

ب- طوسون : المرجع السابق ، ص٢٥٤ ، محمد صبرى : الإمبراطورية السودانية ... ص٦١ ، مورهيد : المرجع السابق ، ص١٧٨ .

وستين جنديا تحت قيادة الضابط المصرى «نور أغا» وبمعاونة الضابط السودانى «محمد أفندى ابراهيم» إلى مملكة أوغندا لمقابلة الملك «ام تيسا» والاتفاق معه وديا على إنشاء محطة عسكرية فى كل من «أورندجانى Urondogani» الواقعة على الحدود الشمالية للملكة- وفى «كوستزا Costiza» - المطلة على بحيرة فيكتوريا - حتى يتيسر للحملات الكشفية القادمة إلى بحيرة فيكتوريا من أداء مهمتها [١]. ولما كان الملك حريصا على توطيد علاقاته الودية مع الحكومة المصرية حيث «... يستمد منها قوته فى بسط سلطته على الرعية ...»[٢]. فقد أبدى ترحيبا كبيرا بانشاء المحطتين العسكريتين ببلاده ، بل لقد طلب كذلك بإنشاء محطة عسكرية أخرى بعاصمته «روباجا» Rubaga (أو دوباجا Dubaga) كما طلب من الضابط المصرى ابقاء الحامية العسكرية بالعاصمة بدلا من «أورندجانى» المقرر ابقاء الحامية بها[٣]. وبذلك يكون الملك - حسب ما ذكر غوردن - «... قد قبل أن يتنازل بنفسه عن استقلال بلاده لحكومة مصر ..»[٤].

وعلى وجه العموم فقد تدفق على القاهرة طوال شهور : مايو - يونيو- يوليو- أغسطس سنة ١٨٧٦- سيل من البرقيات[٤] تفيد بانشاء المحطات العسكرية المطلوبة فى «أورندجانى»

١- ق . م. : عد ٦٦٥ فى ١٧ جمادى الثانى سنة ١٢٩٣ (٩ يوليو سنة ١٨٧٦) .

٢- ابراهيم فوزى : المصدر السابق ، ص٢٣ .

٣- جلال يحيى : مصر الأفريقية ... ص٨٣ . وكذلك انظر :

Hill, G. B. : Colonel Gordon in Cnetral Africa, 1874-1879, (London 1881), p. 180 .

٤- م . أ. س : دفتر ٤١ (عابدين) - وارد تلغرافات- صورة التلغراف العربى رقم٤٦٤ من غوردن باشا إلى سعادة خيرى باشا فى ١١ رجب سنة ١٢٩٣- (٢ أغسطس سنة ١٨٧٦) وورد فى ليلة ١٦ شعبان سنة ١٢٩٣ (٦ سبتمبر سنة ١٨٧٦) .

٥- انظر على سبيل المثال : م . أ. س: دفتر ٤١ (عابدين) -- وارد تلغرافات . صورة التلغراف العربى رقم ٣٦٠ من غوردن باشا إلى سعادة خيرى باشا فى ١٧ جمادى الأول سنة ١٢٩٣(١٠ يوليو سنة ١٨٧٦) وورد فى ليلة ٤ شعبان سنة ١٢٩٣ (٢٥ أغسطس سنة ١٨٧٦). كذلك انظر : صورة التلغراف العربى رقم ٤٦٤ من غوردن باشا إلى سعادة خيرى باشا فى ١١ رجب سنة ١٢٩٣ (٢ أغسطس سنة ١٨٧٦) وورد فى ليلة ١٦ شعبان سنة ١٢٩٣ (٦ سبتمبر ١٨٧٦) . كذلك انظر : ث . ش . و : محفظة رقم ١١٩ «مجموعة السودان وأفريقيا الاستوائية» ملف ٧٢ / ٥ خطاب من غوردن إلى خيرى باشا فى أول مايو سنة ١٨٧٦=

و«كوستزا» و «روباجا» ويرفع العلم المصرى عليها وأيضا بابقاء الحامية العسكرية المصرية بعاصمة مملكة أوغندا ، كما تؤكد فى الوقت نفسه صدق رغبة الملك «ام تيسا» فى التعاون مع الحكومة المصرية [١]، بل ورغبته فى إدخال بلاده فى حوزة الحكومة المصرية[٢].

وكان طبيعيا أن يبارك الخديوى هذه الجهود فبعث إلى «غوردن» مهنئا بنجاحه فى الإشراف على تحقيق أهداف مصر فى الوصول إلى مملكة أوغندا وبالتالى إلى بحيرة «فيكتوريا نيانزا» ، كما حصل له من السلطان العثمانى على «النيشان المجيدى من الدرجة الأولى» تقديرا لجهوده [٣]. والجدير بالذكر أن إبقاء الحامية المصرية بأوغندا لم يدم طويلا إذ سرعان ما أصدر غوردن أمره بانسحابها من هناك وعودتها إلى «مرولى» وكان فى ذلك مدفوعا بنزعته الاستعمارية كما سيتضح فيما بعد.

على كل استغل غوردن فرصة وجود القوات المصرية ببلاد أوغندا قبل أن يصدر إليها أمر الانسحاب ، لكى يقوم بحملته الكشفية إلى البحيرات الاستوائية خاصة بعد النتائج التى توصل إليها كل من «جيسى» و «بيادجيا» فى رحلتهما الكشفية التى سيرد ذكرها فى الفصل اللاحق .

ففى ٢٠ يوليو سنة ١٨٧٦ غادر «غوردن» «بلدة» «دوفيليه» مستقلا الباخرة «نيانزا» فى طريقه إلى الجنوب . وبعد ثمانية أيام وصل إلى بلدة «ماجنجو» Magungo فى الشمال الشرقى من بحيرة ألبرت. فأكد صلاحية المجرى المائي للملاحة النهرية طوال المسافة بين «دوفيليه» شمالا و «ماجنجو» جنوبا وقد أسند ذلك ، وبناء على الاستكشافات التى أجراها ،

= وآخر فى ١٦ يونيو سنة ١٨٧٦ ثم خطاب آخر فى ٢ أغسطس سنة ١٨٧٦ . وقد نشر د. محمد فؤاد شكرى هذه الخطابات فى كتابه :

"Equatoria Under Egyptian Rule" pp. 33-352 .

١- ق . م. : عدد ٦٧٤ فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٩٣ (١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٦) وكذلك عدد ٦٧٨ فى ٢٠ رمضان سنة ١٢٩٣ (٨ أكتوبر سنة ١٨٧٦)، عدد ٦٨٠ فى ٥ شوال سنة ١٢٩٣ (٢٣ أكتوبر سنة ١٨٧٦) .

٢- أمين باشا سامى : تقويم النيل وعصر اسماعيل باشا- المجلد الثالث من الجزء الثالث ، ص١٣٩٢ .

٣- م . أ. س: دفتر ٨٥ وارد رقم ٥٨ ص١٣ صورة المكاتبة الواردة من الباب العالى إلى المعية فى ١٧ شوال سنة ١٢٩٣ (٥ نوفمبر سنة ١٨٧٦) وورد فى ٢٨ منه (٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٦) .

إلى اتساع عرض المجرى المائي الذى يصل إلى ستة كيلو مترات تقريبا ثم إلى عدم سرعة جريان النهر حيث يكون قليل الانحدار. ومن ناحية أخرى فقد لاحظ انتشار نباتات البردى الكثيفة على ضفاف النهر وامتداد مزارع الموز بامتداد الأراضى المجاورة له لأنه ، كما رأى ، كان يعد غذاء رئيسيا لسكان هذه المناطق خاصة فى منطقة «ماجنجو» المزدحمة بالسكان. كما لاحظ ارتداء بعض السكان للملابس الجلدية بينما كان غالبيتهم يتخذون من أوراق الأشجار والقماش المصنوع من لحائها رداء لهم. كذلك لم يخف إعجابه بسكان «ماجنجو» الذين التزموا جانب الهدوء والمسالمة عند قدوم الحملة المصرية وتعاونوا مع جنودها فى بناء محطة عسكرية ببلادهم ولم يقوموا بأى من الأعمال التى من شأنها أن تؤدى إلى عرقلة تقدم الحملة إلى البحيرات الاستوائية[١]. فكان وصول الحملة المصرية إلى بحيرة «ألبرت نيانزا»[٢] وعندها قام «غوردن» باجراء بعض الاستكشافات الجغرافية فتأكد من صحة الخريطة التى سبق أن رسمها «صمويل بيكر»، عن الجزء الشمالى للبحيرة كما أثبت عدم صحة ما ذكره «جيسى» من قبل عن وجود مجرى مائى يخرج من بحر الجبل جنوبا ويتجه إلى الشمال الغربى على بعد بضعة أميال شمال بحيرة ألبرت[٤].

وقد أراد غوردن استكشاف الشواطئ الشمالية للبحيرة ورؤية مصب نيل فيكتوريا بها إلا أن نمو نباتات البردى الكثيفة بهذه الشواطئ ، حال دون تحقيق ذلك. فاكتفى عندئذ بمشاهدة

١- Gordon, C. E.: "Observations on the Nile between Dufli and Magungo" (Communicated by General Stone, Chief of the General Staff Staff, Cairo), PRGS., vol. XXI, No.I (London 1877) pp. 48-49 .

٢- كانت تسمى هذه البحيرة باسم «لوتانزيجى Luta Nzigé» ثم حينما اكتشفها صمويل بيكر سنة ١٨٦٤ أثناء رحلته الكشفية الأولى لأعالى النيل أطلق عليها اسم «البرت» تكريما لزوج الملكة فيكتوريا الذى توفى قبل اكتشافها بوقت قريب وقد أطلق عليها السكان أيضا اسم نيانزا بمعنى الكبيرة أو العظمى . انظر :

Baker, S. : The Albert Nyanza.. 2 vols. (London 1866-1872)

كذلك انظر : مورهيد : المرجع السابق، ص١٠٠ ، السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٩٠ .

٣- Gordon, C. E. : op . cit., p. 49 .

الأراضى الشاسعة الممتدة خلف الشواطئ والتى وصفها بأنها تغطى بالحشائش والأعشاب الخضراء وتكثر بها أشجار النبق ذات ثمار تتميز بطعم خاص، كما تنتشر بها زرائب تجار الرقيق التى يصعب عدها لاختفائها وسط الأشجار الكثيفة .

أبحر غوردن بعد ذلك شرقا متجها إلى «فويرا» متتبعا المجرى المائى لنيل فيكتوريا ، ولكنه بعد أن مضى به مسافة ثلاثة وثلاثين كيلومترا تقريبا . كان قد اقترب بعدها من «شلالات مير شيزون Murchison Falls» اضطر للنزول إلى الشاطئ المجاور ليستكمل رحلته سيرا على الأقدام إذ أدرك صعوبة استئناف الرحلة بالطريق المائي حيث أن المجرى عند الشلالات ضيق لايزيد اتساعه عن ثمانية أمتار وهدير الماء الساقط من ارتفاع أربعين مترا تقريبا يتكرر دون انقطاع ، هذا فضلا عن أنه كان يعلم مسبقا بوجود شلالات أخرى تسمى «كاروما Karuma» تقع فى الاتجاه الشرقى لشلالات مير شيزون وتبعد عن بلدة «فويرا» بمسافة قريبة (١).

وعندما وصل غوردن إلى فويرا فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٦ كان التعب قد حل به وبجنوده نتيجة لما عانوه من صعوبة السير لمسافة سبعين كيلو مترا تقريبا وسط الأدغال الموحشة والنباتات المتشابكة والأراضى الوعرة بالإضافة إلى اعتداء القبائل عليهم من آن لآخر واتلاف معظم ما معهم من مؤن بسبب سقوط الأمطار الغزيرة عليهم فى ذلك الوقت .

وعلى الرغم من هذا فقد استطاع غوردن أن يرسم خريطة للمجرى المائى لنيل فيكتوريا ابتداء من «ماجنجو» حتى «فويرا» على أمل أن يتتبع رسم المجرى إلى «مرولى» ، كما استنتج من رحلته صعوبة إدخال الحضارة الحديثة لدى قبائل هذه المناطق التى كانت تعيش منذ زمن بعيد فى بداوة وتأخر ولايهتم أفرادها بشئ سوى حمل الرماح وسهام الحرب فقط(٢).

والواقع أن غوردن حينما وصل إلى مرولى فى ١٨ أغسطس قادمًا من «فويرا» بالطريق المائي كان قد أنجز رسم خريطة للمجرى المائى من «فويرا» إلى مرولى، وبهذا يكون قد أتم

١- Gordon, C. E. : Notes on the Victoria Nile Between Magungo and Foweira " (Co-Municated by General Stone Chief of the General Staff, Cairo) PRGS. vol . XXI, No. I. (London 1877), 49-50 .

كذلك انظر : ابراهيم فوزى : المصدر السابق ، ص١٥ .

٢- طوسون : المرجع السابق ، ص٢٥٤ .

رسم خريطة لنيل فيكتوريا من «ماجنجو» إلى «مرولى»، وكانت تحدوه الرغبة كذلك فى أن يرسم خريطة أخرى للنيل من مرولى إلى «بحيرة فيكتوريا»، إلا أن الأحداث التى جدت وقتذاك والخاصة باستدعائه القوات المصرية من مملكة أوغندا والاعتراف لملكها باستقلاله ثم عودة هذه القوات بالفعل إلى «مرولى» فى ٩ سبتمبر قد حالت دون تحقيق رغبة غوردن فى أن يرسم الخريطة المطلوبة أو أن يجرى بعض الاستكشافات عن المجرى المائى وبحيرة فيكتوريا ، مما ترتب عليه أيضا عدم إرسال البواخر المصرية إلى البحيرة وبالتالى عدم رفع العلم المصرى عليها مما أخذ على غوردن فيما بعد[١].

بيد أن غوردن أكد لنا من ناحية أخرى وحسب الاستكشافات التى أجراها أثناء إقامته «بمرولى» عدم وجود أى أثر للمجري المائى الذى ذكر «بيادجيا» قبل ذلك بأنه كان يخرج من بحيرة «كيوجا» القريبة من «مرولى» ويتجه نحو الشمال الشرقى مما كان يعد رافدا جديدا للنيل [٢].

هذا وقد اعتزم «غوردن» بعد ذلك مغادرة «مرولى» إلى «ماسندى» عاصمة مملكة «أونيورو» لكى يقف أولا على أحوالها بعد هروب «كاباريجا» منها ولنجاح الحملة المصرية التى سبق أن أرسلها بقيادة «محمد ود الملك» فى احتلال «ماسندى» وثانيا لكى يصل منها إلى «ماجنجو» ثم إلى المحطات الشمالية حيث كان يرغب فى العودة إلى بلاده متظاهرا بقضاء أجازته بها بينما كانت عودته فى الحقيقة تهدف إلى اطلاع حكومته على نتائج اكتشافاته فى المناطق الأفريقية محرضا أياها على استعمارها كما سنشير إلى ذلك فيما بعد.

والجدير بالذكر أن غوردن بعد أن ترك «مرولى» فى ١١ سبتمبر توجه جنوبا على رأس قوة عسكرية تقدر بحوالى مائة وخمسين جنديا حيث وصل إلى بلدة «نياميونجو Nyamyango» الواقعة على بعد خمسة عشر كيلو مترا تقريبا شمال أورندجانى ، فوضع بها جزءا من قواته العسكرية ثم عاد يستأنف سيره نحو الشمال الغربى حتى وصل فى ٢٦سبتمبر إلى بلدة «كيروتا Kerota» التى تعد مدخل ماسندى من جهة الشمال وهناك علم بانسحاب «محمد ود

١- Hill, G.: op. cit., pp. 73-75, & Shukry, M. F.: op. cit., p. 107 .

٢- مورهيد : المرجع السابق ، ص١٧٩ ، ص١٨٠ .

الملك» بحملته العسكرية من «ماسندى» بعد أن فتحها عائدا إلى الشمال فى مكان يبعد عن العاصمة مسافة خمسة وستين كيلو مترا تقريبا مما أدى إلى عودة «كاباريجا» إلى عاصمته ثم فراره مرة أخرى حينما علم بقدم غوردن إليها . وربما كان السبب الذى حدا بالقائد «محمد ود الملك» للانسحاب شمال ماسندى هو الابتعاد عن تحرش أتباع «كاباريجا» بجنود الحملة المصرية الذين كانوا يقلون عن المائة بكثير. ثم أن ذلك يتيح له سهولة الاتصال بالمحطات الأخرى «فويرا» و «مرولى» و «ماجنجو» مما يمكنه من تعزيز قواته وبالتالى تشديد قبضته على أتباع «كاباريجا»[١]. وقد انتهز غوردن فرصة عدم تواجد الحملة المصرية «بماسندى» واتخذها كذريعة لإصدار أوامره بانسحاب القوات المصرية من مملكة «أونيورو» مثلما فعل قبل ذلك فى مملكة أوغندا[٢] . وكان الأجدر به فى مثل هذه الظروف أن يعزز قوات الحملة المرابطة فى شمال «ماسندى» بقوات أخرى إضافية لاسيما وأن ذلك كان فى استطاعته كحاكم للمديرية الاستوائية ، كما اتضح فيما بعد حينما أعدت المديرية فى شهر أكتوبر سنة ١٨٧٦، حملة كبيرة مكونة من ٧٥٠ جنديا نظاميا وحوالى ١٠,٠٠٠ جندى غير نظامى ، استعانت بهم المديرية من قبائل «اللانجو Lango» المنتشرة شمال بحيرة «كيوجا» وكان الهدف من إعداد هذه الحملة هو تقسيمها إلى ثلاث فرق عسكرية وإرسالهم فى ثلاثة اتجاهات مختلفة للبحث عن «كاباريجا» الهارب والقضاء عليه . وعلى الرغم من فشل هذه الحملة بفرقها الثلاث فى القبض على «كاباريجا» ، فان سرعة اعدادها ، بعد شهر واحد فقط من تقدم غوردن نحو «ماسندى» وإصداره أوامر الانسحاب من «أونيورو» لتؤكد بغير شك أن هناك من الإمكانيات ما كان يسمح بتعزيز قوات حملة «ود الملك» ومن ثم توطيد دعائم الحكم المصرى فى تلك المناطق ، غير أن نزعة غوردن الاستعمارية حالت دون ذلك ترضية لحكومته الإنجليزية التى ساءها تقدم مصر نحو البقاع الغنية بمواردها الطبيعية فى أوغندا وأونيورو[٣].

١- طوسون : المرجع السابق، ص٢٥٩ ، كذلك انظر : جميل عبيد: المرجع السابق، ص١٠٥ .

٢- م . أ. س: دفتر ٤٣ (عابدين) - وارد تلغرافات عربى -صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ١٢١ ص٢٠٥ من غوردن باشا إلى سعادة خيرى باشا فى ٢٢ أكتوبر سنة١٨٧٦ وورد فى أول نوفمبر سنة ١٨٧٦ .

٣- محمد صبرى: الإمبراطورية السودانية ...ص٦٣ ، كذلك انظر :جميل عبيد المرجع السابق،ص١٠٦ .

ولعل ما جاء على لسانه من تصريحات يؤكد هذه النزعة الاستعمارية فقد سبق أن أعلن في نوفمبر سنة ١٨٧٥ بأن بريطانيا بحكمها لهذه المناطق تستطيع إفادة سكانها حضاريا على عكس الوجود المصرى الذى لايزال حكامه على قدر كبير من التأخر [١]. كما صرح فى أكتوبر سنة ١٨٧٦ بأن مصر لم تعد قادرة على حكم هذه المناطق الأفريقية بسبب تفاقم الأحوال الداخلية خاصة المالية منها مما ينبئ بحدوث أزمة عنيفة بها[٢]. وكأنه بهذا التصريح يوحى إلى بلاده بالقدرة على حكم هذه المناطق، هذا وفى رسالة إلى شقيقته «أوجستا Augusta» كتب يقول «... ما فائدة توسيع أملاك مثل هذه الدولة فلديها تحت نفوذها من الأملاك أكثر مما تستطيع الاشراف عليه أو إدارته...»[٣].

ويتضح مما سبق أن ثمة رغبة ملحة كانت تدفعه لأن تكون هذه المناطق الوسطى من أفريقيا بعيدة عن النفوذ المصرى وبالتالى تتمكن بلاده من أن تمد إليها نفوذها الاستعمارى الذى بدأ ينتشر حينذاك فى جنوب أفريقيا. وإزاء هذا كان طبيعيا أن لايتخلى عن قرارات انسحاب القوات المصرية من أوغندا وأونيورو برغم احتجاج الحكومة المصرية التى اعتبرت أمر الانسحاب إساءة كبيرة لها فى أفريقيا خاصة وأنه جاء فى الوقت الذى كانت قد أبلغت قناصل الدول الأجنبية بمصر عن امتلاكها لمنطقة البحيرات الاستوائية[٤].

وهكذا بعد أن هيأ غوردن لبلاده استعمار هذه المناطق ، فكر جديا فى العودة إلى وطنه الأول فوصل إلى «ماجنجو» فى ٢٩ سبتمبر ومنها إلى «لادو» عاصمة المديرية فالخرطوم ثم

١- جميل عبيد : المرجع نفسه ص١٠٣ ، كذلك انظر :

Allen, B.: Gordon and The Sudan, p. 61.

٢- Butler, W.: Charles George Gordon , (London 1898) p; 119 .

٣- جميل عبيد : المرجع السابق ص١٠٤ نقلا عن :

Crabites, P. Cordon, The Sudan and Slavery, p. 75 .

٤- م . أ. س : دفتر ٣١ (عابدين) - صادر تلغرافات - صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٣٢١ ص٧٠ من الجناب العالى إلى غوردن باشا فى ١٨ رمضان سنة ١٢٩٣ (٧ أكتوبر سنة ١٨٧٦) كذلك انظر : ث. ش . ك: محفظة رقم ١١ ملف١ الوثيقة رقم ٢٥ صفحات ١٦٥ ، ١٦٨ من القنصل الأمريكى بمصر إلى مستر «هاملتون» وزير الشئون الخارجية الأمريكية فى ٦ مايو سنة ١٨٧٦ .

القاهرة حيث وصلها فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٧٦ . ومنها عاد إلى لندن وهناك كشف النقاب عن نواياه الحقيقية، إذ ذكر بأنه لايود العودة مرة أخرى للعمل فى المديرية الاستوائية كحاكم لها فى ظل الحكومة المصرية طالما أن السودان لايزال غير خاضع له وتحكمه إدارة منفصلة عن المديرية الاستوائية مما يترتب عليه اضطراب فى شئون الحكم واهتزاز فى أجهزة الأمن يؤدى إلى رواج تجارة الرقيق فى الأملاك المصرية بأفريقيا . لذا فهو يفضل فى حالة العودة أن يتقلد وظيفة حاكم عام السودان بما فيه المديرية الاستوائية [١].

والواقع أن ما ذكره غوردن فى هذا الصدد لم يكن يخدم به مصالح مصر فى أفريقيا بقدر ما كان يخدم به الأغراض الاستعمارية لبريطانيا فإسناد حكم السودان إليه بجانب المديرية الاستوائية يتيح له ، وبالتالى لبلاده، الفرصة لامتداد النفوذ الإنجليزى فى كل الأملاك المصرية بأفريقيا كما ثبتت حقيقة ذلك فيما بعد. وليس من شك فى أن الحكومة الإنجليزية كانت- كسابق عهدها- وراء مطالبة غوردن بوظيفته الجديدة وهذا ما أكده اجتماع «لورد دربى L. Derby وزير الخارجية البريطانية بغوردن فور وصوله إلى لندن ثم إخطار القنصل الإنجليزى العام بمصر «مستر فيفان Mr. Vivian » ليتدخل لدى الخديوى لكى يقبل إسناد منصب الحاكم العام للسودان بما فيه المديرية الاستوائية إلى «غوردن»[٢] . فلما وافق الخديوى على إسناد غوردن هذا المنصب الجديد عاد إلى مصر ثانية فى أواخر يناير سنة ١٨٧٧ ليتلقى الأمر الذى جاء فيه « ... أنه بحسب ما هو منظور فى جنابكم من الدراية والأهلية والاستعداد تعلقت إرادتنا بتقليدكم بوظيفة حكمدار الأقاليم السودانية بما فى ذلك جهات خط الاستواء وجهات دارفور وبحر الغزال وسائر جهات السودان ... ثم جهات شرقى السودان وساحل البحر الأحمر ...[٣] » .

١- جميل عبيد : المرجع السابق ، ص١٠٧ .

٢- محمد صبرى : المرجع السابق، ص٦٥ .

٣- م.أ. س: دفتر ١٨ (أوامر عربى) وثيقة رقم١٩ ص٧ صورة الأمر الكريم الصادر إلى غوردن باشا فى ٤ صفر سنة ١٢٩٤ (١٨ فبراير سنة ١٨٧٧)، كذلك انظر: ث. د . ج : محفظة ١١ (جهادية عربى) وثيقة رقم ١٢٤، ص١٧ من الجناب العالى إلى ناظر الجهادية فى ٤ صفر سنة ١٢٩٤ صفر سنة ١٢٩٤ ، كذلك انظر : س . ص : سجل رقم ٣٢ (معية سنية عربى/ تركى) - صادر تلغرافات عابدين - مجموعة ٢٧ إرادة سنية لسعادة علاء الدين باشا وكيل عموم شرقى السودان فى ٥ صفر سنة ١٢٩٤ (١٩ فبراير سنة ١٨٧٧) .

وتجدر الإشارة إلى أن غوردن ظل يعمل طوال مدة توليه منصب الحاكم العام للسودان على التمكين لبلاده فى المناطق الشاسعة التى يحكمها فى أفريقيا نيابة عن الحكومة المصرية . فمن ناحية أخذ يستعين بعدد كبير من الأجانب يعملون معه كموظفين بدلا من الموظفين المصريين والسودانيين . ومن ناحية أخرى اهتم بضرورة انسحاب القوات المصرية من مناطق كثيرة فى أعالى النيل الأبيض بحجة الابتعاد عن مواطن الاحتكاك بالقبائل الأفريقية وتحاشيا لنفقات مواجهتها . والحق أن الهدف من وراء ذلك هو استبعاد النفوذ المصرى من هذه المناطق تمهيدا لاستبداله بالنفوذ الإنجليزى [١]. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف كان غوردن يتولى بنفسه - كما ذكرنا سابقا - قيادة الحملات المصرية المرسلة لاستكشاف المناطق والمجارى المائية بأعالى النيل الأبيض وذلك لكى يطلع حكومته الإنجليزية على نتائج اكتشافاته فى هذه المناطق مما يفيدها فى الوقوف على أحوالها الجوية وصلاحية الإقامة بها ومعرفة ثرواتها الطبيعية وطبائع سكانها فضلا عن معرفتها بالمجارى المائية الصالحة للملاحة النهرية. وهى أمور تخدم بطبيعة الحال المصالح الاستعمارية فى منطقة أعالى النيل ، كما أنه حرص من ناحية أخرى على إرسال عدة بعثات أخرى كشفية تحت إشرافه إلى منطقة البحيرات الاستوائية وذلك بهدف زيادة معرفته وبالتالى معرفة بلاده بأحوال هذه المنطقة . ولما كانت هذه البعثات متعددة الجوانب والأهداف فقد فضلنا تخصيص الفصل التالى لدراستها حتى يتضح لنا حجم الجهود التى بذلتها مصر فى الحركة الكشفية الأفريقية على الرغم من أوجه الاستفادة الأجنبية، وخاصة الإنجليزية ، من هذه الجهود المصرية .

ويمكننا أن نستخلص مما سبق أن إلحاق «غوردن» للعمل بخدمة مصر، بضغط من الحكومة الإنجليزية ، كان يعنى استكمال المخطط الإنجليزى الذى بدأته بريطانيا ، منذ أن سعت لتعيين «صمويل بيكر» بخدمة مصر، والذى كان يهدف إلى تحقيق أطماع بريطانيا التوسعية فى أفريقية على حساب مصر واستخدام خديوى مصر كأداة لتنفيذ هذا المخطط الإنجليزى .

وإذا كان «بيكر» قد عمل بقدر استطاعته على التمكين لبلاده فى المناطق الأفريقية التى توصل إليها بمساعدة مصر، فبالمثل كانت سياسة غوردن طوال مدة خدمته بمصر سواء وقت أن كان حاكما للمديرية الاستوائية (١٨٧٤-١٨٧٦) أو حاكما عاما للسودان بما فيه المديرية الاستوائية (١٨٧٧-١٨٧٩) .

١- الرافعى: عصر اسماعيل جـ١ ، ص١٥٤ ، ١٥٥ ، كذلك انظر: جميل عبيد: المرجع السابق، ص١٠٩ .

وعلى وجه العموم ، فقد نجح «غوردن» فى قيادة حملته المصرية واستطاع أن يحقق الأهداف التى فشل «بيكر» فى تحقيقها من قبل، وهى الوصول إلى البحيرات الاستوائية وإجراء استكشافات بها فضلا عن أنه أقام عدة محطات عسكرية على طول امتداد مجرى نهر النيل حتى المنابع الاستوائية وأدخل كثيرا من المناطق الاستوائية تحت السيادة المصرية ، ثم أخذ يشرع بعد ذلك فى محاربة تجارة الرقيق المتوطنة بهذه المناطق وإدخال التجارة المشروعة بها والعمل كذلك على استتباب الأمن بها والنهوض بمستوى زراعتها وصناعتها والاهتمام بمواصلاتها وتحسين أحوال أهلها. وبالإضافة إلى ذلك فان غوردن لم يكتف بما توصل إليه من نتائج كشفية فى المناطق الاستوائية التى وصل إليه، وإنما أراد اتساع دائرة نشاطه الكشفى فى هذه المناطق الاستوائية ، فدأب على إرسال عدة بعثات كشفية أخرى إلى هذه المناطق - سوف نتعرض لها فى الفصل اللاحق - مما أكد نجاحه فى المهمة التى كلف بها من قبل الحكومة المصرية.

الفصل الخامس
بعثات أعالى النيل الأبيض الكشفية تحت إشراف «غوردن»

انحياز «غوردن» للاجانب - إعداد بعثة «لونج»- خط سير البعثة- استكشافات «لونج» بالطريق التى مر بها- وصول البعثة إلى «روباجا» عاصمة أوغندا- جولة «لونج» الكشفية ببحيرة فيكتوريا - توقيع المعاهدة المصرية- الأوغندية- اكتشاف لونج لبحيرة «كيوجا» - تتبع مجرى النيل من أورندوجانى حتى فويرا- عودة «لونج» إلى الاسماعيلية- إرساله فى رحلة كشفية أخرى إلى بلاد مكراكا- الصعوبات التى واجهها فى رحلته الجديدة - اكتشافات لونج لقبائل بنيارى والأزندى (نيام نيام) - وصول البعثة إلى بلاد مكراكا واستكشافات لونج بها- عودته إلى «لادو» بعد تأسيس محطة مصرية فى بلاد مكراكا - بعثة «أرنست لينان دى بلفون» إلى أوغندا - خط سير البعثة واستكشافات «ارنست» بالطرق التى مر بها - وصول البعثة إلى أوغندا - ومقابلة أرنست للملك الأوغندى- «ام تيسا» - ملاحظات أرنست عن حياة السكان فى أوغندا- مقابلة «أرنست» بستانلى- استكشاف الشواطئ الشمالية الغربية لبحيرة فيكتوريا- عودة البعثة إلى لادو- مقتل «أرنست» - إعداد بعثة «واطسون وشيبندال» لإرسالها إلى بحيرة البرت - توقف البعثة فى «وادلاى» - بعثة «جيسى» إلى بحيرة ألبرت - مصاحبة «بيادجيا» للبعثة حتى ماجنجو- رفع العلم المصرى فوق ماجنجو- استكشافات جيسى ببحيرة ألبرت والقرى المجاورة لها- عودة جيسى إلى دوفيليه- عودة بيادجيا بعد انتهاء رحلته بنيل فيكتوريا وبحيرة ابراهيم- بعثة ماسون إلى بحيرة ألبرت- استكشافات ماسون ببحيرة البرت والقرى المجاورة لها- استكشاف «ماسون» لمصب نهر السمليكى- عودة «ماسون» إلى المديرية الاستوائية .

حرص «غوردن» منذ أن كلف بمهام حكم المديرية الاستوائية فى ١٩ فبراير سنة١٨٧٤ على أن يصطحب معه عددا من الضباط المصريين والسودانيين والأجانب ليعتمد عليهم فى قيادة البعثات الكشفية التى كان يزمع إرسالها إلى منطقة البحيرات الاستوائية طبقا لتعليمات الحكومة المصرية الصادرة إليه بخصوص إجراء بعض الاستكشافات فى منطقة البحيرات .

غير أننا نلاحظ- بادئ ذى بدء- أن معظم البعثات الكشفية التى أرسلها غوردن إلى المنطقة ، أسند قيادتها إلى ضباط أجانب دون المصريين والسودانيين على الرغم من أن هؤلاء كانوا لايقلون كفاءة عن الضباط الأجانب، بل كانوا يفضلونهم من حيث تحملهم لظروف الأحوال الجوية القاسية بمناطق وسط أفريقيا وخبرتهم بطبائع سكانها واتجاهات قبائلها المتعددة. ولكن نظرة التعصب الأجنبية والنزعة الاستعمارية فرضتا على «غوردن» إسناد

قيادة البعثات الكشفية المصرية إلى ضباط من بنى جلدته ، وللأسف لم تعترض الحكومة المصرية على ذلك . ولعل عدم اعتراضها يرجع إلى حرصها على عدم إغضاب «غوردن» وبالتالى إغضاب حكومته الإنجليزية ، كما يرجع إلى تطلعها إلى كسب صداقة الدول الأجنبية التى ينتمى إليها الضباط الذين استعان بهم «غوردن» .

على كل أعدت المديرية الاستوائية فى شهر أبريل سنة ١٨٧٤ أول بعثة كشفية إلى مملكة «أوغندا» تولى قيادتها الضابط الأمريكى «شايى لونج Chaillé Long»[١] وعلى الرغم من أن اختيار «لونج» لقيادة هذه البعثة كان بتكليف من الخديوى [٢]، فإن «غوردن» كان صاحب الفضل فى هذا الاختيار، ذلك أنه حرص منذ أن عين مأمورا للمديرية الاستوائية على اختيار «لونج» للعمل معه كرئيس لأركان حربه على الرغم من اعتراض الجنرال «ستانتون Stanton» قنصل بريطانيا العام- بمصر على ذلك [٣].

والجدير بالذكر أن «لونج» كان قد ترك الاسماعيلية (غندكرو) فى ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٤ متجها إلى أوغندا بعد أن زوده غوردن بتعليمات تتعلق بضرورة العمل من أجل تقوية روابط الصداقة بين مصر وأوغندا وبالتفاوض مع «ام تيسا» بشأن إقامة العلاقات التجارية مع مصر

١- ولد فى سنة ١٨٤٢ فى ولاية «ماريلاند Maryland» الأمريكية واشترك فى الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥) كضابط فى جيش الجنوب وبعد انتهاء الحرب عمل كصحفى عدة سنوات ثم نزح إلى مصر سنة ١٨٧٠ حيث التحق بجيشها ضمن جماعة الضباط الأمريكيين الذين وفدوا إلى مصر للعمل فى الجيش المصرى وظل كذلك حتى قدم استقالته سنة ١٨٧٧ .

انظر: Hill, R.: A Biographical Dictionary.. pp. 98-99 & Crabites, P.: Americans... ; p. 39 & Shukry, M. : Equatoria ... , p. 41 .

كذلك انظر : جميل عبيد : المرجع السابق ، ص١٢٠ حاشية رقم ٤٧ ، رجب حراز : أفريقية الشرقية ... ص٣٣٢ .

٢- ذكر «لونج» أنه تقابل مع الخديوى صباح يوم ٢٠ فبراير سنة ١٨٧٤ حيث أمره الخديوى بضرورة التوجه إلى أوغندا فور وصوله إلى «غندكرو» وذلك لكى يعقد معاهدة سياسية مع الملك «ام تيسا» يقبل بمقتضاها وضع مملكته تحت الحماية المصرية مما يحول دون وقوع أوغندا فى أيدى الحكومة البريطانية التى كانت بصدد إرسال بعثة كشفية إلى أوغندا لتحقيق الغرض ذاته . أنظر:

Long, C.: My Life in Four Continents, vol. I (London 1912) , p. 67 .

٣- طرسون : المرجع السابق ، ص١١٥ .

وتصدير العاج الأوغندى إليها بدلا من زنجبار وكذلك استكشاف المجرى المائى لنهر النيل فيما بين الاسماعيلية وبحيرة فيكتوريا تمهيدا لإرسال البواخر المصرية إلى البحيرة مما يساعد فى الوقت نفسه على مناهضة تجارة الرقيق فى هذه المنطقة[١] .

وتأكيدا لرغبة البعثة فى كسب صداقة الملك الأوغندى ، فقد حملت معها هدايا عديدة له كان من بينها مجموعة من الأسلحة النارية الحديثة وكميات من الأقمشة القطنية والحريرية الفاخرة ، بالإضافة إلى كثير من الأساور والعقود المصنوعة من الخرز الملون ، كذلك مرآة كبيرة مذهبه وصندوق صغير من الخشب المطعم بداخله آلة موسيقية[٢] ..

وقد فضل «لونج» من ناحيته عدم اصطحاب عدد كبير من الجنود خشية إثارة شكوك «ام تيسا» واكتفى باختيار السودانيين «سعيد بقارة» و «عبد الرحمن الغوراوى» بناء على تزكية رؤوف بك «قومندان عساكر مديرية خط الاستوا»،كما اصطحب معه أربعة أفراد[٣] لمساعدته فى أعمال الترجمة وخدمات الحياة اليومية، فضلا عن قوة من الحرس تتألف من ستين جنديا، رأى غوردن ضرورة مرافقتها له حتى «فاتيكو» تحسبا لأية مخاطر يتعرض لها فى الطريق .

هذا وقد سارت البعثة بعد ذلك فى اتجاه الجنوب بطريق البر حتى وصلت فى ٢٨ أبريل من العام نفسه إلى بلدة «موجى»* وعندها اضطر «لونج» لأن يأمر جنوده باطلاق النار على جموع الأهالى التى حاصرت معسكره وقتلت ثلاثة أفراد من رجاله ، ثم لم يلبث أن ترك «موجى» إلى الجنوب فعبر نهر «أسوا Asua» دون صعوبة إذ لم يزد عمقه حينذاك عن أربعة أمتار وعرضه عن سبعين مترا تقريبا . وقد ذكر «لونج» أن عرض النهر يزداد اتساعا فى موسم الأمطار بدرجة يصعب معها عبوره بدون مراكب وفى مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر[٤].

١- "Letter from Colonel Long to the Geographical Society of London , Concerning his Mission to King M'tesa, on 20 October 1874". PRGS.,vol. XIX, No.II (London 1875),p.107

كذلك انظر : حراز: المرجع السابق، ص٣٣١ .

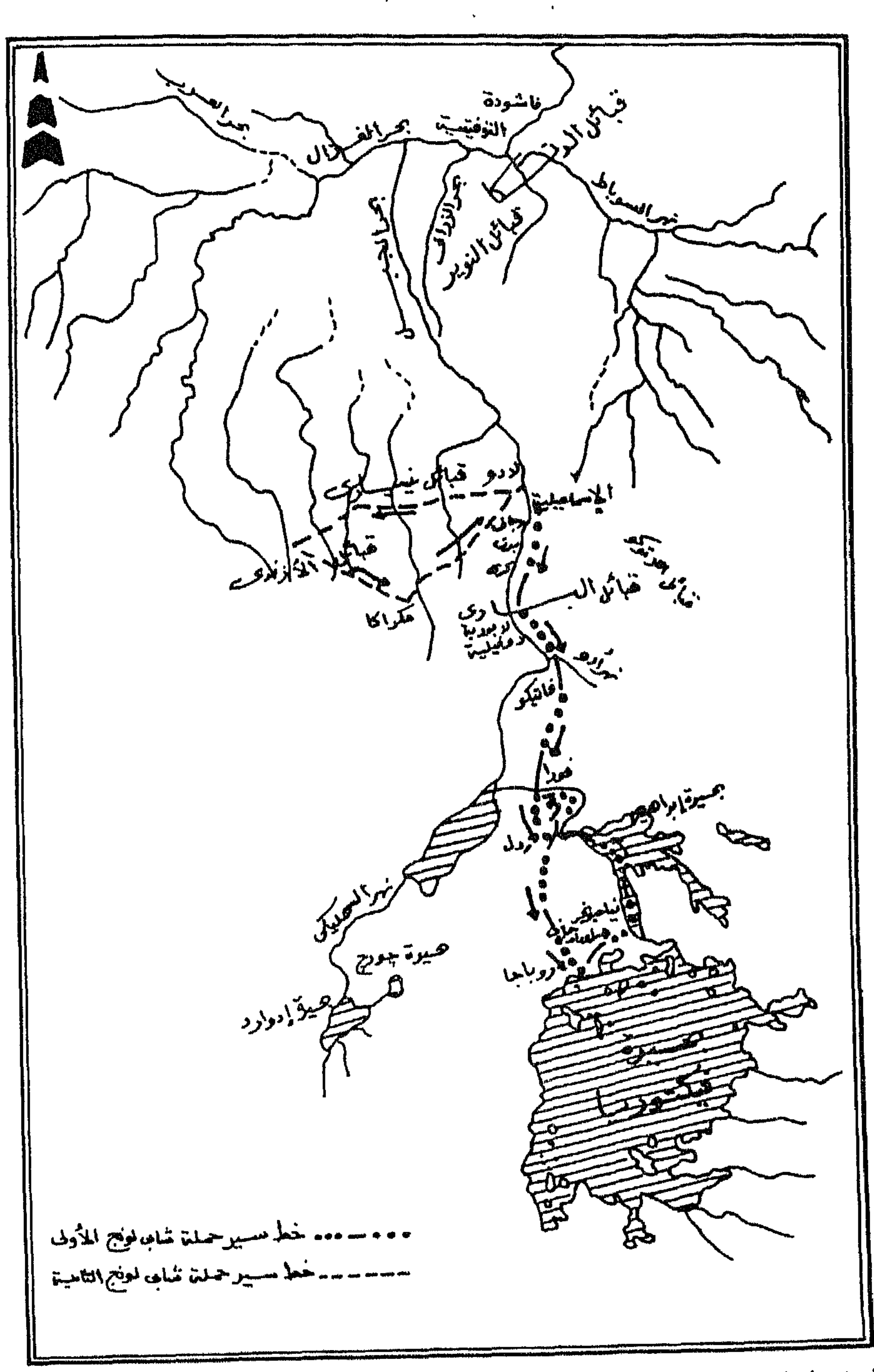
٢- السروجى : الجيش المصرى ... ص٥١٩ .

٣- هم : «ابراهيم أفندى» (المترجم) من مصر، «كلرمان Kellrman» (الخادم) من بلاد الألزاس، «آدم» (الطاهى) من السودان ثم ألحق بهم شخصا آخر يدعى «سليم» من زنجبار لمعرفته بلغة أهالى أوغندا . أنظر : طوسون : المرجع نفسه ص١٥٧ ، كذلك انظر Crabites, op. cit., p. 103

* انظر خريطة رقم (٤) ص١٤٦ .

٤- ث. س . و : محفظة رقم ١٢ ملف «١» ترجمة ملخص التقارير التى قدمها جناب القائمقام (عقيد) «لونج» إلى جناب الميرالاى (عميد) «غوردن» عن سفره من «غندكرو» إلى بلاد أوغنده وعودته منها بين ٢٤ ابريل و١٨ اكتوبر ١٨٧٤ .

خريطة رقم (٤)



أعد الباحث هذه الخريطة بعد استعانته بالخريطة المنشورة فى كتاب : عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل جـ١ ص١٢١ ، وكتاب شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل .. جـ٢ ص٢٥٦ . وهى توضح خط سير حملة شايى لونج الأولى من الاسماعيلية إلى روباجا ، وخط سير الحملة الثانية من لادو إلى مكراكا .

مضت البعثة فى طريقها بعد عبورها نهر «أسوا» فوصلت فى ٦ مايو إلى «فاتيكو» ثم إلى «فويرا» فى ١٧ مايو وهناك كتب «لونج» تقريرا تضمن نتائج استكشافاته عن الطرق التى اتبعتها البعثة. فأكد صعوبة استخدام هذه الطرق للمواصلات حيث تكثر بها الارتفاعات والانخفاضات وتغمرها البرك والمستنقعات حتى أعالى التلال المرتفعة منها، كما تؤدى كثرة الحفر الموجودة بها والتي تسببها أرجل الفيلة بعد سقوط الأمطار إلى عدم إمكانية السير بهذه الطرق ، ويزداد الأمر صعوبة كلما كان السير فى الاتجاه الجنوبى حيث تنتشر الروائح الكريهة الناتجة من المياه الراكدة بالبرك والمستنقعات ، الأمر الذى يسبب معه فساد الهواء الجوى وبالتالى انتشار الأمراض وخاصة «الملاريا» التى كادت أن تقضى على كثير من أفراد البعثة بما فيهم «لونج» نفسه لولا استعمال ما كان معهم من عقار الـ «كينين»[١].

ويلاحظ أن البعثة المصرية كانت تواصل تقدمها إلى الجنوب دون أن تأبه لصعوبة السير فى هذه الطرق، على الرغم من تعرض معظم أفرادها للأمراض المختلفة وعلى الرغم من أن ذلك الوقت كان هو موسم سقوط الأمطار الغزيرة فى تلك الأنحاء .

على أية حال وصلت البعثة فى ٣١ مايو إلى «مرولى» ومنها أخذت طريقها إلى أوغندا ، فدخلت عاصمتها «روباجا» فى ١٩ يونيو فوجد «لونج» فى استقباله رسولا من طرف «ام تيسا» اصطحبه إلى محل إقامته وطلب منه الانتظار مدة ثلاثة أيام حتى يتمكن بعدها من مقابلة «ام تيسا» وذلك حسب التقاليد المتبعة فى أوغندا . وفى صباح يوم ٢١ يونيو تقابل «لونج» مع «ام تيسا» فأبلغه عن لسان غوردن تحيات خديوى مصر كما أعرب عن تقدير الحكومة المصرية له ثم قدم له الهدايا التى استحضرها معه فاغتبط الملك الأوغندى كما اغتبط أفراد حاشيته ومعظمهم من أهالى زنجبار[٢].

طلب «لونج» بعد ذلك من الملك أن يسمح له بارتياد بحيرة فيكتوريا لإجراء بعض الاستكشافات الجغرافية بها، وكذلك استكشاف النهر الذى ينبع منها ويتجه شمالا . فسمح له الملك بالقيام بجولته الكشفية فى ١٤يوليو . وعندئذ سار «لونج» بمركبه فى البحيرة مدة ست

١- ج . ح. ج : السنة الثانية- الجزء الثانى من المجلد الثانى - عدد ٨ فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٩١ (٢٣ يناير سنة ١٨٧٥) «محضر تقرير مقدم إلى الكولونيل «غوردن» من «لونج» بك قائمقام أركان حرب العساكر المصرية، ترجمة عمر أفندى رشدى يوزباشى (نقيب) أركان حرب ، ص٤٥٧ ، ص٤٦٨ .

٢- طوسون : المرجع السابق ، ص١٦٨ .

وثلاثين ساعة تمكن خلالها من الطواف فى جميع جهاتها . وقد ذكر فى تقريره الكشفى أن ماء هذه البحيرة يتميز بعذوبة المذاق وصفاء اللون وهدوء الجريان كما أن البحيرة ليس بها مدولا جذر ولايزيد عرضها عن اثنى عشر أو خمسة عشر ميلا وتكثر بسواحلها التعاريج والخلجان وإن كانت قليلة بالساحل الغربى[1]. وقد أراد «لونج» استكشاف النهر الذى ينبع من البحيرة ويتجه إلى الشمال غير أن اعتقاد رجال الحرس الأوغندى ، المصاحب له، بوجود «أرواح من الجان» تسكن البحيرة قد حال دون ذلك . فعاد «لونج» ثانية إلى« روباجا » فى ١٦ يوليو وظل بها أربعة أيام استطاع خلالها أن يعقد معاهدة مع الملك «ام تيسا » فى ١٩ يوليو سنة ١٨٧٤ أقر فيها الملك بوضع مملكته تحت حماية مصر[2]. وقد يكون من الأهمية الإشارة إلى أن هذه المعاهدة ، التى اتخذت منها مصر أساسا لإصدار بلاغها الرسمى والذى قررت بموجبه ضم جميع الأراضى الواقعة حول بحيرتى فيكتوريا وألبرت نيانزا ، قد اختفت من دار محفوظات وزارة الخارجية المصرية. وأرجع «لونج» سبب الاختفاء إلى إحراقها مع الوثائق الهامة والتقارير العلمية التى وضعها الضباط الأجانب العاملين فى هيئة أركان حرب الجيش المصرى عن جميع الأعمال التى أنجزت فى مدة خمسة عشر سنة ، ويوضح «لونج» أن عملية الإحراق هذه إنما تمت عقب الاحتلال البريطانى لمصر وبفعل أحد الضباط البريطانيين كان قد أصيب بنوبة جنونية من أثر الخمر[3].

والواقع أن ابرام هذه المعاهدة مع «ام تيسا » يعتبر بمثابة نجاح فى تحقيق الأهداف السياسية التى أرسلت البعثة من أجلها إلى أوغندا فى الوقت الذى حققت فيه أيضا نجاحا كشفيا بدأ منذ رحيلها من الاسماعيلية فى طريقها إلى أوغندا ثم استكملته بعد مغادرتها « روباجا » فى ٢٠ يوليو متجهة إلى « أورندوجانى » فحينما وصلتها فى أول أغسطس استقل « لونج» وأفراد بعثته ثلاث قوارب سارت بهم فى نيل فيكتوريا فى اتجاه مرولى . وما كاد « لونج» يسير فى

١- Long , C. : "Notes sur les Négres que habitent du Bahr El-Abiad Jusqu a` d'Equateur et a` l'ouest du Bahr- El-Abiad Jusqua Makraka Niam- Niam " ; BTSKG., No. 2,)Le Caire 1876), p. 223 .

٢- Long, C. : My Life in Four Continents, vol. II, pp. 543-569 .

٣- Long, C. : L'Egypt et Ses Provinces Perdues (Paris 1892). pp. 24-25 .

وكذلك انظر: السروجى: المرجع السابق، ص٥٢٠ ، شوقى الجمل: تاريخ سودان وادى النيل جـ٢ ،ص٢٥٧ .

المجرى المائى بضعة كيلومترات حتى وجد نفسه داخل بحيرة متسعة تسمى «كيوجا Kioga فأخذ يتجول بها مدة ثمان وأربعين ساعة اكتشف خلالها أنها قليلة العمق إذ لايزيد عمقها عن مترين أو ثلاثة وهى تقع عند خط عرض ٣٠ َ ١ ٥١ شمال خط الاستواء وخط طول ٣٠ َ ٣٠ ٥ شرق خط جرينتش ، كما يتفرع منها السنة مائية كثيرة فى شكل مستنقعات تتوغل لمسافة طويلة فى الأرض مما يبدو وكأن هناك بحيرات مستطيلة تتشعب منها، وتزداد هذه المستنقعات انتشارا فى موسم سقوط الأمطار . وقد لاحظ «لونج» نمو الأشجار والحشائش الطويلة بجوار شواطئ البحيرة . وتجدر الإشارة إلى أن اكتشاف البعثة المصرية لبحيرة «كيوجا» كان يعد بمثابة أول اكتشاف لهذه البحيرة إذ كان لايعرف عنها شيئا قبل هذا الاكتشاف المصرى ، ولهذا فقد حرص «لونج» على تغيير اسم «كيوجا» باسم «ابراهيم» نسبة إلى ابراهيم باشا والد الخديوى اسماعيل[1] .

أراد «لونج» بعد ذلك أن يتتبع مجرى نيل فيكتوريا بعد خروجه من بحيرة ابراهيم ليتأكد من صلاحيته للملاحة النهرية فأبحر فى النيل متجها إلى «مرولى» فوصلها فى ١٦ أغسطس ثم استأنف منها رحلته النيلية حتى وصل إلى «فويرا» فى ٢٠ أغسطس وهناك أعد تقريرا فى ٣ سبتمبر بعث به إلى «غوردن» أثبت فيه صلاحية المجرى المائي للملاحة النهرية ابتداء من «أورندوجانى» حتى «فويرا» كما أكد ما ذكره «سبيك» من قبل من أن نيل فيكتوريا (أو نهر السومرست) هو نفسه الذى ينساب عند «فويرا» نحو الغرب ليصب فى بحيرة ألبرت نيانزا .

١- Long, C. : op. cit., pp. 32-34 .

والغريب أن يظل اسم «كيوجا» مستخدما فى الأطالس والكتب الجغرافية الحديثة دون اسم «ابراهيم» وليس من شك فى أن الجغرافيين الأوروبيين هم الذين تعمدوا طمس الاسم العربى المصرى وإطلاق الاسم الأصلى على البحيرة فى الوقت الذى يحرصون فيه على إبقاء الأسماء الأوروبية على البحيرات الأخرى كبحيرات «فيكتوريا» و «ألبرت» و «إدوارد» و «جورج» . وعلى الرغم من ذلك فقد اطلق «شوانيفورث» الاسم المصرى على البحيرة وذلك فى الخريطة التى نشرها فى العدد الأول من السنة الأولى لمجلة الجمعية الجغرافية الخديوية: (نوفمبر سنة ١٨٧٥- فبراير سنة ١٨٧٦) . انظر : محمد محمود الصياد: ما أفادته الجغرافيا فى عهد اسماعيل - كتاب اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته ص١٩٤ ، كذلك انظر : الرافعى: عصر اسماعيل جـ١ ص١٢٤ .

ومن ناحية أخرى فقد أوضح «لونج» فى تقريره الصعوبات التى لقيتها بعثته من جراء اعتداء رجال «كاباريجا» ، البالغ عددهم نحو أربعمائة رجل ، على أفراد بعثته مما اضطره لأن يطلق النار عليهم حتى قتل منهم ما يقرب من اثنين وثمانين رجلا بينما لاذ الباقون بالفرار[١].

والجدير بالذكر أن ثمة رغبة كانت تحدو «لونج» لكى يواصل رحلته الكشفية بنيل فيكتوريا حتى بحيرة «ألبرت نيانزا» ، غير أن ذلك لم يتم بسبب حالات الإجهاد والتعب التى ألمت بأفراد بعثته المصرية من جراء المناوشات الحربية مع الأهالى وبسبب النقص الواضح فى كميات المؤن وعدم وصول الإمدادات اللازمة لهم، فضلا عن سماعهم بوجود شلالات «كاروما» بالقرب من «فويرا» التى تعوق من سير الملاحة فى النهر[٢]. ومن أجل هذا فضل «لونج» العودة إلى الشمال فوصل إلى «فاتيكو» فى ٢٠ سبتمبر ثم غادرها فى أوائل أكتوبر قاصدا الاسماعيلية وعندما وصلها فى ١٦ أكتوبر كان قد أنجز رسم خريطة أعدها لهذه الجهات، وقد استقبله غوردن مهنئا على نجاح مهمته وأخبره بأنه أرسل إلى الخديوى يطلب ترقيته إلى رتبة الميرالاى (عميد)[٣]، كما سمح له بالسفر إلى الخرطوم للاستجمام من عناء الرحلة. والملاحظ أنه أثناء إقامته بالخرطوم كان قد أعد رسالة مطولة بعث بها إلى مستر «بيردسلى Mr. Beardsley» القنصل الأمريكى بمصر- تضمنت تفاصيل رحلته لأوغندا والنتائج السياسية التى أمكنه التوصل إليها مع الملك «ام تيسا» وكذلك النتائج الكشفية التى حققها فى كل من بحيرة فيكتوريا ونيل فيكتوريا وفى بحيرة «ابراهيم» الاكتشاف الجديد[٤]. ولعل «لونج» قد أراد بذلك إبلاغ حكومته الأمريكية عن طريق قنصلها بمصر -

---

١- ث . ش . و : محفظة رقم ١٢ ملف ١ «نص التقرير الفرنسى الذى أرسله «لونج» من «فويرا» إلى «غوردن» فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٤ . كذلك انظر : ج. ح. ج : السنة الثانية الجزء الرابع من المجلد الثانى- عدد ١٠ فى ١٥ صفر سنة ١٢٩٢ (٢٣ مارس سنة ١٨٧٥) «بقية محضر التقرير المقدم إلى الكولونيل «غوردن» من «لونج» بك قائمقام أركان حرب العساكر المصرية «ترجمة عمر أفندى رشدى ص٦٢٨ ، ٦٣٣ .

٢- PRGS., vol. XIX, No II, p. 109 .

٣- م . أ . س « : دفتر ٥ (معية سنية عربى) وارد الإفادات - مكاتبة رقم ٦ ص٢١ من مأمور جهات خط الاستوى إلى المعية السنية فى ٧ رمضان سنة ١٢٩١- (١٨ أكتوبر سنة ١٨٧٤) وورد فى ٢٦ شوال سنة ١٢٩١ (٦ديسمبر ١٨٧٤) .

٤- ث . ش . ك : محفظة «٦» ملف «١» وثيقة رقم٢٥٨ ص١٩٥ ، ص١٩٩ خطاب مرسل من «لونج» بالخرطوم إلى مستر «بيردسلى» فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٧٤ .

بنتائج رحلته لأوغندا [١]، شأنه في ذلك شأن الضباط الأجانب الذين عملوا فى خدمة مصر طوال القرن الماضى . على أية حال فقد أنعم عليه الخديوى برتبة«ميرلاى» ومنحه النيشان المجيدى من الدرجة الثالثة تقديرا لجهوده الناجحة فى بعثته لأوغندا [٢].

على كل بعد أن قضى «لونج» فترة الراحة المناسبة بالخرطوم عاد فى ١٠يناير سنة ١٨٧٥ إلى «لادو» عاصمة المديرية الاستوائية حيث كلفه «غوردن» للمرة الثانية بتولى قيادة حملة مصرية أخرى إلى بلاد «مكراكا» Makraka يكون الهدف منها استكشاف هذه البلاد وضمها إلى الإدارة المصرية وتدعيم وسائل الأمن بها وكذلك استغلال مواردها وخاصة «العاج» الذى يتوافر بكثرة هناك والاستفادة من ناحية أخرى بجوها الصحى المناسب لاستشفاء الجنود المرضى[٣].

وعلى الفور أعدت حملة عسكرية بلغ تعدادها حوالى سبعمائة جندى تم اختيار معظمهم من القوة العسكرية التى أحضرها معه «لونج» من الخرطوم بناء على أوامر الخديوى الخاصة بارسال قوة من الجنود المصريين والسودانيين الأكفاء إلى الجنوب بهدف تعزيز قوات غوردن العسكرية[٤].

وبعد أن تم تجهيز كل مستلزمات هذه الحملة من الأسلحة والذخائر والمؤن غادرت عاصمة المديرية الاستوائية فى ٣١ يناير سنة ١٨٧٥ تحت قيادة «لونج» متجهة إلى الغرب* فاخترقت طريقها بصعوبة بالغة وسط أراضى غير مستوية السطح حيث توجد بها الارتفاعات

١- المصدر نفسه : الوثيقة السابقة ص١٩٣ ، خطاب مرسل من بيردسلى بالقاهرة إلى مستر «هاملتون» وزير الشئون الخارجية الأمريكية فى ٢٨ ديسمبر ١٨٧٤ . كذلك انظر.: Shukry, M. : Equatoria ... p. 47

٢- م . أ . س : دفتر ٢٨٩٢ (تركى) ترجمة الوثيقة التركية رقم ٦ ص١ أمر عال فى ٧ شوال سنة ١٢٩١ (١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٤) ووارد إلى الجهادية فى ٨ منه (١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٤) .

٣- طوسون : تاريخ المديرية الاستوائية ... جـ١ ، ص٢٠٣ ، ٢٠٤ .

٤- م . أ. س: دفتر (عابدين) - وارد تلغرافات عربى- صورة التلغراف العربى رقم٤٠١ ص٦٢ من لونج بالخرطوم إلى مكتوبى خديوى فى ٥ ذى القعدة سنة ١٢٩١ (١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٤) وورد فى ليلة ٧ منه (١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٤) وكذلك دفتر ٢١ (عابدين)- تلغرافات - صورة التلغراف العربى رقم ١٧٧ من مكتوبى خديوى إلى لونج بالخرطوم فى ٦ ذى القعدة سنة ١٢٩١ (١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٤) .

* راجع خريطة (٤) ص١٤٦ .

والانخفاضات كما تكثر بها الغابات ذات الأشجار الكثيفة مما كان يساعد الحيوانات المفترسة والطيور البرية على استخدامها كمأوى لها، بالإضافة إلى ارتفاع درجة الحرارة وقلة مصادر المياه الأمر الذى كان يضاعف من صعوبة السير بهذه الطرق . ولكن على الرغم من ذلك فقد تمكنت الحملة المصرية من الوصول إلى موطن قبائل «ينبارى Yanbari» التى اشتهرت بعدائها لكل قادم أجنبى يحاول الاقتراب من مساكنها ولذلك استعد «لونج» لمقابلة أفراد هذه القبائل. غير أنهم بمجرد رؤيتهم لقوات الحملة المصرية لاذوا بالفرار[١] . وقد اكتشف «لونج» أن سكان هذه القبائل يعتمدون فى حروبهم على الرماح والسهام ذات الأسنة المسممة إذ تنمو بهذه المناطق نباتات تشبه «الصبار» يكون لها أشواك قاطعة كالسكاكين ويستخرج من أوراقها سائل له تأثير السم فكان الأهالى يضعون فيه أسنة رماحهم وسهامهم عدة مرات حتى تتكون بها نتيجة لذلك مادة لزجة سامة تصرع على الفور أى شخص تصيبه هذه الحراب أو السهام إذ لم يكن هناك دواء مضاد لهذا السم[٢].

وصلت الحملة بعد ذلك فى ١٠ فبراير إلى «خورالية Khor El-Yeh» وهو نهر صغير تنساب مياهه نحو الشمال حتى تلتقى بمياه بحر الجبل عند غابة «شانبيه» وقد أكد «لونج» فى استكشافاته التى أجراها هناك بأن هذا النهر يكون صالحا للملاحة فى موسم سقوط الأمطار فقط أى فى الفترة من أبريل إلى ديسمبر بينما يبقى دون هذه الفترة غير صالح للملاحة . كما ذكر بأن السكان القاطنين عند شواطئ هذا النهر هم من قبائل «الازندى» ويعرفون باسم «نيام- نيام» Niam - Niam ، وهى تسمية أطلقت عليهم بسبب تعودهم على أكل اللحوم الآدمية فتشير هذه التسمية إلى صوت الطعام حين يلوكه فم النهم، وقد لاحظ لونج أن هؤلاء السكان أقوياء البنية ومتوسطى الطول ذو رؤس مستديرة ولون نحاسى داكن يميز بشرتهم عن غيرهم. كما لفت نظره طبيعتهم المرحة وحبهم للغناء والرقص، فذكر أن آلاتهم الموسيقية عادة ما تتألف من الطبول - المصنوعة من أشجار الموز- والأبواق المصنوعة هى الأخرى من أنياب الفيلة فتصدر تبعا لذلك أصواتا موسيقية مزعجة لاتطرب لها الآذان الغريبة عنهم . ومن ناحية أخرى فقد أوضح «لونج» بأن الأراضى هناك غنية بالثروات المعدنية وخاصة معدنى

١- Shukry, M. : op . cit. , pp. 51-52 .

٢- طوسون : المرجع السابق ، ص٢٠٧ .

الحديد والنحاس فالأهالى يقومون باستخراج الحديد ليصنعوا منه السكاكين والآلات الحادة والرماح والسيوف فضلا عن أنهم يستخدمون إلى جانبه النحاس فى صناعة الأطواق الحديدية والنحاسية المنقوشة وكذلك الأقراط والحلقات الصغيرة وهى الأدوات التى يتزين بها هناك الرجال والنساء على السواء[١].

استأنفت الحملة بعد ذلك طريقها فى الاتجاه الشرقى فوصلت فى ١٥ فبراير إلى بلاد «مكراكا» وهناك قضت ثلاثة أسابيع تمكن خلالها «لونج» من استكشاف جانب كبير عن حياة الأهالى فى هذه البلاد فذكر أنهم من قبائل «الأزندى» نيام - نيام» هاجروا إلى «مكراكا» منذ نصف قرن تقريبا بحثا عن أرض جديدة يقومون بزراعتها وبعيدا عن الحروب الأهلية التى كانت تنشب فيما بينهم من وقت لآخر . فقد لاحظ نفس الصفات الجسمية التى تميز بها أهالى «نيام- نيام» من حيث قوة البنية والقامة المتوسطة والرأس المستديرة ولون البشرة النحاسى، كما لاحظ أنهم يميلون دائما إلى حياة الغناء والرقص ويبالغون فى زينتهم وذلك بعد الانتهاء من أعمالهم اليومية [٢].

ولعل أهم ما لفت نظر «لونج» عن هؤلاء الأهالى هو ما وجده لديهم من احترامهم للنظام وحبهم للطاعة واهتمامهم بنظافة مساكنهم - التى هى عبارة عن أكواخ واسعة مستديرة الشكل - كما لاحظ أنهم يحرصون على ارتداء الملابس ويعتنون بنظافتها ويحتقرون كل من يبدو عاريا من ملابسه[٣] . أما أما فيما يتعلق بحياتهم المعيشية فأغلب السكان هناك يشتغلون بالزراعة التى تعد الحرفة الرئيسية الأولى بينما لاتلقى تربية الماشية اهتمامهم كما هو الحال فى معظم القبائل الأفريقية الأخرى وتحتل زراعة الموز القسط الأكبر من مزروعاتهم باعتباره الغذاء الأساسى لهم، كما يزرعون إلى جانبه الذرة ، قصب السكر، البطاطا ، البن والدخان وهى محصولات سبق «للونج» أن رأى أهالى أوغندا يقومون بزراعتها مما يدل على خصوبة الأراضى وصلاحيتها للزراعة فى هذه المناطق [٤].

١- ق . م : عدد ٦٤٩ فى ١٨ صفر سنة ١٢٩٣ (١٤ مارس سنة ١٨٧٦) . كذلك انظر : BTSKG., N. 2 (Le Caire 1876) . pp. 224-234 .

٢- Crabités, P.: op. cit., p. 156 .

٣- ق . م : العدد السابق .

٤- PRGS., vol XIX, No . II , p. 109 & Long C. " La découverte des Sources Du Nile " , BTSKG., Ser . III, No . 7, (Le Caire 1891), pp. 519-532 .

ومن جهة أخرى أشار «لونج» إلى أن قوة أجسام أهالى «مكراكا» ومرونة عضلاتهم قد أفادتهم فى أن أصبحت لديهم مهارة واضحة فى الصناعات اليدوية التى يعملون بها كصناعة الحراب والسهام والسيوف والأقراط الحديدية والنحاسية ، فضلا عن صناعة الفخار والأوانى الفخارية وصناعة الأقمشة سواء المنسوجة من لحاء الأشجار وأوراقها أو المستخرجة من جلود الحيوانات ، كما أشار إلى كثرة تواجد حيوانات الفيلة بهذه البلاد وإقبال الأهالى على اصطيادها للاستفادة من أكل لحومها وصنع الملابس من جلودها بالإضافة إلى الأرباح الطائلة التى يحصلون عليها من تجارة العاج المنتشرة بطبيعة الحال فى هذه المناطق [١].

والجدير بالذكر أن التقارير الكشفية التى أعدها «لونج» عن هذه المناطق تضمنت كذلك معلومات عن المجموعات القبلية التي كانت تسكن فى المناطق القريبة من بلاد «مكراكا» مثل قبائل «مونبوتو Monbouttou» و «موندو Mondou» و «ميتو Mittou» و «أباكا Abaka» و «أكا Aka» و «ليجى Ligi» ، فقد لاحظ أن أهالى هذه القبائل كانت تتشابه إلى حد كبير مع أهالى «نيام- نيام» خاصة فيما يتعلق بالصفات الجسمية أو بالحياة المعيشية غير أنهم يختلفون عنهم فى عدم أكلهم اللحوم الآدمية ، بل كانوا يحتقرون من يقدم على فعل ذلك ، كما أنهم لم يكونوا يولون الغناء والرقص نفس الاهتمام الذى كان يوليه لهما أهالى نيام- نيام- وإنما اتجه اهتمامهم بصفة خاصة إلى حياة الحروب والقتال ، ومن ثم كانت الحروب القبلية القائمة بينهم سببا فى هجرة الكثيرين منهم إلى بلاد «مكراكا». والواقع أن أهم ما لفت نظر «لونج» لدى سكان هذه القبائل هو مصاحبة المرأة هناك للرجل فى جميع الأعمال التى يقوم بها سواء الزراعية أو الصناعية أو التجارية أو حتى الحربية فضلا عن مهارتها فى تدبير الأمور المنزلية[٢]. هذا وقد رأى «لونج» ضرورة إدخال مظاهر الحضارة الحديثة ببلاد «مكراكا» والمناطق المجاورة لها ، فأعلن ضمها للإدارة المصرية وأسس بها محطة عسكرية ترك لحمايتها عشرين جنديا نظاميا ومائتى جندى غير نظامى، ثم غادرها فى ٩ مارس سنة ١٨٧٥ عائدا على رأس حملته المصرية إلى «لادو» عاصمة المديرية الاستوائية [٣]. وقد انضم

١- Shukry, M. : op. Cit., p. 52 .

٢- ق . م : العدد السابق ، كذلك انظر : Long, C.: "Expéditions au Lac Victoria Nyanza et au Makraka, (Paris 1877) & Crabités, P. op. cit., p. 168 .

٣- Shukry, M. : op. cit., p. 266 .

إلى صفوف الحملة المصرية العائدة ما يقرب من ستمائة وخمسين رجلا من أهالى «مكراكا» مفضلين العمل فى الجيش المصرى، وكان التحاقهم بقوات الحملة المصرية سببا «رئيسيا» فى إنزال عدة هزائم متكررة بقبائل «ينبارى» التى كانت تتحرش بالحملة فى أثناء عودتها. إذ كان أهالى «مكراكا» على علم بالأماكن التى كان يختفى بها سكان «ينبارى» المعتدين ، مما أدى فى نهاية الأمر إلى القضاء على شوكة هؤلاء وفتح طريق للمرور والتجارة الآمنة بين النيل الأبيض وبلاد «مكراكا» بعد أن كانت قبائل «ينبارى» تحول دون ذلك منذ زمن بعيد (١).

على أية حال عادت الحملة المصرية إلى «لادو» فى ١٤ مارس سنة ١٨٧٥ بعد أن أدت مهمتها فى بلاد «مكراكا» بنجاح كبير حيث تم لها استكشاف هذه البلاد والحاقها بالإدارة المصرية وتأمين طرق المواصلات إليها. وكان طبيعيا أن ترحب الحكومة المصرية بنجاح هذه الحملة التى حققت لها توسعا جديدا فى الأراضى الأفريقية بالإضافة إلى احتكار تجارة العاج المزدهرة فى هذه المناطق. وقد اتضحت مظاهر هذا الترحيب فى الاستقبال الحافل الذى قوبل به «لونج» حين عودته إلى القاهرة فى ٢٢ مايو سنة ١٨٧٥ قادما من «لادو» فالخرطوم «فبرير»(٢).

ومما هو جدير بالملاحظة أن «لونج» اهتم بعد عودته إلى القاهرة باطلاع الجمعية الجغرافية الخديوية على نتائج رحلاته الكشفية فى افريقيا ، كما أرسل بهذه النتائج إلى الجمعيات الجغرافية الأجنبية وخاصة الجمعية الجغرافية الأمريكية والجمعية الجغرافية الفرنسية وكأنه أراد بذلك أن يدخل ضمن أعلام المستكشفين الجغرافيين الذين ساهموا فى الكشف عن مجاهل القارة الأفريقية (٣).

ولما كانت بعثة «لونج» لمملكة أوغندا فى يونيو سنة ١٨٧٤ قد نجحت فى اكتساب صداقة الأهالى هناك لمصر ، فضلا عن قبول الملك «ام تيسا» وضع مملكته تحت الحماية المصرية ، فقد اعتزمت مصر – بعد عودة «لونج» من المملكة فى أكتوبر سنة ١٨٧٤– ارسال بعثة أخرى

١- Long, C.: " Central Africa, Naked Truths of Naked People " (London 1876), pp. 307-308 .

٢- طوسون : المرجع السابق ، ص٢١٨ ، ص٢١٩ .

٣- حراز : أفريقيا الشرقية ... ص٣٣٥ .

إليها تعمل على توطيد العلاقات الودية، وتوثق عرى الصداقة القائمة بينهما حينذاك . وتحول إقناع الملك بضرورة منع تجارة الرقيق فى أنحاء مملكته وأن تبحث معه إمكانية قيام تبادل تجارى بين مملكته والمديرية الاستوائية [١]. وقد حرص «غوردن» من ناحيته على أن تكون هذه البعثة استكشافية فى الوقت نفسه ، فاختار لها ثلاثين جنديا من ذوى الكفاءة ، كما أسند قيادتها إلى الضابط الفرنسى«أرنست لينان دى بلفون Ernest Linant de Bellefonds[٢] » وأمر بتحرك البعثة المصرية من الاسماعيلية فى أواخر نوفمبر سنة ١٨٧٤ بعد أن زودها بالمؤن والمعدات اللازمة . غير أن هذه البعثة ما كادت تصل إلى بلدة «الرجاف» فى أوائل شهر ديسمبر حتى توقفت عن السير إلى الجنوب فترة من الوقت حيث أصيب قائد البعثة بمرض شديد ألزمه الفراش ، ثم لم تلبث أن استأنفت سيرها جنوبا بالطريق البرية بعد أن استعاد «أرنست» نشاطه فوصلت فى ٦ فبراير سنة ١٨٧٥ إلى بلدة «فاتيكو»* وهناك بعث «أرنست» بثلاثة تقارير[٣] إلى «غوردن» تضمنت النتائج الكشفية التى أمكنه التوصل إليها حتى وصول البعثة إلى «فاتيكو» وقد أوضح فى هذه التقارير صعوبة المشاق التى يعانى منها المسافر بالطريق البرية من «الرجاف» إلى «فاتيكو» حيث أن الأراضى على امتداد الطريق غير مستوية السطح، فتكثر بها الارتفاعات والانخفاضات ، كما تكثر بها الأخوار المائية ذات التيار الضعيف والتى سرعان ما تتحول فى وقت الأمطار إلى مجارى مائية قوية التيار . كذلك فان النباتات الكثيفة التى يصعب اختراقها والحشائش الطويلة التى يتراوح طولها ما بين مترين ومترين ونصف المتر تعد مكمنا طبيعيا للحيوانات المفترسة كالأفيال والأسود والنمور ... وغيرها [٤]. ولكن على الرغم من ذلك فقد أكد أن المرء لايمل من النظر إلى هذه

١- طوسون : المرجع السابق، ص٢٢١ .

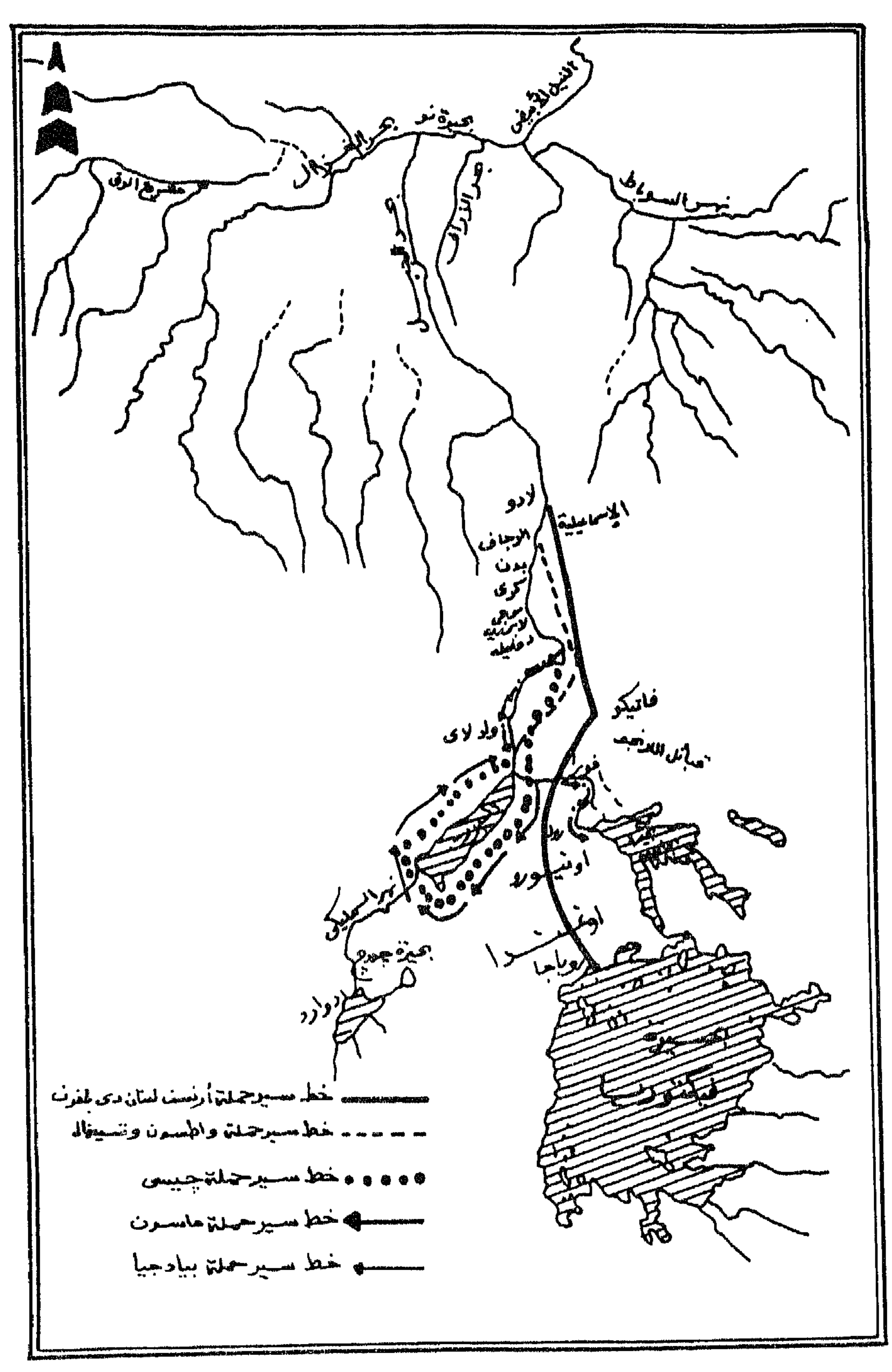
٢- هو ابن المهندس الفرنسى «لينان دى بلفون» الذى قدم إلى مصر سنة ١٨١٨ ليعمل فى خدمة محمد على ، كما أنه شقيق «أوجست» الذى عمل أيضا فى خدمة الخديوى اسماعيل والذى توفى فى الاسماعيلية (غندكرو) سنة ١٨٧٤ على أثر إصابته بالحمى . انظر Hill, R. : A Biographical Dictionary ... , pp. 213-214 .

٣- التقرير الأول كان بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٨٧٥ والثانى فى ١٣ فبراير والثالث فى ٢٠ فبراير . وقد نشر د. محمد فؤاد شكرى هذه التقارير فى كتابه ... Equatoria صفحات ٢٢٣ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ .

٤- Shukry, M. : op. cit., pp. 223-233 .

* انظر خريطة (٥) ص١٥٧ .

خريطة رقم (٥)



أعد الباحث هذه الخريطة بالاستعانة بالخريطة المنشورة فى كتاب : عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل جـ١ ص١٢١ ، كتاب : شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل- جـ٢ ص٢٥٦ وهى توضح خطوط سير الحملات المصرية فى منطقة البحيرات الاستوائية .

الأراضى التى تغشاها الخضرة فى جميع أرجائها وترصعها الأزهار بأشكالها وألوانها المختلفة. ومن ناحية أخرى أكد «أرنست» فى تقاريره لنجاح التجارب الزراعية التى قامت باجرائها الإدارة المصرية فى محطات : «لابوريه» و «دوفيليه» و «الابراهيمية» و «فاشيلى» و «فاتيكو»لاختبار مدى صلاحية الأراضى هناك لزراعة الخضروات المصرية كالبامية والملوخية والبصل والفجل والطماطم والفلفل واللفت ، فضلا عن نجاح تجربة زراعة القمح فى هذه المناطق. والجدير بالذكر أن الأهالى أقبلوا على زراعة هذه الحاصلات بعد أن كانت مزروعاتهم تقتصر على الذرة والسمسم والبن والموز[١]. وقد أشاد «أرنست» فى تقاريره بما أحدثته الإدارة المصرية فى هذه المناطق من تغييرات هامة ، تمثلت فى تعود الأهالى على ارتداء الملابس بعد أن كانوا لايرتدونها طبقا لعاداتهم الموروثة ، كما تمثلت فى إنهاء حالات الحروب القبلية التى غالبا ما كانت تنشب بين القبائل خاصة قبائل «البارى» و «المادى» و «الاكولى» (الشولى) بسبب التنافس فيما بينها من أجل التوسع فى الأملاك والسيطرة على مناطق الكلأ، والاستحواذ على أكبر عدد من الماشية . كما كانت هذه الحروب تنشب أحيانا بسبب الرغبة فى الحصول على أسرى يمكن بيعهم كرقيق [٢].

أرادت البعثة المصرية بعد ذلك استئناف سيرها إلى الجنوب فى طريقها إلى أوغندا فرحلت عن«فاتيكو» فى ٢٧ فبراير سنة ١٨٧٥ بعد أن قضت بها ثلاثة أسابيع ، تمكن خلالها «أرنست» من أن يستكشف جوانب أخرى عن بلدة «فاتيكو» فأكد بأنها عبارة عن هضبة ترتفع قليلا عن سطح الأرض وتمتد من الشمال إلى الجنوب بمسافة ثلاثة كيلو مترات تقريبا ويحاط بها من جهة الغرب بعض الجبال، بينما تحاط بها من بقية الجهات الأخرى عدة قرى أشهرها قرية «فابو Fabbo» فى الشمال وقرية «شاكا» Chaka فى الجنوب . وتعد أراضى «فاتيكو» صالحة للزراعة وأن كان الأهالى هناك لايهتمون بالزراعة بقدر اهتمامهم بتربية الماشية وصيد الفيله . والظاهرة الواضحة على هذه الأراضى هى أنها تميل تدريجيا على هيئة منحدرات كلما كان الاتجاه جنوبا [٣]. وقد واصل «أرنست» استكشافاته طوال الطريق البرية

١- " Itinéraire et Notes de Ernest Linant de Bellefonds BTSKG., Ser . I. No . I (Le Caire 1876), pp. 5-22 & Shukry, M. : op . cit ., p. 224 .

٢- Douin, G. : Histoire du Régne du Khedive Ismail , Tome III, L'Empire African , 3e partie, pp. 159-187 & Shukry, M. : op. cit ., pp. 225-229-230 .

٣- Shukry, M. : op . cit., p. 236 .

التى سلكها بعد مغادرته «فاتيكو» متجها إلى «فويرا» فذكر أن بها هضابا كثيرة تمتد لمسافات طويلة وتكثر بها الحشائش والأعشاب مما يعد مرتعا خصبا للعديد من الطيور والأفيال والجاموس والغزلان ، ومن ثم فإن هذه المناطق تعتبر من أهم مناطق صيد الطيور والحيوانات المختلفة فى أفريقيا ، فضلا عن أنها تعد أيضا من أغنى المناطق موردا للأخشاب بسبب كثرة ما يوجد بها من أشجار متنوعة . وعلى الرغم من ذلك فلم ير هناك أى أثر لجنس بشرى مما يؤكد عدم صلاحية هذه المناطق للإقامة حيث أنه- بالإضافة إلى ما سبق - توجد هناك أخوار مائية كثيرة منها «خور الزلط» Khor El- Zalt وخور «التوز» Touzé وخور «كابولى» Kabouli وخور «كورفا» Corva وجميعها تكاد تكون جافة بسبب قلة ما بها من ماء. هذا وقد أكد «أرنست» نتيجة لاستكشافاته بهذه الأخوار عدم صلاحية مائها للشرب حيث يكون دائما ملوثا بروث الحيوانات المنتشرة هناك . كذلك فإن مجراها المائى ليس عميقا وغالبا ما تكون ضفتى هذه الأخوار وعرة وذات نتوءات صخرية بارزة . وقد لاحظ «أرنست» أن خور «كابولى» هو أكبر هذه الأخوار حيث يتراوح عرضه ما بين ٥٠ إلى ٦٠ مترا تقريبا وإن كان قليل العمق أيضا [١].

ويكون مناسبا لو أشرنا إلى أن البعثة المصرية عند وصولها إلى فويرا فى أوائل مارس سنة ١٨٧٥ ، أرادت استغلال موقع البلدة على الضفة اليسرى لنيل فيكتوريا (نهر السومرست) ، فاعتزمت إجراء استكشاف سريع لمجرى نيل فيكتوريا وهو ينساب إلى جهة الغرب فى اتجاه بحيرة «ألبرت نيانزا» . وذلك لاختبار مدى صلاحية هذا المجرى للملاحة النهرية . وقد جاءت استكشافات «أرنست» مؤكدة بأن المجرى المائى ابتداء من «فويرا» ولمسافة خمسين كيلو مترا تقريبا أى حتى شلالات «كاروما» Karuma غير صالح للملاحة حيث يضيق المجرى ويشتد انحدار الماء وتكثر به الصخور الجرانيتية ، فضلا عن وجود الشلالات المائية مثل شلالات أساكا Assaka وشلالات كيتوتو Ketotu كما ثبت لديه أيضا عدم صلاحية المجرى للملاحة فيما بعد شلالات «كاروما» بمسافة تقدر بحوالى عشرين كيلو مترا وذلك بسبب كثرة ما يوجد به من شلالات مائية تنتهى بشلالات «ميرشيزون» Murchison أما فيما يلى هذه الشلالات فيمكن للمراكب أن تجتاز نيل فيكتوريا دون عوائق حتى تصل إلى بحيرة ألبرت نيانزا . والمعروف أن غوردن كان قد استند على نتائج «أرنست» الكشفية هذه أثناء رحلته للمنطقة فى أغسطس سنة ١٨٧٦ . كما أشرنا سابقا .

١- BTSKG., Ser. I, No. I, pp. 25-39 .

كذلك انظر : طوسون : المرجع السابق ، ص٢٢١ ، السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص١٠٠ .

ومن ناحية أخرى فقد ذكر «أرنست» أن هناك مجموعات كبيرة من قبائل تعرف باسم «اللانجو Lango» تقطن الضفة اليمنى لنيل فيكتوريا وإن كانت لاتتواجد فى مكان ثابت وإنما فى أماكن متفرقة بامتداد النيل ، وربما يعود سبب ذلك إلى تعود أفراد هذه القبائل على الترحال من مكان لآخر، مما يجعلهم لايخضعون لأى نوع من نظم الحكم المختلفة ، فضلا عن أنهم يفضلون العزلة وعدم الاختلاط ، كما يلاحظ من ابتعاد كل اسرة عن الأخرى ، بيد أنهم يتآزرون جميعا فى قتال من يعتدى عليهم ، وهنا يثبتون أنهم محاربون مهرة يمتازون بالقدرة على التمويه والتخفى وراء الأشجار - خاصة أشجار الموز المنتشرة بكثرة فى هذه المناطق مستغلين لون بشرتهم السوداء وأجسامهم العارية تماما من الملابس طبقا لعاداتهم المتبعة هناك. وقد لوحظ كذلك أن أسلحتهم المستخدمة لاتتعدى الحراب والسهام والدروع الواقية وهى ذات الأسلحة المستخدمة لدى القبائل الأفريقية الأخرى [(١)].

على أية حال عادت البعثة المصرية إلى «فويرا» بعد أن اختبرت صلاحية الملاحة فى المجرى المائى لنيل فيكتوريا ، وما أن قضت «بفويرا» بضعة أيام حتى غادرتها فى ٢٨ مارس سنة ١٨٧٥ لتواصل سيرها إلى مملكة أوغندا بالطريق البرية حسب رغبة «أرنست» الذى فضل إجراء بعض الاستكشافات عن الطرق المؤدية إلى المملكة . وجدير بالذكر أن هذه الاستكشافات قد أكدت صعوبة المواصلات فى الطرق البرية الموصلة إلى أوغندا فهى من ناحية غير ممهدة وموحشة وتنتشر بها الأمراض الخطيرة كالملاريا والدوسنتاريا نتيجة لكثرة ما بها من مستنقعات وبرك مائية آمنه .

ومن ناحية أخرى فان هذه الطرق لم تكن آمنه ، ذلك أنه لم يكن من المستطاع المرور بها دون التعرض لهجوم خاطف من قبل الحيوانات المفترسة ، التى تتخذ من الأدغال المحيطة بها مأوى فسيحا لها ، أو من قبل الأهالى الذين يتحرشون عادة بكل قادم غريب [(٢)].

والواقع أن أهم ما لاحظه «أرنست» وأفراد البعثة المصرية على طول هذه الطرق هو وجود عدد من القرى الصغيرة آهلة بالسكان يتبع بعضها مملكة «أونيورو» مثل قرية «كافو Katou» و التى رأى «أرنست» عندها خورا مائيا يسمى باسمها وينساب ببطء شديد من الغرب إلى الشرق ليصب فى نيل فيكتوريا شمال بحيرة «كيوجا» وكذلك قرية «واكيتوكو Wakituku

---

١- Shukry, M. : op . cit., p. 238 .

٢- BTSKG., Ser I, No . I, pp. 39-44 .

ووأرجو Wargou وميريا Merimba بالإضافة إلى قرى أخرى تتبع مملكة أوغندا منها قرية «كاجانجو Kagangu» وكارموري Karmouri ولوجابالا Lugabala وبيراميس Beramesi وكانجاوى Kangawi وبرياكى Briaki وسافارجا Safarga [١]. وعلى الرغم مما عرف عن سكان هذه القرى من حيث مواجهتهم العدائية للأجانب والتحرش بهم ، فإنهم لم يستطيعوا مواجهة أفراد البعثة المصرية بالقتال وإنما لاذ الكثيرون منهم بالفرار عند رؤيتهم لأفراد البعثة تاركين أكواخهم ومتاعهم ومؤنهم مما سهل للبعثة مهمة الحصول على المؤن اللازمة لها. وربما كانت أسباب فرار سكان القرى التابعة لمملكة «أونيورو» تعود إلى الإشاعات التى كان يروجها ملك «أونيورو» - «كاباريجا» - ومعه تجار الرقيق حول المساوئ والأضرار التى يمكن أن تحدث لهم من جراء التقدم المصرى إلى بلادهم ، ومن ثم تحتم عليهم مواجهة هذا التقدم بالقتال ، وأن لم يتمكنوا من ذلك فعليهم الابتعاد . أما سكان القرى التابعة لمملكة أوغندا فأغلب الظن أنهم لجأوا إلى الفرار حتى لايتصلوا بأفراد البعثة المصرية مما كان سيجلب عليهم عقابا شديدا من قبل الملك الأوغندى «ام تيسا» الذى كان يأمر رعاياه بعدم الاتصال بالأجانب طالما أنه لم يأذن لهم بذلك [٢].

على وجه العموم انتهى الأمر بأفراد البعثة المصرية إلى أن دخلوا الأراضى الأوغندية فى أوائل سنة١٨٧٥ وفى ١٢ أبريل تقابل «أرنست»- قائد البعثة المصرية- مع الملك الأوغندى «ام تيسا» فأبلغه تحيات الحكومة المصرية كما أخبره بأن زيارة البعثة المصرية للمملكة إنما تهدف إلى تدعيم علاقات الود والصداقة مع أهالى أوغندا . وكان طبيعيا أن يرحب «ام تيسا» بأفراد البعثة المصرية فأمر بانزالهم فى أكواخ خاصة ليقيموا بها، كما خصص عددا من أتباعه للإشراف على خدمتهم والسهر على راحتهم . ثم تعددت بعد ذلك اللقاءات بين «ام تيسا» و «أرنست» بناء على رغبة الملك الأوغندى الذى كان تواقا إلى محادثة «أرنست» للاستفسار منه عن دول العالم المختلفة من حيث معرفة قواتها الحربية ونظمها الحكومية وعقائدها الدينية. وبطبيعة الحال كانت معظم الاستفسارات تدور حول مصر. فضلا عن ذلك فقد تولى «أرنست» الإجابة عن الأسئلة العديدة التى وجهها له «ام تيسا» عن الحياة والموت

١- طوسون : المرجع السابق ، ص٢٣٠ ، ٢٣٢ ، كذلك انظر :

Shukry, op. cit., pp. 254 - 256

٢- ابراهيم فوزى : السودان بين يدى غوردن وكتشنر جـ١ ، ص٢٢ .

ومظاهر الطبيعة المختلفة كالأرض والجبال والبحار والمحيطات والسماء والنجوم والشمس والقمر ... كما أفاض له فى شرح معلومات عن الإنسان وحريته وواجباته نحو نفسه وأقاربه ووطنه [١].

والواقع أن هذه اللقاءات المتعددة بين «أرنست» و «ام تيسا» قد أتاحت لقائد البعثة المصرية فرصة التعرف - عن قرب- على حياة وسلوك الملك الأوغندى ونظامه فى الحكم فيذكر «أرنست» أن قصر الملك كان يتألف من عدة أكواخ متجاورة ذات أشكال مستديرة تتواجد فى وسط العاصمة «روباجا» (أو دوباجا» وتبعد عن أكواخ الأهالى المبعثرة على سفوح تل العاصمة بمسافة قليلة . ويقف الحرس الخاص بقصر الملك على طول الطريق العريض الذى يفصل بينه وبين أكواخ الأهالى. وكان البلاط الملكى يضم إلى جانب الملك الملقب باسم «كاباكا Kabaka » مجلسا استشاريا يعرف باسم «لوكيكو Lukiko»، يتكون من عدد من المستشارين يضطلع كل منهم بواجب خاص ، فكان منهم أمين الخزانة والقائد العام للجيش وأمير أسطول قوارب الحرب وكبير منفذى الأحكام والأوامر الملكية وكبير محضرى «الجمعة» وأمين دق الطبول وعزف الموسيقى فضلا عن شيخ يمثل كل إقليم يتبع المملكة، ويكون عمل هؤلاء وغيرهم تحت إشراف الوزير الأول الملقب باسم «كاتيكيرو Katikiro»، وكان على أعضاء هذا المجلس الاستشارى ضرورة ملازمة الملك باستمرار فى مجلسه ومقابلاته اليومية وإن كانت هناك تقاليد سلوكية معينة يجب أن يتقيدوا بها فى البلاط الملكى فليس لأحدهم - مثلا- أن يجلس فى حضرة الملك أو أن يظهر أمامه فى غير الزى الواجب أو أن يتكلم بغير إذن وعليهم الاستماع إلى حديث الملك فى صمت خاشع واحترام تام فإذا انتهى من حديثه انبطحوا على الأرض، مرددين فى صيحة واحدة ما يعنى الخضوع له والاستجابة لأوامره. وهو إجراء أصبح مألوفا لديهم كلما ظهر الملك أمامهم أوخاطبهم ، كما أصبح مألوفا لدى أفراد حاشيته من خدامه ووصفائه وزوجاته البالغ عددهن حوالى مائتين واللاتي غالبًا ما كان آباؤهن يقدمونهن للملك تكفيرا عن بعض الذنوب [٢].

ومن الطبيعى أن يكون للملك الأوغندى مثل هذا التأثير العظيم لدى أتباعه ورعاياه إذ كان يعتبر فى نظرهم: «... ذا قداسة شبه إلهية أو الرمز الذى تتجسد فيه روح عنصرهم»[٣].

١- طوسون : المرجع السابق ، ص٢٣٧ .

٢- مورهيد : النيل الأبيض ، ص٦٢ .

٣- مورهيد : المرجع نفسه ، ص٥٣ .

على كل أوضح «أرنست» أن «ام تيسا» كان يملك سلطات مطلقة فهو يقوم بتوزيع المؤن على رعاياه ويعطيهم أحيانا بعض الهبات ويمنح أفراد حاشيته وكبار ضباطه والمقربين إليه من أعضاء مجلسه الاستشارى إقطاعيات كبيرة من الأرض، بالإضافة إلى ذلك كان يعاقب كل من يخالف أوامره إما بالإعدام أو بالحرق أو ببتر الأيدى والأقدام والآذان ، فالمواطن الذى يطلبه الملك ويتأخر عن الحضور لأسباب خارجة عن إرادته ينال إحدى هذه العقوبات حسب رغبة الملك. كما ينالها- على سبيل المثال- الخادم الذى يهمل صنع أى شئ أو أحد أفراد الحاشية ممن يتكلمون بصوت مرتفع أو من يمثل أمامه من المواطنين عاريا دون أن يغطى جسده بكساء معين أو أن يكون - على الأقل- عارى الرأس أو حافى القدمين[١]. وعادة كان يظهر «ام تيسا» أمام رعاياه مهندما منسقا معتنيا بملابسه فيرتدى زيا زاهى الألوان عبارة عن جلباب أبيض مصنوعا من الحرير أو القطن ينتهى من أسفل بزركشة حمراء ويرتدى فوق هذا الجلباب قميصا أسودا عليه رسومات ذهبية اللون ويضع على رأسه طربوشا مصنوعا من جلد الغزال ويزين ذراعيه وساقيه بأساور عريضة من الخرز الملون [٢].

وكان الملك إذا أراد الطواف بأنحاء عاصمته تبعته حاشيته وخدامه وزوجاته وفرقة موسيقية تدق الطبول وتنفخ فى الأبواق منذرة بقدوم الملك - الذى يضفى على سيره حينذاك نوعا من الكبرياء والعظمة- فيهرع الأهالى عندئذ لرؤية الملك ثم ينبطحون أرضا وألسنتهم تلهج له بالدعاء ، وبطبيعة الحال كان «ام تيسا» فخورا بما يلقاه من اهتمام بالغ الشأن من قبل رعاياه وتواقا لمشاهدة مثل هذه المناظر وبالتالى فقد كثرت تجولاته بأنحاء العاصمة ، كما كثرت معه فى الوقت نفسه أعداد ضحاياه ، إذ كان فى كل تجولاته يمسك تارة بسيف حاد صنع مقبضه من العاج المطعم بالفضة وتارة يمسك ببندقية نارية وفى كلتا الحالتين كان يمكنه إنزال العقاب مباشرة على من يلاحظه من الرعية مخالفا لأوامره إما بقطع رأسه أو أحد أطرافه أو بإعدامه بالرصاص دون اكتراث [٣].

والواقع أن هذه الإجراءات العنيفة التى لجأ إليها «ام تيسا» كانت من الأمور المألوفة لدى المجتمعات الأفريقية القبلية فلا يستطيع الحاكم البقاء فى عرشه طويلا مالم يحط نفسه بجو

١- ق . م : عدد ٦٤٨ فى ١٦ صفر سنة ١٢٩٣ (١٢ مارس سنة ١٨٧٦) .

٢- مورهيد : المرجع السابق ، ص٥٥ .

٣- ق . م : العدد السابق .

من الرهبة والمهابة ، وتجدر الإشارة إلى أن «ام تيسا» كان قد ورث هذه الإجراءات الصارمه عن أسلافه فما أن تولى عرش أوغندا حتى أمر بإعدام حوالى ستين أخا له بأن أحرقهم أحياء، حتى يأمن بالتالى عدم تمردهم ضد حكمه [١].

والعجيب أن يظل «ام تيسا» متمسكا بتنفيذ مثل هذه الاجراءات حتى بعد اعتناقه الإسلام فى مطلع سبعينيات القرن الماضى على يد بعض التجار العرب من أهالى مسقط[٢] ولكن فى اعتقادنا أن «ام تيسا» كان مزعزعا فى إيمانه بالإسلام حيث أكدت الأحداث بعد ذلك أنه ارتد عن الإسلام واعتنق المسيحية [٣]. فإذا كان إسلامه بمثل هذا الضعف فلاعجب إذن من أنه يمضى فى تنفيذ شريعة الغاب التى نهى عنها الإسلام .

على كل مهما كان من أمر «ام تيسا» فقد استجاب للمطالب المصرية الخاصة بعدم بيع أو شراء الرقيق فى مملكة أوغندا واستصدر بذلك قرارا فى ٢٤ مايو سنة ١٨٧٥، كما وافق على حرية الاتجار بالسلع الأوغندية فى المحطات المصرية [٤]. وربما كانت استجابة الملك للمطالب المصرية هذه قد ارتبطت بحاجته إلى كسب ثقة الحكومة المصرية للوقوف بجانبه فى حروبه- التقليدية- ضد «كاباريجا» ملك «أونيورو» منتهزا بذلك فرصة العداء الموجود - أصلا- بين مصر و«كاباريجا» منذ أيام «صمويل بيكر» . وقد دلت على ذلك محاولات الملك المستمرة فى الإبقاء على البعثة المصرية أطول مدة ممكنة بأوغندا حيث كان يحاول إقناع قائدها وبقية أفرادها على معاونته فى إخضاع أعدائه ، غير أن «غوردن» بعث فى هذه الأثناء بما يفيد

١- مورهيد : المرجع السابق ، ص٥٦ .

٢- ق . م : عدد ٦٤٠ فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٩٢ (١٦ يناير سنة ١٨٧٦) . ومما يذكر أن خديوى مصر بادر بارسال خطاب إلى «ام تيسا» يهنئه فيه باعتناق الإسلام فقد جاء به : «... حصلت عندنا المسرورية حيث شرح الله صدوركم للإسلام وجعلكم من أمة سيدنا محمد خير الأنام وواجب علينا إسعافكم فى ابعاث العلماء ... لتعلم الديانه ... زادكم الله توفيقا ورشادا وهداية وسداد ... » انظر : م . أ . س: دفتر ١٩٤٨ (عربى) جهات سايرة ص٩٣ من خديوى مصر إلى جناب الملك امتيسه ملك لوجانده بتاريخ ١٩ رجب سنة ١٢٩١ (١ سبتمبر سنة ١٨٧٤) .

٣- ابراهيم فوزى : المصدر السابق ، ص٢٥ .

٤- طوسون: المرجع السابق، ص٢٣٧، كذلك انظر: جميل عبيد: المرجع السابق. ص١٢٤ حاشية رقم٦٨ .

ضرورية عودة البعثة المصرية إلى المديرية الاستوائية مما أدى إلى فشل محاولات «ام تيسا»[1]. وبالفعل غادرت البعثة المصرية أوغندا فى ١٥ يونيو سنة ١٨٧٥- عائدة إلى «لادو» عاصمة المديرية الاستوائية ، بعد أن قضت بمملكة أوغندا قرابة شهرين تمكن خلالها «أرنست» من أن يحقق الأهداف التى قامت من أجلها بعثته المصرية. كما استطاع ، من ناحية أخرى ، أن يفيد الحركة الكشفية المصرية فى منطقة أعالى النيل الأبيض، فبالإضافة إلى ما ذكره آنفا عن الاستكشافات التى أجراها طوال رحلة وصوله إلى المملكة وكذلك ما أوضحه عن حياة الملك الأوغندى «ام تيسا» فقد استكشف جوانب أخرى هامة عن حياة السكان فى أوغندا كما أجرى استكشافا للشواطئ الشمالية الغربية لبحيرة فيكتوريا نيانزا . ففيما يخص سكان أوغندا أوضح «أرنست» أن غالبيتهم يعتنقون الإسلام وإن كانت هناك بعض الجماعات لم تعتنقه بعد، ومن ثم فهى تمارس تقاليد بدائية مثل دفن الزوجات وهن على قيد الحياة مع أزواجهن الموتى، والاعتقاد بإمكانية تحضير أرواح السلف عن طريق أعمال السحر والشعوذة وبأن هناك قوى أخرى خفية من الجان تسكن جوف الأرض وأعماق بحيرة فيكتوريا نيانزا مما يفرض عليهم ضرورة التضحية بالأرواح الحية إرضاء لها. وبوجه عام فسكان أوغندا يتميزون بالمحافظة على النظام والطاعة، والجدية فى أعمالهم ، كما يلاحظ عليهم أنهم لايشوهون أجسامهم بالوشم كعادة معظم القبائل الأفريقية ، ولايظهرون عراة مجردين من الملابس حيث أن الشريعة الإسلامية لاتبيح ذلك ، فضلا عن أوامر «ام تيسا» الصارمة كانت تعاقب كل من يظهر عاريا ومن ثم كانوا يحرصون على ارتداء الملابس ويهتمون بنظافتها [2]. وعادة يتكون زى الرجال من عباءة مصنوعة من القطن أو الحرير أو الكتان وقميص مزركش بالألوان الزاهية وسروال طويل ، فضلا عن استعمال حزام من الجلد يلف حول الخصر وغطاء للرأس يشبه القلنسوة يصنع إما من الجلد أو القطن ، وخفين جلديين يستخدمان عند السير. أما النساء فلايتعدى زيهن جلبابا من القماش ومعطفا من الجلد ويشتركن مع الرجال فى ارتداء السروال ولف الحزام واستخدام الخفين ، غير أنهن يتركن رؤوسهن عارية فيقمن إما بلف شعورهن على هيئة دائرة أو بوضعه مسترسلا خلف الرأس وفى كلتا الحالتين يضعن به أدوات الزينة- المعروفة لديهن حينذاك - من ريش الطيور وزهور النباتات والقواقع المختلفة وحبات الزجاج والخرز

١- جميل عبيد : المرجع نفسه ، ص٩٦ ، ص١٢٣ ، حاشية رقم «٦٦» .

٢- ق . م : عدد ٦٤٠ فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٩٢ (١٦ يناير سنة ١٨٧٦) .

الملون. والنساء هناك يحرصن على الظهور وقد أزدانت أيديهن وأنوفهن وآذانهن وأقدامهن بفيض من الأساور الحديدية والأسلاك الملونه[١]. كذلك أشار «أرنست» إلى مساكن أهالى أوغندا فأوضح بأنها عبارة عن أكواخ مستديرة الشكل مقامة من أخشاب الأشجار وأعواد البوص الخضراء والطين المعجون وتمتاز باتساعها وارتفاع أسقفها بنحو خمسين قدما فى الهواء كما تمتاز بنظافتها وزخرفتها من الداخل بالألوان المختلفة [٢].

أما عن نشاط أهالى أوغندا فقد ذكر «أرنست» أنهم يهتمون بتربية الماشية من الأبقار والأغنام والماعز مستغلين وجود المراعى الكثيرة المنتشرة فى أنحاء أوغندا . كما أنهم يشتغلون بالزراعة حيث تتميز التربة هناك بالخصوبة الشديدة وإن كانت طرق الزراعة عندهم لازالت بدائية ، فلا يعرفون الآلات الزراعية كالفأس والمحراث والساقية... وغيرها وإنما يعتمدون على حفر وحرث والأرض بأنواع مختلفة من العصى وعن طريق الأخوار والعيون المائية المنسابة وسط الأرض يمكنهم ريها. وفى الغالب يقبل الأهالى على زراعة الموز باعتباره الغذاء الرئيسى لهم وإلى جانبه يزرعون القطن والذرة وقصب السكر والبطاطا وبعض الخضروات كاللوبيا والقرع والقلقاس والظاهرة الواضحة هناك هى اهتمام المرأة بفلاحة الأرض وجنى المحصول عن الرجل الذى يوجه جهوده عادة إلى الاشتغال بالصناعة أو التجارة أو الصيد النهرى أو البرى حتى يحقق من وراء ذلك - وبواسطة نظام التبادل التجارى المتبع حينذاك - عائدا مربحا [٣]. وبطبيعة الحال كان الأهالى يمارسون الصناعات المعروفة لدى معظم سكان المناطق الأفريقية بوجه عام والمتمثله فى صناعة الحراب والسهام والأقواس والسيوف والأوانى الفخارية والمعدنية واستخدام لحاء الأشجار وألياف الموز فى صناعة أنواع من السلال كانت تحاك أجزاؤها ببراعة بحيث لايتسرب الماء خلالها، فضلا عن ذلك فقد اشتهروا بالصناعات الجلدية نظرا لوجود الحيوانات المتنوعة هناك فكانوا يستغلون جلودها بعد دبغها فى صناعة الملابس الجلدية والقبعات والأحذية والأحزمة المختلفة كما استفادوا من زراعة القطن فى صناعة نسج الأقمشة القطنية ومن زراعة الموز والذرة فى استخلاص مشروب «الجعة» المفضل لديهم.

١- Shukry, M. : op. cit., 272 .

٢- مورهيد : المرجع السابق ، ص٥٢ .

٣- ق . م : عدد ٦٤٨ فى ١٦ صفر سنة ١٢٩٣ (١٢ مارس سنة ١٨٧٦) وكذلك انظر : Shukry, op. cit. , 273 .

غير أن أهالى أوغندا تميزوا عن غيرهم من سكان أفريقيا بصناعة المراكب من جذوع الأشجار الضخمة وإن كان طولها يتراوح فيما بين عشرة أمتار وخمسة عشر مترا وعرضها يبلغ حوالى مترا ونصف مترا. وقد لوحظ على هذه المراكب ارتفاع مقدمتها عن مؤخرتها بنحو مترين تقريبا حيث يوجد مقر قائدها الذى يقوم بتوجيه الدفة كما لوحظ تشغيل هذه المراكب بواسطة المجاديف وليس بالأشرعة ومن ثم كان يعمل عليها عدد من البحارة يتراوح بين أربعة عشر وأربعة وعشرين رجلا يقسمون مناصفة على جانبى المركب لاستعمال المجاديف (١).

ومن جهة أخرى فقد ذكر «أرنست» أن أوغندا أصبحت محطا لرحال التجار خاصة تجار سلطنة زنجبار فكانت تقام بها الأسواق التجارية حيث تعرض الأقمشة القطنية والحريرية والجلدية وكذلك الأوانى الفخارية والمعدنية وأدوات الزينة المختلفة كالأسلاك الملونة والأساور الحديدية والخرز والزجاج الملون ، فضلا عن بعض المنتجات التى أتى بها تجار زنجبار كجوز الهند والعنبر والقرنفل والشطة وشمع العسل .. وغيرها (٢).

وتجدر الإشارة إلى أن تجارة العاج وكذا تجارة الرقيق كانتا تمثلان جانبا هاما من حياة السكان هناك بسبب الإقبال المتزايد عليهما من قبل التجار الأجانب الذين كانوا يجوبون الأسواق الأفريقية للحصول على العاج والرقيق مقابل الأسلحة النارية والذخائر أو بعض المنتجات الأجنبية كالخمور والسجائر والعطور والخزف الصينى ... وغيرها(٣).

وقد لاحظ «أرنست» وجود أعداد كبيرة من حيوانات الفيلة والأسود والنمور والجاموس البرى والخرتيت والنعام والغزلان تعيش وسط الأدغال المحيطة بأوغندا مما شجع بعض السكان هناك لمزاولة حرفة صيد هذه الحيوانات ، كما لجأ بعضهم أيضا إلى مياه بحيرة فيكتوريا نيانزا لاصطياد الأسماك والتماسيح وأفراس البحر التى كانوا يصطادونها فى العادة بواسطة الحراب الحديدية ليلا حين كانت تخرج إلى البر لترعى الكلأ(٤).

١- ق . م: العدد السابق .

٢- Shukry, op. cit., p. 273 .

كذلك انظر : مورهيد : المرجع السابق، ص١٦ .

٣- مورهيد : المرجع نفسه ، ص٢٣ .

٤- BRSKG., Ser . I, No . I, pp. 48-52 .

غير أن الظاهرة الواضحة التى لفتت نظر «أرنست» وأفراد البعثة المصرية فى مملكة أوغندا هى أن جميع الرجال والنساء كانوا يدخنون ويشربون «الجعة» بإسراف شديد . وقد بلغ من اهتمام الملك الأوغندى بشرب «الجعة» أن جعل فى بلاطه الملكى وظيفة «كبير محضرى الجعة» تكون مهمته الاشراف على تحضير الجعة المقدمة إلى الملك. هذا وقد لوحظ أن سكان أوغندا كانوا يمارسون التدخين وشرب الجعة بشكل واضح أثناء حلقات الرقص والغناء التى كانوا يعقدونها مساء للترويح عن أنفسهم عقب الانتهاء من أعمالهم اليومية حيث كانوا يجتمعون ومعهم الآلات الموسيقية من الطبول والأبواق والقيثارات الوترية فيصدرون من خلالها أصواتا موسيقية عالية تدفع بالراقصين منهم للقيام بحركات انفعالية وسط صيحات وصفير الجالسين حتى إذا اشتد وقع الطبول ، اشتد معه بالتالى حركات الراقصين وتعالت الصيحات ، مما كان يضفى على المكان حينئذ جوا صاخبا يستمر هكذا إلى أن ينال التعب من الراقصين ويقعون على الأرض فتتوقف عندئذ الأصوات الموسيقية ليبدأ الجميع تناول «الجعة» وممارسة التدخين[١].

والواقع أن وجود «أرنست» بأوغندا لم يتح له فرصة استكشاف جوانب هامة عن حياة ملك وأهالى أوغندا فحسب ، وإنما استطاع أن يضيف أيضا بعضا من الجوانب الكشفية الأخرى عن الشواطئ الشمالية الغربية لبحيرة فيكتوريا نيانزا . فمما هو جدير بالذكر أن «أرنست» كان قد تقابل فى بلاط «ام تيسا» بالمستكشف البريطاني الأصل «ستانلى» Stanley ، الذى كان يقوم حينذاك بجولة كشفية فى بحيرة فيكتوريا واتجه لزيارة «أوغندا» بعد الانتهاء من جولته بالشاطئ الشرقى للبحيرة . ولما كان «أرنست» تحدوه رغبة قوية فى القيام بجولة بحرية فوق مياه بحيرة فيكتوريا فقد اعتزم مصاحبة «ستانلى» الذى كان يريد فى ذلك الوقت أن يواصل رحلته الكشفية بالبحيرة متتبعا الشواطئ الغربية منها[٢]. وبالفعل حينما أنهى «ستانلى» زيارته لأوغندا وغادر عاصمتها «دوباجا» فى ١٧ أبريل سنة ١٨٧٥ لاتمام رحلته إلى الجنوب رافقه «أرنست» ومعه عشرة جنود من أفراد البعثة المصرية [٣].

١- مورهيد : المرجع السابق ، ص٥٢ ، كذلك انظر . Shukry, op. cit., p. 272

٢- ق . م : العدد السابق ، كذلك انظر : BTSKG., Ser. I, No . I,

٣- م . أ . س: دفتر ٣٣ (عابدين) - وارد تلغرافات - صورة التلغراف العربى رقم ٤٥١ من مأمور جهات خط الاستوى إلى الخديوى فى ٢٦ رمضان سنة ١٢٩٢ (٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٥) .

وركب الجميع المراكب البحرية المعدة لهم من قبل الملك «ام تيسا» ثم طافوا بالقرب من شواطئ البحيرة الشمالية الغربية . وقد ذكر أن هذه الشواطئ تكثر بها التعاريج والخلجان وتحف بها من جميع الجوانب رمال صفراء وتنمو عليها نباتات البردي والأعشاب والحشائش الرفيعة التى ترتطم بها الأمواج المترامية عليها من آن لآخر ، فضلا عن أنها كانت موطنا للعديد من الحشرات وصراصير الليل التى تحدث - باستمرار - أصواتا مزعجة ومياه البحيرة فى مجملها تتميز بعذوبتها الشديدة وجريانها الضعيف . هذا وقد لوحظ بعض الجزر الصغيرة بالقرب من هذه الشواطئ ، كانت تتوافد عليها مراكب الصيادين من أهالى أوغندا لاصطياد الأسماك والتماسيح وأفراس النهر[١] . وقد أراد «أرنست» المضى فى استكشافاته بأنحاء البحيرة ولكنه لم يستطع تحقيق ذلك بسبب تدفق الأمطار وإصابة بعض جنوده بالملاريا ومن ثم فقد عاد مباشرة إلى «دوباجا» بعد أن قام بتوديع «ستانلى» الذى مضى لإتمام رحلته إلى الجنوب . والواقع أن هناك تقاربا نشأ بين «أرنست» و «ستانلى» خلال فترة تواجدهما فى مملكة أوغندا ، كان من مظاهره اهتمام «أرنست» فور وصوله إلى المملكة بالاجتماع بستانلى وتقديم بعض المأكولات الفرنسية إليه مثل أكباد البط والسجق والسردين وغيرها[٢] . ثم مصاحبته فى الجولة البحرية ببحيرة فيكتوريا وتزويده بالمعدات اللازمة لمواصلة رحلته إلى الجنوب . وقد ترتب على هذا التقارب أن تعاطف «أرنست» مع «ستانلى» أثناء محاولات الأخير إقناع «ام تيسا» باعتناق المسيحية والعدول عن الإسلام والاستعاضة بصداقة بريطانيا بدلا من مصر[٣]. فعلى الرغم من أن «أرنست» كان يعمل فى خدمة الحكومة المصرية ولحسابها فانه التزم بعدم التعرض لمحاولات «ستانلى» بل أبدى تجاهها نوعا من الرضا . وهو لاشك أمر طبيعى لأن «أرنست» كان بروتستانتى المذهب مثل «ستانلى» ويهمه بالدرجة الأولى انتشار المسيحية - بمذهبها البروتستانتى بوجه خاص- فى أوغندا مثلما كان دأب الجمعيات والهيئات التبشيرية الأوربية فى أفريقيا حينذاك . فضلا عن ذلك فقد عرض «أرنست» أن يحمل فى عودته إلى المديرية الاستوائية فالخرطوم رسالة من «ستانلى» إلى صحيفة «ديلى تليجراف» اللندنية يحث فيها على إيفاد مبشرين من انجلترا إلى أوغندا . وقد

١- ق . م : عدد ٦٤٨ فى ١٦ صفر سنة ١٢٩٣ (١٢ مارس سنة ١٨٧٦) .

٢- مورهيد : المرجع السابق ،، ص١٣٢ .

٣- جميل عبيد : المرجع السابق، ص١٢٣ حاشية رقم ٦٦ .

نشرت الوقائع المصرية ترجمة لهذه الرسالة جاء بها : «... إذا حضر إلى هذه الجهات عالمان من النصارى استحصلا على محصول مزرعة كبيرة حان وقت حصادها ويكون تعميم دين النصرانية وانتشاره ... أيها السادة ها هى فرصة لكم بدت فى الأهالى الذين على ساحل بركه نيانزا بأفريقيا المنتظرين معاونتكم .. لأنكم ستكونون سببا فى تنصير جموع غاية فى الكثرة فى سنة واحدة بثمرة مساعيكم ... إذ أن ولاية «امتيسه» تشتمل على نحو مليونين من النفوس لاتحتاج إلى كبير علاج فى تنصيرهم ...»[1].

والواقع أن تحمس قائد البعثة المصرية لإبلاغ مثل هذه الرسالة إلى الرأى العام الإنجليزى- وبالتالى الأوربى- يؤكد بلاشك رغبة «أرنست» فى دفع أهالى «أوغندا» إلى اعتناق المسيحية سواء من كان يعتنق الإسلام منهم أو من لم يعتنقه بعد. كما وضحت هذه الرغبة أثناء مقابلاته المستمرة للملك الأوغندى حينما كان يحرص على أن يبرز له حضارة وتقدم الدول الأوربية المسيحية[2].

على أية حال لم يستطع «أرنست» إبلاغ هذه الرسالة إلى الصحيفة الإنجليزية إذ بعد عودته مباشرة من أوغندا أرسله غوردن فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٥ على رأس حملة عسكرية لايزيد عدد أفرادها عن ستة وثلاثين جنديا إلى الجنوب لاستكشاف المنطقة بين «فويرا» وبحيرة البرت نيانزا حتى يمكن إنشاء محطات عسكرية بها وتيسر بالتالى إقامة المواصلات الآمنه وحتى يمكن من جهة أخرى إدخال مركب بخارى فى بحيرة ألبرت[3] . وبينما كان «أرنست» ماضيا فى طريقه بالقرب من بلدة «موجى» هاجمه أهالى البلدة من عشائر «البارى» المعروفين بعدائهم للحكم المصرى منذ أيام «بيكر» ، وكان طبيعيا أن يتمكن هؤلاء من أفراد الحملة العسكرية الصغيرة العدد مستغلين عدم معرفة أفرادها بطبيعة بلادهم وأماكن اختفائهم فضلا عن نفاذ ما معهم من ذخيرة ، وقد انتهى الأمر فى هذه المعركة بمقتل معظم أفراد الحملة العسكرية بما فيهم «أرنست» [4]، فى حين لجأ البعض الآخر إلى الفرار والعودة

١- ق . م : عدد ٦٤٠ فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٩٢ (١٦ يناير سنة ١٨٧٦) .

٢- على ابراهيم عبده : المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، ص٧٤ .

٣- شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل جـ٢ ، ص٢٦٠ .

٤- م أ . س: دفتر ٣٣ (عابدين) وارد تلغرافات - صورة التلغراف العربى رقم٤٢٢ من مأمور جهات خط الاستوى إلى خيرى باشا فى ٢٩ رجب سنة ١٢٩٣ (٣١ أغسطس سنة ١٨٧٥) وورد فى ٢٤ رمضان سنة ١٢٩٢ (٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٥) .

إلى المديرية الاستوائية حيث سلموا إلى «غوردن» الأوراق التى كانوا قد عثروا عليها فى جيب «أرنست» وكان من بينها ، بالطبع ، رسالة «ستانلى» . وقد بعث «غوردن» هذه الرسالة إلى الخرطوم لترسل منها إلى مصر فانجلترا[١] ، مؤكدا هو الآخر رغبته فى إدخال المسيحية بأوغندا .

والواقع أن جهود مصر الكشفية فى منطقة أعالى النيل الأبيض لم تتوقف عند هذا الحد، ففى الوقت الذى كانت تتحرك فيه بعثة «أرنست» إلى أوغندا كانت هناك بعثة مصرية أخرى تغادر بلدة الرجاف ، فى يناير سنة ١٨٧٥، فى طريقها كذلك إلى بلدة «دوفيليه» حيث كانت تنوى استكشاف الطريق النهرية الممتدة بين «دوفيليه» وبحيرة ألبرت نيانزا» حتى يمكن إدخال المراكب البخارية بالبحيرة ، فضلا عن أنها كلفت بالتحقيق فيما إذا كانت بحيرة «ألبرت» هى آخر مستودع لنهر النيل أم أنها تتبع مجموعة أنهار الكنغو المائية ، والتأكد من أن نيل فيكتوريا يربط بين بحيرتى فيكتوريا وألبرت نيانزا [٢].

وقد أسند غوردن قيادة هذه البعثة إلى الضابطين الإنجليزيين «واطسون Watson » و «شيبندال Chippendal» أثر عودتهما إلى الإسماعيلية (غندكرو) فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٤ من الرحلة الكشفية النهرية التى قاما بها من الخرطوم لاستشكاف المجرى المائى للنيل الأبيض طوال المسافة الممتدة من الخرطوم إلى الإسماعيلية وقد أثبتا فى هذه الرحلة صلاحية الملاحة بالمجرى المائي طوال هذه المسافة - باستثناء منطقة السدود النباتية ببحر الجبل - حيث يتسع المجرى ويضعف التيار ويقل انحدار النهر فتبلغ درجة انحداره مترا واحدا كل ستين كيلو مترا تقريبا . كما أمكنهما أن يحددا خمسة مواقع على امتداد النيل الأبيض عن طريق الملاحظات الفلكية ، كما أتيح لهما فى شهر ديسمبر سنة ١٨٧٤ وأثناء وجودهما ببلدة «الرجاف» أن يرصدا مرور كوكب الزهرة[٣] . وفى «الرجاف» أيضا كلفهما غوردن بالقيام على رأس البعثة الكشفية المصرية إلى بحيرة ألبرت لتحقيق الأغراض السابق الإشارة إليها .

١- مكى شبيكه : السودان فى قرن ... ص١٠٩

٢- طوسون : المرجع السابق ، ص٢٦٩ ، كذلك انظر : شوقى الجمل : المرجع السابق ، ص٢٦١ .

٣- فردريك بنولا : مصر والجغرافيا ، ص٥٩ ، كذلك انظر :
PRGS., vol . XIX, No III, p. 182 .

وفى ٢٩ يناير سنة ١٨٧٥ غادر الضابطان «الرجاف»* على رأس قوة من الجنود المصريين والسودانيين بلغ تعدادهم نحو مائة وثمانين جنديا ومعهم ما يلزمهم من الأسلحة والذخيرة والمؤن. وقد ساروا جميعا مسافة مائة وثلاثين ميلا تقريبا وسط الطرق البرية الوعرة والأدغال الموحشة حتى وصلوا إلى «دوفيليه» وعندها استقلوا المراكب البخارية للوصول إلى بحيرة «ألبرت»، غير أنهم بعد أن بلغوا بلدة وادلاى Wadlai - التى تبعد عن بحيرة البرت بمسافة خمسين ميلا تقريبا - لاحظوا انتشارا مرض الجدرى بها وبالمناطق الممتدة جنوبها فى أعالى النيل الأبيض مما جعلهم يتوقفون عن المضى ببعثتهم إلى الجنوب واضطروا إلى العودة شمالا[1]. والجدير بالذكر أن الضابطين «واطسون» و«شيبندال » لم يتمكنا بعد ذلك من أن يستكملا الرحلة إلى بحيرة البرت بسبب مرضهما فاضطر غوردن عندئذ إلى الآستعانة بأحد الضباط الإيطاليين العاملين فى الجيش المصرى ويدعى «رومولوجيسى Romolo Gessi»[2] وأسند له قيادة البعثة الكشفية المزمع إرسالها إلى بحيرة «ألبرت» وبالفعل وصل «جيسى» إلى الاسماعيلية فى أكتوبر سنة ١٨٧٥ قادما من الخرطوم . ثم لم يلبث أن شرع فى الإعداد للبعثة الكشفية فاختار اثنين وعشرين - فقط- من الضباط والجنود ليصاحبوه فى مهمته ، كما اقتصر على استخدام مركب شراعي ومركبين حديديين- حمولة كل منهما عشرة أطنان- فى نقل أفراد البعثة وما يلزمهم من الأسلحة والذخيرة والمؤن والأدوية المختلفة [3]. وحينما اعتزم القيام برحلته الحق معه «غوردن» المستكشف الإيطالى«كارلو بيادجيا Carlo Piadiggia»

١- ث . ش . ك : محفظة ١٠ ملف ١ وثيقة رقم ٣٠٥ من «بيردسلى» إلى هاملتون فى ٣ مايو سنة ١٨٧٥ . كذلك انظر : السد رجب حراز : افريقية الشرقية ... ص٣٤٣ ، كذلك انظر : Shukry, op. cit., 252

٢- ولد بالقسطنطينية سنة ١٨٣٢ من أب ايطالى وأم أرمينيه ، تعرف عليه غوردن فى حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) إذ كان ملحقا بقيادة المدفعية الملكية الإنجليزية كمترجم ومن ثم فقد اختاره غوردن ليكون أحد معاونيه فى العمل معه بالجيش المصرى وظل كذلك حتى استقال سنة ١٨٧٦ ، ثم لم يلبث أن عاد مرة أخرى فى خدمة الحكومة المصرية سنة ١٨٧٨ وعين مديرا لبحر الغزال وفى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨١ وافته المنيه بالسويس أثناء عودته إلى القاهرة . انظر : الأيوبى : تاريخ مصر جـ٢ ، ص٤١ ، ٦٨ كذلك انظر : مورهيد : المرجع السابق ، ص١٧٥ .

٣- Gessi, R. : "On the circumnavigation of the Albert Nyanza" , PRGS., vol . XXI, No. I. (London 1877) p. 50 .

* راجع خريطة رقم (٥) ص١٥٧ .

مكلفا من قبله بمصاحبة «جيسى» وأفراد الحملة حتى «ماجنجو»* ثم يتجه منها ناحية الشرق مستكشفا نيل فيكتوريا حتى يصل إلى بحيرة ابراهيم (كيوجا) [١]. ويبدو أن غوردن قد أراد بإرسال «بيادجيا» مع «جيسى» التحرى بدقه عن صلة نيل فيكتوريا ببحيرة ألبرت فبينما يقوم «بيادجيا» بتتبع نيل فيكتوريا حتى خروجه من بحيرة ابراهيم يتفرغ بالتالى «جيسى» لاستكشاف بحيرة ألبرت ويتأكد من اتصال نيل فيكتوريا بها وخروج نهر النيل منها. على كل أبحر «جيسى» و «بيادجيا» من دوفيليه فى ٧ مارس سنة ١٨٧٦ متتبعين المجرى المائى لنهر النيل (بحر الجبل) حتى وصلا فى ٣٠ مارس إلى بلدة «ماجنجو» المطلة على بحيرة «البرت» بعد أن قطعا مسافة ١٦٤ ميلا تقريبا [٢]. وقد ذكر «جيسى» أن هذا المجرى المنساب جنوب دوفيليه يفضى مباشرة إلى بحيرة ألبرت ، كما أنه يعد صالحا للملاحة ومرور المراكب البخارية حيث لاتعترضه الشلالات أو السدود النباتية ويتميز باتساعه وقلة انحداره وشدة عمقه [٣]. وتجدر الإشارة إلى أن «جيسى» و «بيادجيا» كانا قد أرادا الإبحار فى المجرى المائي لنيل فيكتوريا جهة الشرق للتأكد من صلاحيته للملاحة النهرية غير أنهما حينما وصلا فى أول أبريل سنة ١٨٧٦ بالقرب من شلالات «ميرشيزون» توقفا عن الإبحار إذ كان لايمكن مواصلة الرحلة بالطريق النهرية بسبب شلالات ميرشيزون وشلالات كاروما التى تبعد عنها بمسافة قصيرة ، وعندئذ اضطر «بيادجيا» إلى أن يواصل رحلته مع جانب من أفراد البعثة المصرية بالطريق البرية حتى «فويرا» ومنها بالطريق النهرية حتى بحيرة «ابراهيم» بينما عاد «جيسى» مع الجانب الآخر من أفراد البعثة إلى «ماجنجو» فأكد بأن المجرى المائى بعد شلالات «ميرشيزون» وحتى ماجنجو صالح للملاحة النهرية[٤]. والجدير بالذكر أن «جيسى» بعد وصوله إلى «ماجنجو» استطاع أن يرفع العلم المصرى فوقها فى ٩ أبريل سنة ١٨٧٦ وسط احتفال أفراد البعثة المصرية وترحيب أهالي البلدة بذلك [٥]، ثم لم يلبث أن توجه مع

١- طوسون : المرجع السابق ، ص٢٧٢ . كذلك انظر . Shukry , op. cit., p. 103

٢- Gessi, P op . cit., p. 50 .

٣- مورهيد : المرجع السابق ، ص١٧٩ .

٤- بنولا : المرجع السابق ، ص٦٠ .

٥- م أ. س: دفتر ١٧ (معية عربى) وارد الافادات رقم ١٤٦ ص٨٤ من غوردن إلى المعية السنية فى ١٤ ربيع الأول سنة ١٢٩٣ (٩ أبريل سنة ١٨٧٦)، كذلك وثيقة رقم٢ من نفس الدفتر ووارد الإفادات عن=

* راجع خريطة رقم (٥) ص١٥٧ .

أفراد بعثته إلى بحيرة ألبرت نيانزا لاستكشافها ، وبالفعل بدأ طوافه بالبحيرة فى ١٢ أبريل حيث استقل مركبه الحديدى وسار بمحاذاة الساحل الشرقى للبحيرة يتبعه أفراد بعثته فى مركب آخر . وقد لاحظ «جيسى» تراكم كميات كبيرة من الرمال والصخور المتماسكة بطول الساحل، كما وجد نباتات البردى والأعشاب الطويلة تنمو بكثرة على امتداد السواحل الشرقية وبخاصة السواحل الجنوبية الشرقية [١]. وذكر أن هناك أعدادا كبيرة من القرى الصغيرة الآهلة بالسكان بالقرب من الضفاف الشرقية للبحيرة. وأشار إلى أن بعضهم حاولوا التعرض لأفراد البعثة المصرية ، بيد أن «جيسى» تمكن من التقرب إليهم عن طريق الهدايا التى كان يقدمها لزعمائهم حتى صار أغلب سكان هذه القرى يمدون أفراد البعثة بما يلزمها من المؤن ، بل لقد تطوع بعضهم لأن يكونوا أدلاء للبعثة المصرية فى رحلتها[٢]. وقد أوضح «جيسى» أن هؤلاء السكان يميلون إلى النظام والطاعة ولديهم استعداد كبير لقبول الحضارة ، وأنهم يهتمون بتربية الماشية وبصيد الأسماك ، كما يهتمون بالزراعة ، حيث تتميز أراضيهم بالخصوبة الجيدة ، فيزرعون الذرة البيضاء والبطاطس والبطاطا والفاصوليا فضلا عن زراعة الدخان التى تلقى عندهم اهتماما خاصا ويعد نوعه من أجود الأنواع [٣]. ومن جهة أخرى فقد أوضح «جيسى» أن هناك هضابا مرتفعة تشرف على بحيرة ألبرت من الجهات الشرقية يتراوح ارتفاعها بين ١٢٠٠ مترا و ١٤٠٠ مترا تقريبا كما يشرف عليها من الجهات الجنوبية الشرقية عدة جبال منها جبل «بيسو» و «نوبار» و «مدرج» . وكان «جيسى» قد أطلق على الجبلين الأخيرين تسميتهما هذه أثناء جولته الكشفية بالمنطقة يومى ١٩ و ٢٠ أبريل سنة ١٨٧٦ . وأكد بأن هناك مجموعة من الأخوار المائية تصب فى البحيرة من جهاتها الشرقية منها خور«هويوما

= جهات الأقاليم والمحافظات السايرة صورة المكاتبة الواردة من مأمورية خط الاستوى إلى المعية السنية فى ٧ ربيع الثانى سنة ١٢٩٣ (٢ مايو سنة ١٨٧٦) وورد فى ٩ جمادى الثانى سنة ١٢٩٣ (أول يوليو سنة ١٨٧٦) .

١- ج . ح . ج : السنة الثالثة - العدد التاسع- الجزء الثالث من المجلد الثانى الصادر فى غرة ذى القعدة سنة ١٢٩٥ (٢٨ أكتوبر سنة ١٨٧٨) ص٦٨٦ ، ٦٨٧ .

٢- طوسون : المرجع السابق ، ص٣٠٣ .

٣- Gessi, R. : Seven Years ... , pp. 100-135 .

Hoyoma » «وانبابيا » Wanbabia و «نانزا » Nanza » وقد علم من سكان المنطقة أن ماء هذه الأخوار لاينضب على مدار السنة وهى تحمل معها كميات كبيرة من الصخور تلقى بها فى البحيرة[١].

أما السواحل الغربية للبحيرة فقد اكتشف «جيسى» أنها أكثر استقامة من السواحل الشرقية وأنه يشرف عليها سلسلة جبلية يصل ارتفاعها نحو ٢٤٠٠ مترا تقريبا ، ولوحظ أن سفوحها تنحدر فى مياه البحيرة. كما شوهدت بالقرب منها مساحات شاسعة من المستنقعات ينمو بها أشجار كثيفة وقد أشار «جيسى» إلى أن هناك جموعا كبيرة من الوطنيين تعيش بالقرب من هذه السواحل ، علم أنهم يتشابهون فى طرق معيشتهم وأسلوب حياتهم مع سكان أوغندا[٢]. والملاحظ أن «جيسى» لم يشر إطلاقا إلى مصب نهر «سمليكى» الذى يصب فى البحيرة من الجهة الجنوبية والذى كان لمصر فضل اكتشافه فى العام التالى أى فى سنة ١٨٧٧ كما سنشير فيما بعد . ولكن على الرغم من ذلك فقد أوضح جيسى فى نهاية جولته الكشفية بالبحيرة يوم ٢١ أبريل سنة ٨٧٦ أن نيل فيكتوريا يصب بالفعل فى البحيرة فى طرفها الشمالى الشرقى وأن ثمة مجرى مائى كبير يخرج من منطقة المصب هذه ويسير مسافة ثمانية كيلومترات تقريبا فى الاتجاه الشمالى ومن المؤكد أن هذا المجرى المائى هو نهر النيل . غير أن «جيسى» أوضح من جهة أخرى أنه اكتشف رافدا جديدا للنيل يخرج من جنوبه ويتجه إلى الشمال الغربى على بعد بضعة أميال شمال بحيرة ألبرت نيانزا[٣] . بيد أنه لم يذكر أية تفصيلات أخرى عن اكتشافه هذا . والجدير بالذكر أن «غوردن» كان قد أثبت أثناء جولته الكشفية بالمنطقة فى يوليو سنة ١٨٧٦ عدم وجود أى أثر لهذا الرافد، كما أشرنا سابقا . بالإضافة إلى ما سبق فقد ذكر «جيسى» أن بحيرة «ألبرت» ليست بالمساحة المائية الشاسعة التى لايعرف مداها كما ذكر «صمويل بيكر» أثناء اكتشافه لها فى مارس سنة ١٨٦٤، وإنما هى تشغل مساحة تبلغ نحو ٥٤٠٠ ك . م٢ ولايزيد طولها عن ٢٢٥ ك . م ، وعرضها عن ٨٠ ك . م تقريبا ويبلغ كذلك متوسط عمقها نحو ١٢ مترا وهى تأخذ شكلا مستطيلا وتخلو من الجزر ومياهها عذبه المذاق وإن كانت فى السواحل تشوبها بعض الملوحة. هذا ويكثر

١- PRGS ., vol . XXI, No . I, p. 52 .

٢- طوسون : المرجع السابق ، ص٣٠٧ .

٣- مورهيد : المرجع السابق، ص١٧٩ .

بجنوب البحيرة دائما حدوث الدوامات المائية كما يتعرض معظمها لهبوب العواصف الشديدة مما يتسبب - غالبا- فى إغراق بعض السفن والمراكب [١].

وهكذا أنهى «جيسى» رحلته الكشفية لبحيرة البرت نيانزا وعاد إلى دوفيليه يوم ٢٣ أبريل سنة ١٨٧٦ فأخبر غوردن بنتائج اكتشافاته وأكد له أن بحيرة البرت تعد المنبع الثانى لنهر النيل وهى ليست تابعة لمجموعة أنهار الكنغو المائية مثلما كان يعتقد قبل ذلك [٢].

ومن ناحية أخرى فبعد وصول «جيسى» ببضعة أيام ، لحق به المستكشف الإيطالى «بيادجيا» عائدا من رحلته الكشفية بنيل فيكتوريا وبحيرة ابراهيم ، بعد أن أثبت بما لايدع مجالا للشك اتصال نيل فيكتوريا ببحيرة ابراهيم بعد خروجه من بحيرة فيكتوريا ثم اتصاله بعد ذلك ببحيرة ألبرت رغم وجود شلالات «كاروما» وميرشيزون وغيرها مما تعوق حركة الملاحة به [٣]. وأضاف «بيادجيا» بعض الجوانب الكشفية عن بحيرة ابراهيم فأوضح بأن مساحتها لاتزيد عن ٧٥٠٠ ك . م٢ وأن طولها يبلغ حوالى ٨٠ ك . م ، وأن هناك جبالا وهضابا مرتفعة تحدها من الجهات الشرقية والغربية بينما تحدها من الجهات الشمالية والجنوبية أراضى مستوية السطح خصبة التربة. وأعلن من ناحيته كذلك أنه اكتشف رافدا جديدا لنهر النيل يخرج من بحيرة ابراهيم متجها نحو الشمال الشرقى ويرجح بأن هذا الرافد يصب فى نهر أسوا [٤].

والواقع أن «غوردن» كان قد تحقق من هذا الاكتشاف أثناء رحلته الكشفية بالمنطقة فى أغسطس سنة ١٨٧٦ وثبت لديه عدم وجود أى أثر مائى لهذا الرافد الجديد ، كما أوضحنا من قبل . على أية حال لقد نجح كل من «جيسى» و «بيادجيا» فى تحقيق أهداف مصر الكشفية ببحيرة البرت ونيل فيكتوريا .

١- م . أ . س: دفتر ٤٠ (عابدين) وارد تلغرافات- صورة التلغراف العربى رقم ١٢٩ من مأمور جهات خط الاستوى إلى خيرى باشا فى ٥ ربيع ثان سنة ١٢٩٣ (٣٠ أبريل سنة ١٨٧٦) .

٢- Shukry , M : op. cit., pp. 333-336 .

٣- طوسون : المرجع السابق ، ص٢٥٠ .

٤- بنرلا : مصر والجغرافيا ، ص٦١ كذلك انظر : مورهيد : المرجع السابق ، ص١٧٩ .

والمعلوم أن مصر قد واصلت جهودها الكشفية - بعد رحلتهما - بالمنطقة الاستوائية . فقد طلبت من «غوردن» عقب توليه منصب الحاكم العام للسودان فى أواخر يناير سنة ١٨٧٧ . أن يستأنف إرسال البعثات الكشفية إلى منطقة البحيرات الاستوائية ، تحقيقا لرغبة مصر فى إجراء مزيد من الاستكشافات فى منطقة أعالى النيل الأبيض . وعلى الفور أعد غوردن بعثة كشفية أسند قيادتها إلى الضابط الأمريكى «ماسون Mason »[1]. ثم لم يلبث أن تحركت هذه البعثة فى أوائل يونيو سنة ١٨٧٧ من دوفيليه* حيث أبحر «ماسون» بالباخرة «نيانزا» ترافقه مجموعة صغيرة من الجنود المصريين فى طريقهم إلى بحيرة البرت . وعند وصولهم إلى «ماجنجو» كان «ماسون» قد أنجز رسم خريطة لنهر النيل ابتداء من «دوفيليه» حتى «ماجنجو» ثم شرع بعد ذلك فى استكشاف بحيرة ألبرت ، فجاءت استكشافاته مطابقة لما سبق أن أوضحه «جيسى» عن البحيرة، بيد أن «ماسون» كان قد أضاف بعض الجوانب الكشفية الأخرى عن البحيرة والقرى المجاورة لها. فأوضح أن البحيرة تقع فيما بين خطى عرض ٩َ ١° و ١٧َ ٢° شمالا وخطى طول ٣٥َ ٣٠° و ٣٠َ ٣١° شرقا وأن امتداد طول البحيرة

---

١ - «الكسندر ماكوب ماسون Alexander Mcomb Mason » ضابط بحرى أمريكى التحق بسلاح البحرية المصرية فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٠ ومنح رتبة قائمقام (عقيد) واشترك سنة ١٨٧٤ مع الضابط الأمريكى «بوردى Purdy» فى الأعمال الكشفية بكردفان ثم استدعاه غوردن للعمل معه فى المديرية الاستوائية ورقى عندئذ إلى رتبة أميرالاى (عميد) وقد أسند إليه «غوردن» إدارة المديرية الاستوائية عقب مرض مديرها «بروت» ورحيله إلى بلاده للاستشفاء . غير أن الحكومة المصرية اعترضت على تعيينه فى هذا المنصب لعدم خبرته بالنواحى الإدارية فنحى عن وظيفته واستقال من المناصب العسكرية والتحق للعمل بمصلحة المساحة المصرية ثم عين مشرفا عاما لمقاومة تجارة الرقيق فى البحر الأحمر وفى سنة ١٨٨٤ عين حاكما لمصوع ثم تقاعد عن العمل سنة١٨٨٥ وعاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث توفى بها سنة ١٨٩٧ . انظر : ث . د . ج : محفظة ١١ جهادية ملخص الوثيقة العربية رقم ١١٢ من الخديوى إلى ناظر الجهادية فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٩٣ (٤ يناير سنة ١٨٧٧) - وترجمة الوثيقة التركية رقم ١١٩ من الخديوى إلى ناظر الجهادية فى ٣ محرم سنة ١٢٩٤ (١٧ يناير سنة ١٨٧٧) . كذلك انظر : م . أ . س: دفتر ٣٢ - صادر تلغرافات - صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٦٨٧ إرادة سنية إلى حكمدار الأقاليم السودانية فى ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٢٩٤ (٩ يونيو سنة ١٨٧٧) . كذلك انظر : جميل عبيد : المرجع السابق ص١٥٣ حاشية رقم ١٠ . وكذلك انظر : Hill, R.: A biographical pp- . 233

* راجع خريطة رقم (٥) ص١٥٧ .

يزيدعما ذكره «جيسى» بمسافة عشرة كيلو مترا تقريبا بينما يقل عرضها بنحو ثلاثين كيلو مترا عن العرض الذى حدده «جيسى» من قبل، كما أن سطحها يرتفع عن مستوى سطح البحر بمقدار ٦٢٠ مترا تقريبا وأن عمق البحيرة فى أقصى الشمال والجنوب قليل جدا إذ يتراوح بين مترين وثلاثة أمتار ولذا يكثر وجود الأسماك الطافية على سطح مياه البحيرة فى أجزائها الشمالية والجنوبية وبالتالى تعد هذه المناطق من أهم مناطق صيد الأسماك المتنوعة فى أعالى النيل الأبيض[1].

كذلك أوضح «ماسون» أن هناك نوعا من النبات يسمى «العنبج» يتكاثر وجوده فى الأجزاء الجنوبية للبحيرة وتنمو سيقانه إلى نحو ثلاثة أمتار ، كما أنه يتشابك فيما بينه مكونا سدا نباتيا يحول دون الوصول إلى الشواطئ الجنوبية للبحيرة . أما فيما يتعلق بالقرى المجاورة لضفاف البحيرة فقد لاحظ «ماسون» أنها محاطة بالغابات الكثيفة بالأشجار الضخمة مما يمكن اعتبارها موردا هاما للأخشاب وهى تعد فى الوقت نفسه مأوى للعديد من الحيوانات المفترسة كما أشار «ماسون» إلى أن هذه القرى تزدحم بالسكان خاصة فى قريتى «كبيرو» و «تيابونه» الواقعتين بالقرب من الضفاف الشرقية وقرى «نورسوار» و «كفاليا» و «فاكوفيا» الواقعة على مقربة من الشواطئ الغربية للبحيرة [2]. وذكر أن سكان هذه القرى كانوا يحرصون على ارتداء الملابس سواء الجلدية أو المصنوعة من لحاء الأشجار وأوراقها وهم يعتنون كذلك بمظهرهم فيتزينون بعد الانتهاء من أعمالهم اليومية بوضع الأساور المعدنية حول أيديهم وأرجلهم بينما تتدلى الأقراط النحاسية من أنوفم وآذانهم . وقد علم أنهم دائما يشنون الحروب فيما بينهم من أجل الحصول على الماشية والاستيلاء على مناطق الكلأ . وأوضح من جهة أخرى أن أهالى قرية «فاكوفيا» كانوا يهتمون بالصيد ويعتمدون عليه فى غذائهم الرئيسى ، ومن أجل ذلك كانت لديهم عشرات القوارب الخشبية الصغيرة التى يستخدمونها

١- م . أ س: دفتر ٤٨ (عابدين) وارد تلغرافات - صورة التلغراف العربى الشفرة رقم٢ ١٠ من غوردن باشا بكردفان إلى سعادة خيرى باشا فى ٢٦ رمضان سنة ١٢٩٤ (٤ أكتوبر سنة ١٨٧٧) وورد فى غرة شوال سنة ١٢٩٤ (٩ أكتوبر سنة ١٨٧٧) . كذلك انظر : طوسون : المرجع السابق ص٣٥٢ ، ٣٥٩ وكذلك انظر :
Crabités , P. op. . cit., 217 .

٢- Mason, A .: Report of a Reconnaissance of Lake Albert ... " PRGS., vol XXII, No. III. (London 1878), pp. 225-226 .

في عمليات الصيد . كما كانوا يحتفظون بكميات كبيرة من أدوات الصيد كالحراب والخطاطيف الحديدية لاصطياد أفراس البحر والتماسيح وأيضا كميات أخرى من الصنانير الحديدية التى تنتهى بخيوط مصنوعة من ألياف أشجار الموز لاصطياد الأسماك المختلفة الأشكال والأحجام [١]. وأضاف «ماسون» أن أراضى «فاكوفيا» كانت تنتشر بها الملاحات الطبيعية نتيجة لتحلل النباتات المائية التى تلقى بها الأمواج المستمرة على أراضى فاكوفيا القريبة من شواطئ بحيرة البرت . حيث كانت تنبت بقاع البحيرة نباتات مائية كثيرة تحتوى على مقدار كبير من عنصر البوتاسيوم ، وعندما تقذف بها الأمواج على الشواطئ القريبة،تجف هذه النباتات وتتحلل وتصير ترابا مالحا ، يقوم الأهالى بجمعه وتنقيته مما يشوبه من مواد طينية . وعن طريق كميات الملح المتوفرة لديهم بهذا الشكل يمكنهم القيام بعمليات التبادل التجارى مع سكان القرى القريبة فيبادلونهم كميات من الملح مقابل الحصول على المحصولات الزراعية التى يفتقرون زراعتها لعدم صلاحية أراضيهم المالحة للزراعة [٢].

والجدير بالذكر أن «ماسون» استطاع فى نهاية جولته الكشفية ببحيرة ألبرت أن يستكشف مصبا للنهر الذى عرف فيما بعد باسم «سمليكى» والذى ينبع من بحيرة «إدوارد» الواقعة جنوب خط الاستواء ويسير فى اتجاه الشمال ليتصل ببحيرة ألبرت من طرفها الجنوبى حيث يصب بها . وقد تمكن «ماسون» من معرفة بعض الجوانب الكشفية عن هذا النهر فلاحظ أن مياهه تميل إلى الاحمرار وتنساب ببطء شديد مخترقة الأعشاب الكثيفة التى توجد بجنوب البحيرة وهى تحمل فى الوقت نفسه كميات كبيرة من الحشائش والمواد الجافة وقطع الأخشاب تطفو على سطح مياه النهر حيث يلقى بها فى مياه بحيرة البرت . وقد لوحظ كذلك ارتفاع شواطئ هذا النهر وتكاثر نمو الأشجار الكثيفة عليها. كما لوحظ عدم صلاحيته للملاحة النهرية بسبب ما يعترض مجراه المائى من الجنادل والكتل النباتية فضلا عن ضحالة مياهه وبطء جريانها . ومن ناحية أخرى فقد ذكر «ماسون» أن عرض هذا النهر يبلغ حوالى ٤٠٠

١- BESKG., Ser . I, No . 5 (Le Caire 1878) pp. 5-11 .

٢- ج . ح.ج : السنة الثالثة - الجزء الثالث من المجلد الثانى. عدد ٩ «تابع تقرير فى استكشاف بحيرة ألبرت نيانزا المقدم من الكولنيل ميسون بك إلى سعادة جوردن باشا حكمدار عموم السودان ...» ترجمة مصطفى أفندى توفيق، ص٦٨٠ ، ص٦٨٣ .

مترا وأنه قليل العمق ، بحيث لايزيد عمقه عن ثلاثة أمتار تقريبا [١]. ويبدو أن عدم صلاحية هذا النهر للملاحة هو الذى حال دون أن يتتبع «ماسون» مجراه المائى إلى منبعه حتى يزيد من اكتشافاته به . وقد عاد «ماسون» إلى المديرية الاستوائية فى ١٩ يونيو سنة ١٨٧٧ بعد أن أدى مهمته الكشفية بنجاح . وكانت بعثته هذه تتمة للجهود التى بذلتها مصر فى سبيل استكشاف منطقة أعالى النيل الأبيض فى عهد الخديوى اسماعيل .

وإجمالا لما سبق يمكننا القول أن منطقة أعالى النيل الأبيض كانت تحظى باهتمام خاص من قبل الحكومة المصرية، دل على ذلك الحملات والبعثات الكشفية المتعددة التى دأبت مصر على إرسالها تباعا إلى هذه المنطقة. ولعل مبعث هذا الاهتمام يرجع إلى مدى ما تشكله المنطقة الاستوائية لمصر من أهمية خاصة فمنها ينبع نهر النيل شريان مصر الحيوى، وكان وقوع هذه المنطقة تحت وطأة النفوذ الأجنبى يعنى الضرر بمصالح مصر الاقتصادية والسياسية مثلما أشرنا من قبل . ومن ثم كان سعى الحكومة المصرية الدائم لضم أكبر مساحة ممكنة من أراضى هذه المنطقة تحت سيطرتها لتتفادى بذلك المخاطر الأجنبية. وكان السبيل إلى إمداد النفوذ المصرى فى المنطقة الاستوائية وإدخال معظم بلدانها فى حظيرة مصر، ممثلا فى إرسال الحملات والبعثات العسكرية إلى الجهات الاستوائية ، ولما كانت هذه الحملات والبعثات قد كلفت فى الوقت نفسه بإجراء استكشافات بهذه الجهات تحقيقا لرغبة مصر فى خدمة الأغراض العلمية والجغرافية والمساهمة فى الكشف عن منابع النيل، فقد لمسنا خلال دراستنا فى هذا الفصل وفى الفصلين السابقين له، مدى ما حققته حملات وبعثات الكشف المصرية والتى تولى قيادتها «بيكر» و «غوردن» و «لونج» و «أرنست» و «واطسون» و «شيندال» و « جيسى» و «بيادجيا » و «ماسون» فى استكشاف جهات كثيرة بمنطقة أعالى النيل الأبيض ومعرفة أحوال سكانها وطرق معيشتهم ودراسة عاداتهم ومعتقداتهم فضلا عن استكشاف الأنهار والبحيرات الاستوائية واختبار مدى صلاحيتها للملاحة مع رسم الخرائط التوضيحية لها

١- ج . ح . ج : السنة الثالثة : الجزء الثانى من المجلد الثانى عدد ٨ «تقرير فى استكشاف بحيرة البرت نيانزا المقدم من الكولونيل ميسون بك إلى سعادة جوردن باشا حكمدار عموم السودان ...» ترجمة مصطفى أفندى توفيق ص٦١٣ كذلك انظر : BTSKG . , Ser . I, No . 5 , pp. 7-11 .

الأمر الذى أكسب مصر مكانة خاصة فى المجال الكشفى وجعلها تدخل فى إطار الدول التى كان لها دور بارز فى استكشاف القارة الأفريقية . والواقع أن جهود مصر الكشفية بالجهات الاستوائية كانت تتميز بسمات خاصة ففضلا عن كثرة عددها واتساع مداها، فإنها برزت بشكل واضح عما عداها من جهود أخرى أوربية كانت تتضافر فى الوقت نفسه لاستشكاف هذه الجهات من أفريقيا ، لعل من أهمها الجهود الإنجليزية التى قام بها «ستانلى» و «كامرون» و «لفنجستون» و«ولسون» و«ليتشفيلد» و «بيرسون» و «هول» و«فلكن» وكذلك الجهود الفرنسية التى قام بها «دى برازا» وأيضا الجهود الألمانية التى قام بها «شوانيفورث» و «جونكر» [١]. وكانت الحكومة المصرية قد مدت يد المساعدة لبعض هؤلاء الأجانب منهم «ولسون» و«ليتشفيلد» و«بيرسون» و«هول» و«فلكن» و«شوانيفورث» و«جونكر» . حيث كفلت لهم الحماية والرعاية وحرية العمل والتنقل فى الأماكن التى دخلت فى حوزتها كما أنها أعطت لهم تصاريح وخطابات توصية تمكنوا بواسطتها من أداء مهمتهم دون أن يتعرضوا لأذى الأهالى الوطنيين [٢].

١- طوسون : المرجع السابق ، ص٣١٨ ، ٤٠١ .

٢- م . أ . س: دفتر ٥٤٩ رقم ١٧ ص٣٠ من المعية إلى مديرى الوجه القبلى والسودن فى ١٣ جمادى الأول سنة ١٢٨١ (١٤ أكتوبر سنة ١٨٦٤) . كذلك انظر : جمال زكريا قاسم : الأصول التاريخية ... ص٢٩٧ ، السيد يوسف نصر جهود مصر ... ص١٠٦ .



الفصل السادس
الكشوف المصرية فى غرب السودان

الوجود المصرى فى السودان – أوضاع دارفور قبل الفتح المصرى لها سنة ١٨٧٤- أحداث الفتح – إعداد البعثات الكشفية المصرية لإرسالها عقب الفتح- بعثة كولستون إلى كردفان واستكشافات أحمد حمدى بها- استكشافات بروت فيما بين الخرطوم والأبيض والفاشر- بعثة محمد نادى الكشفية إلى الفاشر- استكشافات «بوردى» فيما بين دنقله والفاشر- استكشافات محمود صبرى فى شمال غرب دارفور استكشافات «بوردى» فيما بين دارة وحفرة النحاس .

تركز الوجود المصرى فى السودان منذ عهد محمد على وحتى بداية عصر اسماعيل ، فى جهات مختلفة تقع بوسط السودان كجهات : دنقلة وكورتى وبربر وشندى وحلفاية وأم درمان والخرطوم ، كما كان قائما فى الجهات الشرقية منه كجهات سنار والتاكا وودمدنى والقضارف والقلابات والرصيرص وقازوغلى، كذلك امتد الوجود المصرى جنوبا حتى وصل إلى جزيرة «جونكر» تجاه «غندكرو» بينما اقتصر فى جهات غرب السودان على منطقة كردفان دون أن يصل إلى منطقة دارفور[1] . ولما كانت جهود غرب السودان قد ارتبطت بالفتح المصرى لسلطنة دارفور سنة ١٨٧٤ فانه يجدر بنا قبل أن نتتبع هذه الجهود، أن نشير إلى أوضاع دارفور قبل الفتح المصرى لها والظروف التى حدت بالحكومة المصرية لأن ترسل قواتها العسكرية لفتحها. فقد كانت دارفور – أى بلاد الفور- حتى تاريخ الفتح المصرى لها ، سلطنة إسلامية مستقلة، يحكمها سلاطين إقليميين اشتهروا بالصراع الدائر فيما بينهم من أجل الوصول إلى حكم السلطنة. ويذكر أن القوات المصرية فى عهد محمد على كادت أن تفتحها سنة ١٨٢٢ بعد أن دخلت بقيادة «محمد بك الدفتر دار»- صهر محمد على- بلاد كردفان المجاورة لها، لولا انشغالها حينذاك باخماد الغارات الحبشية على شرق السودان، ولكن على الرغم من ذلك فإن فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الصادر لمحمد على كان قد ذكرها ضمن الأقاليم السودانية التى صار حكمها لمحمد على مدى الحياة[2]. غير أن السلطنة ظلت لاتدين

١- عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على ، ص٢٠٥ ، ٢٠٦ .

٢- الكتاب الأخضر : رئاسة مجلس الوزراء بجمهورية مصر : السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ، ص١ .

بالتبعية لمصر مما حدا الخديوى اسماعيل لأن يفكر جديا فى فتحها ليضيف بذلك إلى مصر أملاكا جديدة وليوسع من دائرة نشاطها الكشفى فضلا عن تكوين امبراطوريته الأفريقية ، كما أنه رأى من جهة أخرى أن سلطنة دارفور كانت قد اكتسبت شهرة واسعة باعتبارها من الأسواق الهامة لتجارة الرقيق فى غرب السودان خاصة بعد أن ارتحل إليها العديد من تجار الرقيق الذين ضاقوا ذرعا بالإجراءات العنيفة التى اتخذتها الحكومة المصرية لقمع هذه التجارة بمنطقة أعالى النيل الأبيض[١]. ومن ثم فقد اعتزم إخضاعها للنفوذ المصرى ريثما يتمكن من اتخاذ الوسائل الكفيلة للقضاء على هذه التجارة سواء بالتفاوض - سلما- مع تجار الرقيق بها للتخلى عن تجاراتهم وزرائبهم مقابل تعويضات مالية كبيرة تدفع لهم، أو باللجوء - عند الضرورة - لمحاربة هؤلاء وتشتيت شملهم والاستيلاء على زرائبهم .

وقد اتبعت الحكومة المصرية مثل هذه الإجراءات مع تجار الرقيق فى منطقة بحر الغزال ، حيث تفاوضت معهم وأعطت لهم تعويضات مادية مناسبة فتخلوا عن الاشتغال بالتجارة وأمروا وكلاءهم بتسليم زرائب الرقيق إلى ممثل الحكومة المصرية «محمد أغا الهلالى»[٢]- الذى عينه الخديوى سنة ١٨٦٩ مديرا لبحر الغزال- وبالفعل تسلم «الهلالى» معظم الزرائب فيما عدا عدة زرائب أخرى امتنع «الزبير رحمت»- وكيل تاجر الرقيق «على عمورى»- عن تسليمها «للهلالى» مما أدى فى آخر الأمر إلى وقوع الاصطدام المسلح بين قوات «الزبير» وقوات «الهلالى» انتهى بمقتل الأخير وعدد كبير من الجنود المصريين والسودانيين المصاحبين له[٣].

١- جلال يحيى : مصر الأفريقية ... ص٦٤ .

١- يعرف باسم «البلالى» أحيانا وهو من أهالى دارفور ، عمل فى خدمة السلطان حسين بن محمد الفضل سلطان دارفور وقد اشتهر بذكائه ورجاحة عقله مما ميزه عند السلطان وجعله مقربا إليه ومستشارا له فى أمور السلطنة الأمر الذى دفع بأخت السلطان «زمزم» التى كانت تشارك أخيها فى الحكم بسبب مرضه وفقدان بصره ، كما دفع بوزير السلطنة «أحمد شتا» لأن يبعداه عن دارفور فارتحل إلى الخرطوم حيث عمل بخدمة الحكومة المصرية. انظر : سرهنك : حقائق الأخبار ... جـ٢ ، ص٣٢١ ، الرافعى: عصر اسماعيل جـ١ ، ص١٢٩ .

٣- م . أ. س: دفتر ١٨٥٩ (معية سنية) وارد مكاتبات رقم ٨ ، ص٤٢ صورة المكاتبة الواردة من مدير عموم قبلى السودان إلى المعية السنية فى غرة شوال سنة ١٢٨٨ (١٤ ديسمبر سنة ١٨٧١)، ودفتر ١٨٦٤ رقم ٣٨ ، ص٤ من آدم باشا مأمور إدارة مديرية عموم قبلى السودان إلى المعية فى ١٧ جمادى الثانية سنة ١٢٨٩ (٢٢ أغسطس سنة ١٨٧٢) .

وقد اكتسب «الزبير» بعد انتصاره على ممثل الحكومة المصرية . شهرة كبيرة لدى أهالى منطقة بحر الغزال ، مما عضد من مركزه وقوى نفوذه وجعله يتطلع للاستيلاء على سلطنة «دارفور» خاصة بعد أن كان قد استولى على اقليم «شكا» الذى يمثل القطاع الجنوبى للسلطنة، ولكنه على الرغم من ذلك ظل يخشى بأس الحكومة المصرية ويحاول استرضاءها حتى لاتنتقم لمقتل «الهلالى» حيث أدرك - بما له من فطنه- أن لاقبل له بمقاومة الحكومة المصرية ولذا بعث بالتماس إلى الخديوى يقدم له فيه فروض الولاء والطاعة ويطلب منه العفو ، ولما كان اسماعيل- كما أشرنا آنفا - يرغب فى فتح دارفور ، ووجد فى الزبير أيضا الرغبة فى فتحها ، فقد قبل التماسه وعفا عنه ليستعين به فى فتح السلطنة وإخضاعها لحكم مصر وليستفيد - كذلك - من خبرته ونشاطه فى المناطق الأفريقية ومن ثم فقد عينه مديرا لبحر الغزال فى يناير سنة١٨٧٤[1] وكان طبيعيا إزاء ذلك أن يتفرغ «الزبير» لتحقيق هدفه فى الاستيلاء على سلطنة دارفور ليصبح حاكما عليها باسم مصر، فاغتنم فرصة رفض السلطان ابراهيم، سلطان دارفور الاستجابة لمطالبه فى تسليمه بعض زعماء قبائل «الزريقات» الذين فروا إليه بعد أن تمكن «الزبير» من تبديد شمل أفراد هذه القبائل التى تسكن جنوب كردفان وتحاول دائما الإغارة على طرق القوافل التجارية الواصلة بين كردفان ومنطقة بحر الغزال، فلما رفض السلطان تسليم هؤلاء إلى «الزبير» بل وأعلن عن استعداده لملاقاة «الزبير» واعتزامه ضم إقليم «شكا» إلى السلطنة ، بعث «الزبير» إلى حكمدار السودان اسماعيل باشا أيوب (نوفمبر سنة ١٨٧٣- فبراير سنة ١٨٧٧)- ليسمح له بغزو «دارفور» ، فاستشار بدوره الخديوى اسماعيل الذى أيد بطبيعة الحال تحركات «الزبير» وأمر بتزويده بعدد كبير من الأسلحة النارية والذخائر وإمداده كذلك بمجموعة من الجنود النظاميين فضلا عن أنه كلف حكمدار السودان بالتوجه على رأس حملة عسكرية من الخرطوم إلى كردفان فدارفور للهجوم

١- م . أ. س: دفتر ١٩٤٦ (أوامر عربى) رقم٢ ، ص٩ صورة الأمر الكريم الصادر إلى مدير عمومى قبلى السودان فى ١٠ شعبان سنة ١٢٨٩ (١٣ أكتوبر سنة ١٨٧٢) وكذلك دفتر ٧٣ وثيقة رقم٤ صادر إلى اسماعيل باشا أيوب مدير السودان القبلى العام فى غاية رجب سنة ١٢٩٠ (٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٣) . وكذلك دفتر ١٩٤٨ (أوامر عربى) رقم ٤ ، ص٣٠ صورة الأمر الكريم الصادر إلى اسماعيل أيوب حكمدار السودان فى ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٩٠ (٦ يناير سنة ١٨٧٤) .

عليها من جهة الشرق في الوقت الذى يزحف عليها «الزبير» بقواته من جهة الجنوب [١]. وبالفعل تحرك حكمدار السودان على رأس الحملة المطلوبة والتى بلغ تعدادها نحو ٣,٠٠٠ من الجنود المصريين والسودانيين النظاميين وغير النظاميين ، كما تقدم «الزبير» على رأس جيش لايتجاوز عدده عن ١٢,٠٠٠ جندى وتمكن من الدخول فى أول معركة حربية له مع قوات جيش دارفور قوامها نحو ٢٠,٠٠٠ جندى تحت قيادة الوزير «أحمد شتا» فأحرز «الزبير» انتصارا كبيرا فى هذه المعركة التى قتل فيها الوزير «أحمد شتا» ، ثم لم يلبث أن هزم جيشا آخر كان يقوده «المقدوم سعد النور» الذى لقى مصرعه أيضا فتمكن «الزبير» بعد ذلك من احتلال بلدة «دارة» الواقعة جنوب الفاشر عاصمة دارفور ، كما أنه نجح فى التخابر سرا مع الأمير «حسب الله» عم السلطان ابراهيم والذي كان يريد الإطاحه بابن أخيه ليتولى حكم السلطنة، فأظهر الأمير للسلطان حماسه لقتال «الزبير» وتعهد بقيادة الجيش الثالث المزمع إرساله وقتئذ لمحاصرة «الزبير» فى دارة وهو يضمر فى نفسه- مسبقا - إنزال الهزيمة بجيشه فى سبيل الوصول إلى غرضه فى الانفراد بحكم السلطنة[٢]. وكان من الطبيعى أن يلقى جيش «حسب الله» الهزيمة الساحقه على يد «الزبير» مما دفع بالسلطان عندئذ لأن يقود بنفسه جيشا رابعا بلغ تعداده نحو ١٥٠,٠٠٠ جندى بينهم ٣٠,٠٠٠ فارس وثمانية مدافع وحاصر السلطان بقواته «الزبير» فى دارة ولكنه على الرغم من ذلك فشل فى النيل من قوات «الزبير» القليلة العدد مما أدى إلى تراجع السلطان ومحاولته العودة إلى الفاشر، غير أن «الزبير» لحق به فى بلدة «منواشى» الواقعة بالقرب من الفاشر ودارت المعركة بينهما فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٧٤ والتى انتهت بمقتل السلطان وأولاده المرافقين له وبانتصار «الزبير» ودخوله الفاشر عاصمة السلطنة فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٤ [٣]. ثم لم يلبث بعد ذلك بثمانية أيام أى فى ١١ نوفمبر ، أن دخلت العاصمة أيضا قوات اسماعيل باشا أيوب حكمدار السودان وإن كانت قد تأخرت فى الوصول إلى الفاشر بسبب الجهود الناجحة التى بذلها الحكمدار طوال الطريق فى كسب ثقة جموع كبيرة من الأهالى تجاه الحكم المصرى، فضلا عن أنه تمكن من إطلاق سراح ما يزيد عن ١٦٠٠ من الرقيق تم ضبطهم أثناء مضى الحملة فى طريقها إلى دارفور[٤].

١- السروجى : الجيش المصرى ... ص٤٩٢ .

٢- سرهنك : حقائق الأخبار ... ص٣٢١ ، ص٣٢٢ .

٣- أمين سامى : تقويم النيل - المجلد الثالث من الجزء الثالث ، ص١١٧٩ .

٤- Shukry, M.: The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan 1863-1879, p. 230

ومما تجدر الإشارة إليه أن الخديوى اسماعيل كان قد تلقى تلغرافا من حكمدار السودان عقب وصوله الفاشر واتصاله «بالزبير» ، أبلغه بنتائج حملتى الحكمدار والزبير وإخضاع سلطنة دارفور وأهلها للحكم المصرى[1]، مما أوجد لدى الخديوى ارتياحا كبيرا فأعرب عن امتنانه إزاء ذلك بالإنعام على حكمدار السودان برتبة الفريق وعهد إليه تبليغ أفراد حملته وجنود الزبير، ثناءه وتحياته على جهدهم المشرف فى فتح دارفور [2]. كما أنه أرسل إلى الزبير خطابا يهنئه فيه بانتصاراته المتتالية على جيش دارفور حتى أخضع السلطنة للحكم المصرى وقد أنعم عليه كذلك برتبة اللواء ومنحه النيشان المجيدى من الدرجة الثالثة [3]. وقد شرع حكمدار السودان بعد ذلك فى العمل على استتباب الأمن والنظام بدارفور حيث أحاط عاصمتها بسور كبير مربع الشكل بلغ سمكه ثلاثة أقدام وطول ضلعه نحو ٢٠٠ قدم وأحاط به كذلك خندقا بلغ عمقه نحو ١٥ قدما ، كما نصب فى كل ركن من أركان السور الأربعة برجا مسلحا بالمدافع ، فضلا عن ذلك فقد قام ببناء دارا للحكومة وثكنات عسكرية للجنود ثم قسم دارفور إلى خمس مديريات ادارية هى «الفاشر» و«دارة» و«كلكل» و«كبكبيه» و«أم شنقه» حتى يسهل مهمة الإشراف واجراء الاصلاحات المزمع إدخالها بدارفور . ومما يذكر أن حكمدار السودان كان قد أسند منصب الحاكم العام لدارفور إلى حسن باشا حلمى مما أثار حفيظة كل من الأمير «حسب الله» و«الزبير رحمت» فقد عرض الأول أن يعترف بتبعيته للحكومة المصرية ويدفع لها خراجا سنويا مقابل أن تقره حاكما - وكذا أولاده من بعده - على دارفور . بينما رأى الزبير أنه أحق من غيره بتولى هذا المنصب نظرا لجهوده الحربية فى فتح دارفور. ومن ثم فقد اضطربت الأمور ، لفترة من الوقت ، فى دارفور برغم استبعاد حسب الله عنها ، إذ أوعز إليه الحكمدار بالتوجه إلى القاهرة لمقابلة الخديوى وهناك لم يصرح له بالعودة ثانية إلى بلاده [4]. كذلك انتهى الأمر بالزبير إلى أن سافر إلى القاهرة حيث كان يأمل فى أن

١- ق . م: عدد ٥٨٥ فى ٤ ذى القعدة سنة ١٢٩١ (١٣ ديسمبر سنة ١٨٧٤).

٢- س . ص: دفتر ١٩ (تلغرافات عابدين) مجموعة ٢٧ إرادة سنية إلى حكمدار السودان فى ١١ رجب سنة ١٢٩١ (٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٤) .

٣- م . أ . س: دفتر ٢ (أوامر عربية) رقم ٧٥ ، ص٢٤ أمر كريم إلى زبير رحمة باشا فى غرة ذى الحجة سنة ١٢٩١ (٩ يناير سنة ١٨٧٥) .

٤- ث . ش . ك: محفظة رقم١٠ ملف ١ وثيقة رقم ٢٩٣ من «ببيردسلى» إلى هاملتون فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٥ كذلك انظر : سرهنك : المرجع السابق ص٣٢٢ ، ٣٢٣ .

يستصدر قراراً من الخديوى بتعيينه كحاكم على دافور ، غير أن الخديوى استبقاه بالقاهرة وإن أحاطه بكامل رعايته حتى توفى [١].

على أية حال بعد أن تم فتح دارفور وإخضاعها تحت الإدارة المصرية كان من الطبيعى أن تبادر مصر بإرسال عدة بعثات كشفية إلى المنطقة لدراسة أقاليمها والتعرف على أحوال سكانها وذلك فى إطار جهودها الكشفية الرامية إلى خدمة الأغراض العلمية والجغرافية فى مناطق أفريقيا المختلفة ففى أواخر شهر نوفمبر سنة ١٨٧٤ كلف الخديوى «ستون باشا» رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى. باعداد بعثتين كشفيتين ترسل إحداهما إلى كردفان والأخرى إلى دارفور على أن تحدد لكل منهما المهام الكشفية التى ستكلف بها[٢]. وعلى الفور أعد «ستون» البعثتين فاختار للبعثة الأولى المتجهة إلى كردفان ضباطا من هيئة أركان حرب الجيش المصرى هم الصاغقول أغاسى (رائد) «أحمد حمدى» والملازمون الأوائل «يوسف حلمى» و«عمر رشدى» و«خليل فوزى» و«محمد ماهر» والحق معهم الطبيب المصرى «محمد فريد» والدكتور «بفوند Pfund» - المتخصص فى دراسة علم النباتات والتاريخ الطبيعى- والضابط الأمريكى قائمقام (عقيد) «ريد Reed» فضلا عن اختياره اثنى عشر من صف ضباط هيئة الأركان وما يقرب من تسعين جنديا مصريا . وقد أسند رئاسة هذه البعثة إلى الضابط الأمريكى أميرالاى (عميد) «كولستون Colston» .

أما البعثة الثانية المتجهة إلى دارفور فقد اختار لها «ستون» ضباطا آخرين من هيئة الأركان هم: يوزباشى (نقيب) «محمود صبرى» والملازمان الأوليان «محمد سامى» و«سعيد نصر» والملازمان الثانيان «أحمد رمزى» و«خليل حلمى» ، يرافقهم الطبيب «محمد أمين» والضابط الأمريكى قائمقام «ماسون Mason» بالإضافة إلى اثنى عشر من صف ضباط هيئة الأركان ونحو ثلاثة وستين جنديا. وقد عهد «ستون» كذلك إلى الضابط الأمريكى أميرالاى «بوردى Purdy» برئاسة هذه البعثة[٣].

١- مكى شبيكه : السودان فى قرن ... ص٨٦، ٩٧ .

٢- بنولا : المرجع السابق ص٤٩ ، كذلك انظر : عبد الرحمن ركى : «نواح عسكرية وجغرافية فى عصر اسماعيل - م . ج عدد ٢ - مجلد ١ (نوفمبر سنة١٩٣٨) ، ص٣٠٣ .

٣-ث . ش . ك: محفظة رقم٦ ملف١ مجموعة ٩ وثيقة رقم ٢٦٨ صفحات ٢١٩، ٢٢٠ ، ٢٢١ من بيردسلى إلى هاملتون فى ٢٠ يناير سنة ١٨٧٥، كذلك انظر : بنولا : المرجع السابق ص٥٢ ، أمين سامى : المرجع السابق، ص١١٩٥، الرافعى:عصر اسماعيل جـ١ ص١٦٨، السروجى: المرجع السابق، ص٥١٢، ٥١٦ .

وفى الوقت الذى كان يقوم فيه «ستون» باعداد البعثتين واختيار ضباطها وجنودها ، كان الخديوى يسعى من ناحية أخرى لتوفير ما يلزم لها من الأسلحة والذخيرة والمؤن والمعدات الطبية وكذلك الآلات والأجهزة الخاصة لرسم الخرائط وتحديد المواقع ، فضلا عن أنه أرسل أمرا كريما إلى حكمدار السودان يقضى بالعمل على تلبية طلبات البعثتين [١]. كما أنه أرسل أوامر مماثلة إلى مديرى وحكام وعمد ومشايخ الأقاليم السودانية[٢] وإلى مديرى كل من دنقله[٣] وكردفان[٤] وبحر الغزال [٥].

١- انظر : م. أ. س: دفتر ٢ (أوامر عربية) رقم٧ ، ص٢٩ أمر كريم إلى حكمدارية السودان فى ٢٩ شوال سنة ١٢٩١ (٩ديسمبر سنة ١٨٧٤) جاء به «... هذه مأمورية مهمة ينبغى التأكيد على من يلزم باسعاف أربابها فى طلباتهم واعطاء المساعدات اللازمة ... وإذا حصل تعرض لهم من أحد من الأهالى يوجب تعطل مأموريتهم فيصير منع ذلك بالتأكيدات والتهديدات وإن لم يثمر فيجرى منع التعرض بالقوة الجبرية...» .

٢- م . أ. س: دفتر٢ (أوامر عربية) رقم٧ ورقم ٥٨ ، ص٣١ أمر كريم إلى مديرى وحكام وعمد ومشايخ الأقاليم السودانية فى ٢٩ شوال سنة ١٢٩١ (٩ ديسمبر سنة ١٨٧٤) وقد جاء به «... عند وصول المومى إليه ومن معه لأى جهة تصير لهم حسن الرعايا والالتفات ولكون هذه المأمورية مهمة فيصير الاهتمام والاعتنا فى تأدية كامل ما تحتاج إليه من المساعدات والتشهيلات المقضية لتشهيل ونجاز مأموريتهم... ومنع كل ما يترتب عليه العطل والتأخير» .

٣- س . ص: دفتر ١٧ (معية سنية عربى) مجموعة ٥ أمر عال إلى مدير دنقله فى ٢٩ شوال سنة ١٢٩١ جاء به «... يقتضى تعيين معاون من طرفكم ذو نباهة ومفهومية يلازم الكولونيل كولستون حتى حدود مديرية كردفان ....» .

٤- م . أ. س: دفتر ٢ (أوامر عربية) رقم ٥٩ ص٣١ أمر كريم إلى مدير كردفان فى ٢٩ شوال سنة ١٢٩١ جاء به «... إذ كان يلزم للفرقتين المحكى عنهما عساكر زيادة على من معهم يعطى لهم ما يلزم مع إعطاء المساعدات اللازمة بكل اجتهاد فيما يترتب عليه بتسهيل إجراءات المأمورية ....» .

٥- م . أ. س: دفتر ٢ (أوامر عربية) رقم ٦١ ص٣٢ أمر كريم إلى الزبير رحمة باشا مدير بحر الغزال فى ٢٩ شوال سنة ١٢٩١ جاء فيه «... تصير الهمة منكم فى المساعدات اللازمة للاستحصال على الاستكشافات ... وكف درع من يتعرض لتعطيل مأموريتهم ...» .

وقد حددت قيادة هيئة أركان حرب الجيش المصرى لكل من البعثتين المناطق المزمع استكشافها فى كردفان ودارفور ، كما حددت لهما خط السير الواجب اتباعه بعد وصولهما معا بطريق النيل إلى وادى حلفا. فالبعثة الأولى المتجهة إلى كردفان كان عليها استكشاف المنطقة الممتدة من «الدبة» إلى الأبيض ثم من الأبيض إلى دارفور . وبالتالى يمكنها استكشاف أقصر الطرق الواصلة بين النيل ودارفور. أما فيما يتعلق بخط سير هذه البعثة فكان عليها أن تمضى بطريق النيل من «وادى حلفا » إلى «الدبة» ومنها تسلك الطريق البرية حتى الأبيض ثم تواصل سيرها إلى دارفور . أما البعثة الثانية المتجهة إلى دارفور فقد حدد لها أيضا استكشاف المنطقة الشمالية الغربية لدارفور وكذلك المنطقة الممتدة من دارة إلى «حفرة النحاس» على أن يكون خط سيرها من وادى حلفا قاصرا على الطريق البرية وسط البوادى والواحات حتى تصل إلى الفاشر عاصمة دارفور وعندها تبدأ فى تنفيذ المهام الكشفية التى كلفت بها[١].

على كل غادرت البعثات معا القاهرة بطريق النيل فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٤ وما أن وصلتا إلى وادى حلفا حتى شرعت كل منهما فى اتباع خط السير المحدد لها. فالبعثة الأولى التى كانت تحت قيادة كولستون ، حينما وصلت إلى وادى حلفا لم تمض فى طريقها إلى الجنوب باتباع طريق النيل كما كان محددا لها من قبل ، إذ رأى كولستون أن ذلك سيؤخر من وصولها إلى بلدة «الدبة» ومن ثم فضل اتباع الطريق البرية حتى يسهل الوصول إلى البلدة فى أقرب وقت ممكن . كما أنه فضل من ناحية أخرى أن تسير البعثة بجوار الشاطئ الأيسر للنيل، لكى لاتضطر إذ ما سارت بجوار الشاطئ الأيمن إلى عبور نهر النيل عند النقطة المقابلة لبلدة «الدبة» والتى تقع عند انحناء مجرى النيل فى الاتجاه الشمالى [٢]. وبالفعل سارت البعثة بجوار الشاطئ الأيسر حتى وصلت إلى الدبة * فى ٥ مارس سنة ١٨٧٥[٣]. ويذكر «كولستون» أنه لم يشاهد طوال الطريق شيئا يلفت النظر سوى وجود نبع للمياه المعدنية فى بلدة «أوقما» التى تقع جنوب وادى حلفا بمسافة ٧٦ ميل تقريبا ، يقبل عليه أهالى هذه البلدة

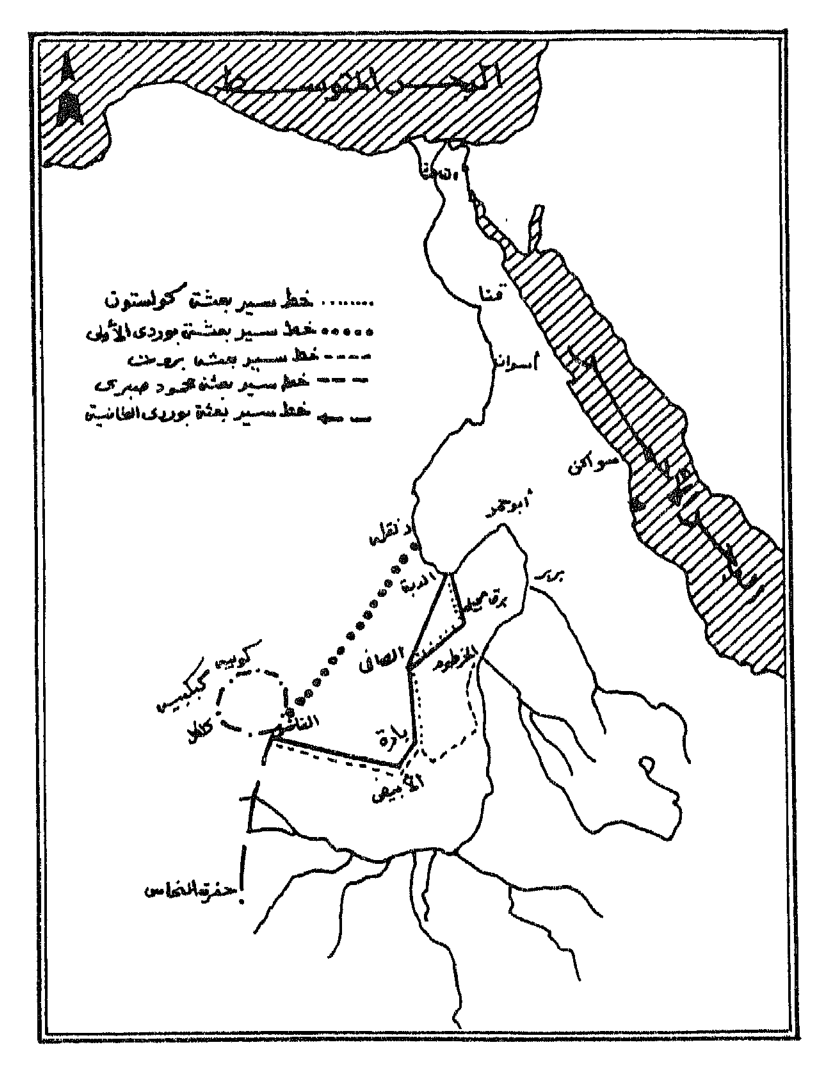
١- أمين سامى : المرجع السابق ، ص١١٩٥ .

٢- السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٥٤ .

٣- بنولا : المرجع السابق ، ص٥٠ ، كذلك انظر: Crabités, P. : American... , p. 77.

* انظر خريطة رقم (٦) ص١٩١ .

خريطة رقم (٦)



أعد الباحث هذه الخريطة بالاستعانة بالخريطة المنشورة فى كتاب اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته فى مقال «مصطفى عامر» : مساهمة المصريين فى الكشف عن مجاهل أفريقيةص.١٩٠ ، والخريطة المنشورة تبع مقال عبد الرحمن زكى «نواح عسكرية وجغرافية فى عصر اسماعيل (مجلة الجيش عدد ٢ سنة ١٩٣٨) وكذلك الخرائط المنشورة فى كتاب : السيد يوسف نصر : جهود مصر ... صفحات ٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ . وهذه الخريطة توضح خطوط سير البعثات الكشفية المصرية التى تمت فى منطقة غرب السودان .

والبلدان المجاورة لها للاستشفاء من أمراضهم حيث يغتسلون ويشربون من مياهه على الرغم من أن درجة حرارة هذه المياه تصل إلى ٥٠ درجة مئوية وغير مستساغة الطعم وتفوح منها رائحة كبريتية خفيفة[١] . والواقع أن النشاط الكشفى لهذه البعثة لم يبدأ إلا فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٧٥ أى عندما رحلت من «الدبه» فى طريقها إلى الأبيض عاصمة كردفان . على أنه يجدر بنا القول أن هذا النشاط الكشفى إنما وقع بأكمله على كاهل الضباط المصريين خاصة الصاغقول أغاسى «أحمد حمدى» إذ أن مرضا شديدا كان قد ألم بقائد البعثة الأميرالاى «كولستون» مما جعله يواصل بقية الرحلة محمولا على محفة فوق أكتاف حرسه الخاص الأمر الذى أدى به إلى أن يسند قيادة الحملة الفعلية إلى الضابط المصرى «أحمد حمدى» بعد أن تولاها لفترة قصيرة القائمقام «ريد» الذى لم يلبث أن مرض هو الآخر وعاد إلى القاهرة . ويبدو أن مرض «كولستون» كان من الأسباب التى حدت هيئة أركان حرب الجيش المصرى لأن ترسل بعثة أخرى عن طريق البحر الأحمر إلى سواكن لتصل منها إلى بربر فالخرطوم فالأبيض وتكون عندئذ على مقربة من بعثة «كولستون» التى ربما تحتاج إلى معونتها- ومما يذكر أن هذه البعثة كانت قد أسند قيادتها إلى الضابط الأمريكى البكباشى (مقدم) بروت Prout الذى كلف- أيضا- باستكشاف المنطقة الممتدة من الخرطوم إلى الأبيض[٢] . كما سيأتى تفصيله فيما بعد.

على أية حال تمكن «أحمد حمدى» وزملاؤه من ضباط هيئة الأركان : محمد ماهر وخليل فوزى وعمر رشدى ويوسف حلمى من استكشاف طريق جديدة تربط بين الدبه والأبيض غير الطريق التى اعتاد عليها الأهالى فى أسفارهم والذى كان يبدأ من «الدبة» إلى بلدة «أبوجرات» ثم يمتد إلى بلدة «العامرى» ومنها إلى بلدة «الصافى» فبلدة «بارة» ثم «الأبيض». وكان أفراد البعثة ، قد علموا خلال إقامتهم بالدبه صعوبة السير بهذى الطريق نظرا لقلة آبارها المائية والتى لاتوجد إلا بالبلدان المذكورة فقط وبما أن هذه البلدان تتباعد عن بعضها بمسافات طويلة فان القوافل المسافرة كانت لاتجد حاجاتها المطلوبة من المياه فضلا عن

١- ق. م : عدد ٦٣٠ فى ٥ شوال سنة ١٢٩٢ (٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥) .

٢- بنولا : المرجع السابق ص٤٩ ، كذلك انظر : مصطفى عامر «مساهمة المصريين فى الكشف عن مجاهل أفريقية» «كتاب اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته» ص١٨٧ .

٣- Crabités, P. : op . cit., p . 73

أن المياه الموجودة بهذه الآبار هى الأخرى قليلة وغير صالحة للشرب[١] . ومن ثم كان من الطبيعى على أفراد البعثة أن يجتازوا طريقا أخرى تفى بحاجاتهم من المياه. وبالفعل ساروا بعد رحيلهم من الدبه فى طريق سمعوا عنها من الأهالى كانت تقع إلى الشرق من الطريق الأولى وتصل من «الدبه» إلى بلدة «برق عجيل» ومنها إلى بلدة «البريجه» ثم إلى بلدة «أبوهشيم» فبلدة «الحسناوى» وتستمر فى امتدادها حتى بلدة «عيلاى» فبلدة «الهاويجى» ثم تصل إلى بلدة «الصافى» التى تلتقى عندها بالطريق الأصلية وتصبحان طريقا واحدة تصل إلى بلدة «كجمر» ومنها إلى «بارة» ثم تنتهى عند الأبيض ، وعلى الرغم من طول المسافة فى هذى الطريق ووعورتها فإنها تتميز من ناحية بتربتها الرخوة غير الصخرية التى يمكن بقليل من الجهد تعبيدها وإصلاحها للمرور ، كما أنها تتميز من ناحية أخرى بوجود آبار مائية كثيرة تمتد بامتدادها وتتواجد فى البلدان المذكورة آنفا وعلى أبعاد متقاربة بحيث لاتكون هناك صعوبة أمام القوافل المسافرة فى الحصول على المياه، فضلا عن إمكانية حصولها على المؤن من القبائل المتوطنه بجوار الطريق[٢]. ولقد أوضحت الاستكشافات التى أجراها- «أحمد حمدى» بمساعدة زملائه من الضباط المصريين طوال هذى الطريق وعلى امتداد المسافة الواقعة بين الدبة والأبيض، أن الآبار المائية الموجودة بالبلدان السابق الإشارة إليها تتميز بعذوبة مياهها وغزارتها وكانت اعماق هذه الآبار تتراوح فيما بين أربعة أمتار وخمسة وعشرين مترا. وقد تمكن رجال البعثة المصرية من استكشاف مجموعة أخرى من الآبار كانت تقع فى عدد من الوديان المختلفة مثل وادى «أبوسدير» و«أبو اندراب» و«المسكمه» ، غير أنهم لاحظوا كثرة الآبار فى وادى «عيلاى» إذ كان يوجد به نحو ثلاثة وعشرين بئرا تتوزع أماكنها باتساع مساحة الوادى التى تصل إلى ميلين تقريبا ، فتوجد بالجهات الشرقية منه ثلاثة عشر بئرا أشهرها آبار «الجير الشرقية» و«العويقط» و«العزة» بينما توجد بوسط الوادى ستة آبار وفى الجهات الغربية منه توجد أربعة آبار أخرى. وقد لوحظ أن أعماق هذه الآبار كانت لاتزيد عن

١- ج . ح. ج: السنة الثالثة - الجزء الأول من المجلد الثانى عدد ٧ فى غرة ربيع أول سنة ١٢٩٥ (٥ مارس سنة ١٨٧٨) «تقرير يتعلق بأشغال الاستشكافات التى أجراها من الدابه إلى بندر الأبيض مركز مديرية كردفان صاغقول أغاسى أركان حرب أحمدى أفندى حمدى ومن معه من ضباط أركان حرب تحت رياسة الكولونيل «كولستون» . ص٤٩٧ ، ٤٩٨ .

٢- المصدر السابق ، ص٤٩٩ ، ٥٠٠ .

أربعة أمتار ومياهها قليلة باستثناء آبار الوسط التى تتميز بغزارتها كما تتميز جميع آبار الوادي بعذوبة وصفاء مياهها[١]. وليس من شك فى أن السكان القاطنين بجوار وادى «عيلاى» من قبائل «الهوادير» و«الكبابيش» التابعين لكردفان، كانوا يعتمدون على مياه آبار هذا الوادى فى حياتهم اليومية شأنهم فى ذلك شأن بقية السكان فى هذه المناطق حيث كانت الآبار تعد بالنسبة لهم المورد الأساسى للحصول على المياه. ومن ثم فكثير من الحروب القبلية كانت تنشب فى هذه المناطق بسبب محاولة إحدى القبائل السيطرة على مناطق الآبار التى تعتمد عليها القبيلة الأخرى من ذلك وعلى سبيل المثال محاولات قبائل «حمر العساكره»، و«حمر الدقاقيم» و«بنى جرار» التابعين لسلطنة دارفور من الإغارة على مناطق الآبار المائية بوادى «عيلاى» مما دفع قبائل «الهوادير» و«الكبابيش» لمحاربتهم والتصدى لهم [٢].

يتضح مما سبق أن الاهتمام بالآبار المائية والمحافظة عليها، كان من الأمور الواجبه لدى سكان هذه المناطق ولعل هذا ما تنبه إليه أفراد البعثة المصرية، فدأبوا على عدم مساس هذه الآبار خوفا من تأثير ذلك على سكان المناطق التى مروا بها، بل لقد تمكن أفراد البعثة من استكشاف مناطق أخرى تصلح لحفر آبار جديدة مثل منطقة وادى «أبوقمرى» الواقعة بين «برق عجيل» «والبريجه»، ومنطقة وادى «الزراق» الممتدة بين «الهاويجى» «والصافى» ومنطقة وادى «جوز الحرما» الواقعة بين «الصافى و«كجمر»[٣]. والواقع أن الآبار المائية لم تكن تمثل وحدها المصدر الأساسى للمياه فى هذه المناطق وإنما كانت هناك عدة أخوار مائية بالإضافة إلى وجود بحيرتين كبيرتين إلى حد ما كانت تنساب مياهها فى الصحراء المجاورة غير أن المياه بهذين المصدرين لم تكن صالحة للشرب بسبب ما يتعلق بها من شوائب وروث الحيوانات وبالتالى ظهرت أهمية مياه الآبار النقية الصالحة للشرب. أما مياه الأخوار والبحيرتين فكانت تستخدم فى رى المزروعات وسقاية الحيوانات المختلفة .

هذا وقد حرص أفراد البعثة المصرية على استكشاف عدد كبير من هذه الأخوار المائية منها خور «الطريفة» و«أبوسدير» و«البريجه» و«أبوهشيم» و«أبوشاهين» و«الحسناوى»

١- المصدر نفسه، ص٥١٠ .

٢- BTSKG., No . 3 , (Le Caire 1878), pp. 267-277 .

٣- ج . ح. ج.: العدد السابق، ص٥٠٠ .

و«المزروب» و«الهاويجى» و«أبوعروق» ، فقد اتضح لهم أن معظم هذه الأخوار تتكون مياهها من سقوط الأمطار حتى إذا انتهى موسم سقوط الأمطار نضبت المياه منها، كما لوحظ أن بعضها ينبع من الجبال القريبة منها كجبال «الطريفة» و«الصنقور» و«الجلود» و«الأبرق» و«الويرى الكبير» وجبال «أمان رحمه»، أما المجرى المائى لهذه الأخوار فكان يتراوح بين ثمانية أمتار وعشرين مترا . بينما كانت أعماقها لاتزيد عن ثلاثة أمتار وغالبا كانت تتراكم فى قاعاتها رمال تميل فى لونها إلى اللون الأحمر . وقد ثبت لدى أفراد البعثة أن كثيرا من هذه الأخوار تصب مياهها فى الصحراء المجاورة بينما تصب بعضها كأخوار وادى «الزراق» و«المزروب» و«الهاويجى» و«أبو عروق» فى بحيرة الصافى [1]. ومن ثم قام أفراد البعثة باجراء بعض الاستكشافات عن هذه البحيرة فلاحظوا أن مياهها لاتتكون من مياه الأخوار المنصبة فحسب ، وإنما كان لانخفاض أرضها سببا فى أن تنحدر إليها كذلك مياه الأمطار المنصبة فى الوديان المجاورة لها كوادى «الشيلوب» و«الجلينى» و«الأربل» وبالتالى فقد كانت المياه بهذه البحيرة غزيرة جدا مما جعلها موردا مائيا لما يزيد عن عشرة آلاف دابه تفد إليها يوميا- وبدون انقطاع للاستسقاء. هذا وقد لوحظ أن عمق البحيرة لايزيد عن ثلاثة أمتار وتحف بشواطئها الحشائش الطويلة بينما تنمو بالقرب منها الأشجار الكثيفةالمختلفة التى يستغل الأهالى هناك أخشابها فى الوقود وفى بناء أكوافهم[2]. كذلك أكد أفراد البعثة المصرية أن هناك بحيرة أخرى تبعد عن بحيرة «الصافى» بمسافة ٧٥ ميلا تقريبا وتقترب فى موقعها من بلدة «كجمر» أطلق عليها الأهالى اسم «مصارين» وهى أقل حجما من بحيرة الصافى كما أن عمقها لايزيد عن مترين وتتكون مياهها- أيضا- من مياه الأمطار التى تتجمع فى الوديان القريبة منها وتنحدر إلى البحيرة لتصب بها، وتتميز هذه البحيرة بوجود ثمانية آبار بها يقوم الأهالى باستخراج المياه منها بعد الانتهاء من موسم سقوط الأمطار وبالتالى بعد أن تجف المياه بالبحيرة . وعلى الرغم من قلة المياه المستخرجة من هذه الآبار فانها شديدة العذوبة [3].

١- المصدر السابق ، ص٥٠٥ ، ٥١٠ .

٢- المصدر نفسه ص٥١٢ ، ٥١٦ .

٣- ج . ح. ج: السنة الثالثة - الجزء الثانى من المجلد الثانى عدد ٨ فى غرة جمادى الأولى سنة ١٢٩٥ (٣ مايو سنة ١٨٧٨) (بقية تقرير أحمد حمدى عن الاستكشافات التى أجراها من الدبه إلى الأبيض) ص٥٧٧ .

وأضاف أفراد البعثة المصرية فى التقرير الذى أعدوه عن رحلتهم الكشفية هذه. أن الأراضى الواقعة بين الدبه والأبيض كانت تعد مراعى طبيعية يكثر بها الحشائش والأعشاب الطويلة والقصيرة ومن ثم كان الاشتغال بالرعى من الحرف الأساسية لدى معظم سكان المنطقة من قبائل «الدناقله» و«الهوادير» و«البقارة» و«الكبابيش»[١]. وإن كانت تربية الأبقار والكباش «الضأن» عند أفراد القبيلتين الأخيرتين تأخذ اهتماما خاصا حتى عرفت قبيلتيهما باسم «البقارة» و«الكبابيش».

كذلك ورد بالتقرير أن الأراضى القريبة من الأخوار المائية والمجاورة لبحيرتى «الصافى» و«مصارين» كانت تتميز بالخصوبة حيث تغطى سطحها طبقة طينية سميكة تكثر بها التشققات مما يجعلها صالحة للزراعة. وقد لوحظ إقبال الأهالى على زراعة الدخن ونخيل البلح وأشجار الدوم والليمون والعنب والرمان والتين الشوكى، فضلا عن زراعة البامية والبصل والحلبة والقليل من القطن ، كما لوحظ أن الساقية والشادوف يستعملان عادة هناك فى رى المزروعات[٢]. وإلى جانب الزراعة كان الأهالى يصنعون الحبال من لحاء الأشجار وقرب المياه من جلود الأغنام والحراب والسهام والدروع والسيوف من الحديد فضلا عن صناعة أدوات الزينة كالأسلاك والأقراط والحلقات الدائرية من النحاس والحديد . وغالبا ما كان يذهب الأهالى بمصنوعاتهم هذه إلى السوق الرئيسية التى كانت تعقد يوميا ببلدة الأبيض حيث يقومون هناك بعرض منتجاتهم واستبدالها بسلع أخرى كالأقمشة بمختلف أنواعها القطنية والصوفية والحريرة والجلدية، وكذلك أنواع الحبوب وبعض الخضروات وغيرها [٣].

ولعل أهم ما استرعى انتباه أفراد البعثة المصرية وجود تلك المجموعات الجبلية الكثيرة المنتشرة بامتداد المنطقة من الدبة إلى الأبيض مثل مجموعة جبال «الفيقا» وجبال «ذريقه» و«أيد الزلطه» و«الكاب» و«الحرارة» و«نصب الحصان» و«كيلوب» و«أم تنطب» و«أم كروس» و«كوركيله» و«أمان درج»، و «أبوحديد» . وقد ثبت لدى أفراد البعثة أن معظم هذه الجبال تزخر بكميات هائلة من المعادن وعلى الأخص معدنى الحديد والنحاس ، كما أن

١- BTSKG., Ser II, No . II (Le Caire 1887) , pp. 573-585

٢- ج . ح. ج: العدد السابق ، ص٥٨٩ .

٣- BTSKG., Ser . II, NO. II, pp. 587-592 .

ارتفاعها لايقل عن ١٩٠ مترا تقريبا وتتكون من التلال الرملية والأحجار الصخرية ، وقد وجد بعدد كبير منها عدة فجوات أحدثتها عوامل التعرية ، حتى صارت مخازن طبيعية لمياه الأمطار الساقطة عليها [١].

ومن ناحية أخرى فقد شاهد أفراد البعثة جموعا كبيرة من الأهالى يطلق عليهم اسم «نوبا»[٢] يقيمون عند سفوح جبال «أمان درج» و«أبوحديد» الواقعة جنوب كردفان فأطلق على هذه المجموعة الجبلية جبال «النوبا» .

كما أوضحت البعثة أن غالبية أهالى البلدان السابق الإشارة إليها كانوا يقطنون فى أكواخ دائرية الشكل تسمى «توكولات» تبنى من القش وفروع الأشجار بينما لجأ البعض منهم إلى بناء المنازل للإقامة بها وذلك باستعمال الطوب والحجارة والطين . على أنه كان يراعى عند بناء المنازل أن تكون متعددة الحجرات ذات أسقف عالية وتحتوى على بناء واسع لتربية الماشية، فضلا عن ضرورة إحاطتها بحدائق تزرع فيها عادة أشجار الليمون والعنب والرمان والتين الشوكى . وقد تميزت بلدة «باره» عن بقية البلدان الأخرى بتعدد منازلها وكثرة حدائقها مما كان يشجع الكثير من التجار الأوربيين على الإقامة بها ، خاصة وأنها كانت على مقربة من الأبيض حيث مقر السوق الرئيسية لمنطقة كردفان[٣].

هذا وقد تقابلت البعثة المصرية فى بارة بالبعثة المصرية الأخرى التى كان يقودها الضابط الأمريكى «بروت»- المكلف من قبل مصر بمساعدة بعثة كولستون عند حاجاتها إلى ذلك وباستكشاف المنطقة الممتدة من الخرطوم إلى الأبيض- ولما كان المرض قد اشتد على «كولستون» وأصبح لايقدر معه على قيادة البعثة المصرية إلى الأبيض ، فقد تنازل عن القيادة إلى زميله «بروت» الذى تولى قيادة البعثتين منذ رحيلهما معا من «بارة» فى ١٠ يونيو سنة

١- ج . ح . ج: السنة الثالثة- الجزء الأول من المجلد الثانى عدد ٧، ص٥٠٤ ، الجزء الثانى من المجلد الثانى عدد ٨ ، ص٥٧٩ .

٢- المفرد «نوباوى» والتسمية ليست لها علاقة ببلاد «النوبة» المصرية (المفرد نوبى) . انظر : محمد عوض محمد : السودان ووادى النيل ، دراسات فى تكوين وادى النيل وسكان السودان .. (مطبعة جامعة فؤاد الأول بالقاهرة سنة ١٩٥١) ، ص٤٤ .

١٨٧٥ حتى وصولهما إلى الأبيض بعد يومين أى فى ١٢ يونيو [١]. ولكن قبل أن نتتبع النشاط الكشفى للبعثتين بعد مغادرتهما «بارة» يجدر بنا أن نتعرف على النتائج الكشفية التى توصلت إليها بعثة «بروت» منذ رحيلها من الخرطوم فى طريقها إلى الأبيض .

ففى أوائل مايو سنة ١٨٧٥ وصل إلى الخرطوم الضابط الأمريكى «بروت» على رأس بعثة كشفية مصرية، كان أعضاؤها مجموعة من الجنود النظاميين ، ثم لم يلبث أن بدأ مهمته الكشفية من أم درمان* فى ٢٠ مايو سنة ١٨٧٥ حيث سلك وأفراد البعثة المصرية طريقا برية فى الاتجاه الجنوبى بجوار الساحل الغربى لنهر النيل إذ فضلوا أن يقطعوا أكبر مسافة ممكنة من الطريق بالسير قرب النيل حتى يضمنوا الحصول على المياه اللازمة لهم، ثم يتجهوا جهة الجنوب الغربى فى طريقهم إلى الأبيض[٢]. والواقع أن هذه البعثة المصرية كانت قد استمرت ثلاثة عشر يوما فى سير متواصل ، تمكنت خلال هذه المدة من استكشاف المناطق الممتدة من أم درمان حتى بلدة «هورس» التى تبعد عن الأبيض بنحو ٦٠ ك . م. ولعل التقرير الذى أعده «بروت» عن مهمة بعثته يوضح لنا الإجراءات الكشفية التى قامت بها البعثة المصرية فى تلك المناطق . فقد ورد بالتقرير أن هناك بعض الصعوبات تعترض طريق السائر بهذه المناطق بسبب تراكم كميات كبيرة من الأتربة والأحجار وقطع الأشجار الصغيرة فى أماكن كثيرة من الأراضى هناك. غير أنه يمكن التغلب على ذلك باستعمال المعاول والمجاريف والفئوس، بل لقد رأى أفراد البعثة أنه بالإمكان إقامة خط حديدى يصل بين أم درمان والأبيض ، حيث ثبت لديهم أن تربة هذه الأراضى متماسكة ومستوية السطح ولاتحتاج إلى مجهود كبير ، سوى العمل على إزالة اكوام الأتربة وكذلك تصريف المياه المتراكمة ببعض الأراضى هناك والتى تحول دون جفافها . وأضافت البعثة أن القاطرات البخارية يمكن لها أن تزود بالوقود الكافى، لعدة سنين مقبلة، من أخشاب الأشجار الموجودة بكثرة فى هذه المناطق [٣].

١- ج . ح .ج: عدد ٨ السابق الإشارة إليه ، ص٥٩٠ ، ٥٩٢ .

٢- ق . م : عدد ٦٢٦ فى ٤ رمضان سنة ١٢٩٢ (٣ أكتوبر سنة ١٨٧٥) . كذلك انظر : JRGS., vol . XLIX, (London 1879, p. 392 .

* راجع خريطة رقم (٦) ص١٩١ .

٣- ج . ح. ج: السنة الثالثة - الجزء الأول من المجلد الأول عدد ١ فى ٢٧ شعبان سنة ١٢٩٣ (١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٦) . «تقرير وارد لديوان الجهادية من طرف الموسيو «براوت» بكباشى أركان حرب يتضمن نتيجة الأعمال الكشفية التى أجراها فيما بين الخرطوم والأبيض بولاية كردفان ، وصورته بتعريب عمر أفندى رشدى بكباشى أركان حرب ، ص٢٢ .

ومن ناحية أخرى فقد أكد «بروت» فى تقريره ، وجود عدة آبار مائية بالمنطقة منها آبار «أبوجراد» و«الحلبة» و«أبو الدنايج» و«أبوشوكه» و«حلوان» و«فاروجاد» وقد لوحظ أن أعماق هذه الآبار تتراوح بين ٣٠, ٥٠ متراً كما أن المياه المستخرجة منها وإن كانت عذبة إلا أنها قليلة ولاتكفى حاجات الأهالى هناك. ولما كان أقصى عمق لهذه الآبار يصل إلى نحو ٥٠ مترا ومع ذلك كمية المياه المستخرجة منها قليلة . فإن العمل على حفر أعماقها أكثر من ذلك أصبح لايجدى فى زيادة استخراج المياه منها ، وإنما كان لابد من حفر آبار آخرى جديدة فى أماكن مختلفة حتى ينتشر وجود المياه فى معظم أنحاء تلك المناطق [١]. أما فيما يتعلق بالبحيرات فلم يشاهد أفراد البعثة سوى بحيرة صغيرة باسم «الطيرة الخضراء» تبعد عن الخرطوم بمسافة قريبة فى الاتجاه الغربى لنهر النيل- وقد تميزت هذه البحيرة ، على الرغم من قلة عمقها بغزارة المياه بها طوال أيام السنة ، غير أن هذه كانت غير صالحة للشرب وذلك لعدم نظافتها ولاحتوائها على كثير من الطفيليات التى تسبب الإصابة بالأمراض المختلفة . هذا وكانت هناك بحيرة أخرى تبعد عن بحيرة «الطيرة الخضراء» بنحو ستة كيلو مترات ، ذكر تقرير البعثة المصرية ، أن طولها كان يبلغ حوالى ٢ك . م وعرضها نحو كيلو مترا وهى تشبه بحيرة الطيرة الخضراء فى قلة عمقها ووفرة المياه بها على مدار السنة وفى عدم صلاحية مياهها للشرب ، ولكنها تتميز عنها بوجود عدة جزر صغيرة فى وسطها وكذلك بإحاطتها بالأشجار الضخمة . ويرجح «بروت» أن تكون هذه البحيرة قد تكونت أساسا من تسرب مياه نهر النيل إلى مكانها فى وقت الفيضان ونظرا لتلوث مياه البحيرتين وعدم نظافتها فقد حرص الأهالى على عدم سقاية دوابهم منها . ومن ثم فكانت ترى هذه الدواب - بصفة دائمة حول الآبار المائية المتعددة . أما مياه البحيرتين فكان يعتمد عليها فى رى المزروعات خاصة وأن مقدار مياه الأمطار السنوية التى تتساقط على هذه المناطق كان قليلا[٢].

ومن ناحية أخرى فقد جاء بتقرير البعثة المصرية أن هناك مساحات واسعة من الأراضى الخصبة الصالحة للزراعة تقدر بحوالى ٨٠٠ ك .م٢ ، يمتد أغلبها بجوار نهر النيل حيث ترسب بها سنويا وفى موسم الفيضان ، كميات كبيرة من طمى النيل. ولكن على الرغم من ذلك فإن المساحة المنزرعة من هذه الأراضى لاتتعدى بضعة كيلو مترات مربعة وبالتالى فإن المحصولات

١- المصدر السابق ، ص١٩ ، ٢١ .

٢- المصدر نفسه ، ص١٧ ، ٢٤ ، ٢٦ .

الزراعية المنتجة منها قليلة جدا ولاتكفى حاجة الأهالى هناك [١]. وربما يعود ذلك إلى عدم اهتمام معظم الأهالى بالزراعة وانصرافهم إلى الرعى وتربية الماشية . وقد لوحظ أن القليلين منهم المشتغلين بالزراعة كانوا يلجأون إلى الطرق البدائية فى زراعة الأرض ، ففى أوائل فصل الخريف حيث موسم الزراعة عندهم، يقومون بتنظيف الأرض من الحشائش الجافة ، ثم يضعون بذور المحصولات المراد زراعتها فى الشقوق الأرضية ويضغطون عليها بأقدامهم ، ولكى تروى هذه الأراضى المنزرعة كانوا يحفرون فى وسطها عدة قنوات لإمدادها بالمياه [٢]. ويبدو أن محصول الذرة كان المحصول الرئيسى لديهم حيث شوهدت مزارعه فى أماكن متعددة. كما كانوا يزرعون إلى جانبه القطن وبعض الخضروات كالبامية والملوخية . وقد لاحظ أفراد البعثة إقامة الأهالى بجوار مزارعهم فى عشش مقببة الشكل ، قليلة الارتفاع ، أقيمت من القش وفروع الأشجار والطين [٣].

وإذا كان العمل بالزراعة لايحظى باهتمام الكثيرين من الأهالى فان الاشتغال بالرعى وتربية الماشية من الأبقار والأغنام والماعز كان يحتل القسط الأكبر من اهتمامهم ، على الرغم من قلة المراعى الطبيعية فى هذه المناطق وعدم وفرة المياه بها ، ومن ثم فقد غلب عليهم الترحال من مكان لآخر بحثا عن المراعى، مما استوجب بالضرورة اقتنائهم لكثير من الإبل والحمير للاستعانة بها فى تنقلاتهم وترحالهم المستمر[٤].

غير أن أهم ما يميز هذه المناطق ، حسب ما ذكره «بروت»، هو كثرة ما يوجد بها من الغابات الكثيفة بالأشجار المختلفة وإن كان أغلبها أشجار «السيموزاس» الخالية من الأوراق وأشجار «السنط» الغنية بمادة الصمغ . وبالتالى فإنه يمكن استغلال هذه الغابات فى الحصول على الأخشاب ومادة الصمغ ، والجدير بالذكر أن أعدادا كبيرة من الغزلان والدجاج البرى المسمى لديهم باسم «حبيش» كانت تتخذ من هذه الغابات مأوى لها شأنها فى ذلك شأن بقية الحيوانات الأخرى [٥]. وأضاف «بروت» من جهة أخرى أن هناك مساحات كبيرة من الأراضى

١- المصدر نفسه ، ص٢٣ .

٢- ق . م: العدد السابق .

٣- Crabités, P. : op . cit ., p. 83 .

٤- ق . م : العدد نفسه .

٥- ج . ح . ج: العدد السابق ، ص٢٣ ، ٢٥ .

تتميز بلونها الأسود ، يكمن بباطنها معدن الحديد الخام، الذى يتواجد على هيئة قطع غير منتظمة الشكل وعلى أعماق بسيطة من سطح الأرض تتراوح فيما بين مترين وثلاثة أمتار ، مما يسهل استخراجه لتصنيعه . هذا وقد شوهدت مناجم عديدة للحديد الخام بالقرب من بلدة «هورس» على بعد ٤٠ ك . م تقريبا فى الاتجاه الشرقى منها[١]. وحين وصول «بروت» وأفراد بعثته إلى بلدة «هورس» فى أول يونيو سنة ١٨٧٥ ، كان قد تلقى خطابا من «كولستون» قائد البعثة المصرية السابق الإشارة إليها، يطلعه فيه على حالته الصحية وعلى عدم مقدرته على تولى قيادة البعثة إلى الأبيض ، كما طلب منه اللحاق به فى بلدة «بارة» ليتولى أمر القيادة ، وبالفعل وصل «بروت» ومعه أفراد البعثة إلى «بارة» فى ٥ يونيو حيث تقابل مع كولستون وأفراد بعثته ثم لم يلبث أن غادر الجميع «بارة» كما سبق أن أوضحنا فى ١٠ يونيو سنة ١٨٧٥ تحت قيادة «بروت» فى طريقهم إلى الأبيض .

ولقد أشار أفراد البعثة المصرية إلى أن الطريق بعد بارة تتفرع إلى فرعين يصل كل منهما إلى الأبيض فكان يتجه أحداهما إلى الغرب ويسمى «بدرب المدفع» وهى تسمية تعود إلى أيام «محمد بك الدفتر دار» حين سار خلاله بالمدافع المصرية أثناء قيامه بفتح كردفان فى عهد محمد على[٢]. بينما كان يتجه الفرع الآخر إلى الجنوب الغربى باسم «غرب عينون» وقد سار أفراد البعثة المصرية فى هذى الطريق حيث كانت تتميز عن الطريق الأولى بسهولة مواصلاتها وبكثرة آبارها المائية التى اشتهر منها آبار «عينونى» و«أم سوط» و«أم حلجه» و«أم جامع» وقد لوحظ أن عمق هذه الآبار يتراوح فيما بين ٢٢ مترا و٢٥ مترا وأن مياهها غزيرة وعذبة . وأضاف أفراد البعثة أنهم لاحظوا انتشار مزارع الذرة فى مساحات كبيرة تمتد على جانبى الطريق مما يؤكد صلاحية الأراضى هناك للزراعة فضلا عن وجود المراعى الطبيعية فى بعض المناطق التى يكثر بها نمو الحشائش الطويلة والقصيرة وكذلك العديد من الأشجار الضخمة المجوفة من الداخل والتى تعرف لديهم باسم «الحمراء» [٣].

على أية حال، بعد مسيرة يومين من «بارة» وصل أفراد البعثة المصرية إلى «الأبيض» فى ١٢ يونيو سنة ١٨٧٥ وهناك قاموا باستكشاف سريع لها فثبت لديهم أنها تقع فى وسط سهل

١- المصدر السابق ، ص٢٦ .

٢- ج . ح . ج: السنة الثالثة - الجزء الثانى من المجلد الثانى عدد ٨ ، ٥٩٢ .

٣- المصدر نفسه ، ص٥٩٣ .

منبسط تتميز أراضيه بالخصوبة الشديدة وتحيط به المرتفعات وإن كانت تبرز بشكل واضح فى الشمال الغربى حيث جبال «أبو حراز» Abou Harraz وكاجا Kagga» و« كاتول Katul» وفى الجنوب جبل كردفان Kordofan [١]. وبلدة الأبيض لاتتعدى فى كونها قرية أكبر بقليل فى مساحتها من مساحة القرى الأخرى التى مروا بها أثناء رحلتهم الكشفية فى هذه المناطق وإن كانت تتميز عن القرى الأخرى بوجود بعض المنازل المبنية من الطوب والحجارة وبوجود بعض المنشآت التى قامت الإدارة المصرية ببنائها منذ أيام محمد على كالمستشفى والجامع ومبنى المديرية ، غير أن أهم ما لفت نظر أفراد البعثة المصرية هو ازدحام بلدة الأبيض بالسكان الذين كانوا فى معظمهم من قبائل «البقارة» و«الكبابيش» ، فضلا عن ذلك فقد لاحظوا أنه كان يتوافد عليها طوال أوقات النهار جموع كبيرة من سكان القرى المجاورة وكذلك التجار من بلاد العرب والشام وبعض التجار الأوربيين ، حيث كان يعقد بوسط البلدة يوميا وعلى مساحة واسعة من أراضيها سوقا كبيرة تبدأ بمطلع النهار وتنتهى بانتهائه وكانت تعرض فيها عادة المنتجات المحلية من العاج والمصنوعات الجلدية والأوانى الفخارية ومعدات الحرب كالرماح والسهام والسيوف والدروع وأدوات الزينة كالخرز والأسلاك الملونة والأطواق النحاسية والحديدية بالإضافة إلى عرض مختلف أنواع الأسماك واللحوم والخضروات والفواكه والعديد من قطعان الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والجمال والخيول، كذلك كانت تعرض فيها المنتجات التى يأتى بها التجار الأجانب كالخمور والسجائر والأسلحة النارية والذخائر والأقمشة القطنية والحريرية والصوفية وجوز الهند ومختلف أنواع التوابل . والجدير بالذكر أن عدد المترددين على سوق الأبيض يوميا كان يتراوح فيما بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ ما بين بائع ومشترى ، كما أن عمليات البيع والشراء كانت تتم باتباع نظام المقايضة أو المبادلة التجارية[٢].

أراد أعضاء البعثة المصرية بعد ذلك استئناف نشاطهم الكشفى من الأبيض حتى الفاشر عاصمة دارفور وذلك حسب الخطة الموضوعة لهم من قبل هيئة أركان حرب الجيش المصرى،

١- ق . م: عدد ٦٢٩ فى ٢٥ رمضان سنة ١٢٩٢ (٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٥) كذلك انظر :

Crabités, P.: op . cit., p. 81 .

٢- BTSKG., Ser . II. No . II, pp. 589-592 .

غير أنهم فضلوا الإقامة بالأبيض فترة من الوقت طلبا للراحة ولعلاج المرضى وليستكملوا كذلك كل ما ينقصهم من المعدات والمؤن واللوازم الأخرى . ومن ثم فقد استغل ثلاثة من ضباط البعثة هم : عمر رشدى وخليل فوزى ويوسف حلمى فرصة إقامتهم بالأبيض وقاموا برسم خريطة دقيقة للبلدة- تحت إشراف بروت- أوضحوا فيها الشوارع الرئيسية ومبنى المديرية وموقع الجامع والمستشفى ومعسكر الجنود المصريين ومنازل الأهالى وأماكن مقابرهم . كما قام «بروت» - بمساعده «أحمد حمدى» برسم خريطة أخرى لمديرية كردفان ، واستكمل كذلك - بمساعدة الضابط «محمد ماهر» رسم الخريطة التى حدد فيها خط سير بعثته من الخرطوم إلى الأبيض، فضلا عن ذلك فقد أنهى «أحمد حمدى» رسم الخريطة التى حدد فيها هو الآخر خط سير البعثة المصرية التى كان يتولى قيادتها كولستون من «الدبه» إلى «الأبيض»[1].

ومن ناحية أخرى فقد قام الدكتور «بفوند» فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٥ بجمع بعض النباتات والأعشاب الموجودة بكثرة فى جبال «أبو حراز» و«كاجا» و«كاتول» الواقعة فى شمال وشمال غرب الأبيض وذلك لتحليلها حيث لاحظ غرابتها وندرتها، كما قام بتحليل بعض طبقات هذه الجبال جيولوجيا وبتعيين عدة مواقع فلكية بهذه المناطق . وفى المدة من ٢٨ أغسطس حتى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٥ كان «بروت» قد قطع مسافة ٢٨٠ ميلا تقريبا وهو يستكشف بعض المناطق فى غرب وشمال غرب الأبيض ، فثبت لديه ارتفاع معظم المناطق هناك بنحو ٧٥٠ قدم عن سطح الأرض بينما كان أقل ارتفاع لها يصل نحو ١٥٠ قدم والأراضى هناك رملية ويندر وجود المياه بها وبالتالى فان الحشائش المتوفرة هناك تعتمد على مياه الأمطار ويرجح «بروت» وجود معدن الحديد الخام بباطن هذه الأراضى الرملية وفى الوقت نفسه كان «أحمد حمدى» يقوم برسم خريطة للمناطق الواقعة بشرق كردفان [2].

وهكذا يمكن القول بأن التقارير الكشفية والخرائط التوضيحية التى أعدها رجال البعثة المصرية عن الاستكشافات التى قاموا بها فى مناطق كردفان تعتبر بحق من المصادر الهامة التى يمكن الاعتماد عليها لدراسة هذه المناطق ومعرفة شتى جوانبها ، سواء فيما يتعلق

١- بنولا : المرجع السابق، ص٥١ ، كذلك انظر : عبد الرحمن زكى: «مصر وفن الخرئط فى القرن التاسع عشر «مجلة الجمعية الجغرافية المصرية العدد ٣٣ ص٥ .

٢- ق . م: العدد السابق ، كذلك انظر : Crabites, :op cit., pp. 81-82 .

بالسكان القاطنين بها وطرق معيشتهم أو ما يتعلق بطبيعة الأراضى والجبال والوديان والآبار والأخوار والبحيرات المائية وموارد الثروة الطبيعية ، كما سبق توضيحه .

على كل أصيب معظم أفراد البعثة المصرية بما فيهم «بروت» بحمى شديدة أثناء إقامتهم بالأبيض ، مما كان سببا فى تأجيل رحلتهم الكشفية إلى الفاشر حتى أبريل سنة ١٨٧٦ ، ففى أوائل هذا الشهر كان التحسن قد بدأ واضحا على صحة «بروت» وبعض أفراد البعثة ، مما جعل «بروت» يعتزم استئناف نشاطه الكشفى ، فاصطحب عددا قليلا من الضباط والجنود ممن تحسنت صحتهم وارتحلوا جميعا من الأبيض فى طريقهم إلى الفاشر [١].

وقد ذكر «بروت» أنه يصعب المرور فى الطريق الواصلة فيما بين الأبيض والفاشر بسبب تراكم كميات كبيرة من الأحجار الصخرية فى أماكن كثيرة منها فضلا عن عدم توافر مياه الآبار أو البحيرات بها. وأوضح بأن هناك مراعى طبيعية تمتد فى مساحات واسعة على جانبى الطريق، تقيم عندها جموع كبيرة من العربان ينتمون إلى قبائل «حمر العساكره» وحمر الدقاقيم» و«الهبانيه» و«الزيادية» و«بنى جرار» وقد اشتهرت هذه القبائل بعنايتها الفائقة بتربية الأبقار والأغنام والماعز وكذلك باهتمامها بالإبل والخيول والحمير[٢].

والجدير بالذكر أن «بروت» اهتم برسم خريطة توضح خط السير الذى اتبعه من الأبيض حتى الفاشر وقد ساعده فى رسمها الضابطين «محمد ماهر» و«خليل فوزى» وبذلك يكون «بروت» قد رسم المناطق الممتدة من نهر النيل حتى الفاشر حيث سبق له أن رسم خريطة من الخرطوم إلى الأبيض .

هذا وقد وصل «بروت» وأعضاء بعثته إلى الفاشر فى ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٦ وعند وصولهم انضموا على الفور إلى بعثة «بوردى» المكلف من قبل هيئة أركان حرب الجيش المصرى باجراء استكشافات فى منطقة دارفور ، بيد أنه قبل أن يشرع «بوردى» فى تنفيذ ما كلف به، بادرت مجموعة من ضباط هيئة أركان حرب الجيش المصرى المرافقين لبعثات «كولستون» «وبروت» «وبوردى» إلى رسم خريطة توضيحية لمنطقتى كردفان ودارفور.

١- ق . م: عدد ٦٢٩ فى ٢٥ رمضان سنة ١٢٩٢ (٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٥) .

٢- JRGS., vol . XLIX, p. 397 .

والواقع أن هيئة الأركان المصرية كانت قد حددت لبعثة «بوردى» استكشاف المنطقة الشمالية الغربية لدارفور وكذلك المنطقة الجنوبية الممتدة من دارة، إلى حفرة النحاس دون أن تلزمها باجراء استكشافات فى بلدة الفاشر عاصمة دارفور ، وذلك حتى تستكمل عمليات المسح الكشفى لمنطقة دارفور حيث سبق لمصر أن أرسلت إلى الفاشر بعثة كشفية برئاسة القائمقام «محمد نادى» - معاون حكمدارية السودان - فى سنة ١٨٦٧ أى قبل إخضاع سلطنة دارفور للحكم المصرى سنة ١٨٧٤ كما هو معروف . ولذا نرى من اللازم قبل دراسة الاستكشافات التى انتهت إليها بعثة «بوردى» فى المنطقتين المذكورتين ، أن نتعرف على النتائج الكشفية التى توصل إليها الضابط المصرى «محمد نادى» فى طريقه إلى الفاشر وأثناء إقامته بها، نظرا لأهمية المعلومات والبيانات التى خرجت بها هذه البعثة للحكومة المصرية واستفادتها منها عند فتح سلطنة دارفور فيما بعد عام ١٨٧٤ .

فلقد شرعت هذه البعثة فى القيام برحلتها من بلدة «أبو حراز» التابعة لمديرية كردفان فى ٢٥ مارس سنة ١٨٦٧ ، بناء على خطاب سبق لاسماعيل إرساله بهذا الشأن إلى حكمدار السودان فى ٣ أكتوبر سنة ١٨٦٦ [١]. وبعد عشرين يوما من السير المتواصل أى فى ١٤ أبريل وصلت هذه البعثة إلى الفاشر حيث مكثت بها عشرين يوما أخرى ثم غادرتها فى ٤ مايو عائدة إلى مقر الحكمدارية فى الخرطوم ، وهناك رفع «محمد نادى» تقريرا كاملا عن مهمة بعثته إلى الخديوى فى ٢٣ يونيو سنة ١٨٦٧ . وقد تضمن هذا التقرير المشاهدات التى رأها قائد البعثة «محمد نادى» خلال سيره بالطريق الواصلة بين «أبو حراز» و«الفاشر» ، كما تضمن أهم الانطباعات التى خرج بها أثناء إقامته بالعاصمة «الفاشر» .

فقد أوضح محمد نادى- فى تقريره- أن المنطقة الممتدة من «أبو حراز» إلى الفاشر تتميز بوجود عدة قرى صغيرة بها، تبعد عن بعضها بمسافات قريبة ، وكانت بعض هذه القرى خالية من الآبار المائية مثل قرى «لبانه» و«الدوديه» و«الخوى» و«شالوته» و«العتمور» و«أم دباكر» و«جبلة» و«حمر النيران» و«أم داؤد» و«حلة الأسرة» . وإزاء هذا كان أهالى هذه القرى يلجأون - فى وقت الخريف- إلى أشجار «العنقلوز» الضخمة ، المشهورة لديهم باسم «التبلدى» ليحفروا وسطها ولتصبح معدة لتخزين مياه الأمطار بها، وذلك حتى يمكن استعمالها فيما بعد لمتطلبات الحياة اليومية. وقد ثبتت صلاحية هذه المستودعات الخشبية إذ

١- م . أ . س: دفتر ٥٥٨ (معية) قسم ثان وثيقة بدون رقم ص٨ إرادة سنية إلى حكمدار السودان فى ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٢٨٣ (٣ أكتوبر سنة ١٨٦٦) .

كانت تسع لمقدار كبير من المياه دون أن تتلوث أو يحدث تغيير فى مذاقها ، ومن ثم فقد حرصت كل عائلة هناك- على أن تمتلك لنفسها عددا من هذه الأشجار كان يتراوح فيما بين خمس أو عشر أشجار ، وبطبيعة الحال كان أهالى هذه القرى يعتمدون على مياه الأمطار فى رى مزروعاتهم كما كانوا يفدون بدوابهم إلى الآبار الموجودة بالقرى المجاورة لسقايتها[١].

كذلك أشار «محمد نادى» إلى أن هناك قرى أخرى عديدة تكثر بها آبار المياه منها قرى «الحويص» و«الطويشه» و«أم شنقه» و«جبل حله» و«فوجى» و«الطليح» و«بروش» و«أم عويشات» و«أم زويده» و«حلة عبد الفتاح» و«حلة ارقد» . مع ملاحظة أن عدد الآبار فى قرى «الحويص» و«حلة عبد الفتاح» و«حلة ارقد» ، يزيد عن أربعمائة بئر فى القرية الواحدة. وتجدر الإشارة إلى أن عمق الآبار الموجودة فى القرى الثلاث هذه كان يتراوح فيما بين أربعة أمتار وعشرين مترا، بينما عمق بقية الآبار الموجودة فى القرى الأخرى كان لايقل عن ستين مترا تقريبا ولايزيد عن مائة مترا. غير أن جميع هذه الآبار كانت تتميز بغزارة وعذوبة مياهها، باستثناء بعض الآبار بقرية «أم شنقه» والتى بها نحو ستين بئرا ، فكانت المياه بها مالحة وتشوبها مرارة معينة .

ومن ناحية أخرى فقد ورد بالتقرير أنه يوجد بهذه المناطق أشجار مختلفة كأشجار «السنط» و«هشاب» و«كتر» و«سدر» و«عرديب» فضلا عن أشجار «النعقلوز» . كما يوجد بها أيضا مراعى طبيعية كثيرة ، ومن ثم فقد شوهدت هناك أعداد كبيرة من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز وكذلك من الإبل والخيول وهى ترعى الكلأ[٢]. والملاحظ أن جموعا كبيرة من قبائل «البقارة» و«الكبابيش» كانت تقطن هذه المناطق لاستغلال مراعيها الطبيعية فى تربية الأبقار والضأن وذلك لاهتمام هذه القبائل - كما هو معروف- بتربية هذين النوعين من الماشية بوجه خاص . وبالإضافة إلى هذه القبائل كانت هناك قبائل أخرى تسكن هذه المناطق منها قبائل «حمر العساكره» و«حمر الدقاقيم» و«الهبانية» و«الزيادية» و«بنى جرار» و«الزريقات» و«البشاريين» . وكان معظم أفراد هذه القبائل يشتغلون بالرعى وتربية الماشية ،

١- م . ث . ف: محفظة رقم٩ (معية عربى- تركى) وثيقة ٤ تقرير القائمقام محمد نادى إلى الخديوى مستخرج من المعية التركية رقم ٤١ ، ٤٢ ووارد فى ٢٤ صفر سنة ١٢٨٣ (٢٧يونيو سنة ١٨٦٧) .

٢- المصدر نفسه .

بينما اتجه بعضهم إلى الاشتغال بالزراعة خاصة فى موسم سقوط الأمطار ، فكانوا يهتمون بزراعة الذرة والقطن والسمسم والبامية واللوبيا والبطيخ .

أما فيما يتعلق ببلدة الفاشر ، فقد أقامت البعثة المصرية بها نحو ثلاثة أسابيع ، تمكنت خلالها من اجراء بعض الاستكشافات عن أحوالها وطبيعة أرضها ونشاط سكانها. فقد ورد بتقرير البعثة أنها تقع على تلال متوسطة الارتفاع ، يتميز مناخها بالاعتدال مما كان مشجعا لبعض الأوربيين على الإقامة بها. كذلك كانت معظم أراضى الفاشر رملية بينما شغلت الأراضى الطينية حيزا صغيرا بها ، وإن كانت كل منها تصلح للزراعة ، بيد أن المساحات المستغلة للزراعة من هذه الأراضى كانت قليلة . وقد تركت بقية الأراضى الأخرى دون استغلال وذلك بسبب تراكم الأشجار بها وعدم إقبال الأهالى على قطعها والاستفادة من مكانها فى زراعة المحصولات المختلفة . هذا وقد شوهدت فى الأراضى القليلة المنزرعة محاصيل : الذرة والبطيخ والبصل والثوم والشطة والكزبره والشمر والحلبة والدخان .

أما الرعى وتربية الماشية فكانت الحرفة الأساسية لدى معظم السكان هناك ومن ثم كان يتوافر بهذه المناطق أنواع الماشية المختلفة فضلا عن الإبل والخيول[1]. ولعل اهتمام سكان الفاشر بالرعى يعود إلى طبيعتهم القبلية ، فالمعلوم أنهم ينتمون إلى المجموعات القبلية السابق الإشارة إليها والتى كانت تولى للرعى وتربية الماشية اهتماما خاصا كما ذكرنا آنفا .

على أية حال، أشار محمد نادى فى تقريره ، كذلك ، إلى الصناعات المحلية التى كانت تشتهر بها بلدة الفاشر كصناعة أدوات الزينة من الأطواق الحديدية والنحاسية والخرز والأسلاك الملونة ، وأيضا صناعة «المريسه» من الذرة وصناعة النشوق ودبغ الجلود والملابس الجلدية والأوانى الفخارية والسيوف والرماح والسكاكين . وعادة ما كانت هذه الصناعات بالإضافة إلى السلع المحلية الأخرى كاللحوم والجلود وسن الفيل،تعرض فى الأسواق التجارية التى كانت تقام أسبوعيا فى الفاشر ويفد إليها تجار من بلاد العرب والشام وزنجبار وبعض التجار الأوربيين حيث يقومون باستبدال سلعهم من الأقمشة والأسلحة النارية والذخائر والتوابل والخمور ... وغيرها ببعض السلع والمنتجات المحلية ، هذا وقد لوحظ انتشار تجارة الرقيق فى هذه الأسواق وإقبال التجار عليها مما كان يكسب أسواق الفاشر شهر كبيرة فى أفريقيا .

---

١ – المصدر نفسه .

ولما كانت زيارة البعثة المصرية للفاشر قد تمت في سنة ١٨٦٧ أي في الوقت الذي كانت تخضع فيه لنظام السلطنة ، ولم تكن قد خضعت بعد للحكم المصرى فقد تضمن تقرير البعثة بعد ذلك شرحا وافيا لقوة ونفوذ سلطان دارفور على رعيته ، وكذلك قوة ونفوذ وزيره الأول، الذى كانت بيده كافة السلطات ، كما تضمن التقرير بيانا عن حالة الضعف التى كانت عليها القوة العسكرية الخاصة بالسلطنة، موضحا بأن القائمين على تدريبها كانوا عادة من الضباط الأتراك والسودانيين الذين إما سرحوا من الخدمة العسكرية أو ممن فروا منها إلى سلطنة دارفور. كما أوضح التقرير أن أسلحة هذه القوة العسكرية كانت بدائية لاتتعدى السيوف والرماح إلى جانب بعض الأسلحة النارية الخفيفة كالبنادق والطبنجات . أما مهمتها الأساسية فقد انحصرت فى جمع «العشور» أو الرسوم المقررة على تجار الفاشر وعلى القبائل القاطنة بجوار العاصمة والتابعين للسلطنة كقبائل «حمر العساكره» وحمر الدقاقيم» و«الهبانيه» و«الزيادية» و«بنى جرار ... وغيرها [١].

أما البعثة المصرية الأخرى التى تولى قيادتها الضابط الأمريكى «بوردى» والتى كان عليها استكشاف المنطقة الشمالية الغربية لدارفور وكذلك المنطقة الجنوبية الممتدة من دارة إلى حفرة النحاس، فقد تحركت من وادى حلفا فى أواخر ديسمبر سنة ١٨٧٤ ، ولما كان «بوردى» حريصا من ناحيته على توسيع دائرة نشاطه الكشفى فقد اعتزم إجراء بعض الاستكشافات خلال سيره بالطريق البرية الواصلة إلى بلدة الفاشر والتى سيقوم عندها بتنفيذ المهام الكشفية التى كلف بها . فبعد أن وصل إلى بلدة «دنقله العجوز»* الواقعة على الضفة اليسرى لنهر النيل رأى ضرورة استشكاف الطريق البرية القديمة الواصلة بين دنقله والفاشر ورسم خريطة لها. وبالفعل مضى ببعثته فى الطريق المذكوره . فأكد فى التقرير الذى رفعه إلى «ستون باشا» - رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى- فى ١٢ مايو سنة ١٨٧٥ وورد إلى ديوان الجهادية فى ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٥ - أن بعثته لم تجد صعوبة خلال سيرها فى الطريق الممتدة بين دنقله والفاشر حيث كان سطحها مستو لاتعترضه ارتفاعات أو انخفاضات أرضية ، وقد تميزت الطريق بوجود الأشجار الضخمة الوارفة الظلال فى عدة أماكن بها، فضلا عن توافر المياه الصالحة للشرب بالجهات المجاورة لها. إذ كانت توجد آبار مائية عديدة فى وادى «مهل»

١- المصدر نفسه .

* راجع خريطة رقم (٦) ص١٩١ .

وفى القرى الممتدة بطول الطريق كقرى «الحمارية» و«عين حامد» و«أم بدر» و«كرناك»- و«أبى طاب» و«عبيات» و«أرجوت» . وكان عمق هذه الآبار يتراوح فيما بين ستة أمتار وخمسة عشر مترا وكانت مياهها عذبة ، نقية تتدفق بغزارة حتى أن أهالى بعض هذه القرى خاصة فى قريتى «عبيات» و«أرجوت» كانوا يعتمدون على مياه الآبار فى رى مزروعاتهم .

وقد لوحظ أن أراضى هذه القرى رملية مختلطة بالطين وتتميز بخصوبتها وصلاحيتها للزراعة ، ولكن على الرغم من ذلك فلم يقبل على زراعتها سوى بعض الأهالى حيث انصرف معظمهم لتربية الماشية والاشتغال بالصيد ، وكانت أهم المزروعات لديهم الذرة وقصب السكر والدخان والخضروات [١]. ويؤكد «بوردى» فى تقريره - كذلك- أن غالبية سكان هذه القرى كانوا من قبائل «البقارة» و«الكبابيش» و«الزريقات» و«البشاريين» ، غير أن هناك قبائل أخرى تسمى «حاماى» كانت تقطن هذه القرى وتقيم بصفة خاصة فى قرية «أم بدر» إذ كان بها نحو أربعة آلاف من أفرادها وقد عرف عن هؤلاء الأفراد عدم اشتغالهم بالزراعة واهتمامهم بصيد مختلف أنواع الحيوانات والطيور وذلك لأكل لحومها والاتجار بجلودها والتزين بريشها ، بالإضافة إلى اهتمامهم بتربية الماشية والإبل والخيول ، كما هى عادة معظم القبائل فى تلك المناطق . كذلك لوحظ أن أفراد هذه القبائل كانوا دائما ما يحملون الأسلحة المختلفة من البنادق أو السيوف أو الرماح ويميلون إلى السرقة وقطع الطريق ، مستغلين الجبال القريبة منهم كجبال «عين» و «ترناح» فى عمليات الاختفاء والتمويه . ويوضح «بوردى» أنه إذا أمكن إقامة عدة محطات عسكرية مصرية فى الطريق الممتدة بين دنقله والفاشر، فان ذلك سيحد - بالضرورة- من نشاط قطاع الطرق من قبائل «حاماى» وبالتالى يكفل الأمن للقوافل المسافرة خلال الطريق المذكورة . وأضاف «بوردى» أنه يمكن استخدام الطريق فى إرسال البريد إلى جهات دارفور حيث ثبت لديه إمكانية إرسال البريد من القاهرة إلى هذه الجهات فى غضون أيام لاتزيد عن خمسة وعشرين يوما وذلك على خلاف المدة التى كان يستغرقها وصول البريد وقتئذ وهى تزيد عن ثلاثين يوما. والجدير بالذكر أن الحكومة المصرية اهتمت بهذا الأمر فأرسلت - على الفور- إلى حكمدار السودان تلغرافا فى ٧ يوليو سنة ١٨٧٥ جاء به «حيث علم من نتيجة الاستكشافات التى أجراها القولونيل بوردى، أن أقرب طريق موصل من وإلى

١- ق . م .: عدد ٦١٥ فى ١٢ مادى الثانى سنة ١٢٩٢ (١٥ يوليو سنة ١٨٧٥) .

دارفور هى الطريق الواقعة بين دنقله وتلك الجهة ولهذا تعلقت الإرادة السنية بأنه بمعرفة سعادتكم ينظر فى ترتيب بوسطة بالطريق المذكور لسهولة تواصل المكاتبات إلى جهات دارفور، فينبغى إجراء إيجاب ومقتضيات ذلك بحسب ما يرى فيه السهولة وهذا حسب الأمر»[١]. هذا ولم يلبث حكمدار السودان أن شرع فى تنفيذ ما كلف به وأرسل إلى القاهرة بما يؤكد ذلك [٢].

على أية حال عندما وصل «بوردى» وبعثته إلى الفاشر، كان قد أنهى بمساعدة «ماسون» رسم الخريطة التى أوضح فيها خط السير الذى اتبعه من دنقله العجوز إلى الفاشر . كما كلف الضابط المصرى «محمد سامى» باعداد خريطة عن بلدة الفاشر وأخرى عن المنطقة الممتدة من جهاتها الشرقية حتى بلدة «الطويشه» كذلك طلب من «ماسون» التوجه إلى جبل «ميدوب» الواقع شمال الفاشر لرسم خريطة توضيحية له[٣]. ثم فضل بعد ذلك وقبل أن يقوم باجراء الاستكشافات المطلوبة بمنطقة دارفور أن يقضى أفراد بعثته بالفاشر فترة من الوقت للراحة ولعلاج المرضى منهم الذين أصيبوا بمرض الحمى[٤]. وبعد قضاء هذه الفترة كلف الضابط المصرى «محمود صبرى» بالتوجه على رأس بعثة كشفية إلى المنطقة الشمالية الغربية لدارفور لاستكشافها ورسم خريطة توضيحية لها. وبالفعل تحرك «محمود صبرى» من الفاشر* فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٥ على رأس بعثة صغيرة ضمت ستة من الجنود المصريين، مزودين بأسلحتهم وذخائرهم ومؤنهم ، كما ضمت أحد الأدلاء من أبناء دارفور وأربعة آخرين من الجمالين ونحو أحد عشر جملا . وقد استغرقت هذه البعثة فى أداء مهمتها قرابة خمسين يوما إذ عادت إلى الفاشر فى ٣٠ يناير سنة ١٨٧٦ . وعندئذ قدم «محمود صبرى » إلى «بوردى» تقريرا كاملا

١- م . أ. س: دفتر ٢٣ (عابدين) - صادر تلغرافات - صورة التلغراف العربى رقم ٢٨٤ ، ص٤٨ من خيرى باشا إلى حكمدار السودان فى ٣ جمادى الثانى سنة ١٢٩٢ (٧ يوليو سنة ١٨٧٥) .

٢- س . و : سجل رقم ٣٢ (معية سنية عربى- تركى) وارد تلغرافات مجموعة ٦٢ من حكمدار السودان بالفاشر إلى خيرى باشا فى ١٤ شوال سنة ١٢٩٢ - (١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٥) .

٣- بنولا : مصر والجغرافيا ، ص٥٣ .

٤- ق . م : عدد ٦٣٠ فى ٥ شوال سنة ١٢٩٢ (٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥) .

* راجع خريطة رقم (٦) ص١٩١ .

عن الاستكشافات التى توصل إليها خلال رحلته الكشفية للمنطقة الشمالية الغربية لدارفور ، كما قدم له خريطة تفصيلية توضح المناطق التى مر بها أثناء جولته الكشفية هذه .

والواقع أن المعلومات الدقيقة التى وردت بالتقرير عن أراضى هذه المنطقة والقرى والجبال والوديان والآبار والمعادن الموجودة بها ، فضلا عن أحوال سكانها والأنشطة التى يقومون بزاولتها ، توضح جهود الضابط المصرى فى سبيل إنجاح مهمته الكشفية . فقد جاء بالتقرير أن هناك عددا من الحلل أو القرى الصغيرة كانت توجد بهذه المنطقة وتتباعد عن بعضها بمسافات قريبة منها قرى «التمرة» و«تومباش» و«الملاقاه» و«البنداقه» و«بوه» و«الحواميد» و«لميوط» و«تركمان» و«بلدن» و«حرسم» و«عدا النبق» . وقد كانت هذه القرى تمتد فى مساحات صغيرة ويقطنها عدد قليل من السكان إذ كان يتراوح عدد سكان القرية الواحدة فيما بين مائة ومائة وخمسين نسمة بينما تميزت قرى أخرى مثل «كويبه» و«كلكل» و «كبكبيه» باتساع مساحتها وبزيادة عدد سكانها وذلك بسبب ما كانت تشتهر به هذه القرى من إقامة الأسواق التجارية بها خاصة أسواق تجارة الرقيق[1]. وبالإضافة إلى ما سبق فان هناك بعض البلدان يطلق عليها اسم «دار» كانت تضم فى نطاقها مجموعة أخرى من الحلل الصغيرة ، لعل من أشهرها «دار زغاوه طوار» التى ضمت حلل «الدور» و«كوبى» و«طوندو» و«ليل» و«قيدارى» و«جان» و«حرميه» و«درمه» و«أم شديره» وكذلك «دار قمر» وكانت تتبعها حلة «السلطان أبو بكر» وحلة «أم عشر» و«صبورقو» و«الرهض» و«برجويس» و«شمول» ، فضلا عن حلل أخرى كانت تتبع «دار زغاوة كوبى» و«دار تاما» و«دار برقو» و«دار جبل»[2]. وقد بنيت أغلب منازل هذه القرى والبلدان من القش وأوراق الأشجار ، بينما كان القليل منها مبنيا من الطوب اللبن والطين وكان يراعى عند بناء هذه المنازل أن تكون ذات حجرات واسعة ومتعددة حتى يمكن تخصيص بعضها لتربية الإبل والخيول والماشية حيث كانت هذه الحيوانات تحظى بعناية ورعاية الأهالى هناك .

١- ج ح .ج: السنة الثالثة- الجزء الأول من المجلد الأول عدد ١ فى ٢٧ شعبان سنة١٢٩٢ (١٥سبتمبر سنة١٨٧٦) «تقرير يتعلق بالخريطة الاستكشافية للجهات الشمالية الغربية من دارفور الخديوية مقدم من محمود أفندى صبرى يوزباشى أركان حرب إلى ميرالاى أركان حرب رئيس مأمورية استكشاف دارفور»ص٤٩.

٢- المصدر نفسه ، ص٥٦ ، ٦٨ .

ومن جهة أخرى فلم تجد هذه القرى صعوبة فى الحصول على المياه إذ كانت تجاورها وديان مختلفة تنتشر بها عدة آبار مائية مثل آبار«وادى المجدوب» وآبار «وادى كتم» وغيرها من الآبار الموجودة فى وديان «كوبيه» و«الدور» و«أبو سكات» و«أبو عرديب» و«أبو سنط» و«عديد خير» و«يرقو» و«قيرقوه» و«أبو جلده» و«سبعان» و«الطينة» . بيد أنه لوحظ كثرة الآبار بصفة خاصة فى وادى «كوبيه» الواقع فى غرب الفاشر بنحو خمسة أميال ، حيث كان يتميز عن بقية الوديان الأخرى باتساعه فقد بلغ عرضه حوالى ثلثمائة مترا وعمقه كان يتراوح فيما بين متر وثلاثة أمتار ، كما أن مجرى هذا الوادى كان يتجه من الشمال إلى الجنوب حيث كان ينبع من جبال «سي» الواقعة على بعد خمسة عشر ميلا شمال شرق بلدة «كبكبيه» ويتوقف جريانه عند بلدة «دار الزريقات» جنوبا مكونا البرك والمستنقعات وذلك عندما تكون مياه الأمطار قليلة ، أما فى السنوات التى تتساقط فيها الأمطار بغزارة فانه يستمر فى جريانه إلى الجنوب حتى يصب فى بحر «الزريقات» الواقع جنوب دارفور والذى يسير مجراه من الغرب إلى الشرق حيث يصب فى بحر الغزال [١].

على كل ثبت لدى أفراد البعثة المصرية أن أعماق هذه الآبار كانت لاتقل عن خمسة أمتار ولاتزيد عن عشرين مترا وأن مياهها صالحة للشرب حيث تميزت بعذوبة مذاقها وخلوها من الشوائب ، فضلا عن أن كمية المياه المستخرجة منها كانت غزيرة مما جعل سكان هذه المناطق يستغلونها فى رى مزروعاتهم بجانب مياه الأمطار .

كذلك أوضحت الاستكشافات المصرية وجود مناجم عديدة لمعدن الرصاص فى أنحاء مختلفة بهذه الجهات وان كانت تكثر بصفة خاصة فى بلدة «البنداقه» الواقعة شمال شرق بلدة «الملاقاة» فى الاتجاه الغربى للفاشر . ولعل تسمية البلدة بالبنداقه يؤكد كثرة ما بها من معدن الرصاص حيث أن الاسم يعنى بلغة «الفور» المحلية كلمة «الرصاص» كما أن شيخ البلدة كان يلقب عادة باسم «ملك الرصاص»[٢].

وبطبيعة الحال فان معظم سكان «البنداقه» كانوا يزاولون العمل فى استخراج الرصاص من مناجمه المتعددة هناك . والتى كانت تتواجد فى تل يرتفع عن سطح الأرض بحوالى خمسة وعشرين مترا وكان يبلغ طوله نحو مائتى مترا ، كما لوحظ وجود هذه المناجم على هيئة حفر

١- المصدر السابق، ص٦٢ ، ٦٤ .

٢- المصدر نفسه ، ص٥٣ ، ٦٧ .

بئرية مستطيلة الشكل، بلغ عمق أكبرها نحو أربعة أمتار ، فضلا عن ذلك فقد عثر بالجبال المجاورة لهذه القرى كجبال «مون» و«الكورو» و«سى» و«الكويم» على بعض المعادن الأخرى كالذهب والفضة والحديد والنحاس إلى جانب الرصاص [١]. وعلى الرغم من توفر مثل هذه المعادن فإن إقبال الأهالى على استغلالها فى الصناعة لم يكن بالقدر الكافى إذ لم يتعد استغلال بعض المعادن مثل الحديد والنحاس فى صناعة معدات الحرب المعتادة هناك كالحراب والدروع والسيوف وصناعة أدوات الزينة المتداول استعمالها لدى سكان هذه الجهات كالأسلاك الملونة والأطواق النحاسية وغيرها بينما تركت بقية المعادن الأخرى دون الاستفادة منها . ويضاف إلى هذه الصناعات صناعات أخرى اشتهرت بها هذه المناطق كالصناعات الجلدية نظرا لتوافر الجلود هناك فمنه كان الأهالى يصنعون الأحبال القوية التى كانت تسمى لديهم باسم «الوجج» ، كما كانوا يصنعون منه قرب المياه والأحزمة وجرابات السيوف فضلا عن الملابس الجلدية [٢]. ولعل عدم الاهتمام بأمر الصناعة والاستفادة من المعادن المتوفرة فى هذه الجهات يعود إلى طبيعة الأهالى القبلية حيث أنهم كانوا ينتمون إلى قبائل مختلفة من العربان أشهرها قبيلة : «الحوتيه» و«بنو حسين» و«الزيادية» و«البديان» و«العريفات» و«المحاميد» و«الماهريه» و«الفزان» . وقد لوحظ أن أفراد هذه القبائل يتكلمون اللغة العربية على الرغم من تعدد بعض اللغات المحلية كاللغة «الفورية» واللغة «الزغاوية» واللغة الخاصة بأهالى «دار قمر» والخاصة بأهالى «دار جبل» . كما لوحظ أن غالبية أفراد هذه القبائل تدين بالإسلام غير أن إيمانهم به كان ضعيفا وذلك بسبب عدم معرفتهم بشرائعه وفرائضه معرفة كاملة . كذلك فإن هناك بعض الأفراد الوثنيين ، يعبدون الأحجار والأشجار ويقدمون لها فروض الولاء والطاعة وينحرون من أجلها الذبائح. وقد أقام معظم هؤلاء فى بلدة «دار زغاوة كوبى»[٣]. هذا وقد تمثلت الظاهرة الواضحة لدى هذه القبائل فى اهتمامها بتربية الإبل حتى عرفت باسم «القبائل الأباله» ومن ثم شوهدت أعداد كبيرة من الإبل ترعى الحشائش والأعشاب الممتدة فى مساحات واسعة هناك . كما شوهدت بجانب الإبل قطعان أخرى كثيرة من الجاموس والأغنام والماعز بالإضافة إلى الأبقار التى حظيت باهتمام معظم أفراد قبيلتى «الحوتيه» و«بنو حسين».

١- ق . م: عدد ٦٤٢ فى ٤ محرم سنة ١٢٩٣ (٣٠يناير سنة ١٨٧٦) .

٢- ج . ح. ج: العدد السابق ، ص٦٩ ، ٧٠ .

٣- المصدر السابق ، ص٧٠ ، ٧١ .

والجدير بالذكر أنه بينما كان معظم رجال هذه القبائل يرعون الإبل والماشية ، كانت نساؤهم تقمن بأعمال فلاحة الأرض وزراعة المحصولات حيث ورد بتقرير البعثة أن أكثر الأعمال الزراعية من حراثة الأرض وحفر القنوات اللازمة لريها ووضع البذور المراد زراعتها ، إنما كانت تتم بواسطة نساء هذه القبائل .

وقد شغلت الزراعة فى هذه الأنحاء حيزا كبيرا من الأراض الصالحة، خاصة الأراضى الرملية التى تفوقت فى مساحتها عن الأراضى الطينية [١]. وكانت تقسم الأراضى المزروعة إلى أحواض صغيرة ، يتم حرثها بآلات يدوية تشبه الفأس، ثم تروى بعد وضع البذور إما بالاعتماد على مياه الأمطار أو على مياه الآبار القريبة من الأراضى ، وذلك باستخدام الشراديف حيث ترفع المياه من الآبار وتصب فى قنوات متصله بالأراضى المزروعة . وقد تمثلت أشهر المحصولات الزراعية هناك فى الذرة والسمسم والقطن والقمح والدخان والبطيخ بالإضافة إلى بعض المحصولات الأخرى كالبصل والثوم والشطة والكزبرة والشمر واللوبيا والبامية والملوخية والقرع، كما كان يكثر بهذه الجهات زراعة نخيل البلح وأشجار العنب والدوم [٢].

ومن جهة أخرى فقد أشار محمود صبرى فى تقريره إلى الأسواق التجارية التى كانت تقام فى بعض البلدان هناك ، فأوضح بأنها كانت تقام يوميا فى بلدتى «كلكل» و«كبكبيه» بينما لوحظ إقامتها فى بلدة «كوبيه» وقرى دار «زغاوه طوار» يومى الاثنين والخميس من كل أسبوع وكانت تعرض فى هذه الأسواق المنتجات المحلية . سواء كانت زراعية أو صناعية ، كما كانت تعرض فيها أنواع الدواب المختلفة من الإبل والخيول والماشية وكذلك المنتجات الحيوانية كاللحوم والجلود والألبان والدهون ، ولما كانت هذه المناطق تشتهر بكثرة ما بها من حيوانات الفيلة والانعام والغزلان والبقر الوحشى ، فقد اهتم بعض السكان هناك باصطياد هذه الحيوانات خاصة الفيله منها للاشتغال بتجارة العاج وكذلك الاتجار بجلودها .

١- ج . ح. ج: السنة الثالثة - الجزء الثانى من المجلد الأول عدد ٢ فى ١٥ ذى اقعدة سنة ١٢٩٢ (أول ديسمبر سنة ١٨٧٦) بقية تقرير محمود أفندى صبرى ص٩٧ .

٢- ق . م: عدد ٦٤٥ فى ٢٥ محرم سنة ١٢٩٣ (٢٠ فبراير سنة ١٨٧٦) كذلك انظر : أمين سامى : تقويم النيل، المجلد الثالث جـ٣ ، ص١٢٩٥ .

ومن ثم فقد بلغت هذه الأسواق شهرة كبيرة فى تجارة العاج ، كما أنها اعتبرت من أهم مراكز تجارة الرقيق فى القارة الأفريقية ، حيث كانت تعرض بها عشرات المئات من الرقيق : رجالا ونساء وأطفالا من كافة الأعمار . وبالتالى فكان يفد إلى هذه الأسواق جموع كبيرة من التجار العرب والأوربيين ممن يتاجرون بالرقيق وكانوا يجلبون معهم بعض المنتجات الأخرى كالأقمشة المتنوعة والأسلحة النارية وأنواع الخمور والسجائر وغيرها [١].

وهكذا يمكن بأن تقرير «محمود صبرى» يعتبر من أهم المصادر التى تناولت بالتفصيل معالم جهات دارفور الشمالية الغربية ، خاصة فيما يتعلق بالقرى والبلدان الهامة وكذلك الوديان والآبار والجبال والمعادن أو فيما يتعلق بالقبائل القاطنة بهذه الجهات والأنشطة الاقتصادية التى يقوم أفرادها بمزاولتها ، فضلا عن معرفة لغاتهم ومعتقداتهم الدينية . وقد قوبلت هذه الجهود الكشفية التى بذلها الضابط المصرى فى سبيل الوصول إلى الحقائق والمعلومات الدقيقة عن هذه الجهات ، بترحيب كبير لدى قائد البعثة المصرية«بوردى» إذ أرسل إلى «ستون باشا »- رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى - بما يفيد ضرورة ترقية اليوزباشى (نقيب) محمود أفندى صبرى وذلك تكريما لجهوده الكشفية [٢].

على أية حال عقب عودة بعثة محمود صبرى إلى الفاشر فى ٣٠ يناير سنة ١٨٧٦ ، اعتزم «بوردى» القيام برحلة كشفية أخرى إلى الجهات الواقعة جنوب دارفور ، خاصة المنطقة الممتدة من «دارة» إلى «حفرة النحاس» ، طبقا لرغبة هيئة الأركان المصرية ، فأعد على الفور بعثة كشفية تولى هو رئاستها وضمت «ماسون» و«بروت» والدكتور «بفوند» وتسعة من الضباط المصريين وعددا آخر من الجنود بلغ حوالى عشرين جنديا [٣]. وقد بدأت البعثة مهمتها من الفاشر فى ١٦ فبراير سنة ١٨٧٦ ، حيث سارت إلى الجنوب فى طريقها إلى بلدة «داره» *. وتجدر الإشارة إلى أن «بروت» تمكن أثناء سيره من رسم خريطة «لجبل مره» الواقع فى الاتجاه الجنوبى الغربى من الفاشر ، كما تمكن «ماسون» من رسم خريطة أخرى للطريق الواصل بين

١- ج . ح. ج: العدد السابق ص٩٨ ، ص٩٩ .

٢- ث . د . ج: محفظة ٥٥ (معية تركى) رقم ٤٠ من حسين كامل باشا ناظر الجهادية إلى مهر دار خديوى فى ٢٦ صفر سنة ١٢٩٥ (أول مارس سنة ١٨٧٨)

٣- BTSKG., Ser. II, No. 2. (Le Caire 1882), pp. 57-64.

* راجع خريطة رقم (٦) ص١٩١ .

«الفاشر» و«جبل مره» [١]. وعند وصول البعثة إلى «داره» شرع أعضاؤها فى تحديد موقعها جغرافيا فثبت لديهم أنها تقع على خط عرض ٣٥ً ١٠َ ١٢ْ شمالا وعلى خط طول ٦ً ٢١َ ٢٥ْ شرقا وأنها ترتفع عن مستوى سطح البحر بمقدار ١٦٢٢ قدما وهى تشغل مساحة صغيرة من الأراضى يقطنها عدد قليل من الأهالى يهتمون بالزراعة وتربية الماشية[٢] ثم لم يلبث «بوردى» بعد ذلك ، أن مضى ببعثته غربا فى طريقه إلى حفرة النحاس* . وقد أوضح بأن الطريق المؤدية إلى حفرة النحاس هذه ، كانت تتميز بكثرة آبارها المائية ، لعل من أشهرها آبار «كيركيرى Kirkery » وآبار «سل -بل - بنايا- Sul - Bel - Banya . وآبار الهامير El - Hamir وآبار الأقدار El- Akdhar» . وكانت مياه هذه الآبار عذبة وخالية من الشوائب ، الأمر الذى ساعد معظم القبائل هناك على الإقامة بجوارها ، من هذه القبائل قبائل : «برجاويس Bergawies . و«بنى حالبا Beni Halba » و«الفاجارا El- Faggara » والبرجيت El - Bergit » و« التوبخور El- Tongur » و«الجارجار El- Gargar » كذلك أشار «بوردى» إلى أنه توجد بهذه المنطقة بحيرة كبيرة تسمى «كوندى Koundie » كان يبلغ عرضها حوالى ٢٠٠ مترا ويكثر بها عادة الأسماك المختلفة الأنواع والتماسيح وأفراس النهر ، كما يوجد بالقرب منها بحيرة أخرى صغيرة تعرف باسم «بيفى Pific»، كانت تعد المورد المائي الأساسى لمعظم حيوانات المنطقة . فضلا عن ذلك فقد أوضح «بوردى» فى تقريره أن هناك عديدا من البرك المائية والمستنقعات كانت تنتشر فى المنطقة ، بيد أنها كانت تعد مكمن خطوره على حياة المسافرين خلال الطريق الممتدة من دارة إلى حفرة النحاس ، وذلك بسبب انتشار الحشرات الضارة بها خاصة الذبابة المعروفة فى هذه المناطق باسم «أمويوجانو - O mo Bogano» والتى تسبب لدغتها فى قتل الماشية والإبل ، كما أنها تصيب الإنسان بمرض النوم مثلما تفعله ذبابة «تسى - تسى Tse- tsc » المنتشرة فى وسط القارة الأفريقية . هذا وقد قضت ذبابة «أمويوجانو» على جميع أبل البعثة المصرية مما دفع «بوردى» لأن يستعين بعدد من الثيران لنقل مؤن ومعدات البعثة[٣]. ومن جهة أخرى فقد أكد «بوردى» أنه على الرغم من وفرة المياه بهذه المناطق وخصوبة الأراضى بها ، فإن إقبال الأهالى على الزراعة هناك كان

١- بنولا: المرجع السابق ، ص٥٣ .

٢- ق . م: عدد ٦٥٦ فى ٦ ربيع الثانى سنة ١٢٩٣ (٣٠ أبريل سنة ١٨٧٦) .

* راجع خريطة رقم (٦) ص١٩١ .

٣- BTSKG., No . 8 , (Le Caire, 1880 . pp. 5-10 .

محدودا إذ لايتعدى زراعة مساحات صغيرة من الأراضى بالذرة وبعض الخضروات ، كما لوحظ أن جميع الأراضى الممتدة من دارة إلى حفرة النحاس ، كانت لاتخلو من الأشجار الضخمة وبالتالى كثر تواجد الغابات بهذه المناطق . ولعل من أكثر الأشجار التى تكونت منها هذه الغابات أشجار «الكتر» و«اللعوط» و«السيال» و«الهشاب» و«الحراز» و«السنط» وبطبيعة الحال كانت تكثر بهذه الغابات الحيوانات المفترسة مما كان يحول دون الاقتراب منها للاستفادة من أخشابها . فضلا عن ذلك فقد لوحظ وجود الحشائش والأعشاب والنباتات الطبيعية تغطى مساحات شاسعة من الأراضى فتمكن الدكتور «بفوند» من جمع عينات مختلفة منها لتحليلها وإرسالها إلى القاهرة للتأكد من نتائج تحليلاته [١].

على كل وصلت البعثة المصرية إلى حفرة النحاس الواقعة فى أقصى حدود دارفور الجنوبية الغربية ، وهناك أنهى «بوردى» رسم خريطة للطريق التى اتبعها وأفراد بعثته من دارة إلى حفرة النحاس ، وقد أوضح فى التقرير الذى أعده عن اكتشافاته فى المنطقة ، أن منطقة حفرة النحاس عبارة عن عدة مناجم تزخر بمعدن النحاس وتمتد فى قطاع طولى من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ، وكل منجم لايخرج عن كونه حفرة كبيرة يبلغ طولها حوالى خمسمائة قدما وعرضها نحو خمسين قدما ولايقل عمقها عن عشرة أقدام ويستخرج النحاس منها بكميات كبيرة. والجدير بالذكر أن هذه الحفر كانت قد عملت بواسطة أهالى هذه المنطقة الذين كانوا يعملون جميعا بالبحث التنقيب عن معدن النحاس [٢].

وقد توقفت البعثة المصرية فى جولتها الكشفية عند منطقة حفرة النحاس ، ثم عادت بعدها إلى الفاشر ، ليختتم «بوردى» بذلك أعماله الكشفية فى منطقة دارفور ويكون قد حقق نجاحا ملحوظا فى اكتشافاته سواء تلك التى تمت بواسطته أو التى تمت بمعرفة الضباط المرافقين له. ويكفى أن بعثته الكشفية كانت قد استكشفت من الطرق ما طولها ٦٥٠٠ ك .م تقريبا وحققت ٢٢ موقعا فلكيا ، فضلا عن اهتمامها برسم الخرائط التوضيحية للمناطق التى جابتها [٣].

١- ق . م: عدد ٦١٩ فى ١٤ رجب سنة ١٢٩٢ (١٥ أغسطس سنة ١٨٧٥) كذلك انظر : السيد يوسف نصر : المرجع السابق ، ص٦٨ ، ٦٩ .

٢- م . أ. س: دفتر ١٨٧٥ (معية سنية) رقم ١٩ ص٨٤ صورة المكاتبة الواردة من حكمدار السودان إلى المعية السنية فى ٢٥ صفر سنة ١٢٩١ (١٣ أبريل سنة ١٨٧٤) . كذلك انظر :

BTSKG., No ., 8 , pp. 11-16 .

٣- الرافعى : عصر اسماعيل جـ١ ، ص١٦٨ .

وهكذا يمكن القول أن البعثات الكشفية المصرية المرسلة إلى منطقتى كردفان ودارفور ، قد حققت أهدافها المرجوة فى استكشاف الجهات الواقعة بغرب السودان ، فبعثة «كولستون» المرسلة إلى الأبيض عاصمة كردفان ، كانت قد توصلت إلى نتائج كشفية هامة عن الجهات الواقعة فيما بين بلدتى «الدبة» و«الأبيض» ، وكان الفضل فى ذلك يرجع إلى جهود ضباط هيئة أركان حرب الجيش المصرى أمثال : أحمد حمدى ومحمد ماهر وخليل وفوزى وعمر رشدى ويوسف حلمى، حيث استطاعوا أن يجوبوا هذه الجهات مستكشفين وديانها وآبارها وأخوارها وبحيراتها المائية فضلا عن جبالها ومعادنها وأراضيها ونشاط سكانها القاطنين بها، ثم تمكنوا من رسم عدة خرائط توضيحية لهذه الجهات . وفى نفس الوقت كانت هناك بعثة مصرية أخرى يقودها الضابط الأمريكى «بروت» تجوب الجهات الممتدة بين الخرطوم والأبيض وقد توصلت أيضا إلى استشكافات هامة عن هذه الجهات وتمكنت من رسم الخرائط الموضحة لها. ولما كانت بعثة «كولستون» قد انضمت إلى بعثة «بروت» فى بلدة «بارة»، فقد تمكنت البعثتان معًا من استكشاف الجهات الممتدة بين بلدتى «بارة» و«الأبيض» ثم استكشاف بلدة «الأبيض» نفسها ورسم عدة خرائط لها وكذلك استكشاف الطريق الواصلة بين الأبيض والفاشر عاصمة دارفور مع رسم خريطة لها .

أما فيما يتعلق بمنطقة دارفور فالمعلوم أنها لم تكن قد خضعت بعد للنفوذ المصرى إلا فى سنة ١٨٧٤ ، ولكن على الرغم من ذلك فالجهود الكشفية المصرية بها كانت قد سبقت تاريخ الفتح المصرى بسبع سنوات حيث أرسلت مصر إليها بعثة كشفية سنة ١٨٦٧ برئاسة «محمد نادى باشا » الذى تمكن من استكشاف الجهات الواقعة فيما بين بلدتى « أبو حراز » و«الفاشر» كما تمكن من الوقوف على أحوال الفاشر من حيث طبيعة أراضيها ومناخها ونشاط سكانها . ثم لم يلبث بعد أن دخلت دارفور فى حوزة مصر ، أن شهدت نشاطا كشفيا آخر تمثل فى الجهود التى بذلها الضابط الأمريكى «بوردى» الذى رأس البعثة المصرية المرسلة إليها فى أواخر ديسمبر سنة ١٨٧٤ ، فقد تمكن «بوردى» من استشكاف الطريق الواقعة بين دنقله والفاشر ورسم خريطة لها . كما تمكن من استكشاف المنطقة الجنوبية لدارفور والواقعة بين «دارة» و«حفرة النحاس» كذلك شهدت المنطقة الشمالية الغربية لدارفور جهودا أخرى مماثلة قام بها الضابط المصرى «محمود صبرى» الذى تمكن أيضا من رسم خريطة تفصيلية لهذه المنطقة . وليس من شك فى أن تعدد جهود مصر الكشفية بمنطقتى «كردفان» و«دارفور» وبالتالى فى جهات غرب السودان، ليبين مدى حرص مصر على توسيع دائرة نشاطها الكشفى فى الجهات الأفريقية المختلفة وهو الأمر الذى يؤكد صدق اهتمامها بحركة استشكاف القارة وخدمة الأغراض العلمية والجغرافية .

الفصل السابع
الكشوف المصرية فى الساحل الأفريقى للبحر الأحمر وخليج عدن

الجهود الكشفية فى : سواكن (ممتاز باشا) - مصوع (حسن أفندى رفعت، ممتاز باشا) - زولا وبيلول ورهيطه (ممتاز باشا) - تاجورة (ممتاز باشا ، ميتشل، عبد القادر باشا) - زيلع (منزنجر بك، محمد أفندى مختار وعبدالله أفندى فوزى، ميتشل ، عبد القادر باشا، أبوبكر أفندى شحيم) - بلهار (ممتاز باشا، منزنجر بك)- بربره (ممتاز باشا ، رضوان بك، منزنجر بك).

كان لإدخال مينائي سواكن ومصوع فى حوزة مصر سنة ١٨٦٥ ، وبالمثل ميناء زيلع سنة ١٨٧٥ ، سببا فى امتداد الوجود المصرى إلى جهات عديدة تقع بالساحل الأفريقى للبحر الأحمر وخليج عدن* كجهات : «زولا» و«بيلول» و«رهيطه» و«تاجورة» و«بلهار» و«بربره» وكذلك إلى جهات ساحل الصومال المطل على المحيط الهندى مثل جهات : «رأس جردفون» و«رأس حافون» و«براوة» و«قسمايو» و«لامو» و«فرموزه» ، بالإضافة إلى جهات أخرى تقع بشرق أفريقيا كبلاد «العيسى» و«النولى» و«أوسه» و«هرر» و«الجاديبورسى» .

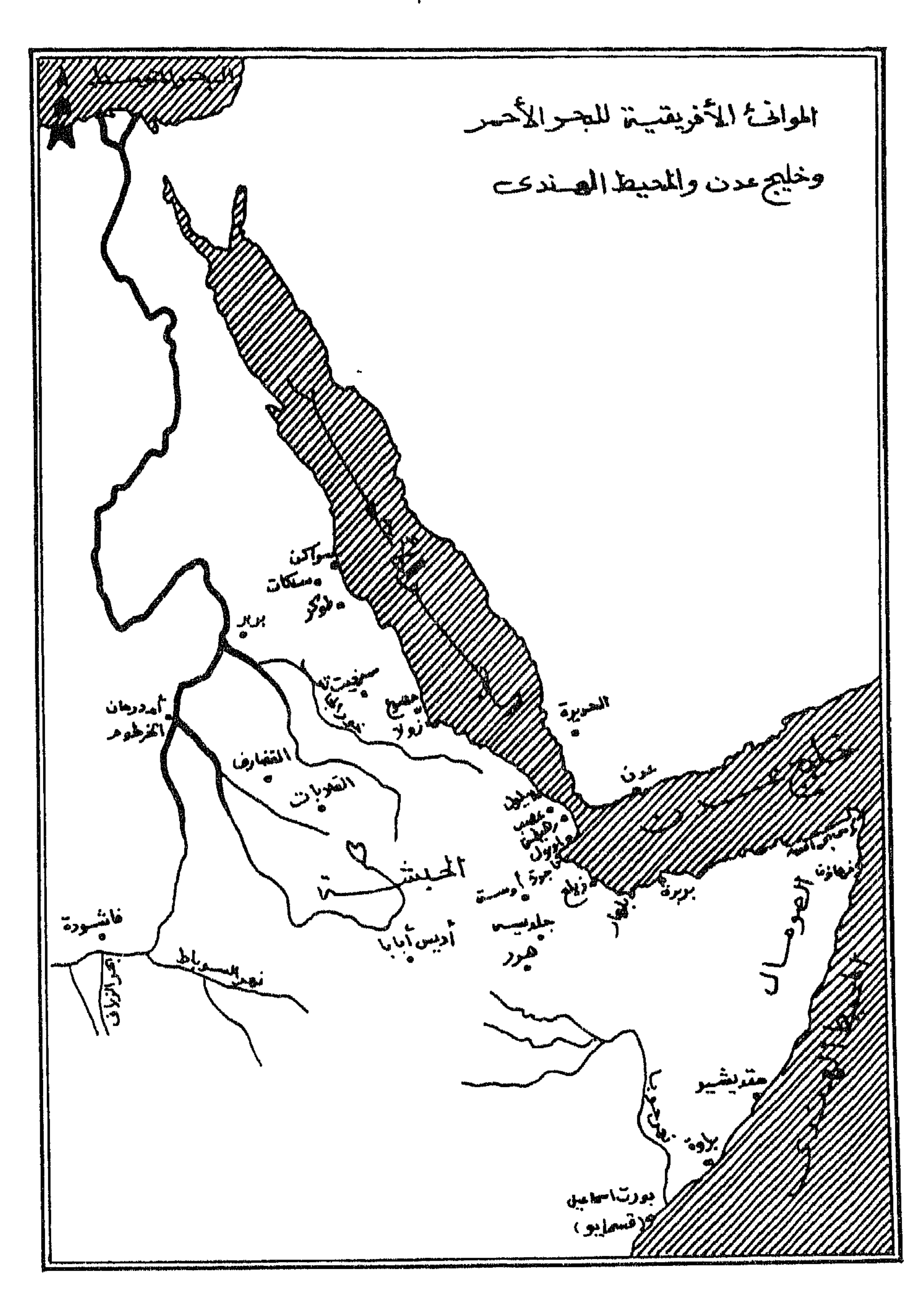
ولقد عمل الوجود المصرى فى هذه الجهات على مناهضة تجارة الرقيق بقدر المستطاع ، وإدخال التجارة المشروعة بها، فضلا عن الاهتمام بتعميرها والنهوض بمستوى أهلها. بيد أن مصر تمكنت من إجراء استكشافات هامة بهذه الجهات ، مساهمة منها فى حركة استكشاف القارة وخدمة الأغراض العلمية والجغرافية ومن ثم نرى لزاما علينا التعرض للدور الكشفى الذى قامت به مصر فى هذه الأنحاء ، ونظرا لكبر حجم هذا الدور ، فقد اقتصرنا فى هذا الفصل على معرفة جهود مصر الكشفية فى المنطاق الممتدة بطول الساحل الأفريقى للبحر الأحمر وخليج عدن ، على أن نستكمل فى الفصل اللاحق بقية الجهود المماثلة فى جهات الساحل الصومالى وشرق أفريقيا .

والواقع أن نشاط مصر الكشفى فى جهات الساحل الأفريقى المطل على البحر الأحمر وخليج عدن ، كان قد بدأ فى بلدة سواكن باعتبارها أولى البلدان الأفريقية التى تسلمتها مصر

---

* انظر خريطة رقم (٧) ، ص٢٢٠ .

خريطة رقم (٧)



أعد الباحث هذه الخريطة بالاستعانة بالخريطة التى نشرها : عبد الرحمن الرافعى فى كتابه عصر اسماعيل جـ١ ص١٣٠ والخريطة التى نشرها : شوقى الجمل فى كتابه : سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ص٢٧٤

مباشرة بعد صدور الفرمان العثمانى فى مايو سنة ١٨٦٥ [١]. وقد ارتبط النشاط الكشفى المصرى فى هذه البلدة بجهود الضابط المصرى «أحمد ممتاز باشا»، وقت أن كان محافظا لها[٢]. وكذلك فى الوقت الذى كان يتولى فيه منصب مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر [٣]. ففى أثناء توليه منصبه الأول كان قد أرسل إلى الخديوى خطابا يعد

١- راجع الفصل الثانى ص(٧٤) .

٢- حدث بعد أن تسلمت مصر مينائى سواكن ومصوع فى مايو سنة ١٨٦٥ ، أن شرعت فى جعلهما حكمدارية واحدة بعد أن أضافت إليهما مديرية «التاكه» ونصبت جعفر باشا صادق حكمدارا عليهما فى ٤ يونيو سنة ١٨٦٥ . ثم لم يلبث بعد خمسة عشر يوما أى فى ١٩ يونيو أن فصلت سواكن عن مصوع وجعلت كلا منهما محافظة مستقلة عن الأخرى وقد عين أحمد أفندى ممتاز محافظا لسواكن وحسن أفندى رفعت محافظا لمصوع . انظر : م. أ. س: دفتر ٥٣٧ (معية تركى) ترجمة الوثيقة التركية رقم١ ص٦٠ إرادة سنية إلى جعفر باشا صادق فى ٩ محرم سنة ١٢٨٢ (٤ يونيو سنة ١٨٦٥) وكذلك الوثيقة رقم ١٣١ ص١٧١ إرادة سنية إلى ممتاز بك محافظ سواكن فى ٢٤ محرم سنة ١٢٨٢ (١٩ يونيو سنة ١٨٦٥) . وكذلك الوثيقة رقم ١٢٩ ص٦٨ أمر إلى شريف باشا فى ٢٤ محرم سنة ١٢٨٢ .

٣- أصدر الخديوى فى ٢٥ مايو سنة ١٨٧٠ أمرا بتأسيس محافظة سواحل البحر الأحمر ضمت سواكن ومصوع والتاكه وبقية البلدان الأفريقية المطلة على البحر الأحمر حتى بربرة وعين لهذه المحافظة أحمد ممتاز باشا ولقب بمدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر . وقد ظلت هذه المحافظة قائمة حتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٧١ حينما أمر الخديوى بالغائها وإعادة سواكن ومصوع كمحافظتين مستقلتين عين للأولى «شكيب بك» وللثانية «منزنجربك» ثم لم يلبث أن أصدر فى أول أبريل سنة ١٨٧٢ أمرا آخر يقضى بإعادة توحيد المحافظتين فى ادارة واحدة وعهد بإدارتها إلى (منزنجر بك» وفى ٢٦ فبراير سنة١٨٧٣ أحال إليه أيضا مديرية التاكه فصار يلقب- من جديد - مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر . وظل الحال هكذا حتى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٧ حينما ألحقت سواحل البحر الأحمر بحكمدارية السودان وعهد إلى غوردن باشا بادارتها . انظر : س . ص: دفتر ١٢ (معية سنية عربى) مجموعة أوامر عليه صادرة للأقاليم فى ٢٣ صفر سنة ١٢٨٧ (٢٥ مايو سنة ١٨٧٠) .كذلك انظر : م . أ . س: دفتر ١٩٥٥ (مجلس خصوصى) رقم٢ ص١ أمر كريم إلى المجلس الخصوصى فى ١٥ رجب سنة ١٢٨٨ (٣٠ سبتمبر سنة ١٨٧١) ، دفتر ٧٨ وثيقة رقم ٨١ مؤرخة فى ٢٢ محرم سنة ١٢٨٩ (أول ابريل سنة ١٨٧٢) دفتر ١٩٣٩ (أوامر عربى) رقم ٧ ص١١٢ فى ٢٤ محرم سنة ١٢٨٩ (٣ أبريل سنة ١٨٧٢)، ، دفتر ١٩٤٣ (أوامر عربى) رقم ١١٧ ص٩٣ من الخديوى إلى المالية فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٩ (٢٦ فبراير سنة ١٨٧٣) ، دفتر ١٨ (أوامر عربى) رقم ١٩ ص٧ أمر إلى غوردن باشا فى ٤ صفر سنة ١٢٩٤ - (١٨ فبراير سنة ١٨٧٧) . كذلك انظر : ق .م : عدد ٦٩٨ فى ١٢ صفر سنة ١٢٩٤ (٢٦ فبراير سنة ١٨٧٧) ، أمين سامى : تقويم النيل المجلد الثانى من الجزء الثالث ص٩٨٧ ، شوقى الجمل : الوثائق التاريخية . ص١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٨ .

تقريرا للحالة التى كانت عليها سواكن فقد أوضح فيه أن محافظة سواكن كانت تضم إلى جانب بندر سواكن بلدان «سنكات» و«طوكر» و«عقيق» ، فضلا عن قرى أخرى صغيرة كانت تتبع المحافظة منها قرى «هيدوب» و«ترنكيتات» و«الشيخ برغوث» . كما أوضح بأنه كان يوجد ، على بعد مسافة ليست قصيرة من سواكن ، خورين للمياه العذبة يسمى أحدهما «التمانيب» والآخر «شوكيه» ، بيد أن بعد المسافة بينهما وبين سواكن قد حال دون أن يستفيد الأهالى هناك من مياههما ، وأصبحوا يعتمدون على مياه الآبار المنتشرة بكثرة فى الجهة الغربية للبندر حيث مجرى وادى «الشاطه» . والملاحظ أن مياه هذه الآبار كانت تشوبها المرارة بإستمرار ، ومع ذلك فالأهالى يعتمدون عليها فى شرابهم ومتطلبات حياتهم اليومية ، مما أدى إلى إصابة الكثيرين منهم ،وكذلك إصابة معظم الجنود المصريين والسودانيين المقيمين هناك بمرض «الاسقربوط» خاصة وأنهم كانوا لايتناولون أنواع الخضروات المختلفة فى طعامهم، لعدم إمكانية زراعتها هناك بسبب المرارة الشديدة الملازمة لمياه الآبار[١]. وأضاف «ممتاز باشا» فى خطابه أنه توجد بسواكن مساحات شاسعة من الأراضى ذات التربة الخصبة الصالحة للزراعة، غير أنها لم تستغل بعد فى زراعة المحصولات المختلفة ، لعدم توافر المياه اللازمة لها. وقد أمكن التغلب على هذه المشكلة فى ظل الإدارة المصرية وذلك حينما استطاع «ممتاز باشا» بناء خزان تتجمع فيه مياه خور «التمانيب» المنسابة فى البحر الأحمر دون الانتفاع بها ، وكانت سعة هذا الخزان تقدر بنحو ٢٥٠,٠٠٠ مترا مكعبا من المياه . ثم أمكنه عمل توصيلات من المواسير الفخارية لتزويد البلدة باحتياجاتها من المياه العذبة . كذلك اهتم بحفر ترعة كبيرة بلغ طولها حوالى ستة آلاف مترا كانت تصل فيما بين الخزان وخور «شوكيه» وتمر بالقرب من سواكن [٢].

هذا وقد بعث ممتاز باشا برسالة أخرى إلى الخديوى أفادت بصلاحية الأراضى الشاسعة الموجودة بمناطق «عقيق» و«طوكر» و«سنكات» لزراعة القطن والذرة وجميع أنواع الخضروات[٣].

١- م . ب. ب: محفظة ١٩ وثيقة رقم ١٢١ من أحمد ممتاز محافظ سواكن إلى الخديوى فى ٩ شعبان سنة ١٢٨٦ (١٤ نوفمبر سنة ١٨٦٩) .

٢- المصدر السابق .

٣- م . ب . ب : محفظة ١٩ وثيقة رقم ١٢٢ من أحمد ممتاز محافظ سواكن إلى الخديوى فى ١٠ شعبان سنة ١٢٨٦ (١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٩) .

غير أنه هناك تقريرا وافيا أعده «ممتاز باشا» فى ٢٦ مارس سنة ١٨٧١، وقت أن كان مديراً لعموم شرقى السودان ومحافظا لسواحل البحر الأحمر ، تضمن نتائج رحلته الكشفية للبلدان الأفريقية الممتدة بطول ساحل البحر الأحمر وخليج عدن، والواقعة تحت إشرافه . ففيما يتعلق ببلدة سواكن أوضح ممتاز باشا فى تقريره، أنها على خط عرض ١٩° شمال خط الاستواء[1]. وهى تعد ميناء هاما على البحر الأحمر ، يتميز بالاتساع رغم قلة عمقه ، وأوضح بأن عدد القاطنين بها وبالمناطق المجاورة لها كان يقدر بحوالى مائة ألف نسمة ، وإن كانت منهم جموع كبيرة من الأروام والهنود واليهود والفرنسيين ، الذين كانوا يفدون إلى هذه المناطق إما للاشتغال بتجارة العاج وريش النعام والجلود والسمسم والصمغ وغيرها أو للقيام بأعمال صيد اللؤلؤ المتواجد بكثرة فى سواحل المنطقة . وقد لوحظ أن أهالى سواكن يتكلمون لغة محلية عرفت باللغة «البجاويه»[2] بينما خصصت اللغة العربية هناك فى المعاملات اليومية واللغة التركية فى الأعمال الحكومية. كما لوحظ من ناحية أخرى أن منازل الأهالى كانت تبنى من الأحجار المستخرجة من شعاب البحر وباستعمال الطمى الراسب بالمناطق المجاورة لها وقت «المد» الذى ينتهى فى شهر ديسمبر وينكشف وقت «الجذر» الذى يبدأ فى شهر مايو ويستمر حتى شهر يوليو . وكانت بعض هذه المنازل تتكون من طابقين أو من ثلاث طوابق وتلحق بها مشربيات خشبية . وإنها كانت تقام عادة بشكل غير منتظم فلم يراع عند بنائها التخطيط الهندسى للشوارع والحارات والمقامة بها فكانت أغلب هذه الشوارع والحارات غير مستقيمة وكثيرة التعاريج حتى أن كثيرا منها كانت تنتهى بمضيق يصعب المرور أو الخروج منه، كذلك فقد شوهدت بسواكن مبانى أخرى كمبنى المحافظة ومبنى الجمرك ومسجدان كبيران وبعض المقاهى المتفرقة وعدد كبير من المحلات الصغيرة التى يقوم أهالى سواكن بالاتجار

١- أورد سرهنك فى كتابه : حقائق الأخبار ... جـ٢ ، ص٨٧ موقع سواكن جغرافيا فأكد بأنها تقع على خط عرض ٩َ ١٩° شمالا وعلى خط طول ٣َ ٣٧° شرقا

٢- تنسب هذه اللغة إلى قبيلة «البجه» أو «البجاه» سكان الصحراء الواقعة فيما بين النيل والبحر الأحمر ، وكان يتكلم بهذه اللغة إلى جانب أهالى سواكن أهالى بركة والعطبرة وبربر وكسلا وسنكات حيث كان يسكن هذه المناطق عدة قبائل أخرى تفرعت من قبيلة «البجة» أشهرها قبيلة «العبابدة» و«البشارية» «والهدندوة» . انظر : عبد الرحمن زكى : مجلة الجيش عدد ٤٨ مجلد ١٢ (المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٩) ص١٠٧ ، كذلك : عبد الرحمن زكى : المسلمون فى العالم اليوم (مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة سنة ١٩٥٨) ص٢ .

فيها ، فضلا عن وجود الأسواق الكبيرة المسماة لديهم باسم «الوكالة» والأسواق الصغيرة الأخرى المسماة أيضا «بالقيسارية» والتى كان يتفرع منها جملة سويقات أخرى تضم عددا من المحلات والمتاجر الصغيرة والخاصة بتجارة الأقمشة والعطارة وغيرها من أنواع السلع المختلفة . كذلك أشار «ممتاز باشا» فى تقريره إلى صلاحية أراضى سواكن والأراضى الأخرى المجاورة لها للزراعات المتنوعة كالقطن والذرة والبطيخ والخضروات المختلفة ، بيد أن هذه المزروعات كانت تهاجمها من ناحية أسراب الجراد المنتشرة بكثرة هناك . ومن ناحية أخرى كانت تتعرض لأخطار السيول المائية القادمة من الحبشة عن طريق خور «بركه» وقد دمرت تلك السيول مساحات كبيرة من الأراضى المزروعة قدرت بحوالى ٤٥٠,٠٠٠ فدان [1]. وقد أوضح ممتاز باشا فى خطاب لاحق بعث به إلى الخديوى فى ٢٢ أغسطس سنة ١٨٧١ أن موسم الزراعة فى هذه المناطق كان يمتدد من شهر «أبيب» إلى شهر«أمشير» وأن المحصولات الزراعية لاتتأثر بحرارة الصيف الشديدة لاستمرار تساقط الأمطار هناك ، كذلك لاتضرها برودة الشتاء لعدم شدتها بسبب قرب هذه المناطق من خط الاستواء [2].

على أية حال حظيت الزراعة باهتمام الكثيرين من أهالى سواكن والمناطق المجاورة لها ، خاصة بعد التسهيلات الكبيرة التى وفرتها لهم الإدارة المصرية، كجلب البذور المراد زراعتها وإحضار الآلات اللازمة لحرث الأرض والآلات الخاصة باستجلاب المياه وغيرها من التسهيلات المختلفة التى أدت فى نهاية الأمر إلى شهرة هذه المناطق بالزراعات المتنوعة وعلى وجه الخصوص زراعة القطن .

وقد أشار ممتاز باشا فى تقريره أيضا إلى الشهرة التى اكتسبتها سواكن فى تجارة الملح، إذ أكد أن هناك ملاحتين بشمال سواكن تسمى إحداهما «درج» وتبعد عنها بمسافة ٦٠ميلا تقريبا وتسمى الأخرى «داويه» وتبعد عن سواكن بمسافة ١١٢ ميلا تقريبا . والملاحظ أنه كان يستخرج من هاتين الملاحتين كميات كبيرة من الملح، كان يرسل معظمه إلى جده والهند [3].

١- م . ث. ف: محفظة ١١١ ملف ٢ وثيقة رقم ٦ تقرير أحمد ممتاز باشا مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر إلى مهر دار خديوى فى ٤ محرم سنة ١٢٨٨ (٢٦ مارس سنة ١٨٧١) .

٢- م . أ. س: دفتر ١٨٤٧ (معية سنية عربى) وثيقة رقم٣ ص١٤٦ من محافظ سواحل البحر الأحمر إلى جناب الخديوى فى ٥ جمادى الثانية سنة ١٢٨٨- (٢٢ أغسطس سنة ١٨٧١) .

٣- م . ث. ف : التقرير الوارد فى المحفظة السابقة .

وقد اقترح ممتاز باشا- في نهاية تقريره - على الخديوى ضرورة مد خطوط حديدية تربط الملاحتين بساحل البحر الأحمر حيث قدرت المسافة بينهما بنحو ١٥٠٠ مترا، مما كان يستلزم نفقات كثيرة تنفق على عمليات نقله بواسطة الدواب إلى مراكب التصدير ، وبالتالى كان يستنفذ أغلب ثمن الملح المستخرج . وبطبيعة الحال وافق الخديوى على هذا الاقتراح وبادر باتخاذ الاجراءات اللازمة التى تكفل إقامة الخط الحديدى المطلوب وأرسل بمضمون ذلك إلى ممتاز باشا[١].

على كل لم تقتصر جهود مصر الكشفية في بلدان ساحل البحر الأحمر على بلدة سواكن فحسب وإنما تعدتها إلى بلدة مصوع حيث أجريت بها عدة استكشافات قام بها الضابطين المصريين حسن أفندى رفعت ثم أحمد ممتاز باشا . فبعد أن تسلم حسن أفندى رفعت إدارة مصوع فى ٣٠ ابريل سنة ١٨٦٦ بوصفه المحافظ المعين لها من قبل الحكومة المصرية[٢]، فضل القيام بعدة جولات داخل المحافظة بغرض الوقوف على أحوالها ، وقد تمكن - بالفعل - من معرفة بعض الحقائق الهامة عن «مصوع» أوضحها فى تقرير بعث به إلى الخديوى فى ٢١

١- م . أ. س: دفتر ١٩٣٥ (أوامر عربى) رقم ١٣ ص١٤٦ أمر صادر إلى محافظة سواحل البحر الأحمر فى ٢١ محرم سنة ١٢٨٨ (١٢ أبريل سنة ١٨٧١) .

٢- كان المفروض أن يتسلم حسن أفندى رفعت إدارة مصوع منذ أن صدر إليه الأمر بتعيينه كمحافظ لها فى ١٩ يونيو سنة ١٨٦٥ ولكنه تأخر فى استلامها حتى ٣٠ أبريل سنة ١٨٦٦ إذ بعد أن وصل إلى سواكن فى ٢٩ يونيو سنة ١٨٦٥- بقصد التوجه إلى مصوع ، كانت قد نشبت ثورة الجنود السودانيين التابعين للواء الرابع المشاه والمرابط فى كسلا عاصمة مديرية التاكه وعندئذ مكث بسواكن فترة من الوقت إلى أن عهد إليه فى أول فبراير سنة ١٨٦٦ إدارة شئون مديرية التاكه بصفة مؤقته وحتى تنتهى أحداث الثورة وبالفعل حين تم إخماد الثورة صدر إليه الأمر العالى فى ٢٧ فبراير سنة ١٨٦٦ يقضى بالتوجه إلى مصوع لاستلامها . انظر : م. أ. س: دفتر ٥٣٧ (معية تركى) رقم ١٣٢ ص٧١ ، ترجمة المكاتبة التركية الصادرة إلى حسن بك رفعت محافظ مصوع فى ٢٤ محرم سنة ١٢٨٢ (١٩ يونيو سنة ١٨٦٥) كذلك : دفتر ٢٢ (عابدين) وثيقة بدون رقم ص١٠٦ ترجمة الوثيقة التركية الصادرة إلى قائمقام مصوع فى ١١ شوال سنة ١٢٨٢ (٢٧ فبراير سنة ١٨٦٦) كذلك انظر : ابراهيم فوزى : السودان بين يدى غوردن وكتشنر جـ١ ، ص٦٧ ، نعوم بك شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته جـ٢ ، ص٤٢ ، الرافعى : عصرا اسماعيل جـ١ ، ص١٤٩ ، ص١٥٠ .

مايو سنة ١٨٦٦ ، فقد ورد بالتقرير أنه كان ينتشر بمصوع حينذاك أمراض خطيرة كالحمى والدوسنتاريا والجدرى والكوليرا ، مما أدى إلى وفاة الكثيرين من الأهالى الذين أصيبوا بهذه الأمراض ولم يجدوا العلاج والعناية الكافية لهم . ومن ثم فقد رؤى ضرورة البحث عن مكان يناسب إقامة الجنود به حفاظا على أرواحهم ، خاصة وأنه لوحظ ارتفاع درجة الحرارة بمصوع وحرمانها كذلك من المياه العذبة. ولعل هذا ما دأب عليه اللواء «اسماعيل باشا صادق» الذى كلف من قبل الخديوى بالتوجه إلى منطقة «عيطه» الواقعة جنوب مصوع لاستكشاف مدى صلاحيتها لإقامة الجنود بها . وحتى يتم ذلك فقد أمر حسن بك رفعت بنقل معسكر جنوده إلى بلدة «حرقيقو» الواقعة فى جنوب غرب مصوع بمسافة ٩,٠٠٠ مترا تقريبا ، حيث تميزت هذه البلدة بجودة هوائها واتساع مساحتها وتوافر المياه العذبة بها .

ومن ناحية أخرى فقد أشار محافظ مصوع فى تقريره إلى حالة المبانى العامة الموجودة بها كمبنى الديوان والجمرك والجامع الشافعى والكنيسة الفرنسية ، فأوضح بأن أجزاء كبيرة من هذه المبانى كانت آيلة للسقوط بينما تهدمت منها الأجزاء الأخرى الباقية وأصبحت أكواما من التراب [١]. أما فيما عدا هذه المبانى الحجرية فكانت هناك منازل الأهالى التى أغلبها عبارة عن توكولات (أكواخ) مخروطية الشكل ، أقيمت من القش وفروع الأشجار وأوراقها وباستعمال الطين ، كما لوحظ فى الوقت نفسه وجود بعض المنازل المبنية من الأحجار المستخرجة من البحر والقائمة كذلك بغير تنظيم هندسى وعدم مراعاة لتخطيط الشوارع والحارات المقامة بها مثلما هو حال منازل الأهالى فى سواكن .

وبالإضافة إلى ما سبق فقد جاء بالتقرير أنه كان يوجد بضواحى مصوع عدد من القرى الصغيرة مثل قرية «كوم بللى» و«عيطه» و«حتفلى» و«حرقيقو» و«خطوملى» و«أم كلو» وقد تميزت هذه القرى باعتدال مناخها ووفرة مياه الآبار بها حتى أن كثيرا من الأوربيين ، كانوا يلجأون إليها للاقامة بها ، فكان يقطن بقرية «خطوملى» «فرنرمنزنجر» الذى كان يعمل حينذاك قنصلا لدولتى انجلترا وفرنسا بميناء مصوع ، كما شوهدت بقرية «أم كلو» كنيسة للبروتستانت ومنازل أخرى لمجموعة من الفرنسيين المقيمين بها . كذلك شوهدت بعض الملاحات

١- م . ث .ف: محفظة ٣٨ (معية تركى) ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٢ ، تقرير مرفوع من حسن بك رفعت محافظ مصوع إلى مهردار خديوى فى ٦ محرم سنة ١٢٨٣ (٢١ مايو سنة ١٨٦٦) .

القريبة من مصوع كملاحات «بردوله» و«رقد عصا على » و«عتبورى» و«حصمت» كان يستخرج منها كميات كبيرة من الملح ، يقبل على شرائها تجار كثيرون من الحبشة . غير أن العائد المتحصل من هذه الملاحات كان بسيطا وذلك لعدم وجود رقابة كافية على الإيرادات التى كان يستأثر بمعظمها مشايخ العربان المقيمين بجوار هذه الملاحات كمشايخ عربان : «فستان» و«حرقوا » و«بنى سرا » و«ولددردر» . وقد تعهد حسن بك رفعت فى نهاية تقريره بضبط إيرادات الملح وفرض الرقابة الكافية عليها ، كما تعهد ببذل أقصى مساعيه لإصلاح أحوال مصوع من حيث إعادة بناء المبانى المتهدمة أو الآيلة للسقوط وكذلك علاج المرضى والعناية بهم وتوفير المياه العذبة للأهالى هناك والعمل على نشر الأمن واستتبابه فى مختلف أنحاء محافظته . وكان قد أقام على وجه السرعة طاحونه لطحن الغلال ومخبزا لصنع الخبز ، كما شيد كوخا كبيرا لعلاج المرضى ، زوده بالأدوية والغذاء والملابس والمفروشات اللازمة. فكان هذا الكوخ بمثابة مستشفى مؤقت تم إعداده لعلاج الحالات الطارئة من المصابين وذلك حتى يتم إنشاء المستشفى الدائم بالمحافظة [١].

والملاحظ أن تقرير حسن بك رفعت عن مصوع لم يتضمن سوى وصفا للأمراض المنتشرة بها حينذاك وكذلك وصفا لحالة مبانيها العامة ومساكن أهلها ، فضلا عن الإشارة لبعض القرى والملاحات الموجودة بجوارها أما فيما يتعلق بالأنشطة المختلفة التى يمارسها الأهالى هناك فلم يرد بالتقرير ذكر لها ، وإنما أمكننا معرفة ذلك من التقرير الذى أعده أحمد ممتاز باشا ، مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر ، أثناء زيارته لمحافظة مصوع فى مارس سنة ١٨٧١ . فقد أوضح أن غالبية سكان مصوع من عرب قبائل «الحباب» و«بنى عامر» والمعروف عن أفراد هذه القبائل أنهم يهتمون بتربية الأبقار والأغنام والماعز ، ومن ثم كانوا يرتحلون إلى الساحل فى فصل الشتاء حتى ترعى ماشيتهم الحشائش والأعشاب التى تنمو بشاطئ البحر ، إذ كان يلاحظ افتقار المراعى داخل مصوع لعدم سقوط الأمطار فى هذا الفصل ، بينما كانوا يعودون إلى الداخل فى فصل الصيف حيث تتساقط الأمطار بغزارة فتنمو الحشائش والأعشاب وبالتالى يتوافر وجود المراعى هناك [٢]. وكان سكان مصوع

١- م . ث. ف: الوثيقة الواردة بالمحفظة السابقة .

٢- م . ث .ف: محفظة ١١١ ملف ٢ وثيقة رقم ٦ تقرير أحمد ممتار باشا مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر إلى مهر دار خديوى فى ٤ محرم سنة ١٢٨٨ (٢٦ مارس سنة ١٨٧١)

يستفيدون من سقوط الأمطار فى رى مزروعاتهم ، التى كانت من أهمها زراعة القطن والذرة والخضروات المختلفة . ولقد كانت هناك مساحات شاسعة من الأراضى الخصبة الصالحة للزراعة، غير أن عدم توافر المياه اللازمة لريها ، بالإضافة إلى عدم اكتراث الأهالى بالزراعة واستصلاح الأراضى، قد حال دون اتساع مساحة الأراضى المنزرعة بالمحصولات المتنوعة ، خاصة زراعة نخيل البلح حيث كانت تتلائم ظروف زراعته لطبيعة التربة والمناخ السائد فى هذه المناطق [1]. وكما لوحظ عدم اهتمام الأهالى هناك بالزراعة ، فقد لوحظ كذلك إهمالهم للتجارة مما شجع التجار العرب والهنود والأوربيون ، على الرحيل دائما إلى هذه المناطق لتصريف بضائعهم ومنتجاتهم من الأقمشة الحريرية والقطنية وكذلك الأسلحة النارية والذخائر وأنواع التوابل والعطور وغيرها من السلع المختلفة .

وأضاف ممتاز باشا فى تقريره بعض النتائج الكشفية التى أمكنه التوصل إليها فى مصوع، فذكر أن مصوع تعد جزيرة تمتد من الشرق إلى الغرب، وتقع على خط عرض ١٥° شمال خط الاستواء بموازاة الخرطوم ، وأن عدد سكانها كان يبلغ حينئذ ، نحو ثلاثة آلاف نسمة وأن مساحتها كانت تقدر بحوالى خمسين فدانا ، كما أنها ترتفع عن مستوى سطح البحر بنحو أربعة أو خمسة أمتار، وكان يصل المد والجذر بأطرافها إلى المتر تقريبا . كذلك أشار إلى أن درجة الحرارة بها فى فصل كانت تصل إلى ثمانية وثلاثين درجة وتبقى بهذا المعدل طوال الليل والنهار مما كان يسبب ضيقا للأهالى فيرحل معظمهم إلى القرى القريبة «كخطوملى» و«حرقيقو» و«أم كلو» حيث المناخ المعتدل . كما ورد بالتقرير أن أراضى مصوع تتكون من مواد رسوبية وأن هناك بعض الارتفاعات القليلة فى الجهة الغربية منها ، كما أنه يقع بالقرب منها عدة جزر مثل «طاولود» و«جرار» و«الشيخ سعيد» و«دهلك» وقد اشتهرت الجزيرة الأخيرة باشتغال أهلها بصيد اللؤلؤ .

وقد أكد ممتاز باشا فى تقريره أن الإدارة المصرية ، استطاعت فى فترة وجيزة إعادة بناء ديوان المحافظة ومبنى الجمرك وقامت بترميم الجامع الشافعى والكنيسة الموجودة بمصوع . كما أمرت الأهالى هناك بهدم منازلهم التى هى عبارة عن أكواخ كانت تقام من القش وفروع الأشجار ، مما يسبب بها حرائق دائما ، وأوعزت إليهم باعادة بناء منازلهم من الأحجار

١- المصدر السابق .

وباستغلال الجير المتوفر هناك فى تبيضها. هذا وكانت توجد بجوار منازلهم مقابر دفن الموتى وذلك حسب العادات، التى اعتاد عليها أهالى مصوع منذ زمن بعيد، غير أن الإدارة المصرية رأت ضرورة إبطال هذه العادة التى يتسبب عنها ضررا بالصحة العامة، فأعدت مقابر خاصة فى جزيرة «الشيخ سعيد» الواقعة جنوب مصوع بمسافة خمسمائة مترا تقريبا، حيث كانت هذه الجزيرة خالية من السكان تماما. فضلا عن ذلك فقد شوهدت بمصوع عدة «صهاريج» لحفظ المياه بها عند سقوط الأمطار، كما شوهدت بها قلعة مستطيلة الشكل، يبلغ طولها حوالى مائة مترا وعرضها نحو ثمانين مترا وهى مسلحة بعدة مدافع كانت تنصب فى أبراج أقيمت فى أركانها الأربعة وكانت تبعد هذه القلعة عن منازل الأهالى بمسافة خمسمائة مترا تقريبا، كذلك وجدت قلاع أخرى فى جزيرتى «جرار» و«طاولود» وفى قريتى «حرقيقو» و«أم كلو» وكان الهدف منها حماية أهالى المحافظة من هجوم الأحباش المتكرر عليهم [١].

ومن جهة أخرى فقد حرص ممتاز باشا على استكشاف ميناء «زولا» الواقع جنوب مصوع والتابع لها إداريا، خاصة وأن الخديوى اسماعيل كانت تحدوه الرغبة فى جعل هذا الميناء مركزا لمحافظة مصوع بدلا من مصوع ذاتها، وذلك بعد أن رأى مدى اهتمام الإنجليز به أثناء حملتهم على الحبشة سنة ١٨٦٧ [٢]. فقد قاموا هناك باجراء بعض المشروعات اللازمة لأغراضهم الحربية كبناء ثكنات عسكرية لجنودهم ومد خط حديدى يربط الميناء بداخل البلدة فضلا عن إقامة سوق تجارية بها، يكون الغرض منها إيجاد السلع الضرورية للجنود المحاربين، ثم اعتزموا بعد ذلك تزويد البلدة بالمياه العذبة الصالحة للشرب، فقاموا باستيراد المعدات

١- المصدر السابق.

٢- حدث فى نهاية سنة ١٨٦٧ أن اعتقل ملك الحبشة «ثيودور Theodor» بعض التجار الانجليز الموجودين بالحبشة، كما اعتقل أيضا القنصل الإنجليزى بها «مستر كاميرون Mr. Cameron» الأمر الذى اعتبرته الحكومة الإنجليزية عملا عدائيا، فطالبت باطلاق سراح هؤلاء ولما رفض الملك الحبشى إطلاق سراحهم أرسلت إليه حملة عسكرية قوامها أربعة عشر ألف جندى بقيادة مستر روبرت نابير Mr. Robert Napier وقامت الحرب بينهما حتى نهاية أبريل سنة ١٨٦٨ حيث انتهت بهزيمة الأحباش بمقتل الملك «ثيودور» وبالطبع إطلاق سراح المعتقلين الإنجليز، وتجدر الإشارة إلى أنه ترتب على هذه الحرب أن قامت فى الحبشة حرب أخرى أهلية أدت فى نهاية الأمر إلى تولية الملك «يوحنا» عرش البلاد، انظر: الرافعى: المرجع السابق، ص١٤١، جون مارلو: تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ترجمة عبد العظيم رمضان، ص١٩١، ص١٩٢.

اللازمة لذلك كالمواسير والبرابخ وغيرها، ولكن انتهاء حربهم مع الحبشة سنة ١٨٦٨ عجل برحيلهم إلى بلادهم، مما حال دون تنفيذ مشروع إمدادا «زولا» بالمياه العذبة. والجدير بالذكر أن الحكومة المصرية قامت بشراء هذه المعدات وشرعت فى تحقيق هذا المشروع [١]. على أن رغبة الخديوى فى اتخاذ «زولا» كمركز لمحافظة مصوع لم تتحقق إذ أرسل عبد القادر باشا الطوبجى - محافظ مصوع- حينذاك - إلى الخديوى برقية تفيد عدم صلاحية «زولا» لأن تكون مقرا لمحافظة مصوع [٢]. وقد وافقه الخديوى على ذلك.

على أية حال كان ممتاز باشا قد أوضح فى خطاب بعث به إلى الخديوى فى ١٧ يوليو سنة ١٨٧٠ أن ميناء «زولا» يمتاز بالاتساع وبوجود الاستحكامات الطبيعية القائمة أمامه والتى تكفل له الأمن والحماية، كما أن البلدة تمتاز هى الأخرى باتساع مساحتها وأن بها ما يزيد عن ٢,٠٠٠ فدان من الأراضى الخصبة الصالحة للزراعة، غير أن أهالى البلدة البالغ عددهم نحو ٣٠٠ نسمة كانوا لايهتمون بزراعتها لعدم المامهم بأمور الزراعة. وإنما كانوا يوجهون اهتمامهم بصفة خاصة إلى الرعي وتربية الماشية وكذلك إلي الاتجار بالملح الذى كان يستخرج بكميات كبيرة من ملاحة «أرافله» الموجودة بجنوب «زولا» [٣] والواقع أن الإدارة المصرية بمصوع استطاعت فى فترة قصيرة أن تستحث أهالى «زولا» على الاهتمام بالزراعة وترغيبهم فيها وذلك بعد أن وفرت لهم الإمكانيات اللازمة لها كالآلات المستخدمة فى حرث الأرض والمعدات الخاصة بالرى، فضلا عن إحضار كميات كبيرة من بذور المحصولات المراد زراعتها. كما أنها اهتمت ببناء سد بالبلدة لحجز مياه السيول المارة «بزولا» صيفا وشتاء والقادمة إليها من جبال الحبشة وذلك حتى يمكن الانتفاع بها فى رى الأراضى بدلا من أن تنساب فى البحر هباء [٤]. ومن ثم فقد أقبل الأهالى هناك على الزراعة بشكل ملحوظ وأخذوا يزرعون

١- م. أ.س: دفتر ٥٧٣ (معية تركى) رقم ٤٢ ص٧٠ ترجمة الوثيقة التركية الصادرة إلى عبد القادر باشا فى ٢٥ محرم سنة ١٢٨٥ (١٨ مايو سنة ١٨٦٨).

٢- م. أ. س: دفتر ٥٧٣ (معية تركى) رقم ٥٩ ص٩٠ ترجمة الوثيقة التركية- الواردة إلى المعية فى ٨ ربيع ثان سنة ١٢٨٥ (٢٩ يوليو سنة ١٨٦٨).

٣- م. أ.س: دفتر ١٨٣٥ (معية سنية عربى) رقم ٤٠ ص٣٥ صورة المكاتبة الواردة من محافظ سواحل البحر الأحمر إلى المعية فى ١٧ ربيع ثان سنة ١٢٨٧ (١٧ يوليو سنة ١٨٧٠).

٤- م. أ.س: دفتر ١٩٣٦ (أوامر عربى) جزء ثان - رقم ١٤٣ ص٣١ صورة الأمر الكريم الصادر إلى محافظ مصوع فى ٢٤ ربيع ثان سنة ١٢٨٨ (١٣ يوليو سنة ١٨٧١).

مساحات كبيرة من الأراضى بالمحصولات المختلفة وإن كانت أهمها القطن والذرة وبعض الخضروات . وكان ممتاز باشا قد أكد فى تقرير آخر أعده بعد زيارته للمنطقة فى مارس سنة ١٨٧١ أن أراضى «زولا» صارت من أنسب الأراضى الصالحة لزراعة القطن وأن أهلها أصبحوا يقبلون على زراعته باهتمام بالغ ذلك لما لمسوه من المكاسب الكبيرة من وراء زراعته[١].

وعلى العكس من أراضى «زولا» الصالحة للزراعة ، فان هناك مساحات هائلة من الأراضى غير صالحة للزراعة تمثلت فى أراضى بلدة «بيلول» الواقعة فى الاتجاه الجنوبى من «زولا» . فقد ذكر عنها «ممتاز باشا» أنها مكشوفة للهواء من كل جانب مما يسبب للمزروعات أضرارا بالغة حيث يتراكم فوقها ، بطبيعة الحال ، كميات كبيرة من الأتربة والرمال التى يحملها الهواء ويلقى بها على المزروعات ، ومن ثم فقد لوحظ قلة سكان هذه البلدة إذ لايتجاوزون مائة نسمة وكانوا يقطنون فى حوالى عشرين كوخا هى بالتقريب مجموع الأكواخ الموجودة بالبلدة . وكان غالبية هؤلاء السكان يعملون بالتجارة خاصة تجارة الجلود «والحصير» المصنوع من خوص أشجار «الدوم» بينما اهتم بعضهم بتربية الماشية والإبل . وقد كان بعض تجار «بيلول» يتجهون من آن لآخر إلى بلاد اليمن وعدن لتقديم تجارتهم من الماشية والجلود والحصير فى مقابل حصولهم على بعض السلع الغذائية كالأرز والذرة والعجوة والخضروات وغيرها من السلع المختلفة . ثم يعودون بعد ذلك إلى بلادهم لبيعها هناك [٢].

والجدير بالملاحظة أن بلدة «بيلول» كانت محط أنظار الأطماع الإيطالية حيث أرادت إحدى شركات البواخر الإيطالية المسماة «روباتينو Rubbatino» أن تمد نفوذها إليها وإلى غيرها من البلدان الأفريقية المطلة على البحر الأحمر والقريبة من بابا المندب وذلك بعد أن سبق لهذه الشركة شراء بعض الأراضى بمنطقة «رأس عصب» الواقعة جنوب «بيلول» حيث زعمت فى بادى الأمر أنها تريد اتخاذها كمركز تجارى ومرسى لسفنها ، ثم أثبتت الحقائق فيما بعد أنها كانت تمهد الطريق للاستعمار الإيطالى فى هذه المنطقة إذ تم لإيطاليا احتلال عصب فى يونيو

١- م . ث ف: تقرير أحمد ممتاز باشا الوارد بالمحفظة السابقة .

٢- المصدر السابق.

سنة ١٨٨٢ [١]. ثم شرعت بعد ذلك فى احتلالها لبقية البلدان الأخرى[٢]. مما شكل وقتئذ امبراطورية إيطاليا الاستعمارية عبر البحار [٣]. ولعل هذا ما أدركته الحكومة المصرية وكانت تعمل دائما على الحيلولة دون وقوعه ، كما أوضحنا سابقا .

على كل واصلت مصر جهودها الكشفية فى بلدان هذه المنطقة ، ففى أواخر شهرفبراير سنة ١٨٧١ ، كان أحمد ممتاز باشا فى طريقه إلى بلدة «رهيطه» الواقعة جنوب «عصب» وحينما وصلها فى أوائل الشهر التالى، لاحظ صغر مساحتها وبعدها عن شاطئ البحر بمسافة قصيرة

١- حدث فى سنة ١٨٧٠ أن اشترت الشركة المذكورة من الشيخ عبدالله شحيم زعيم قبائل «الدناكل» والشيخ «برهان محمد» شيخ «رهيطه» بعض الأراضى بمنطقة «رأس عصب» على الرغم من تبعية هذه المنطقة للحكومة المصرية، فاحتج الخديوى اسماعيل وعارض فى أمر بيع هذه الأراضى لأنه تم بطريقه غير شرعية وبفعل مشايخ تابعين للحكومة المصرية وغير مسئولين ولايملكون حق التصرف فى هذا البيع ، كما عارضت تركيا باعتبارها صاحبة السيادة الشرعية على مصر وأملاكها الأفريقية ثم لم تلبث أن دخلت المسألة فى دائرة السياسة وذلك بدخول الحكومة الإيطالية لمساندة الشركة الإيطالية وكذلك بدخول انجلترا حيث عارضت فى بداية الأمر هذا التدخل الإيطالى ثم أيدته بعد ذلك مما شجع الحكومة الإيطالية فى يونيو سنة ١٨٨٢ لأن تحول «عصب» إلى مستعمرة إيطالية . للدراسة التفصيلية حول هذا الموضوع انظر : س. ص: سجل ٢٤ ، (عابدين) ترجمة الوثيقة رقم ٥٧ من الخديوى إلى ابراهيم بك فى ٢٣ صفر سنة ١٢٨٧ (٢٥ مايو سنة ١٨٧٠) ، م . أ.س: دفتر ٨٣٦ (وارد معية) رقم٥ ص٣٤ إفاده واردة من حكمدار السودان إلى الخديوى فى ١٨ جمادى الأولى سنة ١٢٨٧ (١٦ أغسطس سنة ١٨٧٠) ، دفتر ١٨٥٩ (معية) إفاده بدون رقم من منزنجر محافظ مصوع وسواكن إلى الخديوى فى ١١ شوال سنة ١٢٨٩ - (١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٢) . كذلك انظر : م . ث . ف: محفظة ١١١ ملف ٢ وثيقة رقم ٣٩ تقرير على رضا باشا محافظ سواحل البحر الأحمر إلى الخديوى فى ١٩ صفر سنة ١٢٩٨ (٢١ يناير سنة ١٨٨١) .

٢- تم لإيطاليا احتلال «بيلول» فى يناير سنة ١٨٨٥ «ومصوع» فى فبراير سنة ١٨٨٥ و«زولا» فى سنة ١٨٨٨ وأخذت منذ ذلك الوقت تبسط حمياتها على الجهات المجاورة حتى امتد نفوذها على الساحل الأفريقى للبحر الأحمر من رأس قصار جنوب سواكن حتى أوبوك. وفى مارس سنة ١٨٩٠ صدر مرسوم إيطالى يقضى بتنظيم أمر هذه المتلكات المغتصبة من أملاك مصر وسميت إريتريا Eritrea انظر : محمد صبرى : الإمبراطورية السودانية .. ص١٦٣ ، ص١٦٥ ، جلال محيى : مصر الأفريقية .. ص٢٩١ ، ص٢٩٢ ، شوقى الجمل : سياسة مصر ، ص١١٠ ، ١١٥ .

٣- شوقى الجمل : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ص٣٤٨ نقلا عن كتاب:

Hollis , C.: Italy in Africa (London 1941), p. 36 .

كما لاحظ عدم زراعة أراضيها ، برغم صلاحية بعضها لزراعة المحصولات المختلفة . وقد علم أن سبب ذلك يعود إلى عدم رغبة أهالى هذه البلدة. البالغ عددهم نحو ٥٠٠ نسمة فى الزراعة وتوجيه اهتمامهم، بصفة خاصة ، إلى التجارة وتربية الماشية. وقد ارتبط أهالى «رهيطه» بعلاقات تجارية مع بلاد اليمن وعدن فكانوا يصدرون إلى أهالى اليمن وعدن : الماشية والحصير المصنوع من خوص أشجار الدوم ، وريش النعام المتوفر بكثرة لديهم ، بينما كانوا يستوردون منهم الأرز والذرة والعجوة والخضروات المختلفة وكذلك الأقمشة الحريرية والقطنية[١].

وإلى الجنوب من «رهيطه» كانت توجد بلدة «تاجورة» (أو تجرة) وهى تقع حسب تقرير ممتاز باشا ، خارج باب المندب وفى وسط الخليج المعروف باسمها والذى يبلغ طوله نحو ٢٧ ميلا . وكان يوجد بأطراف هذه البلدة سلسلة من الجبال القريبة فيما بينها ، تميزت بوجود منابع عديدة للمياه بها ، وذلك خلاف آبار المياه الموجودة بداخل البلدة وهى وإن كانت متوسطة العذوبة فانها تفى بحاجة الأهالى هناك فلايشعرون بصعوبة فى حصولهم على المياه. كذلك أكد ممتاز باشا أن أراضى البلدة صالحة للزراعة ، غير أنه لاحظ قلة مساحة الأراضى المنزرعة حيث كانت تتواجد فقط فيما بين منازل الأهالى وبعضها ، وكانت تزرع معظم هذه المساحات بالقطن والذرة ونخيل البلح [٢]. والجدير بالذكر أن الإدارة المصرية «بتاجورة» كانت قد اهتمت فيما بعد بحفر آبار جديدة وأقامت العديد من السواقى ، ليتوفر الماء اللازم الصالح للشرب واللازم لرى الأراضى الزراعية ، فضلا عن أنها اهتمت باستصلاح الأراضى وعملت على توفير بذور المحصولات المراد زراعتها .

وأضاف ممتاز باشا أن أهالى تاجورة كان يبلغ عددهم حوالى ١٠٠٠ نسمة، ويقطنون فى منازل على هيئة أكواخ مقامة من القش وفروع الأشجار إذ لم يكن بالبلدة من المبانى سوى سبعة مساجد مبنية من الأحجار ومبيضة بالجير وكانت معدة للصلاة . وأوضح بأن غالبية الأهالى كانوا يرتحلون دائما إلى بلاد الحبشة وعدن والحديدة حيث يمارسون الأعمال التجارية فيحضرون منتجات هذه البلدان من الأقمشة والسلع الغذائية وأدوات الزينة وغيرها وذلك

١- م . ث. ف: تقرير ممتاز باشا الوارد بالمحفظة السابقة .

٢- المصدر نفسه .

للاتجار بها في بلادهم . كما أشار إلى أن هناك عددا كبيرا من عربان القبائل يصل إلى نحو ١٠,٠٠٠ نسمة يقطنون بصفة دائمة في المناطق المحيطة بشمال وغرب تاجورة وكان هؤلاء يهتمون بتربية الماشية حيث وجدت المراعى الطبيعية بمناطقهم ويعتمدون في غذائهم على لحومها وألبانها وكذلك المسلى المنتج منها[١].

ومن ناحية أخرى فقد ذكر مهندس المعادن الأمريكى «ميتشل Mitchell »، الذى توجه إلى تاجورة على رأس بعثة جيولوجية مصرية في أكتوبر سنة ١٨٧٥ ، وبصاحبة الضابط المصرى عبد الفتاح فتحى ، أن الأراضى المجاورة لتاجورة تعد من الأراضى الحجرية الصلبة لأنها تتكون من الحصى والرمل والأحجار الجيرية وكذلك الصخور البازلتية، فضلا عن أنه يوجد بها بعض التلال المرتفعة عن سطح الأرض بمقدار يتراوح فيما بين ٣٠ , ٦٠ مترا . هذا وقد قام «ميتشل» بجمع عينات لبعض الصخور حتى يتمكن من تحليلها في القاهرة [٢].

ومما هو جدير بالذكر أنه بعد أن ألحقت زيلع بأملاك مصر الأفريقية في أول يوليو سنة ١٨٧٥ ، وصارت لها إدارة خاصة تدير شئونها ، أصدر الخديوى أمرا في ٧ يوليو سنة ١٨٧٥ يقضى بأن تكون تاجورة تابعة لإدارة زيلع [٣]. ثم لم يلبث أن كلف في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٥ عبدالقادر باشا - مأمور ضبطية مصر - بالتوجه إلى زيلع وتاجورة للوقوف على أحوالهما[٤]. وبالفعل وصل عبد القادر باشا إلى زيلع ثم إلى تاجورة ، وقد استغرق في تنفيذ مهمته بضعة شهور، حيث عاد إلى القاهرة في أوائل سنة ١٨٧٦ . وبطبيعة الحال رفع إلى

١- المصدر السابق.

٢- ق . م.: عدد ٦٢٧ في ١١ رمضان سنة ١٢٩٢ (١٠ أكتوبر سنة ١٨٧٥). كذلك انظر : أمين سامى: تقويم النيل - المجلد الثالث جـ٢ ص١٢٧٩ ، كذلك انظر : , BTSKG ., No . 6 (Le Caire 1879) pp. 10-15 .

٣- م . أ. س: دفتر ٢ (أوامر عربى) رقم ١٧٩ ص٨٧ أمر إلى رضوان باشا في ٣ جمادى الثانية سنة ١٢٩٢ (٧ يوليو سنة ١٨٧٥) .

٤- م . أ .س: دفتر ١١ (أوامر عربى) رقم ٧٨ ص٣٦ أمر إلى عبد القادر باشا في ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٥) . كذلك دفتر ٣٤ (معية عربى) ص٨٦ «قيد الكشوفات والقرارات» تعليمات مرسله إلى عبد القادر باشا في ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ . وهذه التعليمات منشورة في كتاب د. شوقى الجمل : الوثائق التاريخية ... ص٢٥٢ .

الخديوى تقريرا كاملا تضمن نتائج سياحته بكل من زيلع وتاجورة ، ففيما يخص تاجورة أوضح عبد القادر باشا أنها تعد من أهم الموانئ المطلة على خليج عدن ، وتعتبر المنفذ الرئيسى للأقاليم الداخلية خاصة إقليم الحبشة ، وأشار إلى أن البلدة شديدة البرودة فى فصل الشتاء كما أنها شديد الحرارة فى فصل الصيف ، الأمر الذى يتسبب عنه إصابة معظم الجنود المصريين المقيمين بها بمختلف الأمراض . وأشار من جهة أخرى إلى أن أهالى البلدة يعتنقون الإسلام ويحرصون على أداء الصلاة بانتظام ، كما أنهم يهتمون بنظافة ملابسهم ومنازلهم . وأضاف بأنه لاحظ اهتمام معظم الأهالى هناك باستخراج الملح من ملاحة «عسل» الموجودة بالقرب من «تاجورة» ثم قيامهم بعد ذلك ببيعه إلى تجار الحبشة [١].

ولما كان أهالى تاجورة وكذا عربان المناطق المحيطة بها، يتعرضون دائما لهجوم شيخ بلدة «أوسه» المسمى «الحنفرى» ، فقد اهتمت الإدارة المصرية هناك بتحصين تاجورة من الجهات الغربية حيث تقع بلدة «أوسه» كما اهتمت ببناء الاستحكامات بالقرب من الميناء وحرصت على أن يعمل بداخلها مخازن للأسلحة وأماكن للمدافع . وكان عبد القادر باشا قد بعث أثناء تواجده بتاجورة بخطاب إلى الخديوى يطلب فيه تعزيز القوات العسكرية المرابطة بالبلدة لتتمكن من المحافظة على النظام والأمن بداخل تاجورة وكذلك لمواجهة الأخطار الخارجية المتمثلة فى هجوم شيخ «أوسه» . وقد استجاب الخديوى لذلك وأرسل إلى الجهادية بما يفيد ضرورة اتخاذ اللازم نحو تعزيز القوات المذكورة [٢]. هذا وقد أشار الخديوى فى خطابه إلى الجهادية ما سبق أن ذكره عبد القادر باشا فى الخطاب الذى بعث به من تاجورة وأوضح فيه أن بلدة «أوسه» تقع فى جنوب شرق الحبشة وأنه يمكن الوصول إليها من تاجورة عن طريقين الأولى تسمى «راندة» وكانت توجد بها نحو ٢٢ بئرا للمياه والثانية تسمى «عسل» حيث تبدأ من ملاحة «عسل» وتمتد إلى مسافة بضعة أميال فى الاتجاه الغربى من تاجورة ثم تتفرع إلى فرعين أحدهما يسمى «أقمبو» ويصل إلى «أوسه» بعد مسيرة عشرة أيام بينما يصل إليها الفرع الآخر المسمى «جيفو» بعد مسيرة ثمانية أيام [٣].

١- س . و: سجل ٦ (معية سنية عربى) مجموعة ٦٤ تقرير مرفوع من عبد القادر باشا إلى جناب الخديوى «بدون تاريخ» .

٢- م . أ .س: دفتر ١١ (معية سنية) رقم ٢٣ ص٦٢ صورة المكاتبة الصادر من المعية السنية إلى الجهادية فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٩٢ (١٧ يناير سنة ١٨٧٦) .

٣- المصدر نفسه .

وفيما يتعلق بجهود مصر الكشفية فى زيلع فالمعلوم أنها بدأت منذ إدخال زيلع فى حوزة مصر فى أول يوليو سنة ١٨٧٥[١] حيث أصدر الخديوى فى ٧ يوليو سنة ١٨٧٥ أمرا إلى «منزنجر بك» محافظ شرقى السودان وسواحل البحر الأحمر ، جاء به «... أن جهة (زيلع) فيها طرق ومواقع يلزم استكشافها والوقوف على حقائقها وما يكون لازما إليها من الإجراءات والاستعدادات ونحوه فينبغى توجهكم إلى ذلك الطرف وإجراء الاستكشافات اللازمة بالدقة التامة...»[٢] وبالفعل وصل «منزنجر» إلى زيلع وبدأ فى تنفيذ مهمته الكشفية ، فثبت لديه أن زيلع مدينة صغيرة فى مساحتها ، تقع على الشاطئ الغربى لخليج عدن وهى تعد ميناء غير صالح للملاحة حيث يكثر بشاطئها الشعب المرجانية التى تحول دون اقتراب السفن منها فكانت تبقى على بعد ميل تقريبا من الشاطئ ، ومن ثم فقد اهتمت الإدارة المصرية فيما بعد ببناء جسر حجرى يوصل فيما بين مرسى السفن والشاطئ بلغ طوله حوالى ٣٥٠ مترا وعرضه نحو ٧ أمتار وذلك حتى يسهل أعمال شحن وتفريغ البضائع سواء الصادرة من زيلع أو الواردة إليها [٣]. والجدير بالذكر أن أعمال الشحن والتفريغ هذه كانت تتأثر بعمليات المد والجذر التى يتعرض لها شاطئ زيلع ، فعادة كانت تتم هذه الأعمال ليلا حيث يبدأ «المد» الذى يستمر طوال الليل وينتهى بانتهائه، بينما تعطل نهارا بسبب حالة «الجذر» التى تستمر طوال النهار وحتى غروب الشمس. ولما كانت زيلع ترتفع كثيرا عن سطح البحر فانه فى حالة المد العالى تتسرب إليها مياه البحر وتطغى على جزء كبير منها . ومن جهة أخرى فقد أشار «منزنجر» إلى الطرق الموجودة بزيلع فأوضح بأنها كانت ضيقة للغاية ومتربة وغير منتظمة الشكل، وذلك لعدم مراعاة التخطيط الهندسى فى بناء العشش والمنازل الحجرية القليلة المقامة عليها . كما أوضح بأن هناك طريقا طويلة غير معبدة تبدأ من زيلع وتمتد فى الاتجاه الغربى منها حيث تنتهى بالوصول إلى «هرر» بيد أنه لوحظ صعوبة مرور قوافل الإبل المحملة بالبضائع المختلفة فى الطريق المذكورة وذلك لضيقها الشديد ولكثرة ما يوجد بها من الأحجار والصخور ذات الأحجام الكبيرة [٤].

١- راجع الفصل الثانى ص٧٨ .

٢-م . أ .س: دفتر ٢ (أوامر عربى) رقم٨ ص٢٧ أمر صادر إلى منزنجر بك محافظ شرقى السودان وسواحل البحر الأحمر فى ٣ جمادى الثانية سنة ١٢٩٢ (٧ يوليو سنة ١٨٧٥) .

٣- م . أ. س: دفتر ٣٤ (معية عربى) ص٨٦ - قيد الكشوفات والقرارات - تعليمات مرسلة إلى عبد القادر باشا فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٥).

٤- BTSKG., No , I. (Le Caire 1876) , pp. 121-127 .

وقد نوه «منزنجر» إلى ضرورة إصلاح الطريق حتى لايشعر المسافرون خلالها بعناء السفر، كما نوه إلى ضرورة إدخال يد الإصلاح فى زيلع حيث كانت تفتقر إلى أشياء كثيرة كتوفير المياه العذبة وانتشار الأراضى الزراعية ونظافة طرقاتها وبناء المنازل الحجرية وغيرها[1].

وحينما تقلد رؤوف باشا إدارة زيلع ، حسب الأمر الخديوى الصادر إليه فى ١٦ يوليو سنة ١٨٧٥ [2]، كان قد كلف اثنين من ضباط هيئة أركان حرب الجيش المصرى المرافقين له، هما البكباشى (مقدم) محمد أفندى مختار والصاغقول أغاسى (رائد) عبدالله أفندى فوزى، باستكشاف منطقة زيلع ورسم الخرائط التفصيلية لها. وبالفعل وجد بجريدة أركان حرب الجيش المصرى وصفا كاملا لمدينة زيلع وأحوال سكانها ، كان قد استخرجه اليوزباشى (نقيب) سليمان أفندى طاهر من التقرير الذى أعده كل من الضابطين محمد مختار وعبدالله فوزى عن الاستكشافات التى توصلا إليها فى زيلع [3].

فقد ورد بهذا التقرير أن مدينة زيلع تقع على خط عرض ٥٢ً ٩َ ١١° شمالا وخط طول ١٤ً ٣٤َ ٤٣° شرقا وقد قدرت مساحتها بنحو ٣٣ فدانا وأن طولها كان يبلغ حوالى ٤٣٠ مترا وعرضها نحو ٣٣٠ مترا. ولوحظ أنها محاطه بسور مبنى من الأحجار المستخرجة من شعاب البحر، بلغ ارتفاعه نحو ثمانية أقدام وكانت له ثلاثة أبواب يوجد أحدهم فى الشمال

١- عن أحوال زيلع قبل إحالتها للإدارة المصرية ، انظر:

Burton , R.: First Footsteps In East Africa; or an Exploration of Harar , vol . I,pp. 21-49 (London 1856) .

وكذلك انظر : شوقى الجمل : سياسة مصر فى البحر الأحمر .. ص١٥٩ ، ١٦٣ ، أما عن أحوالها فيما بعد إحالتها لمصر انظر : تقارير ومراسلات محافظ عموم سواحل البحر الأحمر عن بندر زيلع فى ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٠ والموجودة بـ ش. م . ز: محفظة ٢٤ مجموعة ٤٣ وثائق رقم ٣٤ ، م . ث.ف: محفظة ١١١ ملف ٢ وثيقة رقم ٣٩ تقرير على رضا باشا محافظ سواحل البحر الأحمر إلى مهردار خديوى فى ١٩ صفر سنة ١٢٩٨ (٢١ يناير سنة ١٨٨١) .

٢- م . أ . س: دفتر ٢ (أوامر عربى) رقم١٨٢ ص٨٨ أمر صادر إلى رؤوف باشا فى ١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٢) ١٦ يوليو سنة ١٨٧٥) .

٣- ج. ح. ج: السنة الثالثة- الجزء الأول- عدد ١ فى ٢٧ شعبان سنة ١٢٩٢ (١٥ سبتمبر ١٨٧٦)، ص٢٩ .

والثانى فى الشرق والأخير فى الجنوب بالإضافة إلى ذلك فقد شوهدت بزيلع تسعة من الجوامع الصغيرة المسماة بـ «الزوايا» ، كانت حوائطها مطلية بالجير الأبيض ، كما شوهدت بها عدة منازل بنيت بالأحجار المستخرجة كذلك من شعاب البحر ، كان منها سبعة منازل مكونة من طابقين وحوالى تسعة عشر منزلا ذات طابق واحد ، أما بقية المنازل فكانت عبارة عن توكولات أو عشش صغيرة أقيمت من القش والطين ، بيد أنه لوحظ وجود المقابر بجوار هذه المنازل مما كان يسبب أضراراً بالصحة العامة للأهالى .

هذا وقد ورد بالتقرير كذلك أن أهالى زيلع يجدون صعوبة بالغة فى حصولهم على المياه العذبة الصالحة للشرب ، إذ أن المياه المستخرجة من الآبار القليلة الموجودة بزيلع غير نقية وذات ملوحة شديدة مما كان يسبب للشاربين منها أمراضا مختلفة ، ومن ثم كانوا يحصلون على المياه العذبة من الآبار الموجودة داخل غابة غير كثيفة بالأشجار تقع شمال غرب زيلع فى منطقة تسمى «تخشه» ، كانت تبعد عن زيلع بمسافة ستة كيلو مترات تقريبا ، وقد لوحظ أن آبار «تخشه» هذه رملية وتظهر منها المياه بمثابة نشع ، وهى تشبه إلى حد كبير مياه نهر النيل فى مذاقها وعذوبتها ، كما أنها تتميز بغزارتها حتى كان من الممكن سقاية ما يزيد عن عشرة آلاف نسمة بماشيتهم ودوابهم يوميا ، كما لوحظ بجوار هذه الآبار مسحات قليلة من الأراضى المزروعة بأشجار«الحناء» وبعض أنواع الفاكهة والخضروات ، بينما كانت توجد بزيلع مساحات كبيرة من الأراضى الصالحة للزراعة غير أنها لم تستثمر بعد فى زراعة المحصولات المختلفة ، لعدم وفرة المياه اللازمة لرى الأراضى المزروعة من ناحية ، ومن ناحية أخرى، لعدم اهتمام الأهالى هناك بالزراعة . بالإضافة إلى ذلك فقد شوهدت بشمال غرب زيلع مساحات واسعة من الأراضى المالحة ، كان يقبل عليها الأهالى لاستخراج الملح منها، وكانت هذه العملية تتم بصورة مبسطة إذ لاتحتاج سوى الحفر فى أعماق الأرض إلى مسافة صغيرة لاتزيد عن ٨٠ سنتيمترا ثم تترك بعد ذلك لمدة تتراوح فيما بين يوم وثلاثة أيام حيث تكون قد تكونت على سطح الأرض طبقات كبيرة من الملح الذى يتميز بجودة مذاقه وشفافية لونه فضلا عن أنه يكون عديم المرارة قليل الجروشه[١] .

كذلك أوضح التقرير أن غالبية أهالى زيلع لايهتمون بالزراعة ولابتربية الماشية ، وإنما اتجه اهتمامهم بصفة خاصة إلى التجارة حتى صارت زيلع من أشهر المدن التجارية فى أفريقيا على

١- المصدر نفسه ، ص٣٠ .

٢- المصدر السابق ، ص٣٢ .

الرغم من عدم صلاحية مينائها للملاحة البحرية وتحويل جزء كبير من التجارة إلى ميناء «بربرة» الأكثر صلاحية. فمما تجدر الإشارة إليه أن قوافل التجارة القادمة من بلاد اليمن وعدن وهرر والحبشة كانت جميعها تحط رحالها فى مدينة زيلع حيث تقام بها الأسواق التجارية ويقبل الأهالى والتجار على شراء المنتجات الواردة من هذه البلاد كالأرز والمسلى والذرة والعجوة والبلح والسكر والبن والدخان والصمغ والخرز والأقمشة والجلود فضلا عن قطعان الأغنام والأبقار ، بينما كانت تعود هذه القوافل إلى بلادها وهى تحمل معها منتجات زيلع من العاج وريش النعام والملح والعسل والاسفنج والمرجان ، بالإضافة إلى الرقيق الذى كان يجلب إلى زيلع من جهات أفريقيا المختلفة. حيث كانت زيلع ، فى الفترة التى سبقت الوجود المصرى من أكبر الأسواق الأفريقية الخاصة ببيع الرقيق ، ولكن بعد أن آلت هذه المنطقة إلى الإدارة المصرية وفرضت فيها الأحكام الصارمة المناهضة لتجارة الرقيق، فقد لوحظ منع جلب الرقيق إلى زيلع وبالتالى أبطلت أسواقه وتجارته .

والمعلوم أن التعامل التجارى لدى أهالى زيلع كان يتم بواسطة المبادلة إذا لم تكن النقود معروفة هناك. كما أنهم كانوا لايعرفون من الموازين أو المكاييل سوى ما يعرف عندهم باسم «الطاقية المكاوى» وهى مصنوعة من الصوف وتشابه أحد المكاييل المصرية المستخدمة فى الريف والمعروف باسم «الربع» والذى يصنع عادة من الخشب المغلف بالصفيح .

ومن جهة أخرى فقد ورد بالتقرير أن أهالى زيلع يتمسكون بالدين الإسلامى ويحرصون على أداء الصلاة فى أوقاتها فكانت تسمع عادة فى أنحاء المدينة أصوات التكبير التى تدعو الأهالى للصلاة ، وعلى الرغم من ذلك فكانت تؤخذ على الأهالى هناك بعض التصرفات التى تتنافى مع تعاليم الإسلام كعدم الاهتمام بالعمل واللجوء إلى الراحة والكسل لفترة طويلة من الوقت قد تصل إلى عدة شهور ، فضلا عن الميول إلى إحداث المنازعات والمشاجرات والخصومات فيما بينهم وهو الأمر الذى كان يستلزم أن يكونوا دائما مسلحين حتى وهم فى داخل المسجد. وكانت أسلحتهم تلك لاتتعدى الرماح والسيوف والخناجر والعصى ذات الرؤوس الغليظة . وكان أولادهم الذين لايتجاوزون الثمانية أعوام يتسلحون أيضا بذات الأسلحة .

وفى نهاية التقرير أوضح الضابطان المصريان أن ملابس أهالى زيلع كانت عبارة عن قطعة من القماش تغطى الجزء الأسفل من الجسم بينما يبقى الجزء الأعلى منه عاريا تماما [١].

١- المصدر السابق ، ص٣١ .

وهكذا تمكن محمد مختار وعبدالله فوزى من الوقوف على أحوال زيلع كما تمكنا من رسم خريطة توضيحية للمدينة. ولبس من شك فى أن جهودهما الكشفية هذه قد أفادت الحركة الكشفية المصرية القائمة حينذاك فى جهات أفريقيا المختلفة .

على كل لم تتوقف جهود مصر الكشفية فى زيلع عند هذا الحد ، إذ استأنفت نشاطها الكشفى هناك ، وذلك عندما أرادت التأكد مما أشيع عن وجود الفحم فى زيلع خاصة بعد أن سبق لأحد المهندسين الإنجليز استكشافه هناك. ومن ثم فقد طلبت من مهندس المعادن الأمريكى «ميتشل» التوجه إلى زيلع للتأكد من ذلك . وبالفعل وصل «ميتشل» إلى «زيلع» فى أكتوبر سنة ١٨٧٥ وشرع على الفور فى تنفيذ مهمته المكلف بها، فثبت لديه ، نتيجة لاستكشافاته ، عدم وجود الفحم بكميات كبيرة ، إذ كانت تتواجد منه قطع صغيرة جدا فى جهات متفرقة بغرب وجنوب زيلع[١]. وقد تمكن «ميتشل» من جمع عينات من هذا الفحم وأرسلها إلى «البحرية» لاختبار مدى صلاحيتها فى وقود البواخر[٢] . ويبدو أن نتائج الاختبار لم تكن إيجابية إذ صرف النظر عن استغلال قطع الفحم الموجودة هناك[٣] .

كذلك أجرى «ميتشل» بعض الاستكشافات الجيولوجية فى المناطق المجاورة لزيلع كمنطقة «توشا » فذكر أنه يوجد بها جبل «أريالى» الذى يبلغ ارتفاعه حوالى ٥٠ مترا كما يوجد بها بعض الهضاب المرتفعة قليلا عن سطح الأرض والتى تتكون من صخور بازلتية تتميز بسواد لونها ، وكذلك شوهد بها بعض السهول ذات التربة المكونة من اختلاط الرمل بالصلصال وأحيانا بالجير ، هذا وقد أضاف «ميتشل» بأن هناك منطقة أخرى تجاور زيلع تسمى «موجورو» هى عبارة عن هضبة يبلغ ارتفاعها حوالى ١٥ مترا وتحيط بها أشجار كثيفة يمكن

١- م . أ. س: دفتر ١٧ (معية عربى) قيد وارد الإفادات من جهات الأقاليم والمحافظات السايرة ، مكاتبة رقم٢٠ سايرة ص٢٤ من سعادة رؤوف باشا إلى المعية السنية فى رمضان سنة ١٢٩٢ (أكتوبر سنة ١٨٧٥) .

٢- م . أ. س: دفتر بدون رقم (معية عربى) ص٦ صورة المكاتبات الصادرة من المعية السنية بعلامة سعادة مهردار خديوى إلى البحرية فى ٤ رمضان سنة ١٢٩٢ (٤ أكتوبر سنة ١٨٧٥) .

٣- Douin, "Histoire du Règne du Khédive Ismail , Tome 3 , 3éme Partie , L'Empire Africain , p. 596 .

استغلالها في الوقود، كما تنمو الحشائش والأعشاب الطويلة في المنخفضات المجاورة لها والتي تتجمع فيها مياه الأمطار مما يمكن استغلالها كمراعي طبيعية للأغنام والماعز والإبل[1].

هذا وقد ذكر عبد القادر باشا ، مأمور ضبطية مصر، عندما كان في زيارة لمدينة زيلع ، بناء على أمر الخديوي الصادر إليه في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٥ [2]، أن مدينة زيلع يقطنها حوالي ٥٠٠٠ نسمة من السكان الأصليين ، بينما كانت تقيم بها مجموعات أخرى كبيرة من التجار الأجانب ، أغلبهم من بلاد العرب وزنجبار والهند. وأوضح أيضا أن المدينة تمتاز بهوائها المتجدد وبأنها تكاد أن تكون خالية من الأمراض ، كما أشار إلى كثرة الأشجار الموجودة بها مما يمكن استغلال أخشابها في مختلف النواحي المعمارية ، فضلا عن وجود أعداد كبيرة من الثيران وقلة ما يوجد بها من الماشية والإبل والخيول [3].

ومن جهة أخرى وفقد بعث «أبوبكر شحيم» محافظ زيلع خطابا إلى الخديوي في ٢١مارس سنة ١٨٧٧ ، أشار فيه إلى الانتهاء من بناء المخزن الكبير الذي رأى ضرورة بناءه بزيلع لتخزين الملح الذي كان يطلق عليه هناك اسم «المصلح» والذي كان يستخرج بكميات هائلة من ملاحات «الهلو» و«زوري» و«بدادولي» و«فروين» ، كما أشار إلى أن عملية استخراج الملح من هذه الملاحات كانت تتم بطريقة منتظمة وتحت رقابة وإشراف الإدارة المصرية ، مما كان يكفل ضبط العمل بهذه الملاحات والحيلولة دون تهريبه وبيعه بأسعار مرتفعة ، وأضاف أن غالبية أهالي زيلع المهتمين بتجارة الملح ، وكذلك عربان المناطق المجاورة لها ، كانوا يقبلون على شراء الملح بعد أن خفضت لهم الإدارة المصرية أسعار بيعه وذلك حتى يتحقق لهم ربح مناسب من تصريفه والاتجار فيه حيث أن تجارته كانت تمثل بالنسبة لهم مصدر رزق أساسي [4].

١- BTSKG., No . 6 (Le Caire 1879), pp . 12-15 .

وكذلك انظر : أمين سامي : تقويم النيل المجلد الثالث جـ٢ ، ص١٢٧٩ .

٢- م . أ. س: دفتر ١١(أوامر عربي) رقم ٧٨ ص٣٦ أمر إلى عبد القادر باشا في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٢٩٢ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٥) .

٣- س . و : سجل ٦ (معية سنية عربي) مجموعة ٦٤ تقرير مرفوع من عبد القادر باشا إلى الخديوي «بدون تاريخ» .

٤- م . أ .س: دفتر ٢٤ (معية عربي) قيد وارد الإفادات من جهات الأقاليم والمحافظات السايرة ، مكاتبة رقم ٤٩ سايرة ص٢٧ من أبي بكر شحيم محافظ زيلع إلى الخديوي في ٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٤ (٢١ مارس سنة ١٨٧٧) . وكذلك انظر : شوقي الجمل : الوثائق التاريخية ... ص٢٦٥ .

وإذا كانت جهود مصر الكشفية قد تعددت بمنطقة زيلع ، فان هناك جهودا أخرى مماثلة بذلت في منطقتي «بلهار» و«بربره» ، الواقعتين على خليج عدن ، فعندما كان أحمد ممتاز باشا ، مدير عموم شرقي السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر ، في زيارة لبلدة «بلهار» في ١٦ يناير سنة ١٨٧١ ، كان قد تمكن من استكشاف بعض الجوانب الهامة عن بلدة «بلهار» فأوضح بأنها تقع على الساحل الجنوبي لخليج عدن وفي الاتجاه الجنوبي الشرقي من زيلع ، وهي تعد ميناء صغيرا غير صالح للملاحة البحرية لأنه ضحل ومعرض لهبوب الرياح الشمالية ، التي يتسبب عنها حدوث أمواج عنيفة تستمر طوال النهار مما كان يصعب عندئذ على المراكب والسفن المحملة بالبضائع دخول الميناء لتفريغ حمولتها وإنما كان يفضل القيام بهذه الأعمال ليلا حيث تهدأ الرياح وبالتالي الأمواج . وقد ذكر ممتاز باشا أن عدد سكان «بلهار» يبلغ حوالي ٥٠٠٠ نسمة ، كانوا يقيمون في فصل الشتاء - حسب عاداتهم - في داخل البلدة، بينما يرحلون إلى الجبال القريبة في فصل الصيف حيث يشتد سقوط الأمطار ويصعب معه الإقامة بالداخل لسوء الأحوال المناخية . هذا وقد لوحظ أن غالبية أهالي «بلهار» يعملون بالتجارة فكان يرد إليهم من بلاد اليمن وعدن ومسقط وحضرموت ، منتجات هذه البلاد كالأرز والتمر والأقمشة والدخان والحديد الخام والنحاس وأنواع الخرز والقصدير لاستخدامه في صنع السيوف والخناجر ومقابض السكاكين ، فضلا عن ذلك فكانت ترد إليهم أيضا منتجات هرر والحبشة كالبن والعاج والجلود وريش النعام والمسلي واللبان وكذلك الأبقار والأغنام والخيول والحمير[١] ،والجدير بالأهمية أن أهالي بلهار ومعظمهم من قبيلة «عيال يونس» كانوا أثرياء بسبب نشاطهم التجاري، بيد أن هذا النشاط كان قد تأثر ، إلى حد ما ، بسبب المشاجرات والمنازعات التي كانت تحدث فيما بينهم من آن لآخر بسبب المنافسة التجارية، ومن ثم فقد اضطربت أحوال البلدة وغاب عنها الأمن والهدوء ، لفترة من الوقت ، مما دفع بكثير من الأهالي إلى أنهم طالبوا الحكومة المصرية بضرورة التدخل في الأمر حتى تؤمنهم على أرواحهم وتجارتهم فيمكنهم بعد ذلك مزاولة أعمالهم التجارية في أمان واستقرار[٢] . وأضاف

١- م . ث .ف: محفظة ١١١ ملف ٢ وثيقة رقم ٦ تقرير أحمد ممتاز باشا إلى الخديوي في ٤ محرم سنة ١٢٨٨ (٢٦ مارس سنة ١٨٧١) .

٢- م . أ . س: دفتر ١٨٧٥ (معية عربي) رقم ٢٤ ص٤٤ منزنجر بك إلى الخديوي في غاية شوال سنة ١٢٩٠ (٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٣) .

«ممتاز باشا» أنه كان يوجد بين هؤلاء الأهالي مجموعة منهم تعرف باسم «العقلاء» حيث يتميزون عن غيرهم بكبر السن وبالتالى يكونون أكثر خبرة ودراية بأمور الحياة ، كما يتميزون بكثرة ما لديهم من الأولاد وعادة ما كانت تسمع كلمة هؤلاء بين الأهالى وتجاب أوامرهم[١]، ومن ثم فقد أعتمدت عليهم الإدارة المصرية فى استتباب الأمن وتوطيده بالبلدة، إذ قامت بتعيين هؤلاء كموظفين بالحكومة المصرية وأجرت لهم راتبا شهريا وكانت وظائفهم تنحصر فى حفظ الأمن بالبلدة والدعوة إلى منع قيام المشاجرات والخلافات فيما بين الأهالى[٢].

ومن ناحية أخرى فقد أشار «منزنجر» - مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر ، فى التقرير الذى أعده هو الآخر بعد زيارته للبلدة، أنها تقع إلى الغرب من بربرة بمسافة ٤٠ ميلا تقريبا ، وأن أراضيها خصبة صالحة للزراعة ، خاصة زراعة أشجار الصمغ واللبان ، كما تتوافر بها المياه اللازمة لرى الأراضى وإن كانت غالبيتها مياه آبار متوسطة العذوبة . كذلك أشار «منزنجر» إلى أن أهالى بلهار يرتبطون أشد الارتباط بأهالى بربره فيعتبرونهم أولاد عمومتهم حيث أن قبيلة «عيال يونس» كانت تقيم فى بربره قبل نزوحها إلى بلهار ، ومن ثم فان هناك علاقات تجارية وطيدة بين أهالى البلدين . وقد نادى «منزنجر» بضرورة تأمين الطريق الواصلة بينهما حيث دأبت إحدى القبائل القاطنة بجوار الطريق وهى قبائل «عيسى موسى» على قطع الطريق الممتدة بينهما والاستيلاء على كل ما تحمله قوافل التجارة المارة به [٣]. وقد اهتمت الحكومة المصرية بهذا الأمر فأرسلت إلى «جمالى باشا»، الذى أسندت إليه إدارة شئون بربره وقتئذ، تطالبه ببذل الجهد فى سبيل تأمين الطريق المذكورة وبضرورة العمل على قطع دابر الحوادث المعتادة فيها كالقتل والسلب والاستيلاء على قوافل التجارة[٤] كما أصدر نفس التعليمات بعد ذلك إلى رضوان باشا محافظ بربره[٥]. وبطبيعة

١- م . ث .ف: التقرير الوارد بالمحفظة السابقة .

٢- شوقى الجمل : سياسة مصر ... ص١٤٤ .

٣- م . أ .س.: دفتر ١٨٧٥ (معية عربى) رقم ٣٨ ص٥٥ من منزنجر بك إلى الخديوى فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٩٠ (١٠ يناير سنة ١٨٧٤) .

٤- م . أ .س: دفتر بدون نمرة (أوامر عربى) رقم ٧٦ ص٣٥ أمر صادر إلى جمالى باشا فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٥) .

٥- م . أ .س: دفتر ١٠ (أوامر عربى) رقم ١٥٦ ص٧٥ أمر صادر إلى رضوان باشا فى ٩ ربيع الأول سنة ١٢٩٣ (٤ أبريل سنة ١٨٧٦). وتجدر الإشارة إلى أن د. شوقى الجمل نشر هذه التعليمات سواء الصادرة إلى جمالى باشا أو إلى رضوان باشا فى كتابه : الوثائق التاريخية ...ص٢٠٩ ، ٢١٣ .

الحال قامت الإدارة المصرية فى «بلهار» و «بربره» بالضرب على أيدى الخارجين عن الأمن من قبائل «عيسى موسى» وأجبرتهم على الخضوع إلى النظام والطاعة فلم يتعرضوا بعد ذلك لقوافل التجارة ، مما كفل للطريق الأمان والهدوء وبالتالى عادت التجارة بين البلدين إلى رواجها وازدهارها[١]. وقد أشار رضوان باشا بمضمون ذلك فى الخطاب الذى بعث به إلى الخديوى فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٦ إذ ورد به «... أما الطريق فهو أمان بنفوس ولى نعمتنا الخديوى حيث أنه صار من الجائز سير حرمة واحدة ببعيرها ناجية من سلب مالها .. وذلك بفضل انتشار العمار واستمرار الضبط والربط بوجود العساكر ....»[٢].

أما فيما يتعلق بجهود مصر الكشفية فى بلدة «بربره» فالملاحظ أنها كانت ترتبط بحالة النزاع المستمر القائم بين القبائل العديدة المقيمة ببربره والتى أشهرها قبائل «حبر أول» و«عيال أحمد» و«هربت حاجز» و«بعيله» و«بهوة» فضلا عن قبيلة «عيال يونس» التى هاجرت منها إلى «بلهار» بعد أن تغلبت عليها قبيلة «عيال أحمد» ولهذا ينبغى التعرف على أسباب هذا النزاع القبلى وإن كان فى مجمله يعود إلى المنافسه التجارية والدسائس الإنجليزية .

فمما هو جدير بالذكر أن بلدة «بربره» كانت تعد من البلدان التجارية الهامة فى شرق ووسط أفريقيا ، إذا اكتسب ميناؤها شهرة كبيرة لدى التجار وأصحاب المراكب والسفن التجارية ، حيث كان مناسبا للملاحة البحرية وكافيا لأن يرسى به أكبر عدد من المراكب والسفن ، كما كان لموقعه المطل على خليج عدن وبالتالى المحيط الهندى ، الفضل فى أن يصل إليه العديد من مراكب وسفن التجارة المحملة بالبضائع المختلفة من بلاد الهند والبحرين والبصرة ومسقط واليمن وعدن . وعادة كانت تصل هذه المراكب إلى ميناء «بربره» فى وقت موسم التجارة الذى كان يبدأ هناك فى شهر أكتوبر ويمتد إلى نهاية شهر مارس ، كما كان يفد إليها فى نفس الفترة قوافل تجارية أخرى من بلاد زنجبار وهرر والحبشة[٣]. وكان من الطبيعى

١- شوقى الجمل : سياسة مصر ... ص١٥٧ .

٢- م . أ .س: دفتر ٣٧١٤ (وارد معية عربى) رقم ٢٠ ص١٤٦ من رضوان باشا محافظ بربره إلى الخديوى فى ١٢ شعبان سنة ١٢٩٣ (٢ سبتمبر سنة ١٨٧٦) وقد نشر د . شوقى الجمل هذا الخطاب فى كتابه: الوثائق التاريخية ... ص٢٢٧ ، ص٢٢٨ .

٣- سرهنك : حقائق الأخبار جـ٢ ص٨٩ ، ص٩٠ ، كذلك انظر : شوقى الجمل : سياسة مصر ... ص١١٩ ، ص١٢٠ .

أن تهتم قبائل بربرة باستقبال التجار ، فتقيم لهم الأكواخ وتعد لهم الأدلاء المرشدين أو ما يعرف عندهم باسم «الأبانيه»[1] وتكفل لهم كذلك الأمن والحماية وفى نهاية الموسم كانت تقوم كل قبيلة بتحصيل نصيبها من الأرباح والضرائب نظير هذه الخدمات . ومن هنا كانت تحدث المنازعات والخلافات بين القبائل وذلك من أجل الاستحواذ على أكبر عدد من التجار، وفى كثير من الأحيان كانت تنجم عن هذه المنازعات حوادث القتل والسلب والنهب، ولعل من أشهر هذه المنازعات تلك التى حدثت بين قبيلة «عيال أحمد» وقبيلة «عيال يونس» ، على الرغم من رابطة أولاد العمومة التى كانت تربط أبناء هاتين القبيلتين . وقد انتهى نزاع القبيلتين بهزيمة «عيال يونس» وفرارهم إلى بلهار حيث استقروا بها [2].

وليس من شك أن مثل هذه الأوضاع كانت تسبب اضطرابات فى الأمن وعدم استقرار فى أحوال البلدة ، وقد زاد من سوء الأحوال أن الإنجليز المقيمين بالجهة المقابلة لبربرة وهى «عدن» كانوا لا يألون جهدا فى بذر بذور الفتن بين قبائل بربرة حتى تتاح لهم فرصة التدخل فى شئون هذه الجهة واحتلالها مثلما احتلوا عدن سنة ١٨٣٩ . والجدير بالملاحظة أنهم نجحوا فى أن يجعلوا لهم اتباعا من أهالى بربره من أفراد قبيلة «بهوة» الذين نادوا بضرورة الارتباط بالإنجليز والتخلى عن تبعيتهم للدولة العثمانية [3]. وليس بخاف علينا ، فى هذا الصدد ، الدعوة الصريحة التى وجهها المستكشف الإنجليزى «برتون Burton » إلى حكومته لاحتلال «بربره» [4].

على أية حال اهتمت الحكومة المصرية بأوضاع بربرة واتخذت من الإجراءات العملية ما يكفل لها استتباب الأمن والحيلولة دون تنفيذ المخطط الاستعمارى الإنجليزى الهادف إلى احتلال البلدة. وكان من بين تلك الإجراءات المهمة التى كلف بها أحمد ممتاز باشا، مدير عموم

١- مفردها «أبان» وهى مأخوذة من الفعل «أبان» بمعنى أوضح أو أرشد . انظر : شوقى الجمل : المرجع نفسه ، ص١٢٢ .

٢- شوقى الجمل : المرجع نفسه . ص١٢٢ .

٣- شوقى الجمل : الوثائق التاريخية ... ١٩٥ ، ص١٩٦ نقلا عن الخطاب المرسل من الحاج أمان أغا معاون محافظ مصوع إلى الخديوى فى محرم سنة ١٢٨٥ (ابريل سنة ١٨٦٨) .

٤- Burton , R . : First Footsteps In East Africa , or An Exploration of Harar vol. I , pp . 32-33.

شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر، والخاصة بالتوجه فورا إلى بربره لإنهاء حالة النزاع القائمة بين القبائل والعمل بشتى الطرق على إيجاد الصلح والتآلف بين الأهالى هناك . وبالفعل وصل ممتاز باشا إلى بربره فى ١٧ فبراير ١٨٧١ وبذل جهدا كبيرا فى إقامة الصلح بين القبائل المتنافرة ، حتى اضطر ، حقنا للدماء ، إلى أن يدفع «دية» لأهالى المقتولين من أفراد القبائل، وذلك من أموال الحكومة المصرية تجاوزت ٨٠٠ جنيه ، فضلا عن أنه قام بتعيين عدد كبير من شيوخ القبائل كموظفين تابعين للحكومة المصرية براتب شهرى فى مقابل أن أخذ منهم التعهدات الكافية التى تلزمهم بقبول الصلح الذى تم إجراؤه فيما بينهم [١].

وقد انتهز ممتاز باشا فرصة تواجده ببربره وقام بجولة استطلاعية بها، تأكد له خلالها أن ميناء البلدة يبلغ طوله حوالى ميل كما يقدر عرضه بنحو ميلين وأن المسافة بينها وبين عدن الموجودة بالجهة المقابلة لها تبلغ حوالى ١٥٠ ميلا فى خط عمودى ، كما أن عدد السكان القاطنين بها يصل إلى نحو ٤٠٠٠ نسمة وإن كان هذا العدد يتضاعف مرتين خلال موسم التجارة حيث كان يفد إليها تجار كثيرون من بلاد الهند واليمن وعدن وحضرموت ومسقط وزنجبار وهرر والحبشة وغيرها ، مما يجعل البلدة حينذاك خليطا من الأجناس المختلفة. كما تتعدد بها اللغات واللهجات وتتباين فيها العادات والتقاليد . وكان طبيعيا أن تتوافر بالبلدة منتجات هذه البلاد كالأرز الهندى والتمر والأقمشة المتنوعة والخرز الملون، فى الوقت الذى كان يقوم فيه تجار بربره بتصدير منتجاتهم من الجلود والمسلى والصمغ والعاج وريش النعام والمر والمستكى والعسل والبن بالإضافة إلى الأغنام والأبقار [٢].

ولما كانت الحكومة المصرية حريصة على التأكد من حالة الأمن العام الموجودة ببربره بعد المجهودات التى بذلها ممتاز باشا فى هذا الشأن ، فقد صدر الأمر الخديوى فى ١٤ يوليو سنة ١٨٧٣ إلى «منزنجر بك» - الذى عين بعد ممتاز باشا كمدير لعموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر- يقضى بارسال «رضوان بك» إلى بربره للوقوف على أحوالها وليعمل على بث الطمأنينة بين الأهالى هناك وإخبارهم بأن المأمور المعين لإدارة شئون البلدة قادم إليها

١- شوقى الجمل : سياسة مصر ... ص١٢٨ .

٢- م . ث . ف: محفظة ١١١ ملف ٢ وثيقة رقم ٦ تقرير أحمد ممتاز باشا إلى الخديوى فى ٤ محرم سنة ١٢٨٨ (٢٦ مارس سنة ١٨٧١) .

عما قريب ومعه القوة الكافية من الجنود اللازمين للإقامة ببربرة «... للمحافظة عليها ومنع التعديات الواقعة من العربان على بعضهم ، حتى تدخل تلك الجهة فى سلك العمارية ويحصل الأمن الكلى لأهاليها وسكانها والواردين والمترددين عليها كما ينبغى ...»[١]. وقد وصل رضوان بك فعلا إلى بربره ونفذ ما أمر به ولكنه قام فى الوقت نفسه بالتعرف على البلدة ورسم خريطة توضيحية لها. وقد أعد تقريرا عن ذلك رفعه إلى «منزنجر بك» الذى رفعه بدوره إلى الخديوى فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٣ .وقد جاء فى التقرير أن بلدة بربره تقع على خط عرض ٣٤َ ١٠ ٥° شمالا وعلى خط طول ٣٦َ ٤٥ ٥° شرقا وأن مناخها معتدل يدفع على الإقامة بها ، كما ورد به أنه يوجد أمام ميناء بربره لسان من الأرض يمتد فى الماء لمسافة طويلة مما يجعله فى مأمن من الرياح . وأشار رضوان بك كذلك إلى مساكن الأهالى فذكر أن معظمها عبارة عن توكولات مقامه بغير انتظام،من القش وفروع الأشجار وباستعمال الطين شأن التوكولات الموجودة فى معظم البلدان الأفريقية الأخرى . وأوضح أنه كان يوجد بالقرب من بربره غابات واسعة كثيفة بالأشجار خاصة أشجار «السنط» ، وكانت تعد هذه الغابات بمثابة مأوى للكثير من الحيوانات المفترسة . وقد لوحظ اتساع مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى بربره بيد أن الأهالى هناك لايهتمون بالزراعة بقدر اهتمامهم بالتجارة وتربية الماشية ، كما لوحظ أن المياه بها متوفرة حتى أن الانجليز المقيمين بعدن كانوا يرسلون إليها المراكب دائما لجلب المياه وذلك قبل توفير المياه بعدن[٢].

على كل لم تتوقف الحركة الكشفية ببربره ، إذ لم يمض وقت طويل بعد زيارة رضوان بك حتى قام «منزنجر بك» بزيارة للبلدة وأجرى بها دراسة أخرى أسفرت عن أنه قدر عدد سكانها بنحو مليون نسمة ، وهو تقدير مبالغ فيه إذا قورن بتقدير ممتاز باشا السابق ذكره ، فعلى الرغم من أن زيارة «منزنجر» لبربرة كانت فى وقت موسم التجارة ، أى فى الوقت الذى يتوافد فيه على بربرة أعداد غفيرة من التجار فانه لايصل عد سكانها إلى نحو مليون .

١- م . أ. س: دفتر ١٩٤٦ (أوامر عربى) رقم ١٤ ص٦٩ أمر صادر إلى مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر فى ١٨ جمادى الأولى سنة ١٢٩٠ (١٤ يوليو سنة ١٨٧٣) .

٢- م . أ. س: دفتر ١٨٧٥ (معية عربى) رقم ٢٤ ص٤٤ من منزنجر بك مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر إلى الخديوى فى غاية شوال سنة ١٢٩٠ (٢٢ نوفمبر سنة ١٨٧٣) .

كما أكدت دراسة «منزنجر» أن سكان بربرة ضعاف البنية ، يتسلحون عادة بالأسلحة المألوفة هناك كالمزاريق والنشاب والسيوف والخناجر ، وأوضح بأن المياه الموجودة بها ، كانت تشوبها المرارة ، مما جعل الأهالى يمتنعون عنها ويفضلون لسد حاجاتهم من المياه ، التوجه إلى المنطقة الجبلية القريبة من بربره حيث توجد آبار «دوبار» التى تتميز بوفرة ما بها من المياه العذبة النقية . وكانت تبعد هذه المنطقة عن بربرة بمسافة ثمانية أميال ، كما أنها ترتفع عن مستوى سطح البحر بمقدار ٣٠٠ قدم. ومن ثم كان الأهالى يجدون صعوبة بالغة فى حصولهم على المياه منها. ولهذا فقد أشار «منزنجر» إلى ضرورة إمداد مواسير بين هذه المنطقة وبربرة حتى يمكن استجلاب المياه دون أدنى مشقة ، خاصة وأن الأراضى الممتدة بينها كانت مسطحة[١].

ولقد استطاعت الحكومة المصرية فيما بعد أن تحقق ما أشار به «منزنجر بك» إذ أرسلت إلى بربرة أحد المهندسين الأجانب المختصين بتقسيم المياه، ويدعى «بوراسون ايكنجى» وذلك لدراسة هذا المشروع وتقدير ما يلزمه وبحث إمكانية الاستفادة من هذه المياه فى رى الأراضى الزراعية الممتدة فى مساحات واسعة ببربرة[٢].

ثم قامت باستيراد مواسير الإمداد اللازمة لهذا المشروع [٣]. وأخطرت رضوان باشا محافظ بربره بذلك ، حتى يقوم بتجهيز الأفراد اللازمين لعمليات الحفر[٤] . ثم لم يلبث أن بدأ العمل فى هذا المشروع فى أول يونيو سنة ١٨٧٦ تحت إشراف المهندس اليوزباشى (نقيب) أركان

١- م .أ. س: دفتر ١٨٧٥ (معية عربى) رقم ٣٨ ص٥٥ من منزنجر بك إلى الخديوى فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٩٠ (١٠ يناير سنة ١٨٧٤) وهذا التقرير منشور فى كتاب د. شوقى الجمل : الوثائق التاريخية ... ص٢٠٠ .

٢- م . أ. س: دفتر ٢ (أوامر عربى) رقم ٨٢ ص٤٥ أمر صادر إلى رضوان بك فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٩١ (٢٧ يناير سنة ١٨٧٥) .

٣- م . أ .س: دفتر ٢٥ (عابدين) صادر تلغرافات . صورة التلغراف العربى رقم ١٠٣ والصادر من كاتب سر الخديوى إلى أحمد بك مأمور مصالحه الخاصة بالأسكندرية فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٩٣ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧٥) ، كذلك انظر : شوقى الجمل : الوثائق التاريخية ... ص٢٠٧ .

انظر : شوقى الجمل : الوثائق التاريخية ... ص٢٠٧ .

٤- م . أ. س: دفتر ١٠ (أوامر عربى) رقم ١٥٦ ص٧٥ ، أمر صادر إلى رضوان باشا فى ٩ ربيع الأول سنة ١٢٩٣ (٤ ابريل سنة ١٨٧٦) .

حرب «عبد الرازق نظمى أفندى» وقد تم الانتهاء منه فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٧٦ [١]. أى فى مدة لم تتجاوز سبعين يوما. وبالنظر إلى الإمكانيات المتاحة فى ذلك الوقت يمكن القول أنها فترة قصيرة ، تحقق فيها مشروعا كبيرا كان يتطلب من الأموال والجهود والوقت ما يكفى لأن يثنى أية عزيمة عن المضى فى إنجازه ، بيد أن اهتمام الحكومة بتعمير المناطق الأفريقية التابعة لها ، كان كفيلا بتحقيق مثل هذا المشروع فى تلك المدة الوجيزة رغم احتياجاته المالية والبشرية . وهكذا كانت الحركة الكشفية فى بربرة وراء تحقيق هذا المشروع ، مما يوضح مواكبة الجهود الكشفية المصرية للنواحى العمرانية فى جهات أفريقيا المختلفة .

وعلى كل يمكننا أن نستخلص مما سبق أن مصر استطاعت أن توسع من دائرة نشاطها الكشفى فى أفريقيا ، وذلك بما بذلته من جهود متعددة فى استكشاف عدة مناطق مطلة على الساحل الأفريقى للبحر الأحمر وخليج عدن، فقد لمسنا جهود الضابط المصرى أحمد ممتاز باشا فى استكشاف بعض المناطق المطلة على هذا الساحل مثل : سواكن ومصوع وزولا وبيلول ورهيطه وتاجورة وبلهار وبربرة ، كما ساهم ضباط مصريون آخرون فى إضافة بعض الجوانب الكشفية عن هذه المناطق أمثال : محمد أفندى رفعت وعبد القادر باشا ورضوان بك . هذا فضلا عن جهود الضابطين المصريين محمد أفندى مختار وعبدالله أفندى فوزى فى استكشاف منطقة زيلع ، التى شهدت أيضا جهودا مماثلة قام بها عبد القادر باشا وأبو بكر أفندى شحيم، كما كانت هناك جهود بعض الأجانب العاملين فى خدمة مصر أمثال السويسرى «منزنجر بك» ومهندس المعادن الأمريكى «ميتشل» ، حيث برزت جهود «منزنجر» فى زيلع وبلهار وبربره، وجهود ميتشل فى تاجورة وزيلع أيضا .

والواقع أن تعدد مثل هذه الجهود المصرية وما أدت إليه من التعرف عن كثير من بلدان وشعوب وسواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، لتؤكد مدى صدق مصر فى استكشاف القارة الأفريقية وخدمة الأغراض العلمية والجغرافية . بيد أن مصر لم تكتف بما ساهمت به من جهود كشفية فى مناطق ساحل البحر الأحمر وخليج عدن ، وإنما كان لها الفضل فى مساعدة الباحثين والمستكشفين الأجانب الذين جابوا هذه المناطق الساحلية مثل الإنجليزى

١- م .أ . س: دفتر ٣٧١٤ (وارد معية عربى) رقم ١٧ ص١٣٦ من محافظ بربرة إلى الخديوى فى ٦ شعبان سنة ١٢٩٣ (٢٧ أغسطس سنة ١٨٧٦) .

«بويرمان Bowerman » والألمانيان: «هوجلين وديسبورج Hoglen & Desiburg » والإيطالى «مارتينى Martini» . فقد كلفت الحكومة المصرية الضابط المصرى مصطفى أفندى درويش بمرافقة المستكشف الإنجليزى «بويرمان» الذى وفد إلى سواحل البحر الأحمر لاستكشاف المعادن الموجودة ببلدان هذا الساحل ، وأصدرت تعليماتها إلى كل من محافظى سواكن[١] ومصوع[٢] بغرض تقديم يد المساعدة والعون للمستكشف الإنجليزى . كما بعثت بأوامرها إلى وكيل محافظة سواكن بهدف تيسير مهمة المستكشفين الألمانيين «هوجلين» و«ديسبورج» فى سواكن[٣] . كذلك أمرت محافظ زيلع بضرورة تسهيل مأمورية بعثة «مارتينى» الكشفية بجهة زيلع والمناطق المجاورة لها [٤].

١- م . أ . س: دفتر ٥٧٣ (أوامر عربى) رقم ١ ص١٦٩ أمر صادر إلى محافظ سواكن فى ١٢ شوال سنة ١٢٨٥ (٢٦ يناير سنة ١٨٦٩) .

٢- م . أ .س: دفتر ٥٧٣ (أوامر عربى) رقم ١ ص١٧٠ أمر صادر إلى محافظ مصوع فى ١٢ شوال سنة ١٢٨٥ (٢٦ يناير سنة ١٨٦٩) .

٣- م . أ . س.: دفتر بدون رقم (معية عربى) وثيقة رقم ٦٨ ص٣٧ من المعية إلى وكيل محافظة سواكن فى ٢ ذى الحجة سنة ١٢٩١ (١٠ يناير سنة ١٨٧٥) .

٤- م . أ .س: دفتر ١٤٨ (معية عربى) رقم ٢٦٩ من المعية إلى محافظ زيلع فى ٢٢ شوال سنة ١٢٩٣ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٦) .

كذلك انظر : محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ... ص١٥٤ .

الفصل الثامن

الكشوف المصرية فى ساحل الصومال وشرق أفريقيا

رغبة مصر فى بسط نفوذها على ساحل الصومال - إرسال حملة «ماكيلوب باشا» إلى هذا الساحل- وصول الحملة إلى مصب نهر جوبا- استكشافات رضوان باشا وعبد الرازق بك فى منطقة المصب- وصول الحملة إلى قسمايو واستكشافات رضوان باشا وعبد الرازق بك بها- الخديوى يأمر بتعزيز قوات «ماكيلوب باشا» حتى يتقدم إلى فرموزه- موقف غوردن السلبى من حملة «ماكيلوب»- تقرير عبد الرازق بك عن استكشافات «ماكيلوب باشا» بمنطقت لامو وفرموزه - موقف الحكومة الإنجليزية المعادى لحملة «ماكيلوب»- عودة الحملة إلى القاهرة - قيام جريفز ومختار بك باستكشاف مكان على ساحل الصومال لإقامة فنار- استكشافات «منزنجر باشا» فى منطقة السودان الشرقى- إرسال حملة لفتح هرر بقيادة رؤوف باشا- استكشافات رؤوف باشا ومختار باشا وعبدالله أفندى فوزى فى بلاد العيسى والنولى- وصول الحملة إلى هرر- استكشافات مختار باشا وعبدالله فوزى ورؤوف باشا «ودوربك» فى هرر - استكشافات «منزنجر باشا» ومحمد أفندى عزت فى منطقة أوسه- استكشافات محمد مختار باشا فى بلاد الجاديبورسى .

ارتبطت الحركة الكشفية المصرية فى ساحل الصومال وشرق أفريقيا بأهداف مصر الخاصة بالقضاء على تجارة الرقيق وباحكام سيطرتها على منطقة هضبة البحيرات الاستوائية ، فقد كان معروفا أن لمصر حق السيادة على الساحل الصومالى الممتد على المحيط الهندى حتى مصب «نهر جوبا* Juba» على اعتبار أن بلاد الصومال كانت تعد من ملحقات سواكن ومصوع اللتين اعترفت الدولة العثمانية باحالتهما إلى مصر سنة ١٨٦٥ [١]. ولما كانت الموانئ الأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، قد أصبحت ، بعد خضوعها للنفوذ المصرى، غير صالحة لنشاط تجار الرقيق الذين كانوا يستعملونها فيما سبق لتهريب الرقيق عن طريقها إلى خارج أفريقيا ، فقد لجأ هؤلاء إلى موانئ هذا الساحل الصومالى لتصريف تجارتهم، الأمر الذى شجع على انتشار هذه التجارة فى شرق أفريقيا . ومن ثم كان ضروريا بسط النفوذ المصرى على هذا الساحل. وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت هناك رغبة قوية من جانب

١- محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان... ص١٢٧ ، كذلك انظر: السيد رجب حراز: أفريقيا الشرقية... ص١٩٨ .

* راجع خريطة رقم (٧) ص٢٢٠ .

الخديوى تقضى بفتح طريق تصل فيما بين هذا الساحل وهضبة البحيرات الاستوائية ، تساعد من ناحية على إيصال أملاك مصر الواقعة فى شرق أفريقيا بما لها من ممتلكات فى جهات خط الاستواء[١].

ومن ناحية أخرى تعمل على تقريب المسافة بين مصر والمديرية الاستوائية، مما يسهل لمصر استغلال موارد هذه المديرية من العاج والصمغ وغيرها من السلع المختلفة التى تصدر إلى أوربا وبالتالى تستطيع مصر أن تنافس صادرات زنجبار المماثلة[٢]. هذا فضلا عن أن سهولة المواصلات فى الطريق المذكورة كانت تمكن مصر من إحكام سيطرتها على منطقة هضبة البحيرات الاستوائية ذات الأهمية الخاصة لمصر بعد أن كانت تجد صعوبة فى تحقيق ذلك بسبب اتباع طريق النيل التى تعترضها منطقة السدود النباتية .

والجدير بالذكر أن «غوردن باشا» حاكم المديرية الاستوائية كان قد اقترح على الخديوى فى ٢١ يناير ١٨٧٥ ضرورة إرسال حملة عسكرية بحرية إلى مصب نهر جوبا (الجب) شمال خليج ممبسه ، لتستولى عليه ، ثم تأخذ طريقها براً فى اتجاه الغرب، على أن يتقدم هو بقوة عسكرية أخرى من «لادو» عاصمة المديرية الاستوائية إلى جهة الشرق مخترقا أراضى أوغندا، حتى يلتقى بتلك الحملة ، وبذلك يتمكن «غوردن» من افتتاح الطريق المزمع وجودها بين هضبة البحيرات والسواحل الشرقية ، كما يتمكن من إيجاد مخرج أو منفذ بحرى للمديرية الاستوائية على المحيط الهندى ، يستطيع بواسطته الابتعاد عن مصاعب منطقة السدود النباتية التى تعوق حركة مرور السفن التجارية المارة بالنيل[٣].

وكان طبيعيا أن يرحب الخديوى باقتراحات «غوردن» خاصة وأنها كانت توافق رغبته فى توصيل الساحل الشرقى لأفريقيا بنهر النيل ، ومن ثم فقد بعث إليه بما يفيد ضرورة إمداده بمعلومات عن المنطقة وطلب منه أن يبذل أقصى مساعيه فى التعاون مع الحملة المزمع إرسالها

١- سرهنك : حقائق الأخبار ... جـ٢ ، ص٣٢٦ ، كذلك انظر : جمال زكريا قاسم : «المصادر العربية لتاريخ شرق أفريقيا »- المجلة التاريخية المصرية- المجلد الرابع عشر (مطبعة جامعة عين شمس بالقاهرة سنة ١٨٦٨) ص٢١٧ .

٢- صلاح العقاد ، جمال زكريا قاسم : زنجبار ، ص١٦٩ .

٣- مكى شبيكة السودان فى قرن .... ص١٠٧ ، كذلك انظر : جلال يحيى: مصر الأفريقية .... ص١٧٥ .

إلى هناك [١]. بينما اهتم الخديوى من ناحيته باعداد الحملة العسكرية المطلوبة حيث أراد أن تحقق النتائج المرجوة من إرسالها دون أن تصطدم بعقبات سياسية تحول دون الوصول إلى أغراضها ، فقد كان ماثلا أمام عينيه اعتراض الحكومة الإنجليزية سنة ١٨٧١ على حملة أخرى مشابهة اعتزم إرسالها حينذاك إلى خليج «ممبسه» تحت قيادة الضابط الأمريكى «بوردى Purdy » وكان عليها ارتياد الطريق من ممبسه إلى بحيرة فيكتوريا مارة بين جبلى «كينيا» و«كليما نجارو» وبالتالى يتم اتصال الساحل الشرقى لأفريقيا بالنيل ، وحتى تضمن مصر عدم اعتراض الحكومة الإنجليزية على هذه الحملة ، فقد أشاعت وقتئذ بأن الهدف من إرسالها هو إنقاذ حياة «صمويل بيكر» حيث ألمت به كارثة أثناء رحلته الكشفية بأعالى النيل الأبيض ، ولكن على الرغم من ذلك فقد أبدت انجلترا اعتراضها مما جعل مصر تؤجل إرسال هذه الحملة مؤقتا خاصة وأن توسعها فى منطقة أعالى النيل الأبيض لم يكن قد استتب بطريقة تسمح بأن يتم اتصال الساحل بالداخل فى ذلك الوقت [٢]. ولكن بعد مرور أربع سنوات من تاريخ حملة «بوردى» واستقرار الأحوال فى المنطقة الاستوائية ، باتت فكرة إرسال حملة عسكرية مصرية إلى السواحل الشرقية لأفريقيا أمرا ضروريا فرضته آنذاك ، مسئولية مصر فى محاولاتها لمناهضة تجارة الرقيق وتأمين مواصلاتها مع هضبة البحيرات الاستوائية ، فضلا عن اهتمامها الطبيعى بادخال المناطق الساحلية وكذلك المناطق الواقعة فى شرق أفريقيا ضمن إطار حركتها الكشفية وبالتالى تتسع دائرة نشاطها الكشفى فى القارة. والواقع أنه فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٧٥ أصبح إرسال هذه الحملة مؤكدا إذ كلف الخديوى الضابط الإنجليزى «ماكيلوب باشا Mckillop » - مدير مصلحة الموانئ والمنارات المصرية - بقيادة هذه الحملة وكان حينئذ فى بربره- ويبدو أن الخديوى قد اختار إحدى الشخصيات الإنجليزية لقيادة هذه الحملة ، حتى يضمن تأييد انجلترا أو على الأقل عدم اعتراضها على إرسال هذه الحملة .

١- م . أ. س: دفتر ٢١ (عابدين) صادر تلغرافات- صورة التلغراف العربى الشفرة رقم٦٤١ ص٨٥ ارادة سنية إلى غوردن باشا مأمور خط الاستوى فى ٩ محرم سنة ١٢٩٢ (١٥ فبراير سنة ١٨٧٥) .

٢- Douin, : Histoire du Régne de Khedive Ismail , Tome 3 - 3Eme Partie , p. 639 & Sabry,: Le Soudan Egyptie 1821-1898 (Le Caire 1947) , p. 21 .

كذلك انظر : شوقى الجمل : تاريخ سودان وادى النيل جـ٢ ، ص٢٥٢ حاشية رقم٢ ، جمال زكريا قاسم . المصادر العربية ... ص٢١٦ .

٣- سرهنك : المرجع السابق ، ص٣٢٦ .

وقد اختار الخديوى الضباط المعاونين لـ «ماكيلوب باشا» وكان من بينهم الضابط الأمريكى «شايى لونج Chaillé Long» وحسن أفندى واصف وحسين أفندى فهمى والسيد أفندى عاكف وفرحات أفندى منيب من ضباط هيئة أركان حرب الجيش المصرى . كما كلف عبد الرازق نظمى- ناظر مدرسة البحرية - ورضوان باشا- حاكم بربرة- بمرافقة الحملة وبذل أقصى ما فى وسعهما لدوام التعاون بينهما وبين «ماكيلوب باشا»[١].

وفى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥ غادرت ميناء السويس أربع بواخر تقل الضباط السابق ذكرهم وما يقرب من ٦٠٠ جندى مزودين بالأسلحة والذخائر والمؤن اللازمة . وقد تكتم الخديوى أمر هذه الحملة حتى أن «شايى لونج» لم يكن يعلم بغرضها إلا بعد أن قطع مسافة ٥٠٠ ميلا جنوب السويس ، حيث فض الخطاب الذى تسلمه من مندوب الخديوى ، وذلك بناء على تعليمات الخديوى نفسه [٢]. والمعلوم أن «لونج» كان يتولى قيادة هذه الحملة منذ مغادرتها السويس حتى وصولها إلى بربره فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٥ حيث سلم أمر القيادة إلى «ماكيلوب باشا» .

على كل غادرت حملة «ماكيلوب» بربرة فى أول أكتوبر سنة ١٨٧٥ بعد أن زودت بعدد آخر من الجنود والمدافع[٣] ، وفى ٤ أكتوبر كانت قد وصلت إلي رأس جردفون (أوجر دفوى) وعنده أمر «ماكيلوب» بعض رجاله بتسلق قمة المرتفع المطل على هذا الرأس حيث رفعوا العلم المصرى إعلانا بوضع تلك الجهة تحت سلطة الحكومة المصرية[٤]. ثم لم تلبث الحملة بعد ذلك أن وصلت فى ٦ أكتوبر إلى «رأس حافون» وهناك أيضا رفع العلم المصرى ، بناء على طلب حاكم البلدة المسمى «السيد عثمان محمود» وكذلك شيوخ وأهالى البلدة الذين سرعان ما قدموا فروض الولاء والطاعة للحكومة المصرية[٥]. ثم توجهت الحملة إلى بلدة «براوة» التابعة

١- م. أ.س: دفتر ١٠ (أوامر عربى) رقم ٨ ص٣٤ أمر صادر إلى عبد الرازق بك فى ١٧ رمضان سنة ١٢٩٢ (١٧ أكتوبر ١٨٧٥) .

٢- السروجى : الجيش المصرى ... ص٤٩٨ .

٣- م . ث. ف: محفظة ١١١ ملف ١ وثيقة رقم٣ كتاب من رضوان باشا إلى مهر دار خديوى فى ٢٨ شعبان سنة ١٢٩٢ (٣٠ سبتمبر سنة ١٨٧٥) .

٤- Long, C.: L'Egypt et Ses Provinces Perdues , p. 117 .

٥- شوقى الجمل : سياسة مصر فى البحر الأحمر ... ص٢٦١ .

لسلطنة زنجبار ، وقد استقبل أمير البلدة رجال الحملة بحفاوة بالغة وقدم لهم كل مساعدة ممكنة، كما قدم مشايخ البلدة وأهلها كتابا إلى «ماكيلوب باشا» يعلنون فيه ولاءهم للحكومة المصرية ويطلبون جعل بلادهم ضمن ملحقاتها ، حيث كانوا يتضررون من حكومة السلطان «برغش» ، سلطان زنجبار ، الذى استولى على بلادهم عنوة منذ خمسة عشر عاما وكان هدفه الوحيد جباية العشور منهم دون أن يهتم بحمايتهم من أعدائهم المغيرين عليهم [١].

وقد رفع «ماكيلوب باشا» الأعلام المصرية فى هذه البلدة كما ترك بها حامية عسكرية من أفراد حملته ، ثم لم يلبث أن غادرها متوجها إلى مصب نهر جوبا، فوصل إليه فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٧٥ . وقد وجد «ماكيلوب» أنه يتعذر إنزال الجنود إلى البر بسبب الرياح والأمواج لشديدة التى تتعرض لها منطقة المصب دائما، فضلا عن عدم صلاحية المرسى هناك لرسو البواخر المصرية ، ولكنه اضطر لإنزال الجنود عند منطقة المصب ريثما تهدأ الأمواج قليلا ثم يستأنف إبحاره جنوبا بحثا عن مكان مناسب . وبطبيعة الحال شهد أفراد الحملة صعوبة بالغة ثناء نزولهم إلى البر . وقد أقاموا معسكرا يبعد عن شاطئ نهر جوبا ثمانية أميال تقريبا ، مكثوا به يومين فقط ، تمكن خلالها رضوان باشا وعبد الرازق بك من إجراء بعض لاستكشافات فى منطقة نهر جوبا .

فقد أوضح رضوان باشا أن نهر جوبا يشبه إلى حد ما نهر النيل فى الاتساع وأنه يصب مياهه فى المحيط الهندى بقوة، مما يتسبب عنه حدوث أمواج شديدة عند المصب . وأكد أن مياه النهر تطفو على مياه المحيط الهندى بمسافة خمسة أميال فى الطول وأربعة أميال فى لعرض . كما أشار إلى أن الأراضى التى على يمين النهر ويساره ، تتميز بالخصوبة الجيدة بالتالى تكون صالحة للزراعة .كذلك أوضح رضوان باشا أن حوض نهر جوبا يتميز بكثرة ما وجد به من غابات مليئة بالأشجار تشبه الاخشاب التى تستوردها مصر من تركيا [٢].

أما عبد الرازق بك فقد ذكر أنه يقطن هذه المنطقة قليل من السكان ، يعمل معظمهم الزراعة حيث يزرعون الموز والذرة وقصب السكر والملوخية بالإضافة إلى الخضروات المختلفة ،

١- شوقى الجمل : الوثائق التاريخية ... ص٣٤٢ ، ٣٤٣ .

٢- م . ث .ف: محفظة ١١١ ملف١ وثيقة رقم٤ كتاب من رضوان باشا إلى مهر دار خديوى فى ٥ شوال نة ١٢٩٢ (٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥) . وقد نشر د. محمد صبرى هذه الوثيقة فى كتابه : مصر فى أفريقيا شرقية ص٥٧ وكذلك فى كتاب د. شوقى الجمل : الوثائق التاريخية ... ص٣٤٢ .

بينما لجأ بعضهم لاصطياد الأسماك من نهر جوبا والمحيط الهندى بهدف أكل لحومها واستخراج الزيوت من بطونها حيث ثبتت صلاحية استعمال هذه الزيوت فى إشعال المصابيح . فضلا عن ذلك فقد أوضح أن كثيرا من حيوانات الجاموس البرى والحمار الوحشى والفيلة والأسود والنمور والنعام والقرود وغيرها من الحيوانات الأخرى، كانت تجوب دائما هذه المنطقة وتتخذ من غاباتها مأوى لها[١].

على أية حال لم يمكث أفراد الحملة بمنطقة مصب نهر جوبا وقتا طويلا إذا استأنفوا إبحارهم جهة الجنوب فى ٣٠ أكتوبر فوصلوا فى اليوم نفسه إلى بلدة «قسمايو Kismayu» الواقعة على بعد خمسة عشر ميلا تقريبا جنوب مصب نهر جوبا . ولما كان وصول الحملة إلى «قسمايو» - التابعة لسلطنة زنجبار- قد وافق ليلة عيد الفطر المبارك ، فقد أراد أفرادها الاحتفال به، فرفعوا المصابيح الزيتية فى بواخر الحملة الأربع ، كما قاموا باطلاق المدافع ابتهاجا بحلول العيد . ويذكر أن حاكم «قسمايو» المدعو «أحمد بن حميد العدوى» حينما سمع أصوات المدافع المصرية وقع به الرعب كما وقع بأفراد حاميته العسكرية البالغ عددهم نحو ستين جنديا ، مما جعله وأفراد حاميته يفرون هربا إلى زنجبار ومعهم عائلاتهم[٢] ، بينما ظلت بالبلدة قوة عسكرية أخرى تابعة أيضا لزنجبار بلغ عددها حوالى أربعمائة جندى وقد أرادت هذه القوة الدفاع عن البلدة ولكنها سرعان ما استسلمت أمام القوة المصرية وعندئذ نزل أفراد الحملة المصرية فى البلدة حيث طمأن «ماكيلوب» أهلها مؤكدا لهم أن غرض الحملة هو اكتشاف نهر الجب وأنه لاخوف عليهم منها فاقتنع الأهالى بذلك، وأقبل مشايخهم وتجارهم يهنئون أفراد الحملة بالعيد [٣]. وطالبوا بأن تكفل لهم الحكومة المصرية الأمان والاستقرار بعد ما ظلوا لمدة عشر سنوات سابقة يعانون عدم الاستقرار بسبب غارات أهالى رأس حافون المستمرة عليهم مما كان يدفع بأهالى «قسمايو» دائما لأن يطلبوا مساعدة سلطان زنجبار[٤].

١- م . ث. ف: محفظة ١١١ ملف ١ وثيقة رقم٥ كتاب من عبد الرازق بك إلى مهر دار خديوى فى ٣ شوال سنة ١٢٩٢ (٢ نوفمبر سنة ١٨٧٥) .

٢- م . ث . ف: محفظة ١١١ ملف١ وثيقة رقم ٤ كتاب من رضوان باشا إلى مهر دار خديوى فى ٥ شوال سنة ١٢٩٢ (٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥) .

٣- سرهنك : المرجع السابق ص٣٢٦، السروجى : الجيش المصرى ... ص٤٩٨، حراز: افريقيا الشرقية ... ص٢٠١ .

٤- م . ث. ف: كتاب رضوان باشا المشار إليه فى المحفظة السابقة.

وقد تعهد لهم «ماكيلوب» بتحقيق ذلك ثم قام بانزال علم زنجبار ورفع العلم المصرى وسط احتفال جموع كبيرة من الأهالى وأفراد الحملة ، كما حرص على تغيير اسم البلدة فأسماها «بورت اسماعيل» بدلا من «قسمايو»(١). كذلك طلب من رضوان باشا وعبد الرازق بك مواصلة استكشافاتهما بالبلدة ، بينما اعتزم هو اكتشاف مدى صلاحية نهر جوبا للملاحة النهرية، وبالفعل عاد إلى منطقة المصب حيث أبحر منها ببعض المراكب الصغيرة يرافقه «شايى لونج» وحسن أفندى واصف وبعد أن قطعت المراكب مسافة مائة وخمسين ميلا تقريبا توقفت تماما عن الإبحار وذلك لعدم صلاحية النهر للملاحة فيما بعد هذه المسافة حيث تشتد الرياح وتكثر الأمواج ويضيق المجرى وتزداد سرعة جريان الماء . وعندئذ اضطر «ماكيلوب» ومرافقاه للعودة دون أن يواصلوا إبحارهم فى النهر . والجدير بالملاحظة أن حسن أفندى واصف كان قد رسم خريطة هذا النهر طوال المسافة التى قطعها مع «ماكيلوب باشا» وشايى لونج»(٢).

أما الاستكشافات التى توصل إليها رضوان باشا وعبد الرازق بك فى بلدة «بورت اسماعيل» فقد ورد تفاصيلها فى التقارير والمراسلات التى بعثا بها إلى الخديوى. ففى التقرير الذى أرسله رضوان باشا إلى الخديوى فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يتضح أن بلدة «بورت اسماعيل» تعتبر من الموانئ الجيدة الصالحة لرسو السفن بها حتى فى أوقات اشتداد الرياح ، بيد أنها تحتاج إلى بعض الجهود لإزالة الصخور الكثيرة المتناثرة على امتداد الميناء . وتتميز البلدة بكثرة مساكنها المقامة من الأخشاب وأوراق جوز الهند الذى كان يجلبه الأهالى من بلدة «لامو» الواقعة جنوب «بورت اسماعيل» أما المساكن المبنية من الأحجار أو الطوب فليست لها أى أثر هناك(٣) . كما ورد بالتقرير أن البلدة تعد مركزا تجاريا هاما فى شرق أفريقيا ، وفضلا عن كونها سوقا رئيسية لتجارة الرقيق ، فانها تعد أيضا سوقا عامرة بمختلف البضائع الواردة إليها من جهات متعددة، إذ كان يفد إليها تجار عديدون من بلاد الهند ومسقط واليمن وزنجبار ، يحضرون معهم بضائعهم من الأرز والبصل وقصب السكر والتمر والذرة ، كما كان

١- Long, C. : op . cit., pp. 119 - 122 . & Shukry , M. F. Equatoria... p. 87 .

٢- سرهنك : المرجع نفسه ص٣٢٦ ، مصطفى عامر : مساهمة المصريين فى الكشف عن مجاهل أفريقيا .. ص١٨٩ ، السروجى : المرجع السابق ، ص٤٩٨ .

٣- م . ث. ف: المصدر السابق.

يرد إليها من داخل القارة العاج والصمغ وريش النعام والسمن والأغنام، هذا وقد شوهدت الأبقار والحمير وهى تحمل بضائع التجار حيث كان الأهالى يستخدمونها فى تنقلاتهم وأسفارهم للمناطق المجاورة وذلك لعدم معرفتهم بالأبل وقتئذ. وأشار رضوان باشا فى تقريره، إلى عدم توافر المياه العذبة ببورت اسماعيل مما جعل التجار والأهالى يعانون المتاعب ويتعرضون للأمراض المختلفة بسبب اعتمادهم على المياه المالحة المستخرجة من الآبار القريبة للبلدة [1].

ومن جهة أخرى فقد أوضح عبد الرازق بك فى مراسلاته للخديوى أن البلدة صغيرة نسبيا فى مساحتها ومع ذلك فان جزءا كبيرا من هذه المساحة تشغله غابات كثيفة بالأشجار الضخمة وقد قدر تعداد سكانها بنحو ألف وخمسمائة نسمة. وأضاف أن معظم أراضى البلدة رملية وتكاد أن تخلو منها الزراعة حيث لاحظ أن الأهالى هناك لايهتمون بالزراعة بقدر اهتمامهم بأمور التجارة التى كانت الحرفة الرئيسية لدى الكثيرين منهم. وأشار إلى أن المعاملات التجارية هناك كانت تتم عن طريق المبادلة أو المقايضة كما هو حال المعاملات التجارية الأخرى المعهودة فى كثير من بلدان أفريقيا فى ذلك الوقت حيث كانت العملات النقدية غير متوفرة بعد[2]. كذلك أوضح عبد الرازق بك أن كثيرا من أهالى «بورت اسماعيل» يعملون فى استخراج اللؤلؤ الموجود بكثرة على أعماق بسيطة بالقرب من شواطئ البلدة [3].

ولقد كان من الطبيعى أن تحوز أخبار الحملة المصرية على رضا الخديوى التام فهى من ناحية تمكنت من وضع معظم جهات الساحل الصومالى تحت السيادة المصرية، كما أنها ساهمت من ناحية أخرى ، فى خدمة الحركة الكشفية المصرية فى أفريقيا ، ومن ثم فقد اعتزم الخديوى إرسال تعليمات أخرى جديدة إلى «ماكيلوب» تقضى بمواصلة تقدمه جهة الجنوب لاحتلال خليج «فرموزه» حيث اعتقد بأنه أنسب مكان يمكن التوغل منه إلى داخل القارة ، كما رأى ضرورة تعزيز قوات «ماكيلوب» العسكرية حتى تواصل تحقيق أهدافها . وبالفعل أعد

١- المصدر نفسه.

٢- م . ث . ف: محفظة ١١١ ملف١ وثيقة رقم٩ كتاب من عبد الرازق بك إلى مهردار خديوى فى ٢ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ (٣٠نوفمبر سنة ١٨٧٥) .

٣- م . ث. ف: محفظة ١١١ ملف ١ وثيقة رقم ٥ كتاب من عبد الرازق بك إلى مهردار خديوى فى ٣ شوال سنة ١٢٩٢ (٢ نوفمبر سنة ١٨٧٥) .

الخديوى قوة عسكرية بلغ تعدادها حوالى سبعمائة جندى، وأسند قيادتها إلى الإيطالى «فردريكو باشا» Frederico - الذى كان يعمل فى خدمة مصر كمدير وابورات البوستة الخديوية- وكان على «فردريكو» تسليم القوة العسكرية إلى «ماكيلوب» وأن ينقل إليه كذلك تعليمات الخديوى الخاصة بالتقدم جهة الجنوب لاحتلال «فرموزه» . ثم كان عليه بعد ذلك أن يتجول فى الساحل الصومالى الممتد من فرموزه حتى بربرة وذلك لاستكشاف الموانئ والخلجان الواقعة بهذا الجزء من الساحل والتى تكون صالحة لرسو السفن بها، وأيضا استشكاف الأماكن المناسبة لإقامة الفنارات عليها(١).

ومن جهة أخرى فقد بادر الخديوى بتكرار أوامره إلى «غوردن باشا» حاكم المديرية الاستوائية والتى تقضى بأن يتعاون مع الحملة المصرية وأن يتقدم بقواته من الداخل للاتصال بها وبذلك يتحقق غرض الخديوى فى إيصال ساحل الصومال بهضبة البحيرات الاستوائية ، على أن «غوردن» وهو صاحب الاقتراح الخاص بايفاد حملة عسكرية إلى ساحل الصومال للوصول منه إلى داخل القارة، كان قد وقف إزاء أوامر الخديوى موقفا سلبيا فلم يتخذ أى إجراء للاتصال بالحملة . بل نجده يبعث إلى الخديوى بما يكشف عن رغبته فى التخلى عن فكرة افتتاح الطريق الموصل بين الساحل وهضبة البحيرات(٢). ويعزو «شايى لونج» سبب ذلك إلى احتمال وصول تعليمات إلى «غوردن» من الحكومة الإنجليزية تفيد عدم تعاونه مع «الحملة المصرية(٣). على أنه مهما كان الدافع الحقيقى وراء هذا التغيير المفاجى لموقف «غوردن» فانه بلاشك يدل على عدم إخلاصه للحكومة المصرية التى عينته فى مركز هام كالذى كان يشغله آنذاك . ومن الغريب أن الحكومة المصرية لم تعلق حينذاك على موقفه السلبى هذا بل لقد التزمت الصمت التام وكأنها بذلك تؤكد ضعفها إزاء الموظفين الأجانب الخاضعين لسيطرتها(٤).

١- السروجى : المرجع السابق ، ص٤٩٨ ، وكذلك انظر : حراز : المرجع السابق ، ص٢٠٢ .

٢- م . أ. س: دفتر ٢٨ (عابدين) - وارد تلغرافات عربى- صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٢٢٩ ص٣٩ من مأمور جهات خط الاستوى إلى خيرى باشا فى ٧ ربيع ثان سنة ١٢٩٢ (١٣ مايو سنة ١٨٧٥) .

٣- Long, C.. op . cit., p. 124 & Les Trois Prophetes ...

٤- شوقى الجمل : سياسة مصر .. ص٢٦٤ ، ٢٦٥ .

على كل وصل «فردريكو باشا» بالقوة العسكرية إلى «بورت اسماعيل» فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٥ حيث قابل «ماكيلوب باشا» واطلعه على تعليمات الخديوى الجديدة الصادرة إليه. وكان «ماكيلوب باشا» ينوى فى ذلك الوقت اصلاح وتعمير جهات الساحل الصومالى التى خضعت للحكم المصرى، فأوفد رضوان باشا إلى منطقة «براوة» ومصب «نهر الجب» لإجراء الصلح بين الأهالى المقيمين هناك وجعلهم يتعاونون فيما بينهم من أجل زراعة الحدائق والبساتين وعمل الشواديف اللازمة لرى الأراضى المعروفة بصلاحيتها للزراعة. كما كان على رضوان باشا استغلال أخشاب الأشجار الموجودة هناك بكثرة، فى بناء معسكرات يقيم فيها الجنود، وبناء مخازن تحفظ لهم مهماتهم وتعييناتهم من تأثير الأمطار وحرارة الشمس[1]. ومن جهة أخرى فقد بعث «ماكيلوب» برسالة إلى الخديوى تقضى بايفاد عدد كبير من المهندسين والبنائين والنجارين والموظفين والفلاحين إلى هذه الجهات لتعميرها [2]. وقد أحال «ماكيلوب باشا» على رضوان باشا مهمة الاشراف على تنفيذ سياسة إصلاح وتعمير هذه الجهات، بينما تأهب هو للقيام على رأس قوة عسكرية إلى جهة «لامو» و«فرموزه» لاستكشافها والوقوف على أحوال سكانها. وبالفعل غادر «ماكيلوب» بورت اسماعيل فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يرافقه كل من «فردريكو باشا» وعبد الرازق بك».

وقد بعث عبد الرازق بك بتقرير إلى الخديوى فى ٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥- تضمن النتائج التى توصل إليها «ماكيلوب» فى رحلته الكشفية لهذه الجهات «لامو وفرموزه» والمناطق المجاورة. ولعل أهم ما أوضحه عبد الرازق بك فى تقريره أن أهالى هذه المناطق كانوا يطلبون الدخول فى طاعة الحكومة المصرية حيث أنهم يرغبون فى إنهاء تبعيتهم الأسمية لسلطان زنجبار الذى لم يهتم بحمايتهم من اعتداء القبائل عليهم وكان هدفه جباية العشور فقط، فضلا عن أنهم كانوا يريدون التخلص من حالة الفوضى المنتشرة فى مناطقهم بسبب النزاع القائم دائما بين القبائل وبعضها. وقد أشار عبد الرازق بك إلى أن شيوخ وأمراء هذه الجهات

١- م. ث. ف: محفظة ١١١ ملف ١ وثيقة رقم ٨ كتاب رضوان باشا إلى الخديوى فى ١٨ شوال سنة ١٢٩٢ (١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٥).

٢- م. ث. ف: محفظة ١١١ ملف ١ وثيقة رقم ١٠ من «ماكيلوب باشا» إلى الخديوى فى ٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ (٢ ديسمبر سنة ١٨٧٥).

كانوا قد حضروا لمقابلة «ماكيلوب باشا» حيث عرضوا عليه رغبتهم الأكيدة فى الخضوع للحكومة المصرية ، بل طالبوا التوجه إلى مصر لعرض رغبتهم هذه على الخديوى . وكان من هؤلاء الشيخ «أبوبكر يوسف» شيخ منطقة جبال «ماركه» و«الأمير محمد نجل السلطان عبد الرحمن» سلطان جزيرة «هنزوان» والأمير محمد نجل السلطان عبدالله سلطان جزيرة «جوهنه» وقد أحضر الأمير الأخير معه عدة خطابات من سلطان «جزيرة قومور Comore» الكبرى ، ومن أهالى جزيرة «مهله» وأهالى بندر «ميناص» تكشف عن رغبتهم فى الانضمام للسيادة المصرية [١]. ومما يذكر أن هذه الجزر المختلفة تسمى جميعها باسم «جزر القومور» وهى تقع إلى الشمال الغربى من جزيرة «مدغشقر» [٢]. وقد أشار عبد الرازق بك فى خطاب لاحق بعث به إلى الخديوى فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، إلى الموقع الجغرافى لبعض هذه الجزر فأوضح أن جزيرة «جوهنه» تقع على خط عرض ٨َ ٢٢° جنوب خط الاستواء وعلى خط طول ٢٢َ ٤٤° شرق خط جرينتش وجزيرة «مهله» تقع على خط عرض ٢٠َ ١٢° جنوبا وعلى خط طول ٤٢َ ٤٣° شرقا بينما تقع جزيرة «قومور الكبرى» على خط عرض ٥٠َ ١١° جنوبا وعلى خط طول ٣٠َ ٤٣° شرقا . وأوضح كذلك أن بندر «ميناص» كان يعد مرسى جيدا صالحا لرسو السفن به. وقد لوحظ أن غالبية مساكن هذه الجزر كانت واسعة ومبنية من الأحجار [٣].

ومن ناحية أخرى فقد أضاف عبد الرازق بك فى تقريره أن معظم أراضى «لامو وفرموزه» وكذلك أراضى «جزر القومور» – حسب استكشافات «ماكيلوب باشا» – صالحة للزراعة حيث أن تربتها جيدة وتتوافر بها مياه الرى . ولوحظ إقبال الأهالى على زراعة الموز والذرة وقصب السكر وجوز الهند وبعض الخضروات ، كما لوحظ اهتمام الكثيرين منهم بالتجارة وبصيد الأسماك والحيوانات . وثمة ظاهرة واضحة كان يشترك فيها أهالى هذه المناطق رجالا ونساء ، وتتمثل فى تجردهم من الملابس الكاملة إذ كانوا لايرتدون سوى الملابس التى تغطى الأجزاء

١– م . ث . ف: محفظة ١١١ ملف١ وثيقة رقم ١١ تقرير من عبدالرازق بك إلى الخديوى فى ٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ (٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥) .

٢– محمد صبرى : الإمبراطورية السودانية .. ص٣٠ .

٣– م . ث. ف: محفظة ١١١ ملف١ وثيقة رقم ٦ كتاب من عبد الرازق بك إلى الخديوى فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ (١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥) .

السفلى من أجسامهم بينما تبقى صدورهم وبطونهم عارية تماما ولهذا فان الكثيرين منهم كانوا يصابون بأمراض مختلفة خاصة مرض الصدر[١].

وقد أوضح عبد الرازق بك فى نهاية تقريره أن بلدة «ممبسه» كانت تقع على بعد ثلاثين ميلا تقريبا جنوب «فرموزه» وقد سمع من الأهالى عن وجود عدة مناجم للفحم الحجرى والنحاس فى غرب البلدة ، كذلك كانت أراضيها تتميز بالخصوبة مما يجعلها صالحة للزراعة ، كما أن مياه الرى بها متوفرة، وأشار عبد الرازق بك إلى أن «ماكيلوب باشا» كان قد أراد الوصول إليها شجعه على ذلك قرب المسافة بينها وبين فرموزه ، إذ كانت لاتستغرق أكثر من مسيرة ثلاثة أيام ، فضلا عن أن الأهالى القاطنين بها كانوا يرغبون الدخول فى طاعة مصر وذلك حسب ما أوضحه الأمير محمد نجل السلطان عبدالله سلطان جزيرة «جوهنه» «لماكيلوب باشا» وأفراد الحملة المصرية ، بيد أن أوامر الخديوى الصادرة «لماكيلوب» وقتئذ كانت لاتضع فى الاعتبار الوصول إلى «ممبسه» ومن ثم فقد طالب رجال الحملة المصرية بأن يصدر الخديوى أمرا يقضى بالمسير إليها وضمها إلى مصر[٢]. غير أن الأوضاع السياسية آنذاك كانت قد حالت دون أن يصدر الخديوى أمرا بتحقيق ذلك بل دفعته إلى أن يصدر أمرا أكثر خطورة يقضى بانسحاب الحملة المصرية من جميع الجهات التى وصلت إليها على الساحل الصومالى عدا جهة رأس حافون . ويرجع ذلك إلى موقف الحكومة الإنجليزية المعادى للتوسع المصرى فى جهات ساحل الصومال الجنوبى . فكما هو معروف أن جهات «براوة» و«الجب» و«قسمايو» كانت تابعة للسلطان برغش ابن سعيد (١٨٧٠-١٨٧٨) سلطان زنجبار. وذكرنا أن هذه التبعية كانت اسمية فقط إذ لم يقم السلطان بأى عمل نافع لأهالى هذه الجهات ولم يهتم بشئ سوى جباية الضرائب منهم دون أن يحافظ على الأمن فى بلادهم أو يمنع تعدى القبائل بعضها على البعض الآخر . ومن ثم اتجهت رغبة الكثيرين من أهالى هذه المناطق للانضواء تحت السيادة المصرية. ولما كانت انجلترا تسعى فى ذلك الوقت لتقوية مركزها فى سلطنة زنجبار، وذلك ضمن إطار سياستها الاستعمارية الرامية إلى تدعيم نفوذها فى جهات شرق أفريقيا

١- م . ث . ف: محفظة ١١١ ملف ١ وثيقة رقم ١١ تقرير من عبد الرازق بك إلى الخديوى فى ٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ (٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥) .

٢- المصدر نفسه .

للتوغل منها إلى المناطق الواقعة بداخل القارة فتستعمرها وتسيطر على موارد ثرواتها الطبيعية ، فانها إزاء ذلك لم تنظر بعين الارتياح إلى تقدم الحملة المصرية على الساحل الصومالى ورفع الأعلام المصرية فى جهات هذا الساحل . وقد ساعد على إعلاء هذه النظرة المعادية للحملة المصرية موقف القنصل الإنجليزى العام فى زنجبار «جون كيرك John Kirk» الذى لم يرحب هو الآخر بقدوم الحملة ، فكان يراسل حكومته أولا بأول ليطلعها على نشاط الحملة المصرية . وقد ذهب فى إحدى رسائله المتعددة للحكومة الإنجليزية إلى القول بأن الاحتلال المصرى لأى جزء من ساحل الصومال سيؤدى إلى انتشار حالة من الفوضى والاضطراب فى هذه المنطقة من أفريقيا الشرقية وسيقضى على المحاولات البريطانية الرامية إلى تنشيط التجارة ومكافحة الرق فيها[١]. وبما أننا لسنا الآن فى معرض تفنيد آراء «جون كيرك» هذه حيث سبق لنا أن ذكرنا فى موضع آخر من هذا البحث عدم صحة مثل هذه الآراء . فانه يجدر بنا أن نشير إلى أن الحكومة الإنجليزية كانت قد استجابت لآراء قنصلها وأخذت تعمل على ضرورة انسحاب الحملة المصرية من ساحل الصومال الجنوبى مدعية الحفاظ على الحقوق الشرعية لسلطان زنجبار ، فأرسلت من زنجبار باخرة حربية تجوب مياه المحيط الهندى بغرض تهديد الحملة المصرية وكان على ظهر هذه الباخرة «جون كيرك» نفسه الذى أراد النزول فى ميناء «براوه» بيد أن الحامية المصرية المرابطة بالميناء تصدت له وأجبرت الباخرة الإنجليزية على العودة إلى زنجبار [٢]. ومن ناحية أخرى فقد أوعزت الحكومة الإنجليزية إلى سلطان زنجبار بأنه يحتج على ما أسمته باعتداء المصريين على حقوقه واحتلال أراضيه بالقوة ، فبعث السلطان بخطاب إلى «ماكيلوب» باشا» يطلب منه الانسحاب بقواته العسكرية من جهات الساحل الأفريقى التابعة لزنجبار[٣] . كما أرسل إلى الخديوى بما يفيد ذلك ثم أرسل أيضا إلى «لورد دربى L. Derby» وزير الخارجية الإنجليزية - يشكو من هذا التدخل المصرى الذى يتم

١- حراز: المرجع السابق ، ص٢٠٣ .

٢- م . ث. ف: محفظة ١١١ ملف ١ وثيقة رقم ١١ تقرير من عبد الرازق بك إلى الخديوى فى ٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ (٦ديسمبر سنة ١٨٧٥) .

٣- م . ث . ف: محفظة ١١١ ملف ١ وثيقة رقم ٧ كتاب من سلطان زنجبار إلى ماكيلوب باشا » فى ١٣ شوال سنة ١٢٩٢ (١٢ نوفمبر سنة ١٨٧٥) .

بواسطة أحد القادة الإنجليز[١]. ثم لم تلبث الحكومة الإنجليزية بعدئذ أن تدخلت فى الأمر بشكل مباشر فأبرقت إلى قنصلها العام فى مصر «مستر ستانتون Mr. Stanton» كى ينقل إلى الخديوى رغبة الحكومة الإنجليزية فى الانسحاب المصرى من جهات الساحل الصومالى، لأن ذلك سيلحق ضررا بالغا بسمعة مصر المالية التى أراد الخديوى أن يحافظ عليها مع انجلترا خاصة وأنه كان فى أزمة مالية اضطرته إلى أن يبيع أسهمه فى قناة السويس إلى انجلترا فى نوفمبر سنة ١٨٧٥ [٢]. وعندئذ لم يجد الخديوى بدا من الموافقة على الانسحاب المصرى فأصدر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٥ أمرا يقضى بانسحاب الحملة المصرية من جهات «قسمايو» و«براوة» و«مصب الجب» وكذلك سحب الأعلام المصرية التى رفعت فى تلك الجهات وغيرها من جهات الساحل الصومالى عدا جهة «رأس حافون» فيترك العلم المصرى دون ترك جنود لصيانته[٣]. وبالفعل قامت الحملة باخلاء هذه الجهات وعادت إلى القاهرة فى أوائل فبراير سنة ١٨٧٦ دون أن تحقق مشروعها الحيوى الخاص بايصال ساحل الصومال بهضبة البحيرات الاستوائية .

ورغم أن الحملة المصرية لم تحقق مثل هذا المشروع ، فانها حققت ، كما أشرنا آنفا ، نجاحا ملحوظا فى المجال الكشفى، حيث لمسنا الجوانب الكشفية التى توصل إليها بعض رجالها أمثال : «رضوان باشا» و «عبد الرازق بك نظمى» و«ماكيلوب باشا» فى الجهات التى وصلوا إليها . ومن جهة أخرى كشفت هذه الحملة عن بعض الحقائق الهامة إذ أن وصول القوات المصرية إلى ساحل الصومال الجنوبى فى ذلك الوقت، كان يعد محاولة من جانب مصر لتسبق انجلترا فى السيطرة على هذه المناطق [٤]. فضلا عن ذلك فان الترحيب الحار الذى كان يلقاه

١- م . أ .س: دفتر ١٧ (معية عربى) قيد وارد الإفادات من الأقاليم رقم ١٥ ص٢٣ من حسن على بك إلى الخديوى فى ٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٢- (٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥) وكذلك انظر : جلال يحيى : مصر الأفريقية ص١٨٤ وأيضا انظر : . Crabités, P. : Americans ... , pp. 180-181

٢- حراز : المرجع السابق ، ص٢١٢ .

٣- م . أ. س: دفتر ١٠ (أوامر عربى) رقم٦٧ ص٣٢ أمر إلى عبد الرازق بك فى ١٦ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ (١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٥) .

٤- جمال زكريا قاسم : المصادر العربية لتاريخ شرق أفريقيا ... ص٢٢١ .

رجال الحملة المصرية من أهالي الجهات التي وصلوا إليها يؤكد تعاطف الأهالي مع الحكومة المصرية فكانوا يرغبون دائما في الخضوع لها والدخول في طاعتها على اعتبار أنها تضمن لهم الأمن والحماية من الأعداء، وكذلك رخاء ورفاهية حياتهم المعيشية . ولعل هذا يوضح مدى ما وصلت إليه سمعة مصر حينذاك من قوة واحترام .

على أية حال حينما عادت حملة «ماكيلوب» إلى القاهرة كان «فردريكو» قد عاد معها دون أن تتاح له هو الآخر فرصة تنفيذ المهمة التي كلفه بها الخديوى والخاصة باستكشاف الموانئ الصالحة لرسو السفن على الساحل الأفريقى الممتد من «فرموزه حتى بربره» وكذلك اختيار الأماكن المناسبة لإقامة الفنارات عليها. ومن ثم فقد اهتم الخديوى بهذا الأمر واعتزم إقامة فنار على الساحل الأفريقى يعمل على إرشاد السفن القادمة من المحيط الهندى والبحر الأحمر فعهد سنة ١٨٧٨ إلى الضابط الأمريكى «جريفز Graives» والقائمقام (عقيد) محمد مختار باشا بارتياد ساحل الصومال الشمالى لاختيار المكان المناسب لإقامة هذا الفنار . وبالفعل قام الضابطان ، ترافقهما بعثة عسكرية ، بارتياد هذا الساحل. وبعد أن تفقدا معظم جهاته وجدا أن أنسب مكان يصلح لإقامة الفنار ، يقع على بعد ثمانية أميال جنوب «رأس جردفون» وعلى بعد حوالى ثمانمائة مترا من مصب صغير يجرى فيه ماء عذب فى الوادى المعروف باسم «وادى التخوم» [١]. وقد رسم مختار باشا خريطة مفصلة «لرأس جردفون» أوضح فيها هذا المكان كما عين فيها موقع الفنار. والجدير بالذكر أنه لم يتم إنشاء هذا الفنار بسبب انتهاء حكم اسماعيل فى يونيو سنة ١٨٧٩ .

ومن ناحية أخرى فقد ذكر «جريفز» أن «رأس جردفون» يقع على خط عرض ١٥ ً ٤٣ َ ٥١١ شرقا وأنه يرتفع عن مستوى سطح البحر بمقدار ١٨٥ قدما تقريبا[٢].

وإذا كان نشاط مصر الكشفى قد امتد إلى جهات ساحل الصومال ، فان جهات أخرى تقع بشرق أفريقيا ، كانت قد شهدت نشاطا مماثلا ، كالبلاد الواقعة بمنطقة السودان الشرقى وكذلك

١- BTSKG., Sér . I., No . 9 et 10 , (Le Caire 1881) , p. 29 .

كذلك انظر : الرافعى : المرجع السابق ص١٦٢ ، محمد محمود الصياد : ما أفادته الجغرافيا فى عهد اسماعيل .. ص١٩٦ .

٢- Crabités , P. op . cit., p. 231 .

بلاد العيسى والنولى وهرر وأوسه والجاديبورسى. ففيما يتعلق ببلدان منطقة السودان الشرقى، فان الفضل فى استكشافها يرجع إلى «منزنجر باشا» الذى عينته الحكومة المصرية فى أبريل سنة ١٨٧٢ كمحافظ عام لمحافظتى سواكن ومصوع . فقد رأى «منزنجر» ضرورة افتتاح إقليم «بوغوص» المعروف فى اللغة الحبشية باسم «سنهيت» والذى يقع بين التاكه ومصوع ، حيث ثبت له أن هذا الإقليم كان يعد من الأسواق الرئيسية الخاصة بتجارة الرقيق فى السودان الشرقى ، فضلا عن أن كثيرين من الأحباش كانوا يجدون فيه ميدانا فسيحا لممارسة نشاطهم فى اصطياد الرقيق وسلب محصولات وماشية الأهالى القاطنين به مما يتسبب عنه انتشار الفوضى والاضطراب فى هذه المناطق دائما[1]. ومن ثم فقد طلب «منزنجر» من الخديوى أن يسمح له باخضاع هذا الإقليم للنفوذ المصرى. . وحينما وافق الخديوى على هذا توجه «منزنجر» على الفور من مصوع فى يونيو سنة ١٨٧٢ على رأس قوة عسكرية بلغ قوامها حوالى ١٥٠٠ جندى ، وعنه وصوله إلى بلدة «كيرن Keren » عاصمة الأقليم ، تمكن من احتلالها دون مقاومة ، ثم لم يلبث أن استولى على البلدان الأخرى المجاورة لها «كأميديب» و«بركه» و«دوكه» و«راشد» كما استطاع أن يضم إلى أملاك مصر إقليم «ايليت» Ailet» الواقع بين مصوع ومنطقة الحماسين [2]. غير أن احتلال مصر لهذه المناطق كان قد أدخلها فى صراع طويل مع مملكة الحبشة التى كانت تعتبر هذه المناطق ضمن أملاكها ، وهو ما سوف نتعرض له فى الفصل اللاحق ، ولكننا الآن بصدد معرفة الجوانب الكشفية التى توصل إليها «منزنجر» فى منطقة «بوغوص» والمناطق المجاورة لها.

فقد ذكر «منزنجر» بأنه على الرغم مما يوجد بهذه الجهات من مساحات شاسعة من أراضى خصبة صالحة للزراعة ، ورغم توفر مياه الرى بها ، فان مساحات صغيرة جدا من هذه الأراضى هى التى تزرع بالمحصولات المختلفة كالذرة والسمسم وأنواع الخضروات ، بينما بقية الأراضى دون زراعة ، وذلك لأن الأهالى هناك لايهتمون بالزراعة بقدر اهتمامهم بالرعى وتربية الماشية والإبل فكان يكثر وجود المراعى الطبيعية بهذه الجهات حيث تنمو الحشائش والأعشاب ، كما كان يكثر بها وجود الحيوانات ذات الأشكال المختلفة[3]. والجدير بالذكر أن الخديوى اسماعيل

١- محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان .. ص١٨٨ .

٢- الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل جـ٢ ، ص٧٠ ، ٧١ .

٣- س . و : دفتر (معية سنية عربى) مجموعة ٦٤ ص٥٣ قيد الإفادات الواردة من الأقاليم والمحافظات فى جمادى الأولى سنة ١٢٨٩ (يوليو سنة ١٨٧٢) .

كان يطلب عادة حيوانات وطيور منطقة «بوغوص» ليقوم باهدائها إلى السلطان العثمانى وإلى الكثيرين من معارفه وأصدقائه فى تركيا والدول الأوربية [١].

ومن ناحية أخرى فقد أوضح «منزنجر» أن أهالى هذه الجهات سواء الرجال أو النساء كانوا يعتنون دائما بمظهرهم ويهتمون بنظافة ملابسهم البسيطة التى هى عبارة عن قطعة من القماش أو الجلد كانوا يلفونها حول أجسادهم . كما لوحظ أنهم يميلون إلى التزين خاصة بعد الانتهاء من أعمالهم اليومية فعادة ما كانوا يزينون أعناقهم وأعلى ذراعهم بالخرز والأسلاك الملونة ، كما كانوا يعلقون بآذانهم وأنوفهم الأقراط الكبيرة المصنوعة من النحاس والحديد. فضلا عن ذلك فكانوا يدهنون شعورهم بالدهون المستخرجة من الابل والماشية ويزينونها بأوراق الأشجار وريش الطيور والنعام ، كما كانوا يطلقون شعورهم حتى تبلغ الطول النهائى دون أن يقوموا بقصها لاعتقادهم بأن قص الشعر يسبب إصابة العيون بالأمراض كما يضعف من قوة الأبصار . وأضاف «منزنجر» أن أهالى هذه الجهات يتميزون بقوة وصلابة أجسامهم على الرغم من نحالتها . وأن المرأة تعد من أجمل نساء أفريقيا حيث القوام المشوق والملامح الجذابة[٢] . ولعل هذا ما دفع «منزنجر» إلى أن يتزوج باحدى السيدات من أهالى إقليم بوغوص.

أما الاستكشافات المصرية التى تمت فى بلاد العيسى والنولى وهرر وأوسه والجاديبورسى ، فالواقع أنها ارتبطت بالفتح المصرى لسلطنة هرر سنة ١٨٧٥ . فبعد دخول زيلع فى حوزة مصر فى يوليو سنة ١٨٧٥ ، اعتزمت الحكومة المصرية إرسال حملة عسكرية من زيلع إلى سلطنة هرر الإسلامية لفتحها ، وذلك استجابة لمطالب أهلها وأهالى المناطق المحيطة بها[٣]. الذين

١- س. ص: دفتر ١٤ (معية سنية عربى) مجموعة ٢٠ صادر الإفادات للمحافظات والأقاليم السايرة فى ١٤ ربيع ثان سنة ١٢٨٩ (٢١ صادر الإفادات للمحافظات والأقاليم السايرة فى ١٤ ربيع ثان سنة ١٢٨٩ (٢١ يونيو سنة ١٨٧٢) .

٢- س . و : الوثيقة الواردة بالدفتر السابق .

٣- يوجد بدار الوثائق التاريخية وثيقة عبارة عن خطاب أرسله شيوخ أهالى بلدة «دارمه» من ضواحى هرر إلى الخديوى اسماعيل يصفون فيه حالة الفوضى والاضطراب التى باتت عليها بلدتهم من جراء سياسة العنف والاضطهاد التى كان يمارسها معهم أمير هرر . وقد طالب هؤلاء الشيوخ فى نهاية خطابهم إدخال بلادهم فى طاعة مصر مع ضرورة إرسال حاكم من قبل الخديوى ليتولى أمرهم . انظر : م . ب . ب : محفظة ١٩٨ وثيقة رقم ١١٩ خطاب من أهالى «دارمه» إلى سلطان مصر فى ١٥ربيع الأول سنة ١٢٨٩ (٢٥ يونيو سنة ١٨٦٩) .

كانوا يتضررون من نفوذ الحكام والأمراء ومن عدم الاستقرار بسبب اعتداء القبائل المجاورة عليهم أو بسبب هجوم الأحباش المتكرر دائما لأسباب مختلفة أهمها الاختلاف الدينى بين البلدين [١]. هذا بالإضافة إلى أن الخديوى كانت لديه أيضا الرغبة فى إخضاع سلطنة هرر للنفوذ المصرى لاعتقاده بأنها من البلاد المكملة للسودان وعن طريقها يمكنه تدعيم النفوذ المصرى فى المناطق الساحلية التى خضعت لمصر، فضلا عن أنها كانت تتميز بكثرة مواردها الطبيعية وباعتبارها من الأسواق التجارية الهامة فى شرق أفريقيا.

على كل شرعت مصر فى إعداد هذه الحملة المزمع إرسالها إلى هرر، واختارت لقيادتها محمد رؤوف باشا. وقد أراد الخديوى فى بادئ الأمر أن تحاط عملية الإعداد بالسرية التامة حتى لايتسرب خبرها إلى مسامع الإنجليز والأحباش فيعرقلون سيرها ، ومن ثم نجده اختار رؤوف باشا كقائد للحملة، وعينه فى نفس الوقت كمأمور لزيلع هادفا من ذلك التمويه والخداع. وبالفعل تحقق للخديوى ما أراد حيث تم إعداد الحملة بالسرية المطلوبة وأصبحت مهيأة للمسير ، وعندئذ صدرت الأوامر الخديوية لقائدها بالتحرك . فخرج رؤوف باشا من زيلع فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥ على رأس قوة عسكرية مؤلفة من خمس مشاة ونحو ٢٣٦ جندى باشبوزق (غير نظامى) مزودين بالأسلحة والمؤن والذخيرة الكافية بالإضافة إلى عدة صواريخ حربية ومدفعين جبليين ونحو ٣٠٠ جمل، كما رافق الحملة عدد من ضباط هيئة أركان حرب الجيش المصرى منهم محمد أفندى مختار وعبدالله أفندى فوزى وحسن أفندى حلمى وعلى أفندى منصور وسليم أفندى صليب ورجب أفندى سرى ومحمد أفندى عاكف ... وغيرهم [٢].

وقد سلكت الحملة طريقا وصفها رؤوف باشا بأنها قصيرة المسافة ، قليلة التعاريج ، يوجد على جانبيها عدة قرى صغيرة المساحة ، تتميز بكثرة ما بها من آبار مائية عذبة وهى تعد بمثابة محطات يمكن للقوافل المسافرة خلال الطريق أن تمكث بها بعض الوقت طلبا للراحة وللحصول على المياه والمؤن اللازمة .

وكانت هذه القرى أو المحطات تقع على بعد ١٢ ميلا تقريبا من زيلع وهى، على التوالى ، محطات : «نخشا» و«أوجاجره» و«ولع ولع» و«داداب» و«درب عسا» و«هنسا» و«أبوبكر

١- الأيوبى : المرجع السابق ، ص٧٢ ، شوقى الجمل: سياسة مصر .. ص١٩٢ .

٢- سرهنك : المرجع السابق ، ص٣٢٣ ، الأيوبى : المرجع السابق ، ص٧٣ .

على» و«علان برر» و«ميركوهلى» و«جحجحا»» و«عرمالى مجن» و«كوته»و«بوصه» و«جلديسه» .

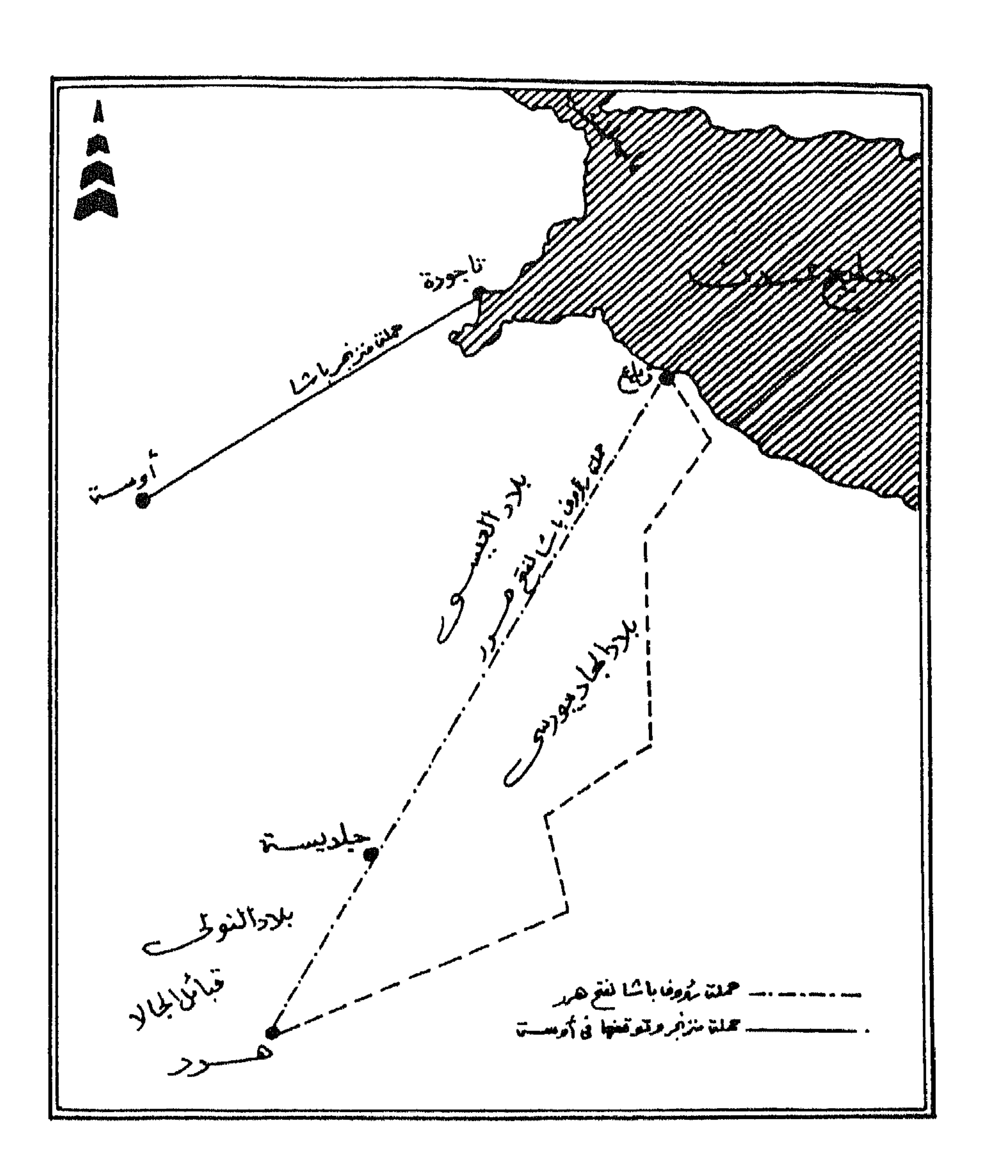
والواقع أن هذه القرى أو المحطات ابتداء من محطة «نخشا» وحتى محطة «جلديسه» هى ما يطلق عليها اسم «أراضى العيسى»* . نسبة إلى قبيلة أولاد عيسى الصومالية التى تسكن هذه الأراضى منذ زمن بعيد . والجدير بالذكر أن «شيخ مشايخ عربان عيسى» كان قد تقابل مع رؤوف باشا فى قرية «هنسا» وعرض عليه دخول أراضيه تحت السيادة المصرية فرحب رؤوف باشا بذلك ومن ثم رفعت الأعلام المصرية فى أنحاء مختلفة من هذه القرى وقد قدر رؤوف باشا عدد سكان هذه القرى بنحو ١٣٠,٠٠٠ نسمة وأشار إلى أن القوافل المسافرة يمكن لها أن تسلك مسافة ١١٥ ميلا تقريبا بعد مغادرة زيلع وحتى قرية «أبوبكر على» دون عناء حيث أن الأرض سهلة والطريق متسعة وتنتشر على جانبيها أشجار السنط والصبار أما فيما بعد هذه القرية وحتى قرية «جلديسه» فان القوافل تجد صعوبة بالغة فى المرور لأن الأرض هناك جبلية والطريق وعرة ضيقه الممرات والمسالك . وكانت أراضى هذه القرى، بما فيها الأراضى الجبلية ، صالحة للزراعة ، بيد أن رؤوف باشا لاحظ عدم اهتمام الأهالى هناك بالزراعة مما أدى إلى ترك مساحات شاسعة من هذه الأراضى بورا . أما المساحات الصغيرة المنزرعة فغالبا ما كانت تزرع بالذرة والشعيرعلى[1] .

ومن جهة أخرى فقد أوضح محمد مختار وعبدالله أفندى فوزى ، أن سكان هذه القرى من «أولاد عيسى» ينقسمون إلى ثلاثة قبائل كبيرة هى قبيلة «ايجال» وقبيلة «وردلن» وقبيلة «دلول» وكل من هذه القبائل الثلاث كانت تنقسم إلى عدد من الأفخاذ (قبائل صغيرة) كما أن هذه الأفخاذ كانت تنقسم هى الأخرى إلى ما يسمونه (ريرات) أى عشائر صغيرة وكان يرأس أفراد هذه القبائل جميعا ما يسمى «شيخ مشايخ عربان عيسى» وإلى جانبه كان يوجد لكل قبيلة مجلس يسمى «مجلس المشاورة» يبلغ تعداده نحو مائة شخص ، يتكونون من شيوخ الأفخاذ والريرات الممثلين للقبيلة ، بالإضافة إلى الأعيان وكبار التجار وتتلخص مهمة هذا المجلس فى مناقشة الأمور التى تهم القبيلة كفض نزاع قائم بين بعض الأفراد أو كعزل أو

١- ج . ح . ج: السنة الثالثة الجزء الأول من المجلد الأول عدد ١ فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٦ ص٣٦ وما بعدها .

* انظر خريطة رقم (٨) ص٢٧٠ .

خريطة رقم (٨)



أعد الباحث هذه الخريطة بالاستعانة بالخريطة المنشورة فى كتاب : شوقى الجمل : سياسة مصر فى البحر الأحمر ... ص١٩٦ . وهى توضح الطرق المؤدية إلى هرر وموقع بلاد العيسى والنولى والجاديبورسى كما توضح موقع بلدان : زيلع ، تاجورة ، أوسه ، جلديسة ، هرر

تولية أحد شيوخ الأفخاذ والريرات . والجدير بالذكر أن مناقشات هذا المجلس كانت تستمر مدة طويلة قد تصل إلى عشرة أسابيع يتم بعدها الموافقة على المقترحات المعروضة أو رفضها وإذا تم إجماع الرأى على أمر ما كعزل أحد الشيوخ، فان هذا الأمر ينفذ فى الحال دون تأخير . وكانت علامة العزل لديهم هى خلع العمامة من على رأس الشيخ المراد عزله . وكان يتولى رئاسة هذا المجلس أكبر الشيوخ المجتمعين سنا وهو يلقب باسم «البوكو» وكان عليه أن يطلع «شيخ مشايخ عربان عيسى» على كل ما دار بالمجلس من مناقشات . وكان أعضاء هذا المجلس يتغيرون بعد ست عشرة سنة وذلك حسب التقاليد المتبعة هناك[١].

ولاشك أن نظام الحكم القائم فى أراضى العيسى هذا يعد من النظم المتقدمة فى أفريقيا فى ذلك الوقت فهو يشبه إلى حد ما النظام الجمهورى القائم على الأسلوب النيابى الديمقراطى وبالتالى يعتبر نظاما فريدا فى الحكم إذا ما قورن بنظام حكم الملك الديكتاتورى المتبع حينذاك فى أوغندا أو نظام السيادة الكاملة للسلطان ، كما كان الحال فى سلطنة دارفور .

على أية حال أوضح الضابطان المصريان محمد مختار وعبدالله فوزى أن أهالى العيسى يتميزون بكثرة الكلام والجدل والمناقشة ولعل هذا ما كان يجعل جلسات مجلس المشاورة تستمر أكثر من أسبوع فى مناقشة موضوع ما، كما أوضحنا. وأنه على الرغم من تمسك الأهالى هناك بالدين الاسلامى فانهم ينهجون فى حياتهم أسلوبا يتنافى مع تعاليم الإسلام كميلهم للكذب والطمع والجشع ورغبتهم الدائمة فى السرقة والقيام بأعمال السلب وقطع الطريق ، فضلا عن حبهم الشديد للكسل وعدم العمل. ويبدو أن السبب فى هذا يرجع إلى عدم معرفتهم بأصول الشريعة الإسلامية فهم فى حاجة إلى من يرشدهم إلى هذا خاصة وأنهم لايعرفون القراءة والكتابة . وكذلك ذكر الضابطان أن أهالى «العيسى» يقيمون فى أكواخ صغيرة المساحة مقامة من القش وفروع الأشجار بينما أكواخ كبار الشيوخ كانت عادة متسعة ومبنية من الطوب أو الحجارة ، بيد أنه كان يخصص دائما سواء فى أكواخ الأهالى أو الشيوخ مكانا مناسبا لتربية الأبل والماشية التى كانت تحظى باهتمام جميع أهالى العيسى، ومن ثم شوهدت فى هذه الجهات أعداد هائلة من الأبل والأبقار والأغنام والماعز ، ولوحظ أن الأهالى هناك يعتمدون فى غذائهم على لحوم وألبان الماشية أما الأبل فكانوا يتغذون على ألبانها فقط

١- ج . ح. ج: السنة الثالثة - الجزء الخامس المجلد الأول عدد ٥ فى ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ ، ص٣٨٩ .

دون الحاجة إلى أكل لحومها حيث كانوا يفضلون عدم ذبحها أو حتى ركوبها خوفا عليها من أن تموت . وكان الرجل من أهالى العيسى يضطر أحيانا لتأجير بعض أبله للتجارة مرة أو مرتين فى السنة وذلك للاستفادة من عائد الأجر فى شراء حاجاته وحاجات أولاده[1].

والمرأة من أهالى العيسى، كانت لها- حسب ما ذكره الضابطان المصريان - مكانة هامة فى المجتمع ، فكان الرجل يعتمد عليها فى زراعة بعض المحاصيل وفى صنع الخبز وفى رعى الماشية والقيام بحلبها وكذلك إحضار الماء وجمع الوقود بالإضافة إلى أعمالها المنزلية المعتادة كاعداد الطعام ونظافة المنزل وتربية الأولاد، كما كان عليها ، أثناء الانتقال والترحال من مكان لآخر ، بحكم طبيعتهم القبلية ، أن تقوم بوضع الأحمال المراد نقلها على ظهور الأبل ثم تسوق الأبل إلى المكان المختار هذا وربما كانت تلد المرأة فى الطريق أثناء السفر ، ومع ذلك كانت تمضى فى عملها دون عائق فكانت تحمل مولودها على ظهرها فى حمالة من القماش ، كما هى العادة المتبعة هناك، وتواصل سيرها . أما الرجل فكان يتكاسل عن القيام بمثل هذه الأعباء وغالبا ما يقضى وقته فى مضغ التونباك والصمغ والجلوس فى المساء بجوار نار الموقد للمسامرة وشرب الجعة المصنوعة من الذرة . وترتدى المرأة عادة زيا نظيفا مكونا من قطعتين من القماش تغطى باحداهما نصفها العلوى باستثناء ذراعها اليمنى، بينما تلف الأخرى حول النصف الأسفل من جسمها، كما كانت تغطى رأسها دائما بقطعة من القماش الأسود . أما الرجل فكان يرتدى هو الآخر زيا من القماش عبارة عن ثوب فضفاض طويل ويكون عادة عارى الرأس حافى القدمين[2].

على كل تركت الحملة المصرية بلدة «جلديسه»- التى كانت تعد آخر حدود بلاد العيسى- فى ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ لتواصل سيرها إلى هرر ، بيد أنها مرت قبل أن تصل إلى هرر ببلاد النولى*. وعندها استأنف رؤوف باشا وكل من مختار باشا وعبدالله فوزى، نشاطهم الكشفى بهذه الجهات ، فقد أوضح «رؤوف باشا» أن بلاد النولى تنسب إلى قبيلة النولى إحدى قبائل الجالا المحيطة بمدينة هرر وهى تتكون من سبع قرى صغيرة هى : «جرجره» و«الشيخ شاربى» و«بالارا» و«افتوح» و«ايجو» و«سيبو» و«سكورجه» وتمثل قرية «جرجره» الحدود الشرقية لبلاد النولى، إذ تعد أولى القرى التى يشاهدها المسافر عقب مغادرته بلدة جلديسه التابعة

١- المصدر السابق ، ص٣٨٧ .

* راجع خريطة رقم (٨) ص٢٧٠ .

لأهالي «العيسى» وأضاف «رؤوف باشا» أن الحملة المصرية وجدت ترحيبا كبيرا من أهالي هذه القرى باستثناء أهالي قريتي «افتوح وايجو» الذين حاربوا الحملة المصرية في بادئ الأمر ثم لم يلبثوا، بعد هزيمتهم أمام الحملة، أن قدموا فروض الولاء والطاعة للحكومة المصرية. ومن ثم فقد رفعت الأعلام المصرية في هذه القرى إيذانا بانضوائها تحت السيادة المصرية[١]. والجدير بالذكر أن رؤوف باشا كان قد تقابل في قرية «الشيخ شاربي» بالحاج يوسف نجل أمير سلطنة هرر «محمد بن عبد الشكور»، وبعدد آخر من كبار رجال السلطنة، وعرضوا عليه رغبة أهالي هرر في دخول بلادهم تحت السيادة المصرية. وقد أكد أمير هرر نفسه ذلك عندما حضر لمقابلة رؤوف باشا في قرية «سكورجه» واصطحبه إلى دخول هرر في ١١ أكتوبر ١٨٧٥[٢].

هذا وقد أشار رؤوف باشا إلى أن أهالي هذه القرى من قبيلة النولي يتميزون بقوة بنيانهم وصحة أجسامهم وبالتالي فهم قوم أشداء يميلون دائما إلى الحروب والقتال، كما أنهم، شأنهم في ذلك شأن بقية أفراد قبائل الجالا الأخرى، يكونون عصابات للسرقة والسطو وقطع الطريق وغالبا ما كانت توجه هذه العصابات نشاطها إلى قوافل التجارة سواء القادمة إلى هرر أو الخارجة منها، ومن ثم كان التجار يلجأون إلى اصطحاب عدد من أفراد قبيلة النولي أو من قبائل الجالا الأخرى المسيطرة على المنطقة المارة بها القوافل وذلك بهدف حمايتهم ووقاية تجارتهم من حوادث السلب والنهب التي اعتادت عليها قبائل الجالا المقيمة بالمنطقة المحيطة بهرر كقبائل «النولي» و«الجارسي» و«البابيلي» و«الجرى» و«البارترى» و«البرسوب» و«أويول» و«الآلو» و«أتيوجرجر» وغيرها. وكان أفراد الجالا المصاحبين للقافلة التجارية يقاسمون التجار في أرباحهم مقابل هذه الحماية، وبالتالي فضل كثير من التجار الابتعاد عن أسواق هرر خوفا على حياتهم وحفاظا على تجارتهم، الأمر الذي أدى إلى تدهور واضمحلال التجارة في هرر. ولكن بعد أن تم الفتح المصري للمدينة ازدهرت التجارة في أسواق هرر، حيث قامت الإدارة المصرية هناك بانشاء عدة محطات عسكرية ساعدت على تأمين الطرق الموصلة إلى هرر[٣]، فضلا عن أن اثنتين وستين قبيلة من قبائل الجالا، بما فيهم قبيلة النولي

١- ج. ح.ج: السنة الثالثة - الجزء الأول من المجلد الأول عدد ١ في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٦، ص٣٨.

٢- المصدر السابق، ص٤٠.

٣- م. أ. س: دفتر بدون رقم (معية سنية عربي) ص٣٢ صورة المكاتبة الصادرة من المعية السنية بختم سعادة مهردار خديوى إلى حكمدار هرر في ١٢ شوال سنة ١٢٩٢ (١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥).

كانت قد دخلت فى طاعة الحكومة المصرية وابتعدت عن عمليات السطو وقطع الطريق بل وألحق عدد كبير من أفراد هذه القبائل بالجيش المصرى[١].

أما مختار باشا وعبدالله فوزى فقد أشارا إلى أن أراضى النولى جبلية تتميز بصلاحيتها للزراعة إذ شوهدت بها مساحات مزروعة بالذرة والحنطة والشعير والقطن والبصل والثوم. ويرجع السبب فى صلاحية الأراضى للزراعة إلى غزارة سقوط الأمطار هناك فضلا عن أن تربة هذه الأراضى كانت تتكون فى معظمها من طبقات رملية وأخرى طينية تناسب الزراعة.

وإلى جانب هذه المساحات المنزرعة بالمحاصيل المختلفة كانت توجد هناك المراعى الطبيعية التى تنمو بها الحشائش والأعشاب مما ساعد أفراد النولى على الاهتمام بتربية الماشية . ومن جهة أخرى فقد أوضح الضابطان مختار باشا وعبدالله فوزى أن ملابس أفراد النولى كانت لاتتعدى قطعة من القماش الخشن يلفها الرجل حول جسمه على أن يكون بها حزام من الجلد يعلق به بعض الأحجبة والسكاكين وهم دائما عراة الرؤوس حفاة الأقدام أما نساؤهم فكن لايغطين من أجسامهن سوى النصف الأسفل وذلك بقطعة من الجلد أما النصف الأعلى فيبقى عاريا . وكانت تعرف المرأة المتزوجة هناك بتغطية رأسها بقطعة من القماش الأسود بينما المرأة غير المتزوجة تكون عارية الرأس[٢].

كذلك أشار الضابطان إلى أن أهالى النولى كانوا ينقسمون إلى أربع عشائر هى :«جرجره» و«منبأه» و«أهليل» و«قابرا» . وكانت هذه العشائر فى حالة حرب دائمة مع أهالى «العيسى» . ومن ثم كان أفرادها يحملون الرماح والسهام والأقواس طوال أوقات النهار والليل وغالبا ما كانت هجماتهم تتم ليلا وبشكل منتظم ما يسترعى الانتباه . والجدير بالملاحظة أن الضابطين رفعا نداء إلى الحكومة المصرية يقضى بانشاء محطة عسكرية فى «جلديسة» تمنع هذا الهجوم الدائم سواء من قبل أهالى العيسى أو أهالى النولى[٣]. كما كرر

١- م . أ . س: دفتر ١٠ (أوامر عربى) رقم٥ ص٣٣ أمر إلى حكمدار هرر فى ٩ ربيع أول سنة ١٢٩٣ (٤ أبريل سنة ١٨٧٦) .

٢- ج . ح . ج: السنة الثالثة، الجزء السادس من المجلد الأول، عدد ٦ فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٧ ، ص٤٧٥ ، ص٤٧٦ .

٣- ج . ح . ج: السنة الثالثة- ، الجزء الأول من المجلد الأول ، عدد ٥ فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٦ ، ص٣٨٧ .

رؤوف باشا ، بعد أن أصبح حكمداراً لهرر ، هذا النداء وطالب بأن يكون قوام هذه المحطة حوالى ٥٠٠ جندى مزودين بالأسلحة والذخيرة والمدافع الجبلية[١] . وقد استجابت الحكومة المصرية لهذا الأمر وشرعت فى تأسيس المحطة المطلوبة فى «جلديسه» [٢].

هذا وكانت القاهرة قد تلقت أخبار الحملة المصرية برضى تام ورحبت بالنجاح الذى حققته فى استكشاف أراضى «العيسى والنولى» ودخولها فى حوزة مصر، ثم لم تلبث أن تلقت أنباء أخرى تؤكد نجاح الحملة فى أداء مهمتها حيث بلغها دخول الحملة المصرية مدينة هرر فى ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٥ فى صحبة أمير هرر «محمد بن عبد الشكور» ووسط ترحيب الأهالى الكبير بدخولهم فى طاعة مصر. ومن ثم فقد تلقى رؤوف باشا- قائد الحملة المصرية- أمرا من الخديوى جاء فيه «... ما حصل منكم من الاجتهاد وحسن التدبير فى دخولكم مدينة هرر وافتتاحها على يدكم وعلى يد عساكرنا الخديوية... قد وقع عندنا موقع الامتنان والتشكر ... ومكافأة لكم على هذه المساعى المرضية قد وجهنا وأنعمنا عليكم برتبة فريق ... وعيناكم بوظيفة حكمدار هرر وملحقاتها... » كما ورد فى الأمر تعيين الأمير محمد بن عبد الشكور فى وظيفة محافظ هرر [٣]. كذلك أمر الخديوى بمنح ضباط الحملة النياشين المجيدية من الطبقة الرابعة والخامسة كمكافأة لهم وتقديرا لجهودهم[٤] ثم أرسل خطابا إلى أهالى هرر أوضح فيه السياسة الإصلاحية التى تنوى الحكومة المصرية اتخاذها فى مدينة هرر كنشر التعليم وإنماء رقعة الزراعة وتوسيع دائرة التجارة والصناعة والمحافظة على النظام والأمن وإقامة العدل بين

١- م . أ . س: دفتر ١٧ (معية عربى) قيد وارد الإفادات من جهات الأقاليم والمحافظات السايرة مكاتبة رقم٦٥ سايرة من رؤوف باشا حكمدار هرر إلى المعية السنية فى ٢ ربيع ثان سنة ١٢٩٣ (٢٧ ابريل سنة ١٨٧٦) .

٢- م . أ . س: دفتر ١٠ (أومر عربى) رقم٨ ص٧٦ أمر إلى حكمدار هرر فى ١٨ جمادى الثانى سنة ١٢٩٣ (١١ يوليو سنة ١٨٧٦) .

٣- م . أ .س: دفتر ١٠ (أوامر عربى) رقم ١ ص٢٣ أمر إلى حكمدار هرر فى ١٢ شوال سنة ١٢٩٢ (١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥) . وقد نشر د. شوقى الجمل هذا الأمر فى كتابه الوثائق التاريخية ... ص٢٨٣ .

٤- ث . د . ج: دفتر١١ (معية سنية) رقم ١٤ ص٢٥ صورة المكاتبة الصادرة من المعية السنية إلى الجهادية فى ١٢ شوال سنة ١٢٩٢ (١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥) .

الأهالى . وأكد بأن مصر حريصة على تنفيذ ذلك لأن مرجع حكمها هو الشريعة المحمدية التى تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، كما أنه طالب الأهالى بوجوب الطاعة وبضرورة التعاون فيما بينهم من أجل استغلال خيرات أرضهم وثرواتها الطبيعية حتى يتحقق لهم الرخاء والرقى[١].

ومن جهة أخرى فقد طلب الخديوى من رؤوف باشا ضرورة استكشاف مدينة هرر ورسم خريطة تفصيلية لها ليتم للحملة المصرية تحقيق كافة الأهداف المرسلة من أجلها[٢]. فأحال رؤوف باشا أمر استكشاف المدينة ورسم خريطتها إلى الضابطين المصريين محمد مختار باشا وعبدالله أفندى فوزى . فقام الضابطان . على الفور، بعدة جولات كشفية فى أنحاء هرر تمكنا خلالها من الوقوف على حقائق كثيرة هامة تتعلق بموقعها ومساحتها ومناخها وطبيعة أرضها وجبالها، كما تتعلق بعادات أهلها وطبائعهم والأعمال التي يمارسونها ، مما أفاد ، بلاشك ، الحركة الكشفية المصرية فى أفريقيا . فقد أوضح الضابطان أن مدينة هرر تقع على خط عرض ٤٨ً ٢٢َ ٩° شمالا وعلى خط طول ١٥ً ٢٠َ ٤٢° شرقا ، وأنها ترتفع عن مستوى سطح البحر بنحو ٥٦ قدما وأن مساحتها تقدر بحوالى ٤٨١,٨١٢ مترا مربعا تقريبا وهى محاطة من جميع جهاتها بسور يتراوح ارتفاعه فيما بين ثلاثة وأربعة أمتار وبه أربعة وعشرون برجا وقد بنى هذا السور من الأحجار الصخرية المستخرجة من الجبال القريبة المجاورة لهرر . وأضاف الضابطان أن المدينة بوجه عام غير منتظمة الشكل فشوارعها ضيقة ومتعرجة ومليئة بأكوام التراب والحجارة ، وحاراتها غير مستوية بسبب ارتفاع بعض الأماكن بها عن الأخرى بنحو ٢٥ مترا ، كما كانت بيوتها هى الأخرى تفتقد التنظيم الهندسى فلم يراع عند بنائها تخطيط الشارع أو الحارة المقامة فيها، كما أنها كانت متباعدة عن بعضها غير متجاورة . وتتكون عادة من طابق واحد خالى تماما من النوافذ وذلك تجنبا للبرودة الشديدة ليلا. بيد أن بيوت هرر كلها كانت مبنية من الأحجار والطين ومبيضة من الداخل بالجير ومسقوفة بالأخشاب والبوص. وهناك قلة من الأهالى يقيمون فى أكواخ صغيرة مقامة من القش وفروع الأشجار ، وقد قدر الضابطان عدد هذه الأكواخ بنحو ٣٤٠ كوخا بينما قدرا عدد المنازل الحجرية بنحو ٩٥٦٠

١- م . أ . س: دفتر ١٠ (أوامر عربى) رقم٢ ص٢٦ كتاب مرسل إلى أهالى هرر فى ١٢ شوال سنة ١٢٩٢ (١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥) .

٢- م . أ . س: دفتر ١٠ (أوامر عربى) رقم ١ ص٢٣ أمر إلى حكمدار هرر فى ١٢ شوال سنة ١٢٩٢ .

منزلا ، وذكرا كذلك أن أهالى هرر البالغ عددهم نحو ٣٥,٠٠٠ نسمة ، كانوا يتكلمون اللغة العربية ويتمسكون بالدين الإسلامى طبقا للمذهب الشافعى، وقد لوحظ أن بعضهم متفقهون على مستوى عال فى الشريعة الإسلامية وعلوم الدين الأخرى على المذهب الشافعى، مما دعا الضابطان الى القول بأنه ... يحق للشافعيين بمصر أن يفتخروا بأهالى هذه البلاد لتفقههم جدا فى مذهبهم ، لاسيما وأنهم فى أواسط أفريقيا تقريبا ...»[1] ومن ناحية أخرى أشار الضابطان إلى أن أهالى هرر كانت لديهم رغبة قوية للتعليم فكان صغارهم يتعلمون فى الكتاتيب نهارا بينما الكبار المشتغلون بأعمالهم نهارا كانوا يتقدمون ليلا للتعليم . هذا وقد عرف عن أهالى هرر حبهم الشديد لبلادهم وأرضهم ورغبتهم فى العمل والكسب الشريف ، كما عرف عنهم بأنهم لايميلون إلى الأشغال اليدوية ويفضلون عليها أعمال التجارة والزراعة.

فكانت التجارة عندهم من أهم موارد الرزق وذلك لما اشتهرت به هرر كسوق تجارية هامة فى شرق أفريقيا، بسبب موقعها الجغرافى فهى تتوسط عدة بلدان ترتبط معها بعلاقات تجارية كبلدان بربرة وزيلع وأوجادين والحبشة وقبائل الجالا. وكان التعامل التجارى فى هرر يتم - كما هو معروف- عن طريق المقايضة أو مبادلة السلع وذلك لقلة استعمال العمله هناك فلم يكن مستعملا منها سوى ما يعرف باسم «المحلق» . والجدير بالذكر أن تجار هرر كانوا يبادلون منتجاتهم من البن والجلود المدبوغة وغير المدبوغة وريش النعام وسن الفيل والصمغ والتبغ والمسلى وعسل النحل بمنتجات البلاد المجاورة كالأقمشة المصبوغة القطنية والحريرية والخرز والحبوب وبرادة النحاس والقصدير والخضروات والبلح والأرز والسكر. بيد أن غالبية أهالى هرر كانوا يعملون فى تجارة الرقيق ، لما كانت تدره عليهم من أرباح طائلة، ومن ثم فقد اشتهرت هرر باعتبارها من أهم أسواق تجارة الرقيق فى شرق أفريقيا . ولهذا السبب كان يفد إليها كثير من تجار الرقيق من بلاد أوربا ومن بلاد العرب واليمن والخليج العربى وفارس ، وذلك بغرض شراء الرقيق وتصديره إلى بلادهم [2]. ولعل الشهرة التى اكتسبتها هرر من تجارة الرقيق كانت من الأسباب الرئيسية التى دفعت الحكومة المصرية لأن ترسل حملة عسكرية تخضع هذه الجهة تحت سيطرتها وتعمل بقدر الإمكان على مناهضة تجارة الرقيق بها[3].

١- ج . ح. ج : السنة الثالثة- الجزء الخامس من المجلد الأول، عدد ٥ فى ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ ، ص٣٩٤ ، كذلك انظر : شوقى الجمل : الوثائق التاريخية ، ص٢٩٣ .

٢- محمد المهدى : الحركة المناهضة لتجارة الرقيق فى شرق أفريقيا.. رسالة ماجستير سبق التنويه عنها ص٢٤٧ .

٣- محمد فؤاد شكرى: الحكم فى السودان ... ص١٩٠ .

على أية حال كان تجار هرر يضيقون ذرعا من جرا سياسة الأمراء الذين كانوا يحكمونهم طوال العصور السابقة، فقد تعود هؤلاء الأمراء على احتكار تجارة البن وريش النعام وسن الفيل وحرموا على الأهالى الاتجار فيها وكانوا يتحكمون فى أسعارها وفى اختيار الجهات التى يوردون إليها هذه المنتجات ، فضلا عن ذلك فكان الأمراء يفرضون ضرائب باهظة على كل تاجر يريد الدخول أو الخروج من المدينة ببضائعه ، ومن ثم فقد وجد الفتح المصرى لهرر ترحيبا كبيرا من قبل تجارها حيث رأوا فى هذا الفتح نهاية لظلم الأمراء وتعسفهم كما رأوا فيه نهاية لأعمال السلب والنهب وقطع الطريق التى يتعرضون لها من قبائل الجالا المحيطة بمدينة هرر.

أما فيما يتعلق بالزراعة فقد أوضح مختار باشا وعبد الله فوزى أن أراضى هرر كانت تتميز بأنها طينية حمراء تشبه الغرين الذى يحمله نهر النيل مع فيضانه إلى مصر، وبالتالى فهى صالحة للزراعة ، بيد أنه لوحظ أن أكثر من نصف أراضى المدينة كان متروكا بغير زراعة ومرجع هذا يعود إلى أن أهالى هرر كانوا قد أهملوا أمر الزراعة بسبب احتكار الأمراء زراعة بعض المحاصيل الهامة المدرة للربح كالبن. وتحريمهم على الأهالى زراعتها ، فضلا عن عدم توافر المياه اللازمة لرى الأراضى . ولكن على الرغم من ذلك فقد شوهدت بالمدينة مساحات واسعة من الأراضى مزروعة بالحنطة والذرة العويجة والعدس والفول واللوبيا والبطاطس وقصب السكر والبصل والثوم والحلبة والقطن والسمسم والشعير والقرع والخشخاش ، كما شوهدت مساحات أخرى مزروعة بالفواكه منها : الموز والليمون والنارنج والسفرجل والخوخ والرمان والعنب، كما كانت هناك عدة بساتين مزروعة بالورد الأحمر والأبيض والياسمين والريحان والنعناع فضلا عن ذلك كان الأهالى يقبلون على زراعة نبات مخدر يسمى لديهم باسم «القات» وكانوا يستخدمونه ، حسب اعتقادهم ، لتقوية البنية وتسهيل الهضم وكعلاج للعديد من الأمراض المختلفة. وكان تناوله يتم عادة فى المساء إذ تجتمع كل مجموعة من الأهالى فى منزل أحدهم حيث يجلسون فى مرح على هيئة دائرة ويبدأون فى قراءة الفاتحة والصلاة على النبى، ثم بعد ذلك يقوم صاحب المنزل بتوزيع «القات» عليهم للقيام بمضغ أوراقه وخلال عملية المضغ هذه يشربون الماء، وإن كان الاغنياء منهم يشربون اللبن بدلا من الماء ، ثم يعودون مرة ثانية لقراءة الفاتحة والصلاة على النبى ويقوم صاحب المنزل بتوزيع «القات» مرة أخرى ... وهكذا حتى تنتهى السهرة. هذا وكان السبب فى قراءة الفاتحة والصلاة على النبى قبل تعاطى «القات» يرجع إلى اعتقادهم بأن «القات» كان يعد من غذاء الأنبياء [١].

---

١ - ح . ح. ج: العدد السابق ، ص٣٩٧ ، ص٣٩٨ .

على كل يمكننا القول أن الإدارة المصرية فى هرر كانت قد أخذت على عاتقها مهمة ترغيب الأهالى فى الزراعة وعدم ترك الأراضى الصالحة للزراعة بورا، وأعلنت من جانبها بأنه مباح لجميع الأهالى زراعة البن وكافة المحاصيل التى كانت محرمه عليهم زراعتها من قبل دون أية معارضة أو ممانعة . وطالبت الأهالى بالإقبال على زراعة البن لجودة زراعته هناك. حيث ثبت أن البن الهررى يفوق فى جودته البن اليمنى . وقد أرسلت الحكومة المصرية إلى رؤوف باشا بما يفيد استعداد الحكومة لإحضار خبراء فى زراعة البن من الهند أو غيرها لإرشاد أهالى هرر وتوجيههم لأفضل الطرق اللازمة لزراعته[١]. كما أرسلت كميات من بذور الخضر والفواكه التى لم تكن معروفة هناك كالبطيخ والشمام والبرتقال والمشمش والقثاء والخيار وغيره... وطلبت الحكومة كذلك من الحكمدار ضرورة حث الأهالى على زراعة هذه الأصناف والمرور بنفسه من آن لآخر على الجهات التى تزرع بها مختلف المزروعات لمعاينة حالتها والوقوف على ما يلزمها من احتياجات [٢]. هذا وقد حذر رؤوف باشا من ناحيته جنود الحملة المصرية المرابطة بهرر من التعدى بالدخول إلى بستان أو حقل أحد من الأهالى أو أن يلجأ أحدهم إلى قطع فرع شجرة أو خلافه ، فإن عقوبة ذلك ستكون قطع مرتب شهر كامل من ماهية المخالف لهذا الأمر يعطى لصاحب الحقل أو البستان نظير ما أتلف [٣].

ومن جهة أخرى فقد أوضح الضابطان مختار باشا وعبدالله فوزى أن الصناعة فى هرر كانت قليلة الانتشار فلم يقبل الأهالى عليها لانصرافهم إلى الاشتغال بالتجارة والزراعة وكانت أهم الصناعات الموجودة هناك ، صناعة الأوانى الفخارية وقرب المياه والحصر والملاعق الخشبية بالإضافة إلى صناعة الأقمشة القطنية التى كانت تنسج بالأيدى . وتعد صناعة هذه الأقمشة من الصناعات المتقدمة فى هذه الجهات حتى أن رجال الحملة المصرية أبدوا اعجابهم بها وقاموا بتفصيل بعض ملابسهم منها. وفيما عدا هذه الصناعات البسيطة كان الأهالى يستوردون كل ما يحتاجون إليه من مواد مصنوعة من بلاد العرب. والجدير بالذكر أنه فى الوقت الذى دخلت فيه الحملة المصرية هرر كان لايوجد بها من الصناع سوى خراط واحد وفد

١- م . أ . س: دفتر ١٠ (أوامر عربى) رقم ٤ ص٣٧ أمر إلى حكمدار هرر فى سنة ١٢٩٢ (١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥) .

٢- المصدر نفسه .

٣- م . أ . س: دفتر ٢٤٥ (وارد أورطه حكمدارية هرر) رقم ٢٠٢ ص١ من حكمدار عموم الجالا والسومال (الصومال) وهرر إلى أورطه حكمدار هرر فى ١٧ محرم سنة ١٢٩٣- (١٣ فبراير سنة ١٨٧٦) .

إليها من بلاد حضرموت بالإضافة إلى بعض الحدادين . ومن ثم فقد جعل رؤوف باشا بعض شباب المدينة يرافقون الصناع من رجال الحملة وذلك لكى يتعلموا منهم أعمال النجاره والبرادة والحدادة والخراطة والخياطة وغيرها من أعمال الحرف الأخرى[١].

كذلك أشار الضابطان إلى أن أهالى هرر كانوا يحصلون على حاجاتهم من مياه الشرب من عدة غدران مائية يوجد منها أربعة بالجهة البحرية وخمسة بالجهة القبلية . وكانت تبعد هذه الغدران عن مدينة هرر بمسافة تتراوح فيما بين ٦٠٠٠ و ٢٠٠٠ مترا تقريبا وكان أكبر عمق لها يصل إلى نحو ثلاثة أمتار وأقل عمق يصل إلى نحو تسعين سنتيمترا . وقد لوحظ أن نساء هرر يخرجن لجلب المياه من هذه الغدران وكن يتعرضن فى كثير من الأحيان لأذى قبائل الجالا المجاورة ، مما كانت تحدث بسببه اشتباكات مستمرة بين أهالى هرر وأفراد قبائل الجالا ، بيد أن الإدارة المصرية هناك استطاعت فيما بعد أن تحفر غديرا كبيرا يبعد عن هرر بمسافة عشرة أمتار فقط أسماه رؤوف باشا «بالغدير الاسماعيلى» . وقد يسر هذا الغدير على الأهالى حصولهم على المياه العذبة النقية ووفر عليهم الكثير من الجهد ودرأ عنهم ما كانوا يتعرضون له من المخاطر . ومما ما هو جدير بالملاحظة أن مياه هذه الغدران كانت تتكون من تجمع مياه الأمطار المنحدرة من الجبال المحيطة بهرر . فكانت تحاط بها من جهة الشمال جبال «بسكودجيه» و «النولى» وتبعد هذه الجبال عن مدينة هرر بمسافة ٣٠٠٠ مترا تقريبا ومن جهة الشرق كانت توجد جبال «الجارسى» وتبعد هى الأخرى عن المدينة بمسافة ١٢,٠٠٠ مترا تقريبا ، وفى الغرب كانت جبال «الآلو» التى تبعد عن هرر بمسافة ٩,٠٠٠ مترا تقريبا أما فى الجنوب فكان هناك جبل «حاكم» الذى كان يبعد عن هرر بمسافة تتراوح فيما بين ٣,٠٠٠ و ٤,٠٠٠ مترا . وقد بلغ ارتفاع هذا الجبل عن أراضى هرر بنحو ٦٠٠ قدم . وقد سمى بهذا الاسم نسبة لوجود ضريح أحد أولياء الله وهو الشيخ «ابراهيم حاكم» الذى دفن به[٢]. هذا ولما كانت هرر تقع على هضبة مرتفعة وتحيط بها الجبال من كل جانب فقد صار مناخها معتدلا

١- ج . ح . ج: السنة الثالثة- الجزء السادس من المجلد الأول عدد ٦ فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٧ ص٤٦٤ ، كذلك انظر :

BTSKG., No. 4 (Le Caire 1877), p. 351 .

٢- ج . ح. ج: السنة الثالثة- الجزء الخامس من المجلد الأول ، عدد ٥ فى ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ ص٣٩٣ .

طوال أيام السنة رغم قربها من خط الاستواء. ومن ثم فالمدينة تكاد أن تكون خالية من الأمراض غير أن اشتداد البرودة بها ليلا كان سببا فى إصابة بعض الأهالى هناك بأمراض الصدر والدوسنتاريا والقلب [١].

ومن جهة أخرى فقد أوضح مختار باشا وعبدالله فوزى أن ملابس أهالى هرر كانت بسيطة فالرجال كانوا يرتدون زيا عبارة عن جلباب من النسيج الهررى يلفونه حول أجسامهم بينما كان أثرياؤهم وأبناء الأمراء يرتدون ثوبا من القماش الأبيض على شكل قميص وكلما كان القميص كبيرا كان صاحبه ذا منزلة ومكانة رفيعة بين قومه، تماما مثلما كانوا يفعلونه عند جلوسهم فى أى مكان إذ كانوا يغطون أفواههم بأطراف أثوابهم كعلامة منهم على أنهم من كبار رجال المدينة وكان الرجال عامة يلبسون فى أرجلهم نعالا من الجلد وعادة كانوا عراة الرؤوس وذلك بسبب أوامر الأمراء التى كانت تحرم عليهم تغطية رؤوسهم بما يقيهم من حرارة الشمس أو برودة الليل أو غزارة المطر. أما النساء الهرريات فكن عادة يرتدين زيا عبارة عن قميص أسود اللون به حزام من البفته البيضاء وكن حافيات الأقدام ما عدا نساء الأمير اللاتى كن يلبسن النعال عند خروجهن من البيت فقط . وكانت المرأة المتزوجة تغطى رأسها بقطعة رفيعه من القماش الأسود فارقة شعرها من الخلف على هيئة ضفيرتين تكوم كل منهما خلف الأذن على شكل كرة . أم الفتاة غير المتزوجة فكانت دائما عارية الرأس . وقد لوحظ أن المرأة هناك سواء المتزوجة أو غير المتزوجة كانت من عاداتها أن تدهن رأسها وجسمها بالسمن والشحم كوسيلة للتزين وكانت لاتتخلى عن هذه العادة إلا عند وفاة زوجها أو ولدها أو أحد أقربائها وذلك كدليل على حزنها وتستمر فى عدم ممارستها لهذه العادة مدة سبعة شهور بعدها تمكث فى بيتها مدة سبعة أيام أخرى ثم تواصل ، بعد انقضائها ، دهن شعرها وجسمها بالسمن والشحم . وكانت للمرأة الهررية الكلمة المسموعة على زوجها فاذا أمرته بشئ كان عليه أن ينفذه فى الحال دون أن يخالف أوامرها . كما كانت تقوم بمساعدة زوجها فى كثير من الأعمال التجارية والزراعية بالإضافة إلى أنها تقوم فى منزلها بغزل ونسج خيوط القطن وباحضار الماء من الغدران وكذلك تحضير الطعام . وعادة كان طعام أهالى هرر يتكون من ثريد يضاف إليه لحم الأبقار أو الضأن مع الشطة والملح والخبز. وقد حرم الأمراء على الأهالى أكل الأرز والبلح

١- ج . ح .ج: السنة الثالثة- الجزء السادس من المجلد الأول ، عدد ٦ فى ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٧ ، ص٤٦٩ .

والحلوى على اعتبار أن هذه الأطعمة هي من حق الأمراء والسلاطين وحدهم دون غيرهم[١].

والواقع أن تعسف أمراء هرر لم يقتصر على حرمان الأهالى من أكل بعض الأطعمة أو زراعة بعض المحاصيل والاتجار فيها أو حتى حرمانهم من تغطية رؤوسهم ، كما سبق توضيحه ، وإنما تعدى ذلك إلى أوضاع أخرى ذكرها الضابطان مختار باشا وعبدالله فوزى. فقد أشارا إلى أن الأمير عند خروجه للصلاة أو التنزه ، كان يحيط به حرسه الخاص ويخرج أمامه جمع كبير من أتباعه وخدامه يرددون كلمة «لا إله إلا الله» وهم يحملون السياط آمرين الناس باخلاء الطريق لمرور الأمير وحاشيته وحرسه، وعندئذ يسرع المارة بالفرار من أمام الموكب إلى الشوارع الجانبية أو إلى منازلهم. كما كان يتبع الأمير جمع آخر من أتباعه وأفراد حاشيته وإلى جانبه كان يسير أحد الخدام حاملا مظلة حمراء كبيرة يستظل بها الأمير فقط وكان على هذا الخادم أن يحمل هذه المظلة طوال المسير بصفة مستمرة سواء استوجب الحال ذلك أو لم يستوجب وإذا ركب الأمير جواده كان عليه أيضا أن يرفع المظلة حتى تكون دائما فوق رأس الأمير لحمايته من حرارة الشمس أو من الأمطار[٢]. أما إذا جلس الأمير فكان لايسمح لأحد بالجلوس أمامه سوى المقربين إليه من الأمراء وإذا اقتضى الحال أن يبصق الأمير أسرع الحاضرون لأن يفتحوا أكمامهم ليبصق فى إحداها وصاحب الحظ من ينول هذا الشرف ويبصق الأمير فى كمه، مع أن هناك خادما مخصصا لتأدية هذا الغرض . كذلك إذا أراد الأمير القيام من فراشه أسرع اثنان من أفراد حاشيته للوقوف أمام سريره فيضع يديه على أكتافهما ليستند عليهما ويتمكن من النهوض بسلام . أما إذا أراد أحد الأهالى الذهاب إلى مقر الأمير ليرفع إليه مظلمة أو قضية معينة ، كان عليه قبل أن يصل إلى مقر الأمير بنحو مائة خطوة أن يصيح قائلا ما معناه « فى أمان الأمير» ثم يخلع نعليه ويواصل سيره حتى يصل إلى مقر الأمير وهناك يستقبله أحد الأتباع ويدخله فى حجرة استقبال معدة لذلك حيث ينتظر بها إلى أن يطلبه الأمير وربما يطول به الانتظار عدة أيام بعدها يطلبه الأمير ومتى مثل بين يديه وقف عارى الرأس حافى القدمين واضعا يديه على صدره خافضا رأسه لايقيمها قط ثم يرفع دعواه فيفصل فيها الأمير بما يجب بالحق أو بالباطل ولايجرؤ أحد على معارضة الأمير فى حكمه[٣].

١- ج.ح .ج: السنة الثالثة- الجزء الخامس من المجلد الأول، عدد ٥ فى١٢ يوليو سنة ١٨٧٧، ص٣٩٦ .

٢- المصدر السابق، ص٣٩٥ .

٣- المصدر نفسه، ص٣٩٥، ص٣٩٦ ، كذلك انظر : السيد يوسف نصر : جهود مصر ..ص١٢٩، ١٣٠ .

وهكذا أوضح لنا الضابطان المصريان جانبا من سياسة أمير هرر نحو رعيته ، وهى بلاشك، سياسة توارثها الأمير ممن سبقوه من أمراء هرر السابقين، الأمر الذى أكد مدى معاناة أهالى هرر من سياسة أمرائهم التعسفية طوال العصور الماضية ، ومن ثم فاننا نلتمس لهم العذر فى استنجادهم بالخديوى ، كما ذكرنا آنفا ، ليخلصهم ، بعد أن فاض بهم الكيل، من عنت الأمراء واضطهادهم وينقذهم من حالة الفوضى والاضطراب التى باتت عليها بلادهم من جراء اتباع هذه السياسة .

على أية حال لقد أنهى الضابطان المصريان محمد مختار باشا وعبدالله أفندى فوزى استكشافاتهما بمدينة هرر بعد أن تمكنا من رسم خريطة لها أوضحا فيها موقع مدينة هرر وقبائل الجالا المحيطة بها كقبائل «برسوب» و«بارترى» و«بابيلى» و«جارسى» و«أتيوجرجر» ... وغيرها ، كما أظهرا فيها أراضى قبائل العيسى والنولى.

والواقع أن نشاط مصر الكشفى فى هرر لم ينته بانتهاء نشاط محمد مختار باشا وعبدالله فوزى، إذ تمكن محمد رؤوف باشا من مواصلة هذا النشاط ، كما واصله من بعده «دوربك» Dor Bey[1]. ففيما يتعلق «برؤوف باشا» نلاحظ أنه قد قام بعدة جولات كشفية فى مدينة هرر والمناطق المحيطة بها، استطاع، على أثرها ، أن يضيف لنا بعض الجوانب الكشفية عن هذه الجهات . فقد أوضح أن لمدينة هرر خمسة أبواب ، يقع أربعة منها فى الاتجاهات الأصلية للمدينة أى فى الشمال والشرق والجنوب والغرب بينما الباب الخامس يقع فى الاتجاه الجنوبى الشرقى للمدينة وكانت هذه الأبواب تسمى بأسماء أعجمية، استطاع رؤوف باشا أن يستبدلها بأسماء عربية فأسماها باب «الفتوح» وباب «النصر» وباب «الحاكم» وباب «السلام» وباب «الرحمة» . وأوضح كذلك أن مدينة هرر ليس بها من المبانى الكبيرة سوى جامع كبير كان قد

١- هو سويسرى الأصل ، له خبرة طويلة بشئون التعليم ومن ثم فقد اختاره الخديوى ليشارك بخبرته فى النهوض بمستوى التعليم المصرى وقد عينه مفتشا للتعليم العام فى مصر وألف كتابا فى هذا المجال أسماه التعليم العام فى مصر صدر سنة ١٨٧٢ . كذلك كان دوربك عضوا بالجمعية الجغرافية الخديوية التى كلفته بالتوجه إلى هرر لاستطلاع أحوالها عقب الفتح المصرى لها. انظر : محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى (مطبعة بولاق بالقاهرة سنة ١٩٣٨) ص١٥٦ ، الرافعى : المرجع السابق : ص٢٤٦ .

بناه أحد المهندسين الأتراك وفيما عدا هذا الجامع كانت توجد هناك عدة مساجد صغيرة تقع فى أطراف وضواحى المدينة وتعرف باسم «الزوايا» . كما كان يوجد بالمدينة أيضا ضريح كبير لأحد شيوخ أولياء الله هو الشيخ «عمر ابى ذر البكرى» الذى قدم إلى هرر من جده ، وكان موقع هذا الضريح فى جنوب المدينة [١].

ومن ناحية أخرى فقد ذكر رؤوف باشا أن العملة الوحيدة المستعملة فى هرر كانت تسمى باسم «المحلق» ، ابتدعها أمير هرر ، وهى مصنوعة باليد من النحاس الأصفر وتحمل على أحد وجهيها كلمة «ضريبة هرر» بينما الوجه الآخر كان يسجل عليه التاريخ الذى ضربت فيه. وقد لوحظ أن الأهالى لايتداولون هذه العملة كثيرا حيث كانت أغلب عمليات البيع والشراء تتم بمبادلة السلع كما ذكرنا ، فضلا عن ذلك فكانوا يدفعون منها ما عليهم من ضرائب للأمير[٢]، وأضاف رؤوف باشا ، أن أهالى هرر يتميزون بطبائعهم الحسنة المتمثلة فى حسن المعاملة وسرعة الألفة والمعاشرة. وقد دلل على ذلك بسرعة تآلفهم مع رجال الحملة المصرية حتى أن كثيرين منهم كانوا يفضلون تزويج بناتهم من الجنود المصريين، كما كانوا يلتزمون بأحكام القرآن الكريم والمذهب الشافعى فالقاتل عندهم يقتل والسارق تقطع يده ومن يرتكب إثما أو جريمة أقل من ذلك يجلد أو يسجن وعادة كان يوكل إلى قاضى هرر أمر الفصل فى القضايا العادية بينما يفصل الأمير بنفسه فى القضايا الهامة[٣].

كذلك أشار رؤوف باشا إلى قبائل الجالا المستوطنة بالقرب من مدينة هرر كقبائل «الجارسى» و«البابيلى» و«الجرى» و«البارترى» و«الآلو» . وغيرها فأوضح أن معظم أفرادها يعملون بالرعى وتربية الماشية ولايهتمون بالزراعة اهتماما كافيا على الرغم من وفرة مياه الرى هناك وخصوبة الأراضى وصلاحيتها لزراعة كافة أنواع المحاصيل خاصة البن. ومن ثم فقد أخذ رؤوف باشا على عاتقه مهمة ترغيب وحث أفراد هذه القبائل على زراعة أراضيهم . كما أوضح

١- ج .ج .ج: السنة الثالثة- الجزء الأول من المجلد الأول، عدد ١ فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٦،ص٤٧ .

٢- س . و : دفتر ٥ (معية سنيه عربى) وارد الإفادات من جهات الأقاليم والمحافظات مجموعة ٦٤ ص٥٣، من محمد رؤوف باشا حكمدار هرر إلى مهر دار خديوى فى ٢ رجب سنة ١٢٩٣ (٢٤ يوليو سنة١٨٧٦) .

٣- BTSKG., No 4 (Le Caire 1877), p. 355 .

من جانب آخر أن قبائل الجالا هذه كانت قد اعتادت على الحرب فيما بينها لأسباب تتعلق بالسيطرة على مناطق الكلأ وعيون الماء أو للاختلاف على سرقة إحدى القوافل التجارية ، بيد أنه لاحظ فى حالة تعرض إحدى قبائلهم لهجوم أجنبى فان جميع القبائل سرعان ما تنسى خلافاتها وتتحد فيما بينها لمواجهة هذا الهجوم [١]. وقد قدر رؤوف باشا عدد أفراد هذه القبائل بنحو مليون ونصف مليون نسمة [٢].

أما «دوريك» فقد أكد أن مدينة هرر تعد من أهم المدن العامرة فى شرق أفريقيا ، حيث كان يفد عليها دائما تجار من بلاد العرب والهند وإيطاليا خلاف التجار الأفارقة القادمين اليها من جهات أفريقيا المختلفة. وقد فضل كثير من هؤلاء التجار الإقامة فى هرر بصفة دائمة لطيب هوائها واعتدال مناخها ، فضلا عن أنها استعادت مركزها التجارى الهام فى شرق أفريقيا بعد الفتح المصرى لها. ويبدو أن كثرة عدد التجار الوافدين إلى هرر يوميا أو المقيمين بها، قد جعل «دوريك» يقدر عدد سكانها بنحو ٨٠,٠٠٠ نسمة وبذلك اختلف عن تقدير الضابطين المصريين مختار باشا وعبدالله فوزى حيث قدرا عدد السكان بنحو ٣٥,٠٠٠ نسمه. كذلك أضاف «دوريك» أن مخازن هرر صارت فى ظل استقرار الحكم المصرى بها، عامرة بأقمشة القطن المتنوعة والجوخ الأحمر والأشياء المصنوعة من الخرز والنحاس والعطريات وأوضح بأن الجبال المحيطة بهرر كان يكثر بها الحديد والفحم كما يوجد بها الذهب بكميات قليلة . كما أوضح من جهة أخرى أن مدينة هرر على الرغم من شدة الحرارة بها، لقربها من خط الاستواء ، فانها كانت خاليه من الأمراض المنتشرة فى الجهات الحارة كالحمى[٣].

وهكذا أمكن للاستكشافات المصرية بهرر والمناطق المحيطة بها من دراسة هذه الجهات دراسة علمية وافيه، والتوصل إلى معلومات وحقائق هامة عنها ظلت، فترة طويلة من الوقت ، غامضة على كثير من العلماء والباحثين المهتمين باستكشافات القارة الأفريقية . وقد أكد هذا الرأى أحد العلماء الأجانب وهو الرحاله النمساوى «فيليب بولتشكه Philip Paulitschke»

١- م . أ . س: دفتر ١٧ (معية عربى) مكاتبة رقم٦٥ من محمد رؤوف باشا حكمدار هرر إلى المعية السنية فى ٢ ربيع ثان سنة ١٢٩٣ (٢٧ ابريل ١٨٧٦) .

٢- ق . م: عدد ٦٣١ فى ١٦ شوال سنة ١٢٩٢ (١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥) .

٣- ق . م: عدد ٦٥٥ فى ٢٨ ربيع أول سنة ١٢٩٣ (٢٣ أبريل سنة ١٨٧٦) .

الذى زار هرر فى عهد الحكم المصرى وكتب عنها عدة مؤلفات[١] أشاد فيها بالاستكشافات المصرية وأوضح بأنه لولا هذه الاستكشافات ما أمكن لكثير من الرحالة والمستكشفين بعد ذلك معرفة عدة حقائق هامة عن هذه الجهات تتعلق بطبيعة الأراضى والجبال والظروف المناخية وأحوال السكان وأعمالهم وطرق معيشتهم وغير ذلك من الحقائق التى تعد مكسبا هاما للعلم والعلماء المختصين بدراسة شرق أفريقيا[٢].

على أية حال لم تبق من مناطق شرق أفريقيا التى أجريت بها استكشافات مصرية. خلال عهد الخديوى اسماعيل، سوى منطقتى «أوسه» وبلاد «الجاديبورسى» والواقع أن استكشافات منطقة «أوسه» كانت قد ارتبطت بحملة «منزنجر باشا» - مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر- التى جردتها الحكومة المصرية للهجوم على جنوب الحبشة فى أكتوبر سنة ١٨٧٥، نتيجة لأسباب سياسية سوف نوضحها فى الفصل اللاحق . غير أنه يجدر بنا أن نشير فى هذا الصدد إلى أنه على الرغم من أن هذه الحملة لم تتمكن من الوصول إلى الحبشة وبالتالى لم تؤد مهمتها فانها حققت نجاحا ملحوظا فى المجال الكشفى وذلك لما قامت به من استكشافات خلال الطريق البرية التى سلكتها للوصول إلى الحبشة. فمما هو جدير بالذكر أن «منزنجر باشا» كان قد أبحر فى أوائل أكتوبر سنة ١٨٧٥ من مصوع على رأس أربع فرق من الجنود المصريين والسودانيين ، حيث اعتزم النزول بهم، حسب الخطة المعدة، فى ميناء تاجورة ، ثم كان عليه بعد ذلك أن يغادر تاجورة ومعه أفراد حملته سالكين الطريق البرية الممتدة فى الاتجاه الجنوبى الغربى حتى يصلوا إلى بلدة «أوسه» الواقعة جنوب شرق الحبشه ومنها يواصلون سيرهم إلى جنوب الحبشة لتنفيذ مهمتهم . وبالفعل وصلت الحملة المصرية إلى تاجورة*، ثم لم تلبث أن غادرتها فى ٢٦ أكتوبر فى طريقها إلى «أوسه» ثم «الحبشه»، بيد أن الحملة المصرية كانت توقفت عند بلدة «أوسه» ولم تواصل سيرها إلى الحبشة بسبب مقتل

١- من هذه المؤلفات : هرر تحت الحكم المصرى . بحث باللغة الفرنسية نشر فى مجلة الجمعية الجغرافية الخديوية مجموعة ٢ عدد ١٠ فى مارس سنة ١٨٨٧- ص٥٧٥ ، كذلك هرر - رحلة فى أرض الصومال والجالا وشرق أفريقيا - كتاب باللغة الألمانية . نشر فى ليبزج سنة ١٨٨٨ . انظر : شوقى الجمل : سياسة مصر ... ص٢٥٣ .

٢- BTSKG., Ser . II, No 10 , (Le Caire 1887) , pp. 575 - 591 .

* راجع خريطة رقم (٨) ، ص٢٧٠ .

قائدها «منزنجر» وعدد كبير من أفرادها وذلك بفعل خيانة وغدر ابن أمير بلدة «أوسه» المدعو «الشيخ محمد الحده» الذى تظاهر «لمنزنجر» بالولاء والطاعة للحكومة المصرية كما قدم له كافة المساعدات اللازمة للحملة ، الأمر الذى جعل «منزنجر» يطمأن إليه ويثق فيه. غير أنه فى ليلة ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ وبينما كان الجنود نائمين فى معسكرهم المقام بالقرب من شاطئ بحيرة «أوسه» ، وإذا بقوة كبيرة من أهالى «أوسه» يتزعمهم الشيخ المذكور يهاجمون المعسكر بسيوفهم ورماحهم ، وبطبيعة الحال تمكن هؤلاء من أفراد الحملة الذين لم يأخذوا عدتهم لهذا الهجوم المباغت . وكانت نتيجة هذه الواقعة المشئومة أن قتل «منزنجر» وزوجته وأولاده ، كما قتل عدد كبير من الجنود يزيد عن مائتى جندى وجرح مالايقل عن ألف جندى ، بينما سلم من أفراد الحملة حوالى مائة وخمسين جنديا كانوا قد تقهقروا إلى تاجورة برئاسة البكباشى (مقدم) محمد أفندى عزت أحد ضباط الحملة[١].

والجدير بالذكر أن «محمد أفندى عزت» كان قد رفع إلى الخديوى تقريرا شاملا ، أوضح فيه تفاصيل هذه الواقعة المشئومة كما ذكر فيه الاستكشافات التى أجراها «منزنجر باشا» ، قبل قتله ، بالاشتراك مع «محمد أفندى عزت» . طوال الطريق البرية الممتدة فيما بين «تاجورة» و«أوسه» ، وكذلك الاستكشافات التى توصلا إليها فى بلدة «أوسه» . ومن ثم فانه يجدر بنا الآن أن نشير إلى النتائج الكشفية التى توصلا إليها معا فى هذه الجهات . فقد ورد بالتقرير أن بلدة «أوسه» تبعد عن تاجورة بنحو أربعين ميلا فى الاتجاه الغربى ويصل بينهما طريق وعرة ضيقة المسالك يتعذر على الجمال أن تسير فيها لكثرة ما يوجد بها من أشجار وأحجار تتراكم فوق بعضها مما يحول دون سهولة المرور فيها ، الأمر الذى جعل أفراد الحملة المصرية يقومون بقطع الأشجار ونقل الأحجار حتى تسنى لهم المرور خلالها بجمالهم وأحمالهم . وقد شاهد أفراد الحملة وجود بحيرة كبيرة تعرف ببحيرة «آسال» تبعد عن تاجورة بنحو عشرة أميال فقط. ولما كانت مياه البحيرة عذبة ونقيه وصالحة للشرب فقد أقبل عليها أفراد الحملة للاغتسال والحصول على حاجاتهم من المياه. كذلك ورد بالتقرير أنه كان يوجد

١- ق . م: عدد ٦٣٧ فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ (٢٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥) - كذلك انظر : سرهنك: المرجع السابق ص٣٢٩ ، الرافعى : المرجع السابق، ص١٤٥ ، شوقى الجمل: تاريخ السودان وادى النيل جـ٢ ، ص٣٠٨ .

على امتداد الطريق عدد من الأودية كوادى «برسان» و«جلتستان» و«علول» و«مترس» - بالإضافة إلى عدة أخوار وعيون مائية كانت تتجمع فيها مياه الأمطار التى تتساقط فى هذه الجهات بغزارة شديدة. هذا وكانت تنمو الحشائش والأعشاب الطويلة بجوار هذه الأودية والأخوار والعيون المائية مما جعل هذه المناطق تعد بمثابة مراعى طبيعية كان يستغلها كثير من أهالى «أوسه» فى تربية الماشية والأبل . أما بلدة «أوسه» فقد أوضح التقرير أنها صغيرة المساحة يقطنها حوالى خمسة آلاف نسمة يدينون بالإسلام يتولى زعامتهم أمير يكون عادة من أكبر مشايخ البلدة جاها. وأهالى «أوسه» يعيشون حياة بدوية فيهتمون بتربية الماشية والابل ولايزرعون سوى الذرة والتمر وكان غذاؤهم الرئيسى يتكون من الخبز الذى يصنعونه من الذرة بالإضافة إلى التمر وألبان الماشية ولحومها . وكان يشرف على البلدة جبل كبير يسمى جبل «أوسه» بلغ ارتفاعه حوالى ستمائة مترا تقريبا ، كما كان يوجد بالقرب منها بحيرة تعرف أيضا ببحيرة «أوسه» كان يصب فيها نهر صغير يسمى» «حواش» . والجدير بالملاحظة أن أهالى «أوسه» كانوا يعتمدون على هذه البحيرة فى الحصول على حاجاتهم من مياه الشرب لعذوبة مياهها ، كما أنهم كانوا يحصلون على حاجاتهم من المياه العذبة كذلك من بحيرة أخرى كانت تقع على بعد مسافة قصيرة فى الاتجاه الشمالى الشرقى من بلادهم تعرف ببحيرة «أبحيات» وقد قدرت المسافة بين بحيرة «آسال» وبين بحيرتى «أوسه» و«ابحيات» بنحو ثلاثين ميلا تقريبا [١].

وإلى هنا توقفت استكشافات منزنجر باشا ومحمد أفندى عزت ، بسبب الأحداث المؤسفة التى تعرضت لها الحملة المصرية فى أوسه ، كما ذكرنا آنفا ، ولو كان قدر للحملة من أن تستكمل سيرها إلى الحبشة لأمكن استشكاف الطريق الممتدة فيما بين «أوسه» والحبشة، فضلا عن استكشافات أخرى كانت ستتم بالحبشة نفسها ، لو حققت الحملة المصرية أهدافها ودخلت بلاد الحبشة.

على كل كانت آخر الاستكشافات المصرية فى المناطق الواقعة بشرق أفريقيا ، خلال عهد الخديوى اسماعيل ، تلك التى تمت فى بلاد «الجاديبورسى» الواقعة فى الاتجاه الجنوبى الغربى

١- م . ث. ف: محفظة ١١١ ملف ١ وثيقة رقم٥ من محمد أفندى عزت إلى مهر دار خديوى فى ٢٨ شوال سنة ١٢٩٢ (٢٧ نوفمبر سنة ١٨٧٥) .

لزيلع* . ففى ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٧ كانت قد وردت إلى الخديوى برقيه من «أبى بكر باشا شحيم» محافظ زيلع مضمونها أن شيخ بلاد «الجاديبورسى» المدعو«نور بن دويلى» كان قد حضر إلى زيلع وكشف للمحافظ عن رغبته ورغبة رعيته من أهالى «الجاديبورسى» فى الانضواء تحت راية الحكومة المصرية وأنه يرحب بارسال حملة عسكرية إلى بلاده لفتحها وإدخالها فى تبعية مصر[1]. وبطبيعة الحال رحب الخديوى بما ورد فى برقية محافظ زيلع وأمر باعداد الحملة العسكرية المطلوبة وقد كلف محمد مختار باشا بتولى قيادتها على أن يعاونه فى مهمة القيادة الضابط محمود أفندى خيرالله. وبالفعل تم إعداد الحملة فى زيلع وكانت تتكون من خمسين جنديا نظاميا وحوالى مائة آخرين من الجنود الباشبوزق (غير النظاميين) مزودين بالأسلحة والذخيرة والمؤن اللازمة بالإضافة إلى عدد كبير من الأبل والخيول . وقد غادر مختار باشا زيلع على رأس حملته فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٧ يرافقه الشيخ «نور بن دويلى» بتكليف من محافظ زيلع ، وذلك لكى يرشد الحملة لإتباع أقصر الطرق الصحراوية الموصلة إلى بلاده وليمنع فى الوقت نفسه أية مخاطر قد تتعرض لها الحملة من قبل عشائر «الجاديبورسى» المقيمة على امتداد الطريق [2]. وكان مختار باشا قد قام باستكشاف الطريق التى سلكتها الحملة بعد مغادرتها زيلع متجهة إلى بلاد الجاديبورسى ، فذكر أنها تمتد فى الاتجاه الجنوبى الشرقى من زيلع وتتصف بكثرة تعرجاتها وعدم استواء سطحها وضيق مسالكها وممراتها لارتفاع بعض اماكنها عن الأخرى وتراكم كميات كبيرة من الصخور الحجرية ذات الألوان والأشكال المختلفة. الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة المرور خلالها وهو ما كان يعانى منه أفراد الحملة المصرية. كذلك أوضح مختار باشا أنه كان يوجد على جانبى الطريق سلاسل من الجبال يتراوح ارتفاعها فيما بين ستمائة قدم وثلاثة آلاف قدم ، كما شوهدت بجوارها عدة غابات كثيفة بأشجار السنط والنبق والأشجار التى يستخرج منها المطاط . وكانت هذه

١- م . أ .س: دفتر ٢١ (معية سنية عربى) رقم ١٣ ص٢٥ من أبى بكر باشا شحيم محافظ زيلع إلى جناب الخديوى فى ١٢ رمضان سنة ١٢٩٤(٢٠ سبتمبر ١٨٧٧) وقد وردت إلى المعية فى ٣ شوال سنة ١٢٩٤ (١١ أكتوبر سنة ١٨٧٧) .

* راجع خريطة رقم (٨) ص٢٧٠ .

٢- م . أ . س: دفتر ٢١ (معية سنية عربى) رقم ٣٨ ص٨٧ من محافظ زيلع إلى جناب الخديوى فى ٦ ذى الحجة سنة ١٢٩٤ (١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧) - ووردت إلى المعية فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٤ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٧) .

الغابات بمثابة مأوى للعديد من حيوانات الفيله والأسود والنمور والنعام وغيرها من الحيوانات المختلفة والتى يكثر وجودها فى مثل هذه الجهات . وأضاف مختار باشا أنه شاهد بالقرب من الطريق عدة أخوار مائية تتجمع فيها مياه الأمطار . وكانت تحدث عند سقوط الأمطار بغزارة أن تتحول هذه الأخوار إلى أنهار مائية صغيرة كانت تخترق بمجراها المائى الصحراء المجاوره حيث تصب مياهها بها أو أن تواصل مجراها إلى أن تصب فى المحيط الهندى، وكانت من أشهر هذه الأنهار نهر «واربود Warabod » و«نهر جرزا Guirza» . وإلى جانب هذه الأخوار وجدت كذلك ، عيون مائية كثيرة بالقرب من بلاد «الجاديبورسى» وقد لعبت هذه العيون المائية دورا هاما فى تزويد أهالى هذه البلاد بما يحتاجون إليه من مياه الشرب أثناء موسم الجفاف. وقد شوهدت، أيضا ، بجوار هذه الأخوار والعيون المائية- حيث تنمو الحشائش والأعشاب الطويلة- أكواخا من القش وفروع الأشجار، كان يقيم بها بعض الأفراد من عشائر قبيلة «الجاديبورسى» الذين كانوا يهتمون بتربية الماشية والأبل ويفضلون من أجل ذلك الترحال من مكان لآخر بحثا عن مناطق يرعوا فيها ماشيتهم وإبلهم [(١)].

على أية حال وصلت الحملة المصرية إلى بلاد الجاديبورسى دون أن تتعرض لحوادث اعتداء من قبل عشائر الجاديبورسى المقيمة فى الجهات التى مرت بها الحملة . وقد رحب أهالى الجاديبورسى بقدوم الحملة المصرية كما رحبوا برفع الأعلام المصرية فى بلادهم. ثم لم يلبث مختار باشا أن واصل نشاطه الكشفى بها ، فذكر أن اسم هذه البلاد ينسب إلى قبيلة «الجاديبورسى» الصومالية التى كانت تسكن هذه البلاد منذ زمن بعيد . وقد تفرعت من هذه القبيلة عدة عشائر سكنت هى الأخرى جهات مجاورة لهذه البلاد. وأوضح أن «بلاد الجاديبورسى» كانت تشغل مساحة كبيرة من الأراضى الخصبة الصالحة لزراعة مختلف أنواع المحاصيل خاصة البن والتبغ والذرة- بيد أن أفراد قبيلة «الجاديبورسى» كانوا لايهتمون بالزراعة اهتماما كبيرا حيث كانوا يفضلون عليها الرعى وتربية الماشية والإبل . ومن ثم فقد بذل مختار باشا وأفراد الحملة المصرية غاية جهدهم فى ترغيب الأهالى على الزراعة والاهتمام بها خاصة وأنه كان يتوفر ببلادهم مياه الرى اللازمة ، ففضلا عن مياه الأمطار الغزيرة كانت توجد مياه الأخوار والعيون المائية . ومن جهة أخرى فقد أوضح مختار باشا أنه كان يوجد

١- BTSKG., Ser , I, No. 7 (Le Caire 1880), pp. 5-8 .

بلاد الجاديبورسى بعض المخلفات الأثرية مثل بقايا جامع قديم البناء وكذلك بقايا لبعض المنازل القديمة ، بالإضافة إلى مقبرة لواحد من الشيوخ يدعى الشيخ «عبادة» كانت تلجأ إليها السيدات العقيمات لقضاء ليلة بها طلبا للإنجاب وذلك حسب الاعتقاد السائد لديهن .

كما أوضح مختار باشا أن رجال قبيلة «الجاديبورسى» يتميزون ببشرتهم ذات اللون الأسود النحاسى ، كما يتميزون بطول القامة وقوة البنيان وبالجبهة العريضة والعيون الكبيرة والشفاه الغليظة والشعر المجعد . وعادة ما كانوا عراة الرؤوس، يتركون لحاهم ويرتدون ملابس بيضاء اللون لاتتعدى قطعتين من القماش يلف الرجل إحداهما حول وسطه والأخرى حول أعلى جسمه، وكانوا يحرصون على لبس صنادل من الجلد فى أرجلهم. أما المرأة فكانت لديها مسحة من الجمال فهى ممشوقة القوام جذابة الملامح ذات أسنان بيضاء لامعة وكانت تعتنى بنظافة ملابسها التى هى عبارة عن قطعتين من القماش الأبيض ، كذلك ، تغطى بإحداهما نصفها الأسفل وتغطى بالأخرى النصف العلوى، كما كانت تضع على رأسها دائما قطعة من القماش الأسود، بيد أنها كانت حافية الأقدام لاتميل إلى التزين وتقضى طوال ساعات اليوم فى الأعمال المنزلية[١].

وقد لوحظ أن مساكن الأهالى كانت عبارة من أكواخ خشبية تتكون من عدد من الحجرات المسقوفة بفروع الأشجار وأوراقها وعادة ما كان يحرص الأهالى على تخصيص حجرة من حجرات الكوخ لتربية الماشية والابل. وكان أثاث هذا المسكن بسيطا إذ لايتعدى بعض الجلود المستخدمة كأسرة للنوم ، وبعض الأوانى الخشبية التى تستخدم لحفظ اللبن والماء . أما أكواخ شيوخ القبيلة فكانت تتميز عن أكواخ الأهالى باتساع حجراتها وبما تحتويه من أثاث غالبا يشترى من زيلع كالحصر الملونة والأوانى والأقداح الفخارية . كذلك لوحظ أن غذاء الأهالى كان لايخرج عن الخبز المصنوع من الذرة واللبن ولحوم الماعز والضأن، كما لوحظ أنهم يميلون إلى التدخين وشرب «البوظة» المصنوعة أيضا من الخبز . ومن جهة أخرى فقد أضاف مختار باشا أن أهالى الجاديبورسى كانوا يحبون حياة الحرب والقتال فاذا قتل أى شخص من إحدى العشائر تأثرت العشيرة كلها لمقتله وسرعان ما تحاول الثأر من عشيرة الشخص القاتل. وهكذا كانت تنشب بينهم دائما الحروب والمعارك القبلية ، مما جعلهم غير مستقرين فى حياتهم وغير آمنين على أنفسهم ، كما تسببت كثرة الحروب بينهم فى تأخرهم الحضارى وعدم اهتمامهم بأمور

١- BTSKG., Ser . I, No . 7 , pp. 10-13

الزراعة والصناعة والتجارة . وقد بذل مختار باشا ما فى وسعه لإزالة الخلافات القائمة بينهم ونجح فى إيجاد روح المحبة والألفة والتعاون فيما بينهم، كما عمل فى الوقت نفسه على تصفية الخلافات التى كانت قائمة بينهم وبين قبائل «العيسى» المجاورين لهم فى الأرض . ويكون مناسبا لو أشرنا إلى أن أهالى «الجاديبورسى» كانت لديهم عادة واضحة عند عقد مجلس للصلح بين متخاصمين فكان يحضر المتخاصمان ومع كل منهما ثلاث قطع صغيرة من الأحجار يضعها فى وسط المجلس ثم يجلس المتخاصمان وكذلك الحاضرون من الشيوخ ورجال العشيرة على هيئة دائرة وبعد أن يعرض كل متخاصم شكواه ويقر الحاضرون أمر الصلح يأخذ كل متخاصم أحجاره الثلاثة ويلمس بها جبهته وهذا يعنى أنه لو نقض هذا الصلح فسوف يتحول إلى حجر. كذلك أوضح مختار باشا أن أهالى «الجاديبورسى» كانوا يتبعون فى حكمهم نظاما شبيها بالنظام المتبع لدى أهالى العيسى، فالى جانب شيخ قبيله «الجاديبورسى» كان يوجد مجلس الشورى الذى يختار أعضاؤه من رجال عشائر القبيلة وعادة ما كان يجتمع هذا المجلس برئاسة شيخ قبيلة «الجاديبورسى» للنظر فى أمور القبيلة ومناقشة القضايا الهامة وعقد الصلح فيما بين العشائر المتخاصمة وقرارات هذا المجلس كانت نافذة المفعول فاذا اجتمعت آراء الحاضرين على أمر ما نفذ فى الحال أما إذا اختلفت آراؤهم حول هذا الأمر فانه يبطل نفاذه . هذا وفى نهاية استكشافات مختار باشا ببلاد «الجاديبورسى» أوضح أن أهالى هذه البلاد كانت لديهم بعض العادات الموروثة عن أسلافهم كعادة تعدد الزوجات ، فالرجل هناك كان يتزوج بأكثر من امرأة سواء من عشيرته أو من العشائر الأخرى ، هادفا بذلك كسب أكبر عدد من الأصدقاء والأصهار ، فضلا عن رغبته فى كثرة عدد أولاده . حيث كان الاعتقاد السائد لدى الأهالى هناك أنه بقدر ما يكون لدى الرجل من عدد الأولاد ، بقدر ما تكون منزلته ومكانته بين قومه. وأوضح كذلك مختار باشا أنه على الرغم من أن أهالى «الجاديبورسى» يدينون بالإسلام فانهم كانوا يجهلون أمور الشريعة الإسلامية والسنة المحمدية ويعتقدون فى أمور تخالف تعاليم الإسلام كذهاب النساء العقيمات إلى القبور لقضاء ليلة بها طلبا للإنجاب أو كاعتقاد الأهالى فى أمور السحر والشعوذة وحرصهم على الذهاب إلى السحرة والمشعوذين لاستجلاب السعد والرزق عن طريقهم لاستطلاع رأيهم قبل الخروج فى حرب أو قتال أو لشفائهم من الأمراض المختلفة وكذلك شفاء ماشيتهم وأبلهم إذا ما أصيبت هى الأخرى بالأمراض[1]. والجدير بالذكر أن استكشافات مختار باشا ببلاد «الجاديبورسى»

١- BTSKG., Ser . I., No . 7 pp. 12-17 .

كانت تعتبر آخر استكشافات مصرية تمت فى مناطق شرق أفريقيا فى ذلك الوقت ، إذ لم تشهد هذه المناطق استكشافات مصرية أخرى بسبب موقف الحكومة الإنجليزية المعادى للتوسع المصرى فى هذه المناطق ، كما سوف نشير إليه فى الفصل اللاحق .

وإجمالا لما سبق يمكننا القول أن مصر استطاعت أن تضم فى إطار توسعها الكشفى فى أفريقيا جهات جديدة تقع بساحل الصومال كجهات رأس جردفون ورأس- حافون وبراوه ومنطقة مصب نهر جوبا وقسمايو ولامو وفرموزه وجهات أخرى تقع بشرق أفريقيا كبلدان منطقة السودان الشرقى وبلاد العيسى والنولى وهرر وأوسه والجاديبورسى. وليس من شك فى أن ما توصلت إليه مصر من معلومات وحقائق هامة تتعلق بأوضاع هذه الجهات وبحياة وعادات سكانها ، ليوضح حجم الجهود المصرية التى بذلت فى سبيل استكشاف مناطق أفريقية جديدة وتحقيق كسب علمى وجغرافى أفاد- ولايزال يفيد- الباحثين والدارسين المعنيين بأمر هذه الجهات .

والواقع أن أهمية الجهود المصرية فى منطقتى ساحل الصومال وشرق أفريقيا ، ليست فى كونها قد ساهمت فى حركة استكشاف القارة وإفادة النواحى العلمية والجغرافية فحسب ، بل هى كامنة فى دلالاتها حيث أن معظمها تم وسط ترحيب أهالى الجهات المذكورة بقدوم الحملة المصرية ورغبتهم فى الانضواء تحت السيادة المصرية ، الأمر الذى مكن المستكشفين المصريين، من ضباط الحملات المصرية، من دراسة هذه الجهات دراسة وافيه وساعدهم على معرفة جوانب كثيرة تتعلق بالموقع والمناخ وطبيعة الأرض والجبال والأودية والأخوار والعيون المائية ، كما تتعلق بنشاط السكان وطرق معيشتهم والعادات التى يمارسونها ... وغير ذلك . وكانت الجهود المصرية فى هذه الناحية على عكس الجهود الكشفية الأوربية التى سبقتها وواكبتها[1] فى المنطقة نفسها ، إذ تعرضت الجهود الأوربية فى معظم حالاتها لاعتداء الأهالى الوطنيين ، ومن ثم لم يجد المستشكفون الأوربيون يد العون والمساعدة من قبل الأهالى مما كان له تأثيره الواضح على نشاطهم الكشفى هناك.

١- المعلوم أن منطقة الساحل الصومالى وشرق أفريقيا كانت قد شهدت نشاط مصر الكشفى فى العقد السابع من القرن التاسع عشر وهى الفترة الزمنية التى شهدت فيها المنطقة أيضا جهودا أوربية مماثلة منها : جهود المستكشفين الإنجليزين «ستانلىStanley » و«كامرونCameron » والمستكشفين الفرنسيين: «ميشيلا =

وعلى كل فان جهود مصر الكشفية فى ساحل الصومال وجهات شرق أفريقيا ، تعد متممة للجهود الأخرى المماثلة التى سبق لمصر أن قامت بها فى مناطق أفريقيا المختلفة خلال عهد الخديوى اسماعيل والتى سبقت معالجتها.

= دبيز Michel Debaize» و«جورج رفوال Georges Révoil» أما فيما قبل سبعينيات القرن التاسع عشر ، فكانت هناك جهود أخرى أوربية حفلت بها المنطقة المذكورة ، لعل من أبرزها جهود المستكشفين الألمان : «كرابف Krapf» و «ريمان Rebman» و «فون ديرديكين Von . der Decken» وجهود المستكشفين الإنجليز : برتون Burton » و«سبيك Speke» و «جرانت Grant» و«لفنجستون Livingestone» . انظر : السيد رجب حراز : افريقية الشرقية والاستعمار الأوربى ص١٧٦ ، كذلك انظر : شوقى الجمل : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها : صفحات ٧٨ ، ٨٠ ، ٩٠ ، ٣٩٨ ، ٤١٣ .

الفصل التاسع
عوامل توقف الكشوف المصرية فى أفريقيا

الصعوبات الطبيعية للقارة -الخديوى اسماعيل وخطورة الاستعانة بالأجانب- مساوئ حكم صمويل بيكر- غوردن ودوره الاستعمارى فى تصفية أملاك مصر الأفريقية - الحروب بين مصر والحبشة- نتائج الحروب - تدخل انجلترا فى شئون مصر- إبرام معاهدة ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ - نتائج المعاهدة - ثورات دارفور وبحر الغزال وكردفان - موقف انجلترا العدائى من التوسع المصرى فى أنحاء أفريقيا - إبرام معاهدة ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ - اضطراب الأوضاع الداخلية فى مصر بسبب تفاقم الأزمة المالية .

كان طبيعيا إزاء توسع مصر الهائل فى استكشاف جهات أفريقيا المختلفة، أن يواجه هذا التوسع بصعوبات عديدة بعضها يتعلق بمظاهر الطبيعة الأفريقية ، والبعض الآخر فرضته الظروف السياسية التى أحاطت بمصر آنذاك ، فضلا عن الأوضاع الداخلية التى باتت عليها مصر فى ذلك الوقت. والملاحظ أن جهود مصر الكشفية كانت قد تأثرت بهذه الصعوبات . بيد أن الصعوبات الطبيعية كانت لاتشكل خطورة حقيقية على نشاط مصر الكشفى فى الجهات الأفريقية المختلفة مثلما شكلته الظروف السياسية وأوضاع مصر الداخلية . فكما هو معروف لدينا من قبل أن حملات وبعثات الاستكشاف المصرية ، كانت تواصل تقدمها فى أنحاء القارة الأفريقية برغم ما كانت تعانيه من صعوبات طبيعية تمثلت فى صعوبة الوصول إلى داخل القارة بسبب عدم صلاحية معظم الأنهار والبحار الداخلية للملاحة ، وكذلك صعوبة المرور بالطرق والدروب والمسالك البرية لضيقها وكثرة تعرجها وعدم استواء سطحها ، كما تمثلت هذه الصعوبات فى انتشار الأمراض الخطيرة ووجود الحيوانات المفترسة والحشرات الضارة والطيور الجارحة . بالإضافة إلى غزارة سقوط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وصعوبة الحصول على المياه العذبه الصالحة للشرب.

ولما كان رجال الحملات والبعثات الكشفية قد تغلبوا على هذه الصعوبات الطبيعية واستطاعوا ، على الرغم مما فقدوه من ضحايا ، أن يحققوا النتائج المرجوه من إرسال حملاتهم وبعثاتهم الكشفية ، كما أوضحنا فى فصول هذا البحث، فانه يكون من الأوفق عدم التعرض إلى مثل هذه الصعوبات طالما أنها لم تؤد إلى توقف نشاط مصر الكشفى فى بعض الجهات

الأفريقية كما سببته الصعوبات الأخرى الناجمة عن الأوضاع السياسية والداخلية التى حاقت بمصر فى أواخر عهد الخديوى اسماعيل، حيث كانت تعد هذه الصعوبات بمثابة عوامل هدم للجهود الكشفية المصرية فى أفريقيا . فهى لم تؤد إلى توقف نشاط مصر الكشفى فى بعض جهات أفريقيا إبان عصر اسماعيل فحسب ، وإنما مهدت فى الوقت نفسه إلى توقف هذا النشاط تماما فى بقية الجهات الأفريقية الأخرى بعد هذا العصر، ومن ثم فانه يجدر بنا الآن دراسة هذه العوامل بشئ من التفصيل .

وبادئ ذى بدء يمكننا القول أن الخديوى اسماعيل كان قد ساهم - دون أن يدرى - فى إيجاد بعض هذه العوامل . فقد أشرنا من قبل أنه تملكته فى ذلك الوقت رغبة الاستعانة بالضباط والموظفين الأجانب من مختلف الجنسيات لتسيير أمور الدولة وجعلها شبيهة بالدول الأوربية، حيث كانت لديه ، كما أوضحنا سابقا . عقدة التقرب من أوربا فكان لايدخر وسعا فى استقدام العديد من الضباط والموظفين الأوربيين والأمريكيين ليلحق بهم فى الجيش المصرى وكان يسند إليهم المناصب الكبرى فى الدولة كمنصب حاكم المديرية الاستوائية أو حكمدار عام السودان أو مدير عموم شرقى السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر ... وكذا منصب محافظ أو مدير لأحد الأقاليم الأفريقية التابعة لمصر، كذلك أسند إلى بعضهم مناصب إدارية هامة كمنصب مفتش المالية ومفتش عموم تلغرافات السودان ومدير وابورات البوستة الخديوية ومدير مصلحة الموانئ والمنارات المصرية... وغيرها .

وبالإضافة إلى ما سبق فقد عهد إلى كثير منهم بقيادة الحملات والبعثات الكشفية العديدة التى أرسلتها مصر لتجوب مناطق أفريقيا المختلفة ، كما رأينا. هذا وقد أوضحنا فى موضع سابق من هذا البحث أن الخديوى كان يهدف ، من الاستعانة بهؤلاء الأجانب ، مخاطبة ود الدول الأجنبية التى ينتمون إليها وكسب صداقتها ليتمكن من الاستدانة منها، وليحصل على تأييدها فى مشاكله مع الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية على مصر وفى مشروعاته التوسعية فى أفريقيا، بالإضافة إلى أنه يريد أن يثبت لهذه الدول الأجنبية ، وبخاصة انجلترا، التى تبنت آنذاك مسألة مناهضة تجارة الرقيق، صدق رغبته فى مناهضة هذه التجارة حيث أنه يستعين بأبنائها فى القضاء عليها. وإذا جاز لنا أن نوافق الخديوى اسماعيل على اتباع هذه السياسة من منطلق الاستفادة بخبرة الأجانب سواء الضباط أو الموظفين فى شئون الحروب والأعمال المدنية ، فاننا الآن وبعد أن اثبتنا فى سياق هذا البحث عدم إخلاص هؤلاء الأجانب

فى خدمة مصر باستثناء قله منهم أمثال : ستون باشا وبوردى وبروت .. يجدر بنا أن نؤكد هنا أن ما أتاه اسماعيل كان خطأ لايغتفر إذ ترتب على استعانته بالأجانب وركونه الشديد إليهم بغير تبصر أو تفكير ، أن استغل هؤلاء تقرب الخديوى إليهم وبدأوا يعملون منذ أن وطأت أقدامهم أرض مصر، على تحقيق مصالحهم الخاصة وكذلك مصالح الدول التى يتبعونها ، وبالطبع كان تحقيق هذه المصالح على حساب مصر[١]. ثم لم يلبث أن صار لهؤلاء، بعد فترة من الوقت، الكلمة المسموعة والسيادة المطلقة فى أمور الدولة ، كما صار لدولهم وبخاصة دولتى انجلترا وفرنسا حق التدخل فى شئون مصر حتى تمكنت هاتان الدولتان فى نهاية الأمر من خلع اسماعيل سنة ١٨٧٩ ثم انفردت انجلترا وحدها باحتلال مصر سنة ١٨٨٢ .

هذا وكان الأجدر بالخديوى اسماعيل منذ البداية أن يستغنى عن خدمة الأجانب ويستعين بالمصريين الذين كانوا لايقلون كفاءة ومقدرة عن الأجانب ، كما لمسنا ذلك بوضوح فى فصول هذا البحث ، بيد أن الخديوى كان قد تجاهل هذه الحقيقة واعتمد على الأجانب ، ولم يكتف بذلك بل كان ضعيفا أمامهم حتى أنه لم يستطع أن يواجههم بأخطائهم أو يحاسبهم على ما اقترفوه من جرائم عديدة فى حق مصر. وقد يكون من الأهمية بمكان أن تذكر هنا على سبيل المثال شخصيتين من الشخصيات الأجنبية التى تجلى أمامها ضعف الخديوى الواضح وهما الضابطان الانجليزيان : «صمويل بيكر» و«غوردن باشا» . فالمعروف أن هذين الضابطين كانا قد لعبا دورا هاما فى تاريخ مصر الحديث حيث تقلدا فى ممتلكاتها الأفريقية مناصب خطيرة وعهد إليهما بمسئوليات جسام ، غير أن الأحداث أثبتت عدم إخلاصهما لمصر، فقد أساءا إلى وجودها فى هذه الممتلكات وعملا بجد على تصفية الإدارة المصرية هناك، ثم أنهما شجعا دولتيهما انجلترا على احتلال المناطق الأفريقية التابعة لمصر، على اعتبار أن انجلترا خير من يفيد هذه المناطق حضاريا دون مصر[٢]. وعلى الرغم من ذلك فلم يجرؤ على اتهامهما بأية أخطاء كما أنه لم تكن لديه القدرة والشجاعة على أن يوجه إليهما حتى اللوم على هذه الأخطاء، بل على العكس من ذلك نجده يطرى عليهما ويمنحهما الرتب والأوسمة والنياشين المختلفة. والجدير بالذكر أن موقف الخديوى المتخاذل هذا أمام الضابطين الإنجليزيين كان عن

١- شوقى الجمل : سياسة مصر ... ص١٣٩ .

٢- جميل عبيد : المديرية الاستوائية ص١٠٣ كذلك انظر :

Baker, S. : Ismailia, vol . II , p. 502 . Allen , B. : Gordon and the Sudan , p. 61 .

طواعية ورغبة منه فى أن يرضى الحكومة الإنجليزية حيث كان حريصا على التقرب منها وكسب صداقتها- كما ذكرنا آنفا- وقد عرفنا سلفا أن الحكومة الإنجليزية كانت وراء التحاق كل من «صمويل بيكر» و «تشارلس غوردن» فى خدمة مصر. وذلك لما عرف عنهما من أنهما من أشهر دعاة الاستعمار الإنجليزى فى أفريقيا ومن ثم فانهما سيعملان بحماس على تصفية الوجود المصرى فى المناطق الأفريقية التابعة لمصر ويقومان فى الوقت نفسه بالتمكين للنفوذ الإنجليزى بها ، وبالفعل كان الضابطان عند حسن ظن الحكومة الإنجليزية، فقد سبق لنا أن أوردنا فى الفصل الثالث من هذا البحث الدعوى الصريحة التى وجهها «بيكر» إلى حكومته الإنجليزية بعد التحاقه فى خدمة مصر، والتى طالب فيها حكومته بضرورة الإسراع لأن تحتل المناطق الاستوائيّة التى أجرى بها الاستكشافات لحساب مصر وكأنه بذلك لم يعر اهتماما للحكومة الصرية التى يعمل فى خدمتها مؤكدا عدم إخلاصه لمصر. كذلك أوضحنا أن الفترة التى قضاها كحاكم للمديرية الاستوائية (١٨٦٩-١٨٧٣) كان قد أساء فيها للحكم المصرى كثيرا حيث تسبب فى عداء قبائل «البارى» - المستوطنة حول بلدتى الاسماعيلية ولادو- للحكومة المصرية وذلك من جراء الهجوم المتكرر الذى كان يشنه عليهم للحصول على ماشيتهم ومؤنهم عنوة ، فضلا عن ذلك كان «بيكر» يكثر من الإدلاء بتصريحاته العدائية إزاء السكان الأفارقة فتارة يصفهم بأنهم أقل الشعوب إحساسا بانسانيتهم وهم لايستحقون أى جهد يبذل لتطويرهم . وتارة أخرى يصفهم بأنهم عبيد لايقدرون معنى الحرية[١]. وهكذا كشفت تصريحات «بيكر» عن شعوره العدائى تجاه السكان الأفارقة ، فكان طبيعيا أن يبادله هؤلاء السكان نفس الشعور العدائى وبالتالى كان هذا شعورهم تجاه الحكومة المصرية التى هو أحد موظفيها. وعلى الرغم من الإساءة التى ألحقت بمصر نتيجة لحكم «بيكر» فى المديرية الاستوائية ، فان الخديوى لم يتخذ ضده أى إجراء يتسم بالحزم وكان الأجدر به أن يستدعيه ويعفيه من حكم المديرية الاستوائية بيد أنه اكتفى بأن أرسل له برقية طالبه فيها بتغيير سياسة العنف التى يتبعها مع الأهالى هناك بسياسة أخرى تتصف بالمسالمة والعدل[٢]. والملاحظ أن «بيكر» وإن كان قد استجاب لأمر الخديوى، فترة من الوقت ، إلا أنه سرعان ما عاد إلى ممارسة سياسة العنف والقسوة مع الأهالى حتى انتهت مدة خدمته بالحكومة المصرية فى أول أبريل سنة ١٨٧٣ .

١- انظر الفصل الثالث ، ص(١١١) .

٢- جورج جندى وجاك تاجر: اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ... ص٢٣٧ .

أما «غوردن باشا» فمن المعروف أنه تولى حكم المديرية الاستوائية بعد رحيل «بيكر» بعام تقريبا أي فى فبراير سنة ١٨٧٤ وظل حتى ديسمبر سنة ١٨٧٦ وكان توليه هذا المنصب أيضا بايعاز من الحكومة الإنجليزية وبموافقة الخديوى كما ذكرنا سابقا. بيد أنه منح سلطات أكبر من سلطات «بيكر» فالمديرية الاستوائية فى عهد «بيكر» كانت لاتزال تتبع فى إدارتها وماليتها حكمدارية السودان وكان على «بيكر» الانصياع لأوامر حكمدار عام السودان، أما «غوردن» فقد طالب عند تعيينه كحاكم للمديرية الاستوائية وبناء على أوامر الحكومة الإنجليزية أن يستقل بادارة ومالية المديرية عن حكمدارية السودان ، أن يتبع الحكومة المصرية مباشرة دون الاتصال بحكمدار عام السودان . وبالفعل تحقق له ولحكومته الإنجليزية مما أرادا إذ أصدر الخديوى أمره فى ١٩ فبراير سنة ١٨٧٤ إلى حكمدار عام السودان يقضى بتحقيق ذلك [١].

والواقع أن «غوردن» منذ أن استقل بحكم المديرية الاستوائية عن حكمدارية السودان ، كان يتصرف فى أمور المديرية كمن له السيادة المطلقة دون الرجوع إلى الخديوى لأخذ الرأى والمشورة فيرفت من يشاء من الموظفين ويعين بدلهم من يشاء فكان أول قرار اتخذه بعد وصوله المديرية الاستوائية يقضى برفت محمد رؤوف بك الذى كان يدير أعمال المديرية الاستوائية بعد رحيل «بيكر» وأثبت فى إدارته هذه كفاءة ومقدرة فائقة[٢]، اعترف بها غوردن نفسه[٣].

١- م . أ . س: دفتر ١٩٤٨ (أوامر كريمة عربى) رقم ١١ ص٤٤ صورة الأمر الكريم الصادر إلى حكمدار السودان فى ٢ محرم سنة ١٢٩١ (١٩ فبراير سنة ١٨٧٤)، كذلك انظر : س . ص: دفتر ١٦ (معية سنية عربى) مجموعة ٥ أوامر علية صادرة للأقاليم أمر عال صادر إلى حكمدار السودان فى ٢ محرم سنة ١٢٩١- (١٩ فبراير سنة ١٨٧٤) .

٢- ابراهيم فوزى : السودان بين يدى غوردن وكتشنر جـ١ ، ص٦ ، ص١٠ .

٣- يذكر غوردن فى تلغراف بعث به إلى القاهرة «... لما توجهت إلى غندكرو... وجدت رؤوف بك فى غاية الراحة والامتزاج مع المستخدمين ...» انظر : م . أ. س: دفتر ٢٤ (عابدين) وارد تلغرافات عربى رقم ١٨٦ صورة التلغراف العربى من القولونيل غوردن بالخرطوم إلى خيرى باشا فى ١٩ ربيع أول سنة ١٢٩١- (٦ مايو سنة ١٨٧٤) وورد فى ليلة ٢٠ منه (٧ مايو سنة ٨٧٤) ، كذلك أورد غوردن فى خطاب آخر «... أن محمد رؤوف بك قومندان العساكر من وقت حضوره مع «بيكر باشا» وهو مكابد التعب والمشقات الزايده وهو ممنون منه لأهليته وحسن إدارته وسيره مع الأهالى وغيرهم ...» انظر : م . أ. س: دفتر٥ (معية سنية عربى) رقم ٤ ص١٧ صورة الإفادة الواردة من مأمور جهات خط الاستوى إلى المعية السنية فى ٢٥ رجب سنة ١٢٩١ (٧ سبتمبر سنة ١٨٧٤) وورد فى ١٣ رمضان سنة ١٢٩١ (٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٤) . هذا وقد نشر د. جميل عبيد نص الوثيقتين فى كتابه المديرية الاستوائية ص٤١٢ ، ٤٤٢ .

ويبدو أن «غوردن» كان قد أراد - بقراره التعسفى هذا إبعاد شخصية مصرية ذات مكانة قوية وشعبية جارفة لمسها بنفسه بين الأهالى والجنود والموظفين العاملين فى المديرية الاستوائية، وذلك رغبة منه فى أن لاتحجب شخصية رؤوف بك المصرية شخصيته هو التى تطلع لأن تكون الشخصية المسيطرة الوحيدة فى حكم المديرية الاستوائية دون سواها خاصة وإنه كان ماثلا أمام عينيه مدى الكراهية التى كان يكنها أهالى هذه الجهات «لبيكر» على اعتبار أنه من الشخصيات الأجنبية المتعالية عليهم . فضلا عن ذلك فقد أراد «غوردن» بقرار رفت رؤوف بك أن يبدأ فى تنفيذ السياسة التى اعتزم عليها والتى تقضى بالتخلص من الشخصيات المصرية ذات الأهمية على أن يحل محلها شخصيات أوربية تحقق له أهداف بلاده الاستعمارية[1]. على كل لم يبد الخديوى اعتراضه على أمر الرفت هذا والتزم الصمت إزاءه ، تماما مثلما فعل حينما ثبت لديه إهمال وتقصير «غوردن» فى الاتصال بحملة ماكيلوب باشا المرسلة إلى مصب نهر جوبا ، على الرغم من أن «غوردن» نفسه- كما سبق أن عرفنا- هو الذى اقترح على الخديوى إرسال هذه الحملة لإيصال أملاك مصر فى أعالى النيل الأبيض بالساحل الأفريقى، ثم لم يلبث أن تخلى عن اقتراحه هذا بعد أن وصلته تعليمات الحكومة الإنجليزية تلومه على ذلك وتأمره بضرورة التخلى عن هذا الاقتراح كما أوضح ذلك «شايى لونج»[2].

والجدير بالملاحظة أن «غوردن» كان قد راجع نفسه على هذا الاقتراح واعتبره جريمة ارتكبها فى حق حكومته الإنجليزية التى كانت لاتنظر بعين الارتياح إلى مثل هذه الحملة المصرية المرسلة إلى الساحل الأفريقى. ومن ثم فقد أرسل رسالة اعتذار إلى الحكومة الإنجليزية ذكر فيها أنه أخطأ فى حق بلده حينما اقترح على الخديوى إرسال هذه الحملة ، ولهذا فهو يعتبر نفسه الملوم فى المسألة كلها . كما بعث إلى جون كيرك John Kirk- قنصل انجلترا العام فى زنجبار - برسالة أخرى يبدى فيها أسفه واعتذاره لاتخاذه هذا الموقف[3]. ثم لم يلبث «غوردن» بعد ذلك أن عمل على استرضاء الحكومة الإنجليزية فأمر- بدون وجه حق - أن

١- جميل عبيد: المرجع السابق. ص٦٠ .

٢- Long , C.: L'Egypt et Ses Provinces Perdues, p. 124 & Les Trois Prophetes.., p. 63 .

٣- مورهيد : النيل الأبيض ، ص١٨٣ .

تنسحب القوات المصرية من مملكة أوغندا ، كما أرسل إلى ملكها «ام تيسا» إقرارا هاما منه يعترف فيه باستقلال المملكة عن مصر[١]. هذا على الرغم من أن الملك الأوغندي- كما سبق توضيحه - هو الذي طلب من «غوردن» إبقاء القوات المصرية في «روباجا» عاصمة المملكة وفي منطقتي «أورندجاني» و«كوستزا» التابعتين للمملكة وذلك رغبة منه في إعلان الولاء للحكومة المصرية. ولم يكتف غوردن بذلك، بل أمر أيضا بانسحاب قوات مصرية أخرى من مملكة «أورنيورو» بعد أن نجحت في دخول عاصمتها «ماسندى» . وتجدر الإشارة إلى أن غوردن كان قد أصدر أوامر انسحاب القوات المصرية من أوغندا وأونيورو، دون أن يستشير فيها الخديوى. ثم لم يلبث بعد أن تم الانسحاب بالفعل أن أخذ يراسل الخديوى في هذا الشأن مبينا له الأسباب التي دفعته لأن يصدر أوامر الانسحاب هذه فأوضح بأنه لجأ إلى هذا خشية أن يعود «ام تيسا» ملك أوغندا لطابع الخيانة والغدر ويفتك بالقوات المصرية المرابطة بأراضيه [٢]. كما أوضح بأنه كان يخشى أيضا تحرش «كاباريجا» ملك «أونيورو» بالقوات المصرية الموجودة كذلك بأراضي المملكة[٣]. وكأن «غوردن» قد أراد بذلك حماية وسلامة أرواح الجنود المصريين . والواقع أن هذه الأسباب التي تذرع بها «غوردن» مبررا انسحاب القوات المصرية من الجهات الاستوائية ، كانت بلا شك أسبابا مغرضة أراد بها أن يخفي دوافعه الحقيقية المتمثلة في إبعاد مصر عن هذه الجهات لتتمكن انجلترا بعدئذ من الوصول إليها لكي تستعمرها . فمن المعروف لدينا سابقا أن «غوردن» كان أول من أدرك رغبة «ام تيسا» الصادقة في التعاون مع مصر والتقرب منها وقد بعث إلى الخديوى بما يشير إلى نوايا «ام تيسا» الطيبة تجاه مصر[٤]. وبالتالي فان مسألة غدر «ام تيسا» بالقوات المصرية المرابطة

١- جميل عبيد: المرجع السابق ، ص٩٨ .

٢- م . أ. س: دفتر ٢٤ (عابدين) وارد تلغرافات . صورة التلغراف العربي الشفرة رقم٨٧ ص١٥٠ من غوردن باشا إلى خيري باشا في ١٢ رمضان سنة ١٢٩٣ (١ أكتوبر سنة ١٨٧٦) وورد في ١٦ منه (٥ أكتوبر سنة ١٨٧٦) ، كذلك انظر دفتر ٤٣ (عابدين) وارد تلغرافات - صورة التلغراف العربي رقم ١٠٢ من غوردن باشا بالخرطوم إلى خيري باشا في ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٧٦ وورد في ٢٩ منه .

٣- م . أ . س: دفتر ٤٣ (عابدين) وارد تلغرافات - صورة التلغراف العربي الشفرة رقم ١٢١ ص٢٠٥ من غوردن باشا إلى سعادة خيري باشا (في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٧٦ وورد في أول نوفمبر سنة ١٨٧٦) .

٤- م . أ. س: دفتر ٤٣ (عابدين) وارد تلغرافات- صورة التلغراف العربي رقم٩٠ من مأمور جهات الاستوى إلى خيري باشا في ٢٣ شعبان سنة ١٢٩٣- (١٣ سبتمبر سنة ١٨٧٦) وورد في ٨ شوال سنة ١٢٩٣ (٢٧ أكتوبر سنة ١٨٧٦) .

بأراضيه كان أمرا مستبعدا خاصة وأن «ام تيسا» كان يرغب فى إبقاء هذه القوات بأزاضيه حتى يستمد منها على حد قوله : «... قوته فى بسط سلطته على الرعية....»[١].

وإذا افترضنا جدلا صحة الادعاء الذى ذكره «غوردن» والذى يقضى بمحاولة «ام تيسا» الفتك بالقوات المصرية ، فان هناك حقيقة ثابتة تدحض هذا الادعاء إذ تأكد لنا من خلال الوثائق أن قوات «ام تيسا» العسكرية كانت لاتؤهله لمقاومة القوات المصرية المقيمة بأراضى المملكة. وهذا باعتراف غوردن نفسه ، فقد أشار فى كثير من مراسلاته إلى ما يوضح استهانته بقوات «ام تيسا» العسكرية إذا ما قورنت بما لديه من قوات عسكرية فذكر على سبيل المثال فى إحدى رسائله المرسلة إلى القاهرة أن «ام تيسا» لايملك أكثر من خمسمائة بندقية جميعها فى حالة سيئة[٢]. وفى رسالة أخرى ذكر بأنه لايخشى «ام تيسا» وأنه على ثقة من معاونة الأهالى له لأنهم ساخطون على «ام تيسا» بسبب ظلمه واستبداده[٣]. كما أوضح فى رسالة أخرى أن وجود مائتى جندى مصرى فى بلاد «ام تيسا» كفيل بمنع «ام تيسا» من القيام بأى احتكاك أو مقاومة للحكومة المصرية إذ تستطيع هذه القوة البسيطة اعتقاله فى أية لحظة [٤]. وفى الرسالة التى بعث بها إلى شقيقته فى ٢ أغسطس سنة ١٨٧٦ ذكر أيضا أنه أصبح لديه قوة عسكرية فى عاصمة «ام تيسا» وأن أقل عدد من الجنود صار يكفى للقبض على «ام تيسا» بسهولة وذلك إذا ما حاول إثارة أقل اضطراب ... [٥].

١- ابراهيم فوزى : المصدر السابق، ص٢٣ .

٢- ث . ش . و: محفظة رقم ١١٩ «مجموعة السودان وأفريقية الاستوائية» ملف ٧١ / ٤ خطاب من غوردن إلى خيرى باشا فى ٢٢ أغسطس سنة ١٨٧٥ ، وقد نشر هذا الخطاب فى : Shukry , M. : Equa-toira.. pp. 287 , 288 No. 122 .

٣- المصدر السابق : ملف ٧١ / ٥ خطاب من غوردن إلى خيرى باشا فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٦ وقد نشر أيضا فى المرجع السابق ص٣٥٢ ، ٣٥٤ وثيقة رقم ١٧٥ .

٤- م . أ . س: دفتر ٤١ (عابدين) وارد تلغرافات عربى . صورة التلغراف العربى رقم ٤٦٤ من غوردن إلى خيرى باشا فى ٢ أغسطس سنة ١٨٧٦ وورد فى ليلة ٦ سبتمبر سنة ١٨٧٦ .

٥- جميل عبيد : المرجع السابق، ص٩٩ نقلا عن :

Hill, G.: Colonel Gordon in Central Africa, p. 178 .

وهكذا يمكن القول أن الادعاء الذى ذكره غوردن عن محاولة «ام تيسا» الفتك بالقوات المصرية المقيمه بأراضيه هو إدعاء باطل لا أساس له من الصحة ، لأنه كان يعلم تماما بمدى ضعف قوات «ام تيسا» العسكرية ومن ثم فكان على استعداد لأن يواجه بعنف أية محاولة من جانب«ام تيسا» يشتم منها رائحة الخيانة والغدر. كذلك فان الادعاء المماثل الذى ذكره «غوردن» عن تحرش ملك «أونيورو» و«كاباريجا» بالقوات المصرية هو أيضا ادعاء غير صحيح لأن «كاباريجا» كان مدركا هو الآخر لحقيقة قدرته العسكرية بالنسبة لما بلغه وشاهده عن قوات مصر العسكرية التى كانت تجوب الجهات الاستوائية حينذاك ، فقد عرفنا أن «كاباريجا» كان يخشى بأس القوات المصرية التى أوقعت به هزيمة ساحقة فى «ماسندى» منذ سنتين تقريبا بقيادة «بيكر» ثم قامت بعد ذلك وبناء على أوامر «بيكر» باحراق العاصمة «ماسندى» وكانت هذه الأحداث لاتزال ماثلة أمام عينيه حتى أنه كان دائما يولى الأدبار كلما بلغ إلى علمه تقدم إحدى الفرق المصرية نحو أراضى مملكة «أونيورو» وقد أقر «غوردن» بنفسه هذه الحقيقة إذ بعث إلى الخديوى برسالة أوضح فيها أن «كاباريجا» هرب من «ماسندى» بمجرد أن سمع عن تقدم غوردن وقواته العسكرية نحو عاصمة المملكة «ماسندى» [١]. والواقع أن هروب «كاباريجا» أمام القوات المصرية أكثر من مرة يؤكد بوضوح أنه ليس فى مقدوره أن يواجه هذه القوات أو حتى يتحرش بها وبالتالى فكان يؤثر الفرار والهروب حرصا على حياته. وبناء على هذا فان ادعاء «غوردن» بتحرش «كاباريجا» بالقوات المصرية الموجودة بأونيورو ادعاء باطل كذلك وكان الهدف منه كما ذكرنا إبعاد النفوذ المصرى عن هذه الجهات إرضاء لحكومته الإنجليزية ، التى كانت فى ذلك الوقت قد بدأت تنشر نفوذها فى جنوب أفريقيا وتنوى أن تتقدم حثيثا نحو ووسط القارة ومنابع النيل. هذا وليس بخاف علينا النداءات الاستعمارية التى كان يوجهها «غوردن» من آن لآخر إلى حكومته الإنجليزية والتى، كما أوضحنا سابقا ، كانت تحث الحكومة الإنجليزية على استعمار هذه الجهات التابعة لمصر حيث أكد لها بأنه أصبح لدى انجلترا القدرة على حكم هذه الجهات وإفادتها حضاريا، بدلا من مصر التى باتت غير قادرة على حكمها بسبب تفاقم أزمتها المالية وضعف حكامها وتأخرهم [٢].

١- م . أ .س: دفتر ٤٣ (عابدين) وارد تلغرافات - صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ١٢١ ص٢٠٥ من غوردن إلى خيرى باشا فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٧٦ وورد فى أول نوفمبر سنة ١٨٧٦ .

٢- راجع الفصل الرابع ، ص١٣٩ .

على أية حال حينما علم الخديوى بانسحاب القوات المصرية من مملكتى أوغندا وأونيورو أرسل إلى «غوردن» برقية عاجله احتج فيها على هذا الانسحاب الذى جاء مباشرة بعد أن أبلغت مصر قناصل الدول الأجنبية بدخول هذه الجهات فى تبعيتها[1]. وكان إرسال هذه البرقية هو كل ما اتخذه الخديوى إزاء هذا الأمر الخطير. فلم يأمر باقالة غوردن- كما كان مفروضا- أو حتى باستدعائه لاستجوابه فى هذا الشأن . وبذلك فان الخديوى أكد بموقفه هذا ضعف شخصيته أمام «غوردن» مثلما كان حاله مع «بيكر» وسائر الموظفين الأجانب العاملين فى خدمة مصر .

والجدير بالملاحظة أن «غوردن» بعد أن نفذ مخططه الاستعمارى وأبعد مصر عن بعض الجهات الاستوائية ، عاد إلى بلاده وقرر عدم العودة إلى القاهرة مرة أخرى للعمل فى خدمة مصر، بيد أن الأمر المثير إلى الدهشة أن الخديوى أبدى اعتراضه على هذا القرار وأصر على ضرورة عودة «غوردن» مرة ثانية إلى مصر ليواصّل عمله بها مع منحه اختصاصات أكبر من ذى قبل ، إذ اعتزم أن يسند إليه منصب الحاكم العام للسودان بما فيه المديرية الاستوائية .

وقد أوضحنا سابقا أن إسناد هذا المنصب إلى غوردن كان بايعاز من الحكومة الإنجليزية . ، ويمكننا أن نشير فى هذا الصدد إلى أنه مهما كانت الأسباب التى حدت الخديوى لأن يصر على عودة «غوردن» مع تعيينه فى منصب خطير كهذا ، فكان الأجدر به طالما أن «غوردن» رغب فى عدم العودة أن ينزل عن رأيه ويوافقه على طلبه مكتفيا بالفترة التى قضاها فى خدمة مصر دون إخلاص وأثبت فيها بما لايدع مجالا للشك أنه غير جدير بالثقة التى أولاها له الخديوى فيكفى على الأقل أنه كان يتعمد إهمال تنفيذ أوامره الخديوية وكان المتسبب الوحيد فى جلاء مصر عن بعض الجهات الاستوائية التى وصلت إليها مصر بعد جهود مضنية ، فضلا عن رغبته الصريحة فى دعوة بلاده لاستعمار الجهات الأفريقية التابعة لمصر.

على كل عاد «غوردن» إلى مصر مرة أخرى فى أواخر يناير سنة١٨٧٧ ليباشر عمله الجديد كحكمدار عام للأقاليم السودانية بما فى ذلك جهات خط الاستواء وجهات دارفور وبحر الغزال وكذلك جهات شرقى السودان وسواحل البحر الأحمر حتى حدود مصوع[2]. ثم لم يلبث الخديوى

١- م . أ . س: دفتر ٣١ (عابدين) صادر تلغرافات عربى- صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٣٢١ ص٧٠ من الخديوى إلى غوردن فى ١٨ رمضان سنة ١٢٩٣ - (٧ أكتوبر سنة ١٨٧٦) .

٢- م . أ. س: دفتر ١٨ (أوامر عربى) وثيقة رقم ١٩ ص٧ صورة أمر كريم إلى غوردن فى ٤ صفر سنة ١٢٩٤ (١٨ فبراير سنة ١٨٧٧) وكذلك انظر : ث . د . ج: محفظة (١١) جهادية عربى) وثيقة رقم ١٢٤ ص١٧ من الجناب العالى إلى ناظر الجهادية فى ٤ صفر سنة ١٢٩٤ .

أن أحـال تحت إدارته جـهـات تاجـورة وزيلع ويربره وهرر[١]. وليس من شك فـى أن سـيطرة شخصية أجنبية ذات نزعة استعمارية كشخصية «غوردن» ، على هذه المساحات الشاسعة من الجهات الأفريقية التابعة لمصر، كان أمرا خطيرا غفل عنه الخديوى، خاصة وأن غوردن كان قد اعتـزم فى عـودته إلى مصـر العمل بشـتى الطرق على التـمكين لبلاده فى الجهات الأفريقـيـة الخاضعـة للنفـوذ المصرى وبذلك يحقق أهداف سياسة حكومتـه الاستعـمارية التى أملاها عليه «لورد دربى» L. Derby - وزير خارجية بريطانيا - أثناء المقابلة التى تمت بينهما فى لندن[٢].

وبالفعل أثبتت الأحداث الهامة التى شهدتها هذه الجهات فى الفترة التى تولى فيها غوردن حكمدارية عـموم السودان، صدق نزعته الاستعـمارية، فبادئ ذى بدء أمر- وللمرة الثانية[٣]- برفت محمد رؤوف باشا حكمدار هرر من منصبه[٤]. وذلك استنادا إلى زعم كاذب خلاصته أن رؤوف باشا يعمل على التمكين لنفسه فى هرر ليستقل بها عن مصر[٥]. والواقع أن هذا افتراء على رؤوف باشـا حيث كـان مـشـهـودا لـه بالنزاهة والإخـلاص فى خدمـة بلاده منذ أن عـمل مع «بيكر» ثم مع «غوردن» فى المديرية الاستوائية وقد أقر غوردن ذاته هذه الحقيقة . كما اشتهر بين أهلهـا بالعـدل والعطف المتزايد عليـهم. ويعنى هذا أن مـا نسب إليـه هو ادعـاء باطل أراد غـوردن أن يسـتـغله لإبعـاد رجل أقل مـا يقـال عنه أنه مـصـرى ، قـد يدفـعـه إخلاصـه لوطنه إلى معـارضة الاتجاهات التـى اعتزم غـوردن اتخاذها . ولعل من دواعى الأسف أن الحكومـة المصرية نزلت عند رأى غـوردن ووافقت على رفت رؤوف باشا دون أن تتعرف على حقيقة الأمر وكأنها بذلك تشجع غوردن على تحقيق مآربه الخاصة بالتـخلص من الشخصيات المصرية ذات الأهمية.

١- م . أ . س: دفتر ١٨ (أوامر عربى) رقم ٣ ص٨ صورة الأمر الصادر إلى غوردن حكمدار الأقاليم السودانية فى ١٦ صفر سنة ١٢٩٤ (أول مارس سنة ١٨٧٧) .

٢- جميل عبيد: المرجع السابق، ص١٠٨ .

٣- سبق لغوردن حينما كان حاكما للمديرية الاستوائية أن رفت بك الذى كان يدير أعمال المديرية بعد رحيل «بيكر» . راجع هذا الفصل ، ص(٢٩٩).

٤- م . أ .س: دفتر ٤ (عابدين) وارد تلغرافات صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٧١٠ من غوردن باشا بمصوع إلى خيرى باشا فى ١٠ جمادى الأول سنة ١٢٩٥ (١٢ مايو سنة ١٨٧٨) .

٥- م . أ . س: دفتر ٣٥ (عابدين) صادر تلغرافات- صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٣٤٦ من المعية إلى حكمدار الأقاليم السودانية فى ١٢ جمادى الأول سنة ١٢٩٥ (١٤ مايو سنة ١٨٧٨) .

وبالفعل لم يلبث غوردن أن كشف النقاب عن نواياه السيئة إذ بعث إلى الحكومة المصرية فى ١٠ يوليو سنة ١٨٧٨ ببرقية طلب فيها إطلاق يده فى تعيين وفصل مديرى دارفور وخط الاستواء وبحر الغزال وذكر صراحة بأنه يود أن يسند إدارة هذه الجهات الثلاث إلى ثلاثة من الأوربيين، فقد ورد بالبرقية «... نرجو الترخيص لنا من طرف الأعتاب السنية فى رفت وتعيين من نرى لزوم رفتهم وتعيينهم من مديرين ومأمورين هذه بالجهات .. كما وإذا نظرنا لزوم تعيين أحد من الأورباويون (الأوربيين) بالجهات المذكورة ، لجرى تعيينه...»[1]. والجدير بالذكر أن الحكومة المصرية ردت على برقيته هذه بالإيجاب ، بيد أنها اشترطت عند تعيين الأوربيين بأن لايكونون ممن سبق لهم الإقامة بتلك الجهات[2] غير أن غوردن لم يرض بهذا الاشتراط وأرسل إلى الحكومة بما يفيد عن رغبته فى تغيير كافة المديرين المصريين والسودانيين بمديرين أوربيين، كما أنه أوضح لها بأنه اختار بالفعل الدكتور الألمانى «إدوارد شينتزر» E. Schnitzer (أو أمين باشا بعد إسلامه»[3] كمدير للمديرية الاستوائية وكذلك الإيطالى «رومولوجيسى R. Gessi» كمدير لبحر الغزال والألمانى «فردريك روست» «Rosset»

١- م . أ .س: دفتر ٥٠ (عابدين) وارد تلغرافات صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ١٩ ص٣٤ من غوردن باشا إلى خيرى باشا بالجيزة فى ١٠ رجب سنة ١٢٩٥ (١٠ يوليو سنة ١٨٧٨) وقد نشر د. جميل عبيد هذه البرقية فى كتابه المديرية الاستوائية ص٤٧١ .

٢- م . أ .س: دفتر ٣٦ (عابدين) صادر تلغرافات صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٥٠ من الجناب العالى إلى سعادة حكمدار عموم الأقاليم السودانية فى ١٢ رجب سنة ١٢٩٥ (١٢ يوليو سنة ١٨٧٨) .

٣- ولد فى ٢٨ مارس سنة ١٨٤٠ باحدى مدن مقاطعة «سيليزيا Silesia» شجعه والده على دراسة الطب وبعد تخرجه عمل كطبيب للحجر الجمركى فى ميناء ألبانى خاضع لتركيا ثم لم يلبث أن عمل فى خدمة أحد القادة الاتراك وهو «اسماعيل حاجى باشا» وبعد وفاة هذا القائد رحل أمين أفندى إلى سوريا سنة ١٨٧٥ ثم إلى مصر حيث الحقه الخديوى بخدمته وأرسله إلى المديرية الاستوائية ليعمل بها طبيبا وفى سنة ١٨٧٨ خدع فيه غوردن باشا وحسبه رجلا سلسا يسهل توجيهه لما فيه تحقيق مآربه الاستعمارية فطالب الخديوى بمنحه رتبة البكوية كما طالب بالموافقة على تعيينه كمدير للمديرية الاستوائية بيد أن أمين بك كان قد تفهم أهداف غوردن فلم يحقق له رغبته فى إبعاد مصر عن بعض جهات المديرية الاستوائية . انظر : سرهنك : المرجع السابق ص٣١٨ حاشية رقم١ ، الأيوبى: المرجع السابق ص٤١ ، جميل عبيد: المرجع السابق ، ص١٢٦ حاشية رقم ٩٦ وكذلك انظر :

Schweitzer , G.: Emin Pasha his Life and work, 2 vols. (London 1898) pp. 1-28 . & Symons , A. : Emin Governor of Equatoria (London 1950) , pp. 55-57 .

كمدير لدارفور [١]. وحينما اشتم غوردن أن الحكومة المصرية قد لاتوافق على تعيين هؤلاء الأجانب الثلاثة فى هذه المناصب الإدارية الهامة لسابق إقامتهم بالجهات الأفريقية ، بعث إليها على الفور بخطاب هدد فيه بالاستقالة من منصبه ، إذ كان نصه « ... الأورباويون الذى أعرضنا عن الترخيص لنا بتعيينهم بدارفور وبحر الغزال وخط الاستوى ما كان العرض عنهم إلا لما رأيناه بغاية التأمل فاذا لم يوافق تعيينهم ، فالأمر مفوض ونترجا (نرجو) أنه من كون لايمكنا إصلاح أحوال الجهات المعينين عليها إلا أن وجدنا مساعدة وعدم إجابتنا فى ما نراه بحسب الأحوال يصير تعيين أحد خلافنا لإدارة هذه الجهات[٢]. وعندئذ أبرقت إليه الحكومة المصرية فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٧٨ بموافقتها على تعيين الأوربيين الثلاثة فى المناصب التى اختارها لهم[٣]. وبطبيعة الحال اغتبط غوردن لاستجابة الحكومة المصرية إلى طلبه، ومن ثم فقد اتخذ من موافقتها على مبدأ تعيين الأوربيين تكأة لتعيين عدد آخر غير قليل من الأوربيين فى الوظائف الهامة فنجده على سبيل المثال قد عين الإيطالى مسيداليا Messedaglia كمدير للفاشر والفرنسى «شارل ريجوليه C. Rigolet كمدير لدارة والإيطالى إميليانى Emiliani كمدير لكبكبيه ، كما عين النمساوى سلاطين Slatin مفتشا للمالية والألمانى جيكلر Giegler مفتشا على عموم تلغرافات السودان ثم مديرا عاما لمصلحة تجارة الرقيق بعد ذلك [٤].

١- م . أ .س: دفتر ٥٠ (عابدين) وارد تلغرافات - صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٢٠٢ ص٣٦ من غوردن باشا بالخرطوم إلى خيرى باشا فى ١٣ رجب سنة ١٢٩٥ (١٣ يوليو سنة ١٨٧٨) ورد فى ١٥ رجب سنة ١٢٩٥ (١٥ يوليو ١٨٧٨) .

٢- م . أ. س: دفتر ٥٠ (عابدين) وارد تلغرافات - صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٢٠٤ ص٣٧ من غوردن باشا إلى خيرى باشا فى ١٤ رجب سنة ١٢٩٥ (١٤ يوليو سنة ١٨٧٨) وورد فى ١٥ رجب سنة ١٢٩٥ (١٥ يوليو سنة ١٨٧٨) .

٣- م . أ . س: دفتر٣٦ (عابدين) صادر تلغرافات صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٥٢١ إرادة سنية إلى سعادة غوردن باشا فى ٢٠ رجب سنة ١٢٩٥ (٢٠ يوليو سنة ١٨٧٨) .

٤- الرافعى : عصر اسماعيل جـ١ ، ص١٥٤ ، وكذلك انظر : شوقى الجمل : سياسة مصر ..... ص٢٣٧ .

وهكذا مضى غوردن فى تنفيذ سياسته الرامية إلى إحلال العناصر الأوربية بدلا من العناصر المصرية ، طالما أن الحكومة المصرية لم تستنكر أعماله ولم تعارضه فى ذلك . بل كانت دائما على استعداد لأن تلبى له جميع طلباته والنزول عند آرائه وليس أدل على مبلغ ما وصلت إليه الحكومة المصرية حينذاك من استسلام لهذا الأجنبى المتغطرس أنه حينما فكرت فى فصل هرر وزيلع وبربره عن حكمدارية السودان فانها لم تشأ أن تقدم على هذا العمل قبل أن تأخذ رأى غوردن فى ذلك . وبالفعل أرسلت له تلغرافا لمعرفة رأيه فى هذا الإجراء الذى تنوى اتخاذه [1].

والجدير بالذكر أن غوردن رد على الحكومة المصرية بما يتفق مع تحقيق اهدافه الاستعمارية إذ أخبرها بأنه لايعارض أمر الفصل وإنما يرى ضرورة إختيار ثلاث شخصيات أجنبية يسند إلى كل منها إدارة جهة من هذه الجهات وذلك بدلا من أبى بكر باشا شحيم محافظ زيلع ورضوان باشا المؤول له إدارة هرر والسواحل بما فيها بربره[2]. والملاحظ أن الحكومة المصرية قامت فعلا بفصل هرر وزيلع وبربره عن حكمدارية السودان وجعلتها تتبع القاهرة مباشرة دون أن تقدم على عزل كل من أبى بكر باشا ورضوان باشا- حسب رغبة غوردن- وذلك حتى لايحدث بسبب هذا العزل فوضى واضطرابات فى هذه الجهات خاصة وأن أبا بكر باشا كان من أبناء زيلع وله فيها مكانة قوية قد تؤهله إذا لزم الأمر لإثارة الفتن والمتاعب ضد الوجود المصرى هناك [3].

واستكمالا لسلسة الأحداث التى شهدتها الجهات الأفريقية عقب تولى غوردن منصب حكمدار عموم السودان ، والتى أكدت صدق نزعته الاستعمارية ، أنه بعد أن تحققت له رغبته فى تعيين أمين بك كمدير للمديرية الاستوائية أراد أن يحصل منه على ثمن اختياره لهذا المنصب ، فأصدر له أمرا يقضى باعتبار بلدة «دوفيليه»- الواقعة على الضفة الغربية لبحر الجبل جنوب شلالات «فولا»- حدا جنوبيا للمديرية الاستوائية وعليه أن يقوم باخلاء جهات «لاتوكا» و«فاديبك» و«فويرا» و«كيروتا» وسحب القوات المصرية الموجودة بها. وذلك بحجة

١- م . أ . س: دفتر ٣٦ (عابدين) صادر تلغرافات - صورة التلغراف العربى الشفرة رقم٨٢٣ إرادة سنية إلى غوردن باشا فى ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٩٥ (٧ ديسمبر سنة ١٨٧٨) .

٢- م أ . س: دفتر ٥٠ (عابدين) وارد تلغرافات . صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٧٠٨ من غوردن باشا إلى خيرى باشا فى ١٤ ذى الحجة سنة ١٢٩٥- (٩ ديسمبر سنة ١٨٧٨) .

٣- محمد صبرى : المرجع السابق ، ص٦٨ .

الابتعداد عن مواطن الاحتكاك بالقبائل الأفريقية وتحاشيا للنفقات التى تصرف عليها[١]. والواقع أن هذه الجهات كانت تدين بالتبعية للحكومة المصرية ولم تشكل أية خطورة على الوجود المصرى بها، كما تميزت هذه الجهات بأنها أكثر المناطق الاستوائية ثراء وغنى، إذ يكثر بها العاج وأنواع الماشية كما تجود أراضيها بأفضل المحاصيل الزراعية، هذا بخلاف ثراء مجاريها المائية بالأسماك المتنوعة، وإزاء ذلك كان طبيعيا أن تغطى إيرادات هذه الجهات ما قد يصرف عليها من نفقات. وبالتالى فان الحجة التى استند إليها غوردن كانت تعد زعما كاذبا أراد به أن يخفى رغبته فى إبعاد مصر عن هذه الجهات التى توصلت إليها بعد جهود مضنية، ومما تجدر الإشارة إليه أن أمين بك كان قد أدرك رغبة غوردن هذه وتفهم حقيقة أهدافه، ومن ثم أخذ يماطل فى تنفيذ أوامره الخاصة باخلاء هذه الجهات وانسحاب القوات المصرية منها. وعندما لاحظ غوردن تردد أمين بك فى تنفيذ هذه الأوامر فانه لم يتوان من ناحية عن إصدار قرار يقضى بعزل أمين بك من عمله كمدير للمديرية الاستوائية مع نقله كمحافظ لبلدة سواكن. ومن ناحية أخرى فقد أمر «جيسى» مدير بحر الغزال- بالذهاب إلى الجهات المراد إخلاءها وسحب القوات المصرية منها. ولكن الأمر الجدير بالأهمية أنه قبل أن ينفذ أمين بك قرار النقل هذا وقبل أن يصل «جيسى» لتنفيذ ما كلف به، كان غوردن قد قدم استقالته فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٧٩ وعاد إلى بلاده دون أن يحقق أهدافه الأخيرة [٢]. وكان محمد رؤوف باشا قد حل محل غوردن وصار حكمدارا عاما على السودان فكان أول ما اتخذه من قرارات يقضى بابقاء أمين بك فى منصبه كمدير للمديرية الاستوائية مع إلغاء قرار نقله. وقد ظل أمين بك مديرا للمديرية الاستوائية حتى سنة ١٨٨٩.

وهكذا كشفت الأحداث السالفة الذكر عن نزعة غوردن الاستعمارية وأثبتت بمالا يدع مجالا للشك أنه لم يكن مخلصا للحكومة المصرية التى اختارته دون أى مصرى آخر لأن يشغل منصبا هاما كمنصب حكمدار عموم السودان، ومنحته اختصاصات واسعة وسلطات مطلقة، فكان الأجدر به، على الأقل، إزاء ذلك أن يراعى مصالحها ويحافظ على أملاكها الأفريقية

١- جميل عبيد: المرجع السابق، ص١٠٩ نقلا عن:

Schweitzer, G.: op. cit., vol I, pp . 59- 67-93 .

٢- جميل عبيد: المرجع السابق، ص١١٠، ١١١.

لا أن يعمل على تصفية هذه الأملاك ويحاول جاهدا إبعاد النفوذ المصرى من مختلف الجهات الأفريقية إرضاء لحكومته الإنجليزية التى كان يخضع لأوامرها ويسعى للتمكين لها فى هذه الجهات تماما مثلما فعل «بيكر» من قبله .

وإذا كنا قد اتهمنا «بيكر» ثم «غوردن» بعدم الأمانة لمصر التى كانا من كبار موظفيها فمما لاشك فيه أن موقفهما هذا كان يعد أمرا طبيعيا لرجلين انجليزيين يفضلان بالطبع مصلحة بلادهما عن مصلحة مصر شأنهما فى ذلك شأن معظم الأجانب العاملين فى خدمة مصر، الذين استغلوا ضعف الحكام المصريين أو جهلهم وارتباكهم وقفزوا للمناصب الرئيسية فى الدولة وحققوا عن طريق هذه المناصب أغراض دولهم الاستعمارية ومصالحها[1]. ويكفى أن نشير إلى أن غالبية الأجانب العاملين فى الحركة الكشفية المصرية فى أفريقيا ، كانوا حريصين كل الحرص على إطلاع حكوماتهم على النتائج الكشفية التى توصلوا إليها فى مختلف الجهات الأفريقية على حساب مصر. ومن ثم فانه يحق لنا الآن أن ندين اليد التى سمحت لهم بالعمل فى مصر وكفلت لهم حرية التصرف فى أمورها ومقدراتها. والواقع أن الخديوى اسماعيل كان وحده المسئول عن كل هذا حيث استقدم هؤلاء الأجانب للعمل فى مصر وركن إليهم ووثق فيهم وكان ضعيفا أمامهم فلم يحاسبهم على أخطائهم وتصرفاتهم كما وضح لنا وبالتالى فهو يعد فى نظرنا المسئول الأوحد عن هذه الأعمال والتصرفات التى ارتكبها هؤلاء الأجانب فى حق مصر . وإذا كان الخديوى قد استند على مبررات واهيه خولت له الحق فى الاستعانة بالأجانب كما سبق أن ذكرنا ، فالأمر الذى لاشك فيه أنه كان فى ذلك قصير النظر قليل الروية والحكمة والتفكير السليم ، إذ استفادت الدول الأجنبية -بالضرورة- من توظيف أبنائها بمصر فكانوا بالنسبة لها بمثابة سندا قويا ساعد هذه الدول وبخاصة انجلترا ، على التدخل فى شئون مصر الداخلية والخارجية إلى حد أن تمكنت هذه الدول من خلع اسماعيل سنة ١٨٧٩ ثم انفردت انجلترا وحدها دون بقية الدول الأخرى باحتلال مصر سنة ١٨٨٢ .

وهكذا يمكن القول أن سياسة الخديوى اسماعيل الخاصة بتوظيف الأجانب فى مصر كانت تعد من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى الاحتلال الإنجليزى لمصر هذا الاحتلال الذى نجم عنه بالطبع توقف جميع الأنشطة المصرية بما فيها النشاط الكشفى المصرى فى أفريقيا . ومن ثم

١- شوقى الجمل : المرجع السابق. ص٢٦٤ .

فان هذه السياسة التى ارتضاها اسماعيل كانت تمثل عاملا هاما من العوامل التى أثرت بشكل واضح على الحركة الكشفية المصرية فى أفريقيا ، فهى من ناحية قد أدت إلى توقف نشاط مصر الكشفى فى بعض جهات أعالى النيل الأبيض إذ لم تستطع مصر مواصلة جهودها الكشفية فى الجهات التى أمر غوردن باخلائها من الوجود المصرى ، ومن ناحية أخرى فقد تسببت هذه السياسة فى إساءة بعض الشخصيات الأجنبية للقبائل القاطنة بالجهات الأفريقية مما جعل الحملات والبعثات الكشفية المصرية تتعرض دائما لهجوم هذه القبائل ، كما أن هؤلاء الأجانب كانوا- كما سبق أن نوهنا- يطلعون حكوماتهم الأجنبية على النتائج الكشفية التى يتوصلون إليها فى مختلف الجهات الأفريقية على حساب مصر، هذا بالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه من أن هذه السياسة وما نتج عنها من احتلال أجنبى لمصر كان قد أوقف نشاط الحركة الكشفية المصرية فى كافة الجهات الأفريقية.

كذلك فان هناك عاملا آخر ساعد على تثبيط همة الجهود الكشفية المصرية فى أفريقيا وبخاصة فى منطقة الحبشة والمناطق المجاورة لها، تمثل فى الحروب الثلاثة التى خاضت مصر غمارها ضد الحبشه فى عامى ١٨٧٥-١٨٧٦ والتى انتهت جميعها بهزيمة مصر. ومن ثم فانه يجدر بنا الإشارة إلى هذه الحروب لمعرفة مدى تأثيرها على جهود مصر الكشفية فى منطقة الحبشة والمناطق المجاورة لها.

تعود أسباب هذه الحروب إلى طبيعة الخلاف الذى كان قائما بين الدولتين منذ سنة ١٨٦٥ بعد أن تمكنت مصر من إلحاق ميناءى سواكن ومصوع بأملاكها الأفريقية ، إذ اعتزم اسماعيل إقامة خط حديدى يصل فيما بين مصوع والخرطوم بغرض تسهيل سبل الاتصال فيما بين السودان وساحل البحر الأحمر الغربى، بيد أن ملك الحبشة فى ذلك الوقت «ثيودور Theodor» كان قد تصدى لهذا المشروع وعارضه بشدة على اعتبار أن امتداد هذا الخط الحديدى كان سيمر قطعا بأراض إقليم «بوغوص» - أوسنهيت- كما يطلق عليه باللغة الحبشية - وهو يزعم بأن هذه الأراضى وما يجاورها من أراضى القلابات والقضارف الخاضعة لمصر منذ أيام محمد على، هى جميعها أراض حبشية حيث أنها تعد أهم مداخل الحبشة الشمالية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد رفض ملك الحبشة أن يكون لمصر نفوذ وسيطرة على جهات الساحل الغربى للبحر الأحمر حيث أنه فى سبيله لإنشاء منفذ بحرى للحبشة على هذا الساحل ليسهل تجارتها مع العالم الخارجى. وبالإضافة إلى ما سبق فان الاختلاف الدينى بين البلدين

كان قد ساعد على زيادة حالة التوتر القائمة بينهما ، فمصر كانت تريد مع توسعها فى جهات أفريقيا المختلفة أن تنشر الإسلام واللغة العربية وهو مالم ترض عنه بطبيعة الحال الحبشة المسيحية [١]. هذا وقد اشتدت حدة الخلاف بين البلدين فى سنة ١٨٦٧ عندما نشبت الحرب بين الحبشة وانجلترا- لأسباب ذكرناها من قبل[٢]- وظهر فيها بوضوح موقف الخديوى المؤيد تماما للإنجليز إذ سمح لهم باجتياز الأراضى المصرية لمهاجمة الحبشة ووضع الأسطول المصرى تحت تصرفهم حتى يمكنهم أن ينقلوا بسهولة مهماتهم ومؤنهم من السويس إلى مصوع، كما أمر عبد القادر باشا الطوبجى محافظ مصوع - حينذاك - بمعاونة الجيش الإنجليزى عند نزوله إلى البر [٣]. وعندما وضعت الحرب أوزارها فى نهاية أبريل سنة ١٨٦٨ بهزيمة الأحباش بمقتل «ثيودور» ، بات مؤكدا أن الأحباش يكنون لمصر بغضا وكراهية شديدة فكانت مسئولة فى نظرهم عن هزيمتهم أمام الإنجليز ، ومن ثم أخذوا يتحرشون - من آن لآخر- بالقوات المصرية الموجودة بالبلدان الخاضعة لمصر والقريبة لحدودهم كبلدة «كسلا» و«فامكه» والرصيرص» ... وغيرها [٤]. وقد ظل الحال هكذا حتى سنة ١٨٧٢ حينما قامت مصر بضم مناطق أخرى قريبة من حدود الحبشة الشمالية كمنطقة «بوغوص» و«راشد» و«دوكه» و«اميديب» و«بركه» و«آيليت». وبذلك صارت معظم الجهات الواقعة فى شمال الحبشة خاضعة لمصر، هذا بالإضافة إلى جهات أخرى تقع فى شرق الحبشة كانت تخضع أيضا للسيادة المصرية وهى الجهات المطلة على الساحل الأفريقى للبحر الأحمر وخليج عدن كجهات مصوع وزولا وبيلول ورهيطه وتاجورة ثم لم تلبث مصر فى سنة ١٨٧٥ أن ضمت إليها ميناء زيلع وكذلك بلدة هرر المجاورة للحبشة من جهة الجنوب الشرقى . وبذلك طوقت مصر الحبشه من الجهات الشمالية والشرقية والجنوبية الشرقية فضلا عن مجاورتها لها من جهة الغرب منذ عهد محمد على عندما أخضع للسيادة المصرية جهات القضارف والقلابات وسنار وفازوغلى[٥].

١- سرهنك : المرجع السابق ، ص٢٩٨ ، ص٢٩٩ ، كذلك انظر : الأيوبى: المرجع السابق ، ص٦٩ ، شوقى الجمل: تاريخ سودان وادى النيل جـ٢ ص٣٠٢ .

٢-راجع الفصل السابع ، ص٢٢٩ حاشية رقم٢ .

٣- م . أ . س: دفتر ٥٦٠ (معية تركى) ترجمة المكاتبة التركية رقم ١٣ ، ص٨٨ من شريف باشا إلى حكمدار السودان فى ٦ جمادى الأولى سنة ١٢٨٤ (٥ سبتمبر سنة ١٨٦٧).

٤- م . أ .س: دفتر ٢٥ (عابدين) وثيقة بدون رقم ص١٢١ من حكمدار السودان إلى الخديوى فى ١١ ذى القعدة سنة ١٢٨٦ (١٢ فبراير سنة ١٨٧٠) .

٥- الرافعى : المرجع السابق ، ص١٤٣ .

وبطبيعة الحال استاء الأحباش كما استاء ملكهم الجديد «يوحنا الرابع» John IV » من هذا التوسع المصرى إذا اعتبروه حلقة حديدية أحاطت ببلادهم من كل جانب وجعلتهم بمعزل عن العالم الخارجى ، فضلا عن أنهم نظروا إلى الوجود المصرى فى الجهات المتاخمة لحدودهم على اعتبار أنه سيحول دون وصول تجارة الرقيق إلى بلادهم التى كانت تعد فى ذلك الوقت من أشهر أسواق الرقيق فى أفريقيا. ومن ثم اجتمعت كلمة الأحباش حينئذ على ضرورة التصدى لهذا التوسع المصرى ومحاربته قبل أن يغمر بلادهم [١].

وفى الجانب الآخر كان الخديوى اسماعيل راغبا فى فتح الحبشة ليستكمل بها من جهة تكوين امبراطوريته الأفريقية التى كان يسعى لتحقيقها خاصة وقد دانت له بالولاء جميع المناطق المحيطة بالحبشة بما فيها سلطنة هرر، ومن جهة أخرى فقد رغب الخديوى فى أن يقضى على تجارة الرقيق المشهورة بها أسواق الحبشة ، كما كان يود من جهة ثالثة تدعيم النفوذ المصرى فى شرق أفريقيا بصفة عامة. وهكذا تهيأت أسباب الحرب بين مصر والحبشة وأصبح حدوثها أمرا متوقعا فى أقرب وقت . وبالفعل لم يكد ينتهى عام ١٨٧٥ حتى نشبت الحرب بين البلدين إذ أمر الخديوى فى أول أكتوبر سنة ١٨٧٥ بتجريد حملتين فى وقت واحد للهجوم على بلاد الحبشة بحيث تتحرك إحداهما من مصوع لتهاجم الحبشة من الشمال وتتحرك الأخرى من تاجورة لتهاجمها من الجنوب . وقد اختار لقيادة الحملة الأولى- كالعادة - واحدا من الضباط الأجانب العاملين فى مصر هو الضابط الدانمركى «ارندروب» Arendrup واختار للحملة الثانية السويسرى «منزنجر Munzinger» هذا وقد سبق لنا أن أوضحنا فى الفصل السابق[٢] المصير الذى آلت إليه حملة «منزنجر» وعرفنا أنها توقفت عند بلدة «أوسه» ولم تصل إلى الحبشة حيث تعرضت لهجوم مباغت من قبل أهالى أوسه التابعين للحبشة، وكان «منزنجر» وعدد كبير من جنود الحملة قد راحوا ضحية هذا الهجوم الغادر وبالتالى لم تتمكن حملة «منزنجر» من أداء مهمتها. وبالمثل لم تستطع حملة «أرندروب» هى الأخرى من تحقيق أغراضها رغم وصولها إلى الحبشة ففى ٤ أكتوبر سنة ١٨٧٥ كان «أرندروب» قد تحرك من

١- محمد فؤاد شكرى : صفحة من تاريخ مكافحة الرق والنخاسة فى السودان - كتاب اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته ص٢١١ .

٢- راجع الفصل الثامن ، ص٢٨٦ ، ٢٨٧ .

مصوع على رأس حملة عسكرية بلغ تعدادها حوالى ٣٢٠٠ جندى مزودين بأسلحتهم وذخائرهم وبعض المدافع الجبلية . وقد رافق هذه الحملة محافظ مصوع «اراكيل بك نوبار» وعدد من ضباط هيئة أركان حرب الجيش المصرى منهم : رستم بك ناجى واسماعيل أفندى راجى وعمر أفندى رشدى[١]. ولما كانت هذه الحملة مكلفة بالهجوم على الحبشة من جهة الشمال فقد سلك «أرندروب» الطريق المؤدية إلى هذا الغرض إذ وصل إلى إقليم الحماسين الواقع فى شمال الحبشة جنوب بوغوص وتمكن من احتلال بعض البلدان الحبشية الواقعة بهذا الأقليم بدون مقاومة كبلدة «دوارية» و«جودفلاس» و«عدى حواله». ثم لم يلبث أن بعث بخطاب إلى «يوحنا» ملك الحبشة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٧٥ أوضح فيه أن هدف هذه الحملة المصرية هو تحديد الحدود فيما بين أملاك السودان والحبشة ، واقترح عليه بأن يكون نهر الجاش (المعروف لديهم باسم مأرب) هو الحد الفاصل بين هذه الأملاك[٢].

والجدير بالملاحظة أن «ارندروب» كان قد أرسل هذا الخطاب مع رجلين أحدهما من أتباع «يوحنا» ويدعى الشيخ «حق الدين» من أهالى بلدة «دواريه» والآخر يدعى «النائب أحمد» من أهالى مصوع . وقد طلب «ارندروب» منهم أن يبذلا جهدهما فى إقناع ملك الحبشة بالتفاوض معهما لأجل عقد الصلح مع مصر وإنهاء المشاكل القائمة بين البلدين ، بيد أن ملك الحبشة لم يعبأ بمهمة الرجلين وأمر بسجنهما بعد أن كبلهما بالحديد[٣]. وبالتالى رفض أمر التفاوض كما رفض عقد الصلح مع مصر وصمم على القتال والحرب وكان فى ذلك مدفوعا برغبة القنصل الفرنسى فى مصوع «مسو سارزيك Sarzec» الذى كان يحرض يوحنا من آن لآخر على قتال المصريين المسلمين مشيرا إليه أن حكومته الفرنسية وكذلك بقية الحكومات الأوربية الأخرى. ستقف بالضرورة إلى جانبه لمناصرة المسيحية [٤]. وعلى ذلك لم يدخر

١- سرهنك : المرجع السابق ، ص٣٢٧ ، كذلك انظر : الرافعى : المرجع السابق ص١٤٤ .

٢- الأيوبى : المرجع السابق ، ص٧٥ ، كذلك انظر :

Crabités, P. : Americans ... p. 188.

٣- سرهنك : المرجع نفسه ص٣٢٨ .

٤- محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق، ص٢١١ ، كذلك انظر : شوقى الجمل: تاريخ سودان وادى النيل جـ٢ ، ص٣٠٦ .

«يوحنا» وسعا فى الاستعداد للقتال مع المصريين فأعد لهذا الغرض جيشا تعداده حوالى ٣٠,٠٠٠ جندى . كما حث أهالى الحبشة جميعا على محاربة المصريين . أما «أرندروب» فقد استبطأ من ناحيته عودة الرجلين اللذين أوفدهما إلى «يوحنا» ففطن إلى أن الملك أوقع بهما شرا. ولما كان قد سمع عن استعداد الأحباش للقتال فقد اعتزم أن يبدأ هو بالهجوم عليهم قبل أن يهاجموه. وبالفعل تقدم بقواته العسكرية إلى جهة يقال لها «جونديت» وكان ذلك فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، ثم لم يلبث أن لحقت به القوات الحبشية بقيادة «يوحنا» فاشتبكت القوتان المصرية والحبشية فى معركة حامية استمرت أكثر من ست ساعات وانتهت بهزيمة القوات المصرية نتيجة لصغر تعدادها - بالمقارنة بتعداد قوات الحبشة- فضلا عن أن الأحباش كانوا أكثر معرفة بأراضيهم كما كانوا أشد حماسة لقتال المصريين . وقد قتل فى هذه المعركة عدد كبير من الجنود المصريين ولم ينجح منهم سوى قلة صغيرة تمكنت من الفرار إلى مصوع[١]، كما قتل فيها أيضا قائد الحملة «ارندروب» وكذلك «اراكيل بك نوبار» ورستم بك ناجى واسماعيل أفندى راجى[٢]. وبذلك يكون الأحباش قد حققوا على المصريين انتصارين متتالين إذ أن قوات «منزنجر» المصرية كان قد غدر بها فى ليلة ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ على يد أهل «أوسه» التابعين للحبشة ثم كان الانتصار الثانى للأحباش فى جونديت فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ وبطبيعة الحال تلقى الخديوى أخبار هاتين الهزيمتين بجزع شديد فهو من ناحية كان يخشى أن تؤثر الهزيمتان على موقف مصر السياسى والمالى لدى الأوساط الأوربية، ومن ناحية أخرى كان يعتقد أن الأحباش بما حققوه من انتصار على مصر، قد نالوا بذلك من مركزه الشخصى وهو الذى كان بصدد تكوين امبراطورية أفريقية. ومن ثم اعتزم الخديوى إرسال حملة ثالثة إلى الحبشة يكون هدفها تأديب الأحباش واستعادة شرف العسكرية المصرية. وبالفعل أمر بتجريد حملة عسكرية بلغ تعدادها حوالى ١٥,٠٠٠ جندى وأسند قيادتها إلى

١- س. و: سجل ٣٣ ٠معية سنية عربى / تركى) مجموعة رقم ٦٢ ص٣٧ تقرير مقدم من عمر رشدى إلى الخديوى فى ٢٧ شوال سنة ١٢٩٢ (٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥) .

٢- م . أ. س: دفتر ٣٤ (عابدين) وارد تلغرافات - صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ١٥٠ ص٢٦ من وكيل عموم شرقى السودان بسنهيت إلى خيرى باشا فى ٢٢ شوال سنة ١٢٩٢ (٢١ نوفمبر ١٨٧٥) . وورد فى ليلة ٢٤ منه (٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٥) .

الضابط الشركسى «راتب باشا» كما أسند إلى الضابط الأمريكى «لورنج باشا Loring» قيادة أركان حرب هذه الحملة. ولكى تكتسب الحملة أهمية خاصة فقد قرر الخديوى أن يرافقها نجله الأمير «حسن باشا» الذى كان يشغل حينذاك منصب وزير الجهادية والبحرية، كما قرر أن يرافقها كبار ضباط هيئة أركان الجيش المصرى أمثال: عثمان باشا رفقى وعمر أفندى رشدى وابراهيم أفندى لطفى ومحمد أفندى عزمى ... وغيرهم[١].

والواقع أن الخديوى اسماعيل كان قد تعجل فى إعداد هذه الحملة ولم يراع الدقة المطلوبة فى اختيار قوادها إذ عقد لواءها كما أوضحنا إلى الضابط الشركسى «راتب باشا» وقد عرف هذا الضابط، بين زملائه، بعدم كفاءته القيادية وبقلة خبرته الحربية، فضلا عن أنه كان يفتقد احترام أقرانه من الضباط الشراكسة والأتراك. ومن جهة أخرى فقد أخطأ الخديوى حينما أسند قيادة أركان حرب هذه الحملة إلى الضابط الأمريكى «لورنج باشا» الذى رفض بادئ الأمر أن يعمل تحت رئاسة «راتب باشا» وتطلع لأن تكون بيده قيادة الحملة لاقيادة أركانها. وبالتالى انعدم التفاهم بين القائد العام للحملة وبين هيئة أركان حربه، خصوصا إذا عرفنا أن سياسة عدم التفاهم هذه كانت أصلا قائمة بين قيادة الجيش المصرى وبين هيئة أركان حربه بصفة عامة، وذلك لأن قواد الجيش من الباشوات المصريين والأتراك والشراكسة كانوا عادة يرفضون أن يشاركهم أحد فى السلطة القيادية ويرددون من آن لآخر أنهم ليسوا بحاجة إلى أعمال هذه الهيئة. وقد حاول الخديوى طوال مدة حكمه إزالة هذه النزعة المتعالية من جانب قواد الجيش، بيد أنه لم يستطع تحقيق ذلك. وقد ظلت هذه الظاهرة واضحة على الجيش المصرى حتى سنة ١٨٨٢ حينما تم الاحتلال البريطانى لمصر وتغيرت معه بالضرورة أوضاع الجيش المصرى[٢].

على أية حال بعد أن تم إعداد الحملة تحركت من السويس فى طريقها إلى مصوع وعندما وصلتها فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٥ مكثت بها بضعة أيام، ثم لم تلبث أن واصلت طريقها خلال الصحراء والدروب الوعرة حتى دخلت الأراضى الحبشية ووصلت إلى إقليم الحماسين،

١- سرهنك: المرجع السابق، ص٣٢٩.

٢- الأيوبى: المرجع السابق، ص٨٨، ٩٦، كذلك انظر: الرافعى: المرجع السابق، ص١٨٠، السروجى: الجيش المصرى.. ص٢٣٩، ص٢٤٠.

وتجدر الإشارة إلى أن حاكم هذا الإقليم الحبشي المدعو «ولدانكيل» سرعان ما أعلن ولاءه للحكومة المصرية بمجرد أن شاهد تعداد وأسلحة الحملة العسكرية المصرية وقد اتبعه في ذلك حكام البلدان الحبشية التي مرت بها الحملة المصرية كبلدة «عدخاله» و «كلوكزاي» و«بعرزه» و«عدرسه» و «قياخور» و«قورع» ... وغيرها[١]. ويبدو أن ولاء بعض أهالي البلدان الحبشية لمصر قد أنزل في روع «راتب باشا» وأفراد حملته أن مهمتهم في الأراضي الحبشية ستكون سهلة وميسورة ، ومن ثم يلاحظ أنهم أهملوا في أخذ الاستعدادات الكافية لوقايتهم من كافة الأخطار فلم يراعوا اختيار المكان المناسب لإقامة معسكرهم إذ أقاموه في بلدة «قورع» التي كانت تعد من أكثر البلدان الحبشية تعرضا للسيول الجارفة والأمطار الغزيرة . وكان الأوفق برجال الحملة أن يكون معسكرهم في بلدة «قياخور» ذات الموقع المرتفع المأمون من أخطار السيول[٢]. فضلا عن ذلك فانهم لم يهتموا ببناء الاستحكامات اللازمة لحماية معسكرهم ومخازن أسلحتهم . كما لوحظ أن «راتب باشا» كان قد أمر بتوزيع قوات الحملة العسكرية على البلدان التي دانت بالولاء لمصر وأبقى بمعسكر الحملة في «قورع» الجزء الباقي من هذه القوات [٣]. وكان مفروضا وحالة الحرب قائمة حينئذ أن تكتل جميع صفوف الحملة العسكرية لمواجهة جيش «يوحنا» الكثير العدد ، أما أن توزع قوات الحملة في عدة أماكن مختلفة فان ذلك يعني تشتيت هذه القوات عن بعضها مما يساعد الأحباش على النيل منها دون صعوبة وقد أكد «راتب باشا» بذلك ضعف بصيرته العسكرية وقلة خبرته الحربية .

على كل استطاع «يوحنا» أن يحث جميع الأحباش على محاربة قوات الحملة المصرية المتناثرة في البلدان المختلفة ، الأمر الذي دفع الأهالي لأن يهاجموا هذه القوات ويلحقون بها الهزيمة ، لم يلبث يوحنا أن قاد بنفسه جيشا كبيرا بلغ تعداده حوالي ٤٠,٠٠٠ جندي وسار بهم في ٧ مارس سنة ١٨٧٦ إلى بلدة «قورع» حيث نشبت بينهم وبين قوات الحملة المصرية المعسكرة هناك معركة عنيفة استمرت نحو ثلاثة أيام انتهت بهزيمة القوات المصرية ومقتل

١- ق . م : عدد ٦٤٥ في ٢٥ محرم سنة ١٢٩٣ (٢٠ فبراير سنة ١٨٧٦) وكذلك عدد ٦٤٦ في ٢ صفر سنة ١٢٩٣ (٢٧ فبراير سنة ١٨٧٦) كذلك انظر : سرهنك : المرجع السابق ، ص٣٣٠ .

٢- ق . م : عدد ٦٥٥ في ٢٨ ربيع أول سنة ١٢٩٣ (٢٣ أبريل سنة ١٨٧٦) .

٣- الأيوبي : المرجع السابق ، ص١٠٧ .

معظم أفرادها ، كما أسر الأحباش فى هذه المعركة ما يقرب من ٢٥٠ جندى مصرى[١]. ولكن على الرغم من هذا الانتصار الذى حققه الأحباش على المصريين والذي يعد الانتصار الثالث لهم ، فقد طلب ملكهم «يوحنا» من «راتب باشا» ومن الأمير «حسن باشا» ضرورة عقد الصلح وإنهاء حالة الحرب القائمة بين مصر والحبشة [٢]. وبالفعل عقد الصلح بين البلدين فى أبريل سنة ١٨٧٦ وفيه تم الاتفاق على أن تنسحب القوات المصرية من كافة الأراضى الحبشية وأن يبقى إقليم «بوغوص» تابعا لمصر، كما تم الاتفاق على أن يفتح طريق للتجارة فيما بين مصوع والحبشة وأن يأمر الملك بعودة الأسرى المصريين[٣]. وهكذا انتهت حروب مصر مع الحبشة بعد أن منيت فيها مصر بخسائر فادحة حيث فقدت من أبنائها ما يزيد عن ثمانمائة قتيل بخلاف المئات من الجرحى ، كما فقدت من ماليتها ما يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات فى الوقت الذى كانت تنوء فيه الخزانة المصرية بالديون الجسيمة وتعانى أشد ضروب الارتباك المالى، ويمكن القول أن هذه الحروب كانت تعد من أهم الأسباب التى عجلت باعلان إفلاس مصر وتكوين لجنة لتحقيق الوضع المالى بها ثم ما استتبع ذلك من مراقبة ثنائية وإشراف أوربى على الشئون المالية للبلاد [٤]. فضلا عن ذلك فقد ترتب على هذه الحروب أن تصدعت هيبة مصر العسكرية وفقدت الثقة الأجنبية بها نتيجة لما أصابها من هزائم متتالية على أيدى الأحباش ، فالمعروف أن هذه الحروب كانت قد حدثت فى الوقت الذى كانت تتحفز فيه الدول الاستعمارية ، وبخاصة انجلترا، للتدخل فى شئون مصر المالية والسياسية وقد أتاحت هذه الحروب بما انتهت إليه من هزيمة مصر الفرصة لهذه الدول للوقوف على حقيقة أوضاع الجيش المصرى وحالة الضعف التى انتابته ، كما أدركت بأن الفوضى الضاربة أطنابها فى نظامه لاتمكنه من القيام بأعباء رسالته فى الدفاع عن البلاد ، كما لمست هذه الدول أنه لاسبيل إلى تجديد قوة هذا الجيش فى الوقت الذى أشرفت فيه الحكومة المصرية على العجز

١- الرافعى : المرجع السابق، ص١٤٧ .

٢- ق . م : عدد ٦٤٩ فى ١٨ صفر سنة ١٢٩٣ (١٤ مارس سنة ١٨٧٦) .

٣- سرهنك : المرجع السابق ، ص٣٣٢ .

٤- يونان لبيب رزق : تفكك الإمبراطورية المصرية فى أفريقيا- بحث مستخرج من كتاب العلاقات العربية الأفريقية... ص٢٥٦ .

المالى فى أواخر عصر اسماعيل [١]. الأمر الذى أغرى انجلترا - بالتالى- لأن تضاعف جهودها ومساعيها لوضع يدها على البلاد حتى تحقق لها ما أرادت سنة ١٨٨٢ . وأخيرا فان حروب مصر مع الحبشة كانت قد أثرت بشكل واضح على الحركة الكشفية المصرية فى أفريقيا إذ تسببت الخسائر الفادحة التى نجمت عن هذه الحروب فى توقف نشاط مصر الكشفى فى جهات الحبشة كما كان متوقعا فى عهد الخديوى اسماعيل ، كما مهدت فى الوقت نفسه إلى توقف هذا النشاط فى بقية الجهات الأفريقية الأخرى فيما بعد عصر اسماعيل وذلك عندما هيأت هذه الحروب لانجلترا فرصة التدخل فى شئون مصر حتى تم لها الاحتلال الفعلى سنة ١٨٨٢ والذى عنده توقف النشاط الكشفى تماما فى أفريقيا شأنه فى ذلك شأن بقية الأنشطة المصرية الأخرى التى توقفت بسبب هذا الاحتلال . ومن ثم فانه يحق لنا أن نعتبر التدخل الإنجليزى فى شئون مصر وما أعقبه من احتلال انجلترا لمصر، عاملا هاما من عوامل توقف الكشوف المصرية تجدر مناقشته ، ففضلا عما ذكرناه سابقا من سعى انجلترا الدائم لدى الخديوى لتعيين بعض الشخصيات الإنجليزية فى خدمة مصر بغرض التمكين لها فى البلاد ، فانها اتخذت من تعاونها مع مصر فى القضاء على تجارة الرقيق فى أفريقيا وسيلة أخرى لتحقيق مطامعها فى التدخل فى شئون مصر وفى استعمار المناطق الأفريقية . فقد أشرنا فى الفصل الأول من هذا البحث أن انجلترا التى تزعمت فى ذلك الوقت الحركة المناهضة لتجارة الرقيق واتخذت منها ستارا تتخفى وراءه أطماعها الاستعمارية ، رأت أن - التعاون مع مصر لهذا الغرض سوف يكسبها نفوذا قويا فى مناطق الرقيق الأفريقي على اعتبار أن شعوب هذه المناطق كانت أغلبها تدين بالإسلام وبالتالى ترفض التدخل الإنجليزى المسيحى فى شئون تجارتها التى اعتادت عليها منذ زمن بعيد[٢].أما التدخل المصرى فسوف يكون مقبولا إلى حد ما لما لمصر- -حينذاك- من مكانة عربية إسلامية تستطيع أن تؤثر فى شأن هذه التجارة . وبالفعل وكما توقعت الحكومة الإنجليزية فان مصر تمكنت بقدر الإمكان طوال مدة وجودها بجهات أفريقيا المختلفة من محاربة هذه التجارة حيث استجابت لها شعوب هذه الجهات وتخلوا عن تجارتهم المحرمة هذه وبدأوا يعملون تحت ظل الإدارة المصرية فى التجارة المشروعة.

١- الرافعى : المرجع السابق ، ص١٤٨ ، كذلك انظر :

Crabitès, P. : Americans ... p. 191 .

٢- راجع الفصل الأول ص ٤٤ .

ولعلنا قد ذكرنا فى بداية هذا البحث أن الدافع الإنسانى الخاص بمحاربة تجارة الرقيق فى أفريقيا كان يعد واحدا من الدوافع الرئيسية التى حثت الحكومة المصرية على إرسال حملات استكشافية إلى الجهات الأفريقية بهدف الوقوف على مواطن تجارة الرقيق لتتمكن مصر من محاربتها والقضاء عليها.

على كل وجدت انجلترا أن الفرصة أصبحت سانحة لها لأن تواصل تدخلها فى شئون مصر وتحقيق مطامعها الاستعمارية فى أفريقيا ، وذلك عندما لمست رغبة مصر الصادقة فى محاربة تجارة الرقيق ، فأخذت تطالب الخديوى منذ سنة ١٨٦٥- بضرورة التعاون معها فى سبيل مناهضة تجارة الرقيق فى أفريقيا ، وبالطبع رحب الخديوى بذلك . بيد أن مظاهر التعاون هذا كانت لاتتعدى فى بادئ الأمر عن مراسلات بين الجانبين ، فقد حرصت مصر على أن توضح لانجلترا الإجراءات[1] التى تنوى اتخاذها للقضاء على تجارة الرقيق فى أفريقيا ، وكانت مراسلات انجلترا تتضمن تعليق الحكومة الإنجليزية على الإجراءات المصرية . ثم لم يلبث أن اتخذ هذا التعاون المشترك بين البلدين مظهرا أكثر إيجابية عندما اتفق الجانبان على ضرورة الدخول فى مفاوضات بينهما يكون الغرض منها وضع الحلول المناسبة للقضاء على هذه التجارة فى أفريقيا . وبالفعل بدأت المفاوضات بين الجانبين فى يوليو سنة ١٨٧٣ واستمرت أربع سنوات حيث انتهت سنة ١٨٧٧ بتوقيع معاهدة ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ فى الأسكندرية [2].
وقد اشتملت هذه المعاهدة على سبعة بنود تقضى بابطال تجارة الرقيق فى أفريقيا حيث تعهدت مصر بالضرب على أيدى تجار الرقيق وبفرض أشد العقوبات على صائديه كما تعهدت بمنع إدخال الرقيق فى أراضيها . غير أنه ورد فى هذه البنود نصا صريحا يوضح موافقة الحكومة المصرية على أن يكون للسفن الحربية الإنجليزية الحق فى ضبط وتفتيش السفن المصرية فى البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى وذلك للتأكد من عدم وجود رقيق بها وفى حالة وجود الرقيق بهذه السفن المصرية فعلى الإنجليز تسليم أصحاب هذه السفن إلى السلطات المصرية لمحاكمتهم أمام المحاكم الوطنية، هذا وقد ألحق بهذه المعاهدة ملحق خاص أوضحت فيه

١- أشرنا إلى هذه الاجراءات فى الفصل الأول ص٣٧، ٣٨ .

٢- محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص٢٠٠ ، كذلك انظر : جلال يحيى : مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية ... ص١٩٤ .

مصر الإجراءات التى سوف تتبعها لتحرير الرقيق الموجود بأراضيها [١]. والجدير بالذكر أن هذه المعاهدة كانت قد اشتملت أيضا على نص واضح يلزم خديوى مصر بأن يصدر أمرا يقضى بمنع الاتجار بالرقيق فى مصر وفى الأقاليم الأفريقية الملحقة بها، خلال مدة زمنية معينة تبدأ بتاريخ توقيع المعاهدة أى فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ . وبالفعل لم يتوان الخديوى عن إصدار هذا الأمر ، فقد صدر فى نفس يوم توقيع المعاهدة واحتوى على أربعة بنود نصت على منع الاتجار بالرقيق فى مصر خلال مدة زمنية حددت بسبع سنوات وفى الأقاليم الأفريقية الملحقة بها خلال مدة أخرى قدرت باثنتى عشره سنة . كما أوضحت هذه البنود العقوبات التى ستوقع على كل من يخالف هذا الأمر [٢].

وعلى الرغم من الهدف الإنسانى الذى عقدت من أجله هذه المعاهدة فان ارتباط مصر مع انجلترا لعقد مثل هذه المعاهدة كان يعد عملا خاليا من الحكمة وبعد النظر ، فقد مكنت هذه المعاهدة انجلترا من الافتئات على سيادة مصر ومصالحها بما كفلته لها من حق ضبط وتفتيش السفن الحاملة للراية المصرية[٣]. فضلا عن ذلك فقد أجبرت هذه المعاهدة مصر على ضرورة اتخاذ عدة إجراءات صارمة متطرفة وبعيدة عن الحكمة لإنهاء تجارة الرقيق فى أقاليمها الأفريقية خلال المدة القصيرة التى حددها الأمر الخديوى الصادر مع المعاهدة . فكما هو معروف لدينا من قبل أن تجارة الرقيق هذه كانت قد اعتادت عليها شعوب الجهات الأفريقية منذ مئات السنين وأصبحت تمثل ركنا أساسيا فى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم كان متعذرا إنهاء هذه التجارة فى سنوات معدودة ، مالم تضطر مصر لأن تتبع كافة الوسائل العنيفة التى يرجى منها محاولة قمع هذه التجارة بقدر الإمكان ، الأمر الذى ترتب عليه فى النهاية نتائج وخيمة عادت على مصر وحدها ، ففضلا عن ضياع الأموال الطائلة التى أنفقتها فى سبيل هذا الغرض مما أربك ميزانيتها وزاد من أعبائها المالية كانت هناك عدة ثورات محلية قام بها

١-ق . م: عدد ٧٣١ فى ٤ شوال سنة ١٢٩٤ (١١ أكتوبر سنة ١٨٧٧) .

٢- المصدر السابق . وقد نشر هذا الأمر فى كتاب جورج جندى وجاك تاجر: اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ... ص٢٤٩ وكذلك كتاب د. محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص٣١٩ .

٣- الرافعى: المرجع السابق ، ص١٢٩ ، السروجى : الجيش المصرى . . ص٥٠١ .

أهالي بعض الجهات الأفريقية يطالبون بابعاد الحكم المصرى عن أراضيهم ، وبالطبع راح ضحية هذه الثورات عدد كبير من الجنود المصريين [١].

على أية حال شرعت مصر من جانبها فى تنفيذ هذه المعاهدة حيث أرسل الخديوى أمرا كريما إلى ناظر الداخلية أوضح فيه ضرورة اتخاذ كافة الوسائل للقضاء على ما يوجد من رقيق داخل المدن المصرية وأن يعمل فورا على تحرير الرقيق المضبوط مع اعطائهم أوراقا تدل على منحهم حريتهم بالكامل ، كما كان على ناظر الداخلية أن يعاقب بشدة كل من يتاجر بالرقيق ويخالف هذا الأمر [٢]. وقد بعث الخديوى بمضمون هذا الأمر إلى غوردن باشا حكمدار عموم الأقاليم السودانية لكى يتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع هذه التجارة فى كل الجهات الأفريقية التابعة لمصر[٣].ومن جهة أخرى فقد أنشأ الخديوى فى سبتمبر سنة ١٨٧٧ إدارة عمومية عرفت باسم «مصلحة تجارة الرقيق» كان الهدف منها إيجاد الخدمة البوليسية الدائمة لمراقبة سفن تجار الرقيق فى الشواطئ الأفريقية للبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى وقد عهد الخديوى -بايعاز من الحكومة الإنجليزية بالطبع- إلى الضابط البحرى الإنجليزى «مالكولم» Mal-colm بتولى إدارة هذه المصلحة التى كان مقرها بلدة مصوع[٤]. والجدير بالذكر أن «مالكولم» لم يتورع عن اتخاذ إجراءات صارمة ضد كل من أتهم بالاتجار بالرقيق دون مراعاة لما قد تسببه هذه الإجراءات من اضطرابات حتى أنه قبض على بعض أبناء وأفراد أسرة محافظ زيلع أبو بكر شحيم وأودعهم السجن وأحال قضيتهم على «غوردن باشا» حكمدار عموم السودان ، الذى اضطر لأن يطلق سراح المسجونين خشية إثارة القلاقل والاضطرابات مما أدى إلى استقالة «مالكولم» فى يوليو سنة ١٨٧٨[٥] . وكان طبيعيا أن تبدى الحكومة الإنجليزية استياءها

١- محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسية.. ص١٣٥ ، كذلك انظر : يونان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ١٨٩٩-١٩٢٤ ، ص٣٢٠ .

٢- ش . م . ز: محفظة ١٨ وثيقة رقم ١٠٤ صورة الأمر الكريم الصادر لنظارة الداخلية فى ١٤ شعبان سنة ١٢٩٤ (٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٧) . وقد نشر هذا الأمر فى كتاب : اسماعيل كما تصوره الوثائق ... السابق الإشارة إليه، ص٢٥٠ .

٣- م . أ . س: دفتر ١٨ (أومر عربى) وثيقة رقم ٢٨ ص٤٣ صورة الأمر الكريم الصادر إلى حكمدارية عموم الأقاليم السودانية فى ١٤ شعبان سنة١٢٩٤ (٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٧) . وقد نشر هذا الأمر فى كتاب «الحكم المصرى .. السابق الإشارة إليه ص٣١٨ .

٤- جلال يحيى: المرجع السابق، ص٢٠٥ .

٥- شوقى الجمل : تاريخ سودان ... ص١٦٤ .

البالغ لاستقالة «مالكوم» واعتبرت «غوردن» المسئول الأول عن هذه الاستقالة فأرسلت إليه بما يوضح استنكارها لهذا الموقف كما وجهت إليه لوما شديدا ونقدا لاذعا . وعندئذ كان على غوردن ضرورة إرضاء حكومته الإنجليزية فأعلن الحرب الشعواء على تجارة الرقيق وأخذ على عاتقه- بحماس شديد- مهمة القضاء على هذه التجارة بكافة الوسائل الممكنة دون التبصر فى النتائج المرتقبة. ولعله كان يهدف بذلك إعادة ثقة الحكومة الإنجليزية إليه مرة أخرى. وبالفعل سارت لغته وأفعاله فيما بعد مطبوعة بطابع العنف والشدة . وقد بدأ نشاطه بأن عين طائفة كبيرة من الأوربيين بدلا من المصريين والسودانيين فى المناصب الرئيسية بالحكمدارية حتى يعاونوه فى تنفيذ سياسة الشدة والحزم التى اعتزم اتخاذها لوضع المعاهدة موضع التطبيق[١].
كما قام بمصادرة أموال عدد كبير من تجار الرقيق واتبع كل الوسائل التى مكنته من تضييق الخناق على تجار الرقيق حتى تمكن خلال شهرين فقط هما يوليو وأغسطس سنة ١٨٧٨ من ضبط ما يزيد عن ٣,٠٠٠ عبد . وقد أعلن «غوردن» أنه يوجه كل يوم ضربات مميتة ضد تجار الرقيق وأنشأ من أجل ذلك نوعا من حكومة الأرهاب وذكر صراحة إنه لايستأذن الخديوى فى أعماله هذه حيث أصبح لم يعر اهتماما لموافقة الخديوى أو معارضته [٢]. وهكذا صارت مكافحة تجارة الرقيق عند «غوردن» شبه عقيدة دينية يتحمس لها ويجاوز كل حد من أجلها، الأمر الذى اغتبطت من أجله الحكومة الإنجليزية ولم تخف إعجابها به إذ أبرقت فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٨ إلى مدير قنصليتها العامة فى القاهرة «مستر لاسيل» Mr. Lassell تكلفه بأن يعبر للخديوى عن اغتباط الحكومة الإنجليزية بالعمل الحازم الذى يقوم به «غوردن» ضد تجارة الرقيق[٣].

على كل ترتب على هذه السياسة أن قامت عدة ثورات محلية. تندد بالحكم المصرى، فى مناطق دارفور وبحر الغزال وكردفان وهى المناطق التى لجأ إليها تجار الرقيق بصفة خاصة

١- محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق، ص٢١٣ ، كذلك انظر : شوقى الجمل: المرجع السابق ، ص١٦٤، يونان رزق : المرجع السابق ، ص٣٢١ .

٢- محمد صبرى: الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر، ص٧٥ ، كذلك انظر : على ابراهيم عبده: المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، ص٨١ .

٣- محمد صبرى : المرجع نفسه ، ص٥٧ ، كذلك انظر : على ابراهيم عبده : مصر وأفريقيا فى العصر الحديث ، ص٣٩ .

للاختفاء فى أوكارهم القديمة الموجودة بكثرة هناك ، وقد اهتم تجار الرقيق بتحريض أهالى هذه المناطق على القيام بالثورات ضد الحكم المصرى[١]. والواقع أن أهالى هذه الجهات ، شأنهم فى ذلك شأن غالبية أهالى الجهات الأخرى التابعة لمصر، كانوا منذ سنة ١٨٧٧ متحفزين للقيام بمثل هذه الثورات وذلك ليس فقط بسبب سياسة «غوردن» العنيفة التى كان يتبعها ضد تجارة الرقيق مورد الرزق الأساسى للغالبية العظمى من الأهالى ، وإنما كانت بسبب سياسته غير الحكيمة التى كان يتبعها مع الأهالى بصفة عامة ، فالمعروف لدينا من قبل أنه استخدم عددا كبيرا من الأوربيين بدلا من المصريين والسودانيين لكى يعملوا معه فى جهات أفريقيا المختلفة ويعاونوه بوجه خاص فى القضاء على تجارة الرقيق وكان هذا الإجراء إيذانًا باثارة الأهالى ضده وضد الحكومة المصرية التى أيدته فى ذلك حيث أنهم كرهوا أن يتولى شئونهم أوربى مسيحى لايعرف لغتهم ولايدين بدينهم . ومن ثم كان اعتقادهم بأن الحرب التى يخوضها غوردن ضد تجار الرقيق إنما هى حرب دينية يشنها الكفار ضد المسلمين ، فقد دخل فى روعهم أن تحرير مواليهم وخروجهم من حوزتهم على أيدى أولئك الأوربيين ، إنما يعد بمثابة اضطهاد دينى من المسيحية للاسلام وقد أكد هذا الاعتقاد شيوخهم وعلماؤهم مستندين فى ذلك بأدلة وشواهد مقبولة لدى البسطاء حتى أصبحت عندهم حقيقة لاشك فيها[٢]. كما كان «غوردن» والأوربيون الذين استعان بهم لايحترمون شعور الأهالى الدينى فكانوا لايتورعون عن إقامة العاهرات بجوار «الزوايا» ومساجد الصلاة ، كما كانوا يستخفون دائما بشرائع الإسلام وبخاصة فيما يتعلق بعادات الزواج . كذلك استثار«غوردن» الأهالى بما فرضه عليهم من ضرائب باهظة وبما اتبعه لجبايتها من إجراءات تعسفية إذ كان يكلف جنود الباشبوزق (غير النظاميين) بجباية هذه الضرائب وقد اشتهر هؤلاء الجنود بوحشية طباعهم وبشراسة أخلاقهم وميلهم إلى العنف والقسوة الشديدة فى إجبار الأهالى على دفع ما عليهم من ضرائب مما جعل معظم الأهالى يفرون إلى الجبال للاعتصام بها[٣]. وكان طبيعيا إزاء هذه الأوضاع أن تشتد الفاقة فى تلك الجهات وأن تكثر بها أعمال السلب والنهب مما ساعد على انتشار الفوضى واضطراب الأحوال. وقد انتهز محمد هارون الرشيد، من أقارب سلطان دارفور السابق ابراهيم،

١- يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص٣٢١ .

٢- شوقى الجمل : المرجع السابق، ص١٦٥ .

٣- محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص٢٢٨ ، ٢٢٩ .

فرصة اضطراب الأحوال هذه وقام بثورته فى دارفور فى فبراير سنة ١٨٧٧ ، حيث تزعم جموعا كبيرة من أهالى دارفور بما فيهم تجار الرقيق وحاصر قلعة الفاشر، عاصمة دارفور ، ثم استولى على آبار البلدة واشتبك مع القوات المصرية الصغيرة العدد الموجودة فى «الفاشر» و«داره» وعندئذ اضطر «غوردن» لأن يقود جيشا كبيرا قصد به الفاشر وعندما وصلها فى أغسطس سنة ١٨٧٧ كان هارون قد فر منها إلى «جبل مره» كما فر تجار الرقيق إلى بلدة «شكا» الواقعة جنوب الفاشر ، فعهد «غوردن» إلى «مسيد البابك Messedaglia الإيطالى - مدير دارفور حينذاك - بمطاردة هارون فى جبل مرة فاستعان «مسيداليا» فى مهمته بكل من «إميليانى Emiliani » الإيطالى مدير كبكبيه و«سلاطين Slatin » النمساوى مدير «داره» ونور عنقره مدير «كلكل» وقد انتهت هذه المطاردة بمقتل هارون فى مارس سنة ١٨٧٨ على يد مدير «كلكل» وبمقتله انتهت الثورة فى دارفور[١].

هذا وكانت هناك ثورة أخرى فى منطقة بحر الغزال قام بها «سليمان ابن الزبير رحمت» ، الذى كان قد أعلن ولاءه للحكومة المصرية وعينه «غوردن» مديرا لبحر الغزال ثم لم يلبث أن شق عصا الطاعة على الحكومة المصرية مستغلا حالة الفوضى والاضطرابات التى باتت عليها جهات بحر الغزال فى ذلك الوقت . فكون جيشا بلغ تعداده حوالى ٤٠٠٠ رجل وأعلن عصيانه للحكومة المصرية التى استبقت أباه «الزبير رحمت» فى القاهرة عقب افتتاح دارفور ، كما سبق توضيحه[٢] بيد أن غوردن لم يمكنه من ذلك إذ أرسل إليه فى يوليو سنة١٨٧٨ حملة عسكرية قوامها ٧٠٠٠ جندى بقيادة الضابط الإيطالى «جيسى Gessi» الذى استطاع أن ينزل بقوات سليمان هزيمة ساحقة فى ١٦ مارس سنة ١٨٧٩ وذلك فى المعركة التى نشبت بينهما فى مكان يسمى «ديم سليمان» بمنطقة بحر الغزال . والجدير بالذكر أن سليمان كان قد استسلم إلى «جيسى» فى نهاية هذه المعركة ومعه بعض أقاربه بيد أن «جيسى» حسب أن فى الأمر خدعة فأمر على الفور باعدام سليمان وأقاربه وبالتالى انتهت ثورة سليمان بن الزبير فى بحر الغزال [٣].

١- سرهنك : المرجع السابق، ص٣٣٣ ، كذلك انظر : السروجى: المرجع السابق، ص٥٠٤ .

٢- راجع الفصل السادس ، ص١٨٧ ، ١٨٨ .

٣- الأيوبى: المرجع السابق، ص٦٥ ، كذلك انظر : محمد صبرى: المرجع السابق ، ص٨١ محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق، ص٢١٩ .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه فى أثناء نشوب المعركة الدائرة بين قوات «جيسى» وقوات «سليمان بن الزبير» فى منطقة بحر الغزال كانت منطقة كردفان تشهد نهاية ثورة أخرى قام بها أحد قواد «الزبير رحمت» السابقين ويدعى «محمد صباحى» الذى تزعم حوالى ٤٠٠ رجل معظمهم من المشتغلين بتجارة الرقيق وأخذ يتحرش بالقوات المصرية الموجودة فى كردفان ولكن «غوردن» قطع عليه ذلك إذ قاد بنفسه حملة عسكرية فى مارس سنة ١٨٧٩ استطاعت أن تلحق به الهزيمة وتمكنت من القبض على «صباحى» حيث حوكم أمام محكمة عسكرية قضت بإعدامه [١].

والواقع أن القضاء على هذه الثورات الثلاث فى مناطق دارفور وبحر الغزال وكردفان ، لم يكن يعنى انتهاء موجة التذمر الشديد ضد الحكومة المصرية فى هذه المناطق وفى غيرها من الجهات الأفريقية التابعة لمصر، إذ ظلت موجة هذا التذمر سائدة طالما كان «غوردن» وأعوانه من الأوربيين يعملون على قمع تجارة الرقيق بكل عنف وصرامة وينهجون فى حكمهم لهذه الجهات سياسة بعيدة عن الحكمة وكأنهم فى ذلك متفقون على إتباع خطة مرسومة هدفها استفزاز شعور الأهالى وإثارة كوامن الحقد فى نفوسهم ضد الحكومة المصرية. وإذ كانت سياسة «غوردن» هذه قد جلبت على مصر كراهية الأهالى لها وتسببت فى قيام بعضهم بثورات محلية ضدها فضلا عن أنها ساعدت على انتشار الفوضى والاضطراب فى الجهات المختلفة، فان هذه السياسة تعد أيضا واحدة من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى قيام الثورة المهدية فى السودان سنة ١٨٨١ بزعامة محمد أحمد المهدى. ولما كانت دراسة هذه الثورة ومعرفة أهدافها وأحداثها ونتائجها ، قد تنأى بنا عن موضوع هذا البحث وفترته الزمنية ، فقد رأينا عدم التعرض لها خشية الخروج عن موضوع وزمن البحث ، بيد أنه يكفينا أن نشير فى هذا الصدد إلى أن هذه الثورة تسببت فى ضياع الكثير من أملاك مصر الأفريقية منها دارفور وكردفان وبحر الغزال والمديرية الاستوائية وتوكر وسنكات والقضارف وكسلا والقلابات وأميديب وسنهيت[٢]. كما ازدهرت فى عهدها تجارة الرقيق حيث عاد تجار الرقيق يمارسون نشاطهم مرة أخرى دون تدخل من حكومة المهدى أو خليفته من بعده «عبد الله التعايشى» كذلك فان هناك

١- السروجى : المرجع السابق، ص٥٠٤ ، كذلك انظر : شوقى الجمل : المرجع السابق، ص١٦٥ .

٢- السيد يوسف نصر : جهود مصر ... ص١٨٠ .

حقيقة أخرى مؤداها أن «غوردن» الذى كانت سياسته تمثل واحدة من أسباب قيام هذه الثورة ، قد راح ضحية هذه الثورة عندما تمكن الثوار المهديون من قتله بالخرطوم فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥[1].

وليس من شك فى الحكومة المصرية كانت غير راضية عن سياسة الشدة والعنف التى كان يتبعها «غوردن» بالاشتراك مع معاونيه الأوربيين فى الجهات الأفريقية ، بيد أنها لم تستطع أن تعارضه فى ذلك ، جريا على سنة الخديوى المتبعة فى هذا الصدد.

وقد أشرنا من قبل إلى أن الخديوى برر موقفه هذا بحرصه على أن يظل متمسكا بصداقة الحكومة الإنجليزية التى فرضت عليه «غوردن» ومن ثم فهو يود أن لايعكر صفو العلاقات القائمة بينه وبين هذه الحكومة .

والجدير بالذكر أن الحكومة الإنجليزية لم تبد من جانبها أية اعتراضات على سياسة «غوردن» هذه ، بل على العكس من ذلك فقد أشادت بهذه السياسة كما سبق أن نوهنا- واعتبرت الإجراءات التعسفية التى يتبعها «غوردن» لقمع تجارة الرقيق فى جهات أفريقيا ، إنما هى إجراءات ضرورية لتنفيذ بنود المعاهدة الموقعة بينها وبين مصر ، ومن ثم فقد نظرت بعين الارتياح لما نتج عن هذه السياسة من تذمر الأهالى ضد الحكم المصرى وقيام الثورات المحلية، بالإضافة إلى انتشار الفوضى واضطراب الأحوال هناك ، كما أنها أخذت تترقب -عن كثب- تطور الأحداث فى مصر وفى أملاكها الأفريقية ريثما تتاح لها فرصة احتلال مصر وما يتبعها من الجهات الأفريقية.كذلك حرصت الحكومة الإنجليزية من جهة أخرى على عرقلة التقدم المصرى فى جهات أفريقيا المختلفة وبخاصة فى جهات أعالى النيل الأبيض وجهات ساحل أفريقيا الشرقية . وذلك لأنها اعتبرت هذه الجهات داخله فى إطار المناطق الأفريقية التى تنوى استعمارها.

فقد لمسنا فيما يتعلق بجهات أعالى النيل الأبيض أن «غوردن» أمر بسحب القوات المصرية المرابطة فى أوغندا وأونيورو واعترف لملك أوغندا باستقلاله . والواقع أن ذلك مبعثه حالة الاستياء العام التى كان عليها الرأى العام الإنجليزى بالاشتراك مع الحكومة الإنجليزية بسبب امتداد النفوذ المصرى إلى هذه الجهات ، فقد بذلت «جمعية الكنيسة التبشيرية

١- محمد فؤاد شكرى : صفحة من تاريخ مكافحة الرق ... ص٢١٣ .

Church Missionary Society » في لندن جهدا كبيرا لحض «غوردن» على إبعاد النفوذ المصري عن أوغندا حتى تتاح الفرصة لمبشريها كي يمارسوا نشاطهم هناك دون تدخل من السلطات المصرية الإسلامية وهو ما أيدته حكومة بنيامين دزرائيلي Benjamin Disraeli (١٨٧٤-١٨٨٠)[١].

أما فيما يتعلق بجهات الساحل الشرقي لأفريقيا فقد أوضحنا من قبل اعتراض الحكومة الإنجليزية على حملة «بوردي Purdy» التي اعتزمت مصر إرسالها إلى خليج ممبسة سنة ١٨٧١، كما أشرنا أيضا إلى موقفها العدائي تجاه حملة «ماكيلوب Mckillop» المصرية المرسلة إلى نهر جوبا سنة ١٨٧٥ [٢].

بيد أن الحكومة الإنجليزية لم تكتف بذلك إذ أرادت أن تحد من التقدم المصري على هذا الساحل فأبرمت مع مصر معاهدة ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧، نصت على اعتراف انجلترا بسيادة مصر- تحت التبعية العثمانية- على ساحل الصومال حتى رأس حافون، كما نصت على تعهد الخديوي بعدم التنازل لأية دولة أجنبية عن أية منطقة من البلاد الواقعة على هذا الساحل، وتخويل الحكومة الإنجليزية الحق في تعيين نواب قنصليين لها في جميع الموانئ والجهات الموجودة على هذا الساحل بشرط أن لايكونوا من أهالي هذه الجهات، كذلك نصت المعاهدة على إبقاء مينائي «بربره» و«بلهار» كمينائين مفتوحين للتجارة الحرة وأن لاتمنح الحكومة المصرية لأحد ما أي احتكار فيها وأن لاتسمح باجراء أي عمل يعطل حركة التجارة فيهما، كما تتعهد الحكومة بأن لاتأخذ رسوما جمركية عن البضائع الواردة إلى هذين الميناءين أكثر من خمسة في المائة من قيمتها كما كان عليها أن تعامل رعايا انجلترا وسفنها في تلك الجهات معاملة الدولة الأولى بالرعاية. وفي نهاية هذه المعاهدة طلبت انجلترا من الدولة العثمانية تعهداً بعدم التنازل لأية دولة أجنبية عن أي جزء من بلدان هذا الساحل الصومالي أو من البلدان التي دخلت في حوزة مصر[٣]. وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية قد رفضت إعطاء

١- السيد رجب حراز: المرجع السابق، ص٣٦٤.

٢- راجع الفصل الثامن، ص٢٦٣ وما بعدها

٣- ش. م. ز: محفظة ٣١ وثيقة رقم٩ ترجمة المعاهدة الإنجليزية المصرية بشأن ما يخص الخديوية المصرية من سلطات على أراضي الصومال في ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧. وقد نشرت بنود هذه المعاهدة في كتاب د. شوقي الجمل: الوثائق التاريخية ... ص٣٥١ وكتاب د. راشد البراوي: مجموعة الوثائق السياسية ... جـ١، ص١٠٢.

انجلترا مثل هذا التعهد فان الحكومة الإنجليزية استطاعت أن تحقق بهذه المعاهدة مكاسب عديدة فهى قد ضمنت باعترافها بسيادة مصر على جهات الساحل الصومالى حتى رأس حافون، عدم وقوع أية جهة من جهات هذا الساحل فى أيدى أية دولة استعمارية أخرى معادية لانجلترا يمكنها أن توقع الضرر بالمصالح الإنجليزية ، وقد تعهد لها الخديوى بذلك عن نفسه وعن ذريته من بعده. كذلك استفادت انجلترا من مسألة تخفيض الرسوم الجمركية على سفنها التجارية المارة بمينائى بربرة وبلهار والواصلة إلى «عدن» التى احتلتها انجلترا منذ سنة ١٨٣٩. هذا فضلا عن المزايا والامتيازات الأخرى التى منحت لانجلترا ولرعاياها الإنجليز فى هذه الجهات الساحلية [١].

وقد عادت هذه المعاهدة على مصر بخسائر جسيمة فهى من ناحية قد ساعدت على زيادة تدخل انجلترا فى شئون مصر، حيث جاءت هذه المعاهدة بعد مرور شهر تقريبا من توقيع معاهدة إلغاء الرقيق فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ والمعروف أنه ورد بالمعاهدتين بنودا أباحت لانجلترا فرصة التمكين لها فى مصر وفى الجهات الأفريقية التابعة لها، كما سبق توضيحه ، ومن جهة أخرى فان مصر قد خسرت بتوقيعها هذه المعاهدة أموالا طائلة سواء تلك التى أنفقتها على الحملات العسكرية ورحلات الاستكشاف وعلى مشروعات تعمير وإصلاح هذه الجهات أو تلك التى نتجت بسبب تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع الواردة إلى مينائى بربرة وبلهار ، وقد قدر «غوردن» بنفسه قيمة العجز السنوى فى ميزانية «بربره» والذى ترتب نتيجة لهذا الاجراء بنحو ٨,٠٠٠ جنيها مصريا[٢]. فضلا عن ذلك فان هذه المعاهدة كانت قد قيدت من حركة التوسع والاستكشاف المصرى فى الساحل الشرقى لأفريقيا إذ اعتبرت رأس حافون نهاية لحدود ممتلكات مصر على هذا الساحل [٣].

١- محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ... ص١٢٩ ، جلال يحيى: مصر الأفريقية ... ص١٩٦ ، شوقى الجمل : سياسة مصر .. ص٢٧٢ .

٢- شوقى الجمل: المرجع السابق ، ص٢٤٤ ، مارلو : تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ترجمة عبد العظيم رمضان ، ص١١٩ .

٣- السروجى: المرجع السابق، ص٥٠٤ .

هذا ولم يقتصر دور السياسة الإنجليزية عند هذا الحد ، إذ هيأت لها الأوضاع المضطربة التى باتت عليها مصر فى أواخر عصر اسماعيل فرصة التدخل فى شئونها الداخلية ، حيث تفاقمت الأزمة المالية بمصر بسبب إقبال اسماعيل على الاقتراض من بيوت المال الأوربية للوفاء بالتزاماته إزاء شركة قناة السويس ونفقات سياسته الخارجية فى تركيا والدول الأوربية الأخرى، وإصلاحاته الداخلية الواسعة ورغبته فى توسيع أملاك مصر فى أفريقيا[1]. وكان رد الفعل الطبيعى لهذه النفقات الباهظة أن ارتبكت ميزانية البلاد وأصبح اسماعيل غير قادر على تلبية مطالب الدائنين الأوربيين ، مما دفع بالحكومات الأوربية للتدخل فى شئون مصر المالية بحجة حماية مصالح رعاياها المالية. ومن ثم فقد وجدت الحكومة الإنجليزية الطريق ممهدة لتحقيق مطامعها الاستعمارية فى مصر ، خاصة وأنها تمكنت فى نوفمبر سنة ١٨٧٥ من شراء أسهم مصر فى قناة السويس مقابل أربعة ملايين من الجنيهات ، فدأبت على إرسال مبعوثيها الماليين لدراسة الأزمة المالية ، وقد انتهى الحال بهؤلاء إلى التمهيد الفعلى للتدخل البريطانى حينما عهد الخديوى إلى أحدهم وهو السير «ريفرز ويلسون Sir Rivers Wilson» بوزارة المالية المصرية [٢].

وكان طبيعيا إزاء التدخل الأوربى فى شئون البلاد ، أن يتحرك الشعور القومى مطالبًا بابعاد الأوربيين عن مصر. وعندما أحست الدول الأوربية، وخاصة انجلترا وفرنسا ، بتقرب الخديوى تجاه هذا الشعور القومى واستجابته لمطالبه، أسرعت لدى الدولة العثمانية تحت سلطانها عبد الحميد (١٨٧٦-١٩٠٨) على ضرورة عزل الخديوى اسماعيل . وبالفعل أصدر السلطان قرار العزل فى ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ ، ثم لم يلبث بعد ذلك بثلاث سنوات أن أنفردت انجلترا باحتلال البلاد [٣]. وهكذا لعبت انجلترا دورا هاما فى سياسة مصر الداخلية والأفريقية مما دفعنا إلى اعتبارها أحد العوامل الهامة التى أثرت على نشاط مصر الكشفى فى أفريقيا .

١- أحمد عزت عبد الكريم وآخرون : المجمل فى تاريخ مصر العام ، ص٣٧٤ وكذلك انظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص٢٤ .

٢- الرافعى : عصر اسماعيل ، جـ٢ ، ص٧٣ .

٣- أحمد عزت عبد الكريم : المرجع السابق ، ص٣٧٥ .

وإجمالا لما سبق يمكننا القول أن جهود مصر الكشفية كانت قد توقفت فى بعض الجهات الأفريقية إبان عصر اسماعيل ثم توقفت فى كافة الجهات الأفريقية فيما بعد هذا العصر نتيجة لعدة عوامل أساسية منها سياسة توظيف الأجانب التى أقبل عليها الخديوى اسماعيل فى ذلك الوقت بغية كسب صداقة دولهم وتأييدها له في سياسته الخارجية . وقد لمسنا مدى تأثير هذه السياسة على الجهود الكشفية المصرية فغالبية القائمين بالحركة الكشفية المصرية من الأجانب كانوا يطلعون حكوماتهم على النتائج الكشفية التى توصلوا إليها فى جهات أفريقيا المختلفة على حساب مصر، فضلا عن ذلك فانهم كانوا يعملون على الإساءة للحكم المصرى فى هذه الجهات. وقد برز فى هذا الصدد الضابطان الإنجليزيان : «صمويل بيكر» و«تشارلس غوردن» حيث اجتهد كل منهما فى إثارة الأهالى ضد الحكم المصرى وحث حكوماتهما على استعمار الجهات التابعة لمصر، ثم أنه ليس بخاف علينا السياسة التى اتبعها «غوردن» من أجل إبعاد النفوذ المصرى عن بعض الجهات الاستوائية وكذلك السياسة العنيفة التى اتبعها من أجل القضاء على تجارة الرقيق مما تسبب عنه قيام بعض الثورات المحلية كتلك التى شهدتها جهات دارفور وبحر الغزال وكردفان . وبالطبع تأثر النشاط الكشفى المصرى بهذه الأوضاع إذ تعرضت حملات وبعثات الاستكشاف المصرية لاعتداء بعض الوطنيين ممن أساء إليهم «بيكر وغوردن» ، كما أوقف هذا النشاط فى الجهات التى أمر «غوردن» بابعاد النفوذ المصرى عنها. كذلك ثمة عامل آخر ساعد على تثبيط همة الجهود الكشفية المصرية فى منطقة الحبشة والمناطق المجاورة لها، تمثل فى قيام الحروب الثلاثة بين مصر والحبشة (١٨٧٥-١٨٧٦) حيث هزمت مصر فى هذه الحروب ولم تجن منها سوى موت المئات من أبنائها وخراب ماليتها فضلا عن اهتزاز هيبتها العسكرية وفقدان الثقة الأجنبية لها. كما يعد التدخل الإنجليزى فى شئون مصر وما أعقبه من نتيجة حتمية تمثلت فى احتلال انجلترا لمصر، عاملا هاما أثر بشكل واضح على النشاط الكشفى المصرى فى أفريقيا ، إذ استغلت انجلترا فرصة تقرب الخديوى إليها لكسب صداقتها. وحققت ما كانت تسعى إليه، فقد فرضت عليه تعيين الضباط والموظفين الإنجليز. وقد أوضحنا آنفا تأثير ذلك على الحركة الكشفية المصرية ، كما أجبرته على ضرورة سحب الحملة المصرية المرسلة إلى نهر جوبا بساحل الصومال الجنوبى سنة ١٨٧٥ ، فتوقف بالتالى نشاط مصر الكشفى على هذا الساحل، ثم لم تلبث أن قيدت حركة هذا النشاط عندما أبرمت مع مصر معاهدة ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ الخاصة بتحديد ممتلكات مصر على ساحل أفريقيا الشرقى. وقد سبق لها أن أبرمت مع مصر معاهدة فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ الخاصة

بالغـاء تجارة الرقـيق فى مصـر وأفـريقـيـا. وبسـبب تطبـيق بنود هذه المعـاهدة اندلعت الثـورات المحليـة كما انتـشرت موجات التـذمر والكراهيـة ضد الحكم المصرى فى بعض الجهـات الأفريقية مما أدى إلى توقـف النشـاط الكشـفى بهـا، كذلك كـان لاضطراب الأوضـاع الداخليـة فى مـصـر بسبب تفـاقم الأزمـة الماليـة ، أن أمعنت انجلترا فى زيادة تدخلهـا فى شئـون مصـر حتـى تم لهـا عزل اسـماعيل سنة ١٨٧٩ ثم احتـلالهـا للبلاد سنة ١٨٨٢ . فتـوقف نشـاط مـصـر الكشـفى فى جمـيع الجهـات الأفـريقـيـة حيث أكرهت انجلترا مـصـر فى سنة ١٨٨٤ على إخلاء هذه الجـهـات لتضـيع بذلك كـافـة الجهود المضنيـة التى بذلتهـا مصـر فى سبيل الوصول إلى جهـات أفـريقـيـا المختلفة لاستشكافها ونشر مظاهر الحضارة والعمران بها .

الخاتمة

دفعت مجموعة من العوامل مصر- تحت حكم اسماعيل- للاتجاه نحو أفريقيا ، كان من بينها مناهضة تجارة الرقيق الأفريقية ، وخدمة الأغراض العلمية والجغرافية ، بالمساهمة فى كشف الغموض عن منابع نهر النيل والحفاظ عليها والحيلولة دون وقوعها فى أيدى القوى الاستعمارية ، يضاف إليها الرغبة فى إدخال التجارة المشروعة وتوسيع دائرة الزراعة والصناعة وتوطيد الأمن بين الأهالى والنهوض بمستوى معيشتهم ... كما ساهمت عوامل أخرى شخصية تمثلت فى رغبة خديوى مصر فى تكوين امبراطورية أفريقية تدعم مركزه بين دول أوربا بعامة وأمام السلطان العثمانى بصفة خاصة وكذلك رغبة الخديوى فى أن يقترن اسمه بالنجاح الذى قد تحققه مصر فى استكشاف منابع نهر النيل وبقية الجهات الأفريقية الأخرى.

من أجل ذلك - وربما غيره- خرجت الحملات العسكرية المصرية مع بداية سبعينيات القرن التاسع عشر، بعد أن أكدت مصر فى ستينيات هذا القرن استقلالها الذاتى عن الدولة العثمانية ، تجوب مناطق كثيرة بالقارة الأفريقية بغرض فتحها وإدخالها تحت السيادة المصرية، وإن كان قد أنيط بهذه الحملات القيام باستكشاف المناطق الأفريقية وبخاصة الاستوائية منها حيث توجد منابع نهر النيل شريان مصر الحيوى .

ولما كانت الحكومة المصرية قد كفلت لهذه الحملات العدة والعتاد وهيأت لها السبل والإمكانيات ، فقد استطاعت هذه الحملات أن ترتاد بقاعا شاسعة من القارة الأفريقية دون أن تأبه- بأى حال من الأحوال- للمخاطر والمصاعب التى تتعرض لها ، فلم يثن من عزيمتها- مثلا- سوء الأحوال المناخية ووعورة السير فى الطرق البرية والمائية ووجود الحيوانات المفترسة والحشرات الضارة والطيور الجارحة، فضلا عن انتشار الأوبئة والأمراض المختلفة. كما لم يفت فى عضدها المواقف العدائية التى واجهتها من قبل أهالى بعض الجهات الأفريقية إما بعدم تقديم يد العون والمساعدة لرجال الحملات المصرية أو بمحاولات التحرش وشن الغارات المسلحة عليهم.

وعلى الرغم من كل هذا فقد تمكنت الحملات المصرية من أن تحقق نتائج طيبة فى المجال الكشفى. ففى منطقة أعالى النيل الأبيض استطاعت هذه الحملات أن تستكشف مجرى النيل الأبيض وتختبر صلاحيته للملاحة ، ابتداء من الخرطوم حتى منابعه فى البحيرات الاستوائية

بل واصلت جهودها الكشفية فى هذه البحيرات فتوصلت إلى جوانب كشفية هامة عن بحيرات «فيكتوريا» و«البرت نيانزا» وتمكنت من اكتشاف بحيرة «ابراهيم (كيوجا)» و«نيل فيكتوريا» و«نهر سمليكى»، واستطاعت أن ترسم عدة خرائط لمجرى النيل الأبيض وللبحيرات الاستوائية، فضلا عن ذلك فقد تمكنت الحملات المصرية من استكشاف عدة بلدان وقرى بالمناطق الاستوائية وخلعت على بعضها أسماء مصرية كما حدث لبلدان: «التوفيقية» و«الاسماعيلية» و«الابراهيمية». واستطاعت أن تقف على طبيعة أراضى البلدان الاستوائية وتختبر صلاحيتها للزراعة. وقامت بتجربة زراعة بعض المحاصيل هناك لمعرفة مدى تأقلم زراعتها فى المناطق الاستوائية. كما أمكن لرجال الحملات المصرية استشكاف الطرق والدروب الممتدة فيما بين هذه البلدان، وتوصلوا إلى حقائق هامة عن الجبال والثروات المعدنية والنباتات والحيوانات الموجودة بكثرة فى هذه المناطق. كذلك أمكنهم معرفة الكثير عن أحوال سكان المناطق الاستوائية وكل ما يتعلق بأوصافهم وعاداتهم وطرق معيشتهم والأعمال التى يقومون بها كالرعى والزراعة والصيد والتجارة والأعمال الحرفية والصناعات اليدوية... وما إلى ذلك.

وفى منطقة غرب السودان استطاعت الحملات المصرية أن تستكشف من الطرق فى منطقة كردفان، ما قدر طوله بنحو ٦٠٠٠ كيلو مترا فاستكشفت الطرق الممتدة فيما بين بلدتى «الدبه» و«الأبيض» -عاصمة «كردفان» - وفيما بين «الخرطوم» و«الأبيض» وبين «الأبيض» و«الفاشر» - عاصمة دارفور- واستكشفت كذلك من الطرق، فى منطقة «دارفور»، ما قدر طوله بنحو ٦٥٠٠ كيلو مترا إذا استكشفت الطرق الممتدة فيما بين بلدتى «أبوحراز» و«الفاشر» وبين «دنقله» و«الفاشر» وبين «داره» و«حفرة النحاس»، بالإضافة إلى استكشاف بلدتى الأبيض والفاشر والمنطقة الشمالية الغربية لدارفور. وقد استطاع رجال الحملات المصرية أن يرسموا خرائط توضيحية لهذه الجهات وأن يحددوا نحو ١٧ موقعا فلكيا فى منطقة كردفان، ونحو ٢٢ موقعا فلكيا آخر فى منطقة دارفور، كما أمكنهم أن يتوصلوا إلى جوانب كشفية هامة عن الآبار الموجودة فى جهات كردفان ودارفور، وكذلك عن الوديان والأخوار والبحيرات المائية، والنباتات والحيوانات والجبال والمعادن والأراضى، فضلا عن حياة ونشاط السكان القاطنين فى هذه الجهات.

وبالمثل استطاعت الحملات المصرية أن تكشف النقاب عن بلدان أفريقية كثيرة تقع على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى كبلدان: سواكن، مصوع، بيلول، رهيطه، تاجورة، زيلع، بلهار، بربره، رأس جردفون، رأس حافون، براوه، قسمايو، لامو، وفرموزه،

بالإضافة إلى بلدان أخرى تقع بشرق أفريقيا كبلدان منطقة السودان الشرقى، وبلاد العيسى ، والنولى ، هرر، أوسه ، الجاديبورسى. فقد تمكنت الحملات المصرية من استنتاج حقائق ومعلومات وبيانات هامة عن هذه الجهات تتعلق بموقعها ومناخها وأنهارها وبحيراتها وأخوارها ووديانها وآبارها وعيونها المائية ، كما تتعلق بنباتاتها وحيواناتها وملاحاتها وثرواتها المعدنية ، علاوة على ما يتعلق بحياة سكانها وأعمالهم وعاداتهم وتقاليدهم .. وغير ذلك. هذا فضلا عما قام به رجال الحملات المصرية من رسم عدة خرائط تفصيلية لهذه الجهات، وما قاموا به ، كذلك ، من أبحاث جيولوجية فى أراضى وجبال وتلال بعض هذه الجهات .

على أن جهود مصر فى كشف أفريقيا لم تقتصر ، فحسب على أمر إرسال هذه الحملات وما توصلت إليه من نتائج كشفية مما يمكن اعتبارها جهودا مباشرة ، وإنما كان لها أيضا جهود أخرى غير مباشرة ، ساهمت فى استكشاف القارة، وتمثلت فى المساعدات المختلفة التى دأبت مصر على تقديمها لمعظم الرحالة والمستكشفين الأجانب الذين كانوا يستهدفون زيارة أو استكشاف بعض المناطق الأفريقية ، وقد استفاد هؤلاء من حالة الأمن والاستقرار التى حرصت مصر على إقامتها فى المناطق الأفريقية التى وصلت إليها ، مما جعلهم يؤدون مهمتهم دون قلق واضطراب.

وليس من شك فى أن كافة الجهود المصرية التى بذلت فى سبيل استكشاف القارة الأفريقية سواء أكانت جهود مباشرة أو غير مباشرة ، لتؤكد بأن مصر كانت جادة فيما اعتزمته - آنذاك- من استكشاف القارة وكشف الغموض عنها، وبالتالى فقد اعتبرت مصر من الدول الجديرة التى كان لها دور بارز ومساهمة فعالة فى حركة استكشاف القارة الأفريقية.

ومن جهة أخرى فان هناك حقيقة مؤداها أنه ترتب على استكشاف مصر للعديد من الجهات الأفريقية ، أن سارت هذه الجهات فى طريق الحضارة والمدنية الحديثة ، التى كانت مصر قد أخذت بأسبابها فى أوائل القرن التاسع عشر، ومن ثم فقد حققت مصر لهذه الجهات الأمن والاستقرار وحالت دون قيام الحروب القبلية وسهلت سبل المواصلات البرية والمائية ونهضت بمستوى الزراعة والصناعة والتجارة وعملت بقدر استطاعتها على مناهضة تجارة الرقيق فى المناطق التى دخلت تحت سيطرتها ، وقامت ببناء المشروعات العمرانية من مبانى عامة لإدارة شئون الحكم ، ومنازل للأهالى ، وخزانات لحفظ المياه، ومساجد للصلاة ومستشفيات لعلاج المرضى ومدارس للتعليم ، فضلا عن أنها نشرت بين الأهالى الأفارقة الوعى الدينى والاجتماعى والسياسى والصحى والتعليمى والثقافى ... وما إلى ذلك .

وبالإضافة إلى ما سبق فانه لايمكن لنا إنكار مدى ما ساهمت به مصر- نتيجة لجهودها الكشفية هذه- فى إفادة الباحثين والدارسين المهتمين بالدراسات الأفريقية : التاريخية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ...

ولو قدر لمصر مواصلة جهودها الكشفية فى مناطق أخرى من أفريقيا ، لكان ذلك أدعى لاتساع دائرة معارفنا بالقارة الأفريقية فى ذلك الوقت ، بيد أن هذه الجهود شاء لها أن تتوقف فى بعض المناطق الأفريقية إبان عصر الخديوى اسماعيل ثم لم تلبث أن توقفت فيما بعد هذا العصر، فى كافة الجهات الأفريقية الأخرى، وكان ذلك بفعل عدة عوامل أساسية لعل من أهمها استخدام الضباط الأجانب فى الحركة الكشفية المصرية ، وقيام الحروب المصرية- الحبشية ، وموقف انجلترا العدائى من التوسع المصرى فى أفريقيا ، وقيام ثورات محلية فى بعض المناطق الأفريقية تندد بالحكم المصرى، فضلا عن سوء أحوال مصر الداخلية بسبب تفاقم الأزمة المالية وتدخل الدول الأوربية فى شئون مصر الداخلية حتى انتهى الأمر بعزل الخديوى اسماعيل فى يونيو سنة ١٨٧٩ ثم احتلال انجلترا لمصر سنة ١٨٨٢ . ولكن على الرغم من ذلك فقد تركت جهود مصر الكشفية فى أفريقيا بصمة واضحة على التاريخ والتراث الأفريقى.

المصادر والمراجع

أولا : مصادر أصلية غير منشورة*

أرشيف مجلس الوزراء . مجموعة السودان (ش . م. ز)

ويضم نحو ٩ محافظ خاصة بالمناطق السودانية ، وتحتوى هذه المحافظ على وثائق عبارة عن تقارير مرسله إلى الخديوى من حكمداريى السودان يشرحون فيها أحوال هذه المناطق . كما عثر بها على وثائق خاصة بالمعاهدتين اللتين وقعتهما مصر مع بريطانيا بشأن ابطال تجارة الرقيق وتحديد ممتلكات مصر على ساحل الصومال. وقد أمكن للباحث الاستفادة من الوثائق الموجودة داخل محافظ :-

١٨ - ٢١ - ٢٤ - ٣١ - ٣٨ - ٤٣ - ٤٤ .

سجلات الصادر (س. ص)

وهى مجموعة فى نحو ١٥٠ سجل ، تشمل دفاتر المعية السنية بما تحتويه من أوامر عليه ومكاتبات وارادات سنية صادرة من الخديوى إلى سائر حكام ومديرى الأقاليم وهى تتعلق بسياسته فى مناهضة تجارة الرقيق وفيما ينوى اتخاذه من اصلاحات داخلية. وقد وجدت وثائق هذه السجلات مدونة باللغة العربية وبعضها معرب عن اللغة التركية. وقد استقى الباحث مادته التاريخية من وثائق هذه السجلات والموجودة بدفاتر : - ١- ١٢ - ١٤ - ١٦ - ١٧ - ١٩ - ٢٤ - ٣٢ - ٥٥٨ - ٥٨٣ -١٨٧١ .

سجلات الوارد (س . و)

وهى مجموعة فى نحو ١١٠ سجل ، تحوى افادات وتقارير واردة من حكام ومديرى الأقاليم إلى الخديوى، حيث يطلعونه فيها على كافة أحوال الجهات التى يحكمونها ، وما يرونه من آراء ومقترحات خاصة بسياسة الاصلاح التى تنوى الحكومة المصرية اتخاذها هناك . وكانت وثائق هذه السجلات مدونة أيضا باللغة العربية والبعض منها معرب عن اللغة التركية. وقد استفاد الباحث من وثائق هذه السجلات المقيدة بدفاتر: - ١ - ٥ - ٦- ٣٢ - ٣٣ .

---

* شملت هذه المصادر الفترة الزمنية من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩ . وهى مودعة بدار الوثائق التاريخية القومية بالقاهرة .

مجموعة الوثائق الأفريقية (م . ث . ف)

وتضم هذه المجموعة ١٢ محفظة اختصت كل منها بجهة أفريقية معينة كجهة : الخرطوم وبربر وتاكا ودنقله وزيلع وسنار وسواكن ... وغيرها. وقد وجدت بكل محفظة عدة وثائق متفرقة وغير مرتبة وتشمل مكاتبات صادرة إما من ديوان المعية السنية أو ديوان الجهادية أو من نظارة الداخلية إلى مديرى ومحافظى هذه الجهات ، تتعلق بمعرفة احتياجاتهم ولوازمهم، كما تشمل الافادات الواردة من هؤلاء متضمنة كافة متطلباتهم . وقد عثر ضمن هذه الوثائق على تقارير مرسله إلى الخديوى من ضباط الحملات المصرية تتعلق بنشاطهم الكشفى فى بعض المناطق الأفريقية وتوجد هذه التقارير فى محافظ : ٩ - ٣٨ - ١١١ .

محافظ أبحاث السودان (م . أ.س)

وتضم نحو ٢٠ محفظة غير مرقمه ولكنها مرتبه حسب السنوات الهجرية، إذ شملت كل محفظة جميع الوثائق المقيدة فى سنة هجرية معينة. وهذه الوثائق عبارة عن مكاتبات وتلغرفات شفرة وأخرى عادية صادرة من الخديوى إلى حكمداريى السودان ومديرى ومحافظى الأقاليم الأفريقية أو إلى المسئولين بنظارة الجهادية والداخلية وكافة الأجهزة الحكومية الأخرى. وذلك بشأن معرفة تعليمات الخديوى الخاصة بضرورة العمل على مناهضة تجارة الرقيق الأفريقية وتنفيذ سياسة الاصلاح وتقديم المساعدات اللازمة لرجال الحملات والبعثات الكشفية المصرية، كما شملت هذه الوثائق الافادات والمراسلات الواردة إلى الخديوى من هؤلاء . وكانت أغلب هذه الوثائق مدونة باللغة العربية وبعضها ترجم إلى العربية عن اللغة التركية، وقد أمدت هذه الوثائق الباحث بقدر كبير من المادة التاريخية الأصلية والتى استقاها من الوثائق المقيدة فى دفاتر:-

٢- ٤ - ٥ - ٧ -٩ - ١٠- ١١ - ١٢ - ١٤ - ١٥ - ١٧ - ١٨ -١٩ - ٢١ - ٢٢- ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٧ - ٢٨ -٣١ - ٣٢ - ٣٣ -٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٩ - ٤٠ -٤١- ٤٣ - ٤٨ - ٥٠ - ٧٣- ٧٨ - ٨٣ - ٨٥ - ١٤٥ -٥٣٧- ٥٥٨ -٥٦٠- ٥٧٣ - ٥٨٢- ٨٣٦ - ١٨٣٥ - ١٨٤٧ - ١٨٤٩- ١٨٥٩- ١٨٦٤- ١٨٧٠- ١٨٧٥- ١٩٣٤- ١٩٣٥- ١٩٣٦ - ١٩٣٩ - ١٩٤٢- ١٩٤٣ - ١٩٤٦ - ١٩٤٨- ١٩٥٥- ٢٨٩٢- ٣٧١٤ .

محافظ بحر برا (م. ب.ب)

وتضم هذه المحافظ عدة وثائق هامة واردة إلى ديوان المعية السنية من جهات مختلفة غير القطر المصرى. وهذه الوثائق مدونة باللغة التركية والبعض منها مترجم إلى العربية . وقد أمكن للباحث الاستفادة من الوثائق الموجودة بداخل المحفظة رقم ١٩ حيث شملت مكاتبات وتقارير وافادات تتعلق بأحوال بعض الجهات الأفريقية.

وثائق الارشيف الأمريكى (ث. ش. ك)

وتشمل المراسلات المتبادلة بين القنصل الأمريكى فى مصر ووزارة الخارجية الأمريكية وتتعلق بتطور الأحداث فى مصر أبان عهد الخديوي اسماعيل . وهذه الوثائق مدونة باللغة الانجليزية ، وبعضها مترجم إلى اللغة العربية . وتوجد فى محافظ :- ٦-١٠-١١-١٣ .

وثائق الأرشيف الأوربى (ث. ش.و)

وتتضمن هذه الوثائق جوانب هامة عن الأوضاع فى مصر والأقاليم السودانية والاستوائية فى عهد الخديوى اسماعيل . وقد وجدت الوثائق الخاصة بموضوع الدراسة ، معربة عن اللغتين الانجليزية والفرنسية فى محفظتى :- ١٢-١١٩ .

وثائق ديوان الجهادية(ث. د. ج)

وتشمل مجموعة المكاتبات الصادرة من الخديوى إلى نظارة الجهادية بشأن اعداد الحملات العسكرية واختيار الضباط المناسبين لها كما تشمل أوامر الخديوى الخاصة بتعيين الضباط الأجانب فى الجيش المصرى وبترقية ضباط وجنود الحملات العسكرية المصرية . كذلك تضم هذه الوثائق افادات تتعلق بأمور الجيش المصرى صادرة من ديوان الجهادية إلى ديوان المعية السنية . وقد وجدت معظم وثائق ديوان الجهادية معربة عن اللغة التركية . وقد استفاد الباحث من الوثائق الموجودة فى محافظ :- ١١ - ١٤ - ١٥ - ٥٥ .

وثائق وزارة الخارجية البريطانية (ف.و)

وتشمل المراسلات المتبادلة بين الدبلوماسيين البريطانيين ووزارة الخارجية البريطانية . وقد عثر بها على وثائق باللغة الانجليزية تتعلق بتجارة الرقيق ورغبة مصر فى التعاون مع الحكومة البريطانية من أجل مناهضة هذه التجارة فى أفريقيا. وتوجد هذه الوثائق فى ملفى ٨٤ / ١٣٧ - ٨٤ / ١٢٦٤ .

ثانيا : مصادر أصلية منشورة

أ- دوريات عربية

جريدة أركان حرب الجيش المصرى (ج . ح. ج) كانت لسان حال هيئة أركان حرب الجيش المصرى . ومن ثم فقد نشرت تقارير ضباط الهيئة ممن ساهموا فى الحركة الكشفية المصرية فى المناطق الأفريقية المختلفة . وقد وجد الباحث بعض أعداد هذه الجريدة فى مكتبة المتحف الحربى بالقلعة ، وفى مقر دار الكتب الجديد برملة بولاق، كما أمده- من مكتبته الخاصة- الاستاذ الدكتور المرحوم عبد الرحمن زكى ببعض الأعداد الناقصة من هذه الجريدة وقد شملت أعداد الجريدة التى استقى الباحث منها مادته التاريخيه سنوات:-

١٨٧٥-١٨٧٦-١٨٧٧-١٨٧٨ .

الجريدة العسكرية المصرية (ج.ع.م)

تضمنت هذه الجريدة بيانات وحقائق هامة تتعلق بالحياة العسكرية فى مصر . وهى مودعة بمقر دار الكتب برملة بولاق. وقد استقى الباحث بعض مادته العلمية الخاصة بهذا البحث . من عددها الصادر فى أكتوبر سنة ١٨٦٥ .

الوقائع المصرية (ق.م)

اهتمت بنشر أحداث مصر الداخلية وأحداث البلدان الخارجية ، وقد استفاد الباحث مما نشرته أعداد هذه الجريدة فى سنوات- :- ١٨٦٦-١٨٦٧- ١٨٧٤- ١٨٧٥ - ١٨٧٦ - ١٨٧٧ . وتوجد أعداد هذه الجريدة فى دار الكتب المصرية.

ب- مؤلفات عربية

هناك مؤلفات عربية تعد من المصادر الأصلية المنشورة وذلك لأن مؤلفيها كانوا بمثابة شهود عيان للأحداث موضع دراسة البحث . وقد تمثلت هذه المؤلفات فى:-

-مؤلف : ابراهيم فوزى باشا : كتاب السودان بين يدى غوردن وكتشنر. جزءان . استفاد الباحث من الجزء الأول منهما وقد صدر فى القاهرة سنة ١٣١٩ هجرية.

- ـــــ : رودلف سلاطين باشا :السيف والنار فى السودان. تعريب جريدة البلاغ (مطبعة البلاغ بالقاهرة سنة ١٩٣٠) .

- ـــــ : سليم قبطان : الرحلة الأولى للبحث عن منابع البحر الأبيض . ترجمة محمد مسعود (القاهرة سنة ١٩٣٢) .

جـ- دوريات أجنبية

- The Journal of The Royal Geographical Society of London, (JRGS.) the years: 1863-1864-1865-1866-1867- 1872- 1874- 1879 .

- Proceedings of the Royal Geographical Society of London, (PRGS.) the years: 1860- 1861- 1865- 1866- - 1871- 1872- 1875-1877- 1878 .

- Bulletin Trimestriel de la Société Khediviale du Geographie du Caire, (BTSKG) , les années: 1875- 1876- 1877- 1878- 1879- 1880- 1881- 1882- 1883- 1884- 1885- 1886- 1887- 1888- 1889- 1891 .

وتوجد جميع هذه الدوريات فى مقر الجمعية الجغرافية المصرية بشارع قصر العينى.

د- مؤلفات أجنبية

هناك مجموعة أخرى من المؤلفات الأجنبية ، تعد من المصادر الأصلية المنشورة التى اعتمد عليها الباحث ، وذلك لمعاصرة مؤلفيها للاحداث موضع دراسة البحث ولمشاركة بعضهم فى صنعها . وقد تمثلت المؤلفات فى :-

- **Baker,** S. : The Albert N'yanza. Great Basin of the Nile and Explorations of the Nile Sources , 2 vols., London , 1866-1872 .

- **Baker,** S. : The Nile Tributaries of Abyssinia , London, 1867.

- **Baker,** S. : Ismailia, A Narrative of the Expedition to Central Africa for the Suppression of the Slave Trade, Organized by Ismail Khedive of Egypt, 2 vols ., London , 1874 .

- **Barth,** H.: Travels and Discoveries in North; Central Africa 1849-1855, 5 vols., London , 1857-1858 .

- **Burton,** R.: First Footsteps in East Africa, or An Exploration of Harar 2 vols ., (London, 1856).

- **Burton** , R.: The lake Regions of Central Africa, 2 vols ., London , 1860 .-

Burton, R.: The Nile Basin , London , 1864 .

- **Dye,** W . : Moslem Egypt and Christian Abyssinia, New York, 1880 .

- **Gessi,** R.: Seven Years in the Sudan, Being a Record of Exploration Adventure and Campaigns against the Slave Trade Hunters, London, 1892 .

- **Livingstone,** D. : Missionary Travels and Researches in South Africa, London, 1857 .

- **Livingstone,** D.: Narrative of an Expedition Zambesi and its tributaries, London , 1865 .

- **Long** , C.: Central Africa, Naked Truths of Naked People, London, 1876.

- **Long** , C.: Expéditions au Lac Victoria Nyanza et au Makraka, Paris,1877.

- **Long** , C.: Les Trois Prophétes: Le Mahdi, Gordon , Arabi, Paris, 1886 .

- **Long,** C.: L'Egypt et Ses provinces perdues, Paris, 1892 .

- **Long** , C.: My life in Four Continents, 2 vols. London, 1912 .

- **Loring,** W.: A Confederate Soldier in Egypt, New York, 1884 .

- **Melly,** G.: Khartoum and the Blue and White Niles, 2 vols. London, 1851 .

- **Palleme,** I.: Travels in Kordofan, London, 1844 .

- **Petherick,** J.: Egypt, The Sudan and Central Africa, London, 1861 .

- **Rollet,** B.: Le Nil Blanc et Le Soudan , Paris, 1855.

- **Schweinfurth,** G.: In the Heart of Africa, 2 vols. London, 1890 .

- **Speke,** J.: Journal of the Discovery of the Sources of The Nile, Edinburg, 1863 .

- **Spake,** J.: What led to the Discovery of the Source of the Nile , Edinburg, 1864.

- **Stanley**, H.: Through the Dark Continent, 2 vols. London 1872.

- **Werne**, F.: An Expedition to discover the Sources of the White Nile in the years 1840-1841, 2 vols ., Cairo, 1849 .

ثالثا: مراجع عربية

أ- الكتب والمؤلفات

- **أحمد عبد الرحيم مصطفى** : مصر والمسألة المصرية، دار المعارف بالقاهرة، سنة ١٩٦٥ .

- ــــــــــــــــ : علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديوى اسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩ ، دار المعارف بالقاهرة ، سنة ١٩٦٧ .

- **أحمد عزت عبد الكريم وآخرون** : المجمل فى تاريخ مصر العام. (مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بالقاهرة ، سنة ١٩٤٢ .

- **أحمد محمد العدوى ومحمود سامى** : أفريقية وحوض النيل والسودان، المطبعة الحديثة بالقاهرة ، سنة ١٩٢٧ .

- **اسماعيل سرهنك** : حقائق الأخبار عن دول البحار جـ٢ ، مطبعة بولاق بالقاهرة، سنة ١٣١٤هـ.

- **آلان مورهيد** : النيل الأبيض ترجة محمد بدر الدين خليل، دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٥ .

- **السيد رجب حراز**: افريقيا الشرقية والاستعمار الأوربى، دار النهضة العربية بالقاهرة ، سنة ١٩٦٨ .

- **السيد يوسف نصر**: جهود مصر الكشفية فى افريقيا فى القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة ، سنة ١٩٧٩ .

- **الكتاب الأخضر** : رئاسة مجلس الوزراء بجمهورية مصر : السودان بين ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣، المطبعة الأميرية بالقاهرة، سنة ١٩٥٣ .

- **الياس الأيوبى** : تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل باشا من١٨٦٣ إلى١٨٧٩ مجلد ٢ ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، سنة ١٩٢٣ .

- أمين سامي : تقويم النيل- المجلدان الثاني والثالث من الجزء الثالث ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، سنة ١٩٣٦ .
- جلال يحيى : مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسع عشر، دار المعارف بالاسكندرية ، سنة ١٩٦٧ .
- جمال حمدان : استراتيجية الاستعمار والتحرير ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، سنة ١٩٦٧ .
- جمال زكريا قاسم : دولة بوسعيد فى عمان وشرق افريقيا ، مكتبة القاهرة الحديثة ، سنة ١٩٦٧ .
- ـــــــــــــ : الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، سنة ١٨٧٥ .
- جميل عبيد : المديرية الاستوائية ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة، سنة ١٩٦٧ .
- جورج جندى وجاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، سنة ١٩٤٧ .
- جون مارلو : تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ ترجمة د. عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة ١٩٧٦ .
- راشد البراوى : مجموعة الوثائق السياسية . جزء أول- المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ط١ ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، سنة ١٩٥٢ .
- زاهر رياض : الإسلام فى اثيوبيا فى العصور الوسطى، القاهرة، سنة ١٩٦٤ .
- ـــــــــــــ : استعمار افريقية ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، سنة ١٩٦٥ .
- شوقى الجمل : الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ، مطبعة لجنة البيان العربى بالقاهرة ، سنة ١٩٥٩ .

- شــــوقى الجمـــــل : تاريخ سودان وادى النيل- حضارته وعلاقاته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر. جزءان ، مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة ، سنة ١٩٦٩ .
- ــــــــــــــ : تاريخ كشف أفريقا واستعمارها ، مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة، سنة ١٩٧١ .
- ــــــــــــــ : سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، سنة ١٩٧٤ .
- صلاح الدين الشامـــى : الموانئ السودانية ، دراسة فى الجغرافية التاريخية، مكتبة مصر بالقاهرة ، سنة ١٩٦١ .
- ــــــــــــــ : دراسات فى النيل ، مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة ، سنة ١٩٦٧ .
- صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم: زنجبار، مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة، سنة ١٩٥٩ .
- عبـد الرحمـن الرافعـى : عصر اسماعيل جزءان ط٢ ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، سنة ١٩٤٨ .
- ــــــــــــــ : عصر محمد على ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، سنة ١٩٥١ .
- عبـد الرحمـن زكـى : المسلمون فى العالم اليوم، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، سنة ١٩٥٨ .
- على ابراهيـم عبـده : المنافسة الدولية فى أعالى النيل ١٨٨٠-١٩٠٦ ط١، مكتبة الانجلوا المصرية بالقاهرة ، سنة ١٩٥٨ .
- ــــــــــــــ : مصر وأفريقيا فى العصر الحديث ط١ ، دار القلم بالقاهرة ، سنة ١٩٦٢ .
- عمر الاسكندرى وسليم حسن : تاريخ أوربا الحديثة وآثار حضارتها جـ٢ ، مطبعة المعارف بمصر ، سنة ١٩٢٢ .

- **عمـــر طـــوســـون** : تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها من سنة ١٨٦٩ إلى سنة ١٨٨٩ جـ١ ، الاسكندرية، سنة ١٩٣٧ .

- **فــردريـــك بنـــولا**: كتاب مصر والجغرافيا ترجمة أحمد زكى ط١ ، المطبعة الأميرية ببولاق مصر، سنة ١٣١٠ هـ.

- **فـيليـــب جـــلاد** : قـامـوس الادارة والقـضـاء ، المجلدان الخـامس والسـادس، الاسكندرية ، سنة ١٨٩١ .

- **قـاسم عبـده قـاسم** : أهل الذمة فى مصر العصور الوسطى، دار المعارف بالقاهرة ، سنة ١٩٧٧ .

- **لـــويس عـــوض** : تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر اسماعيل إلى ثورة ٩١٩ جـ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، سنة ١٩٨٠ .

- **محمـد المهدى صديق** : الحركة المناهضة لتجارة الرقيق فى شرق أفريقيا وأثرها فى تدعيم النفوذ البريطانى فى المنطقة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، نوقشت بكلية الآداب- جامعة عين شمس بالقاهرة، سنة ١٩٧٤ .

- **محمـــد رفعـــت** : تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة ،المطبعة الأميرية ببولاق مصر، سنة ١٩٣٨ .

- **محمـــد صـــبرى** : مصر فى أفريقيا الشرقية ، القاهرة ، سنة ١٩٣٩ .

- ———————— : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ، مطبعة مصر بالقاهرة سنة ١٩٤٩ .

- **محمـد صفـى الديـــن**: أفريقيا بين الدول الأوربية ، القاهرة ، سنة ١٩٥٩ .

- **محمد صفى الدين وآخرون**: دراسات فى جغرافية مصر مكتبة مصر بالقاهرة سنة١٩٥٧.

- **محمد عبد الغنى سعودى** : أفريقية . دراسة شخصية الأقاليم ، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ، سنة ١٩٧٦ .

- محمد عمر بشير : جنوب السودان . دراسة لأسباب النزاع . ترجمة أسعد حليم، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر بالقاهرة، سنة ١٩٧١ .

- محمد عوض محمد : السودان ووادى النيل . دراسات فى تكوين وادى النيل ومكان السودان وسكانه من حوض هذا النهر ، مطبعة جامعة فؤاد الأول بالقاهرة ، سنة ١٩٥١ .

- ـــــــــــــــ : نهر النيل. ط٥ ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة سنة١٩٦٢ .

محمد فؤاد شكرى : «صفحة من تاريخ مكافحة الرق والنخاسة فى السودان »- مقال فى كتاب «اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته». مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، سنة ١٩٤٥ .

- ـــــــــــــــ : الحكم المصرى فى السودان ١٨٢٠-١٨٨٥ ، دار الفكر العربى بالقاهرة ، سنة ١٩٤٧ .

- ـــــــــــــــ : مصر والسودان . تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠-١٨٩٩ ط٣ ، دار المعارف بالقاهرة ، سنة ١٩٦٣ .

- محمد محمود السروجى : سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين ، مطبعة المصرى بالاسكندرية ، سنة ١٩٦٥ .

- ـــــــــــــــ : الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر، دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦٧ .

- محمد محمود الصياد : «ما أفادته الجغرافيا فى عهد اسماعيل » - مقال فى كتاب «اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته».

- محمود متولى ورأفت الشيخ: افريقيا فى العلاقات الدولية ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ، سنة ١٩٧٥ .

- مصطفى عامر : «مساهمة المصريين فى الكشف عن مجاهل افريقية»- مقال فى كتاب «اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته».

- مكـــى شبيكــــه : السودان فى قرن ١٨١٩-١٩١٩ ط٣ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ، سنة ١٩٦١ .
- نسيـــم مقــــار : البكباشى المصرى سليم قبطان والكشف عن منابع النيل ط١، و مطبعة لجنة البيان العربى بالقاهرة ، سنة ١٩٦٠ .
- نشرة الجمعية الجغرافية المصرية الصادرة فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٦ بمناسبة الاحتفالات بالعيد المئوى للجمعية الجغرافية المصرية (١٨٧٥-١٩٧٥) .
- نعوم شقيــر : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته جـ٢ ، القاهرة ، سنة ١٩٠٣ .
- هرســــت : النيل : ترجمة حسن أحمد الشربينى، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، سنة ١٩٤٧ .
- هنرى مونييه : الجمعية الجغرافية الملكية المصرية تعريب شارل بشتلى ، مطبعة شندلر بالقاهرة ، سنة ١٩٣٤ .
- وليم جارستن : الدليل فى موارد أعالى النيل ترجمة ابراهيم مصور بك، مطبعة المعارف بالقاهرة ، سنة ١٩٠٤ .
- يونان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩ - ١٩٢٤ معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، سنة ١٩٧٦ .
- ـــــــــــ : «تفكك الامبراطورية المصرية فى افريقيا» - بحث فى كتاب : العلاقات العربية الأفريقية . دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار ، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، سنة ١٩٧٧ .

ب- المقالات والبحوث العلمية

- السيد رجب حراز: صمويل بيكر وجنوب السودان، بحث باللغة الانجليزية نشر فى حولية كلية الآداب جامعة القاهرة ، سنة ١٩٦٣ .
- جمال زكريا قاسم : المصادر العربية لتاريخ شرق افريقيا ، بحث نشر بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية مجلد ١٤ سنة ١٩٦٨ .

- زاهــــر ريـــاض : الشركات التجارية وأثرها فى استعمار افريقية ، مقال نشر فى مجلة نهضة افريقيا عدد ٢٣ سنة ١٩٥٩ .

- سعد زغلول عبد ربه : تجارة الرقيق وأثرها على استعمار غرب افريقية ، بحث نشر فى مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية مجلد ٢٠ سنة ١٩٧٣ .

- سعيد عبد الفتاح عاشور : بعض أضواء جديدة على العلاقات بين مصر والحبشة فى العصور الوسطي ، بحث منشور فى مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، مجلد ١٤ سنة ١٩٦٨ .

- عبد الرحمن زكى: نواح عسكرية وجغرافية فى عصر اسماعيل ، مقال نشر فى مجلة الجيش عدد ٢ سنة ١٩٣٨ .

- ــــــــــــــــ : مصر وفن الخرائط فى القرن التاسع عشر ، مقال منشور فى مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، مجلد ٣٣ سنة ١٩٦٠ .

- عمــر طوســون : مقتبسات من تاريخ مديرية خط الاستواء ، مقال نشر فى مجلة الجيش عدد ٤ سنة ١٩٤٠ .

رابعا : مراجع أجنبية

- **Allen,** B. : Gordon and the Sudan, London, 1931 .

- **André,** J.: Histoire de L'Afrique du Nord, Paris , 1952 .

- **Awad,** H. : Le Societé Royale de Geographie D'Egypt 1875-1950 , Son Histoire, Ses Activités Le Caire , 1950 .

- **Banning,** E: Le Partage Politique de L' Afrique d;apres les transactions internationales les plus recentes 1885 a` 1888 , Bruxelles , 1888 .

- **Brockman,** D.: British Somaliland , 2 vols., London , 1912 .

- **Buther,** W. : Charles George Gordon, London , 1898 .

- **Coupland,** R.: wilberforce . Oxford, 1923 .

- **Coupland**, R: East Africa and Its Invaders From the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856 , Oxford, 1938 .

- **Coupland**, R.: The British Anti-Slavery Movement , London, 1938 .

- **Crabités**, P. : Gordon , The Sudan and Slavery, London , 1933 .

- **Crabités**, P. : Ismail the Maligand Khedive, London, 1933 .

- **Crabités**, P. : Americans in the Egyptian Army , London, 1939 .

- **Crowe**, S. : The Berlin West African Conference 1884- 1885, London, 1942 .

- **Douin**, G. : Histoire du Régne du Khedive Ismail, Tome III. L'Empire Africain I Partie 1863-1869 & 3 Partie I 1874-1876 ., Le Caire 1936 .

- **Edwin**, W. : The Blessed Missionaries, London, 1950 .

- **Cray** , R. : A History of the Southern Sudan 1839-1889, Oxford, 1961 .

- **Hill**. G : Colonel Gordon in Central Africa 1874-1879, London, 1881 .

-**Hill**, R.: A Bibliography of the Anglo- Egyptian Sudan from the Earliest Times to 1937 , Oxford , 1939 .

- **Hill**, R. : A Biographical Dictionary of the Anglo- Egyptian Sudan, Oxford, 1951 .

- **Hill**, R. : Egypt in the Sudan 1820-1881, Oxford, 1959 .

- **Huffman** , W. : With Stanley in Africa. London, 1938 .

- **Holt** , P. : A Modern History of the Sudan from the Fung Sultanate to the Present Day , London 1961 .

- **James, J**. : The Unknown Horn of Africa , London 1888 .

- **Johnston** , H.: The Uganda Protectorate, 2 vols., New York , 1902 .

- **Johnston**, H.: A History of Colonization of Africa by Alien Races, London, 1913 .

- **Johston** , H. : The Opening up of Africa , London , 1928 .

- **Keith** & Arther , B.: The Belgian Congo and the Berlin Act , Oxford , 1919.

- **Klinberg**, F. : The Anti- Slavery Movement in England , London, 1926 .

- **Langer**, W.: The Diplomacy of Imperialism 1890-1902 New York, 1951 .

- **Lucas**, S. : The Partition and Colonization of Africa, Oxford, 1922 .

- **Macmillan**, W.: Africa Emergent, London 1949 .

- **Mathieson**, N.: Great Britain and the Slave Trade , London 1929 .

- **McCoan**, J.: Egypt Under Ismail, A Romance of History, London, 1889 .

- **Middleton**, D.: Baker of the Nile , London, 1949 .

- **Moorehead**, A.: The White Nile, London, 1961.

- **Murdock**, C.: Africa, its Peoples & their Culture History . New York, 1959 .

- **Murray** , D.& Silva, W.: Sir Samuel Baker, A Memoir, London, 1895 .

- **Oliver**, R.: The Missionary Factor in East Africa, New York, 1952 .

- **Perham**, M, & Simmons, J.: Africa Discovery , London , 1942 .

- **Perham**, M. : Africans & British Rule, London, 1949 .

- **Sabry**, M.: L'Empire Egyptien Sous Ismail et L'ingérence Anglo Francaise 1863-1879, Paris, 1933 .

- **Sabry** , M.: Le Soudan Egyptié 1821-1898 , (Le Caire, 1947).

- **Sammarco**, A.: Histoire de L'Egypte Moderne depius Mohmed Ali Jusqu a` l'Occupation Britannique, 1801- 1882, Tome III, Le Régne du Khedive Ismail de 1863-1879. , Le Caire, 1937 .

Schweitzer, G.: Emin Pasha his Life and Work, 2 vols. London, 1898 .

- **Shukry,** M.: The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan 1863-1879., Cairo, 1937 .

- **Shukry**, M.: Equatoria Under Egyptian Rule, Cairo, 1953 .

- **Symons,** A.: Emin Governor of Equatoria, London, 1950 .

- **Wilson**, G.: A History of the Universities Mission to Central Africa, London, 1936 .

رقم الإيداع ٩٧/٥٧٥٧

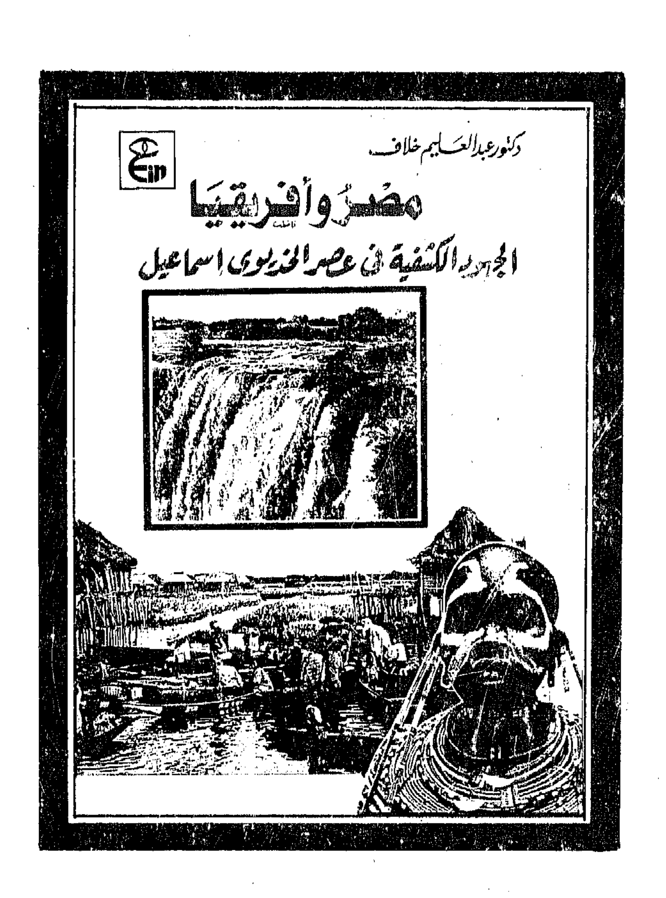
الترقيم الدولى I.S.B.N 977 - 54 87 - 67 - 6

دار روتابرينت للطباعة ت: ٣٥٥٢٣٦٢ - ٣٥٥٠٦٩٤

٥٣ شارع نوبار - باب اللوق









للدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية
FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES